

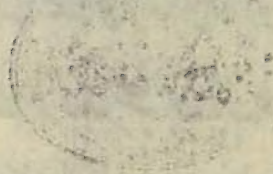
MS.-95



Handwritten text in Arabic script, likely a title or heading.

Handwritten text in Arabic script, likely a date or location.

Handwritten text in Arabic script, likely a name or signature.



بسم الله الرحمن الرحيم ونسبهم

الحمد لله على ما انعم به علينا من البصيرة في الدين وفضلنا على كثير من العالمين حمد المشركين
العارفين الذين علت بهم في رتبهم المنازل وتجلت بهم المحاسن والمحافل وكانوا للخواص
اعوانا وانصارا ولا يضايح المثل كلات اصلا وفروا ومفرا وسارا وصلى الله على محمد والرسما
الانماء وتاج الرسل والاصفياء وعلى وصيه علي بن ابي طالب ثم اشرف الاوصياء والاولياء
والائمة من ذريتهما الاقياء النجباء ما نطق ناطق وذو شارق وسلم تسليم امام بعث
فانه لما كانت حضرة القضاة الاعززة الجلالية الفخيرة ثبت اسر وطاؤها ومجدها وادام قدرها
وسعدنا عليها من هذه الظلال سبلة للاذبال شاملة الاحسان والانعام عامر بكل
فضل واكرام وجب في حق ذلك الشكر لها علينا والحمد لله لها واما الشكر وان كان هو الاعتراف
بالنعمه مع ضرب من التعظيم فقد عرفنا كل ان عرفنا وعاقل خالطنا وامت الخدمة
لها خادعة في العلم لها بحر من تقدم من العلم بان شكر عباد الخدم لما كانت تفاضل وكان فضل
ما خدم به شملها ما يرجع الى الديانات ويتعلق بالتعبات ويعود نفعه على ذوي الالباب
وبقي ذكره في الاغصان رابت خدتها ببعض ما يتعلق بذلك فوضعت هذا الكتاب لما ذكرته
الموجزة المتجسمة فالناظر فيه يرتفع خاطر في حلايقه الموقنة ونزه فكم في رياضه المشرفة
وسلم الحافظ للاجوبة عن المسائل الثابتة فيه من الخطا في الاجابة عنها والزلل فيما يعتد عليه
من ذلك منها والله سبحانه وتعالى المعونة على ما يرضيه ويؤلف لديه بحجوده وكرمه باب
في مسائل ما يتعلق بالطهارة مسئلة اذا كان الماء نجسا وهو اقل من كروية ثم يطاهر
حتى صار كراهل يكون طاهرا او نجسا الجواب هذا الماء يكون طاهرا لا روى عنهم صلوات الله عليهم
من قوله

ابا دويح

منا

نسخ
المسححة المستغنية

2
من قولهم اذ بلغ الماء كرام يحمل جنسا وهذا ماء قد بلغ ذلك فوجب الحكم فيه بما ذكرناه وقد
ذكرناه ذهب بعض اصحابنا الى انه نجس وطموا ان الوجه في الحكم بنجاسته ان النجس ما ينقص
من الكو وقد لا ينقص ما ينقص عنه كوقالوا لا خلاف بيننا ان الماء اذا نقص عنه ذلك و
لاقت نجاسته انما لاقت الذي حكمنا نجاسته من الماء الذي لاقت نجاسته وهو اقل من
فاذا اتهمناه بالماء الطاهر وصار كرا فملا لا الا ما كنا الحكم بنجاسته من الماء الذي لاقت
النجاسته وهو اقل من كرا ولا خلاف بيننا في ان الماء الطاهر اذا كان كرا وليس هو من مياه
الابار ووقعت فيه قطرة من نجاسته ولم يتغير بها احد اوصافه فان هذه النجاسته لم تلاق جميع
اجزائه وانما لاقت البعض منه ولا خلاف بيننا في ان هذا البعض لو كان منفصلا من
ماء الكرا حكمنا نجاسته واذا كان متصلا به لم يحكم بنجاسته واذا كان هكذا فلا فرق
بين ان يكون الماء الذي ذكرناه انه نجس متصلا به وبين ان يكون منفصلا عنه ثم يتصل
في ان يجب ان لا يحكم له بنجاسته مع الاتصال بما ذكرناه فان قيل ليس الفرق بين ذلك
ان البعض الذي خالطه النجاسته وهو في جملة الكرا لم يحكم له بالنجاسته والمنفصل منه قد حكمنا
بنجاسته فجب ان يبقى على ما كان عليه مع الاتصال بباقي الكرا قلنا هذا ليس بشئ لان لو
في هذا الماء ان يبقى على حكم النجاسته من حيث حكمنا نجاسته فان اتصل بباقي ماء الكرا
لوجب في البعض الذي لاقت النجاسته وهو في جملة ماء الكرا لوجب في البعض ان يبقى على
حكم الطهارة من حيث حكمنا بطهارته وان انفصل وتميز لنا بالنجاسته من باقي ماء الكرا وهذا
لا يقولنا احدا فاما مع الاتصال لا نحكم بنجاسته ومع الاتصال والتميز بالنجاسته حكم
بنجاسته فكل ما ذكرناه على انه لو لم يكن الفائدة في ذلك ما ذكرناه لم يكن لقولهم اذ بلغ
الماء كرا لم يحمل جنسا معنى يعول عليه وقد كان الشيخ الامام ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي
يذهب الى نجاسته هذا الماء وربما مال في بعض الاوقات الى القول بطهارته لانه كان
يقول القول بطهارته قوي لان الفائدة في قولهم اذ بلغ الماء كرا لم يحمل جنسا ان لم يكن

صرحوا كذا لم يحكم نجاسة لم يكن له معنى وكما يستدل على نجاسته بان يقول هذا الماء محكوم بنجاسة
 على الانفراد وكذلك البعض ان اذا كانا نجسين واحدهما منفصل عن الاخر حتى اذا جمع بينهما
 صار اكر انهما ماء وان محكوم بنجاستهما على الانفراد في ادعى طهارة احدهما او طهارة رتبهما
 مع الاجتماع فعليه الدلالة وقد للناس على ما ذكرنا بما فيه كفاية بحسب ما يحتمل هذا
 الموضع فبطل ما عول عليه ثم يقر له وهذا الماء انما حكم بنجاسته مع انفصال بعضه من بعض
 فمن اين لك انفرادا كان متصلا وغير متصل فيبقى لك فان قال اذا كان محكوما بنجاسته
 وجب ان يحكم فيه بذلك وان كان متصلا قيل له ما اردت على ما ادعيت وهو الذي سئلت عنه
 ثم يلزمك على ذلك ان يكون البعض الذي لا قبة نجاسته لو انفصل وتبر بالنجاسة غير الباقية
 ان يحكم بطهارته ولا يحكم بنجاسته لا نقول لك وهذا ما قد بلغ كذا محكوم بطهارته
 في ادعى نجاسته فعليه الدليل فان قلت الدليل عليه ان ما نقص عن كذا وان كان قد لا قبة
 نجاسته فيجب كونه نجسا قلنا لك وهذا ما قد بلغ كذا فان كان قد لا قبة نجاسته فيجب كونه
 طاهرا لا سيما ومن قولك الذي تركناك عليه وما علمنا رجوعك عند النجاسة اذا وقعت
 في كرمه ماء لم يتغير بها احد او صافه لا يتغير لانهما تكون مسهلكتا وعلى هذا ايضا يلزمك
 ما ذكرناه في البعض من الماء اذا كان احدهما نجسا والاخر طاهرا واجتماعا نصارا كذا
 وفيهما اذا كان نجسين وجمعا حتى صار كذلك ولولا ان سألنا سئلا في ان يبطل الكلام
 في هذه المسئلة بعض البسط لما استقامت هذه المسئلة لان المقصود في هذا الكتاب غير
 اذا كان مع المكلف انادان ووقع في احدهما نجاسة ولم يعلم بعينه يجوز
 له الطهارة بشئ منهما ام لا لا يجوز استعمال واحد منهما لانه لا يمان ان يكون النجس
 هو الذي استعمله ولا فيكون يؤدى للطهارة بالماء النجس وهذا لا يجوز وان كان هو
 المستعمل باننا كان قد صلب على جده نجاسته لم يزلها وهذا ايضا لا يجوز واعلى الوجهين
 جميعا يكون يؤدى للصلاة بعينين من برائة دسته ما لونه منها وهو ما خذ باداها يقيين

إذا كان الماء مستعملاً في الطهارة الصغرى هل يجوز استعماله فيها أو في غيرها
 بعد ذلك أم لا يجوز ذلك لأنه على حكم الطهارة ما لم يلائم نجاسة
 إذا كان الماء مستعملاً في الطهارة من الجنابة هل يجوز استعماله بعد ذلك في الطهارة أم لا
 لا يجوز استعماله لأن الظاهر بين الطائفة ذلك وقد كان شيخنا المرحوم
 وقوم من أصحابنا يجزمون ذلك إذا صحت ولم يخالفه نجاسة إذا كانت راجعة
 ماء الورد قد زالت عنه هل يجوز استعماله في الطهارة أم لا لا يجوز استعماله في
 ذلك وفي أصحابنا من جوز استعماله لأنه عند نزول الراجحة عنه يخرج عن كونه مضافاً وهذا
 غير صحيح لأنه ماء ورد زالت راجحته لم تنزل وليس زال هذه الراجحة يخرج له من كونه
 مستخرجاً من الورد ومعنى الإضافة ثابت بذلك مسئلة إذا كان مع المكلف
 أناؤه أو أكثر منهما أو واحد منهما ماء ورد ينقطع الراجحة والثاني ماء مطهر لم يعلم أحدهما
 من الآخر هل يجوز له الاقتصار في الطهارة على واحد منهما أم لا الجواب لا يجوز ذلك
 لأنه لا يأم أن يكون الذي ينظر به أو لا هو ماء الورد فلا يرتفع بذلك حدته وعلى هذا
 يجب أن ينظر بالآيتين لأن جواز الأول ما ذكرناه فهو من من كونه نجساً وينبغي رفع
 الحدث بالآخر وإن كان الذي ينظر به أو لا هو المطهر فقد ارتفع به حدته وإذا استعمال
 الثاني لم ينزل به طهارته وإذا صلح كان مؤدياً بالصلوة يتبين إذا كان مع أناؤه
 وفي أحدهما نجاسة ولا يعلم عينه وأخبره على أن النجس واحد منهما ذكره هل يجوز استعماله
 شيء منهما وقبول شهادته هذا الشاهد في ذلك أم لا يجوز استعمال ذلك
 ولا واحد منهما أيضاً ولا قبول قول هذا الشاهد فيما شهد به من ذلك لأنه لا دليل عليه و
 نجاسة أحدهما غير تعيينه وإيضاً فإنه لا يتبين يحصل به قبول الشاهد الملبس الظن وذلك
 لا يقول على مثله مع العلم إذا كان الماء في موضع وقصد المكلف إلى الطهارة منه فخرج
 إنسان بأنه نجس هل يجوز استعماله في ذلك وقبول القول الغير المحتمل بنجاسته أم لا يجوز

يجوز له استعماله ولا يلزم قول قول المجزله بخاسر لان المعلوم كون الماء على
 اصل الطهارة الا ان يعلم ان فيه نجاسة وقول هذا المجزله لا يحصل العلم ولا دليل ان
 يقضي الى العلم بقول قوله اذا كان معرانا ان يعلم طهارتها فشهد شاهدان
 بان احدهما نجس او جميعهما هل يجب عليه قول قولهما في ذلك ام لا لا يجب
 عليه قول قولهما مثل ما تقدم اذا كان معرانا ان طاهران فشهد شاهدان
 بان النجاسة وقعت في واحد منهما بعينه وشهداخوان بان النجاسة وقعت في الاخر
 هل يلزم قول قولهما فيما شهد به ام لا لا يلزم قول شهداتهما فيما شهد به لان
 الماء عند على اصل الطهارة على ما قد مره مسئلة اذا كان مع مقدار من الماء لا يكفي
 لطهارته ومعه ماء ورد فاد منه عليه حتى صار مقدار يكفي للطهارة يجوز له استعماله
 في ذلك ام لا الجواب يجوز له استعماله ان لم يكن سلبه اطلاق اسم الماء وان
 كان قد سلب ذلك لم يجوز له استعماله وكما عليه التيمم للصلوة ان كان قد تضييق وقتها
 اذا نظر لوضوء او غسل بماء مطهر في ايدي ذهب او فضة هل يكون الطهارة
 صحيحة ام لا طهارته صحيحة وان كان محظورا عليه استعمال هذه الائمة لان النهي
 عام في استعمالها في كل شرب وطيب وغير ذلك فكما لا يتعد النهي في استعمالها الى المأكول
 والمشروب فكذلك لا يتعد الى الطهارة اذا كان له يدان على مفصل واحد او ذراع
 واحد او كانت له اصابع زائدة وكان له المرفق الى طرف الاصابع هل يجب عليه غسل
 ذلك ام لا يجب عليه ذلك الا ان يكون ذلك فوق المرفق فانه لا يجب عليه
 لان اسرها اوجب عليه الغسل في المرفق الى أطراف الاصابع اذا قطع بعض
 رجله هل يجب عليه المسح على الباقي ام لا يجب عليه ذلك لانه انما امر بالمسح
 عليهما الى الكعبين فان كانت متاخمة بالقطع من الكعبين فقد سقط عنه هذا الفرض
 اذا كان المتوضي امرته وكان لها حجة هل يجب عليها اتصال الماء في الوضوء

الى ما تحتها ام لا لا يجب عليها ذلك لانها لا فوق بينها وبين الرجل في ذلك
 لا يجب عليه ايصال الماء الى ما تحتها الا فكل لا يجب على المونة اذا توضأ
 الظهر ولم يحدث بعد ذلك ثم توضأ وصلى العصر ثم ذكر ان ترك عضو من اعضاء الطهارة
 ولم يعلم في اي الطهارة رين هو هل يكون جميع الصلوات صحيحة ام لا او تكون احداهما صحيحة
 والاخرى غير صحيحة صلو العصر صحيحة على كل حال وعليه اعادة الظهر بطهارة
 جديدة لان العضو المترك ان كان في الطهارة الاولى فطهارة الثانية صحيحة وبصحتها
 صحة صلو العصر وان كان في الطهارة الثانية فطهارته الاولى صحيحة وبصحتها صحة الصلوات
 جميعا وانما عليه اعادة الظهر بطهارة جديدة مؤديا لها بيقين اذا توضأ وصلى الظهر
 ولم يحدث بعد ذلك ثم توضأ وصلى العصر ثم ذكر انه كان قد احدث عقيب احد الطهارتين
 ثم قبل ان يصل هل يكون طهارته وصلوته صحيحة ام لا ليس ذلك صحيحا وعليه ان
 يتوضأ ويعيد الصلوتين جميعا لانما يجب عليه اداء ذلك بيقين واذا فعل ما ذكرناه كان
 متيقنا اذ اداء ذلك لذلك ومع الاول لا يكون مسئلة اذ كان محدثا وتوضأ
 وصلى الظهر ثم احدث وتوضأ وصلى العصر ثم علم انه ترك عضو من اعضاء الطهارة ما الجواب
 ذلك الجواب هذه المسئلة جارية بحرى المسئلة التي تقدمتها والجواب عنها كالجواب
 عنها مسئلة اذ اتوضأ وصلى الظهر ثم توضأ وصلى المغرب وفعل هكذا بعد ذلك في
 كل صلو الى صلو الغداة ثم ذكر بعد ذلك انه احدث عقيب واحدة من هذه الطهارات قبل
 ان يصل ما حكمة الجواب اذا كان هذا حكمة كان عليه الوضوء واعادة جميع هذه الصلوات
 لانه لم يود واحدة من بيقين لان حدثه ان كان عقيب وضوء الظهر كانت صلو الظهر
 غير صحيحة وباقي الصلوات صحيحة وان كانت عقيب وضوء العصر كانت صلو العصر غير
 صحيحة وما قبلها وبعد هاتئ الصلوة صحيحة وهكذا القول الى اخرها فليس منها واحدة الا وهو
 مؤديا لها بيقين وذلك لا يجوز اذا توضأ وهو لم يرد وما بعد ذلك الى

الاسلام قبل ان يحدث ما ينقض الوضوء هل يكون وضوءه صحيحا ام لا وضوءه صحيح
وصلواته برأيه لان الارتداد ليس من نواقض الطهارة اذا توضى وخرج من بيوت

لم او غايط من الطهارة من موضع من جسده غير السيلين هل ينقض وضوءه ام لا
اذا كان ذلك في دون المدة انقض الوضوء بذلك وان كان فوق المدة لم ينقض به
لان قوله تعالى او جاء احد منكم من الغائط عام في ذلك وكذلك الاضمار الواردة في ان
الغائط ينقض الوضوء ولا يوجب مثل ذلك فيما يكون من فوق المدة لان لا يسمى غائطا
مسئلة اذا كان جنباً وغسل راسه ثم احدث حدثا ينقض الوضوء هل يعيد غسل راسه
ام يبني عليه الجواب يبني عليه وفيهم من ذهب الى ان يبني على غسل راسه ولا يحتاج
مع ذلك الى وضوء لان في اصحابنا من ذهب الى ان يعيد غسل راسه ولا يبني عليه وفيهم من
ذهب الى ان يبني ويتوضأ للصلاة وهذا القولان غير صحيحين اما احباب الامامة
لغسل الرأس فيبطل لان لا شبهة في ان ما ينقض الطهارة الصغرى لا ينقض الطهارة الكبرى
وغسل الرأس ههنا من الطهارة الكبرى فلا ينقض بما ينقض الصغرى واما القول بان يبني
على ذلك ويتوضأ للصلاة فيبطل ايضاً لان الغسل من الجنابة كان في سبب احداً للصلاة
بر ولا يفتقر معه الى وضوء يستجيبها به اذا كان كافراً او يتيماً او توضى ثم اسلم
هل يكون تيمم صحيحاً وكذلك وضوءه ام لا تيمم هذا وضوء غير صحيح لان ذلك
عبادة يفتقر في صحتها الى النية وذلك لا يصح من هو كافراً فمسئلة اذا تيمم وهو مسلم
ثم ارتد وعاد الى الاسلام هل يكون تيمم صحيحاً او فاسداً الجواب اذا عاد الى الاسلام
قبل ان يحدث ما ينقض الطهارة كان التيمم صحيحاً على ما قلناه فيما مضى في الوضوء
اذا كان جنباً ووجب عليه التيمم لاستباحة الصلاة يتيماً ثم احدث ما ينقض الوضوء ووجد
الماء ما يكفي لوضوءه دون غسله ولم يتوض هل يجب عليه إعادة التيمم ام لا عليه إعادة
التيمم لان حكم الجنابة باق على ما كان عليه مسئلة اذا اراد التيمم فتوى برفع الحدث

هل يكون

هل يكون التيمم صحيحا ام لا الجواب لا يكون هذا التيمم صحيحا لانه يجب عليه ان ينوي
استباحة الصلوة وهذا لم يفعل ولا ان التيمم لا يرفع حائطا كان ذلك الحدث ناقضا للطهارة
الصغرى والكبرى اذ انهم ونوى ان يتم بدلا من الغسل هل يصلح ذلك وبحسب
لما استباحة الصلوة به ام لا لا يصح ذلك ولا يستباح به الصلوة لان النية الواجبة عليه
ما حصلت وهي ان ينوي استباحة الصلوة به على ما تقدم ذكره مسئلة اذا كان مصلوبا او في
ارض نجسة ولا يقدر على تراب طاهر يتيمم به ما حكم في حكمه الصلوة الجواب حكمه ان يؤخر
الصلوة الى ان يقدر على ما يتيمم به او يتطهر به وفي اصحابنا من قال يصلي فاذا قدر على ذلك اعاد
الصلوة والاول اظهر لان الصلوة اوجبت عليه بشرط كونها متطهرا من لا يقدر على هذا الشرط
فينبغي ان يؤخرها الى ان يقدر عليه وان صلى واعاد الصلوة اذ انك في ذلك كان ذلك
وكذلك القول في الجبوس والمسد والمسدود بالرباط مسئلة اذا كان مقطوع اليدين
من الذراعين هل يجب عليه تيمم ام لا الجواب لا يجب ذلك عليه لان الامور بالتيمم تتعلق
بما قد عذر هذا المكلف فقد سقط الفرض عنه فان مسح ما بقى بعد الوقت استباحا كان جائزا
مسئلة اذا زال غم بدنه او ثوبه شيئا من النجاسة بما يعبر الماء المطهر هل يزول حكم النجاسة
عما كان عليه ام لا الجواب لا يزول حكم النجاسة عما كان عليه ولا يجوز له الصلوة انهم وهو
كذلك وقد كان شيخنا المرتضى يذهب الى جواز ذلك وهذا غير صحيح لان اجماع الطائفة على
خلافه في ذلك مسئلة اذا كان معرثوبان يعلم ان احدهما طاهر والاخر نجس ولا يعلم
الطاهر من النجس على اليقين هل يجوز له استباحة في شيء منهما ام لا الجواب يصلح هذا
الانسان الصلوة في كل واحد منهما وفي الناس من ذهب الى انه لا يصلح في واحد منهما واذا لم يقدر
على غيرهما صلى عريانا وهذا غير صحيح لانه اذا صلى الصلوة في كل واحد منهما فقد تحقق برأئته
من الصلوة في واحد منهما وليس في الاخر نجاسة فوق انه يتعدا الى جسده حتى يحوي القول في ذلك
بحسب لا تاتين الذين قد ناذروها مسئلة اذا اغتسل من الجنابة وهو كافر ثم اسلم هل عليه

اعادة الفل ام لا الجواب عليه اعادة الفل لان ذلك طهارة تنقذ في صحتها الى
النسبة وذلك لا يصح مع الكفر **مسئلة** اذا اغتسلت المرأة الكافرة من الحيض و
الاستحاضة والنفاس ثم اسلمت هل يجب عليها اعادة ذلك الفل ام لا الجواب
من هذه المسائل كلها كالجواب عن المسئلة المتقدم لها سواء **مسئلة** اذا عمل الكافر
توبا سوا كان كفرا اصليا او ارتدادا او كان كافرا فوطئة توبا صبغ او غسلة هل يجوز ^{الصلوة} _{الكافر}
فيه ام لا الجواب هذا التوب يكون بخافلا يجوز الصلوة فيه حتى يغسل لان ^{المسألة} _{الكافر}
مسئلة اذا رأت المرأة الدم ثلثة ايام متفرقة من جملة العشرة ايام ما الحكم في
ذلك وهل هي حيض ام لا الجواب **انما** يحكم الحيض وفي اصحابنا من يقول بانها
غير حيض لانها غير متوالية والاول اظهر لانه لا خلاف بيننا في ان كل دم تراه المرأة في العشرة
ايام وان كان ذلك في ايام متفرقة بعد الثلثة ايام المتوالية فهو حيض لان من جملة
العشرة واذا كانت هذه حيضا مع تنزقها لانها من جملة العشرة وكذلك يجب فيما قلنا
فان قيل هذا يلزم عليه ان يكون اليوم واليومان حيضا وان انقطع الدم بعد ذلك
فلم تره الى تمام العشرة قلنا هذا قد دل الدليل على انه غير حيض قلنا بانه كذلك لا خلاف
فيه لما اخرجناه من تلك الجملة الابدليل ولولا ان قلنا بانه وان قيل بالتأني لان الاصل
يقضي ان كان جائزا **مسئلة** اذا رأت المرأة الدم ثلثة ايام وانقطع سبعة ايام
ثم رأت ثلثة ايام هل يكون الاول حيضا ام لا وكذلك الثاني الجواب **الثلثة ايام**
الاولى حيض لانها من جملة العشرة والثانية غير حيض لان الدم حدث فيها بعد تمام العشرة
مسئلة اذا رأت المرأة الدم اقل من ثلثة ايام ورات الطهر الى تمام العشرة هل يكون
ذلك حيضا ام لا الجواب لا يكون ذلك حيضا لان الحيض لا يكون اقل من ثلثة
ايام **مسئلة** اذا رأت المرأة الدم اقل من ثلثة ايام ثم رأت بعد ذلك يوما فبوما الى
تمام العشرة ما الذي هو حيض من ذلك الجواب يكون الجميع حيضا وقد تقدم

ذكر في الايام المتفرقة وعلى مذهب من قال من اصحابنا بان الثلثة ايام يجب كونها متواليات لا
 يكون خيضا مسئلة اذا كانت عادة المني في مجيء الحيض خمسة ايام في كل شهر
 فرائها ورائها قبل ذلك خمسة ايام وانقطع ورائها خمسة ايام بعدها وانقطع ما خرج
 من ذلك الجواب الحيض من ذلك هو الايام التي هي ايام العادة والباقي غير حيض
 لان اضافة الخمسة الاولى الى العشرة ليس باولى من اضافة الخمسة الاخرى واذ لم يكن
 على ذلك دليل وجب القضاء بالعادة لانه المجمع عليه دون ما لا دليل عليه اذا كانت
 عادة المني خمسة ايام فرائ الدم خمسة قبلها او رائها خمسة ايام بعدها وانقطع ما
 الحيض من ذلك هذا الدم يكون نفاسا عشرة ايام حيض لان اكثر مدة الحيض عشرة
 ايام مسئلة اذا رأت الدم عقب الولادة ساعدا وانقطع ولم تر منه شيئا الى تمام العشرة ما
 حكمها الجواب هذا الدم يكون نفاسا لانه ليس بقليل النفاس من حد مسئلة اذا
 رأت المني الدم عقب الولادة ثم انقطع ورائها ايضا دفعة اخرى او اكثر منها قبل خروج
 العشرة ايام ما حكم ذلك الجواب جميع ذلك يكون نفاسا لانه حادث في العشرة ايام
 وهي اكثر ايام النفاس كهي في الحيض مسئلة اذا كانت المني حاملة بولدين وولدتا
 وخروج الدم عقب الولادة بكل واحد منهما هل يكون الاعتبار في الاول النفاس بالولد
 الاول او الثاني وكذلك في اكثر النفاس الجواب الاعتبار في اول النفاس بالولد
 الاول ويستوفي اكثر النفاس من وقت الولادة للثاني لان اسم النفاس يتناول ذلك
 مسئلة اذا ولدت المني ولم يخرج منها دم وباجملة هل يجب عليها الفل ام لا
 الجواب لا فل عليها لان الإجماع حاصل على وجوب الفل عليها اذا خرج منها الدم
 وفي وجوب ذلك عليها اذا لم يخرج الدم عقب الولادة يحتاج الى دليل ولا دليل
 عليه ولان الاصل برائة الدم واجباب الفل فيه يحتاج الى دليل وايضا والقائل
 فالنفاس ما هو ذنب النفس وهو الدم واذ لم يخرج دم لم يصح القول بحصول النفاس مسئلة

في الصلاة

اذا خرج من المني عقيب الولادة ماء بغير دم اصلا هل يجب عليها غسل ام لا الجواب
القول في جواب هذا المسئلة كالقول في المسئلة التي تقدمتها مسئلة اذا خرج من
المني الدم قبل خروج الولد هل يكون ذلك نفاسا ام لا الجواب لا يكون ذلك
نفاسا بغير خلاف مسئلة اذا استشهد انسان وهو جنب هل يجب غسله ام لا
الجواب لا يجب غسله لانه لا دليل على ذلك مسئلة اذا وجبت عليه الطهارة
وهو تمكن من فعلها بنفسه هل يجوز ان يتولاها غيره ام لا الجواب لا يجوز
ولا يجزئ الا مع التولية لها بنفسه لقوله تعالى اذ قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم
وايديكم الى المرافق الآية فامرنا بان نكون غاسلين وما سجد والظاهر يقتضي تولى
الفعل حتى يحق التسمية لان من طهره غيره لا يسمى محلا غاسلا ولا ماسحا في الحقيقة
ولان اجماع الطائفة على ما ذكرناه ولان الحديث يتقن واذا تولى ازالته بنفسه فقد
تقن برأيه ذمته وليس كذلك اذا تولاها غيره مع تمكنه من فعله بنفسه مسئلة
اذا كان على وضوء راي مذبا او ذبا هذا ينقض وضوءه بذلك ام لا الجواب لا ينقض
وضوءه بذلك لان الاصل برأيه الذمته ويتقن في اثبات ذلك من نواقض الطهارة
الى دليل شرعي ولا دليل عليه ولان اجماع الطائفة ايقم عليه باب مسائل ما يتعلق
بالصلوة مسئلة صلوة الصبح في صلوة الليل والنهار الجواب هذه الصلوة من
صلوة النهار لقوله تعالى اتم الصلوة في طرفي النهار ولا خلاف في ان المراد بذلك صلوة
الفجر والعصر ولما كانت صلوة الفجر يقام بعد طلوع الشمس كان ذلك دالا على ان هذا
الوقت طرف النهار ولان اجماع الطائفة عليه ايضا مسئلة الصلوة الوسطى
ما هي الجواب صلوة الوسطى هي صلوة الظهر لان اجماع الطائفة حاصل عليه واجماعها
حجة واستدلال فيذهب الى انها غير صلوة الظهر بقوله تعالى وقوموا سرقاتين لا
يتوجه علينا من رفسا لان القنوت عندنا جائز في كل صلوة مسئلة هل يجوز

الصلوة

الصلوة في المكان المصوب: ام لا الجواب لا يجوز ذلك سواء كان المصلي هو الفاعل
او غيره لان الاصل في المنع من ذلك كونه مغصوب وهو كذلك على الوجهين جميعا
مسئلة اذا امر مالك الموضع غير بالدخول الى ما لك ثم فهاه عن المقام فيه فقام
منه ولم يخرج وصل هل صلوة صحيحة ام لا الجواب هذه الصلوة غير صحيحة لانها
تصرف في الملك الذي يعلم ان صاحبه يمكن تصرف غيره فيه ولا يختار والصلوة تصرف
فيه غير شبهة ولا يلزمنا هذا فساد الصلوة في اراضي القرى والساكنين وما اشبه ذلك
لان العادة جارية بان مالك ذلك لا يمكن فساد الصلوة فيه فان قيل فلو فهاه عن الصلوة
في موضع معين او في الجميع ما كان يكون حكمة قلنا اذا كان الامر على ذلك فالاصل يقتضي
انه ان صلى بعد فيه ولم يكن الوقت يضيق عليه لم يصح صلوة الا ان بعد ان ينهي مالك
الحقوق او اراضي الضيقة غير ذلك مسئلة اذا كان محبوسا في مكان مغصوب
ولا يمكن الخروج منه هل يجوز صلوة فيه ام لا الجواب صلوة فيه جائزة لانه مضطرا الى
ذلك بفقد التمكن من الخروج منه مسئلة اذا ناله المالك غير المقام في ملكه وتشاغل
بالخروج في طريقه وصل هل يصح هذه الصلوة ام لا الجواب هذه الصلوة لا تصح اذا
كان الوقت متعاضدا وان كان قد تضيق كانت جائزة لانه اذا قدم فرضه تعالى على فرضه
مع تشاغله بالخروج لانه مضطرا الى ذلك مع تضيق الوقت ومع اتساعه هو غير مضطرا
فلا تصح صلوة ويجب عليه تقديم الخروج ثم يصلي بعده مسئلة اذا اضطر الى الصلوة
فوق الكعبة هل يكون صلوة صحيحة ام لا الجواب اذا اضطر الى الصلوة كانت صلوة
صحيحة بان يصلي مستلقيا على ظهره ليكون مستقبلا للبيت المعمور الذي في السماء
اذا صلى واقفا على طرف الحائط بحيث لا يبقى مقابله حرفة البيت هل تصح صلوة ام لا
الجواب هذه الصلوة لا تصح لان المصلي لها على هذا الوجه يكون مستدبرا للقبلة وذلك
لا يجوز مسئلة اذا انهدمت الكعبة هل يجوز الصلوة اليها ام لا الجواب الصلوة الى

ذلك جائزة لان المكلف يتعبد بالصلاة الى جهتها مسألة اذا كانت جماعة في غيبة
 وهم مزدحمون فيها وكالواحد منهم موضع يمكن فيه من الصلاة قائما وليس الباقي ذلك
 ما حكمهم في الصلاة الجواب يصل الواحد في موضعه ثم يجلس بعد ذلك مجتمعا فيه
 ثم يصل بعده اخرون بعد الاخرين كذلك الى اخرهم ان كان الوقت متسعا فان كان قد
 تصيق صلوا جلوسا في مواضعهم ولا ينظر احد منهم صلوة الاخر قائما ثم يصل
 فان لم يكن فيهم احد له موضع يمكن فيه من الصلاة قائما صلوا كلهم جلوسا مسألة
 الجماعة اذا كانوا كلهم عمرا ولو واحد منهم ثوب ما حكمهم في الصلاة الجواب اذا كان الوقت
 متسعا صل صاحب الثوب واعان الاخر فيصلي فيه ودفع الاخر الى غيره ليصلي فيه ثم كذلك
 الى اخرهم فان كان الوقت قد تصيق صلوا عمرا مسألة اذا كان مع المكلف ثوب كثر
 يعلم ان فيها واحدا طاهر والباقي نجس ولا يعلم الطاهر على التبعين ما حكمه في الصلاة
 فيها الجواب ان كان الوقت متسعا صل في كل واحد منها الصلاة بعينها وان كان مضيقا
 صل عوبانا لان ذلك ههنا فرض مسألة اذا كان معه ثوبان يعلم ان احدهما طاهر
 والاخر نجس ولا يتميز لهما الطاهر منهما ما حكمه في الصلاة فيها الجواب يصل في كل واحد
 منهما الصلاة بعينها لانه اذا فعل ذلك كان تؤديها لهما ميعتين وقد تقدم ذكر هذه المسئلة
 مسألة اذا اراد الصلاة على قلنسوة او ثوبه نجاسة هل يجوز له ذلك ام لا الجواب
 يجوز له ذلك لانه بما لا يتم الصلاة به تنفذ الان اجماع الطائفة عليه مسألة اذا
 كان معه قارورة مشدودة الراس برصاص او غيره وفيها نجاسة ثم صل وهي في كفه
 او في جيبه هل يصح صلوته ام لا الجواب لا تصح صلوته لانه يكون حاملا للنجاسة
 وهو في الصلاة وذلك لا يجوز ولا يلزم على ذلك القلنسوة والثوب اذا كان فيها نجاسة
 لانا انما اخبرنا الصلاة في ذلك لان الظاهر في الطائفة مسألة اذا كان له عمامة
 على طرفها الواحد نجاسة فجعل الطرف الاخر على راسه والى الطرف الاخر وباقيها على الارض

وصل هل يصح صلوة كذلك ام لا الجواب صلوة كذلك صحيحة لانه ليس بمجامل لما
 فيه نجاسة **س**ئلة اذا سلم المكلف في الصلوة بعد الركعتين الاولتين ناسيا ثم تكلم
 صغيرا وذكرا هل يصح ركعتين هل ينبي على ما تقدم من الركعتين او يعيد الصلوة الجواب ينبي
 على ما تقدم من صلوة وفي اصحابنا من قال يعيدها والبناء على ما قدمناه هو الصحيح لان
 الاحتياط يقتضيه **س**ئلة اذا قطع الانسان اذن اخوفا لصنعا الخفى عليه بالكم
 فالتصفت في الحال هل يصح صلوة وهي كذلك ام لا الجواب لا يصح صلوة لانه
 يكون قد صل وعليه نجاسة لان القطعة التي الصنعا هي بعد الابانة بسنة والمسته نجسة
 فيجب ازالته ثم يصلي **س**ئلة اي الاوقات افضل للصلوة الجواب افضل الاوقات
 للصلوة اولها قوله ثم لام فروع افضل الاعمال عند الله تعالى الصلوة في اول وقتها وقوله ثم
 لابن مسعود وقد سئل عن افضل الاعمال فقال الصلوة في اول وقتها ولان اجماع الطائفة
 على ذلك **س**ئلة وهل تنقض الصلوة بغيره الكبر من الفاظ التكبير ام لا الجواب
 لا تنقض الا لفظه الكبر دون غيره من الفاظ التكبير لان الصلوة قد ثبتت في ذمة المكلف
 واذا عقد لها بالذي ذكرناه فقد صدق براءة ذمته مما الزمها من ذلك وليس كذلك
 اذا عقد لها بغير ما ذكرناه ولان اجماع الطائفة عليه ايضاً وقوله ثم لرفع عينه مالك
 لا يقبل من الصلوة امر حتى يضع الوضوء موضع ثم يستقبل القبلة ويقول الله اكبر
 نص فيما ذكرناه **س**ئلة اذا سجد على كور العمامة هل يصح صلوة ام لا الجواب لا يصح
 صلوة اذا سجد على ذلك لانها لا تصح الا بسجوده على سبعة اعظم وهي الكفان والركبتان
 وابهامي الرجلين والوجهة وانما قلنا ذلك لما رواه ابن عباس عن قول رسول الله
 ان يسجد على سبعة اعظم اليدين الركبتين مع القدمين والوجهة ومن سجد على كور العمامة
 فلم يسجد على الوجهة ولان اجماع الطائفة ايضاً على ما ذكرناه **س**ئلة اذا عرف وهو في
 الصلوة فاصاب الدم موضعاً من جسده او ثوبه فضل ذلك هل يكون قاطعاً للصلوة بما

فعله ام لا الجواب ان كما انحرف عن القبلة او التفت يمينا وشمالا او تكلم بما يفد الصلوة
 كان قاطعا لها وعليه الاعادة وان لم يكن منه شيء من ذلك بناء على ما تقدم ولا يصل مسألة
 اذا سلم عليه غيره وهو في الصلوة فود عليه هل يكون قاطعا للصلوة ام لا الجواب ان كان
 قال في رد عليه وعليكم السلام فقد قطع الصلوة لانه يكون متكلم بما ليس من الصلوة وان
 كان قال سلام عليكم لم يقطع ذلك الصلوة لانه يكون متكلم بما هو من الصلوة وهو لفظ
 القرآن مسألة اذا صلى اربع ركعات ثم ذكر انه ترك اربع سجعات فما كل ركعة سجدة
 هل يجب عليه اعادة الصلوة ام لا الجواب عليه اعادة الصلوة لان كل سهو يعرض
 في الركعتين الاولتين يجب منه اعادة الصلوة مسألة اذا ترك اربع سجعات ولا
 يعلم موضعها هل يجب عليه اعادة الصلوة ام لا يجب عليه الجواب عليه الاعادة لثلاثا
 قد مضى في المسئلة المتقدمة لانه لا يامنه ان يكون ما ترك منها من الركعتين الاولتين مسألة
 اذا ترك ثلث سجعات ولا يعلم موضعها هل يجب عليه اعادة الصلوة ام لا الجواب عليه
 الاعادة لثلاثا ما تقدم في المسئلة المتقدمة على هذه المسئلة اذا ترك سجدين من
 ركعتين ولا يعلم منهما هل يجب عليه الاعادة ام لا الجواب عليه الاعادة بمثل ما قد مضى
 لانه لا يامنه ان يكونا من الركعتين الاولى او الثانية او الرابعة مسألة اذا ترك
 سجدة واحدة ولا يعلم في اي الركعات هي هل يجب عليه الاعادة ام لا الجواب عليه الاعادة
 لمثل ما قد مضى لانه لا يامنه ان يكون من الركعتين الاولتين مسألة الموضع الذي
 يخص سجدة في السهو هو قبل التسليم او بعده الجواب موضع ذلك بعد التسليم
 وذهب بعض اصحابنا الى انهما ان كانتا النقصان كانا قبل التسليم وان كانتا الزيادة
 كانتا بعد التسليم والذي ذكرناه اولى لانه الاظهر والاكثر بين الطائفتين مسألة المصنف
 اذا احرم في الفسنة صلوة يقيم ثم سارت الفسنة هل يجب عليه التقصير ام لا الجواب لا يجب
 عليه التقصير لانه لم يخف عليه اذ ان مصره ولم يتوار منه جدران مدينته لان كل واحد منهما

ن
 قلنا

9
او هاشط في ذلك مسألة المسافر اذا سافر الى بلد ولبس طريقتان احدهما اقرب اليه
من الطريقين الاخرين والاخر لا يجب فيه التقصير فساد في الابعاد منها لغيره في ذلك او لغير
عرض هل يلزم من التقصير ام لا الجواب يلزم من التقصير لان الذي يدل على التقصير عام فيه
ذلك مسألة اذا سهر المسافر صلى اربعاً هل يجب عليه الاعادة ام لا الجواب
عليه الاعادة لان صلوة المسافر اذا عرض فيها السهو كانت باطلة واذا بطلت كانت عليه
الاعادة وفي اصحابنا من يقول بان السهو في صلوة السفر لا يوجب الاعادة والا ^{الاول} هو الاظهر
والاكثر بين اصحابنا وعليه العمل وهو لا وان ذهبوا الى ما ذكرناه عنهم فانهم يقولون
في هذه المسئلة ان عليه الاعادة لانه قد زاد في الصلوة والاعادة واجبة عليه على المذهب
جميعاً مسألة اذا جلس الامام يوم الجمعة على المنبر وباع من محب عليه الجمعة في هذا الو
شئاً هل ينقذ البيع ام لا الجواب لا ينقذ البيع لانه نهى عنه والهي حقيقة فاد الهى
عنه مسألة اذا صلى رجلاً وصلى خلفها اخرون في الايتام بهما هل يصح صلواتهما
ام لا الجواب لا يصح صلواته لان الايتام والافتداء باثنين لا يجوز مسألة اذا نوى
ان يقدي بواحد من اثنين بين يديه بغير تعيين هل يجوز صلواته ام لا الجواب لا يصح
صلواته لانه اذا لم يعرف امامه لم يكن الا فتداء به مسألة اذا اجتمع جماعة صبي وامرئ
وخشي ورجل كيف يرتبون للصلوة اذا اراد الصلوة عليهم مرة واحدة الجواب اذا كان
الصبي ممن تجب الصلوة عليه قدمت المرأة الى القبلة ثم الخشعة ثم الصبي ثم الرجل وان كان
الصبي ممن لا تجب عليه قدم هو اولا الى القبلة ثم بعد ذلك على الترتيب الذي ذكرناه لان
عليه اجماع الطائفة لانه هو السنة على ما ورد الخبر به بتقدمها اولا مسألة اذا اشهد ^{المصل}
كلها بجبل وكان طرف الجبل معه او وقف عليه هل يصح صلواته ام لا الجواب صلواته صحيحة
لان ما ينقطع الصلوة ليس هذان جملة مسألة اذا سهر المصلي في صلوة الكسوف هل
يجب عليه اعادتها ام لا الجواب هذه المسئلة لا تصلح اصحابنا فيها الا انها وان كانت

فوجب عليه اعادةها لان هذه الصلوة قد تعلقت بذمة المكلف فوجب عليه ان يؤديها بغير
واذا اعادةها قد يمين برائته ذمته منها واذا لم يعدها عند يمين منها لم يكن عليه يمين من اداها
باب مسائل ما يتعلق بالزكاة **مسئلة** اذا كان عند انسان من الابل ست وعشرون
ومضت ثلث سنين ما الذي يجب عليه الجواب يجب عليه نبت مخاض للسنة الاولى ثم
ينقص النصاب الذي يجب فيه نبت مخاض فوجب عليه في السنة الثانية خمسة اشياء ثم ينقص
النصاب عما يجب عليه ذلك فوجب عليه اربع اشياء فجمع عليه في ذلك نبت مخاض وتسع اشياء
مسئلة اذا كان عند خمس من الابل ومضت عليه ثلث سنين هل يجب عليه اكثر من شاة
واحدة او لا الجواب لا يجب عليه اكثر من شاة واحدة لان الشاة استحققت بها فيبقى اقل
من خمسة فلا يجب عليه شيء منها **مسئلة** اذا كان البقر معلوفة او عاملة في بعض الحول او سائمة
في بعض الاخر هل يجب عليه فيها زكاة ام لا الجواب الحكم في ذلك بالاغلب فان
كان الاغلب هو السوم حكم فيه بذلك وان لم يكن هو الاغلب لم يحكم بذلك فيها **مسئلة**
اذا كانت البقر معلوفة او عاملة في بعض الحول او سائمة في بعض الاخر وكان ذلك فيها
متساويا هل يجب فيها زكاة ام لا الجواب فيها الزكاة لان الاحياط يقتضي ذلك وان
قل بان ليس فيها زكاة كان قويا لان الاصل برائة الذمة والتول بذلك يقتضي فيه
الى دليل ولان الشرط فيما يجب فيه الزكاة من ذلك حول الحول عليه مع كونه سائما وهذا غير
حاصل في ذلك **مسئلة** اذا كان عند من الغنم او غيرها مما يبلغ النصاب وذكرانه
وديعة عنده هل يتقبل قوله ام لا وهل يجب عليه في ذلك يمين ام لا الجواب قوله
في ذلك يتبول ولا يلزمه على ذلك يمين لان اقرار المؤمنين هم امر سائمه في الصدقات بان يجعل
الامر في ذلك الى اصحابها ولم يامر يمين في ذلك **مسئلة** اذا كان عند اربعون شاة
فلما حال عليها الحول ولدت واحدة ولما حال عليها الحول الثاني ولدت واحدة ولما حال عليها
الحول الثالث ولدت واحدة ما الذي يجب عليه في ذلك الجواب الذي يجب عليه

١٥
في ذلك ثلثة شياه لان الحول الاول حال عليها وهي اربعون شاه فوجب فيها شاه فلما
ولدت الواحدة تمت من الراس اربعين شاه فلما حال عليها الحول الثاني كان قد حال على
الامهات والسحل الحول وهي اربعون وجب فيها شاه اخرى فلما ولدت تمت اربعين فلما
حال عليها الحول وجب عليها ثلث شياه مسئلة اذا كان عنده مائتان شاه وواحدة
ومضت ثلث سنين ما الذي يجب عليه في ذلك الجواب الذي يجب عليه في ذلك
سبع شياه لانه يجب عليه في السنة الاولى ثلث شياه وفي كل سنة شاتان لان المال
الثاني والثالث قد نقص عن المائتين وواحدة فلم يجب عليه اكثر من شاتين ايضاً وينبغي ان
يحكم فيه كذلك بالغام بالبلغ المال وبقي منه ما بقي مسئلة اذا كان عنده من المواشي
ما يبلغ النصاب فنقص في ذلك ثم عاد اليه قبل حول الحول ما الحكم في ذلك الجواب اذا
كان الامر على ذلك استأنف بها الحول سواء كانت عنده سائمة وعند الغاصب معلوفة او كانت
عنده معلوفة وعند الغاصب سائمة لانه يراعى في المال امكان التصرف فيه طول مدة الحول
وهذا غير متحقق في ذلك مسئلة اذا كان المكلف في بلاد الشرك وله مال في بلاد الاسلام
هل يجب عليه زكوة ام لا الجواب لا يجب عليه زكوة فان زكوة سنة واحدة استحباباً
كان جائز او ان موته عليه سنون لان امكان التصرف فيه غير حاصل له ولقولهم لا زكوة في
المال الغائب مسئلة اذا وجب عليه زكوة وتمكن من الاداء وكان في بلد مستحق بها فحملها
الى بلد اخر وهلك هل يجب عليه ضمانها ام لا الجواب نعم عليه ضمانها لان اجماع الطائفة
عليه ولا يترتب التمكن من الاداء وحصول المستحق بلزوم الضمان مسئلة اذا وجب عليه زكوة
وتمكن من الاداء ولم يكن في بلد نفسه مستحقها وحملها الى بلد اخر وهلك هل يجب عليه ضمان
ام لا الجواب لا ضمان عليه لاجماع الطائفة عليه ولانه مع عدم المستحق غير متحقق الاداء
مسئلة ما يتوالد من الغنم والطي هل فيه زكوة ام لا الجواب اذا كان ما يتوالد من ذلك
يسمى غنماً كان فيه الزكوة لان رسول الله قال في سائمة الغنم الزكوة وهذا الاسم يتناول ذلك

فيجب فيه الزكاة مسئلة اذا كان عنده اربعون شاة واستأجر لها اجيرا بشاة هل يجب عليه
 فيها زكاة ام لا الجواب لا زكاة عليه في ذلك لان النصاب قد نقص بدفع الشاة
 الى الاجير مسئلة الكاتب اذا كان عنده مال هل يجب عليه زكاة ام لا الجواب اذا كان
 مشروطا عليه وكان معه نصاب لم يكن عليه زكاة لانه بعد حكم الرق لا يملك شيئا ولا بد
 من مراعاة المالك في ذلك فان كان غير مشروط عليه وتحو منه بمقدار ما ادى وكان معه
 نصاب بخصه من الحرية كان عليه فيه الزكاة لانه مالك له على كل حال مسئلة اذا كان عنده
 نصاب ومات في بعض الحول وانتقل هذا النصاب الى وارثه هل يجب عليه فيه الزكاة ام لا
 الجواب لا يلزم الوارث الزكاة عن ذلك لانه لم يحل الحول في ملكه وعليه ان يتأنف
 الحول فاذا حال عليه الحول على هذا النصاب كان عليه الزكاة مسئلة يدفع من وجبت عليه
 الزكاة ذلك الى مستحها ولم ينوبها في حال الدفع الزكاة هل يكون ذلك مجزيا عنه ام لا الجواب
 لا يكون ذلك مجزيا عنه وعليه اخراجها هذه النية لان الاعمال بالنيات كما قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قولهم تعالى وما امروا الا لعباد الله مخلصين للدين والاخلاق لا يكون الا بالنية
 وانهم فانه اذا نوى فلا خلاف في ان ذلك مجزي عنه وليس كذلك اذا لم ينو مسئلة
 اذا كان معه مائة درهم او غيره من النصب فقال سر على ان تصدق بمائة من المائتين او النصف
 من نصاب غيرها وحال الحول هل عليه في ذلك زكاة ام لا الجواب لا زكاة عليه في
 ذلك لانه بالنسبة قد خرج بعض النصاب بذلك قبل ان يحول الحول عليه من ملكه ولما حال
 الحول عليه لم يحل وهو مالك لجميع النصاب مسئلة اذا كان عنده مائتان وحال الحول
 عليه ووجب الزكاة عليه فيها فصدق بجميعها هل يقطع عنه فرض الزكاة ام لا الجواب
 لا يقطع ذلك عنه فرض الزكاة عليه فيها لان اخراج الزكاة عبادة وقربة وينتظر في
 اخراجها كذلك الى نية الوجوب واخراجها على الوجه المقدم ذكره من نية الوجوب فلا
 يكون ذلك مجزيا عنه مسئلة اذا كان للانسان ملوك غريب يعلمه حيا هل يجب عليه

باب الصوم

فطورهام لا الجواب النطرة عند لزوم سبكه لان الجهر وارد عن النبي باخواجهما عن نفسه
 وعن مملوكه والجهر يتناول ذلك مسألة اذا كان العبد لاثني هل يجب عليهما جميعا
 النطرة عند ام لا الجواب يجب عليهما ذلك بحصده ولكل واحد منهما سنة لان الاجابة
 الواردة في ذلك يتضمن اخراج الانسان عن عبده وهي عامة في ذلك وايضا فالاحياط
 يقتضيه باب مسائل يتعلق بالصوم مسألة اذا صام الانسان يوم الثلث
 بيته انزله شهر رمضان هل يجزئ ذلك ام لا الجواب لا يجزئ ذلك لانه مما نهى
 عن صومه على هذا الوجه واليهي يقتضيه فساد النهي عن مسألة اذا كان محبوسا او سيرا
 وهو بحيث لا يعلم شهر رمضان فم جملة الشهور والسنة على النقيض ما الذي يجب عليه
 الجواب يصوم شهرافان وافق ذلك شهر رمضان اجزئ وان كان بعد شهر رمضان
 كان مجزيا عنه وان كان قبله كان عليه الامارة لان صومه بعد يقع موقع القضاء وهذا
 لا يجوز قبله مطم مسألة اذا جامع قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر وهو ما كان غا الطماحه
 الجواب عليه التخصيص مما هو فيه ويقتل ويتم صومه ولا شيء عليه لانه لا يستعمل ذلك
 في زمان الصوم مسألة اذا قلد غيره في ان الفجر لم يطلع وكان قد طلع ثم تناول ما يغفر
 ما حكمه الجواب يجب عليه القضاء لانه مكلف بمراعاة ذلك وكشفه بنفسه اذا كان
 متمكنا من ذلك مسألة اذا طعمه غيره فوصل اللسان الى جوفه هل يطر بذلك ام لا
 الجواب لا يطر لان ذلك حدث بغيره غير قصد منه اليه وهو الاختيار ولا اختيار له
 في ذلك مسألة اذا طعم بنفسه فوصل ما طعمها به الى جوفه هل يطر ام لا الجواب
 يطر لان ذلك حدث في قصد وتعمد مسألة من اقدم على فعل ما يوجب عليه الكفارة
 في اول النهار ثم تجد دله اسفرا وحدث به مرضه يجوز له مع الاطوار هل يجب عليه كفارة
 ذلك ام لا الجواب يجب الكفارة عليه لانه اقدم على ذلك وتعمد في الزمان الذي
 ليس له ان يقدم عليه ولا ان يتعمد في مثله مسألة اذا افطر متعمدا في نهار شهر رمضان

من غير عذر فليجيب به ذلك وسئل هل عليك في ذلك جرح ام لا فقال ما الذي يجب عليه
 اذا سئل عن ذلك فقال لا اخرج علي في ذلك كان عليه القتل ولمن قال علي فيه جرح غزوه
 الامام بغيظ العقوبة فان اقدم على ذلك ثلث مرات او اكثر غرر فيها دفعتين وقيل بعد ذلك
 مسألة اذا اكره زوجته على الجماع هل يجب عليها الكفارة ام لا الجواب اذا اكرهها على
 ذلك لم يجب الكفارة عليها بل يجب ذلك على الزوج فيكون عليه كفارة بان الواحد عنده
 والاخرى عنها لان ذلك حدث عن قصد واختيار له مسألة اذا اكرهه من لا يحل له
 وطها على الجماع هل يلزم كفارة كما لو تمت في وطئ لو وجدها ام لا الجواب هذه المسألة
 فيها خلاف بين اصحابنا والظاهر انه يلزم كفارة كما لان الاحتياط يقتضيه مسألة اذا
 نذر صوم يوم معين وافق ذلك شهر رمضان هل يجوز صومه بنية النذر ام لا الجواب
 لا يصح صومه لنذرا اذا كان حاضرا او في حكم الحاضر لان صوم شهر رمضان ممن هذا
 حكمه لا يصح عن غيره ولا يصح الا عند مسألة اذا نذر صوم يوم معين وافق ذلك شهر
 رمضان وكان مسافرا فصامه بنية النذر هل يصح ذلك ام لا الجواب يصح له ذلك
 لان صوم شهر رمضان لا يجب عليه فجاز وقوع صوم هذا اليوم عن غير شهر رمضان وقد
 وردت الرواية بان لا يجوز الصوم الواجب في سفر وعلى ذلك لا يصح هذا الصوم جملة و
 الاحتياط يقتضيه ما ذكرناه او لا مسألة اذا نذر ان يكن من وطئ من لا يحل وطئ
 وقيل من لا يحل له قلة كان عليه صوم هل يلزمه هذا الصوم اذا تمكن من ذلك ام لا الجواب
 لا يجب عليه هذا الصوم لان قبيح من حيث انه نذر في معصية والصوم انما يقع صحيحا بان
 يتقرب به الى الله تعالى والقبيح لا يتقرب به الى الله مسألة اذا نذر صوم يوم معين
 فوافق ذلك اليوم يوم عيد هل يجب عليه القضاء ام لا الجواب لا يجب عليه ذلك
 وذهب بعض اصحابنا الى ان القضاء يجب عليه وكان يقول ان علق النذر بيوم العيد فقط
 فلا قضاء عليه وان علقه بغير ذلك فوافق يوم العيد كان عليه القضاء وعندى انه

لا فرق بين الموضعين لان يوم العيد عندنا جميعا ليس بزمان يصح انعقاد النذر عليه واذا
 كان كذلك فلو كان القضاء يجب غن افطاره لهذا اليوم لكان مما يصح صومه وقد علمنا خلا
 وايضا فان القضاء يتبع وجوبه في وجوب النية فاذا كان كذلك وكان يوم العيد لا يصح
 صومه لم يجب القضاء عندنا فان قيل فالحائض والمسافر يجب عليهما قضاء اليوم الذي
 يختص فيه الحائض ويسافر فيه المسافر وان كان لا يصح صومه قلنا الفرق بين الاثنين ان
 اليوم الذي ذكرته كان يصح صومه بان لا يكون الحائض حاضا فيه وكذلك المسافر وليس
 كذلك يوم العيد لانه لا يصح صومه على كل حال فافترق الامران **مسئلة** اذا ائذ ان
 يصوم يوم يقدم انسان ذكره في سفره فقدم هذا الانسان ليله هل يجب عليه هذا الصوم
 ام لا **الجواب** لا يلزم ذلك لانه شرط الصوم يوم واذا قدم ليله فالشرط لم يحصل واذا لم يحصل شرطه
 يلزم الصوم يلزم الصوم **مسئلة** اذا ائذ ان يصوم يوم يقدم انسان عنده سفره فقدم
 في بعض هذه ذلك اليوم هل يجب عليه الصوم ام لا **الجواب** ان كان قدوم الانسان حصل
 قبل الزوال ولم يكن النادر تناول ما يفطر كان عليه الصوم وان كان قدوم بعد الزوال لم
 عليه صومه ولا قضاء لان بعض النهار لا يكون صوما **مسئلة** اذا كان كافرا واسلم في
 بعض شهر او في بعض يوم فم ايامه هل يجب عليه القضاء لما فاتته ام لا **الجواب** لا يجب عليه
 القضاء لما فاتته لانه لا خلاف في ان الكافر لا يجب عليه قضاء ما فرط فيه في ايام كفره واما
 بعض اليوم فانه يمك في باقي نهاره من تناول ما يفطر عليه على وجه التاخير **مسئلة**
 اذا كان معتكفا وزوجته طلق وجامعها ما حكمها في ذلك **الجواب** ان وطئها سائما
 او طائفا او ناسيا لم يكن شيئا وكذلك المودة فان كان هوسا هي او ناسيا وليست المودة طائفا
 لم يجب عليه الكفارة وكان عليها الكفارة من نفسها فان تعدا جميعا الجماع في نهار الصوم
 كان على كل واحد منهما كفارة فان كفارة للصوم وكفارة للاعتكاف فان اكرهها على ذلك
 وكان اعتكافا بامره تلزمها كفارة بل ينقل كفارتها بالاكراه اليه فيكون عليه اربع

كفارات وان كانت معتكفة بغير اذن لم يلزم غير كفارتين عن نفسه وان كان الوطئ ليلا كان عليه
 كفارة واحدة للاعتكاف فان طأ وعنه المرأة الى ذلك كان عليها ايضاً كفارة واحدة فان
 اكرهها على ذلك وكما اعتكافها باذنه كان عليه كفارتان ولم يلزمها شيء **مسئلة** اذا كان
 معتكفاً وباع شيئاً او اشتراه هل يصح بيعه او شرائه ولا يصح الجواب لا يصح بيعه
 ولا شراؤه لان نهى عن ذلك والهي يقتضي فساد المني عند **مسئلة** اذا كانت مأذنة بالمسجد
 خارجة منه وبينها وبينه فحمة وقضاء هل يجوز للمعتكف الخروج من المسجد اليها لتؤذن فيها
 ام لا يجوز الخروج من الجواب يجوز ذلك ولا يبطل اعتكافه لان الاحاد عندنا واردة بان
 على الاذان وليست تضمن تفصيل ذلك ثم غير فوجب حملها على عمومها **مسئلة** اذا كان من
 يتعين عليه اقامة الشهادة وخروج من المسجد ليقبها هل يبطل بذلك اعتكافه ام لا الجواب
 لا يبطل اعتكافه بذلك لان الاصل جواره ولا دليل ينفي عن العلم بالمنع من قبضه وايضاً
 قوله سبحانه ولا ياب الشهادة اذ امارد عوا ولم يتضمن تفصيلاً للمعتكف ثم غير **مسئلة**
 اذا كان معتكفاً ثم ارتد هل يبطل الاعتكاف ام لا الجواب اذا كان اسلامه غير كفاصل
 ثم ارتد فقد صار بالارتداد كافراً وحكم بنجاسته ولا يجوز له المقام بالمسجد ولا يصح
 العبادة منه وذلك مناف للاعتكاف وان كان اسلامه اصلياً ثم ارتد فهذا يقتل على كل حال
 ولا يصح اعتكافه مع كونه ايضاً محكوماً بنجاسته لاجل كفره على انه ينبغي على اصولنا في ان الكفر لا
 يتقرب الايمان ان يحكم بان اسلامه المتقدم على الارتداد لم يكن صحيحاً لم يصح اعتكافه على
 كل حال ولا يصح اعتكافه مع كونه ايضاً محكوماً بنجاسته لاجل كفره على انه لا ينبغي على اصولنا في
 في ان الكفر **مسئلة** اذا سكر وهو معتكف هل يبطل اعتكافه ام لا الجواب يبطل
 لان الاعتكاف هو اللبث المطاوع لعبادة مخصوصة فاذا سكر فقد فسق وخروج بسكره
 غير كونه لا ينافي الله المذكورة للعبادة وسموا عليها وذلك ينقض الحقيقة في كونه
 معتكفاً **باب** مسائل متعلقة بالحج **مسئلة** اذا احرم المسافر في الحج عن

استأجر ثم اراد نقل الاثام الى نفسه هل يجوز ذلك ام لا الجواب لا يصح هذا النقل
 مضى على هذه البيعة لم يقع حجة الايمان بدأ بيعة لان صحة نقل ذلك يقتضي دليل ولا
 دليل يقتضي علم بذلك مسألة اذا ارتد عن الاسلام وقد كان حج قبل ارتداده ثم عاد الى
 الاسلام بعد ذلك هل يجب عليه الحج ام لا الجواب يجب عليه الحج لان الاسلام الاول
 لم يكن عندنا صحيحا لان لو كان صحيحا لما جاز تعقب الكفر على ما قدمناه فيلزم من عادة الحج
 ما ذكرناه مسألة اذا اعتد على امرئ النكاح ولم يعلم هل كان العقد في حال الاثام او الاثام
 او الاحلال ما الحكم في ذلك الجواب الاثام يقتضي تحريك العقد لانه لا يمان ان يكون
 قد وقع في حال الاثام وذلك لا يجوز مسألة اذا اختلف بالرجل والموت في العقد
 فقال الرجل عقدت وانا محل وقالت الموتة بل كنت محروما ما الحكم في ذلك الجواب القول
 في ذلك قول الرجل لان ما علم بنفسه والموتة مدعية لكونه محروما فعلها البيعة ولا يجب عليها
 ذلك لانها مقومة بالعقد لو ادعت عليه ما يبطله وهي مقومة في دعوىها الى البيعة ومضى
 الموتة انما كانت محرومة وانكر الرجل ذلك كان الحكم ما تقدم فان قال الرجل كنت محروما وقالت
 الموتة بل كنت محلا كان على الرجل البيعة لان نقلها بالعقد ومدعى ما يفسد ليقطع عن
 نفسه صداق النكاح وغيره من تحقيقات العقد مسألة الظاهر اذا استأجرا اثنتان رجلا
 ليحج عنهما هل يصح ذلك ام لا الجواب لا يجوز في ذلك عنهما جمعا ولا عن واحد منهما لان حجة
 واحدة لا يجوز عن اثنين فان اجمع عن احدهما قلبي الواحدة اولى بهما من الاخر لانها جميعا
 استأجراه ليحج عنهما فان افرد احدهما بالحجة لم يصح لما ذكرناه فان اراد الاخر الاجير نقلها
 الى نفسه لم يصح لان ما نواها من نفسه ونقلها لا دليل عليه مسألة اذا اهرم قبل الميقات اصاب
 صيدا هل يجب عليه جوار او قيمته او لا يجب عليه شيء الجواب لا يجب عليه شيء لان اهرامه
 وقع من غير الميقات ومن شرط صحته ان يقع من الميقات مسألة اذا استأجر وهو صحيح تمكن
 من نيوبه في حجة الاسلام هل يكون هذه مسألة اذامات وكان حجة الاسلام قد وجبت

ل
 م عليه
 ن
 م مضطرب

عليه وعليه دين ما الحكم في ذلك الجواب ان كما خلفه فيه الكفاية للجميع جمع عنه ^{قضية}
عند الدين فان فضل بعد ذلك شيء كان يراى وان لم يفضل ثم ذلك شيء فلا يراى
كان ما خلفه لا يتبع لذلك قسم بينهما بيان قد وجبا عليه وليس احدهما اولى من الاخر
قلنا بتقديم الحج لان حواشيه سبحانه اولى من حق غيره وكان ^{مسئلة} اذا كان عليه حجتان
حجة الاسلام وحجة بالذبح وحج واحد هل يكون مخيرة عن الاخرى ام لا الجواب لا
يخري عنها لانها فوضان قد وجبا عليه احدهما غير الاخر ويجب عليه اداء كل واحد منهما
بنية تحصر وايضا فان القول ههنا بالاجراء شرع ويتقرب اثباته الى دليل ولا دليل عليه
^{مسئلة} هل يجوز ان ينقذ الاسلام بحجة او عمى تتمتع بها الى الحج في غير شهر الحرام
الحج ام لا يجوز ذلك الاثبات الجواب لا يجوز ذلك الاثبات لان خلافه في
ذلك ينقذ في هذه الاشهر وليس لمن ادعى انعقاده في غير هذا دليل ولان اجماع الطائفة
حاصل على ذلك ^{مسئلة} كيف يجوز القول بان اشهر الحج هي ما ذكرتموه وهذه اللفظة
لا تقع على ثلثة او اكثر وعندكم انها ليست اكثر من شهرين وعشر ايام الجواب ان الحج لا يصح
انعقاده الا في هذين الشهرين والعشر ايام فله شهر الثالث فاذا اكمل فيها فواقع الا
في ثلثة اشهر ^{مسئلة} اذا وجب عليه الهدى هل يجوز له اخراجه قبل يوم النحر ام لا
الجواب لا يجوز له ذلك لان اجماع حاصل على ان اذا اخرجه يوم النحر كان
محررا عنه وليس على جواز اخراجه قبل ذلك دليل ^{مسئلة} هل ينقذ الاحرام بمجرد النية
ام لا الجواب لا ينقذ الاحرام بمجرد النية ولا بد في انعقاده من ان يضاف الى مجرد النية
اللبية او التقليد او الاشعار او ساق الهدى لان ما ذكرناه مجمع على صحته وليس على ما
خالفه دليل وعليه ايضا اجماع الطائفة ^{مسئلة} اذا حكم على المحرم العاقد للنكاح بطلا
العقد هل يحتاج في التفرقة بين الزوج والزوجة الى طلاق ام لا الجواب لا يستقر في
التفرقة بينهما الى طلاق بل التفرقة كافية في ذلك لان صحة الطلاق نوع على ثبوت العقد

واذا لم يثبت لم يصح ان يطرد الطلاق عليه وايضا فالله قد ورد بذلك وهو الذي عليه فساد
 عند وايضا فاجماع الطائفة حاصل على ذلك ^{مسئلة} اذا جعل البيت في طوافه على راسه
 هل يكون مجزيا لام لا الجواب لا يجزئ ذلك لانه طواف لما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله
 وايضا فطريقة الاحتياط تقتضي ما ذكرناه واجماع الطائفة ايضا عليه ^{مسئلة} هل
 ركعتا الطواف واجبتان ام لا الجواب ركعتا الطواف واجبتان لقوله تعالى واتخذوا
 من مقام ابراهيم مصلية فامروا بالصلوة عند مقام ابراهيم والامر الشرعي يقتضي الوجوب ^{تقتضيه}
 ايضا طريقة الاحتياط الجواب اذا سعى هل يجوز له ترك الصعود على الصفا والمروة
 ام لا ^{مسئلة} يجوز له ذلك وان كان الافضل الصعود عليها لقوله سبحانه ولا جناح عليه
 ان يطوف بهما وقد ورد عن كافة المفسرين من انه تعالى اراد الطواف بينهما ومن انتهى في
 طوافه اليهما فقد طاف بهما وايضا فاعلم ذلك اجماع الطائفة الجواب اذا سعى بين
 والمروة سبعا وكان في الشوط السابع عند الصفا هل يجب عليه الاعادة ام لا ^{مسئلة}
 عليه عادة السعي ثم اوله لانه اذا كان في السابع عند الصفا فقد بدأ بالمروة والابداء
 بذلك لا يجوز ولان الاحتياط يقتضي ما ذكرناه لانه اذا استأنف من اوله يقين برأته
 منه وعلى ذلك اجماع الطائفة ايضا ^{مسئلة} اذا كان اصليعا واقوع ليس على
 راسه شعر هل يجب عليه امراد موسى على راسه بدلا من الخوام لا الجواب لا يجب عليه
 ذلك وانما هو مستحب له ولان الفصل برأته الدية واجاب ذلك عليه يقتضي دليل
 ولا دليل في الشرع عليه ولان اجماع الطائفة على ما ذكرناه ^{مسئلة} اذا فاته الوقوف
 بعرفات ووقف بالمشعر هل يكون ذلك مجزيا لام لا الجواب يكون ذلك مجزيا له
 في صحة حجته لان اجماع الطائفة حاصل عليه ^{مسئلة} اذا كانت الحصاة قد روي
 هو بها او غيره هل يجوز له ان يرمي بها ام لا الجواب لا يجوز له ذلك وعليه الرمي بعين
 هذه الحصاة لان طريقة الاحتياط تقتضي ذلك واجماع الطائفة عليه ^{مسئلة} هل يجوز

المذكورة

الولي ايام الشرف قبل الزوال ولا يجوز الابعاد الزوال الجواب الولي في الايام
لا يجوز الابعاد الزوال لان الاحتياط لا يقتضي ذلك من حيث انه اذا فعل ذلك فلا
خلاف في جزائه وليس كذلك اذا فعله قبل الزوال ولان اجماع الطائفة عليه مسألة
اذا نسي واحدة من الحصاة ولم يعلم ما هي الجارية ما حكمه في ذلك الجواب اذا نسي
ذلك على الوجه المذكور كان عليه ان يرمي كل واحدة من الجارات الثلاثة بحصاة لان الاحتياط
يقتضي ما ذكرناه وايضا اجماع الطائفة عليه مسألة اذا رمى الجمعة الواحدة بسبع حصا
في دفعة واحدة هل يجزئ ذلك عن الولي لها نفقا او يعتد بواحدة او لا يعتد بشيء الجواب
عليه ان يعتد بواحدة لان الاحتياط يقتضي ذلك ولان اجماع الطائفة عليه مسألة
اذا رمى ما فاتة بغير يومه قبل رمي بالامس هل يجزئ من يومه او من امسه ولا يجزئ من واحدة
منها الجواب لا يجزئ ذلك من واحدة منها لانه يجب عليه الترتيب في ذلك والاحتياط
يقتضي ما ذكرناه واجماع الطائفة ايضا عليه مسألة اذا كان وليا لصيه فاحرم بالصبي
فهل نفقة الزائدة عليه على نفقة بالحضر واجبة على الولي دون مال الصبي او يجب في
مال الصبي او يجب دون مال الولي الجواب هذه الزائدة يجب على الولي دون مال
الصبي لان الولي هو المدخل له في ذلك وهو مما لا يجب عليه والقول بانها يجب في الصبي
ينسفر فيه الى دليل ولا دليل عليه مسألة اذا وطئ في الفرج قبل الوقوف بعرفات هل يفسد
معه بذلك ام لا الجواب لا يفسد معه بلا خلاف وعليه المذهب في حجه واعادة الحج
من قابل ويلزمه مع اعادة الحج بدنه لانه الاحتياط يقتضي عليه اجماع الطائفة مسألة
اذا وطئ وهو صبي مأمرا في الفرج قبل الوقوف بعرفات هل يفسد بذلك معه ويعلق
به كفارة ويلزمه الحج من قابل ام لا يفسد معه ولا يلزمه ذلك الجواب هذه المسألة
فيها وجهان احدهما ان يقول من حملنا ذلك على ان عد الصبي خطاه سواء لم يفسد
بذلك معه ولا يتعلق به كفارة وان لم يقل بذلك وقلناه بان عد حملناه على عدم

الاضرار

الاخبار في من وطئ عامدا فسده ولا يلزم القضاء لانه غير مكلف وجوب القضاء
 لا يتوجه الا الى مكلف وهذا الوجه الثاني اقوى من الاول **مسئلة** اذا وطئ قبل الوقوف
 بالمشعر او بعده كان حكمه حكم من وطئ قبل الوقوف بعرفات وقد تقدم ذلك واما ما وحده
 الوقوف بالمشعر فلا يجب عليه في ذلك شيء غير البتة لان كل من قال بان الوقوف بالمشعر
 من اركان الحج قال بما ذكرناه واجماع الطائفة ايضاً عليه **مسئلة** اذا اغتم ما يجب عليه في
 الحل وفوق اللحم في الحرم هل يجزئ ذلك او لا يجزئ الجواب لا يجزئ ذلك لقوله
 نعم ثم محلها الى البيت العتيق وايضاً فطريقة الاحتياط يتناول ما ذكرناه وايضاً عليه اجماع
 الطائفة **مسئلة** اذا اغتم ما يجب عليه نحو في الحرم وفوق الحرم في الحل هل يجزئ ام لا
 الجواب لا يجزئ ذلك لانه اذا اغتم في الحرم وفوق اللحم في الحرم فلا خلاف في اجرائه
 وليس كذلك اذا اغتم في الحرم وفوق اللحم في الحل والاحتياط يتناول ما ذكرناه **مسئلة** المتناهي
 في الحج اذا احصر اذا احصر اوقات قبل الاحرام هل يستحق اجرة ام لا الجواب يستحق
 الاجرة بحسب ما قطع من المسافة لانه اذا كان متاجراً في فعال الحج وكان ذلك لا يمكنه
 الابتطع المسافة فهو متاجر على ذلك فله في الاجرة بحسب ما ذكرناه **مسئلة** اذا
 استاجر عنده ليحج عنه متمتعاً فحج عنه فارنا او مفرد اهل يفتد بذلك الاجرام لا الجواب
 لا يفتد بذلك وحجة التمتع باقية في ذمة لانه اذا حج فارنا او مفرد اقليم يات بما استوجبه
 عليه واذا لم يات به راقى بغيره لم يفتد به ولان الاحتساب والاعداد لم يفتد
 الى دليل ولا دليل في الشرع عليه **مسئلة** اذا استاجر عنده ان يحج عنه فارنا او مفرد
 فحج عنه متمتعاً هل يفتد له بذلك ام لا الجواب هذا صحيح ويعتد به بذلك لانه انى بالنيابة
 عنه بالافضل **مسئلة** اذا قال من حج عني فله عشرة هل يصح ذلك الجواب يصح ذلك
 فمن حج عنه كانت العشرة له لان قوله بما ذكرناه شرط وجزاء ولا يمنع من ذلك مانع فوجب
 القول بصحة **مسئلة** اذا اصاب الحرم صيداً وغاب عنه فلم يعلم له حاله هل يلزم جزاء ام لا

الجواب يلزم الجزاء لان الاحتياط يقتضي ذلك وعليه اجماع الطائفة مسألة اذا دعي
 صيدا وهو محرم هل يجوز للحل الكلام لا الجواب لا يجوز لاصدق الناس اكله وهو
 بحكم الميتة لان الاحتياط يتناول ذلك وعليه ايضا اجماع الطائفة مسألة اذا اصاب
 طائر او هو على غصن من شجر واصلها في الحرم والغصن في الحل هل عليه الضمان ام لا الجواب
 عليه الضمان لان الاحتياط يقتضي ذلك عليه وايضا اجماع الطائفة مسألة اذا احرم
 ومعه صيد هل يزول ملكه عندهم لا الجواب ما معه من الصيد يزول ملكه بالاحرام
 عنده وما هو من ذلك في بلد او منزله لا يزول ملكه عندهما الاول فلان اجماع الطائفة
 عليه واما الثاني فيقتضي زوال الملك عن دليل ولا دليل في الشرع عليه مسألة
 ما يتوالت بين ما يجب فيه الجزاء وبين ما لا يجب ذلك مثل حمار الوحش وحمار الاهلي
 والضيع والذئب هل يجب فيه الجزاء ام لا الجواب لا يجب فيه ذلك لان الاصل برائة
 الذمة والقول بوجوب الجزاء في ذلك يقتضي صحة دليل ولا دليل عليه في الشرع
 مسألة اذا نذر هديا بعينه هل يزول ملكه عندهم لا او يجوز له بيعه واخراج بدله
 ام لا الجواب اذا نذر هديا بعينه زال ملكه عنده ولم يصح تصرفه فيه ببيع ولا غيره
 ولا اخراج بدله لان الاحتياط يقتضي ما ذكرناه وثبت شي مما ذكرناه فيه يحتاج الى
 دليل ولا دليل على ذلك مسألة اذا رمى وهو محل في الحل صيدا راسه في الحرم وقوائمه
 في الحل فقتله هل عليه الجزاء ام لا الجواب عليه الجزاء لان طريقة الاحتياط يقتضي ذلك
 وعليه اجماع الطائفة ايضا مسألة اذا اصيد حاملا ما الحكم فيه الجواب اذا ضرب
 صيدا حاملا فلا يخلو من ان يكون لم يؤثر بضره فيه ولا في الجنين قلا ولا عروها او يكون
 اثر فيه شيئا من ذلك فان لم يؤثر فيه ولا في الجنين فليس عليه شيء وان كان اثر فيه وفي
 الجنين بان يكون الام القت الجنين حيا وماتت الام بعد ذلك كان عليه جزاء المثل
 غير الام وجزاء المثل عن الجنين صغيرا وان القت الام الجنين وماتت الجنين كان

عليه الجواز غير المجنين دون الام وان عاش المجنين وماتت الام كان عليه الجواز غير الام دون
 وان القت الام المجنين يساكان عليه ما ينقص من قيمة الام فينظر في قيمتها حاملا وبين قيمتها
 غير حامل بعد الاستقاط ويلزم من ذلك في المثل هذا كله اذا لم يكن اثر بضرة في الام شيئا فاما
 كان قد اثر فيها جرحا كان عليه بحسب ذلك كل ذلك لقوله تعالى فجزأ مثل ما قتل من النعم
 ولانه بالجرح ضايف الارش **مسئلة** اذا بات غريمي ما حكمه الجواب اذا بات عنها
 ليلة كان عليه دم فان بات عنها ليلتين كان دمان فان بات عنها الليلة الثالثة لم يكن بها عليه
 شيء لان له النفر الاول والنفر الاول يكون في اليوم الثاني من ايام الشترقي غير خلاف **مسئلة**
 اذا تكرر منه الوطئ في النرجع هل يتكرر عليه الكفارة بتكرره ام لا الجواب اذا تكرر منه
 ذلك تكررت الكفارة عليه لان الاضياف يتيقنه ذلك فان قيل ان الجماع الاول افسد
 الحج وما بعده لم يفسد قلنا الحج وان كان قد فسد بالاول فخرمته باقية ولهذا وجب المضى
 في الحج وصح تعلق الكفارة به فيما يتعلق به ذلك **باب** مسائل ما يتعلق بالجهاد
مسئلة اذا كان عليه دين هل يجوز له الخروج الى الجهاد ام لا الجواب اذا كان
 عليه دين فليس يخرج من ان يكون حالا او مؤجلا فان كان حالا لم يجز له الخروج حتى يقضيه
 لانه حق قد وجب عليه التخلص منه فان خرج كان مغرا بالحق لانه بطلت الشهادة بالخروج
 الى الجهاد فان اذن له صاحب الحق جاز له ذلك وان كان مؤجلا جاز له الخروج قبل الاجل
 مما لا يمن لا يجب عليه حتى يلزمه التخلص منه وقد قيل ان لصاحب الحق منعه والظاهر الاول هذا
 اذا لم يتعين الجهاد فان تعين واحاط العدو بالبلد او بالمكان وجب على الكل الجهاد والرفع
 ولم يكن لاحد المنع من ذلك في هذه الحال **مسئلة** اذا كان له ابوان هل يجوز لهما منعه
 من الجهاد ام لا الجواب يجوز لهما منعه من ذلك ما لم يتعين الجهاد على ما قلناه والاصل
 في ان لهما ما ذكرناه ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رجلا جاءه فقال له يا رسول الله اجاز
 فقال له نعم لك ابوان فقال نعم فقال فيهما فجاهد **مسئلة** اذا نزل الامام بالجيش في الغزو

مسئلة الجهاد

على بلد اهل لرحصه والمنع لي يري الخروج من الكفار او دخولهم اليهم لا الجواب لذلك
 لقوله تعالى واحصوهم وكلما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه حاصر اهل الطائف مسئلة اذا كان المشركون
 بالاطفال هل يجوز قتلهم بالربي او غيره ام لا يجوز ذلك الجواب او كانت الحرب مباحة
 جازي المشركين وضربهم من غير قصد الى قتل الاطفال بل يكون القصد الى من خلفهم فان
 ادى ذلك الى قتل الاطفال لم يكن على القاتل لهم شيء لانه لو لم يفعل ذلك بطل الجهاد وان لم
 يكن الحرب قائمة لم يجز ضربهم ولا قتلهم بغير الرمي لانهم غير مكلفين مسئلة اذا استلزم لرحصه لرحصه
 من الكفار هل يصح ذلك ام لا الجواب يصح ذلك لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لام هاني بنت ابي
 طالب رحمة الله عليها وقد جارت رجلا من المشركين يوم فتح مكة اجزأ من اجرت وانما انت مسئلة
 هل يجوز امان الصبي لاحد من الكفار ام لا الجواب امان الصبي للكفار لا يصح لانهم غير مكلفين
 مسئلة اذا اعتكفوا بصبي غير مراهق فانه ما حكمه الجواب اذا استلزم هذه صفة كان
 الامان غير صحيح لان امان من غير مكلف الا انه لا يعرض للكاف بغيره الى ما منه ثم يصح حرمه بالانه
 حصل مع المسلمين بشبهة واذا كان حصوله كذلك لم يجوز التعرض له بعد اذ لا غرض مسئلة
 اذا تجسس انسان لاهل الحرب وعمل اليهم اخبار المسلمين هل يجوز قتله بذلك ام لا الجواب
 لا يجوز قتله بذلك لان خا طبا بن بلغة كاتب اهل مكة باخبار المسلمين فلم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله
 بذلك غير ان الامام يعرف على ذلك وله العفو عنه مسئلة اذا تزوج حربي بحبيبة وماتت
 بعد حوله بها ثم اسلم الزوج بعد ذلك ودخل النكاح ثم لحقه وارثها وطالبها بالبراء هل يجب على
 الزوج دفعه اليهم لا الجواب لا يجب على هذا الزوج دفع هذا المهر الى الوارث لان الوارث
 من اهل الحرب ولا امان لهم على اهل الحرب الذين الوارث منهم على هذا المهر مسئلة اذا كان
 الحرب قائمة فاهدى حربي من صفته شيئا الى مسلم هل يكون هدية او غنيمة الجواب هذا يكون
 غنيمة لان الحربي انما فعل ذلك خوفا من اهل الصف مسئلة اذا ملك الذي عرصة هله
 واراد ان يبني فيها دارا هل يجوز له رفع بناءه على بناء المسلمين ام لا الجواب لا يجوز له

رفع نبأ ذلك على بناء المسلمين ان ساوي بينه وبين بناء المسلمين كان عليه ان ينقصهم
عن ذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعلو ولا يعلى عليه ولان اجماع الطائفة على ذلك انهم
وكذلك اذ كانت الدار قديمة وانهدمت ثم اراد بنائها سئله اذ انفذ الامام جيشين
مختلفين الى موضعين وامر على كل واحد منهما امرا وغنم كل واحد منهما الجيش غنمة هل يترك
الجيشان في ذلك ام لا الجواب هذان الجيشان لا يتركان في ذلك بل يكون لكل جيش
ما غنمه لانهما جيشان مختلفان وجهته كل واحد منهما غير جهة الاخر فان اتفقا ان يجتمعا في
موضع واحد وتقاتلا في جهة واحدة معا ويغنيان فان الغنمة يتركان فيها لانها قد
صارا على هذه الصفة جيشا واحدا سئله اذ سير الامام جيشا الى جهة وجعل عليه امرا
ثم اراد ان يصلي الصلاة فانفذ سرية فانفذها وغنمت هل يكون الغنمة للسوية وحدها
او يشاركها الجيش في ذلك الجواب هذه الغنمة للسوية والجيش جميعا يتركان فيها
لانها جيش واحد وكذلك القول لو انفذ سريتين في جهتين وغنمت السريتان ان الكل يشارك
في ذلك لانهم جيش واحد **باب مسائل يتعلق بالبيع** سئله اذ اباع الانسان
شيئا كان المشتري قد رآه قبل العقد ولم يره في حال العقد وكان مما يملك ان لا يملك هل
يصح بيعه ام لا الجواب هذا البيع ماض او جدد المشتري كما رآه فان خالف ذلك
كان بخير بين امضاء البيع وفسخه لقول الله سبحانه واهل بيته البيوع وحرم الربوا فاباح ما
يتناول اسم البيع وهذا بيع والمنع منه يحتاج الى دليل ولا دليل في الشرع عليه سئله
اذا اباع شيئا على ان يسلم سنة اشهد هل يصح هذا البيع ام لا الجواب هذا البيع
صحح للآية التي تقدم ذكرها ولان المنع منه يقتضي دليل سئله اذ املك الشئ فباعه
وانتزع منه هذا المشتري هل له خيار المجلس ام لا الجواب ليس له خيار المجلس لان هذا الخيار
انما هو في البيع والشئ انما يخذل ذلك بالشفعة لا بالبيع والحق ذلك
بالبيع يقتضي دليل شرعي عليه سئله اذ اباع شيئا بشرط ان يقول بعتك الى سنة

مسائل البيع

المجلس
او شهر فان رددت على الثمن والا فالبيع لي هل يصح ذلك ام لا الجواب ليس له خيار
هذا صحيح فاذا ارد عليه المال وجب عليه رد الملك فان جازت المدة ملك بالعقد الاول
وانما كان كذلك لقوله في الشرط جائز بين المسلمين ما لم يمنع منه كتاب او سنة ومن
ادعى المنع من ذلك فعليه الدليل ولا دليل عليه ولان اجماع الطائفة عليه انهم مسئلة
اذا باع شيئا غير معين بثمن معين ولم يقبضه ولا قبض المثلث وفارق البائع والمشتري
من يتحقق منهما الجواب المشتري اخذ هذا البيع الى ان يمضي ثلثة ايام فان مضت ولم
يحضر الثمن كان البائع اخذ به بعد ذلك وهو مخير بين فسخ البيع وبين المطالبة بالثمن
لان اجماع الطائفة على ذلك مسئلة اذا باع غير شيئا بشرط الخيار ولم يعين اجلا
ولا وقابل اطلق على ذلك اطلاقا هل يصح له الخيار ام لا الجواب الخيار يصح ثلثة ايام
فاذا مضت الثلثة لم يكن له خيار لان اجماع الطائفة عليه مسئلة اذا شرط البائع على
المشتري قبل العقد ان لا يشت بينهما خيار بعد العقد هل يصح ذلك الشرط ام لا الجواب
يصح ذلك ولم يلزم العقد بنفس الإيجاب والقبول لان الأصل جواز هذا الشرط ولا مانع يمنع
منه وعموم الاضمار يتناول له وفيه ادعى المنع من فعله الدليل مسئلة اذا اشترى مملوكا
ثم اعتقه في مدة الخيار ومضت هذه المدة وتم البيع هل يصح هذا العتق ام لا الجواب
عتق هذا المملوك صحيح لما روي عنهم من ان المشتري اذا تصرف في البيع بطل خياره وهذا
المشتري قد تصرف بالبيع بالعتق فيجب لزوم البيع له واذا رزقه فقد تم عتقه عند تمام
البيع مسئلة اذا اكره المتبايعان او واحد منهما على التفريق بالابدان على وجه يتمكن
او احدهما من الفسخ والخيار فلم يفعل ذلك ولا احدهما هل يبطل بذلك خيارهما ام لا
الجواب يبطل خيارهما او خيار احدهما لانه اذا كان يتمكنان من الفسخ والامضاء فلم يفعل
حتى حصل الافتراق دل ذلك على الامضاء مسئلة اذا باع مملوكين بشرط مدة الخيار
في واحد منهما غير تعيين ما الحكم فيه الجواب الحكم في ذلك انه اذا لم يعين في شرط الخيار

فيهما وإيهم ذلك كان البيع فاسداً لأنه مجهول بغير خلاف فإن عين ذلك في أحدهما
 ثبت الخيار فيما عين فيه وبطل فيما لم يعين لأن قوله صم المؤمن عند شرطهم يتناول ذلك
 لأنه شرط وضاد على بطلان ذلك فعليه الدليل **مسألة** إذا هلك البيع في مدة الخيار
 بعد القبض هل ينقطع الخيار أم لا **الجواب** لا ينقطع الخيار لأن الأصل ثبوته
 والقول بانقطاعه يقتضي دليل ولا دليل في الشرع عليه **مسألة** إذا قال المشتري
 للبائع يعني بكذا وقال البائع يعنيك هذا هل ينقصد البيع أم لا **الجواب** لا ينقصد
 البيع بذلك وإنما ينقصد بان يقول له المشتري بعد ذلك قبلت أو اشتريت لأن ما
 ذكرناه مجمع على ثبوت العقد وصحته وليس كذلك ما خالفه وضاد على ثبوته وصحته
 بغير ما ذكرناه فعليه الدليل وإيضاحه فالأصل عدم العقد وصحته على من يدعي ثبوته الدليل
مسألة إذا وقع قطعة إلى بقلي أو سقاء وقال له اعطني ماؤ أو بقلا فاعطاه هل يكون
 ذلك بيعاً في الحقيقة أم لا **الجواب** هذا ليس بيعاً في الحقيقة لأنه ليس فيه إيجاب
 ولا قبول وإنما هو إباحة ولأن العقد حكم شرعي ولا دليل يدل على ثبوت العقد ههنا وعلى
 من يدعي ذلك الدليل **مسألة** إذا باع ثمة وتسلمها المشتري ثم هلك بعضها
 بجائحة هل يفسخ البيع أم لا **الجواب** لا يفسخ العقد بذلك لأن العقد قد ثبت
 وعلى من يدعي الفسخ في جميع المبيع أو في بعضه الدلالة ولا دلالة عليه **مسألة** إذا
 قال البائع لاثني بعثكما هذا البعد بمائة أو بالف فقال أحدهما قبلت نصفه بخمسين
 أو بخمس مائة هل يصح العقد أم لا **الجواب** هذا عقد صحيح لأنه لا دليل على صحة
 ثبوته في حصته هذا القائل وإيضاحه فإن قوله لما ذكر في المسألة غير مطابق للإيجاب
مسألة إذا اشترى جارية على أنها بكر فوجدت ثيباً هل يرد لها أم لا **الجواب**
 ليس يرد لها لأن الأصل صحة العقد وإثبات ذلك بما يقتضيه إلى شرعي ولا دليل
 في الشرع عليه **مسألة** إذا اشترى مملوكاً فكان المملوك يقول في الفراش صغيراً كان

او كبر اهل الاختيار فيه الجواب لا خيار له في ذلك لان الاصل صحة العقد وانما
ذلك عيبا يقتضي فيه الى شرع مسألة اذا اشترى جارية ووجدها مغنية او عبدا
فوجد كذا هل له خيار فيه ام لا الجواب لا خيار له فيه لان الاصل صحة العقد
وعليه يدعي ان ذلك عيب يقتضي الرد الدليل ولا دليل وايضا فان العلم بالقنا
غير محرم وانما المحرم اظهار صنعة واستعماله وبالعلم لا يجب الرد مسألة اذا اشترى
مملوكا ثم قلده وعلم انه كان عيبا هل له الرجوع على البائع بالارشام لا الجواب اذا
كان ذلك العيب بوجوب الرد كان له الارشام وانه ادعى سقوطه كان عليه الدليل ولا دليل
في الشرع في الشرع عليه مسألة اذا كان له مملوك فجنى المملوك على غيره وباعه بوليه
بغير اذن من المجنى عليه هل يصح بيعه ام لا الجواب اذا كانت هذه الجنابة توجب القود
لم يصح بيعه لانه قد باع منه ما لا يملكه لان ذلك حق للمجنى وان كانت توجب الارشام
بيعه لان رقبته سلمت من العيب واذا التزم سيد الارشام الجنابة صح البيع لانه لا وجه
بعد ذلك يفسد وانه ادعى فساد فعله الدليل ولا دليل على ذلك مسألة اذا
اختلف البائع والمشتري في قدر الثمن فقال البائع بعتك بمائة وقال المشتري بحسين
ما الحكم في ذلك الجواب ان كان البيع قد تلف كان القول قول المشتري مع غيره وان
كان سالما كان القول قول البائع مع غيره لان اجماع الطائفة على ذلك وايضا
قوله في البينة على المدعي واليمين على من انكر لانها قد اتفقا على العقد وانما قال الملك
والمشتري معترف بذلك ويذكر ان الثمن عشو والبائع يدعي عليه مائة فوجب ان
يكون القول قول المشتري وليس بلوننا مثل ذلك مع بقاء البيع لان القول صح قول البائع
لانه لو تركنا وظاهر الخبر قلنا به لكن المروي عن الامم صلوات الله عليهم ان القول قول
البائع فحملناه على انه اذا كان مع بقاء السلعة وما يرويه المخالف لما يقتضي الخلاف
لما ذكرناه اخبارا احاد لا يقتضيها ولا مسألة اذا باع انسان غيره شيئا بشئ

في النية وقال البائع لا ادفع المبيع حتى قبض الثمن وقال المشتري لا ادفع الثمن حتى
 حتى قبض المبيع ما حكمها في ذلك الجواب اذا جرى الامر بين المتبايعين
 على ذلك وجب على الحاكم ان يجبر البائع على دفع المبيع الى المشتري ويسلم اليه
 ثم يامو المشتري بدفع الثمن الى البائع لان الثمن انما يحق على المبيع فيجب تسليم
 او لا يستحق الثمن عليه مسئلة اذا باع عبدا مطلقا فخرج خصيا هل له الخيار ام لا
 الجواب اذا خرج العبد المذكور خصيا كان للمشتري الخيار لان مطلق العبد
 يقتضي سلامة الاعضاء والاطراف والخصي ليس كذلك فالمشتري كما ذكرناه مسئلة
 اذا ادعى عمرو عبدا في يد زيد واقام البينة بان له اشتراه من زيد واقام زيد البينة
 انه له وانته هو الذي اشتراه من عمرو ما الحكم في ذلك الجواب الحكم في ذلك ان البينة
 بينة الخارج وهو عمرو ولو لم يثبت البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه وهما هو
 زيد لان العبد في يده مسئلة اذا اختلف البائع في قدر الثمن فقال المشتري بعني
 هذين العبدين بمائة وقال البائع بل هذا العبد بمائة ما الحكم في ذلك الجواب الحكم
 في ذلك ان القول قول البائع مع عينة لو لم يثبت البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه وهما هو
 مسئلة اذا ابتاع عبدا وعلم بعد ذلك انه ماذون له في الجاه وعليه دين هل يكون له
 خيار في رده ام لا الجواب ليس له خيار في ذلك لان دين الجاه يكون في رده
 ولا يتعلق برقبته ولا يباع فيه وانما يطالب بردا اعنى وملك مالا واذا كان كل من
 لم يلحق المشتري منه مضره واذا لم يلحقه ذلك لم يكن فيه خيار مسئلة اذا اشترى
 من اخر مملوكين ووجد بهما عيبا غير ان احدهما مات هل يجوز له الرد او الارش وما الحكم في
 ذلك الجواب لا يجوز له رد الباقي فاما الارش فانه يستحق ذلك لان رد جميع
 ذلك لا يمكن مسئلة اذا باع غنما شيئا وقبض منه ثم ادعى على المشتري فيما قبضه
 منه زيفا وانكر المشتري ذلك ما حكم الجواب ان ادعى البائع ذلك كان القول قول

المشتري مع يمينه وكان على المدعي البينة لا تريد على يمينه من ريفاً فعلية البينة
 في ذلك والاصل انه قبضه جيا واسئلة اذا اشترى انسان مملوكا وقطع عنده ^{طرح}
 طرفه اطوفه ثم وجد به عيبا قد بما الحكم في ذلك الجواب يجب لهذا المشتري
 الارش فاما رده فلا يصح لان حكم الود ههنا يقطع بالاجماع ^{سئلة} هل يجوز
 بيع الحمل في بطن امه ام لا الجواب لا يجوز ذلك لانه لا يعلم هل هو ذكر او انثى ولا
 يتقدر على تسليمه الى المشتري ولا يعلم مكانه ^{سئلة} هل يجوز بيع الدابة على انها تحمل
 ام لا الجواب لا يجوز بيعها بهذا الشرط لانه بما لا يعلم ^{سئلة} اذا باع الدابة على انها
 تحمل فوافق ذلك هل يكون البيع ماضيا ام لا وهل يكون للمشتري الخيار ام لا الجواب اذا
 وافق ذلك كان البيع ماضيا ولم يكن للمشتري خيار لان الشرط قد حصل وان لم يحمل كان
 مختار بين الامضاء والفسخ ^{سئلة} هل يجوز ان يبيع جارية او مميمة حاملات ثم يشتري الحمل
 لنفسه ام لا الجواب لا يجوز ذلك لان الحمل يجري مجرى عضو من اعضائها وكما لا يجوز
 بيعها ثم يشتري عضوا منها فكذلك في الحمل ^{سئلة} اذا كان كافرا وله اب مسلم فاشترى اباه
 المسلم هل ينعق عليه ام لا الجواب لا ينعق عليه لان الكافر لا يملك المسلم والعنق
 لا يكون الا فيما يملك ^{سئلة} اذا اشترى شيئا ولم يقبضه ثم رهنه هل يصح ذلك ام لا
 الجواب يصح ذلك لانه مالك له بالعقد ^{سئلة} اذا اشترى انسان من غيره مملوكا
 بقبض وقبض المملوك ولم يسلم القميص وتلف وباع المملوك هل يصح له ذلك ام لا الجواب
 يصح بيعه لانه قد قبضه وانتقل ضمانه اليه واذا باعه وسلمه الى المشتري وتلف القميص
 الذي في يده البائع انفسه البيع فوجب عليه قيمة المملوك لبايعه لانه غير قادر على اعادته
 بعينه فجرى مجرى المستهلك ^{سئلة} هل يجوز ان يسلم في ثوب على صفة حرفة احصاها
 ام لا الجواب لا يجوز ذلك لانه يجوز في الحرفة ان يهلك فيصير مجهولا ^{سئلة}
 اذا سلف في مخيض هل يجوز ذلك ام لا الجواب لا يجوز ذلك لان فيه ما لان

الزيد لا يخرج الا بالماء فلا يمكن المعرفة بقدر الدين سئله هل يجوز ان يسلف
 في التزام لا الجواب لا يجوز ذلك لان دوده فيه وهو غير مقصود ولا فيه مصلحة
 لانه ان ترك فيه افسد لانه يترصد وان كان يابس او مات الدود فيه لم يجز بيعه ايضا لانه
 سئله هل يجوز بيع الترياق ام لا الجواب لا يجوز ذلك لان فيه لم الافاعي
 واذا قلت كانت نجسة بخلاف وبيع ذلك والسلف فيه ايضا لا يجوز سئله اذا
 في شيء فقال له غيره قبل قبضه شاركني في نصفه بنصف الثمن او ولي جميعه بجميع ذلك
 او نصفه بنصف الثمن هل يجوز ذلك ام لا الجواب الشك والى التولية اذا كانت على الوجه
 المذكور قبل القبض للسلف فيه غير جائزة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقبض وقال من
 اسلف في شيء فلا يرضه الى غيره واراد قبل القبض لانه اذا قبضه صح ذلك فيه تغير اشكال
 سئله اذا قال المسلم اليه من اسلم ردي شيئا حتى اقدم لك ذلك هل يجوز ان لا الجواب
 لا يجوز ذلك بخلاف سئله هل يجوز السلف في الجوهر مثل اللؤلؤ والياقوت و
 الزبرجد والنفوس والعتيق وما يحرق محرق ذلك ام لا يجوز الجواب لا يجوز السلف في ذلك
 لانه يتباين تبائنا شديدا في صغره وكبره وصفاؤه وتدويره وغير ذلك ولا ينضبط بصفة وما
 كان كذلك فلا يجوز السلف فيه سئله هل يجوز السلف في النبل المعمول ام لا الجواب
 لا يجوز السلف في ذلك لانه من الات مجموع من خشب وحديد وريش وما يلف عليه ايضا
 ولا يمكن ضبط ذلك بصفة وما كان كذلك فلا يجوز السلف فيه سئله هل يجوز السلف
 في قصب السكر وما اوعده او لا يجوز ذلك الجواب لا يجوز السلف فيه على هذا الوجه
 لانه يتباين في كبره وصغره ولا ينضبط بصفة ولا يجوز السلف فيه الا وتاد سئله اذا
 اختلف المسلم والمسلم عليه في قدر الثمن او قدر المبيع او في الاجل او في مقدار ما الحكم
 في ذلك ان التول في جميعه الجواب الحكم في ذلك ان القول في جميعه الا الثمن قول
 البائع مع ميسره وفي الثمن قول المشتري مع ميسره ان لم يحضر لها ميسره لان البائع مدعي على

على الشري في ذلك والمثري مدعى عليه في الثمن وان انقضاء الاجل وقدره واختلفا
في انقضاء فقال المثري قد انقضى الاجل ووجب لي ما اسلفته فيه وقال البائع
لم ينقض ذلك ولا وجب لك ما ذكرته كان النول قول البائع مع عيسر ان لم يحضر بيته
لان الاصل بقاء الاجل وعلى يدعي انقضاء البيعة سئلة اذا اموانسان مملوكا
غير بان يتباع نفسه لم يملك هل يصح ذلك ام لا الجواب لا يصح ذلك لانه لا يملك
من نفسه شيئا فيكون وكلا في ذلك ولا يمين سئلة اذا قال اشتريت منك احد
هذه المالك بكذا او احد من هذين المملوكين بكذا هل يصح ذلك ام لا الجواب لا يصح
ذلك لانه مجهول سئلة اذا باع من انسان ثوبا او عبدا وهرب المثري قبل دفع الثمن
الى البائع ما حكم الجواب اذا هرب هذا المثري فلا يخفى ان يكون هرب بعد عمر
وتفليس او لا يكون كذلك فان كان بعد المحرك كان البائع مخيرا في عين ماله فيسحق البع
اذا لم يكن هرب بعد محرك البائع ذلك عند الحاكم ثم ينظر الحاكم فان وجد لهذا المثري
ما لا يميز البع وفاه منه وان لم يجد ذلك باع البع وفاه في ثمنه ان كان الثمن مساويا
لما لم يهرب المثري في ثمن ما اشتراه وان كان اقل من ذلك بقي الباقي عليه اذا رجع
طالبه به وان كان اكثر فقدم الحاكم ويحفظ له فاذا اعاد دفع اليه سئلة اذا كان لوطي
مملوكا لكل واحد منهما بائنه فباعها من انسان بثلث واحد هل يصح البع ام لا
الجواب لا يصح ذلك لان هذا العقد بمنزلة عقدين لان العاقدين وثن كل واحد منهما
مجهول لانه يتقسط على قدر قيمتهما وذلك مجهول والثمن اذا كان مجهولا بطل العقد
وليس يرجع علينا من قبل ذلك في المملوكين اذا كان لواحد وباعها بثلث معلوم لان ذلك
يصح عندها لانه يكون عقدا وانما لم يصح الاول من حيث كانا عقدين فافترق الموضعان
باب ما يعلق بالوهن سئلة هل يجوز اخذ الوهن على مال الكتابة
ام لا يجوز الجواب الكتابة ان كانت مشروطة فيها فلا يجوز اخذ الوهن على المال المتعلق

أصل الوهن

بها كان للعبد الامتناع واذا استغنى عن هذا المال كالمسكين رده الى الرق وعلى هذا لا يحتاج
 الى الوهن وايضا فللعبد اسقاطه عن نفسه متى شاء فهو غير ثابت في الذمة واذا لم يكن ثابتا
 لم يصح اخذ الرهن عليه مسئلة اذا استاجر انسانا اجارة متعلقة بعينه مثل ان يستأجر
 ليعمل له بنفسه عملا او يخدمه هل يجوز له اخذ الرهن على ذلك ام لا الجواب لا يجوز
 ذلك لان الرهن انما يؤخذ على حقا ثابت في الذمة وهذا غير ثابت في ذمة الاجير وانما
 هو متعلق بعينه ولا يقوم عمل غيره مقام فعله مسئلة اذا استاجر انسانا على عمله في ذمة
 مثل ان يحيط له خطاطة وغير ذلك مما يحوي هذا المحرم هل يجوز اخذ الرهن عليه ام لا
 الجواب يجوز ذلك لانه ثابت في ذمة لا يتعلق بعينه فله ان يحيط بنفسه او بعينه
 واذا هرب جاز بيع الرهن واستجار غيره بذلك ليحصل له العمل مسئلة اذا قال لغيري
 رهنتك كذا على ان تقرضني دينار او درهمي في غدا هل ينعقد الرهن ام لا الجواب
 لا ينعقد ذلك لان الرهن انما ينعقد لزوم الحق وهذا قبل لزومه فلا يصح انعقاده مسئلة
 اذا كان في غيبته فقال لاني ان التمسك في الجور على ضمان قيمته هل يصح ذلك
 ويلزم الضمان ام لا الجواب يصح ذلك ويلزم الضمان لانه يكون بدل ماله ويكون
 غرضه التخفيف وسلامة النفوس مسئلة اذا اذن الراهن للمرتهن بقبض الرهن ثم
 حبس او اغنى عليه هل يجوز للمرتهن قبض الرهن ام لا يجوز الجواب يجوز له قبضه لان
 ذلك لزومه بالاجاب والقبول مسئلة اذا اذن الراهن للمرتهن في قبض الرهن هل يجوز
 له الرجوع منه هذا الاذن وسعده قبضه ام لا الجواب لا يجوز ذلك لان الاجاب
 والقبول اوجب قبض الرهن فله قبضه على كل حال ولا يجوز للراهن ذلك مسئلة اذا
 رهنت شيئا ثم خسر الراهن والحكم في ذلك الجواب الحكم فيه انه اذا كان هذا الراهن
 يحسن الكتابة او يعقل الاشياء فكتب او اشار بالاذن جاز لان ذلك يقوم مقام النطق
 وان كان لا يحسن الكتابة ولا يعقل لم يجز للمرتهن قبض الرهن لانه يقتضي ذلك

الى رضاه ولا سبيل له الى ذلك وكما علم وليه تسليم الرهن الى الميراثين لان بالعقد قد وجب ذلك
مسئلة اذا اجر الرهن فمضا حبر او اءان فكان ذلك قبل القبض او بعده هل ينفسخ
الرهن ام لا الجواب ليس للميراثين التصرف في الرهن فلا يجوز لراي توجع ولا غير
فان فعل ذلك لم ينفسخ الرهن لان استدعاء القبض ليست شرطا في الرهن وان استحققت
اجرة بذلك فهي للرهن وليس للميراثين فيها شئ مسئلة اذا رهن جارية واقربا
وطاها فظهر بها حمل ولم ينظر ما الحكم في ذلك الجواب اذا ظهر بهذه الجارية حمل وذلك
لاقل في سنة اشهره وقت الوطئ فان الولد مملوك ولا يحل بيعه بلحق به لانه لا يجوز ان
يكون من الوطئ الذي اقرب ونسب ولده هذه الجارية لا يثبت الا من وطئ بقربة غيره
خلاف فان ولدته سنة اشهر او اكثر الى تسعة اشهر وكان الولد حرا وثبت نسبه منه ورهن
الجارية ثابت لا يخرج بذلك منه عندنا مسئلة اذا رهن عند غيره مملوكا فقبض به
الميراثين فما يثبت هل يثبت عليه قيمته ام لا الجواب ان كان الرهن اذن له في ضربه
لم يجب عليه قيمته لانه تلفد باذنه وان لم يكن الرهن اذن له في ضربه كان عليه القيمة
مسئلة اذا رهن جارية وقبضها الميراثين هل له وطؤها ام لا الجواب لا يجوز
لذلك بغير خلاف لان زنا اهلها فقصت قيمتها لو ماتت عند الولادة مسئلة
اذا كان الخمر مالا يصح ملكها بغير خلاف فما القول فيها ان رهنها فانقلبت في يد الميراثين
خلاهل يصح مع ذلك رهنها او لا يصح فان لم يصح فهل يكون ملكا للرهن او للميراثين
اولها جميعا الجواب اذا رهن خمر لم يصح ذلك لان صحة الرهن يتبع الملك والخمر
ليست بمملوكة ولا يصح رهنها فان رهنها وانقلبت خلا في يد الميراثين كانت ملكا للميراثين
انقلبت في يد خلا ولم يجز ان يكون ملكا للرهن ولا ان يكون شريكا لآخر فيها لانه لما
رهنها لم يرهن ما هو ملك له فلا يصح عودها الى ملكه لما انقلبت خلا مسئلة اذا رهن
عصا فانقلبت في يد الميراثين خمر اهل يصح بقائه رهنها ام لا فان قلت يصح بقائه رهنها

قبل

قيل لك كيف يصح ثبوت الرهن في الخمر وقد خرجت عن الملك وان قلت لا يصح قيل لك فما
 القول له ان عادت خلا الجواب اذ ارهنه عصير فقد رهنه ما يملك بعد خلا في
 واذا انقلب في يد الموثق خرج بذلك عن ملكه واذا عادت خلا عاد ملكه كما كان
 في حال الارتهاق وثبت كون رهنه لان الرهن يتبع الملك والوقوف بين هذه المسئلة
 والمسئلة التي تقدمتها ان لما كان رهنها خمر كان رهنها لما ليس ملكا له على حاله
 الاحوال فاذا عادت خلا لم يعد بذلك الى ملك كان له على حال فاذا رهنه لعصير
 فقد رهنه ما هو ملك له فان عاد خمر ثم عاد خلا فقد عادت على ما كان عليه فم الملك
 وثبت كونها رهنها مسئلة اذا اختلف المتراهنان فقال الموثق ارسلت رسولك برهنه
 عندي بمائة وقد فعل وقال الراهن ما اذنت الا في خمسين ما الحكم في ذلك الجواب
 القول في ذلك قول الراهن مع ميمنه لان الاصل ان لم يرهنه واذا شهد الرسول لاحدهما
 لم يقبل شهادته لانه شهد على فعل نفسه واذا شهد كذلك لم يقبل شهادته مسئلة
 اذا كان في يد القيس فقال هو رهنه عندي رهنه او رهنه رسولك باذنتك وقال الآخر
 ما رهنه ولم اذن في رهنه وانما رهنه العبد او اذنت في رهنه وقد قبلته وعليك
 قيمته ما الحكم في ذلك الجواب القول قول الراهن مع ميمنه باسره في القيس والقول
 قول الموثق في العبد لان الاصل في القيس ان غير موهون والاصل برائة ذمة الموثق
 بما يدعيه الراهن من قيمة العبد مسئلة اذا اختلفا في عبد وقيس فقال الراهن العبد
 رهن عندي والقيس ودعيته وانا مطالب لك برد القيس وقال الموثق بل القيس رهن
 عندي والعبد ودعيته وليس لك مطالبتي برد القيس ما الحكم بينهما في ذلك الجواب
 الحكم بينهما في ذلك ان العبد بحجود الموثق لكونه رهنه قد خرج من الرهن واما
 القيس فهو يدعي رهنه وصاحبه ينكذ ذلك والقول قول الراهن مع ميمنه لان الاصل
 انه غير رهن وعلى الموثق البيعة فيما ادعاه مسئلة اذا كان له على غيره مال الى اجل

فوهنه رهننا على ان يزيد في الاجل هل يجوز ذلك ام لا الجواب لا يجوز ذلك
والحق ثابت الى الاجل المحذور المذروب له كما كان والزيادة في الاجل لا يصح لانه
لا دليل على ذلك فيق يصح مسألة اذا اختلفا في الرهن او اتفقا فيه واختلفا في
مقدار الحق في المرتين رهنين بعدين وقال الراهن رهنك احدهما ما الحكم في
ذلك الجواب اذا اختلفا على ما ذكرنا كان القول قول الراهن مع يمينه لان الاصل
ان لم يرهنه العبد الثاني وان اتفقا في الرهن في المرتين رهنين عند يمينه على ما ذكرنا
الراهن بل رهنهما على خمسين كان القول قول الراهن ايضا مع يمينه لان الاصل انه
لم يرهنه فيما زاد على ما اقر به مسألة اذا كان على غيره دين فرهنه بذلك داره وجعلت
في يد المرتين ثم اختلفا في الراهن ما سلمها اليك رهنا وانما استاجرتها او غصبتها
نبي او استاجرتها مني انسان وانزلت فيهما ما الحكم في ذلك الجواب الحكم فيه ان
القول قول الراهن مع يمينه لان الاصل عدم الاذن والرضا بنسب ذلك رهنا مسألة
اذا قال انسان لا اخو من رد مملوكي فله رد دينار وهل يجوز له اخذ الرهن عليه ام لا الجواب
اما بعد رد المملوك فيجوز اخذ الرهن عليه لانه يأخذ على ما قد استحقه واما قبل الرد فلا يجوز
لان الرهن انما يؤخذ على ما يستحقه المرتين وقبل الرد لم يستحق شيئا ولا يجوز اخذ الرهن
على ذلك مسألة اذا اجنى المملوك جنابة عمدا او خطأ هل يصح رهنه ام لا الجواب
لا يصح رهنه لان جنابته ان كانت عمدا فقد استحقه المجنى عليه بها وان كانت خطأ
تعلق الارش برقبته مسألة اذا اتفقا المرتين على ان يكون الرهن على يد عدل ووط
الراهن العدل في بيعه عند حلول الحق ثم جنى انسان على رهن جنابة او جنى اخذ القيمة
منه وجعلت عند العدل عوضا عن الرهن وحل اجل الحق هل يجوز للعدل بيع القيمة المذكورة
ام لا الجواب لا يجوز ذلك لان الراهن انما وكله في بيع نفسه ماله الرهن ولم
يوكله في بيع غيره وايضا في بيع هذه القيمة ينسحق في الدليل ولا دليل على ذلك باب

مسائل الضمان

مسائل تتعلق بالضمان مسألة إذا كان عليه دين مؤجل فضمنه عند انقضاء
ثم مات هذا الضامن في الحال أو قبل حلول الأجل فهل يحل للمال في تركه الضامن أو يضمن
بمدى الأجل الجواب إذا مات هذا الضامن حل هذا الدين في تركه وكما لصاحب الحق
مطالبته وارتب بذلك وليس لهذا الوارد الوجوع على المضمون عند ذلك حتى يحل الأجل
لأن الدين مؤجل عليه ولا يجوز مطالبته به قبل حلوله مسألة إذا اشترى انسان من غيره
أرضاً وضمن البايع للبشري قيمة ما يعلته في هذه الأرض من غرس وبناء وقال بالغا
ما بلغت أو قال من درهم إلى ألف أو من دينار إلى مائة هل يجوز ذلك أم لا الجواب لا يجوز
ذلك لأنه مجهول وضمن ما لم يجب وما كان من الضمان كمن هو غير صحيح وهذا من شرطه
في نفس البيع أو من الخیار بطل البيع وإن شرطه بعد انقطاع الخيار لم يؤثر في البيع مسألة
إذا قال لغيره تكفل بفلان فان له خصماً يلزمه فتكفل به فهل يكون الكفالة على المأور بها
أو على الأمور الجواب الكفالة هي هنا على المأور بها لأن الأمور غير مكره للمأور وإذا كان
ذلك فما تكفل به إلا باختياره فكانت عليه لا على الأمور مسألة إذا تكفل بدين رجل ثم ادعى
الكفيل أن المكفول له قد أبرأ المكفول بدين الدين وقد برأ الكفالة وانكر المكفول ذلك
ما الحكم فيه إن القول قول المكفول له مع مینه وعلى الكفيل وإن نكل البينة لا يرد
والأصل بقاء كفالته فان حلف ثبت كفالته على الكفيل وإن نكل عن البينة ردت على الكفيل
فإذا حلف برأى من الكفالة ولم يبرأ المكفول به لأنه لا يصح أن يبرأ بيمين غيره وإنما يحلف
الكفيل على ما يدعي عليه من الكفالة مسألة إذا كان له على رجلين مائة درهم على كل
واحد منهما خمسون درهماً ففق له أن أحدهما تكفلت لك بدين أحدهما هل يصح ذلك
أم لا الجواب لا يصح ذلك لأن ذلك مجهول مسألة إذا كان له على رجلين مائة درهم
على كل واحد منهما خمسون درهماً ففق له أن أحدهما تكفلت بدين زيد على أنني إن
جئت به وإلا فإنا كفيل بعمره هل يصح ذلك أم لا الجواب لا يصح ذلك لأنه لم يلتزم أحداً

زيد ولم يقطع به والكفالة توجب الاحضار والتسليم من غير تخيير فلم يصح الكفالة بزيد ولا
 بعمر وايضاً فانه عليها بشرط وهو ان لم يات بزيد والكفالة لا تجوز ان تعلق بشرط اذا
 قال الكفيل للمكفول له تكفل بي ولا حول لك عليه وانكوا المكفول له ذلك ما الحكم فيه
 الجواب القول قول المكفول له مع يمينه لان الظاهر صحة الكفالة والكفيل مدع لما يظنها
 مسألة اذا تكفل انسان لآخر بدين انسان وسلم الواحد منهما الى المكفول له هل يبرأ
 ذمته الاخر من الكفالة ام لا الجواب لا يبرأ ذمته الاخر من ذلك لانه لا دليل عليه مسألة
 اذا تكفل انسان بدين اخو لثنتين وسلم الكفيل الى احدهما هل يبرأ من حق الاخر ام لا يبرأ
 ذمته الجواب لا يبرأ ذمته من حق الاخر وبراسه من ذلك يحتاج فيها الى دليل ولا دليل
 على ذلك مسألة اذا تكفل انسان لغيره باخر ثم تكفل اخو بدين الكفيل ثم تكفل بدين
 الثالث راجع هل يصح ذلك ام لا الجواب يصح ذلك لان الكفيل الاول تكفل بدين
 من عليه الحق وتكفل الثاني بدين الكفيل وعليه حق المكفول له من حق الكفالة فصح التكفل
 بدينه بالجملة فان لم تكفل بدينه لم يجبه عليه حق مستقل لادبي فان كفالة صححة مسألة
 اذا ضمن انسان لغيره غرضاً مائة درهم وضمن المضمون عنه غرضاً من ذلك هل
 يصح هذا الضمان ام لا الجواب لا يصح ذلك لانه ليس فيه فائدة وايضاً فان المضمون
 عند اصل المضمون فرع ولا تجوز ان يصير الاصل فرعاً والفرع اصلاً باب مسائل تتعلق
 بالشركة مسألة اذا اراد اثنان الشركة فخرج احدهما دراهم واخرج الاخر ديناراً
 هل يصح الشركة في ذلك ام لا الجواب لا يصح الشركة في ذلك لانها مالا لا ميزان
 ولا يختلطان ومن حق الشركة اختلاط المالين وايضاً فان المال الذي يصح اختلاطه
 لا خلافة في صحة الشركة فيه وليس كذلك مالا يختلط مسألة اذا كان مال الشركة
 متساوياً هل يجوز للشريكين التفاضل في الرجوع ام لا واذا كان مال الشركة متفاضلاً
 هل يجوز ان يتساويا في الرجوع ام لا الجواب لا يجوز شيئاً من ذلك لانه اذا كان

ذلك
 متساويا كان الربح بينهما كذلك وإذا كان متفاضلا كان الربح بينهما بحسبه وانما قلنا
 لانه لا خلاف في صحة الشركة مع ذلك وليس كذلك خلافاً لمسئلة إذا كان بينهما
 شئ فباعاه بثمان مدين وكان لكل واحد منهما مطالبة المشتري بحقه فإذا اخذ حقه منه
 فهل يكون للشريك الآخر شركة فيه أم لا الجواب للشريك الآخر مشاركة شركة
 فيما قبضه من حقه لان المال الذي في ذمة المشتري غير متميز فكل جزؤه يحصل منه فهو
 بين الشريكين مسئلة إذا كانت الدار وقفا على قوم وأرادوا قسمتها هل يجوز لهم ذلك
 أم لا الجواب لا يجوز ذلك لان الحق لهم وللذي بعدهم ولا يجوز لهم تميز حقوق
 غيرهم والتصرف فيها بانفسهم مسئلة إذا شارك اثنان لسقاء على ان يكون احدهما
 حلاً وفي الاخر رواية واستقى فهذا على ان ما يرتفع يكون بينهم هل يصح ذلك أم لا وما
 الحكم فيه الجواب هذه الشركة غير صحيحة لان شرط صحة الشركة اعتلاط المال
 وهذا المال لم يختلط فلم تصح الشركة فيه ولا يصح ايضاً ان يكون اجارة لان الاجرة بينهما
 غير معلومة فإذا كان كذلك كان ذلك معاملة واستقى السقاء وباع المال وحصل السبب
 فيه كان ذلك للسقاء ورجع صاحب الجمل والرواية عليه باجرة المثل مسئلة إذا
 امر انسان غيره بان يصطاد له صيداً فاصطاده بنسبه انه لا امر هل يكون لمن اصطاده اولاً
 الجواب هذا الصيد لمن اصطاده دون الاموال انه المنفرد بحيازته وجوى مجرى الماء
 المباح في انزعه ملكه بالحيازة وفي الناس من اعتبر النية في ذلك والصحيح ما ذكرناه مسئلة
 إذا كان بين اثنين الفاد درهم لكل واحد منهما الف فاذن احدهما الآخر في التصرف في
 المال على ان يكون الربح بينهما نصفين هل يكون ذلك شركة في الحقيقة أم لا الجواب
 لا يكون ذلك شركة ولا فراضاً ايضاً لانه لم يشترط على نفسه العدم فهنا استنعى ان يكون
 شركة وفيه لم يشترط له جزؤه من الربح فلهذا استنعى ان يكون فاضاً وليس بعد ذلك الا ان يكون
 ذلك بضاعة سال احدهما الآخر التصرف فيها ويكون الربح فيها له مسئلة إذا كان بين رجلين

ثلث مائة متوكة بينهما احدى مائة وللآخر مائة فان كان صاحب المائتين للآخر
في التصرف في المال على ان يكون الربح بينهما نصفين وان يعمل هو ايضا معه هل يكون
الشركة صحيحة ام لا الجواب هذه الشركة لا تصح لانها شرط بينهما التساوي في
الربح مع التفاضل في المال وهذا لا يجوز فان لم يشرط العمل على نفسه كانت هذه
الشركة شركة قراض فدل على صحة ما بين له على ان يكون له من ربح الربيع فتقسم الثلاث
مائة ستة اسهم يكون لصاحب المائة منهما سهمان بحق ماله ويكون له سدس بشرط
صاحب المائتين وهو سهم واحد وذلك السدس هو ربع ثلثي جميع الربح فيكون الربح
بينهما نصفين على هذا الوجه وليس فيه بعد ما ذكرناه اكثر من ان يكون هذه الشركة قراضا
بمال مشاع مختلط بمال المقارض مسألة اذا ادعى واحد من الشريكين على صاحبه خيانة
معلومة مثل ان يقول خنتني في درهم او دينار او خمسة او اقل من ذلك او اكثر وبين الخيانة
والحكم فيه الجواب اذا ادعى احد الشريكين ذلك سمعت دعواه كان القول قول المدعي
عليه الخيانة في ان لم يخنه بذلك مع يمينه لانهما من والاصل ان لم يخن واندر على امانته
وعلى المدعي البينة على ما ادعاه مسألة اذا ادعى احد الشريكين هلاك مال الشركة او بعضه
وانكر شريكه ذلك ما الحكم فيه الجواب القول قول المدعي في هلاك المال مع يمينه لانه
امين مسألة اذا اشرك اربعة نفر في زراعة ارض وكانت الارض لواحد منهم وللآخر
الفدان وللآخر البذر وللآخر العمل واشترطوا ان يكون الزرع فيما بينهم هل تصح هذه
الشركة ام لا الجواب هذه الشركة غير صحيحة لان الشركة انما تصح في الاموال التي تختلط
ولا يتميز بعد الاختلاط وهي ايضا وان لم يكن شركة صحيحة فليست اجابة لان مدعيها
واجبها مجهولتان ولا هي ايضا مضاربة لان المضاربة انما تصح على رأس مال يرجع اليه
عند المفاضلة واذا لم يكن صحيحة في شيء مما عدناه كانت معاملة فاسدة واذا كانت
كذلك كان الزرع لصاحب البذر لانه عين ماله الا انه نما وزاد ولصاحب الارض عليه

في الوكالة

اجرة مثل ارضه وكذلك صاحب الفدان الرجوع عليه مثل اجرة فلان وللعامل ان يضم الرجوع
عليه مثل اجرة عمله **مسئلة** هل يصح الغصب في الشيء اذا كان شاعا او يمنع ذلك
لاجل ان شاع الجواب ليس يمنع كون هذا الشيء شاعا من الغصب لانه لا يمنع ان
انسان ذلك بان يمنع صاحب هذا الشيء من التصرف فيه وان لم يمنع الشريك الاخر من
التصرف في الباقي **باب** مسائل تتعلق بالوكالات اذا ادعى الوصي الاتفاق على التيمم
ما الحكم فيه الجواب الحكم في ذلك ان القول قول الوصي مع يمينه لانه يتعد عليه ههنا
اقامة البينة على ما يؤيد بنفقة قليل وكثير **مسئلة** اذا ادعى الوصي تسليم المال الى اليتيم
بعد بلوغه وانكر اليتيم ذلك ما الحكم فيه الجواب الحكم في ذلك ان القول قول اليتيم مع
يمينه وعلى الوصي البينة على ما ادعاه من تسليم المال لان ابيه سحانه قال واشهد واعلمهم
فامرنا بالاشهاد ولو كان الوصي مقبول القول لما امرنا بالاشهاد ولا طلق الدفع كما قال
في رد الوديعه فليؤد الذي ائتمن امانته ومفارقة هذه المسئلة المسئلة التي تقدمت
انما هو من حيث ان تلك تتعد على الوصي اقامة البينة على جميع ما ينفقه في كل حال لان
ذلك يكثر ويقل ويتكرر في حال دون حال وليس مثل ذلك في هذه المسئلة لان تسليم
جميع المال في دفعة واحدة لا يتعد ريفه اقامة البينة عليه **مسئلة** اذا ادعى الوكيل
تلف المال وانكر الموكل ذلك ما الحكم فيه الجواب الحكم في ذلك ان القول قول الوكيل
تلف المال وانكر الموكل ذلك مع يمينه اذا كان وكيله بغير جعل لان اياهن وقد تلف
ظاهر او باطنا ويتعد عليه اقامة البينة على ذلك **مسئلة** اذا ادعى الوكيل رد المال
الذي سلمه له الموكل وانكر الموكل ذلك ما الحكم فيه الجواب اذا ادعى الوكيل ذلك وكان
وكيله بغير جعل كان القول قوله مع يمينه لانه سلم المال لمنفعة غيره لا لمنفعة نفسه ويجوز
في ذلك مجرى من يدعي رد الوديعه على صاحبه وان كان هذا الوكيل وكيله بغير جعل
كان القول قول الموكل لان الوكيل قبض المال للاشتغال بالجعل ويجوز هذا مجرى الرهن

اذا ادعى رد الرهن على صاحبه وقد كوفي ذلك ان القول قول الوكيل والذي ذكرناه اقوى
مسئلة اذا ادعى الحاكم او ايسر تلف الامانة بالحكم في ذلك الجواب ان القول
قولهما مع بينهما لان ذلك قد يتلف ظاهر او باطنا ويتعد عليهما اقامة البينة عليه مسئلة
اذا ادعى الحاكم او ايسر رد الامانة الى اليتيم بعد بلوغه وانكر اليتيم ذلك بالحكم فيه
الجواب الحكم فيه ان القول قول اليتيم مع يمينه وعليهما البينة لانهما ادعيا ادعاء الامانة
الى من لم ياتمها ويحوي هذا محوي من يدعي رد الوديعة على ورثة المودع ومن يدعي رد
ثوب طارئة الرجوع الى ان الى صاحبه فانهم لا يقبل قولهم في ذلك لانهم يدعون رد امانة
لم ياتمها صاحبها عليها مسئلة اذا كان للانسان على اخوال وطالبه بتسليمه اليه في
لا اسلم اليك الا بان تشهد على نفسك بالتسليم هل يجب ذلك ام لا الجواب اذا كان
الذي عليهم المال ممن يقبل قوله في التلف والرد مثل الوكيل بلا جعل والمودع مع من هو امن
له فليس له الامتناع من الرد ولا المطالبة بالاشهاد ومتى احوال رد هذه صفة كان عليه
الضمان لانه غير محتاج الى الاشهاد لان اكثر عاقبة ان يدعى عليه المال واذا ادعى هو الرد
كان القول قوله مع يمينه فقط دعواه عن نفسه بقوله واذا لم يكن محتاجا الى الشهادة
فليس له ان يمتنع من رد المال وان كان ممن لا يقبل قوله في الرد مثل الوكيل بجعل والمرهون
فان كان لم يكن عليه شهادة بتسليمه لم يكن له المطالبة بالاشهاد وكان عليه التسليم لان
اكثر ما فيه ان يدعى عليه المال واذا كان كذلك كان له ان يقول ليس لي عندي شيء فيكون
القول قوله مع يمينه فقط دعواه بقوله وان كان له عليه بالتسليم شهادة كان له
الامتناع من الرد والمطالبة بالاشهاد مسئلة اذا ادعى الموكل على وكيله ان طالبه برد
المال الذي له في يده وامتنع من الرد مع تمكنه منه فهو ضامن وانكر الوكيل ذلك وقال
ما طبعني برده والحكم في ذلك الجواب القول في ذلك قول الوكيل لان الخيانة اذعت
عليه والاصل امانته فان حلف كان على امانته وان كان المال قد هلك فلا ضمان عليه

وان نكل عن البيه ردت على الموكل فان حلف انه طالبه به فامنع من الرد مع التمكن منه كما
عليه الضمان وكذا الحكم ان اقام عليه البيه بذلك فان الضمان ايضاً يلزمه **مسألة**
اذا سلم الموكل الى وكيله ما لا وامر بان يقضيه به دين زيد عليه فادعى الوكيل انه قضاه
وانكر صاحب الحق ذلك الجواب اذا كانت الامر على ذلك كان القول قوله فمضى
لان الامين يدعي رد الامانة على من لم ياتمه فلم يقبل قوله كالوصي اذا ادعى تسليم مال اليتيم
اليه فان حلف صاحب الحق سقطت دعوى الوكيل وكان مطالبه الموكل بالمال وبعد
ذلك ينظر في مطالبته الموكل بالمال فان كان الوكيل قضاه بحضوره لم يكن له الرجوع
به لانه هو المفروض في ذلك دون الوكيل وان كان قضاه مع غيبته كان له الرجوع على
الوكيل به لانه فرط في تركه الا شهدا عليه بذلك سواء صدقه الموكل او كذبه لانه يقول مع
التصديق انما امرتك بان تقضيه ذلك قضاءً بريئاً ولم تفعل فعليك الضمان فاما اذا
صدق صاحب الحق الوكيل في القضاء ثبت القضاء وبرئ الموكل من الدين ولم يجز له مطالبته الموكل
الوكيل به لانه امره بان يقضيه عنه قضاءً بريئاً وقد فعل ذلك **مسألة** اذا وكل انسان غيره
فقال له وكلتك في كل كثير وقليل هل يصح هذا التوكيل ام لا الجواب لا يصح ذلك لان فيه
ضراً عظيماً لانه ربما لزم الموكل بالعقود ما لا يمكنه الوفاء به فتؤدي الى ذهاب ماله مثل
ان يعقده النكاح في حال على اربعة نساء ويطلقهن عليه قبل الدخول فيجب عليه ان يفرم
لكل واحدة منهن نصف مهر ثم تزوجه باربعة نساء اخرو يفعل مثل الاول كذلك ثم كذلك
حتى يتناصل ماله ومثل ان يشتري ما لا حاجة به اليه من ارض وعقار وغير ذلك من انواع
التصرف لانه اطلق ذلك في التوكيل فتناول الاذن سائر ما يرضع وما ينفعه واذا تضمن العقد
مثل هذا الغرر كان فاسداً ولم يصح بثبوته على حال **مسألة** اذا اذن السيد لبعده في التصرف
في ماله ثم اعتقه او باعه هل يبطل هذا التوكيل ام لا الجواب ليس هذا توكيلاً في الحقيقة
وانما هو استخدام في حق الملك فاذا اعتقه او باعه زال الملك واذا زال الملك بطل

الاستخدام المتعلق برسالة اذا وكل الرجل روضه في بيع او غيره بماء النكاح ثم طلبها
 هل يبطل الوكالة ام لا الجواب لا يبطل وكالة هذه المنة بالطلاق لان الطلاق
 ليس يمنع من ابتداء الوكالة ولا يمنع استدامها واذا لم يمنع ذلك كانت وكالةها
 ثابتة وان طلعت رسالة اذا وكل انسان غيره في المطالبة بحقه على زيد فمات زيد
 هل للوكيل المطالبة ورثته بالمال ام لا الجواب ان كان الموكل قال لهذا الوكيل وكلك
 في قبض حقي من زيد لم يكن له مطالبة الورثة بذلك وان كان قال وكلك في قبض حقي
 الذي على زيد كان له مطالبة الورثة وان ذلك في المطالبة بحقه الذي كان له على زيد
 الميت رسالة اذا وكله في ابتاع ساعة بمائة كان ابتاعه صحيحا اذا ابتاعها بمائة فما
 القول ان ابتاعها باقل او اكثر من ذلك الجواب اذا ابتاعها بمائة كان ابتاعه صحيحا
 لانه فعل ما امر به فان ابتاعها باكثر لم يصح لانه خالفه على وجه يضربه وهذا لا يجوز وان
 ابتاعها باقل من ذلك كان الابتاع صحيحا لانه زاده نفعا ولان الاذن في الابتاع بالمائة
 يتضمن الاذن بالابتاع باقل منها لانه انفع له واعد عليه وان امر بان يبتاع بمائة
 ونماه عن ابتاعها بمائة بخمسين فان ابتاعها بمائة كان صحيحا وان ابتاعها باقل من المائة
 واكثر من الخمسين كان جائزا لان الامر في المائة يتضمن الامر فيما دونها وان ابتاعها
 بخمسين لم يصح ذلك لانه خالف صريح لفظه وابتاع ما نهى عن ابتاعه به وان ابتاعها
 باقل من خمسين لم يصح لانه نهى عن ابتاعه بخمسين يتضمن النهي عن ابتاعها باقل من الخمسين
 وقد ذكرنا صحة ذلك لانه دون المائة وصريح النهي يتناول الخمسين دون ما هو اقل
 منها والذي ذكرناه هو الصحيح رسالة اذا وكل غيره في بيع مملوك بمائة فباعه بمائة
 وقبض ما القول في ذلك الجواب البيع صحيح لانه زاده نفعا كما انه لو باعه بمائة
 وقد ذكرنا ذلك لانه باعه بخمسين مختلفين والامر له فضمن ببيعته بخمسين واحد
 والذي قد ضاه هو الصحيح رسالة اذا وكل غيره بان يبتاع له مملوكا بثوب فابتاعه

بنيان الشوب هل يصح ذلك ام لا الجواب يصح ذلك لانه زاده نفعا وخيرا كما
امر ان يتباع بعشرة دنانير فابتاعه بخمسة دنانير مسألة اذا وكل غيره في ابتاع مملوك
واطلق ذلك ما الحكم فيه الجواب اذا وكل بذلك فابتاعها صفقة واحدة كان ذلك
صحها وان ابتاعها صفقتين كل واحدة صفقة واحدة صفقة صح ذلك ايضا لانه لم يعين
واطلق مسألة اذا وكل غيره في ابتاع مملوك فابتاعه صفقتين هل يصح ذلك ام لا
الجواب لا يصح ذلك لانه اذا ابتاع صفقة حصل له فيه شركة وهذا عيب مسألة
اذا ذكر انسان انه وكيل لزيد الغائب واقام على ذلك شاهدا واحدا فهل يصح ذلك
بان حلف مع الشاهد وان اقام مع الشاهد امراتين فتشهدا بالبريد لك هل يصح ام لا
الجواب لا يصح ذلك لان البيمين مع الشاهد لا يقبل في الوكالة مع الوصية وانما يقبل في
الاموال ولا يقبل فيها ايضا الشاهد مع امراتين لمثل ما ذكرناه ولانه لا دليل عليه مسألة
اذا ادعى انسان انه وكيل لزيد الغائب واقام عليه ما ادعاه شاهدين فتشهدا انه وكيل
وتشهد الاخران وكله الا انه عزله هل يحكم له بصفحة الوكالة ام لا الجواب لا يحكم له بذلك
لان الشاهد الواحد لم يثبت له وكالة ثابتة في الحال وكان وجود شهادته كعدمها في انه
لا تأثير لها مسألة اذا ادعى انه وكيل لزيد الغائب وتشهد له بذلك شاهدان وحكم
الحاكم له بصفحة الوكالة ثم ان الشاهد الواحد قال بان عزله بعد ان وكله هل يثبت له الوكالة
او تبطل الجواب لا تبطل وكالة بل هي باقية ولا تقبل ما قاله هذا الشاهد لانه ابتداء
الرجوع عن الشهادة بعد حكم الحاكم بها ولو قال ذلك قبل حكم الحاكم لم يحكم له لانه رجوع
قبل الحكم ولا يجوز للحاكم ان يحكم بعد الرجوع من ذلك مسألة المسئلة المسئلة
اذا شهد احد الشاهدين انه وكله يوم السبت وتشهد الاخران وكله يوم الاحد هل يثبت
الوكالة ام لا الجواب لا يجوز الحكم بالوكالة بهذه لانها شهادة على عقد ولم يتفقا
على عقد واحد ولا يجري هذا مجرى شهادتهما اذا شهدا انه اقربا به وكله يوم السبت

في مثل الاقرار

وشهد الاخر بان اقراره وكل يوم الاصل لان هذه الشهادة صحيحة من حيث انها شهادة على اقرار
والشهادة على الاقرار لا يكون الا من قبله لان الشهود عليه لا يكلف الحضور الى الشهود فيقرين
ايديهم دفعة واحدة مسئلة المسئلة المتقدمة اذا شهد احدهما انه وكله في التصرف
وشهد الاخر انه اذن له او سلطه في التصرف في مال هل ثبت الوكالة بذلك ام لا الجواب
الوكالة ثبتت بذلك لان الشاهدين لم يحكما لفظ العقد واصلهما في الاداء في اللفظ
غير مؤثر في الشهادة مسئلة اذا ادعى ان انه وكيل زيد الغائب في استيفاء حقه من عمرو
فقال عمرو ذلك موكلتك وانكر الوكيل ذلك هل يسمع هذه الدعوى من عمرو وهل يلزمه
يمين ام لا الجواب لا يسمع هذه الدعوى على الوكيل ولا يمين عليه في ذلك لان الذي عليه
الحق يدعي الغل على الموكل والنيابة في اليمين لا يجوز ولا يجري في ذلك يجري قوله انت
تعلم ان موكلتك عرك لان اذا قال ذلك فيجب له المطالبة باليمين لان ذلك دعوى عليه
ولست دعوى على الموكل وينارق دعوى الغل لانها دعوى على الموكل ون الوكيل كما قد سناه
مسئلة اذا ثبت عند الحاكم وكالة وكيل في استيفاء حق موكله من عمرو وكان الموكل له غايبا فادعى
من عليه الحق ان الموكل ابراه او قضاه وانكر الوكيل ذلك هل يسمع هذه الدعوى على الوكيل وهل
يلزمه يمين ان طالبه من عليه الحق بها ام لا الجواب لا يسمع هذه الدعوى على الوكيل لان
سماهما يقتضي بطلان الوكالة في استيفاء الحقوق لغيبه الموكل فانه خصم يطالبه الوكيل بالمال
الا ان يدعي مثل ذلك حتى تسقط المطالبة بالحق من نفسه ولا يلزم الوكيل اليمين ان طالبه
من عليه الحق بها لانه لو اقر بالقضاء او البراء لم يثبت اقراره فان ادعى انه يعلم ذلك وانكر توهمه
توجهت اليمين عليه ويكون واقعة منه على نفي العلم بما ادعاه عليه باب سائل يتعلق
بالاقرار مسئلة اذا قال زيد لعمرو اليس لي عليك مائة دينار او الف درهم فقال له نعم
هل يكون ذلك اقرارا بالمال ام لا الجواب لا يكون ذلك اقرارا بالمال لان الجواب
في هذا الموضع وما يجري مجراه لا يكون الا بلى لقوله سبحانه استبركتم قالوا بلى ونعم ههنا

يكون

يكون انكاره لان تقدير ذلك سبب برنا فتدبر قوله عمرو في جواب ما سئل عن ليس لك على شيء
 مسألة اذا اقاروا بهما مثل ان يقول لغيرك على شيء ما الحكم في ذلك الجواب اذا اقر
 على هذا الوجه كان اقوارا صحيحا ويرجع في تفسير ذلك اليه فمما فسر به الزم القيام به
 وان لم يفسر قلنا لان فسرنا والاجعلناك ناكلا ورددنا اليه على حصة فان
 حلف الزمناك القيام بما حلف عليه وان لم يفسر ورددنا اليه على حصة فان حلف
 الزمناه وان نكل عن اليمين صوفا جميعا **مسألة** المسئلة بعينها ان فسر بما لا يصح تملكه
 مثل الخمر والميتة والدم ولحم الخنزير وما جرى مجرى ذلك هل يقبل ذلك ام لا الجواب
 لا يقبل ذلك من هذا التفسير وبطالع بتفسير ما يصح تملكه لان لفظ الاقوار لفظ التزام
 والخمر وما جرى مجراها مما لا يلتزم احد لغيره **مسألة** المسئلة بعينها ان فسر ذلك
 بما لا يتمول في العادة مثل قتر جوة او لوزة او ما اشبه ذلك هل يقبل تفسيره ام لا
 الجواب لا يقبل منه ذلك لانه اقر بلفظ الالتزام والمذكور مما لا يتمول في العادة ولا
 يجب لاحد على غيره **مسألة** المسئلة بعينها اذا فسر بما يملك واختلفا في المقدار
 او الجنس ما الحكم في ذلك الجواب اذا فسر ذلك بمقدار مثل ان يقول يئاد وكذبه
 المقوله ويقول له اكثر من ذلك فالقول قول المقيم مع يمينه فان حلف سقطت الدعوى
 وان لم يحلف ردت اليمين على المقوله فان حلف حكم له بذلك واما الجنس فانه اذا فسر
 مثل ان يقول لك على دراهم وكذبه المقوله ويقول لي على دينار فانه يبطل اقواره به
 بالدراهم لان اقواره لا يدعيه وهو مدعي للدينار عليه فيكون القول قوله مع يمينه فاذا
 حلف سقطت وان لم يحلف ردت اليمين على المدعي فاذا حلف بثبته ما يدعيه
مسألة اذا قال لو يد علي مال وفسر ذلك بحلوة الميتة او السجينة او ما جرى مجرى
 ذلك هل يصح الاقوار بالمال اليهم وما فسر به ام لا الجواب اذا قال له علي مال
 كان اقواره صحيحا وقبل تفسيره له بالقليل والكثير في المال بغير خلاف فان فسر بما ذكره

المسئلة يقبل منه هذا التفسير لان ذلك لا يتناول ولا يسمى به ولا يجري مجرى قوله
على شئ لان اسم شئ يشمل على المال وغيره واسم المال لا يتناول الا ما يتمول دون ما لا
يتمول مسئلة اذا اقول غير فق له على اكثر من مال زيد ما الحكم في ذلك الجواب الحكم
في ذلك ان ينظر مال زيد فيلزم هذا المقرب يرفع ويرجع في تفسير ذلك اليه فان فسر
بمثله لم يقبل منه ذلك لان لفظ اكثر في اللغة يتنضم الزيادة على ذلك مسئلة اذا اقول
غير فقال له على اكثر من مال زيد عدد اما الحكم في ذلك الجواب ان اقر انه عرف مال زيد
وان الف في العدد وجب عليه ذلك المبلغ وزيادة ويقبل قوله في تفسير هذه الزيادة ولو فسر
بحبة واحدة بغير خلاف وان كان مال زيد الفا وقال ما كان عندي بان الف وانما
ان عشرين واددت بالزيادة درهما واحدا كان القول في ذلك قوله فان ادعى المقر ان المال
الف واقام بذلك بينة لم يجب عليه اكثر من غير احد عشر درهما حسب ما فسر لان مبلغ مال
زيد لم يصرف حقيقة لان المال ظاهر وباطن وقد تملك الانسان مالا كثيرا في الباطن وقد
فيه قليل المال فدعواه وشهادته البينة بخربان مجرى واحدة في جواز ان يكونا صادقين
او كاذبين او يكونا صادقين ويكون كاذبا لان حقيقة مبلغ المال لا يعرفه الا صاحبه وربما
ضفي على غيره فلذلك لا تحكم الا بما اقر به من المقدار الذي اعتقه ويكون القول قوله مع
بينته في الزيادة متى ادعاه المقر مسئلة اذا اقر ان لغيره بالف بهم قوله على
انما الحكم في الجواب اذا اقر كذلك لزم له اقرار الف ويرجع في تفسير ذلك اليه
فهما فسر به بما يملك قبل فيه قوله ولو كان تفسيره بالجواب مسئلة اذا قال له على الف
درهم ما الحكم في ذلك الجواب اذا اقر بذلك كان عليه الف درهم لان الف الف
بالاضافة الى الدرهم وكذلك يجري الامر اذا قال له على مائة درهم او عشرة دراهم وما
اشبه ذلك مسئلة اذا اقر فقال له على مائة وحمون درهما هل يكون عليه مائة وحمون
درهما او يكون عليه خمسون درهما ويرجع في تفسير المائة اليه الجواب اذا اقر كذلك لزمه

ومحمود درهما لا ينفرد من العديدين معا بقوله درهما نقول في قول درهما يكون تفسير
 وكون المائة وان المائة مائة ليس صحيحا لانا لو قلنا بان ذلك يكون تفسيرا للتاني الذي
 هو المحمول بقول الاول بلا تفسير وذلك لا يجوز ولا يجزي ذلك بحوي قوله له على الف درهم
 لان قوله درهم مع حرف عطف وهو الواو ولا يجوز ان يكون تفسير الملاف لان المنس
 لا يكون هكذا سئلة اذا اقول له على الف ودرهم ان هل يلزم الكل درهم او لا الجواب
 اذا قال ذلك لم يلزم من الدرهم غير درهمين ويرجع في تفسير الف الف درهم وذلك بحوي
 ما قد مناه في قوله ودرهم لا ينفرد مع حرف العطف زيادة في العدد ولا ينفرد التفسير
سئلة اذا قال له على درهم والف ما الذي يجب عليه الجواب اذا قال ذلك وجب
 عليه درهم والف ويرجع في تفسير الف الف درهم ما قد مناه كالوقال له على الف ودرهم
 الا فوق بين ان يقدم المعلوم على المحمول او يقدم المحمول على المعلوم سئلة اذا قال
 له على درهم ودرهم الا درهم ما الذي يلزم من ذلك الجواب الذي يلزم من ذلك درهم
 واحد لان الاستثناء اذا تعقبت جملا معطوفا بعضها على بعض بالواو فانه يرجع الى الجميع
 واذا رجع الى الجميع الذي هو درهم ودرهم خرج بالاستثناء درهم فكان ثلث درهمين
 ومنه لا يقول بالذي ذكرناه بوجوب عليه درهمين سئلة اذا قال له على مائة الا درهمين
 او قال له على مائة الا درهمان هل يجب عليه من الوجهين جميعا ثمانية وتسعون درهما
 ام لا الجواب لا يجب على ذلك من الوجهين جميعا وانما يجب عليه ذلك من الوجه
 الاول لانه اذا قال له على مائة الا درهمان كان اقرا بمائة درهم ودرهمين لان الا
 بمعنى واو العطف واذا قال مائة الا درهمين كان اقرا بثمانية وتسعين لان المعنى له على
 مائة غير درهمين سئلة اذا قال له عندي قبض في سبيل او قال له عندي تم في جواب
 هل يكون ذلك اقرا منه بالمندبل والجواب ام لا الجواب اذا قال ذلك كان
 اقرا بالقبض والتمردون المندبل والجواب انه محتمل في سبيل او جواب له واذا احتمل

لم يلزم من اقرار الاما هو اليقين دون ما يشك فيه لان الاصل برائة الدماء الا ان ينبغي
 منديل وجواب له مسألة اذا قال غصبك طائر في شبكة او قصص هل يكون غاصبا
 للشبكة او القصاص ام لا الجواب هذه المسئلة مثل المسئلة المتقدم لها وكذلك كل ما
 يجري هذا الجرى مسألة اذا قال غاصب كذا هل يلزم شي ام لا الجواب اذا قال ذلك
 واطلق كالعليه كالموقال له عليه شي ويرجع في التفسير لذلك اليه فيما يشترط مما يملك قبل
 منه دون ما لا يملك ولا يستغنى به وان لم يطلق بل قيد بالدرهم قبضت فقال كذا درهما
 كان عليه درهم واحدا لانه اخرج من مخرج التفسير كانه لما قال كذا قيل له فسر قال اعين درهما
 ككلمة فكان تفسيره كذا فان دفع فقال درهم واحد يكون معناه كذا هو درهم اي الذي
 به درهما وان كسر فقال درهم كان عليه دون الدرهم وبأي شي فسر قبل منه لانه يحتمل ان يريد
 بعض درهم كان عليه لان كذا عبارة عن البعض ومن الجملة وذهب بعض الناس الى انه يجب عليه
 درهم واحد الصحيح ما قد مناه للاحتمال الذي ذكرنا مسألة اذا اقول غصبك بمالك
 الا واحد هل يكون ذلك اقوارا بالتقدم لا الجواب اذا اقول ذلك فحق هو لا
 المالك لئلا يكون الا واحد صحيح لاقوارا بالتسعة لان جهالة الاستثناء لا تمنع من ذلك وعليه
 تعيين المقترين لان حق الغير يتعلق بهم وهو مخير بين ان يعين التسعة او يعين الواحد الذي
 هو له لانه اذا عين احدهما او عينه تعين الاخر وتبين مسألة المسئلة بعضها اذا عين واحد
 لنفسه وصدقته المقولة او كذا به ما الحكم فيه الجواب اذا صدق في ذلك فلا كلام وان
 كذا به كان القول قول المقر مع من لا يعلم بما اقر به وبما استثناء لانه في يده فيجب ان يكون
 القول قوله مع من لا يعلم بما اقر به وبما استثناء لانه في يده فيجب ان يكون
 عليه الجواب الواجب عليه تسليم الدار الى المعصوب منه لانه اقر باليد ولا امر بالمالك وقد
 يكون في يده حق وان كانت ملكها الغير مثل ان يكون في يده رهن او اجارة مسألة اذا قال
 له عندي الف درهم عارية هل تقبل ذلك من ام لا الجواب تقبل منه ذلك وتكون مضمونة

لان الدراهم والدنانير مضمون في العارية بغير شرط مسألة اذا قال الملك عندي الف درهم
 ان شئت هل يكون ذلك اقوارا ام لا الجواب لا يكون ذلك اقوارا لان الاقوار
 اخبار عن حق واجب وما كان واجبا عليه قبل اقوان لا يجوز ان يعلق وجوبه بشرط مستقبل مسألة
 اذا قال لك علي الف درهم ان شهدك شاهدان هل يكون ذلك اقوارا ام لا الجواب
 جواب هذه المسئلة مثل جواب المسئلة المتقدمة مسألة اذا قال ان شهدك شاهدان
 علي بالالف هو فما صادق هل يلزمه الاقوار بالف ام لا الجواب اذا قال ذلك لزمه
 الاقوار بالالف في الحال لان الشاهدين اذا صدقا في شهادتهما عليه بالالف فالحق ^{واجب}
 شهدا ولم يشهدا مسألة اذا كان في يد مملوك فاقوله لزيد وصدقته زيد علي اقوان
 واقول العبد بنفسه لعمو وصدقته عمرو علي اقوان هل الصحيح ^{اقول} او اقوار العبد الجواب اقوار
 السيد هو الصحيح دون اقوار العبد لان يد السيد ثابتة على العبد لانه مملوك ويد العبد ليست
 ثابتة على نفسه لان لا يملك نفسه ولان اقوار العبد اقوار بمال السيد عليه ولا يقبل هذا اذا
 صدق السيد المقر فاما ان كذبا عن عتق العبد لان الذي كان في يد اقوان ليس له والذي اقواله
 له به قد انكر واقوار العبد لم يصح فثبت عليه ملك لاحد فينبغي ان يكون معتقا وقد ذكر انه
 ينبغي ردقا والصحيح ما ذكرناه مسألة اذا ادعى انسان على غيره بانه مملوك وانكر المدعي عليه ذلك
 ما الحكم فيه الجواب اذا كان الامر على ذلك كان القول قول المدعي عليه مع يمينه لان
 الظاهر من حال الحرية فان لم ينكر ذلك واقوالا ادعاه من الرق ثم ادعاه ان يعتقه وانكر السيد
 ذلك كان القول قول السيد مع يمينه لان الاصل انه لم يعتقه مسألة اذا التفت انسانا
 لبيطا ورباه ثم اقوال الملقط بانه مملوك لزمه هل يقبل هذا الاقوار منه ام لا الجواب لا يقبل
 هذا الاقوار منه لان الظاهر من الملقط الحرية مسألة اذا قال له عندي درهم ودرهم
 او قال درهم ثم درهم او قال درهم ثم درهم ثم درهم فما الذي يجب عليه من ذلك الجواب
 اما قوله عندي درهم ودرهم فانه يلزمه درهمان لان الثاني معطوف على الاول بواو

او قال درهم ودرهم
 ودرهم ص

وكذلك التول في الثلثة والتول في قوله درهم ثم درهم كالقول في درهم ودرهم وان كان
ثم يتحقق المهلة لكن لا معنى لها ههنا والقول في الثلثة مع لفظة ثم مثل القول في الثلثة
مع لفظة العطف بالواو ويجري هذا المجرى القول بان له على درهم فدرهم للتعقيب ولا
معنى له ههنا وفي الناس من قال يلزم درهم واحد والذي قلناه هو ان الظاهر الاصح ^{سؤال}
اذا قال له على درهم لابل درهمان او قال قفزة حنطة لابل قفزان ما الذي يلزم من ذلك
الجواب الذي يلزم من ذلك درهمان ومن الحنطة قفزان لان لابل للاضراب عن
الاول والاقتصار على الثاني ^{سؤال} اذا قال له على قفزة حنطة لابل قفزة شعير ما الذي
يلزم من ذلك الجواب يلزم ههنا قفزة حنطة وقفزة شعير لان اقر بجنس اخر ولا يقبل
من نفس الاول ^{سؤال} اذا كان بين يديه جملتان حاضران من درهم فقال شيرا
اليهما لزيد على احدهما او عينا ثم قال لابل هذه الاخرى ما الذي يلزم من ذلك الجواب
اذا قال ذلك لزوم الجملتان معا ولم يصح رجوعه لان احدي الجملتين لا تدخل في الاخرى ولا
يلزم على ذلك لو قال له على عشرة لابل عشرون لان العشرة الاظم في العشرين اذا لم يكن معينة
^{سؤال} اذا قال يوم الخميس لزيد على درهم ثم مملوك وقال يوم الجمعة له على درهم
من ثم قص ما الذي يلزم من ذلك الجواب الذي يلزم درهمان لان من المملوك غير
ثم القص ولا يجري ذلك مجرى قوله اذا اطلق ذلك ثم غير اضافة الى السبب لان ذلك
يحتمل التكرار وهذا لا يحتمل التكرار وكذلك اذا اضاف لكل واحد من الاقارب الى سبب
غير السبب الذي اضاف الاحوال ^{سؤال} اذا قال لزيد على درهم لابل درهم ما الذي
يلزم الجواب الذي يلزم درهم واحد لان اسلك بسندك ثم تذكر ان ليس عليه
الا ذلك ^{سؤال} اذا قال له على عشرة لابل تسعة ما الذي يلزم الجواب الذي يلزم
عشرة لان في درهم من عشرة على غيره الاستثناء ولم يقبل منه ذلك ولا يجري هذا
مجري قوله لو قال له عشرة الادرها في نر يقبل منه لان للتسعة باربعين احدهما بلفظ التسعة

منه

والاخرى

والاخرى بلفظ العشرة واستثناء الواحد فباريها ان فقد في بعبارة التسعة وليس
قوله على عشرة لابل تسعة لاننا اقربا العشرة ثم رجوع عن بعضها فلم يصح رجوعه بوضوح ما ذكرناه
انه لو قال على دينار لا درهم اصح ذلك واستثنى قدرا درهم ولو قال له على دينار لا
بل درهم لزمه الدرهم والدينار جميعا **مسئلة** اذا قال لزيد على ما بين الدرهم والعشرة
ما الذي يجب عليه من ذلك الجواب الذي يجب عليه تسعة لان الاولى داخل فيه لان التسعة
الغاية والغاية لا تدخل فيه وفي الناس من قال يلزمه ثمانية والذي ذكرناه اصح من ذلك
مسئلة اذا قال لغير هذه الدار وهذا البيت لك هبة او عارية او هبة سكنى ما الحكم فيه
الجواب اذا قال له ذلك كان له اخواجه من هاتين وقت اراد ان ذلك اقوار عارية
وهبة منفعتهما واسكنه فقد قبضه وما لم يسكنه لم يقبضه فله الرجوع اي وقت اراد كما قد مضاه
مسئلة اذا قال لزيد على ما بين الفاقامة هل يكون ذلك اقرارا ام لا وهل له تنبيه لما
اراد ام لا الجواب اذا قال ذلك لم يكن هذا الاطلاق اقرارا لانه اضاف المال الى نفسه
وجعله منه الفاقامة وهذا يقتضي ان يكون هبة لان ماله لا يكون لغيره الا على هذا الوجه
ولم تنبيهه بالهبة **مسئلة** اذا قال لزيد الميث على حق وهذا ولد وهذا امرته واوصيتهم
عليه دفع الحق اليهما من حيث اقربانه لا يستحقه غيرهما فاجابكم اذا قال لزيد الميث على حق وهذا
الطفل ولد وهذا وصيه هل يرجعون دفعه اليهما ام لا الجواب لا ما الجواب عن ذلك الجواب
اما الاول فلا يشهد في صحة تسليم ما اقرب الى ولد الميث وزوجته لا توان بان لا يستحق له
غيرهما واما الثاني فلا يجوز التسليم لانه لا يامن من انكار الطفل عند بلوغه لكونه وصيا
فاذا انكر ذلك سمع منه ويجوز تسليمه الى الحاكم لان له على الطفل ولاية لا يمكنه انكارها ولا اية
الوصي لا يثبت الابينة **مسئلة** اذا كان لافسان مملوك فوطئها رجل واختلفا فقال سيداها
للرجل بعثكما والجارية مملوكة لك وعليك ثمنها وقال الرجل وجئت بها والحاكم رتب لك وعلى
مهرهما ما الحكم في بينهما في ذلك الجواب اذا اختلفا على الوجه المذكور كان كل واحد منهما

مدعي على الآخر عقداً بنكر دعواه عليه ولكل واحد منهما ان يحلف ونفي يمينه ما يدعيه الآخر
 عليه فان حلف السيد انه ما زوجها وحلف الواطي انه ما اشترى بها عادت الجارية الى سيدها
 لان الواطي اذا حلف انه ما اشترى بها سقط الافتناع واذا حلف السيد انه ما زوجها سقط النكاح
 فان حلف سيدها انه ما زوجها ونكل الواطي غم اليمين ردت اليمين على السيد فحلف انه ما اشترى
 منها فاذا حلف على ذلك ثبت الجارية في الحكم ملكا للواطى ولو زمر الثمن لسيدها لانه قد ثبت
 يمينه انرا بآبائها من وان حلف الواطي انه ما ابتاعها ونكل سيدها غم اليمين ردت اليمين
 على الواطي فحلف انه تزوجها فثبت الزوجية وترجع الى سيدها بالملك لو قبضها فاذا زال
 النكاح بينهما وبين الواطي جازح لسيدها وطؤها هذا في الحكم بالظاهر واما في الباطن
 فهو على ما يعلمه نفسه فان كان صادقا في دعواه لم يخول وطؤها ايضاً الا على الوجه الذي يحل
 له وطئ مثلها **مسألة** اذا ادعى زيد على عمرو مالا في مجلس الحكم فقال عمرا لا اقر ولا انكروا
 لا ادري ما يقول او قال انا مترا وشكر هل يكون ذلك جواباً صحيحاً ام لا وما الحكم فيه الجواب اذا
 ذكر ذلك بين يدي الحاكم يكون جواباً صحيحاً وكما على الحاكم ان يقول لان اجبت بجواب صحيح والا
 جعلت ناكلاً ورددت اليمين على خصمك فان لم تجب بجواب صحيح وهوان يقول انا مترا وانا
 منكر جعل الحاكم ناكلاً وردد اليمين على خصمه وانما جعل ناكلاً لانه لو اجاب بجواب صحيح واستغنى
 اليمين لجعل ناكلاً واذا استغنى عن الجواب واليمين فاولى ان يكون ناكلاً وانما لم يكن قوله لا اقر
 ولا انكر جواباً صحيحاً لاحتماله ان يريد قوماً بعدوا وقبوحاً سنة استغنى وكذلك قوله لا انكر
 لا انكر وحديثه استغنى اولاً انكر فضلك واذا كان ذلك محتملاً لم يصح الجواب به حتى يحجب
 بما يؤول معه الاحتمال بما قد مضى ذكره وقوله لا ادري ما يقول انما لم يكن جواباً صحيحاً لانه اعلم بما
 يقول خصمه فكيف يقول لا ادري به وقوله انكر انا مترا ومنكر انما يجري مجرى ما تقدم في انه
 ليس بجواب صحيح لمثل ما ذكرناه في كمال الوحدة ايته وغيرها **مسألة** اذا قال لزيد على مائة
 ثم سكت ثم قال مائة ثم سكت ثم قال لم اتبضه ما الحكم في ذلك الجواب **اذا قال**

الاول لم يقبل منه المبيع لان اقراره بالمائة وفسر ذلك بما يفسط اقراره واما الثاني فلا يجري
 مجرى الاول لان اقراره له على مائة ثم سكت ثم قال لم اقبضه قبل ذلك لان قوله
 بعد السكوت لم اقبضه غير مناف لقراره الاول لان قد يكون عليه مائة دينار غنا لا يلزمه تسليمها
 حتى يقبض المبيع ولان الاصل عدم القبض ^{سئلة} اذا شهد على انسان شهود باقراره ولم يصرح
 بقوله وهو صحيح العقل هل يصح ذلك ام لا الجواب تصح الشهادة بذلك لان الظاهر
 صحة اقراره ولان الظاهر ان الشهود يحملون الشهادة على من ليس يعاقل فان ادعى ^{المستشهد}
 عليه بالاقرار انه اقروه وهو محنون وانكر المقر ذلك كالقول قوله مع يمينه لان الاصل عدم ^{الحنون}
 ولان الشهود يشهدون على ظاهر الحال فيجوز ان يخفى صنونه ويكون المقر له عالما بذلك
^{سئلة} اذا قال له درهم في عشرة كم يكن المقر الجواب ان اراد بما ذكره ضرب الحساب وجب
 عليه عشرة دراهم لان واحدا في عشرة عشرة وان لم يرد ضرب الحساب يلزمه غير درهم واحدا لان يكون
 معناه له درهم في عشرة دراهم لي ويجري ذلك مجرى ما قدمناه في القول له تصدق في مديون
^{سئلة} اذا قال له عندي درهم ودرهه ان كم يجب عليه الجواب يجب عليه ثلاثة
 دراهم لان الدرهمين معطوفان على الدرهم فاذا كان قد عطف الدرهمين على الدرهم وكان
 من حق المعطوف ان يكون غير معطوف عليه لم يرد ما ذكرناه ^{سئلة} اذا ادعى على صبي البلوغ
 وانكر الصبي ذلك ما حكمه الجواب على المدعي بلوغ الصبي اليقينة بما ادعاه فان لم يكن
 له يمين لم يلزم الصبي يمين وكان القول في ذلك قوله لان الزامية اليمين تؤدي الى نفيها واستبعادها
 عنه لان اقراره حلف انه صبي وحكم بالصبي ان طلبا يمينه لان يمين الصبي غير صحيحة وكما ادعى اثباته
 الى نفسه لم يكن لاثباته معنى يقول عليه ^{سئلة} اذا اقر انسان للملك غيره بما له هل يصح ذلك
 الاقرار ام لا وان صح فهل يكون اقرار المملوك اولى به الجواب هذا الاقرار صحيح وهو اقرار
 سيد للمملوك لان المملوك لا يصح ان يكون له مال بالاكساب او غيره فاذا اثبت ذلك كان
 سيدك ^{سئلة} اذا هلك انسان وخلف ابنا فاقر هذا الابن باخر له من ابيه ثم اقر جميعا

سأل ثم ان الثالث انكر نسب الثاني ما الحكم في ذلك الجواب اذا اقر جميعا بثنائهما
 الثالث لهما كما ثبت نسب الثالث واذا انكر الثالث الثاني لم يثبت نسب له لان لم يشهد له
 اثنان بذلك والثالث قد شهد له اثنان فصح بذلك نسب له ولم يصح للثاني والمال المورد
 يكون بين الاول والثالث وبأخذ الثاني من الاول الذي اقرب باق في ذلك لانه اقرب وبغير
 مسألة اذا هلك وترك اخا زوجة فاقوت الزوجين لزوجها الموقوف وانكر الاخ ما
 الحكم في ذلك الجواب اذا اقوت الزوجين هذا الابن وانكر الاخ لم يثبت نسب له واما المال
 المورد فان كان كافيا لا يخفى لم يأخذ الزوج من الاثني لانه القدر الذي تدعيه وان كان
 في يدها لم يأخذ الا اخا لثلاثة اربعة لانه القدر الذي يدعيه لانه يقول انه ليس لزوجها
 ابن فسقط في يدها الربع وهي مدعية نصفه لانهما يقول ان لزوجها ابنا فيكون نصف هذا الربع
 وهو الثمن لها والباقي ثمن على الذي ادعت انه ابن زوجها مسألة اذا هلك انسان وخلف
 ابين واقر الواحد منهما باخ وانكر الاخر هل يثبت نسب له ام لا فان قلتم يثبت قيل لكم هذا خلا
 مذهبكم لان عندكم لا يثبت نسب الا بشهادة اثنين فان قلتم لا يثبت قيل لكم فان مات المنكر
 وورث اخوه جميع المال هل يجب عليه مقاسمة الذي اقرب ام لا وان خلف المنكر ابنا فوافق
 عمه فيما اقرب من اخوه الذي انكره ابو هل يثبت نسب له ام لا الجواب اذا ورث الاخ جميع
 ما خلفه اخوه وجب عليه المقاسمة لمن اقر وليس له حصة بعد ذلك فاذا لم يكن له حصة
 بعد اقرانه به كما ذكرناه لزمه ان يقاسمه المال واما ثبوت نسب لموافقة ابن المنكر فصحيح
 لان الاخ اذا كان قد اقرب وشهد ابن اخيه لم يثبت ذلك فلا بد من ثبوت النسب والميراث
 له لانهما اثنان وقد شهد له بذلك مسألة اذا هلك وترك ابين احدهما قائل ما الحكم فيه
 وفي الاخران اقرب باخ وانكره الاخر الجواب اذا ترك ابين احدهما قائل كان المال كله
 للذي ليس بقائل وان اقر الذي صار له الميراث باخ له اخوه القائل كان قائله يقاسمه
 المال لانه قارب بنسبه وان انكره القائل لم يكن لان كان ههنا تائيدا وان اقرب لم يثبت نسب

لانه لا يجوز ان يرث من هذا الميراث شيئا مسئلة اذا هلك انسان وترك ابنتين احدهما كافرا والاخر
 مسلم ما الحكم فيه وفي الاخوان اقربا نكح وانكحه الاخر الجواب اذا ترك ابنتين احدهما كافرا
 والاخر مسلم كان المال للمسلم دون الكافران او احدهما باغيا واخر وكان المقر هو المسلم كان عليه
 تقاسمة المال لانه اقرب وان كان المقر هو الكافر لا يثبت نسب لانه لا يجوز ان يرث من
 هذا الميراث شيئا وان انكره لم يكن لانكاحهما ثابتا بمسئلة اذا اقر الوارث بوارث
 هو اولي منه كيف حكم الجواب اذا اقر بوارث غيره هو اولي منه كان عليه ان يدفع جميع المال
 اليه لانه اقرب مسئلة اذا اقر بوارث اخر يكون ثالثا له والذي اقرب كيف يكون حكم الجواب
 اذا اقر بذلك كان عليه ان يغرم له مثل الميراث لانه اقرب مسئلة المسئلة بعضها اذا اقر
 بهذا الذي هو ثالث له والذي اقرب او محجبه المولى ولا كيف الحكم في ذلك الجواب اذا كان
 كذلك عليه ان يغرم له الميراث كما قد ساءه وما محجبه الذي اقرب او لا فلا يصح محجبه له بعد
 الاقارب مسئلة اذا اقر لثمة بزواج كيف حكم الجواب اذا اقر بذلك كان عليه ان يدفع اليه
 مقدار ما كان يجب له من سهم مسئلة المسئلة بعضها اذا اقر بزواج اخر ما الحكم فيه الجواب
 اذا اقر بذلك كان اقربا باطلا لان الزوجين ههنا لا يتعدان فان كذب نفسه هو في الاقرب
 الاول كان عليه ان يغرم للثاني سهم ولا بديل له على الاول مسئلة اذا اقر لولد بزوجته لثمة
 كيف الحكم في ذلك الجواب اذا اقر بذلك كان عليه ان يدفع اليها ثمن ما كان في يده مسئلة
 المسئلة بعضها واقر بعد بزوجته ثانيا هل يجب عليه ان يدفع اليها شيئا ام لا الجواب يجب
 عليه ان يدفع اليها نصف ثمن ما في يده مسئلة المسئلة بعضها واقر بعد ذلك بزوجته ثانيا
 وبعد لثمة اقر برابعة وبعد لورابعة اقر بخامسة ما الحكم فيهن الجواب اذا اقر بعد ذلك بثالثة
 كان عليه ان يدفع اليها ربع ثمن ما في يده فاذا اقر بعد ذلك بثالثة كان عليه ان يدفع اليها
 ربع ثمن ما في يده فاذا اقر بعد ذلك بخامسة كان اقربا باطلا وان انكر واحدة من كان
 اقربا منهن كان انكاحه باطلا ويجب عليه ان يغرم للذي اقربا بعد ذلك ما يجب لها وان لم

مسألة العارية

ينكر واحدة منهم كان اقاربه بالخامسة باطلا على ما قدمناه مسألة اذا اقر بربع زوجات
 في وقت واحدة ما الحكم فيمن الجواب اذا كان كذلك كان لجميعهم عليه الثمن ويكون
 بينهم بالسوية باب مسائل يتعلق بالعارية مسألة اذا استعار انسان بهيمة او سيفا
 او ما اشبه ذلك وضمنه ثم رده الى ملك صاحبه مثل عادة البهيمة الى الاصطبل او السيف
 الى بيته ولم يسل ذلك الى صاحبه ولا الى وكيله هل تبى الضمان باعادة ذلك الى ملكه كما ذكرناه
 ام لا الجواب لا يبر بذكر ذلك من الضمان لان الضمان انعقد بينه وبين صاحب ذلك
 فليس هذا منه الا بتسليمه اليه او الى وكيله وايضا فان الاصل شغل الذمة بالعارية وبراءة
 من ذلك يقتضي دليل مسألة اذا كان راكبا بهيمة واختلف هو ومالكها في الركاب لصاحبها
 انت امرتنيها عارية مضمونة وقال صاحبها بل كنت تهامني بالحكم في ذلك الجواب اذا
 على ما ذكرنا كان القول قول الركاب مع يمينه وعلى صاحبها البينة لان يدعي اجرة الركاب فان
 حلف قضى له بالاجرة لان اليمين مع النكول بمنزلة الاقرار والبينة وفي الناس من ذهب ان
 القول قول صاحبها مع يمينه فان لم يحلف سقط حقه ولا يرد على الركاب اليمين مسألة اذا
 استعار انسان من غيره شيئا فاجره او اعانه لآخر هل يصح ذلك ام لا الجواب لا يصح
 اجارة العارية ولا اعارتهما فاما الاجارة فان المستعير لا يملك منافعتها بعقد الاجارة واما
 اعارتهما فلا نداء اذن له صاحبها في الانتفاع بها على وجه مخصوص فليس له غيره ذلك مسألة
 اذا كان الانسان جارية هل لمران بيعها للاستمتاع بها ام لا الجواب لا يجوز ذلك
 لان البضع لا يبتاع بالاستعارة وانما يبتاع بعقد او ملك فان قيل فعند كرهه ان يجر
 بالقبضة الا با حدة قلنا هذا وان كان عندنا كذلك فالمراد ببر العقد متى عرى من العقد لم يصح
 مسألة اذا كان في يد مزارعة ارض لغيره واختلفا فقال صاحب الارض كرهتها وقال
 المزارع بل امرتنيها ما الحكم في ذلك الجواب اذا اختلفا كذلك كان القول قول المزارع
 مع يمينه وعلى صاحب الارض البينة لان يدعي الكرى مسألة اذا كان انسان راكبا بهيمة

الجواب

سأل الوديعه

غيره واختلف هو وما لكهما فحق المالك غصبتها وقال الراكب امرينهما ما الحكم في ذلك
الحكم فيه ان القول قول الراكب مع يمينه لان الاصل برائة الذمه وعلى المالك البينة
على ما ادعاه من الغصب لان ادعائه ذلك يتضمن دعوى الضمان للبهيمة ولزوم الاجماع لراكبها
بركوبها باب مسائل تتعلق بالوديعه مسئلة اذا ادعى المودع في الوديعه ضمانها
فاذا ردها الى حوزها هل زالت عنه بذلك الضمان ام لا الجواب لا يزول الضمان عن المودع بل
لانضمه بالتعدي واشتغلت ذمته بالضمان وزوال الضمان بردها الى الحوز دون ردها
على صاحبها او وكيله يقتضي فيه دليل ولا دليل مسئلة اذا شرط المودع ان يكون الوديعه بضوئ
هل يصح ذلك ام لا الجواب اذا شرط المودع ذلك كان شرط باطلا ولا يثبت ضمانها بهذا
الشرط لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على المستودع ضمان ولم ينص ولا خلاف فيما ذكرناه الا انه الغني
وخلافه غير متعد لا سيما على اصلنا في الجماع مسئلة هل على المستودع ان يسافر بالوديعه
من غير عذر ام لا الجواب ليس له ان يسافر بها لان عليه حفظها واذا سافر بها فانه يحفظها
في موضع لم تجر العادة بحفظ الوديعه فيه لان الطريق يحدث فيه الخوف فاذا هلك مع ذلك
كان عليه ضمانها وايضا فان الطريق الذي كان يحدث فيه الخوف والخطر فالاحتياط يقتضي
ترك السفر بها فان لم يحط عليها بترك ذلك وهلك كان عليه الضمان مسئلة اذا ادعى
انسان عند غيره حيوانا ولم يامر بغيره ولا اطعمه ولا مناهه هل يجب عليه اطعامه وسقيه
ام لا الجواب يجب عليه ذلك لان من المعلوم بالعادة ان الحيوان من منع من ذلك
تلف واذا ادى منعه ذلك الى هلاكه كان الاحتياط يقتضي ان يتفق على ذلك ولا ينقضي
المودع عليها ليست شايعة لانه يرجعها على مالك الوديعه مسئلة اذا ادعى عند غيره
عليه قفل وامر بان لا ينام عليه ولا يزيد قفلا اخر مع القفل الذي عليه قفل ذلك او شيئا
منه هل يلزم ضمان ذلك ام لا الجواب اذا قفل المودع ذلك او شيئا منه لم يجب عليه ضمان
لان اضاف اليه حوزا اخر اليه وزاد في الحوز عليه تحوزا وبالعنف في ذلك وهذا يجري مجرى قوله

ل
٢ ما ذكر

اذا اودع وديعته وامر ان يصنعها في قاعة دان فوضعتها في بيت واغلق عليها بابا وجعل عليه
قفلا في ان لا ضمان عليه لو هلكت **مسئلة** اذا اودع حنطة او شعيرا او دراهم او دنانيرا
فخلطها بما لا يتميز منه مثل ان خلط الحنطة بحنطة والشعير بشعير والدرهم بالدرهم والدنانير بدنانير
ودنانير شلهما هل عليه ضمانهما ام لا **الجواب** عليه ضمانهما لانه تعالى فيها خلطها بما لا يتميز
منه ولا يمكن اخذ المال بعينه منه **مسئلة** اذا اودع عند غيره دنانيرا او دراهم فانفقها ولزم
بذلك الضمان فرد مكانها عوضا هل يزول عنه الضمان ام لا **الجواب** لا يزول عنه الضمان
لان ذمته قد استغلت به في حال انفاقه للمال بغير خلاف وزوال الرد العوض الى مكانه يقتضي فيه
الرد دليل ولا دليل **مسئلة** اذا كانت الوديعه عند انسان وادعاهما اثنان فقال المودع لست
اعلم صاحبها بعينه وادعى كل واحد منهما انه عالم بذلك هل يجب عليه يمين واحد بان لا يعلم الايهما
هي او لكل واحد يمين **الجواب** ليس يلزمه غير يمين واحد بان لا يعلم الايهما هي لان في ضمن هذه
اليمين انه لا يعلم ايها صاحبها ولا وجه ليمين اخرى ولان الاصل برائته الذم واليمين
اخرى وينتفى في صحة الدليل ولا دليل **مسئلة** المسئلة بعينها اذا حلف المودع واخرجت
الوديعه منه يد وبذل كل واحد من الاثنين المدعين لها اليمين بانها لها ما الحكم في ذلك **الجواب**
اذا كان الامر على ذلك استعملت الزعم بينهما فمن خرج اسمه سلك اليه او يقسم بينهما نصيبين
مسئلة اذا اودع وديعته في شيء مشدود او كس مختوم ففطع المودع الحيط او كسر الختم
او خرق الكيس او اشد هل يلزمه الضمان ام لا **الجواب** يلزمه ضمان جميع الوديعه لانه بما فعله
او هلك الحرز وان كان التحريق فوق الشد لم يلزمه غير الارش لما نقص من خوقة الكيس او اشد
وان كانت الشد كان عليه ضمان جميع الوديعه سواء اخذها اولم ياخذها **مسئلة** اذا
اودع عند غيره وديعه غير محرزه مثل ان يناوله فربده دنانيرا او دراهم او يكون في صلبه او ما جرى
بجرى ذلك فاخذ المودع منها دنانيرا او درهما هل يلزمه ضمان الجميع ام لا **الجواب** ليس
يلزمه منها غير ضمان ما اخذه دون غيره لانه لم يتعد في الباقي ولا هلك له حرز بل هو على ما

كان

كان عليه فلا يلزم ضمانه **مسئلة** اذا كان المودع لا يلزم ضمانه في نهب ولا حريق ولا
 غرق ولا ما يجري مجرى ذلك فما القول فيه ان هلك وادعى هو ان هلكا كان شئ
 من ذلك وهل يقبل قوله فيما ادعاه من ذلك ام لا **الجواب** لا يقبل قوله فيما ادعاه بل يلزم
 اقامة البينة على هلاكها بما ذكره لان الوجود ادعى هلاك الوديعة بها لا يخفى ويمكن اقامة
 البينة عليها وكما لا يخفى ويمكن ان يقام عليه البينة بيلزم اقامة البينة عليه ويمكن القول
 قوله مع بینه في الموضع الذي يتعدى عليه اقامة البينة مثل ان يدعي انه غصب ذلك او سرق
 او تلف من يد **مسئلة** اذا كان عنده وديعة فادعى ردها على صاحبها وانكر صاحبها
 ذلك ما الحكم في ذلك **الجواب** القول قول المودع مع بینه لاننا نثبت **باب** ما
 يتعلق بالغصب **مسئلة** اذا جنى انسان على جدار القاضيه ضايرة لا تسري الى نفسه هل يتو
 هو جدار الخطاب او الزبال او ما جرى مجرى ذلك في ارش الغصب ام لا **الجواب** الجاران
 في ذلك سواء وليس لجدار القاضيه في ذلك منية على جدار غيره لان الاصل برائة الذممة والقدر
 الذي ذكناه تنفق عليهم على لزوم وعلم يدعي الزيادة على ذلك الدليل **مسئلة** اذا غصب
 انسان جارية لغيره فزاده في يده بصنعة او بسم او تعلم وان واراد بذلك ثمنها ثم ذبح
 ذلك في يده مثل ان يكون نيت الصنعة او القرض او هزلت بعد السمن حتى عادت على ما
 كانت عليه وقت الغصب هل عليه ضمان ذلك ام لا **الجواب** على الغاصب ضمان هذه الزيادة
 لانها حدثت في يده بضمونه واذا زالت وهي في يده كان عليه ضمان **مسئلة** اذا غصب
 جارية حاملا فاسقط او حايلا فحلت عنده ونقص ذلك من ثمنها هل عليه ضمان ذلك ام لا
الجواب عليه ضمان ذلك ما نقص لان ذلك حدث عنده بضمونه كما قلناه في **المسئلة**
 المتقدمة على هذه **المسئلة** **مسئلة** اذا غصب جارية تساوي مائة وسمت فصار ثمنها
 الفاضل وتعلت القرض او صنعة فصار ثمنها الفاضل ما الذي يجب عليه **الجواب**
 الذي يجب عليه على الغاصب ردها الى مالكها مع الف وتسعائة لان ذلك زيادتان بضمين

مسئلة الغصب

كل واحدة منهما على الافراد فاذا اجتمعا ضمنا مسئلة اذا غضب جارية سمينه قيمتها لوط منها
مائة فقلت وحسنت فصار تساوي الف ولم ينقص من قيمتها شيء ما الذي يجب عليه الجواب
الذي يجب عليه ردها الى مالكها على ما هي عليه ولا يلزم من غرض ذلك لان لم ينقص منها شيء لقيمة
فيضمن ذلك مسئلة اذا غضب جارية قيمتها الف فسميت فعادت الى مائة ثم فقلت فصار
تساوي الف ما الواجب عليه الجواب عليه ردها الى مالكها بحالها ولا يلزم من غرض ذلك
لان لم ينقص منها ما لقيمة فيضمنها كما قلناه في المسئلة المتقدمة مسئلة اذا غضب مملوكا
يساوي مائة فحضي فصار يساوي الفين ما الحكم فيه الجواب عليه رده الى مالكه ويؤد معه
قيمة الخصيتين لان ضمان قدر مسئلة اذا غضب جارية بكر او ثيبا ووطئها وانت بولد ما
الحكم في ذلك الجواب اذا ووطئها ووطئها جاهلان بالتحريم ثلث ان يكونا قريبي عهد بالاسلام
او بعدهما غمديار الاسلام ويعتقدان الملك بالغصب فانه لا حد عليهما ~~لكن~~ لقول النبي صلى
ادروا الحدود بالنسبة والمهر واجب على الواطئ لان وطئ بشبهة فان كانت بكر كان عليه
عشر قيمتها وان كانت ثيبا لم يلزم من غير المهر وعليه اجرة مثلها من وقت القبض الى وقت الرد لان
المنافع ضمن بالغصب فاما الولد فلحق بشبهة بالواطئ لان احكاما اجلبا بوطئ شبهة فيكون
الولد حرا واذا وضعه كان عليه ما نصت بالوضع لانها مضمونة باليد الغاصبة ولان سبب
النقص منه وزهر ضمان ذلك واذا وضعه كان عليه قيمته لان كان له حقد ان يكون مملوكا
سيدا فاما اذا حورناه كان عليه قيمته ووقت التقويم يوم يسقط فيه حيا لان الوقت الذي حال
بين السيد وبين التصرف فيه لان قبل ذلك لم يملك التصرف وان وضعه ميتا لم يكن عليه
ضمان لان لا يعلم حيا قبل هذا ولان ما حال بينه وبين سيد في وقت التصرف وان كانا عاقلين
بالتحريم كان عليهما الحد لان ذلك منهما زنا فان كانت بكر كان عليه عشر قيمتها وهوارش
البكارة لان الف عليه خبر وعليه اجرة مثلها من وقت القبض الى وقت الرد وان الرضا
كان عليه المهر لان المكروهة لها المهر عندنا وان طأ وعثر لم يكن لها مهر لانها زانية وان حملت

وانت بولد لم يلحق بالسب لانه عاقل يقول النبي صلى الله عليه وسلم وللعاهر الحجر ولا تهاجمت زنا واداء
وضعت الولد كان عليه ما نقصت بالولادة وان وضعت حيا كان مملوكا معصوبا في يد
مضمونا وان كان قائما رده وان كان الفاك كان عليه قيمة اكثر ما كانت قيمة من وقت الوضع
الى وقت التلف وان وضعت ميتا لم يلزم من قيمته وان كانت حيطة بالتحريم وهو جاهل او اكرها
الحكم فيه كالوكانا جاهلين وقد تقدم ذلك فان طأ وعثر فالحكم فيه بالحكم في كونها جاهلين
الا في الحد وسقوطه عنها ولزوم المهر **مسئلة** اذا غصب انسان ثوبا وشقة نصفين و
تلف احدهما والحكم في ذلك الجواب اذا فعل الغاصب ذلك كان عليه رد ما بقي من الثوب
وقيمة التالف اكثر ما كانت قيمة الى وقت التلف لانه لو تلف جميعه كانت قيمة عليه اكثر ما كانت
قيمة الى وقت التلف وان كان الثوب مما لا ينقص بالشق كالتياب الغليظة رد الباقي وقيمة التالف
وان كان الثوب مما ينقص بذلك كالولدي يقي والتراب وما اشبه ذلك كان عليه رد الباقي
وقيمة التالف اكثر ما كانت قيمة الى وقت الشق وما ينقص بالشق لان نقصا له بذلك كان جناية
عليه وكذلك يصح كذلك الامر **مسئلة** اذا غصب عصيرا فصاد خوام ثم عاد بعد ذلك
خلقا الذي يلزم من الجواب الذي يلزم رد ذلك ولا يلزم غيره لانه عين المال المخصوص
مسئلة اذا غصب غنم خفين قيمتهما عشرة وتلف احدهما فصارت قيمة الباقي ثلثيها الذي
يجب عليه الجواب الذي يجب على الغاصب رد فدية الخف الباقية الى المالك ويرد معها
سبعة منها قيمة التالف خمسة وهذا اثنان نقصان التزقة **مسئلة** اذا غصب ارضا لغريم
وغرس فيها ما الذي يجب عليه من ذلك الجواب يلزم نقل ما غرس في الارض منها وردّها
الى مالكها فارغة لقول النبي صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق ويلزم اجرة ثلثها في وقت قبضها الى وقت ردّها
الى مالكها لان المنافع تضمن بالغصب ويلزم ما ينقص الارض بقدر ما ائتمنت فيها وتسويها
كما كانت لان ما يفسد منها بذلك انما فسد بجناية **مسئلة** اذا غصب جارية وهلك يده واختلف
هو وما لكها في قيمتها وقال سيدنا ماة وقال الغاصب غسوما الحكم في ذلك الجواب القول

في ذلك قول الغاصب مع يمينه لان الاصل برائة الذمة وقول النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين
على المدعي عليه والغاصب منكر والقول قوله مع يمينه وعلى يده البينة لما ذكرناه **مسئلة**
اذا غضب غيره شيئا واختلفا فقال المالك غصبته عبد او جارية وقال الغاصب بل
غصبتك ثوبا ما الحكم في ذلك **الجواب** القول قول الغاصب مع يمينه لئلا ما قد ناه
قبل هذه المسئلة ولان الغاصب معترف بما لا يدعي المدعي وهو الثوب وينكر ما ادعى
عليه من العبد او الجارية فالقول قوله كما ذكرناه وعلى المدعي البينة على ما يدعيه من العبد
او الجارية **مسئلة** اذا غضب غيره جارية وهلك في يده واختلف هو ومالكها فقال
الغاصب كانت جذماء او برصاء وقال المالك كانت سلمة من العيوب والحكم في ذلك
الجواب القول في ذلك قول المالك مع يمينه لان الاصل الامة والغاصب مدعي لخللا
الظم فعليه البينة **مسئلة** المسئلة بعينها اذا اختلفا فيها فقال المالك كانت تقرأ القرآن
او كانت صائغة وانكر الغاصب ذلك ما الحكم في **الجواب** القول قول الغاصب مع يمينه
لان الاصل ان لا قرائة ولا صنعة وعلى مالكها البينة لانه مدعي لذلك **مسئلة** اذا
غضب غيره ما لا بطر ابلس اثم واجتمع به في مكان هل يجوز له مطالبة ثمنها **الجواب** كان له
مطالبة ذلك وان كان مما نقل له يؤثروا وليرسل كالحبوب والادوية وكانت القيمة
في البلدين سواء لان لمطالبة بذلك بالنقل لانه لا ضرورة عليه في ذلك وان كانت القيمة
مختلفتين والحكم فيما لم يرسل وفيما لا يرسل سواء فلم يفتوا بما ان ياخذ من الغاصب بمكة فتمت
بطر ابلس واما ان يترك ذلك حتى يتوفى منه بطر ابلس من الغاصب لان في النقل مؤنة
والقيمة مختلفة وليس له المطالبة بالفضل **مسئلة** اذا غضب من غيره ثوبا ورعفانا او صبغ
الثوب بذلك الرعفان ما الحكم في **الجواب** اذا فعل الغاصب ذلك لان المقصود
منه مخيرا بين ان ياخذ كذا ذلك وبين ان يعتبر فيه التقويم وان اراد اخذه على ما هو عليه
كان ذلك له لانه رضي به نقصا ولم ينقص فان اعتبر التقويم فلم يزد ولم ينقص شل ان يكون
قيمة

٣٨
قيمة الثوب عشرة وقيمة الزعفران عشرة وكالثوب بعد الصبغ تساو عشرين لم يكن المصبوغ شئ
شئ غير ذلك وان نقص فصار ذلك مثلاً يساوي خمسة عشر فعليه ضمان ما ينقص لانه نقص
بفعله وان زاد فصار ثمانية ثلثين كانت الزيادة للمالك وليس للقاصب منها شئ لانهما اثنا
افعال لا اعيان اوال مسألة اذا غضب غريم على او شربا وسبنا ووديقا وعند ذلك
ما الحكم فيه الجواب القول في هذه المسئلة كالقول في المقدمة لها سواء مسألة اذا
غضب غريم نزع فضر بها دراهم او حنطة فطحنها ما الحكم في ذلك الجواب اذا فعل القاصب
ذلك كان عليه رد ذلك الى المالك لانما عين ماله ولا يلزم رد ما نقص مسألة اذا غضب
غريم خبثه فشرها الواحاما الذي يجب عليه في ذلك الجواب اذا فعل ذلك كان
عليه رد الاواح الى المالك لانما عين ماله وان نقصت قيمة الخبث بذلك كان عليه رد شئ
النقص وان لم ينقص لم يكن عليه شئ واذا زاد ثمن القيمة كانت للمالك الجواب اوال مسألة
اذا غضب غريم شاة وامر غريم بذبحها هل لمطالبة المربي او الذابح او جميعا الجواب ان شاء
مالك الشاة اخذها فذبحها واخذها كالدابة وله ما بين قيمتها حية او مذبوحة وبطالب
بذلك من شاء منهما فان طالب القاصب كان له ذلك لانه سبب الذبح وان طالب الذابح
كان ذلك ايضا لانه باشر الذبح بنفسه وان طالب القاصب لم يكن له رجوع على الذابح
بشئ لان الذابح اذا ذبح ماله وان طالب الذابح كان للذابح مطالبة القاصب بذلك
لانه ناب عنه ذلك وكانت يده بذنبا عنه في ذلك مسألة اذا غضب غريم طعاما واظهره
غريم ما الحكم فيه الجواب اذا كان الاكل له ماله وهو عالم به برئت ذمة القاصب منه وان
كان الاكل له غير ماله كان للمالك ان يضمن من شاء منهما وان ضمن القاصب كان له ذلك
لانه حال بينه وبين ماله وان طالب الاكل كان له ذلك لانه مال غريم بغير حق ولانه ايضا نفسه
من يد ضامنه مسألة اذا غضب غريم عطفا وقال المصوب منه اشجيرة التور واخذ به الحنظل
هل يزول الضمان عن القاصب ام لا الجواب ضمان ذلك لازم ولا يزول الضمان عند الاخلال

مسألة اذا فتح انسان اراح الغنم فخرجت منه ودخلت زرعاً فافسد هل ضمان الزرع على
 فتح المراح او على مالك الغنم الجواب ضمان ذلك على فاتح المراح بلا خلاف ^{مسألة}
 اذا احل راوية اوراس رزق فانزق ما فيه ما الحكم في ذلك الجواب اذا كان الذي
 في الراوية او في الرزق ما يباع كالدهن والخل وما اشبه ذلك وكان خروج حمله مثل ان
 يكون قد التقى على الارض وليس يمكنه غير الشد كان عليه الضمان بغير خلاف لان خروجي بفعله
 جرى بعد الحل بسبب كان منه مثل ان يكون شتداً بعد لا فلما حل جرى بعضه فحذف هذا
 الجانب ونقل جانب الآخر فوقع فاندق او نزل ما جرى الى تحته فلائت الارض ومالت ^{لذلك}
 فوقع فاندق ما فيه كما عليه الضمان ايضاً لانه بسببه وان اندق بعد حله بفعل حدث مثل
 ان يكون شتداً فخله فبقى كذلك محلولاً على ما كان عليه وحده ما حوكم به زلزلة او برح فوقع
 فاندق فان السبب يقطع حكمه لانه قد حصلت مباشرة وسبب غير ملحق فقط حكم ذلك
 بغير خلاف وان كان ما فيه جامداً كالعل والسمن والدقيق وكان الرزق او الراوية على صفة
 لو كان ما فيه ما يباع لم يخرج وبقي بحاله فذاب ما فيه واندق بسبب اخر لم يكن عليه ضمان ^{وان}
 كان على صفة او كان ما فيه ما يباع خرج ثم ذاب بجمرة الشمس وخروج كان الضمان عليه لان
 خروجه بسبب كان منه لانه حل الرزق او الراوية ولم يحدث بعد الحل مباشرة من غيره وانما ذاب
 بجمرة الشمس واذا لم يحدث فعل بعد حله كان خروجه بسبب فعله ^{مسألة} اذا دخلت شاة
 راسها في قدر باقلا في ولم يكن اخراجها هل يقطع راسها ام لا الجواب اذا كانت
 يد صاحب هذه الشاة عليها ^{وحيث} ولم ينكسر القدر ينكسر القدر لان التزيط في ذلك من
 صاحبها ويجري ذلك مجرى مباشرة هو لا دخال راسها في القدر في ان يوجب ما ذكرناه لان
 التزيط منه وان لم يكن يده عليها وكان الباقلاني يترطها مثل ان وضع القدر في الطريق
 فان القدر ينكسر ولا ضمان على صاحب الشاة في كسرها لان التزيط من جهة وان لم يكن
 واحداً منهما فترط مثل ان يكون الشاة والقدر فادخلت راسها فيها فان القدر ينكسر ^{الضمان}

٢ دجبت ولم ص

على صاحب الشاة لانها كانت لا تتصلح بالحق ما لم تستل اذا كان الانسان فصيل فدخل دارا
 وبقي فيها حتى كبر وصار لا يمكن خروجه من باب الدار الا بهدمها الحكم في الجواب ان كان
 التزيط في ذلك من صاحب الدار مثل ان غصبه وادخله داره وبقي فيها حتى صار كبيرا وجب
 هدم الباب واخراجه وكان ضمان الهدم على صاحب الدار لان التزيط من جهة وان كان
 التزيط من صاحب الفصيل مثل ان يكون هو ادخله فيها فضمان هدم الباب عليه لان التزيط
 منه ولان هدم الباب لمصلحة ملكه وان لم يكن واحدهما فربما كان الضمان في هدم الباب على
 صاحب الفصيل لان هدمه يكون لمصلحة ملكه مسئلة اذا حصل في حجة ان ان دينار
 لغريم ولم يكن اخراجه الا بكسرهما ما الحكم في الجواب جواب هذه المسئلة كالجواب على تقدم
 في التزيط وغيره سواء مسئلة اذا دخل سارق حوزا فذبح به شاة قيمتها دينار فلما ذبحها
 صارت تساوي درهمين ثم اخروجهما ما حكم في القطع الجواب ان اخروجهما وهي تساوي درهمين
 لم يكن عليه قطع لان القطع انما يجب باخراج نصاب او قيمة ذلك وهذا اخراج ما قيمته
 اقل من النصاب فلا قطع عليه واما الباقي ففيه من ولا يقطع ايضا ما يكون في مسئلة
 اذا غضب فحلف ان ياترأه على شاة نفسه ما الحكم في الولد وفي نقص الفحل ان لحقه
 نقص بذلك وهلا يستحق على ذلك اجرة ام لا الجواب اذا فعل الغاصب ذلك كان الولد
 لصاحب الشاة لان الولد يتبع الام فاما نقص الفحل ان لحقه نقص من الضراب فضمان ذلك
 على الغاصب لان حدث بتعديته فاما الاجرة فساقة لان النبي هم نهى عن كسب الفحل مسئلة
 اذا غضب شاة فانزاع عليها فحلفا لنفسه وانت بولد ما الحكم في ذلك الجواب اذا فعل ذلك
 كان الولد لصاحب الشاة على ما قلنا قبل هذه المسئلة وان كان قد لحقه بالضراب نقص لم يكن
 على مالك الشاة من ذلك شيء لان حدث بتعدي نفسه وما كان كذلك فلا يصح ان يرجع به
 على غريم مسئلة اذا ادعى انسان دارا في يد غريم فاعترف بذلك الغريم بدار بهمة ولم يعنها ويات
 قبل ان يعنها ما الحكم في ذلك الجواب اذا ادعى ذلك واقترف له المدعى عليه بدار بهمة وما

قبل ان يعينها قيل لوارثي بن انت الدار فاذا اتيت ولم يبين قيل للمدعي بن انت الدار فان عين
 دارا وقال هذه التي ادعيتها وهي التي اقربها المتوفي سئل الوارث عن ذلك فان صدقه
 سلمت الدار اليه وان لم يصدق كان القول قول الوارث مع يمينه فاذا حلف سقط تعيين المدعي
 في الدار الذي اقربها ابوك والاحبت حتى يتبين ذلك مسئلة اذا غضب غير مملوك
 ثم اعاد الى مالكه وهو عور واختلفا فقال مالك العبد اصببت عينه عندك وقال الغاصب
 بل عندك وكان العبد حيا ما الحكم فيه الجواب اذا اختلفا كذلك كان القول قول الغاصب
 مع يمينه لان غارم وان كان يساوقد في كان القول قول سيده مع يمينه ان لم يكن عور والفق
 بين الوجهين انهما اذا مات ودفع فالاصل السلامة حتى يعرف عيب فكان القول قول سيده
 مع يمينه وليس كذلك اذا كان حيا لان العور حاصل شاهد واظهاره ان لم يزل حتى يعرف حد
 عند الغاصب مسئلة اذا غضب غير مملوك وما المملوك ثم اختلفا فقال الغاصب رد دية حيا
 ومات في يدك وقال سيده للغاصب بل مات في يدك واقام كل واحد منهما تقابلت البينات ما الحكم
 في ذلك الجواب اذا تقابلت البينات سقطتا وتيسر على الاصل وهو بقاء المملوك عند
 حتى يعلم ان رده الى مالكه مسئلة اذا غضب غير عبد قيمته الف فواد في يده وصار يداوي
 النين ثم قلنا ان اخر وهو في يد الغاصب هل سيد العبد الرجوع بالالفين اللتين
 هما قيمة العبد على الغاصب او على القاتل او عليهما او الرجوع على احد منهما الجواب للسيد
 الرجوع بقيمة العبد على من شاء منهما فان رجع على الغاصب رجع الغاصب على القاتل لان الضمان
 استقر عليه ايضهم مسئلة اذا غضب غير عبد اراد اقبنت فحيته فقص ثمنه او كان رجلا شابا
 فابيضت لحية او جارية ففقط ثدياها هل عليه ضمان ما نقص منه ذلك ام لا الجواب
 عليه ضمان ذلك لان نقصان حصل في يده وايضه فان الترام ذلك يتراد متبقيين والاضمان
 يقتضي التامر مسئلة اذا غضب ثلثة رجال ثلثة اجناس كل واحد منهم ودقيق وطخ الجميع
 خبيصا ما الحكم في ذلك الجواب اذا فعل ذلك وجب ان يتوم كل واحد منهم هذه الاجناس

سائل الشفعة

وباع ويدفع قيمته الى صاحبه فان اراد الكل ذلك اخذ كل واحد منهم من هذا الخبيص قيمته ماله
 باب سائل يتعلق بالشفعة **مسئلة** اذا كانت الشفعة قد وجبت للشفيع ولم يعلم
 حتى تقابل اهل الشفعة ابطال الاقالة ورد البيع الى المشتري واخذ ذلك بالشفعة ام لا
 الجواب للشفيع ذلك لان حق الشفعة ثبت على وجه لا يملك المتعاقدان اسقاطه **مسئلة**
 اذا باع احد الشريكين شقصا له بشرط الخيار وعلم الشفيع ذلك ثم باع نصيبه بعد العلم بما ذكرنا
 هل يبطل شفعة ام لا الجواب اذا كان كذلك فشفعته المذكورة تسقط ههنا لانه انما
 استحقه بالملك واذا كان الملك الذي استحقه به قد زال بعد العلم بالبيع المذكور ولم يكن له شفعة
مسئلة اذا ادعى البائع البيع وانكر المشتري وحلف هل يثبت للشفيع شفعة ام لا الجواب
 الشفعة ثابتة ههنا وللشفيع اخذها من البائع لان البائع مقر فحقين الوجه منهما عليه وهو حق
 الشفعة والاخر على المشتري فلا يقبل قوله على المشتري لان الحق له وقبلنا قوله للشفيع لانه حق
 عليه **مسئلة** اذا كان الشفيع وكيل في البيع للبائع وكيل في الشراء للمشتري هل يسقط
 شفعة كذلك ام لا الجواب لا تسقط شفعة لكونه وكيل في ذلك لانه لا مانع من وكالته
 لها ولا دليل في الشرع يدل على سقوط حق الشفعة بذلك **مسئلة** اذا اشترى شقصا فيه
 عيب ولم يعلم وقبض الشفيع منه بالشفعة وهو عالم بالعيب هل للمشتري رده على البائع بالعيب
 او مطالبته بالارشام لا الجواب ليس للمشتري شيء من ذلك بعد قبض الشفيع للشفيع بالشفعة
 لانه قد خرج من ملكه وليس للشفيع الود لانه دخل على العلم بالعيب **مسئلة** اذا اشترى شقصا
 وقبض منه بالشفعة فظهر بعد ذلك ان الدائرا التي دفعها البائع الى المشتري للشفيع ليست
 للمشتري بل هي لغريم ما الحكم في ذلك الجواب اذا كان الامر على ما ذكرنا في هذه المسئلة
 فليس على الشراء ان يكون بثمن معين او بثمن في الذمة فان كان بثمن معين قل ان يقول
 المشتري للبائع بغير هذه الديار فالشراء لا يصح لان الاثمان عندنا كالسبب في انها تقدر
 بالعقد واذا كان الشراء لا يصح بطلت الشفعة لان الشفيع انما يملك في المشتري ما يملك في

بملك ههنا شيئا لان السبع لم يبيع وان كان الشراء ثمن في ذم المشتري فهو الشفعة صححا
 ما صيان وبأخذ المستحق الثمن وبطال المبيع للمشتري بالثمن لان الثمن في ذمته فاذا دفع
 اليه ما لا يملك لم يترد منه وكان المبيع يطالب به بالثمن مسئلة اذا اسقط المبيع عن المشتري
 بعض الثمن واخط ذلك عند هل يخط عن الشفع ام لا الجواب اسقاط المبيع عن المشتري
 ذلك لا يخلو من ان يكون قبل لزوم العقد وبعده فان كان قبل لزومه مثل ان حط منه في ملك
 خيار المجلس او الشرط كان ذلك حطاً من حق المشتري والشفعة لان الشفع باخذ من حق
 الشفع بالثمن الذي استقر عليه العقد وهذا هو الذي استقر العقد عليه وان كان هذا الخط
 بعد انقضاء مدة الخيار ولزوم العقد وثبوته لم يلحق بالعقد ويكون حصته متجدة عن المبيع للمشتري
 ولا فوق في ذلك بين حط بعض الثمن او جميعه ولا يخط من الشفع مسئلة اذا اختلف شركا
 في اريد هما عليها فقال الواحد منهما للاخر ملكي فيها قد تم وانت تساع لما في يدك الان منها
 وانا استحقه عليك بالشفعة وانكر الاخر ما الحكم في ذلك الجواب اذا انكر هذا الخصم ما ادعى
 عليه به كان القول قوله مع يمينه ولا يتخلف الا على ان لا يستحق بملكه ذلك عليه بالشفعة ولا
 يتخلف على انه ما ابتاعه لانه يمكن ان يكونه اشتراه فقد سقطت الشفعة بعد ذلك بعقد او غير
 عقد فلا يجب ان يتخلف الا على ما ذكرناه ولو اجاب بان قال ما اشتريته على ما قد ساءه ولا يتخلف
 على ما اشتراه مسئلة اذا قبض الشفع الشقص بالف وثبت للمبيع بيمينه بان المشتري اشتراه
 منه بالدين وقبضها منه الرجوع بالالف الاخرام لا الجواب ليس للمشتري الرجوع على
 الشفع بشيء لانه اما ان يقول انني اشتريتها بالف والامر على ما قلت او يقول نيت انني
 ابتعتها بالدين فان قال بالاول لم يكن له الرجوع عليه لانه يقول المبيع ظني بالالف ولا يرجع
 بذلك على الغير وان قال ما اشتريته الا بالدين الا انني نيت واخرت باي اشتريته بالف
 لم يقبل ذلك منه لانه يدعي على غيره كما اذا اوبالدين ثم قال ما كان له على الف وانما نيت
 فقلت الدين لم يقبل قوله على المتولد لانه يريد اسقاط حق غيره بهذا القول فلا يقبل ذلك مسئلة

م على الشفع ص

اذا كانت

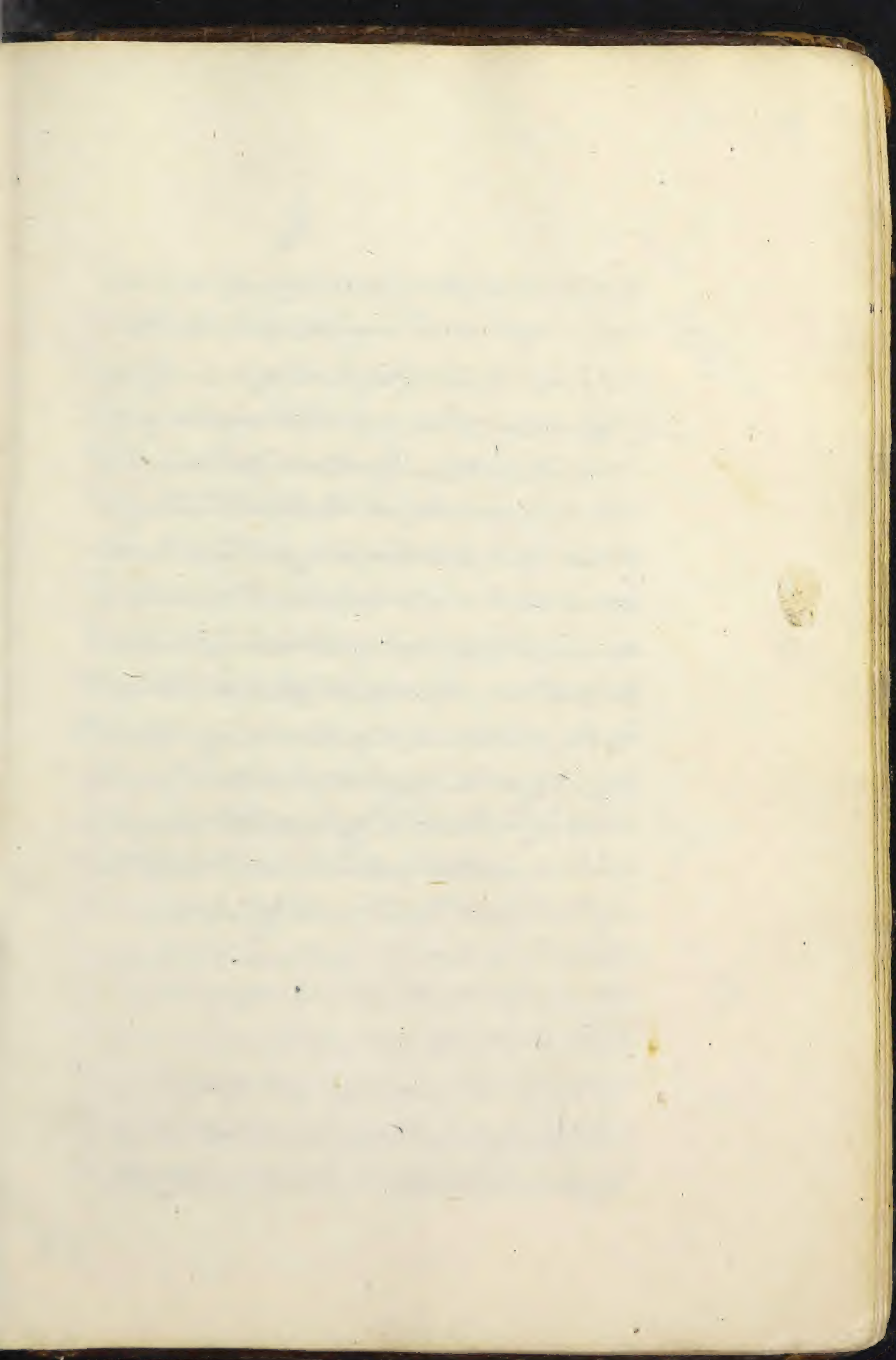
اذا كانت الدار لاثنتين ويد كل واحد منهما على نصفها فادعى ان الآخر على احدهما ما هو في يده
 فقال الذي في يده اني فصاحت عليه بالف هل تجب الشفعة للاحرام لا الجواب لا ثبتت
 عندنا ههنا شفعة لان الصلح عندنا ليس ببيع ومن يقول انه بيع مجيز ذلك ولا عرض لنا
 في ذلك مذهب المخالف **مسئلة** اذا اشترى انسان شقة او وجده عيبا واراد رد
 على البائع هل الشفع ينعقد ذلك ام لا الجواب اذا كان كذلك فلا شفع منع المشتري
 من الرد بالعيب لان حق الشفع اسبق لانه وجب بالعقد وحق الرد بالعيب بعده لانه
 وجب في وقت العلم بالعيب فان لم يعلم الشفع بذلك حتى رده المشتري بالعيب كان
 له ابطال الرد والمنع من الشفع لانه تصرف فيما فيه ابطال الشفعة كما قد سناه اذا تقابلا ثم علم
 بالعيب ان له ابطال الاقالة فرده الى المشتري **مسئلة** اذا كانت الدار بين شريكين فحق
 الشفع للمشتري اشترى نصيب شريك في قد نزلت من الشفعة وتوكلها ذلك ثم اشترى المشتري
 ذلك على هذا الشرط هل يبطل شفعة الشفع بذلك ام لا الجواب لا سقط شفعة الشفع
 بذلك وله المطالبة بها لانه انما سحق الشفعة بعد العقد فاذا عاقب ذلك لم يصح لانه يكون
 قد عفى عما لم يجب له ولا يملكه فلا يقطع حصة حين وجوبه بذلك **مسئلة** الدار اذا كان
 نصفها طلقا ونصفها وقف فباع كل مالك الطلق ذلك هل لاهل الوقف الشفعة في ذلك
 ام لا الجواب ليس لاهل الوقف في هذا البيع شفعة بلا خلاف **مسئلة** اذا كان ثمن الشقص
 خمسين فاشتراه بمائة ثم اعطى البائع بدل المائة ما قيمته خمسون وباعه اياه بمائة هل ثبت للشفع
 بذلك شفعة ام لا الجواب لا ثبت ههنا للشفع شفعة لانه انما ياخذ ثمن الشقص
 لا يبدل منه **مسئلة** اذا كان الثمن جزافا اشار اليه وحلف المشتري انه لا يعلم ببلغه هل
 تصح الشفعة بذلك ام لا الجواب لا ثبتت الشفعة ههنا لان الثمن متى لا يعلم ببلغه
 فليس يمكن اخذ الشفعة بشئ مجهول **مسئلة** اذا اشترى كافر عبيد شقة فمضى ارض او داد
 بمالك وقبض الشقص ولم يعلم المملوك كيف الحكم في ذلك الجواب الحكم في ذلك ان الشفع

ل
 نقط

مسألة المصانعة

الاخذ بقيمة المملوك فان قبضته هلك المملوك في يده بطل البيع ولم يبطل الشفعة في النقص ولزم
البائع قيمة الشفعة وقت قبضه ووجب على الشفيع قيمة المملوك في الوقت الذي كان فيه بيعه
لان ثمن النقص اذا لم يكن له ثل وجب القيمة فيه وفي وقت البيع باب سائل يتعلق بالمصانعة
مسألة اذا دفع انسان الى حايك غزلا فقال امرجه ثوبا او ازارا على ان يكون الفضل بينهما هل يكون
ذلك مضاربة صحيحة ام لا الجواب لا يكون ذلك مضاربة صحيحة لان المضاربة لا تكون
الا بالاثمان التي هي الدنيا والدرهم ويختلط المالا وانما قلنا هذا لانه لا خلاف في ان ما
ذكوناه مضاربة صحيحة وليس كذلك ما يخالفه واذا دفع هذا الانسان الى الحائك ما تضمنت
هذه المسئلة ذكره كان له اجرة ثل على ما عمله ويكون الثوب او الازار لصاحب الغزل لانه
ماله مسئلة اذا دفع الخمر ثوبا وقال له بعد فاذا قبضت منه فقد قارضك عليه يكون
قارضا صحيحا ام لا الجواب لا يكون ذلك قارضا صحيحا لانه مال مجهول وانما قلنا ذلك لانه لا
تعرف كم قيمته في وقت العقد مسئلة اذا دفع زيد الى عمرو الفين فنزوين فقال احدهما قارض
على ان يكون الربح من هذا الالف لي وبيع الاموال هل يكون ذلك قارضا صحيحا ام لا الجواب
هذا قارض غير صحيح لانه من حق القارض الصحيح ان يكون ربح كل جزء من المال بينهما وليس
هذا كذلك مسئلة اذا خلط الفين وقال ما رزق اسره من فضل كان لي ربح الالف وللك
ربح الالف فهل يكون ذلك صحيحا ام لا الجواب هذا صحيح لانه يكون قد شرط له نصف الربح
لان الالف الذي شرط ربحها غير متميز وليس كذلك مسئلة اذا قارض العامل غيره باذن
صاحب المال وشرط هذا العامل على العامل الثاني ان يكون الربح بينهما ثلثا لثلث ولصاحب
المال ثلث وللعامل الثاني ثلث هل يصح هذا الشرط ام لا الجواب او اذن صاحب المال للعامل
ان يقارض غيره كان ذلك جائزا ويكون وكلاهما في عقد ذلك مع العامل الثاني ولا يكون
له في الربح شيء بل يكون لصاحب المال وللعامل الثاني فاما اذا سقط الشرط المذكور في المسئلة
لم يصح وكان ذلك قارضا فاسدا لان العامل الاول شرط لنفسه من الربح قسطا بعد زيادة

The first of these is the fact that the
 government has been unable to
 secure the necessary funds to
 carry out its policy of
 maintaining the peace and
 order in the country. This
 has led to a situation where
 the government is unable to
 pay its debts and is forced to
 resort to printing money to
 meet its obligations. This
 has resulted in a severe
 inflationary pressure on the
 economy and has led to a
 loss of confidence in the
 government's financial policy.
 The second of these is the
 fact that the government has
 been unable to secure the
 necessary funds to carry out
 its policy of maintaining the
 peace and order in the
 country. This has led to a
 situation where the
 government is unable to pay
 its debts and is forced to
 resort to printing money to
 meet its obligations. This
 has resulted in a severe
 inflationary pressure on the
 economy and has led to a
 loss of confidence in the
 government's financial policy.
 The third of these is the
 fact that the government has
 been unable to secure the
 necessary funds to carry out
 its policy of maintaining the
 peace and order in the
 country. This has led to a
 situation where the
 government is unable to pay
 its debts and is forced to
 resort to printing money to
 meet its obligations. This
 has resulted in a severe
 inflationary pressure on the
 economy and has led to a
 loss of confidence in the
 government's financial policy.



المساقاة على شراك صاحب المال والعامل في الفائدة لا ان يشركا في الاصول بطل ذلك
 مسألة اذا كان صاحب المال اثنين والعامل واحد ثم اختلفوا وقت القسمة فقال العامل
 شرطهما لي النصف فصدقوا الواحد وانكر الاخر وقال له بل الثلث ما الحكم في ذلك الجواب اذا
 اختلفوا على الوجه المذكور كان للعامل من نصيب الذي صدق النصف فان كان المصدق
 له عدلا وشهد له بذلك قبلت شهادته في ذلك وكان عليه مع الشاهد البين ويحكم له بذلك
 وان لم يشهد له ذلك او لم يكن عدلا كان على العامل البينة وعلى المالك الذي خالف البين
 مسألة اذا كان المالك اثنين والعامل واحد وشرط العامل النصف من نصيب الواحد
 منهما والثلث من نصيب الاخر هل يصح ذلك ام لا الجواب هذا يصح اذا كان عالما بقدر نصيب
 كل واحد منهما واذا لم يكن عالما بذلك لم يصح لان علمه بما ذكناه شرط في صحة هذا العقد مسألة
 اذا اختلف المالك والعامل في المالك شرطت لك الثلث وقال العامل بل النصف كيف الحكم
 في ذلك الجواب اذا اختلف المالك والعامل على الوجه المذكور في المسئلة كان القول قول
 المالك مع عينه وعلى العامل البينة لان الثمرة كلها له لانها انما اصله وانما يثبت للعامل في هذه
 الثمرة شيء بالشرط فاذا ادعى شرطه كان عليه اقامة البينة فيما ادعاه فان عدم ذلك كان على المالك
 البين مسألة المسئلة بعينها اذا اختلفا على ما تقدم ذكره واقام كل واحد منهما البينة على
 ما يدعيه كيف الحكم في ذلك الجواب اذا قامت البينة لكل واحد منهما فيما يدعيه كانت بينة العامل
 هي المقدمة على بينة المالك لان العامل هو المدعي فيجب ان يقدم لقول البينة ثم البينة ان
 المدعي والبين على انكر والمالك هو المدعي عليه فعليه البين باب مسائل تتعلق بالاجارة
 وضمان الاجير مسألة اذا قال الانسان لعيره استاجرك اليوم تخيظ ثوبي هذا هل
 يكون هذه الاجارة صحيحة ام لا الجواب هذه الاجارة غير صحيحة لانه ربما خاطط قبل بغيره
 النهار فيبقى بعض المدة بلا عمل وربما لا يتم ذلك العمل يوم ويحتاج الى مدة اخرى ويحصل
 العمل بلا مدة وهذا باطل بخلاف مسألة اذا استاجم ان يقلع له فرسا ثم بدل في ذلك

مسائل تتعلق بالاجارة

هل يصح هذه الاجارة ام لا وما الحكم في ذلك الجواب الاستحجار في ذلك جائز لان لا مانع
منه فاذا استاجر في قلع ضرر ثم بدله فالقول فيه ان الالم ان كان باقيا فالاجارة
باقية ولا سبيل له الى فسخها وينبغي ان يبقى له قد استاجرته على استيفاء منفعة وانت تمكن
منها فاما ان تستوفي منه ذلك والا كانت الاجارة عليك واذا مضت مدة لا يمكن فيها قلع
ذلك وان كان الالم قد زال فانه قد تعدد استيفاء المنفعة من جهة المجرى لانه لو اراد
قلع ذلك لم يجز والشرح يمنع من قلع السطح الصحيح واذا كان ذلك كذلك فقد انقضت الاجارة
مسئلة اذا استاجر ان يمر في تحصيل خياطة خصة ايام بعد شهر هل يصح ذلك
ام لا الجواب لا يصح ذلك لان العمل يختلف بحسب اختلاف العامل في تقصيره وبطشه
وبلادته وتقصيره فاذا قدر المدة فمر غير ان يكون المدة معينة كان في ذلك تفاوت شديد
ولم يصح ذلك كما ذكرناه مسئلة اذا غصب الانسان الدابة المستأجرة والحكم في
ذلك الجواب اذا كان الغاصب لها هو المكوي وهو في يد المكوي كان المكوي كالفاسد
للمعقود عليه وان كان الغاصب لها هو المكوي وهو في يد المكوي فامسكها حتى انقضت
المدة كان كالتلف للمعقود عليه وانفسخ العقد وان كان الغاصب لها غيرهما كان المكوي
بالخيار بين فسخ العقد والرجوع على المكوي وبين ان يفسخه ويرجع على الغاصب باجره
المثل وقد ذكر في ذلك وجه آخر وهو ان العقد يفسخ ويرجع على المكوي بالمسبي والاول اقوى
مسئلة اذا استاجر مملوكا فاق ما الحكم في ذلك الجواب اذا بقى هذا المملوك ثبت الخيار ولم
يبطل العقد لانه يرجع بوجهه فان فسخ العقد كان ذلك له وان لم يفسخه وعاد المملوك
قبل انقضاء المدة يفسخ العقد فيما مضى من وقت الاباق ولم يفسخ فيما بقي وان كانت المدة
قد انقضت قبل رجوع المملوك فقد انفسخ العقد فيما فات به المانع من وقت باقية الى وقت
انقضائها مسئلة اذا استاجر مملوكا لم يملكه واختلف هو المكوي في صاحب المملوك وسع قد
المملوك وصيق قد المملوك حتى ينقطع مقدمه ويرفع مؤخره لانه اخف على حلي وقال الواكب

بل وسع انت قبله المؤخر وضيق قبله المتقدم فان ذلك اهل لي واخف على في نفسه ما الحكم في ذلك
 الجواب اذا اختلفا على الوجه المذكور لم يثبت في قول واحد منهما وجعل القيدان مساويا
 ولا يكون المحمول مكتوبا ولا مستلها الى الخلف لانه اذا جعل كذلك لم يثبت المضرة اليه ارادها
 كل واحد منهما في الاخر **مسئلة** اذا استاجر بهيمة فغيره فاختلغا في المتاجر تيرها را
 لانه اصول للمناع وقال الاخر لا يبر ليل لانه اخف على بهيمة ما الحكم في ذلك الجواب
 اذا اختلفا على الوجه المذكور وكان قد استقر بينهما شرط في السير اما في الليل او في النهار **ص**
 حملها على الشرط الذي استقر بينهما وان لم يكن بينهما شرط وكانا قد اطلقا ذلك نظرية فان
 كان السير في تلك المسافة عادة في الليل والنهار وكان الاطلاق عايده الى ذلك وان لم
 يكن في ذلك عادة كان العقد فاسدا ويجري ذلك بحجوز اطلق الثمن وكانت العقود مختلفة
مسئلة اذا اخرج انسان دوشنا الى الطريق فمداه وهلك به شيء او تلف هل فيه ضمان
 ام لا **الجواب** اذا كان ضرب هلك شيء او تلف بما ذكر في المسئلة كان عليه اخرج ذلك
 ضمان ما يهلك او ي تلف بغير خلاف **مسئلة** اذا ضرب الرابض ابنة هلك فهلك في الضرب
 هل عليه ضمانها ام لا **الجواب** اذا كان ضرب هذا الرابض للدابنة المذكورة بخلاف عادة الرابض
 في ضرب الهائم التي بروضونها فانهم في ذلك عادة لا يعطوا وع في الركوب والحمل لا بها فعليه
 الضمان لانه يستعذر في ذلك وان كان صوبه لها غير خارج العادة التي ذكروناها فلا ضمان عليه
مسئلة اذا ضرب المؤدب الصبي للتاديب فمات ما الحكم في ذلك **الجواب** اذا ضرب المؤدب
 الصبي للتاديب الضرب المعتاد فمات الصبي كان عليه الدابة في ماله مغاظة والكفارة لان ذلك
 قل شبه العمد وفي اصحابنا من قال ان الدابة على عاتقه والاول هو الاظهر والاقوى **مسئلة**
 اذا كان لانسان صبرتان في طعام الواحدة منهما مشاهدة والاخرى غير مشاهدة فقال لغيره
 استاجرتك لتحمل هذه البصرة وما حملت فبحا ذلك هل يصح هذا العقد ام لا **الجواب** اذا استاجر
 على الوجه المذكور في المسئلة كان العقد ماضيا في البصرة المشاهدة دون الاخرى التي ليست

شهادة لان شرط صحة العقد قد حصل في الواحدة منهما وهي الشهادة لها ولم يحصل في الاخرى
 فصح في تلك الشهادة وبطل في الغائبة **مسئلة** اذا استاجر من غيره قميصا ليلبسه فانزله
 هل عليه فيه ضمان ام لا **الجواب** اذا استاجر القميص ليلبسه فانزله كان عليه ضمان لان الانزال
 اشد وبلغ في بلاه وتخريره من لبسه ولم يشترط الانزال به **مسئلة** اذا استاجر دابة ليركبها
 او ليحمل عليها مسافة معينة فمطر ابلس مثل ان يكون المسافر الى ناحية صرف او بها الى ناحية حلب
 هل عليه ضمانها ام لا **الجواب** اذا فعل ذلك كان عليه ضمان الدابة لانه قد تعدى ما وقع
 الشرط عليه وقد قيل ان المسافرين ان كانوا متساوين في السهولة والخوثة لم يكن عليه ضمان
 والا لو اصح **مسئلة** اذا استاجر من غيره ليقل منه على ان يكون جلوده هل تجوز ذلك ام لا
الجواب لا تجوز ذلك لان جلود المنة لا تجوز بيعها بغير خلاف **مسئلة** اذا حبس انسان
 فيه حوا كان المحبوس او مملوكا فزقت ثيابه هل عليه ضمان ذلك ام لا **الجواب** عليه ضمان
 ذلك لان الحبس سببا لمرقة واذا كان كذلك كان عليه ضمانا كما ذكرناه **مسئلة** اذا قال الخياط
 ان خطفت لي هذا اليوم فلان درهمان وان خطفته في غد لك درهم هل يصح هذا العقد ام لا **الجواب**
 هذا العقد صحيح لقول النبي صلى الله عليه وسلم عند شرط طهرم ولان الاصل جواز ذلك والمنع من يقضي الى
 دليل ولا دليل عليه **مسئلة** اذا استاجر دابة ليرعى له غنما معينة وهلك او هلك بعضها
 هل ينفسخ العقد بذلك ام لا **الجواب** اذا هلك الغنم كلها انفسخ له العقد ولم يكن له
 له ابد الهال ان العقد وقع على ما هو معين وهو الهالك فان هلك بعضها انفسخ العقد
 في الها وبقي فيما لم يهلك منها ولم يبدل الهالك بغيره مثل ما قدناه من ان العقد وقع على
 معين واخص به ولم يشترط فيه بدل ولا غير **مسئلة** المسئلة بعينها اذا انجحت هذه
 الغنم هل يجب على الراعي سخطها ام لا **الجواب** لا يجب على الراعي نتائجها ايضا مثل ما قدناه
 ايضا من ان العقد وقع على غنم باعيانها واخص بها دون غيرها ونتاجها غير فلا يلزم ذلك
مسئلة اذا استاجر من غيره له غنما واطلق ثم هلك او انجحت هل له ان يبدل ما هلك منه

أم لا وهل يجب على الراعي ما يجرم لا الجواب إذا استأجره كذلك واطلق ولم يعين كان
 على الراعي أن يرضى لما جرت العادة بان يربطه الواحد فان كانت العادة مائة كان ذلك
 وان كانت اقل او اكثر كان ذلك وان هلك شيء منها كالمصاحبة ابدانها فان
 يتحت كان على الراعي رعي مغلها معها لان العادة جارية بان لا يفصل في الرعي بين السخال
 واصحابها **مسئلة** اذا استأجر كالا ليدأوى عنده هل يجب الداء عليه وعلى الكحال
 الجواب اذا استأجر كالا كذلك كان الداء على المستأجر وان شرط على الكحال
 ذلك كان صحيحا لان العادة جارية وقد ذكرنا ذلك لا يجوز مع الشرط الاول **مسئلة**
 اذا استأجر انسان غيره مما ماله يجوز لصاحب الحمام ان يشترط على المستأجر النفقة على ما
 تشعب به ام لا الجواب لا يجوز ذلك لانه متى شرط عليه هذه النفقة كان قد
 شرط عليه نفقة مجبولة وهذا لا يصح **مسئلة** المسئلة بعضها ان اتفق ان يفعل ذلك
 ثم يختلف في مقدار ما يكون الحكم في ذلك الجواب اذا اختلفا في ذلك كان القول
 المستأجر مع بمنه لانما بين **مسئلة** اذا استأجر انسان دارا هل يجب عليه تنظيف الحلال
 اذا امتلا والبالوعة اذا انت او على مالك الدار الجواب اذا استأجر الدار وكان الحلال
 مملوا والبالوعة مدودة كان تنظيف ذلك واصلاحه على المالك وان كان الحلال امتلا
 وانت البالوعة بعد استيجار المستأجر لها كان عليه تنظيف ذلك وازالة لانه حصل بسبب
 من جهته لانه جهة غيره **مسئلة** اذا استأجر دارا فاندمت او اندم بعضها او احدثت
 او احدث بعضها هل يلزم المالك بناؤها واصلاح ما فسد منها ام لا الجواب اذا حدثت
 في الدار شيء مما ذكر لم يجبر المالك على اصلاحه او بناؤه بل يكون في الخيار للمستأجر في فتح الابواب
 او امضاها لان عقد الاجارة تناول حين الدار المستأجرة فاذا بطلت لم يجز ان يطالب
 المالك ببدلها **باب** مسائل تتعلق بالوقف والصدقة والهبة وما يلحق بذلك **مسئلة**
 اذا وقف غلاما وشرط ان يكون نفقة من كسبه او في شيء اخر واطلق هل يصح ذلك ام لا الجواب

مسألة النفقة
 والهبنة

اذا ضاع المملوك وكانت جنائسه عدا بوجوب القصاص او خطا بوجوب المال وان كانت جنائسه
 عدا بوجوب عليه القصاص وان كانت قتلا قتل به وبطل الوقف فيه وان كانت قطعاً قطع وهي
 الباقي وقفا كان وان كانت جنائسه خطا بوجوب المال كان المال غير متعلق برقبته لانه انما يتعلق
 برقبته في بيعه واما من لا يباع فالارش بها ويكون المال على بيت المال وقد قيل غير ذلك
 وهو اقوى **مسئلة** اذا كانت المملوكة وقفا هل يجوز تزويجها ام لا وان كان جائز فما
 الذي يفعل به مهرها الجواب تزويج هذه الامة المملوكة جائز لانه عقد معاوضته على منفعتها
 وهو مجرى مجرى اعارتها فاما مهرها فهو الذي وقف عليه لان ذلك من كبها وكسها للموقف
 عليه **مسئلة** اذا قال تصدقت بكذا هل يفيد ذلك الوقف ام لا الجواب لا يفيد ذلك
 الوقف لانه يحتمل صدقة التملك المطوع بها كما يحتمل صدقة الوقف ويحتمل ايضاً الصدقة الموقوفة
 فاذا اذن برقبته تدل على الوقف صح ذلك والقرينة ان يقول وقف وهذا صحيح في الوقف
 او تصدقت صدقة موقوفة او محبة او سبلة او مؤبدية او محرمه ان يقول صدقة لا يباع ولا
 تورث ولا توهب فمع هذه الالفاظ كلها تصرف الى الوقف **مسئلة** اذا وقف المسلم وقفاً على
 كنية او بغيره هل يصح ذلك ام لا الجواب هذا الوقف لا يجوز بغير خلاف لان هذه
 المواضع مدارس للكفر وسبب الانبياء والمسلمين والوقف عليهما وقف على معصية ذلك ولا
 يجوز **مسئلة** اذا وقف وقفاً بشرط ان يبيع متى اراد هل يصح الوقف ام لا الجواب لا يصح
 هذا الوقف لانه خلاف مقتضاه لان الوقف لا يباع هذا وقد شرط بغيره وذلك لا يجوز
مسئلة اذا وهب انسان شيئاً لغيره ومات الواهب قبل قبضه هل يبطل الهبة ام لا الجواب
 لا يبطل هذا العقد بموت الواهب قبل قبضه كما يبيع في انه لا يبطل في مدة الخيار **مسئلة** اذا
 قال لغيره في العمى هذه الدار لك عمرك ولعقبك هل يصح ذلك ام لا الجواب هذا صحيح
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم امارجل العمى له ولعقبه وانما هي للذي اعطاها فانه اعطاء وقعت فيه الموارث
مسئلة اذا اطلق ايضاً في العمى ولم يذكر العقب فقال هذه الدار لك عمرك فاذا مت رجعت

مسألة النقطة

الى هل يصح ذلك ام لا الجواب اذا عمو ذلك كما صححنا ويكون الدار للمعروية فاذا ما
عادت الى العري اولى ورثة ان كان قد مات وقد قال بعض الناس بخلاف ذلك والصحيح
ما ذهبنا اليه لان العمل بين الطائفتين وفيها الحجة باب ما ائيل يتعلق بالنقطة
مسألة اذا اخذت نقطة هل يصح عليه الضمان ام لا الجواب عليه ضمان ذلك لانه ما
الغير غير حق مسألة المسئلة بعينها اذا اخذها ولو من الضمان ثم نسيها هل يزول
عنه الضمان ام لا الجواب لا يزول عنه الضمان بذلك لان ذمته قد اشتغلت به
ويحتاج في زواله الى دليل ولا دليل عليه وايضا فهو مجري مجراه اذا سرق من غيره شيئا ثم القا
في منزله فكله في انه لا ينفك عنه ضمانه فيه او لم ينس مسئلة اذا وجد انسان لنقطة
ثم اخذها ثم ضاعت منه ثم وجدها اخر فاخذها هل يكون الاولى اولى بهما ام الثاني الجواب
الاول اولى بهما الثاني لان الاول لما اخذها استحق التعريف باليد والثاني اخذها بغير
استحقاق مسألة اذا وجد انسان لنقطة وحضر اخر فوصفها هل يجب على الملقط تسليمها
ام لا الجواب لا يجب على الملقط تسليمها الا ببينة شاهدين او شاهد وبين واما
مع خلاف ذلك فانه لا يجب عليه التسليم ولا يجوز تسليمها عند الوصف لها اذا قام في قلبه
ان الوصف لها اما صادق الا انه ذلك يجب عليه ويلزمه في حيث ان وجوب ذلك عليه ولو لم
له انما يكون مع البينة وانما قلنا انه لا يجب عليه تسليمها الا ببينة انه لا دليل على وجوب
ذلك عليه ولو لم يغير البينة مسألة اذا سلم النقطة الى من يدعيها بالبينة وحضر اخر وادعاهما
واقام بذلك البينة الحكم في ذلك الجواب الحكم في ذلك ان يقرع بينهما في خروج
اسمها اخذها لان ذلك العمل بين الطائفتين وفيها الحجة كما قدناه مسألة انسان
ضاع له عبد الشام ووجد بمصر وصريده عنده عند قاضي مكة فقال اضاع لي عبد من
صفة كذا وحاله كذا وذكر صفة اقام بذلك شاهدين يشهدان بان ضاع منه عبد هذه صفة
ولم يعلم انه قال في ملكه الى الان فلما ثبت له هذه البينة عند قاضي مكة ساله ان يكتب له كتابا

الى قاضي مصر يعرفه بما اثبت عليه فكتب له بذلك كتابا حكيا واصل الكتاب الى قاضي مصر
 هل يجوز تسليم العبد اليه هذا الكتاب ام لا الجواب لا يجوز تسليم العبد اليه
 بذلك لان الصفة قد يتفق وتثبت ويطلق يضم الصفة فيجوز ان يكون عبدا اخر واقفة صفته
 لصفته هذا الاخر فاذا حضر الشاهدان اللذان شهدا بملكه عند قاضي مصر وحضر العبد وشهدا
 بان قالوا نشهد بان هذا العبد لهذا الرجل فيجب تسليمه اليه لان الشاهدين شهدا على عينه و
 شهدا دهما في الاول على صفة والصفة قد تكونا فيهما **مسئلة** هل يجوز لمن ضاع له
 ناع او شيء من النوازل من جاء به رجلا ام لا الجواب هذا جائز لقول الله تعالى ومن جاء
 به رجل بغيره اذابه زعيم **مسئلة** اذا التقى عبدا انسان واحضر له انسان اخر واختلفا وقال
 الذي جاء به شارطني على جعل وانما استحقه عليك وقال الاخر لم يشارطني على جعل ما الحكم
 في ذلك الجواب اذا اختلفا كذلك كان القول قول صاحب مدعى يسر لان الذي احضر يبيح
 احدث شرط والاصل ان لا شرط وعليه في ذلك البيضة والا كان القول قول الاخر مع ما
 قد مناه **مسئلة** اذا كان انسان مملوكا كان ابقان فقال للغير ان جئتني بمملوكي الغلامي
 كان لك على كذا فجاء باحد المملوكين واختلفا فقال المالك لم اشار طلي على هذا وانما
 اشار طلي على الاخر وقال الذي جاء به ما اشار طلي لا على هذا دون ذلك ما الحكم في ذلك
 الجواب اذا اختلفا كذلك كان القول قول المالك مع يسر لان الاصل ان لا شرط
 كما قد مناه في **المسئلة** المتقدمة على هذه **مسئلة** المسئلة بعينها اذا اختلفا فقال المالك
 شرطت لك نصف دينار وقال الذي جاء به المملوك بل شرطت لي دينار ما الحكم في ذلك
 الجواب اذا اختلفا في القدر المشروط على ما ذكر في **المسئلة** كان للذي جاء به المملوك اربعة
 المثل مع مدين المالك لان المدعى عليه **مسئلة** اذا قال انسان من جاء بمملوكي الا بقله دينار
 فممن قولكم ان ان جاء به واحد فله دينار وان جاء به اثنان فلهما دينار وان جاء به الثلاثة فلهم
 الدينار فما القول فيه اذا قال من دخل ادي فله دينار وقد دخلوا واحدا واكثر وهل يجري

ذلك يجرى ما تقدم في الدينار المجهول من احضر الاثني ام لا الجواب انما قول في المملوك
 بما ذكر ان عندنا ان الدينار يكون لمن جاء به سواء كان الذي يجيء به واحدا او اكثر وهو صحيح
 وانما قول في الدار بما ذكره انه يلزم لكل واحد دخل الدينار بخلاف الرد في المملوك والرق بين
 المستلين ان مسألة الدار على الاستحقاق فيها بالدخول والدخول قد وجدته لكل واحد منهم
 وانما يردهم جميعهم فاستحق جميعهم الاجرة لان السبب المطلوب والغرض المقصود حصل من
 جميعهم لان كل واحد منهم على الاثر اذ وليس ثلث في مسألة الدار لان السبب المطلوب
 والغرض المقصود حصل من كل واحد منهم على الاثر اذ فان الفرق بين ما ذكرناه مسألة اذا
 قيل لغيره ان جئني بمملوكي الاثني فلك عشرون درهم وقال للآخران جئني به فلك عشرون
 درهما وقال للآخران جئني به فلك ثلثون درهما فوجه المسئلة في دفعة واحدة وجاؤا به
 في دفعة واحدة هل يجب على كل واحد عليهم ما سماه ام لا الجواب اذا جاؤا به دفعة واحدة
 على الوجه المذكور كان لكل واحد منهم ثلث ما سماه له لانه عمل ثلث العمل فيكون لمن سمي عشرة
 ثلثة وثلث ومن سمي عشرون ستة وثلثان ومن سمي ثلثين عشرة لانهم جاؤا به في دفعة واحدة
 على ما ذكرناه في المسئلة المتقدمة وانما كان كل واحد منهم يستحق الاخذ لما سمي له لو جاء به كل واحد
 على الاثر اذ مسألة اذا قال من احضر مملوكي الاثني كان له دابة او قميص هل يصح ذلك ام لا
 الجواب هذا لا يصح لانه مجهول فان احضره كان له اجرة المثل لان هذا العقد فاسد
 اذا قال لغيره ان احضرت مملوكي الاثني كان لك على قميص وقال الآخران احضرتك كان لك
 عشرون درهما فاحضر جميعهم في دفعة واحدة ما الحكم في ذلك الجواب اذا كان
 الامر على ما ذكر في المسئلة كان لمن سمي له قميص ثلث اجرة مثله لانه المسمى له مجهول ولكل واحد
 من الاخرين ثلث ما سمي له على ما قدمناه في المسئلة المتقدمة لانهم جاؤا به دفعة واحدة
 ولانه عمل ثلث العمل مسألة اذا قال لغيره اذا احضر مملوكي الاثني كان لك على دينار فاحضر
 هو وغيره هل يستحق الدينار الذي سمي له او يشاركه الاخر فيه ولا يستحق الذي سمي له شيئا الجواب

اذا كان الامر على ما ذكر في المسئلة كان للذي سمي له الدينار نصف دينار ولان غيره احضره
 معه في دفعة واحدة ولانه عمل نصف العمل واما الاخر فلا يحق شيئا لانه تطوع بذلك
 فان طلب شيئا كان له نصف حصة المثل مسئلة اذا وجد اثنا للقطا واختلعا في اخذه و
 تشاها عليه كيف الحكم بينهما الجواب اذا تشاها في ذلك اوقع بينهما فيه من خرج اسمه
 دفع اليه لان القصة تستعمل عندنا في كل امر شكل ولا فوق في هذين الاثنين ان يكونا ^{حليين}
 مامونين او رجلا وامرئ وان كانا غير متساويين مع كونهما مسلمين متقين دفع الى ^{افضل}
 منهما وان كانا احدهما كافرا والاخر مسلما او كانا اللقيط ابواه كافرين سلم الى الكافر وان كان
 احدا يهودي مسلما الى المسلم فان كانا احدهما يهوديا والاخر يهوديا سلم الى المقيم اللهم الا
 ان يكون هذا المسافر يريد السفر الى موضع له فيه قربة او اهل او مصلحة يريد على مصلحة مع
 المقيم فانه يسلم اليه مسئلة اذا جاز اللقيط على غيره جناية وكامل ما الذي يحكم به في ذلك
 الجواب اذا جاز على غيره وكان مسلما صغيرا او كبيرا جناية خطأ كانت الدية على عاقلة وهي
 بيت المال لانه لا عاقلة له سواه ولان نفقة في بيت المال ولانه لو كان له مال ومات فكل
 بيت المال وايضا فانه لا خلاف فيما ذكرناه وان كانت الجناية عمدا او كان صغيرا فعقد خطأ
 سواء والدية في بيت المال وان كان كبيرا فالذي جنا عليه مخير بين ان يعفو عنه او يتنص
 من باب ما يتعلق بالوصايا مسئلة اذا كان لسان بنت واحدة فقال او صيت
 لزيد بمثل نصيب بنتي ما الذي يجب لزيد الجواب اذا اوصى بذلك كان لزيد النصف
 عندنا ان اجاز الوارث وان لم يجز ذلك كان له الثلث لان المال كله للبنت لو انفردت
 مسئلة اذا كان له ابنان فقال او صيت لزيد بمثل نصيب احد بني ما الذي يجب له
 الجواب اذا اوصى على ما ذكر كان للموصي له الثلث ويكون المال بينهم اثلاثا لان الموصي له
 مصاكن مضاف الى الاثنين مسئلة اذا كان له تسعة بنين فقال او صيت لزيد بمثل
 احد بني كم يكون الموصي له الجواب يكون للموصي له العشرون البنية مع الموصي له عشرة

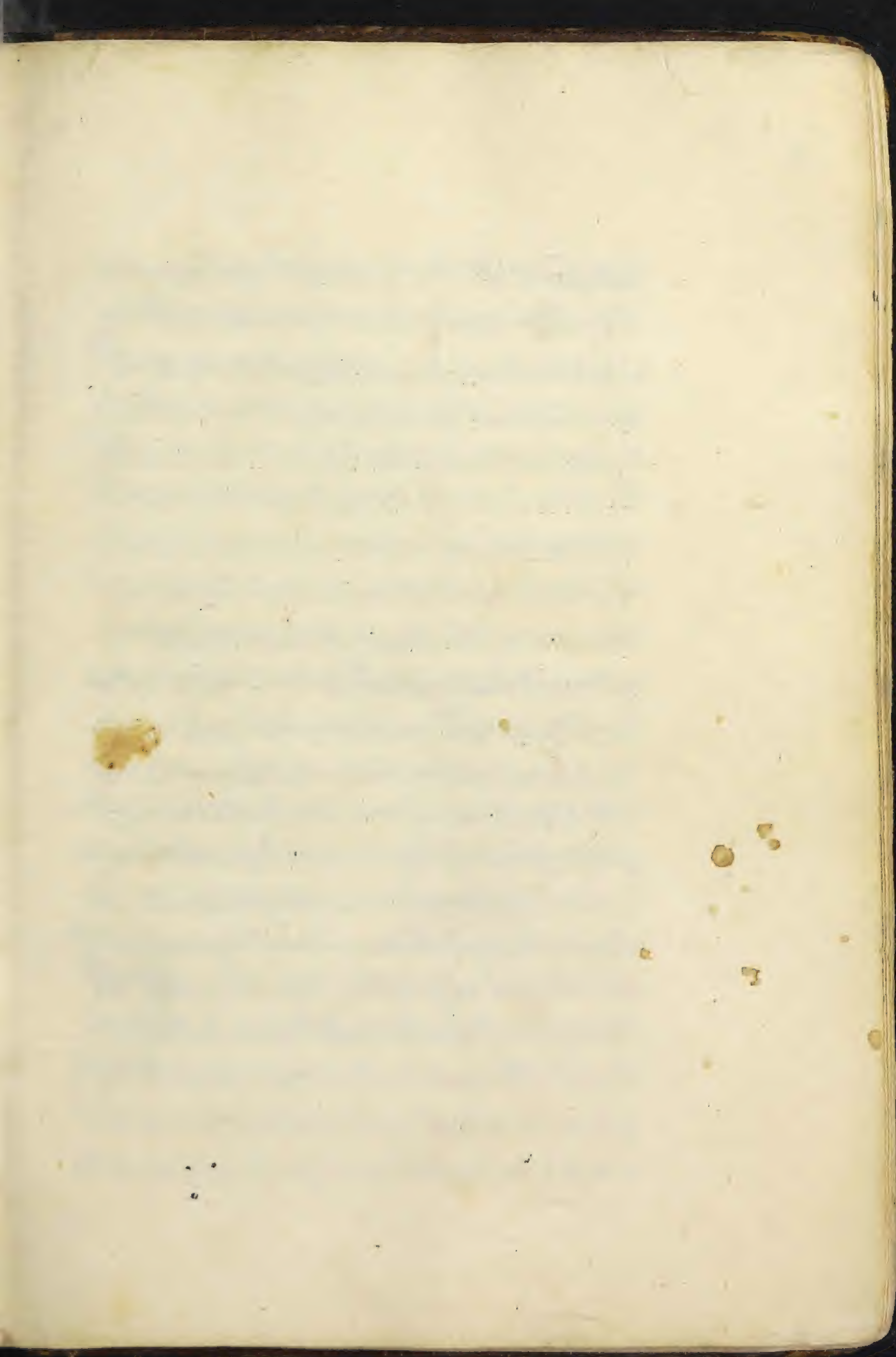
مسئلة الوصايا

فيكون

فيكون لكل واحد منهم العشر ^{مسئلة} انسان ترك ابنة وبنت ابنة واوصى بان قال او ^{صيت}
 يزيد مثل نصيب ولدي ما الذي يجب له الجواب اذا اوصى كذلك كان المال كله عندنا
 للبنت النصف بالتسمية والباقي بالود كان له مثل نصيبها فصار لها النصف ^{النصف} والوصى له
 فان اجازت البنت الوصية اخذه وان لم تجزها كان له الثلث لان الوصية باكثر من الثلث
 لا يجوز الا ان يجزها الورثة ^{مسئلة} انسان ترك ابنة وبنت ابنة واربع زوجات
 وقال اوصيت لزيد مثل نصيب ودي ما الذي يجب للوصى لهم ^{الجواب} ما ذكره الجواب
 لهم ما ذكره هذه المسئلة تصح من اثنين وثلاثين للزوجات الثلث من ذلك اربعة لكل واحدة
 منهم $\frac{1}{3}$ وللوصى $\frac{1}{3}$ لان اقل نصيبها هذا نصيب الزوجة وهو ربع الثلث $\frac{1}{3}$ واحدة وبقي
 سبعة وعشرون لليت ولا شيء لبنت الابن لانها محجوبة بولد ^{مسئلة} اذا كان له ابن فق ^{صيت}
 لزيد بنصيب ابني هل يصح ذلك ام لا الجواب هذا لا يصح لان قوله نصيب ابني كانه قال ما
 يستحق ابني وما يستحقه ابنة لا يصح ان يستحقه غيره ^{مسئلة} اذا كان لافسان مملوك لافسان
 سواه فاعترف في مرضه الذي مات فيه ما حكمه الجواب فيه ان الورثة ان اجازت عتقه
 لم تجز بطل العتق في ثلثه وصح في الثلث الباقي ويكون الولاية في الثلث للمعتق وينقل الى عتقه
^{مسئلة} اذا اوصى لوارث ثلث ماله واوصى لاجنبيه ثلث اخره ماله ثم قال ان اجازت الورثة
 ذلك فهو كما وان لم تجز فنصيب الوارث لهذا الاجنبيه والحكم في ذلك الجواب ان اجازت
 الورثة ذلك للوصية للوارث والاجنبيه كان ذلك لها وان لم تجزها كان للاجنبيه الثلث
 لانه قد حصل الثلث لهم وجعل نصيب الاجنبيه ^{مسئلة} اذا اوصى ان لخمسة
 فقال ان كان في بطنها ذكر فله دينار وان كان انثى فله دينار فولدت ولها ان احدها ذكر
 والاخر انثى هل يكون لهما ما وصى به ام لا الجواب اذا اوصى بما ذكر في المسئلة فولدت ^{الورثة}
 ذكرا كان له دينار وان انت بانثى كان لها دينار وان انت بذكر وانثى لم يكن لهما شيء
 من ذلك لانه لما قال ان كان الذي في بطنها ذكر ارادها كل ما في بطنها ذكر وكل ما في بطنها كذا فاذا

كان كلما في بطنها ذكر وانثى كان بخلاف ما اراد وشرطه لم يكن كلما في بطنها انثى يوجب مثلاً ما
 ذكرناه مسألة المسئلة بعينها اذا وصى بحمل هذه المثة فقال ان كان في بطنها ذكر اقله
 دينار وان كان انثى فله دينار فانت بذكر وانثى هل يجب لها ذلك ام لا الجواب اذا وصى
 لها بذلك وانت المثة بذكر وانثى كان لهما ما وصى به من الدينارين للذكر والدينارين للانثى لانه
 قال ان كان في بطنها ذكر كان له كذا وان كان انثى فله كذا وقد كان ذكر وانثى فوجب لهما ذلك
 والفرق بين هذه المسئلة والمسئلة المتقدمة ان في تلك حيث قال ان كان الذي في بطنها ذكر
 اراد كلما في بطنها على ما ذكرناه هناك وفي هذه المسئلة اراد ان كان ذكر اقله كذا وانثى
 فلها كذا وقد كان ذلك وبان ما ذكرناه مسألة اذا وصى فقال لرئيس شرط ما الذي يجب له
 الجواب ان اوصى بذلك كان للموصى له نصف المال لان هذه اللفظة في العرف معنيين
 احدهما النصف والاخر الجعفة قال الله تبارك وتعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام والجهة
 في الوصية لا يصح ان يراد فلم يبق الا النصف كما ذكرناه مسألة اذا وصى فبق لرئيس من ماله
 بشئ او بجزء او بسهم او ببعض ولم يعين ما الذي يجب للموصى له الجواب الذي يقتضيه الظن
 انه متى اخرج الوصي للموصى له اى قد كان فقد اخرج الوصية لان ذلك القدر المخرج يتناول
 في اللغة العربية والعرف الشرعي اسم شئ وجزء وسهم وبعض لكن قد روى صاحبنا روايات
 بان ان اوصى بشئ من ماله ولم يعين كان له اكدس لقوله سبحانه ولقد خلقنا الانسان من
 سلاله من طين الآية فخلق الله تعالى الانسان من ستة اشياء قال شئ واحد من ستة واذا وصى
 بجزء من ماله كان ذلك السبع لقوله سبحانه لها سبعة ابواب لكل باب منهم جزء مقسوم واذا
 اوصى بسهم من ماله كان الثمن لقوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين حتى ذكر اصناف
 الثمانية فمن عمل بذلك لم يكن به باس مسألة اذا وصى فقال اعطوا زيداً شاة من غننى بالحكم
 في ذلك الجواب ان لم يكن لهذا الوصي غنم كانت هذه الوصية باطلة لانه علقها بصفة ليست
 حاصلة واذا كان له غنم دفع اليه منها شاة مسألة المسئلة بعينها اذا وصى فقال اعطوا

48



سنة وهي النصف والرابع والثلث والثلث والثلث والثلث والثلث
الجواب الذي يستحق النصف أربعة وهم البنت مع أفرادها والاخت من جهة الأب والام
والاخت من جهة الأب والام والزوج مع عدم الولد وولد الولد ذكرا كانا أو اثنا أو ثلاثة
مسئلة في حق الربع الجواب الذي يستحق الربع الزوج مع وجود الولد وولد
الولد ذكرا أو اثني ولو نكح الزوج والزوج مع عدم الولد وولد الولد مسئلة من الذي
يستحق الثلث الجواب الذي يستحق الثلث الزوج مع وجود الولد أو ولد الولد ذكرا كانا
أو اثني مسئلة في حق الثلث الجواب الذي يستحق الثلث ثلث البنات أو ما زاد
عليها من البنات والاختان من جهة الأب والام والاختان من جهة الأب إذا لم يكن اختان
ولا واحدة ولا أخ من جهة الأب والام والاختان من جهة الأم الأب إذا لم يكن اختان ولا واحدة
ولا أخ من جهة الأب والام مسئلة في حق الثلث الجواب الذي يستحق الثلث الأم مع
الولد أو ولد الولد ومن يجبهان من أخوين أو أخ واختين وأربع أخوات من قبل الأب أو من قبل
الأب والام والابنات أو ما زاد عليهما من كلاله الأم مسئلة في حق السدس الجواب الذي
يستحق السدس الإخوان وإن مليا مع وجود الولد وولد الولد والام مع وجود من يجبهان من
الأخوة والأخوات الذي قد نكحوا والواحدة من كلاله الأم ذكرا كانا أو اثني مسئلة هل يصح
اجتماع النصف مع النصف في هذه السهام الجواب يصح ذلك بأن يكون الوارث زوجا
واختا من قبل الأم والأب أو من قبل الأب فإخذ الزوج النصف وتأخذ الاخت النصف مسئلة
هل يصح أن يجمع النصف مع الربع الجواب يصح ذلك بأن يكون الوارث بنتا وزوجها
فيكون فرض البنت النصف والزوج الربع وإن يكون الوارث أيضا اخت الأب وام الأب مع
فيكون فرض الاخت النصف والزوج الربع مسئلة هل يصح أن يجمع النصف مع الثلث
الجواب يصح ذلك بأن يكون الوارث بنتا وزوجة فيكون فرض البنت النصف والزوج
الثلث مسئلة هل يصح اجتماع ربع مع ربع الجواب لا يصح ذلك لأنه فرض الزوجين

ولا يصح اجتماعهما مسألة هل يصح اجتماع البع مع الثمن الجواب هذه المسئلة كالتي
قبلها في انما وفرض الزوجين ولا يصح اجتماعهما مسألة هل يصح اجتماع الثلثين مع
الثلثين الجواب لا يصح ذلك لانه من يستحق ذلك في الاخوات الاب والام والاب
لا يصح اجتماعهم في الميراث من يستحق ذلك من البنات لان البنات اخى بالميراث
في الاخوات ولا يمتنع لو اجتمعن لكنت المسئلة تقول والقول عندنا باطل مسألة هل
يصح اجتماع الثلثين مع الثلث الجواب يصح ذلك ان يجتمع اخوان او ما زاد عليهما
من قبل الاب والام او من قبل الاب مع اثنين او ما زاد عليهما من كلاله الاب فيكون الاخوين
من قبل الاب والام او من قبل الاب او ما زاد عليهما الثلثان والثلث لاثنتين او ما زاد عليهما
من كلاله الام مسألة هل يصح اجتماع الثلثين مع السدس الجواب يصح ذلك مثل ان
يجتمع اخوان او ما زاد عليهما من قبل الاب والام او من قبل الاب مع الواحد من كلاله الام
فيكون للاختين او ما زاد عليهما من قبل الاب والام او من قبل الاب الثلث والواحد من
كلاله الام السدس والباقي يرد على الاختين او ما زاد عليهما من قبل الاب والام مسألة
هل يصح اجتماع الثلث مع الثلث الجواب لا يصح ذلك لان الثلث فرض الام مع
عدم الولد وولد الولد وعدم من يجبهما وفرض لاثنتين او ما زاد عليهما من كلاله الام
وقد قلنا القول بان لا يصح اجتماع احد من هذه الكلاله مع الام في الميراث لانها احق
به من مسألة هل يصح اجتماع الثلث مع السدس الجواب لا يصح ذلك لانها
قد يكونان فرضين للام اعلى وادنى فالاعلى الذي هو الثلث من يستحقه مع عدم الولد
وولد الولد وعدم من يجبهما من الاخوة والاخوات والادنى الذي هو السدس يستحقه
مع وجود من ذكرنا فان فرضت عدمهم كان فرضها الثلث دون السدس وان فرضت
وجودهم كان فرضها السدس دون الثلث وعلى هذا لا يصح اجتماع هذين الفرضين
وقد يكون السدس فرضهما وفرض الاب مع وجود الاولاد الذي ذكرناهم وفرضها هي في

عدم الاولاد ووجود من يحجبها وليس يصح اجتماع السدس الذي هو فرض الاب مع
 الثلث الذي هو فرضها لان الاب انما يتحقق السدس مع وجود الولد او ولد الولد
 ومع وجود هؤلاء تنقل هيبة الثلث الى السدس وانما هي تحت الثلث مع عدم الاولاد
 وعدم من يحجبها من الاخوة والاخوانه مع ذلك لا يكون فرض الاب السدس فلا يصح
 ايضم اجتماع الثلث مع السدس لان الثلث وان كان يتحقق الاثنان او ما زاد عليهما من
 كلاله الام والسدس يتحقق الواحد من هذه الكلاله فانك ان فرضت وجود الام مع وجود
 هذه الكلاله كانت هي حق بالميراث منهم وان فرضت وجود من يتحقق الثلث من كلاله الام
 مع استحقاق الاب للسدس لم يصح اجتماع ذلك لان الاب انما يتحقق السدس مع وجود
 الاولاد والكلاله لا يصح اجتماعها في الميراث مع الاولاد ^{مسئله} هل يصح اجتماع النصف
 مع الثلثين الجواب لا يصح ذلك لان هذه المسئله تعول والعول باطل عندنا ^{والجواب}
 انما يأخذ من فرضه النصف وهو الزوج النصف وبأخذ من غير اولاده لأجل الثلثين وهما
 الاختان او ما زاد عليهما من الاب والام او من الاب الباقي والنصف ايضم قد يكون فرضا
 للبنت فلو فرضت وجودها مع الاخوات الذين ذكروا لم يصح اجتماع ذلك لان المسئله
 يكون قد عالت ولان البنت احق بالميراث من الاخوات والاخوة ايضم من اي كلاله كانوا ^{مسئله}
 هل يصح اجتماع النصف مع الثلث الجواب يصح ذلك مثل ان يجمع اثنان او اكثر منها
 من كلاله الام مع زوج فيكون للزوج فرضه وهو النصف وللأثنين او ما زاد عليهما من
 الكلاله فرضه الثلث والباقي يرد عليهم دون الزوج ومثل ان يجمع اب وام وزوج
 فيكون للزوج النصف وللأم الثلث مع عدم من يحجبها والباقي للاب ومثل ان يجمع اخ ومن
 قبل الاب مع اثنين او ما زاد عليهما من كلاله الام فيكون للأخت من قبل الام والاب او من قبل
 الاب النصف بالتسمية وللأثنين او ما زاد عليهما من كلاله الام الثلث بالتسمية ايضم والباقي
 يرد على الاخذ من قبل الام والاب والام او من قبل الاب ومثل ان يجمع ام وزوج فيكون للزوج

النصف وللام الثلث والباقي يرد على الام ^{مسئلة} هل يصح اجتماع النصف مع السدس ^{الجواب}
 يصح ذلك مثل ان يجتمع اب وام وزوج فيكون للزوج النصف وللام السدس مع وجود
 من يجبهان من الاخوة والاخوات والباقي للاب ومثل ان يجتمع واحد من كلاله الام مع زوج فيكون
 لهذا الواحد السدس بالسببه وللزوج النصف والباقي يرد على الواحد من هذه الكلاله ومثل
 ان يجتمع اخت للاب وامه او اب مع واحد من كلاله الام فيكون الاخت من قبل الاب والام او من
 قبل الاب النصف وللواحد من كلاله الام السدس ويرد الباقي على من كان من قبل الاب والام او من
 قبل الاب ^{مسئلة} هل يصح اجتماع الربع مع الثلثين ^{الجواب} يصح ذلك مثل ان يجتمع
 البنات او ما زاد عليهما من البنات مع زوج فيكون للبنين او البنات الثلثان وللزوج الربع
 والباقي يرد على البنين او البنات ومثل ان يجتمع الاخوان او اكثر منهما الاخوات من قبل الاب والام
 او من قبل الاب مع زوجة فيكون للاخوات المذكورات الثلثان ويكون للزوجة الربع ^{مسئلة}
 هل يصح اجتماع الربع مع الثلث ^{الجواب} يصح ذلك مثل ان يجتمع اب وام وزوجة فيكون
 للزوجة الربع والام مع عدم من يجبهان من الاخوات والاخوة الثلث والباقي للاب ومثل ان يجتمع
 ام وزوجة فيكون للزوجة الربع وللام الثلث والباقي يرد على الام ومثل ان يجتمع اثنان او ما
 زاد عليهما من كلاله الام فيكون للزوجة الربع وللأثنين او ما زاد عليهما من هذه الكلاله الثلث
 والباقي يرد على الذي هو من هذه الكلاله ^{مسئلة} هل يصح اجتماع الربع مع السدس ^{الجواب}
 يصح ذلك مثل ان يجتمع ابوان او احداهما مع ولد او اكثر منه من الاولاد وزوج فيكون لكل واحد
 منهما السدس وان انفرد احدهما كان له السدس وللزوج الربع والباقي للاولاد ان كانوا
 ذكورا وذكورا واناثا وان كان بنتا واحدة كان للاب والام السدس وللزوج الربع والباقي
 يرد على البنت والايتون او احدهما ومثل ان يجتمع اب وام وزوجة فيكون للام السدس مع
 وجود من يجبهان من الاخوة والاخوات وللزوجة الربع والباقي للاب ومثل ان يجتمع ام
 وزوجة فيكون للزوجة الربع وللام الثلث والباقي يرد على الام ومثل ان يجتمع واحد من

كلامه الام مع زوجة فيكون للزوج البع وللواحد المذكور اكدس والباقي يرد عليه دون
 الزوج **مسئلة** هل يصح اجتماع الثمن مع الثلثين الجواب **يصح** ذلك ان يجمع
 البنات او اكثر منهما من البنات مع زوجة فيكون للزوج الثمن وللبنات الثلثان والباقي
 يرد على البنات **مسئلة** هل يصح اجتماع الثمن مع الثلث الجواب **لا يصح** ذلك لان
 الثمن انما يستحق مع وجود الاولاد ومع وجودهم لا يثبت استحقاق الثلث لان
 فرض استحقاق الام فذلك لا يكون الا مع عدم الاولاد وكذلك ان فرضت استحقاقها له
 مع عدم من يجبهان من الاخوة والاخوات وان فرضت استحقاق الاثنين او ما زاد عليهما من كلاله
 الام فذلك ايضا لا يصح مع عدم الاولاد **مسئلة** هل يصح اجتماع الثمن مع اكدس
 الجواب **يصح** ذلك مثل ان يجمع الابوان او احدهما مع الولد او ولد الولد وزوجة فيكون
 لاهل الابوين اكدس وللزوجة الثمن والباقي للاولاد فان كان الاولاد ذكورا او ذكورا و
 انثانا كان ذلك وان كانا واحدا شي كان لها النصف بالتسوية وللزوجة الثمن ولكل واحد
 من الابوين اكدس والباقي يرد على البنت والابوين او احدهما **مسئلة** هل يمنع من الارث شي
 ام لا الجواب **يمنع** من الارث الكفر والوق والقتل على غير استحقاق **مسئلة** اذا
 مات انسان وخلف ابن بنت وبنت ابن ما الذي يستحقه كل واحد منهما من الميراث الجواب
 الذي يستحقه ابن البنت الثلث والذي يستحقه بنت الابن الثلثان لان كل واحد منهما يأخذ
 سهم من يقرب به والذي يقرب به ابن البنت امه والذي يقرب به بنت الابن ابوها فهذه
 الام اذا اجتمعت مع اخيها الذي هو ابوها البنت الثلث والابن الثلثان **مسئلة** **المسئلة**
 بينهما وان اجتمع معهما زوج او زوجة كيف يستحق الميراث الجواب **اذا** اجتمع معهما زوج
 او زوجة كان للزوج الربع وللزوجة الثمن ولبنات الابن ثلثا الباقي ولابن البنت ثلث الباقي
 وكذلك التول اذا اخذت الزوجة الثمن **مسئلة** اذا مات واخلف بنت بنت او بنتي بنتين
 كيف يستحقان الميراث الجواب **اذا** اخلف بنت بنت لها فرضها وهو النصف والباقي يرد عليها

فان كان الخلف بنتي بنتين كان لهما فرض من ثلثي ما يورث به وهو الثلثان **مسئلة** المسئلة بعينها
اذا اجتمع الزوج او الزوجة مع بنت البنت او بنتي البنين وزوج او زوجة كيف يكون الحكم
فيهم في الميراث **الجواب** اذا اجتمع الزوج او الزوجة مع بنت البنت كان له فرض الربع ان
كان زوجها والثلثان كان الزوجة وبنت البنت النصف فرض ابها والباقي يرد عليها دون الزوج
وان اجتمع الزوج او الزوجة مع بنتي البنين كان للزوج الربع وللزوجة الثلث ولا بنتي البنين
فرض ابها والباقي يرد عليها دون الزوج او الزوجة **مسئلة** اذا مات خلف اخا لأم
واخا لآب هل يكون الميراث لهما ولا **الجواب** الميراث للاخ من الاب والام دون الاخ
للآب بغير خلاف ينشأ **مسئلة** المسئلة بعينها واجتمع معهما اخ لام او اكثر منه كيف الحكم في
ذلك **الجواب** للاخ من الام السدس ذكر كان وانثى والباقي للاخ من الاب والام لان اقوى
بسببين ويسقط الاخ من الاب بغير خلاف فيهم وان كان الخلف من الام اكثر منه واحد كان لهم
الثلث والباقي للاخ من الاب والام **مسئلة** اذا مات خلف جدته وجدته من ابيه او من امه
او من ابيه وامه او احدهم مع اخوة واخوات هل للاجداد والجدات او احدهم ان يقاسموا
الاخوة والاخوات او احدهم **الجواب** الاجلاد والجدات اذا اجتمعوا واحدهم مع الاخوة
والاخوات او احدهم قاسمهم المالة جري مجرى الاخوة والاخوات في المقاسمة لان درجتهم
متساوية **مسئلة** اذا اجتمع جد في البنت وجدته من قبل ابيه وجدته من قبل امه وجدته من
البنت وجدته من قبل ابها وجدته من قبل امها مع جد البنت وجدته من ابيه وجدته من امها
قبل امها واخوة واخوات من يقاسم الاخوة والاخوات **الجواب** الذي يقاسم الاخوة والاخوات
من هؤلاء الاجلاد والجدات جد البنت وجدته من ابيه وجدته من امه ويسقط الباقي لان الادنى
والاقرب الى البنت يحجب الابدع عن الميراث وينعزل **مسئلة** اذا كان لمرأى زوجات
لم يدخلن وطلق واحدة منهن وتزوج اخرى او كانت دخلن ومرض وطلق الواحدة طلاقا جعيا
وانقضت عدتها وتزوج بالمذكورة ومات باي سنة وبين سنة ولم يتبين المطلقة من غيرها

ولا تزوجت في مرضه كيف حكم في الميراث الجواب اذا كان الامر على ما ذكر في هذه المسئلة كان
للميت زوجا وبعي الثمن وثلاثة ارباع الثمن بين الثلثة والباقيات والمطلقة التي لم تتميز غيرها
مسئلة اذ مات وخلف عم ابيه وعمه وعم ابيه وخال ابيه وخالته وخالة امه وخالها
كيف الحكم في الميراث بينهم الجواب لعن الاب وعمه وخاله وخالته الثلثان يكون ثلثا الثلثين
لهذا العم والعمة بينهم للذكر مع حظ الانثيين وثلث الثلثين لهذا الخال والخالة بينهم بالسوية
فيكون ثلث الباقي من اصل المال لعن الام وعمتها وخالها وخالتها لهذا العم والعمة نصف منها
وهو سدس الاصل بينهما بالسوية والنصف الاخر وهو سدس الاصل يقسم بين هذا الخال والخالة
بالسوية ايضاً مسئلة اذ مات وخلف خال ابن عمه وعم ابن خالته كيف الحكم في ميراثهما
الجواب لخال ابن العم الثلثا وعم ابن الخال نصيب ابن الخال الثلث لان كل واحد منهما يأخذ
سهم من ثقب بئر وهو ما ذكرنا مسئلة اذ مات وخلف ولد اخته ما الحكم فيه الجواب ان كان
لهم للرجال وما للنساء كان الاعتبار فيه بالمبال فان سبق منه الذكور ورث يراث الرجال وان
سبق منه الفرج ورث يراث النساء فان خرج البول منهما في حال واحدة اعتبر بانقطاعهما
فما انقطع منه واحكم له به فان كان انقطاعه في حال واحدة ورث نصف يراث الرجل ونصف
يراث المرأة وقد ذكرنا بعد اقله فان نقص احد الجانبين غير الآخر حكم بأنه ذكوان تاويا
حكم بأنه أنثى وان لم يكن له من الرجال وما للنساء اعتبر حاله بالقرعة فما خرج ورث عليه مسئلة
اذ مات مسلم وكان له اولاد بعضهم اسارى وبعضهم غير اسارى كم يكون ميراثه الجواب اذا
كان الامر على ما ذكر في المسئلة كان ميراثه لجميع الاولاد بغير خلاف الامر النجفي وشريح خلافتها
غير معتد به لا سيما على ما يقتضيه اصلنا في الاجماع مسئلة اذا سلم انسان وكنا حكمه بالسلام
الولد بتعال الاب وان مات الاب واسلم الجد حكمنا بالسلام لسلام الجد فما القول في ذلك ان
كان الاب حياً واسلم الجد هل يحكم بالسلام الولد بتعال الام لا الجواب اذا سلم الجد كما ذكر
في المسئلة حكمنا بالسلام الولد لانه لو ملكه لا يتفق عليه مسئلة اذا كانت الام محجة عن الثلث الى

السدس باخوين او اخ واخنتين او اربع اخوات فقبل الاب والام او قبل الاب لا يجها عنده
 غير هؤلاء نسب الاخوة والاعوات قبل يجها اولادهم ولا الجواب لا يجب الام اولاد
 الاخوة والاعوات بغير خلاف مسألة اذا كان لانسأ مملوكه فاروجها عبد ثم اعتقها فجا
 بولد هل يكون الولد حرام لا الجواب هذا الولد لاحق بالحرية بغير خلاف مسألة ان
 كان لانسأ مملوكه فاروجها عبد ثم اعتقها فجا بولد هل يكون الولد حرام لا الجواب هذا
 مسألة هل يتوي الجد والاخ في الولاء حتى ينفاسمان الميراث كذلك ام لا الجواب الجد
 والاخ يتويان في ذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم محمد كلحمة النب وايضه فانما يدان بالاب
 يجب ان يتوي في ذلك وايضه فان النب بقاسم الجد والاخ فيجب في ذلك مسألة
 اذا مات مولا وخلف ثلثة بنين مات احد البنين وترك اثنين مات الثاني وترك ثلثة بنين
 الثالث وترك ثمانية بنين ثم مات المقتول كيف الحكم في الولاء الجواب اذا كان الامر على ما ذكرنا
 كان الولاء بينهم اثلاثا ياخذ كل واحد منهم البنين نصيب ابيه وهو الثلث للخبر المتقدم ذكره ولو ما
 المولى كان ولدا لكان باخذ نصيب ابيه بلا خلاف فاذا كان حكم الولاء حكم النسب كان ههنا
 مسألة اذا تزوج حر بامرته فجا بولد ستة اشهر واكثر هل يثبت له الولاء ام لا الجواب
 لا يثبت له ولأه لان الولاء لمن اعتق وهذا لا يقتضي لان الاصل ان لا ولأه وابنة ينفق فيه
 الى دليل ولا دليل مسألة انسان زوج مملوكه فبعد ثم اعتقها فجا بولد كان الولد حرا غير
 خلاف وكان ولأه من اعتقها وان اعتق العبد هل يجرى الولاء الى مولاه نفسه ام لا الجواب
 اذا اعتق العبد حرا الولاء الى مولاه نفسه لان الجماع الصحابة عليه وايضه فاجماعنا عليه وفيه الحجة
 مسألة اذا مات انسان وخلف ورثة وارثة حاملا كيف الحكم في الميراث الجواب يوقف
 ميراث ذكرين وينقسم الباقي في الوارث ويضمنون لان العادة جارية بان اكثر ما تلد المرأة انسانا
 وما زاد على ذلك شاذ خارج عن العادة ولجوز ما ذكرناه قلنا بالصحة مسألة اذا اعتق
 عن غيره مملوكا هل يكون ولأه المعتق للمعتق عند او للمعتق الجواب اذا كان المعتق اعتق المملوك

اجماع

بأمر المفق عند فالولاء للأمر بالعتق وإن كان عتقه بغير امره فالولاء لردون العتق عند لقوم
الولاء لمن اعتق والأمر بالعتق معتق كما أن الأمر بالطلاق والبيع وغير ذلك من العقود
المعقدة فله مسئلة إذا ماتت امرأة وخلفت ابنتي عم لها أحدهما زوج كيف الحكم في الميراث
الجواب لابن العم الذي هو الزوج النصف بالزوجية والنصف الآخر يتقسم بينهما فيكون
لهذا الزوج بالزوجية وبالنسبة نصفين ربع ويكون لأخيه الذي ليس بزوجة الربع المال في
مسئلة إذا مات رجل وخلف ابنتي عم أحدهما زوجة وكيف حكم الميراث بينهما الجواب لبنت العم
الربع بالزوجية والباقي يتقسم بينهما وبين بنت العم الأخرى فيكون لهذا الزوجة النصف والثمن وللأخرى
الربع والثمن الباقي مسئلة إذا مات وخلف ابنتي خالة أحدهما أخ للاب كيف حكم الميراث
ههنا الجواب حكم الميراث ههنا أن المال لابن الخالة الذي هو الأخ بسبب الأخوة لا بسبب
أن ابن الخالة ويلط ابن الخالة الآخر مسئلة إذا مات إنسان رجلاً كان أو امرأة وخلف
زوجة واحدة وخطبة واحدة وقبل له كيف ينقسم المال بينهم الجواب النصف للزوج والربع
للزوجة والثلث للجد والخدة أو لأحدهما قبل الأم والباقي للجد والخدة أو لأحدهما من الأب
مسئلة إذا مات وخلف عنه أب هي خالة الأم وعمه أخرى لأب وخالة الأب وأم كيف
يكون حكم قسمة الميراث ههنا الجواب للمعمتين من قبل الأب الثلثان وللخال من
قبل الأم التي هي إحدى المعمتين من الأب السدس من الثلث وللخاله الأخرى التي هي من الأب والأم
الباقي وهذه المسئلة إنما تصور فيها ما ذكرناه بأن يتقسم سهمها ما نرضاهم ثمانية عشر
سهمًا للمعمتين من الأب الثلثان اثنا عشر سهمًا لكل واحد منهما ستة أسهم وللخال من الأم التي
هي إحدى المعمتين من الأب سدس الثلث سهم واحد يصيرها سبعة أسهم وللخاله الأخرى التي هي
من الأم والأب الباقي وهو خمسة أسهم مسئلة إذا كان الكافر لا يرث المسلم فما القول
إن مات الكافر وخلف ورثا بعضهم مسلم وبعضهم كافر ثم أسلم الكافر الجواب إذا مات الكافر
وخلف ذلك وأسلم منه كان كافرًا كان له حصة من الميراث إن كان أسلم قبل القسمة فإن أسلم بعد

لم يكن لشيء مسألة اذا مات الكافر وخلف اولاد اصغار واخوة من قبل الام واخوة من قبل الاب
 كيف الحكم في الميراث الجواب اذا مات الكافر وخلف المذكورين دفع الى الاخوة من الام الثلث
 والى الاخوة من الاب الثلثان وامر الحاكم الاخوة بان ينفق على الصغار حسب ما ذكروه فيكون
 على الاخوة من الام ثلث النفقة وعلى الاخوة من الاب ثلثا ذلك فاذا بلغ الصغار واسلموا دفع
 الاخوة اليهم ما بقي بعد النفقة عليهم من المال وان لم يسلموا انصرف الاخوة فيما بقي من المال
 في ايديهم لنفوسهم كيف شاءوا مسألة اذا كان المملوك مادام مملوكا لا يرث حوائج القول
 في حرمانه وخلف ما لا ولد له مملوكا او ولد واخوة او احد من ذوي ارحامه كذلك ولا وارث
 له غير هذا المملوك فكيف يفعل بالميراث الجواب اذا كان هذا الميت قد خلف من ذكر في المسئلة
 وجب له ابتاع المملوك من تركته ويعتق ويدفع باقي المال اليه فان امتنع سيده من بيعه اجد
 على ذلك ولم يكن لامتناعه تأثير هذا اذا كان المال يزيد على ثمن المملوك وان يزد عليه وكان يبي
 بشئ يبيع به واعتق ايقم وان كان ينقص من ثمنه ولا يفي به لم يجب ابتاعه وكان لبيت المال
 وقد ذكر انه يبتاع ويستعي في الباقي فمن عمل بذلك لم يكن بذلك باس مسألة اذا مات الحر
 وخلف وارثين مملوكين يرث احدهما مع الاخر ثلث الوالدين او الولدين او ما جرى مجرى ذلك
 من ذوي الارحام فلم يخلف هذا اليتم الميراث الا ما يبتاع به واحد هل يجب ابتاع واحد دون
 الباقيين ويعتق ام لا الجواب لا يجوز ذلك فلا يرثي منهم احد لان القدر الذي يستحق
 ينقص من الثمن ويكون المال لبيت مال المسلمين مسألة من يحق لدير المتول الجواب
 الذي يحق هو الاب والام واولاد الاخوة والاخوات من يترب بهم المتول من جهة الاب
 خاصة ولا يستحقها اخ ولا اخت من جهة ام ولا احد من ذوي ارحامه والزوج والوجة اذا
 لم يقبل احدهما الاخر والمطلقة طلاقا رجعا يرث زوجها اذا قبل من دينه كما ترث من تركته ما لم
 يخرج من عدتها وكذلك الزوج اذا قبلت زوجته وهي في عدتها ورث من دينها كما يرث من تركتها
 مسألة اذا وقع على جماعة يرث بعضهم بعضا حيا ط او دارا وعرقوا او احد قوا في وقت واحد

ولم يعلم تقدم موتهم على الاخوكيف الحكم في توريثهم الجواب اذا كان الامر على ما ذكر في
 هذه المسئلة وجب توريث بعضهم من بعض في نفس تركته لان ما يتكلم به يرثه الاخوت يعلم الا
 في استحقاق الميراث ويؤخر الاقوى في ذلك قال ما ذكرنا ابواب ابن ففرض ان الابن مات ^{اولا}
 فموت الاب من سهمه كس مع الولد الباقي للابن وهو اضعف منه ويعطى ورثته الباقي
 ثم بعض ان الاب مات فيعطى الابن حقه منه ولورثته الباقي وشاله ايضاً زوج وزوجه فيفرض ثلث
 الزوج والابورث الزوج منه لان سهمها في استحقاقها اقل نسبه سهم الزوج لان اكثر ما تحقه
 الميرثه الربع واكثر ما يستحقه الرجل النصف وهو اقوى خطامها ودفع الى الزوجه حصة منه
 ولورثته ما بقي ثم يفرض انهما ماتت فيعطى الزوج منها حقه من نفس تركتها لانها ورثته منه ويدفع
 الى ورثتها الباقي فان فرضنا في هذه المسئلة في الاب الذي قد ما ذكره ان له اثنا لان الولد
 المذكور اولى منه وفرضنا ان للولد وارثا له الا ان اباه اولى منه فان يصير ميراث الابن لورثته
 الاب وميراث الاب لورثته الابن مسئلة اذا مات انسان وخلف شخصاً له راسان او بدنان على
 حق واحد هل يورث ميراث اثنين او ميراث واحد فان قلتم يورث ميراث قل لكم كيف يورث
 ذلك والشخص اثنان وان قلتم يورث ميراث اثنين قل لكم كيف يورث ذلك والبدن الذي
 عليه الراسان او الحق الذي عليه البدنان واحد وبعد كيف يعلم ان واحد او اثنان حتى يورث على
 ما ذكرتموه الجواب هذا الشخص لا يورث ميراث اثنين ولا ميراث واحد الا بعد ان يعلم
 هل هي حيوان او حي واحد فان علم انه حيوان ورث ميراث اثنين وان علم انه حي واحد ورث
 ميراث حي واحد والطريق الى المعرفة بما ذكرناه هو ان يترك هذا الشخص حتى ينام ثم يفتحه احداهما
 فان انتبه الاثنان كان حيا واحدا ورث ميراث واحد وان انتبه احدهما ولم ينتبه الاخر كان
 حياً ورث ميراث اثنين باب مسائل يتعلق بالنكاح مسئلة اذا كان
 وليان اذنت لكل واحد منهما في تزويجهما فوجها ثم ادعى كل واحد منهما ان عقد مقدم على
 عقد الاخر وانما لم يذلك وانكرت ما ادعى عليهما من العلم ولم يكن لاحد الوليين بينة على ما ذكرناه

مسائل النكاح

ما الحكم في ذلك الجواب اذا كان الامر على ما ذكره وادعى كل واحد منهما عليها العلم بما ادعى
 وانكرت كان القول قولها مع يمينها انهما لا تعلم ذلك لان الاصل ان لا تعلم لها بذلك **مسئلة**
 بعينها اذا انكرت انهما علمتا بذلك ووجب عليها اليمين بانها لا تعلم ذلك ونكحت عن اليمين ما
 الحكم في ذلك الجواب اذا نكحت عن اليمين ردت اليمين على الوليين فان نكح جميعا
 عن اليمين او حلفا جميعا بطل العقدان فان حلف الواحد دون الاخر كان الحكم للذي حلف لانه
 قد ثبتت المحجة بما ادعاه **مسئلة** بعينها اذا ادعى الوليان عليها بذلك واعترفت بكل
 واحد منهما بما ادعاه ما الحكم في ذلك الجواب اذا اعترفت لكل واحد منهما بما ادعاه بطل
 العقدان لان الجمع بينهما لا يصح **مسئلة** اذا زوج الرجل خنثى رجل ومات الزوج واختلف
 الوارث والزوج فادعى الوارث عليها بان اخاها زوجها بغير امرها فلا حق لها مع ذلك
 في الميراث لان نكاحهما فاسد وادعت هي ان اخاها زوجها بالهمد بانوها وانما تنسحق الميراث
 من الزوج لان نكاحها صحيح كيف الحكم في ذلك الجواب اذا اختلفا على الوجه المذكور كان القول
 قولها مع يمينها لان الوارث مدعى بخلاف الظاهر لان الظاهر في النكاح انه على الصحة **مسئلة**
 اذا كان الزوج مجنونا وادعت زوجته انه عتق هل يصح ضرب اجل العتة ام لا الجواب لا يصح
 ذلك لان هذا الاجل انما يصح بعد ان تثبت العتة وليس تثبت الا بقول الزوج لانها مما لا
 تقوم البينة عليه واذا كان هكذا فنشأت العتة لا يصح وان كان كذلك لم يصح ضرب هذه
 المدة **مسئلة** اذا كان الزوج عاقلا واعترف بان عتق وضوب له الاجل وانتهى الاجل وهو
 مجنون هل يصح من زوجته الدعوى عليه وانطأ البتة بالزفة لرام لا الجواب لا يقبل دعواها
 ولا يجوز الزفة بينهما لانها ان كانت ثيبا وادعت انه لم يطأها في مدة الاجل كان القول قول الزوج
 مع يمينه ومع كون مجنونا لا يمكن التوصل الى ما عنده فيما تدعيه واذا كانت بكر او انكر الزوج وادعى
 انما تمنعه نفسها ولا يمكن من وطئها ويكن ان يدعي انه انقضها ورجعت عذرتها وهذا مع مكانة
 لا يصح من المجنون فلم يكن الى الزفة بينهما سبيل **مسئلة** اذا كان لافسان انسان اسم الوارث

منهما نعم وهي البكر واسم الاخرى صغيرة وهي الصغيرة فلو لم يريد الزوج بها باحدهما زوجت
 بنتي البكر صغيرة او قال زوجتك بنتي الصغيرة نعم هل يصح النكاح ام لا الجواب اذا قال
 ذلك صح النكاح لان بنتي صغيرة لا رمت والاسم غير لازم ^{بنتي} ~~سئله~~ اذا قال له زوجتك بنتي
 ولم يأتها وقال احد ابنتي هل يصح ذلك ام لا الجواب لا يصح ذلك لان العقد
 لم يتناول واحدة منهما بعينها ونه شرط صحة التناول لذلك ^{سئله} اذا كان له ابنتان
 صغيرة وبكر واسم البكر نعم واسم الصغيرة صغيرة فقال زوجتك بنتي نعم ونوى الصغير في
 الزوج قبلت نكاح نعم ونوى البكر هل يلزم النكاح ام لا الجواب اذا قال ذلك لزم
 العقد في الظاهر لا تنافهما في الاسم فكان الظاهر ان النكاح نكاح البكر الا انه في الباطن
 فاسد لان الولي اوجب الصغيرة والزوج قبل نكاح البكر فقد قبل غير التي اوجبها الولي
 هذا ان صدق فان لم يصدق فالنكاح في الظاهر لازم ^{سئله} اذا تزوج الرجل امرأته
 واصدقها مملوكا فدبرته ورجعت في تدبيره وطلعا الزوج قبل الدخول بهما ما الذي يحكم
 له فيه الجواب اذا كان الامر على ذلك كان له نصف لان الزوج في التدبير يصح فالملك
 عين ماله ^{سئله} المسئلة بعينها وطلعا قبل الدخول بهما والمملوك مدبرهم لم يرجع في تدبير
 ما الحكم فيه الجواب اذا كان كذلك كان الزوج على امرته بنصف قيمة المملوك لانه ليس له
 اخذ نصفه مع بقاء التدبير ^{سئله} المسئلة بعينها وطلعا قبل الدخول بهما والمملوك مدبر
 لم يرجع في تدبيره ولم يأخذ الرجل النصف من القيمة الى ان رجعت في التدبير ما الحكم في ذلك
 الجواب اذا كان كذلك كان له نصف عين المملوك وقد قيل انه يكون مخيرا بين اخذ
 نصف قيمته والاول عندي اقوى لانه عين ماله ^{سئله} اذا اصدقها مملوكا فان لرايه حكم
 في ذلك الجواب اذا كان الامر على ما ذكر كان له قيمة هذا الانسان لو كان مملوكا لانه
 اصدقها شخصا بعينها فلما منعها حريته من التصرف فيه كان لها قيمة ^{سئله} اذا قال صدق
 هذا الخ فلما ظهر خمر كيف الحكم في ذلك الجواب اذا كان كذلك كان عليه قيمة الخمر عند تحليه

لأنه سمي لها الخلق فإن انه حرفا وجبنا القيمة مسئلة اذا قال لها اصدقك هذا الخمر كيف يكون
 الحكم في ذلك الجواب اذا سمي له الخمر وعينها كان لها مهر المثل لأنه سمي لها ما لا يجوز
 ان يكون مهر فلم توجب القيمة فيه واوجبنا مهر المثل مسئلة اذا اختلف الزوج والروضة
 فقال الزوج تزوجك بالالف دينار وقالت الروضة بل تزوجتني بالفي دينار بماذا الحكم
 في المهر من ذلك الجواب اذا اختلفا كذلك وكان لاحدهما بنته فان لم يكن لاحدهما بنته
 كان القول قول الزوج مع يمينه لانها قد تفقا على الالف وادعت الروضة عليه الزيادة على
 ذلك فكان عليها البينة فاذا لم يكن لها ذلك كان القول قول الزوج كما ذكرناه مسئلة اذا
 شرط الزوجان خيار الثلث في النكاح هل يصح ذلك ام لا الجواب اذا كانا شرط ذلك في
 اصل العقد بطل النكاح لأنه عقد يلزم بنفسه فخير الشارطين لا يصح فيه فان كان ذلك في المهر
 لم يبطل وكان العقد صحيحا وخيار ثابته والمهر لازم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم عند شروطهم
 مسئلة اذا تزوج امرؤ على صداق يمين ثم انها قالت لا اسم لنفسه حتى يقبض صداقي هل يصح لها
 ذلك ام لا الجواب اذا كان الصداق مؤجلا لم يكن لها منعه نفسها من التسليم لان برضاها
 بتأجيل الصداق قد دخلت على الرضا بتسليم نفسها الى الزوج قبل قبضه فليس لها الامتناع حتى
 يقبض الصداق وكذلك ان كان قد دخل بها ولم يطلأها وامتنعت كان لها ذلك فان كان وطئها
 لم يكن لها الامتناع ولها المطالبة بالمهر فعدت كون لها الامتناع ههنا ايضا وهو الاقوى مسئلة
 اذا وطئ الرجل زوجته فافضاها ثم اراد جماعها بعد ذلك هل يجوز له جماعها ام لا الجواب اذا
 كان الموضع قد ندمل بعد الافضاء وبرأ كان له جماعها وليس لها منعه وان لم يكن الندمل لم يجز له
 جماعها وكان لها منعه الى ان ندمل وتبرأ لأنه ان لم تكن من ذلك لم يؤمن على الموضع التلف وان
 يتفق ان كان يتم اندما له وبرئ مسئلة المسئلة بعينها واختلفا فقال الرجل قد ندمل الموضع
 وبرئ ولا خوف عليه وقالت المرأة لم يندمل ولم يبرأ وما اخاف الضرر وما الحكم في ذلك الجواب اذا
 اختلفا على الوجه المذكور كان القول قولها مع يمينها فيما ذكرته لأنه لما لا سبيل الى اقامة البينة عليه

سئله هل يجوز للرجل ان يتزوج المرنه على ان يكون صداقها مقفرا باها ام لا الجواب يجوز
 ذلك اذا كان من اختيارها وينفق الاب عليها عقب العقد لانها ملكه بالعقد سئله اذا
 كانت المرنه محجورا عليها وتزوجها الرجل صداق هو ابوها وقبل ولها ذلك هل يصح ذلك ام لا
 الجواب لا يصح ذلك لان الولي انما يتصرف فيما للمولى عليه فيه منفعة وهذا لا ينفع لها فيه فلا
 يصح الصداق سئله اذا اصدقها الزوج اهما وكان ولها ابوها وقبل ابوها ذلك هل يصح
 ذلك ام لا الجواب لا فوق بين هذه المسئلة وبين المنفعة لها في ان يكون الولي ابوها
 او غيره والقول فيها واحد سئله اذا اصدق الرجل المرنه اثنتين فانكسر الواحد منهما وطلقها
 قبل الدخول بها وكما للمطلق قبل الدخول بها الرجوع عليها بنصف الصداق فباي شيء يرجع عليها
 من ذلك الجواب اذا كان كذلك يرجع عليها بنصف قيمة الموجود ونصف قيمة المكسولان
 جميعهما هو الصداق ولها الرجوع بنصف الصداق فوجب له ذلك سئله اذا تزوج الرجل
 امرته على انها مسلمة فظهرت كافرة كتابية او غير كتابية هل يجوز العقد ام لا الجواب اذا كان
 الامر على ما ذكره كان العقد باطلا لان نكاح الكفار عندنا باطل سئله اذا تزوج اربع
 نسوة فمضى واحدة منهن ولم ينع عن الباقي منهن هل يكون لها خيار في المقام بعد والمفارقة
 له وهل يضرب له اجل ام لا الجواب ليس لهذه خيار في ذلك ولا يضرب له اجل لان العقد
 صحيح ثابت بالاتفاق وخبرها ينفع في صحته الى دليل ولا دليل عليه سئله اذا تزوج الرجل امرته
 بمهر في السرو عقد لها في العلانية بمهر اخر مخالف للاول ما الذي يلزمه منها وما الصحيح منهما
 الجواب العقد الصحيح والمهر الثابت اللازم هو العقد والمهر الاول الذي عقد في السرو
 لان العقد والمهر قد ثبت به والثاني ليس بعقد صحيح لبطاله عقد على عقد لم يفسخ في النكاح وان
 كان هذا العقد باطلا فالمهر المعلق به كذلك سئله اذا اختلف الرجل والمرته في قبض المهر
 فقال الرجل قد قبضت صداقك وقالت المرنه ما قبضته ما الحكم في ذلك الجواب اذا اختلفا
 كان القول قولها مع يمينها القول رسول الله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على من انكره والزوج

معترف بالمرء ومع لانه قد قبضه فعليه البينة وان لم يكن له بينة كان عليها اليمين كما قدمناه ^{مسألة}
 اذا اصدقها مائة ودفع اليها مائة ثم اختلفا فقالت الزوجة قلت خذها هبة او قالت هديرو ^{قال}
 الزوج بل قلت خذها صداقا ما الحكم بذلك الجواب اذا اختلفا كذلك كان القول قول الزوج
 مع بينة ان لم يكن بينة لانهما متفقان على ان المائة ملك الزوج واختلفا في صفة انتقالها
 الى يد هاتك كان القول قول المالك وعلى من يدعي انتقالها اليه بسبب البينة فاذا لم تكن ^{بينة}
 كان القول قوله على ما قدمناه ^{مسألة} اذا اصدقها مملوكا او نصفه فوهبت له المملوك او ^{النصف}
 المذكور وطلتها قبل دخوله بها هل يصح له الرجوع عليها بشئ في ذلك ام لا الجواب اذا
 طلها قبل الدخول بها كان له الرجوع عليها بالنصف مما اصدقها فان كان المملوك كان نصفه وان
 كان نصف المملوك كان نصفه وهو الربع لان الذي استحقه من العبد ونصفه فقد وهبته واذا
 وهبته فقد قبضته واذا كانت بهذا قابضة وطلتها قبل دخوله بها كان عليه الرد مما قبضته باب
 سأل بتعلق بالخلع ^{مسألة} اذا اصدقها مائة وخالها قبل دخوله بها فهل يسقط جميع الصداق
 او نصفه الجواب اذا خالها كما ذكر في المسئلة سقط جميع الصداق على ما بينه وذلك ان
 الخلع عندنا لا يكون الا بطلاق واذا كان كذلك كان قد طلها قبل دخوله بها واذا كان مطلقا
 لها كذلك وجب الرجوع بنصف الصداق واذا رجع عليها بذلك استقر لها النصف واذا استقر
 لها النصف وسقط بالخلع فلم يكن لها شئ وبان بذلك سقوط الجميع ^{مسألة} اذا خالها
 واختلفا في القدر او النقد او الجنس كيف الحكم في ذلك الجواب اذا اختلفا في شئ من ذلك
 كان القول قول الزوجة مع بينة القول رسول الله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه
 والزوج ههنا هو المدعي لانه يدعي ما تنكره الزوجة فكان عليه البينة فاذا لم يكن بينة كان القول
 قول الزوجة كما قدمناه ^{مسألة} اذا خالها على شرط مثل ان يقول الزوج ان اعطينيني كذا فاني
 طالق هل يصح الخلع على ذلك ام لا الجواب لا يصح ذلك لان الخلع عندنا طلاق والطلاق
 لا يقع عندنا بشرط ^{مسألة} اذا كان عند جارية وهي حامل فقال لزوجته خالعي على حمل هذه

سأل الخلع

٥٨
 الجارية هل يقع الخلع والطلاق أم لا الجواب لا يصح الخلع ولا يقع الطلاق بذلك لأن
 العوض الذي هو المحل مجهول والمجهول لا يصح الخلع ولا وقوع الطلاق عليه والتوليد
 المثل ووقوع الطلاق لا يصح لأن الأصل ثبوت العقد وبرائة الدية وعلى من يدعي خلافاً ذلك
 الدليل ولا دليل عليه مسألة إذا اختلفت الزوجة في مرضها بأكثر من مهر شلها هل يصح ذلك أم لا
 فإن صح فهل يكون ذلك من صلب ما لها أم لا الجواب الخلع بما ذكر في هذه المسألة صحيح
 لأن المرض لا يبطل المحالعة بمجرى المثل أو أكثر منه ويكون ذلك من صلب ما لها التولية نعم فلا جناح
 عليهما فيما أفدت به ولم يفرق بين حال المرض وغيره فوجب حمل على عمومها إلا أن يدل دليل مسألة
 إذا قالت المرأة لزوجها طلقني طلاقاً بائة فقال أنت طالق ثلاثاً بائة ثلاثاً بائة هل يقع بذلك
 طلاق أم لا الجواب إذا قال الزوج ذلك طلق المرأة بوجهة وكان عليها المائة لأن
 اللفظ بالطلاق المثلث عندنا لا يقع منه إلا بطلقة واحدة والزوج قد تطلب منه المثلث الثلاث
 فلا يلزم ذلك لو كان المثلث صحيح وكيف وهو عندنا لا يصح مسألة إذا قالت طلقني طلاقاً بائة
 فتي أنت طالق بائة وطالق وطالق ما الذي يقع من ذلك الجواب الذي يقع من ذلك هو
 الأولى لأن العوض حصل في مقابلتها والثانية والثالثة لم يقع منهما شيء لأنه طلقها بعد أن بأت
 الزوجة الأولى وطلاقاً لباين باطل مسألة إذا قالت طلقني بائة فتي لها أنت طالق وطالق
 ولم يظلم المائة كيف القول في ذلك الجواب القول في ذلك أن يقول أنها طلقت بالمائة فإن المائة
 في مقابلة الأولى وكانت المرأة بائة تمام يقع الثانية ولا الثالثة لمثل ما ذكرناه أولاً في المسألة
 المعتمدة وإن قال في مقابلة الثانية كانت الأولى رجعية ولم يقع الثانية ولا الثالثة وإن قال
 في مقابلة الثالثة كانت هذه الطلقة واقعة وبطلت الثانية والثالثة مسألة إذا قال لها
 خالعتي على ما في هذه الظروف من الخلع فخرج حموا هل وقع الخلع أم لا فإن وقع فهل يقبض الخمر
 أم لا الجواب إذا قال لها ذلك صح الخلع لأنه في مقابلة ما يصح تملكه وبذلك في ذلك فاما
 إذا ظهر أن الخلع خرفان الواجب قبض بدل الخمر لأن الخلع له مثل فوجب ذلك مسألة إذا كان له

زوجتان فقالا طلقنا بما نر فطلقهما على الفور ثم اردت ابعده لك هل يصح ذلك ام لا فان صح
كيف القول في كيفية قبض المائة منهما اذا اطلقها على ما ذكرنا كان الطلاق صحيحا ووقع بانها ولادة
غير مؤثرة في ذلك لانها حدثت بعد ثبوت عقد الخلع واما كيفية قبض المائة فانه يجب عندنا
ان يقبض في كل واحدة منهما النصف من ذلك **مسئلة** اذا قال لزوجتي طلقك بمائة وانت
ضامته لذلك وانكرت الزوجة ما ادعى بها عليها كيف الحكم في ذلك **الجواب** الحكم
فيه ان البيونة صحيحة لا عتاف الزوج واقران بذلك واما ما ادعى به على الزوجة فالقول
قولها معي بينها لا نريد ان يدعى عليها عقد معاوضة والاصل ان العقد هذا اذا لم يثبت له بينه على
دعواه له على ذلك بينه حكم له بها **باب** مسائل تتعلق بالطلاق **مسئلة** اذا قال
الزوج لزوجتي انت طالق ولم ينو الفقة والبيونة هل يقع الطلاق ام لا **الجواب** **الطلاق**
عندنا لا يقع الا بينه فني لا نرى في ذلك لم يقع لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات **مسئلة**
اذا قال لها انت طالق ان قام زيدا وان دخل عمرو والدار هل يقع الطلاق ام لا **الجواب**
اذا قال لها ذلك لم يقع طلاقه لانه ملته بشرط وكل طلاق ملق بشرط فانه عندنا لا يصح ولا
يقع **مسئلة** اذا قال لها انت طالق ملا البلاء وملا الدنيا هل يقع طلاقه ام لا **الجواب**
اذا كان على الشرائط وقصدت الفقة وقعت طلاقه رجعية وان لم يكن على ذلك لم يقع
شيء وكذا لو قال لها يا ف طالق او بمائة طالق لان الباب في ذلك كله واحد **مسئلة**
اذا قال لها ان بدت بك بكلام فانت طالق فعالت لمر ان بدت بك بكلام فبعدى حرهل
طلاق وعنى ان بدأ احدهما صاحبه ام لا **الجواب** لا يقع ههنا طلاق ولا عتق لانها
جميعا عندنا لا يقعان بذلك بشرط وذلك مشروط **مسئلة** اذا قال لها انت طالق طلاق
المخرج او السنة او طلاق المخرج او لرضا فلان هل يقع طلاق ام لا **الجواب** انما قوله
انت طالق طلاق المخرج والسنة او طلاق المخرج او لرضا فلان فانه ان كانت البينة حاصلة **الشروط**
وقعت واحدة رجعية وان لم يكن ذلك حاصلا لم يقع شيء فان قال اردت بقولي لرضي فلا

ان رضى فلان كان الطلاق ايضاً غير واقع لانه يكون بشروط والطلاق عندنا لا يقع بغيرك
 كما ذكرناه في غير موضع مسئلة اذا قال لزوجته انت طالق وقال اردت ان اقول انت
 طالق طاهر او قال لها طلقك وقال اردت اقول اسكتك فبقولاني بذلك هل
 يقع طلاق ام لا الجواب اذا قال ما ذكر في المسئلة قبل قوله في الحكم والباطل فيما بينه
 وبين استعلاء لقول النبي صلى الله عليه وآله في الاعمال بالنيات وايضاً فاللفظ لا يكون بعيداً لما وضع له في اللغة
 الابالينية والتقصداً فاذا قال ما نويت قبل قوله مسئلة هل يصح ان ينوي الرجل بقوله انت
 طالق اكثر من طلقة واحدة ام لا الجواب لا يصح ان ينوي بذلك اكثر من طلقة واحدة وان
 نوى اكثر من طلقة واحدة لان الاصل بقاء العقد وتوحيح الواحد بصرح الطلاق
 مع النية يجمع عليه وما زاد على ذلك وبغير الصريح ليس عليه دليل فصيح ما ذكرناه مسئلة
 رجل طلق زوجته طلقة رجعية وارتجعهما قبل انقضاء عدتها ولم تعلم بالرجعة فقصت عدتها
 وتزوجت رجلاً اخر ثم حضر الزوج وادعى انهما ارتجعهما في عدتها وثبت ذلك بالحكم في ذلك
 الجواب اذا ثبت له ارتجعهما قبل انقضاء عدتها بطل نكاحها فنكاحها من الزوج الثاني دخل
 بها او لم يدخل لان تزوج باموثة لها زوج وذلك لا يجوز وايضاً فلا خلاف انه لو لم يدخل
 الثاني بها اودت على الاول واذا ثبت له الرجعة ثبتت لزوجته وبطل النكاح كما قدمناه مسئلة
 هل يصح الابلاء من الذي ام لا الجواب يصح ذلك من قولوا اسد سادك وتعالى الذين يقولون
 من فائهم وهذا عام في الذم والمسلم مسئلة اذا قال لرجل فادرت زوجته قال نعم
 هل يقع طلاق ام لا الجواب اذا قال ذلك حكم بطلقة واحدة لا قوارب بقاءه بها فقال
 انما اردت بقول نعم الاقارب بطلاق تقدم مني قبل هذه الزوجة وصدقة المونة فالامر على ما ذكره وان
 كذبته كالمسئلة لان ذلك غير معتد وان لم يكن له بينة كان القول قوله مع يمينه مسئلة
 اذا كان له زوجة فقال له اخو لك زوجة فقال لا هل يقع بذلك طلاق لانه كاذب ام لا الجواب
 لا يقع بذلك طلاق لانه كاذب مسئلة اذا قال لزوجته انت طالق واحدة في اثنى بالحكم

في ذلك الجواب اذا قال ذلك ونوى الطلاق وقعت واحدة رجعية كان عارفا بالحسب
 والضرب او لا يكون عارفا بذلك **مسئلة** اذا قال لها انت طالق واحدة لا يقع عليك
 هل يقع طلاق لا الجواب اذا قال ذلك لم يقع طلاق عدم البينة من ذلك **مسئلة**
 اذا قال لها انت طالق لا هل يقع طلاق لا الجواب اذا نوى الايقاع مع هذا القول
 وقعت واحدة وان قال انما اردت بقولي لا انزل لا يقع قبل قوله **مسئلة** اذا قال لها انت
 طالق نصف طلقة او ربع طلقة او ثلث طلقة او ما اشبه ذلك هل يقع من ذلك طلاق لا
 الجواب لا يقع من ذلك شيء لان الطلقة لا تتعوض ولا ينزله ذلك غير نية للطلاق
 لما ذكرناه وهو مذهب شيخنا المرتضى وذهب الشيخ ابو جعفر الطوسي الى وقوع واحدة
 مع البينة **مسئلة** اذا قال لها انت طالق ثلاثا لا طلقة هل يقع من ذلك طلاق لا
 الجواب اذا قال ذلك وقعت واحدة مع البينة لان الاستثناء بغير شبهة استثناء
 لا يدخل في الطلاق وشبهه استثناء اذا دخله فانما يحل الاقرار والايان والعنف **مسئلة**
 اذا قال لها انت طالق طلقة لابل طلقتين مما الذي يقع من ذلك الجواب لا يقع
 من ذلك شيء لان قوله ذلك غير نية للطلاق اذا قال ذلك وكانت الشروط حاصلة وقعت
 طلقة واحدة رجعية فان قيل ليس لو قال لعنان على درهم لابل درهمان لرصد درهمان فما
 انكرتم كما من مثل ذلك فيما ذكره في الطلاق والا فما الفرق بينهما قلنا الفرق بين ذلك ان
 ايقاع الطلقتين في وقت واحد عندنا لا يصح ويصح ذلك في الاقرار **مسئلة** رجل له زوجة
 الواحدة اسمها هند والآخرى اسمها نعم فقال يا هند وقالت ليرغم لبيك فقال انت طالق
 ما الحكم في ذلك الجواب اذا كان الامر على ما ذكره سئل هذا الرجل عن نواه فان قال قلت
 ان نعم اجابني لا افي وجهه الطلاق الى هند ومن نعم قبل قوله وطلقت هند ولم يطلق
 نعم فان قال لم اعلم ان الذي اجابني نعم وطلقت انما هي هند فطلعت التي اجابني
 طنائني انما بها هند وقع الطلاق على هند ولم تطلق نعم لان المدعي قصد البينة منه الى من

عن أبي ظهرا
واللعان

عنه والتي بينهما وتصد ونوى طلاقها عند وقوع طلاقها دون الاخرى باب مسائل يتعلق
بالظهار واللعان **مسألة** هل يصح من الكافر الظهار ام لا **الجواب** لا يصح منه ذلك
ولا التكفير ايضا لان الظهار حكم شرعي والجاهل للشرع لا يصح ذلك منه ولا يصح منه الكفارة ثم
ذلك ايضا لانها عبادة تغتفر فيها الى منزل القربة والكافر لا يصح منه مع كفره التقرب الى الله تعالى
واذا لم يصح الكفارة منه لم يصح الظهار منه لان من لم يفرق بينهما احدا **مسألة** هل يصح الظهار للمملوك
ام لا **الجواب** يصح ذلك لقول الله تعالى الذين يظاهرون من نساءهم ولم يفرق
بين مملوك وغيرهما **مسألة** اذا قال الرجل لزوجته انت علي كظهر امي منه ونوى بذلك الطلاق
هل يكون ذلك ظهرا او طلاقا **الجواب** لا يكون ذلك ظهرا ولا طلاقا لان الطلاق عندنا
لا يتبع شيئا من الكنايات والظهار ايضا لا يتبع الا بالقصد اليه دون القصد الى غيره **مسألة** اذا كان
زوج الموتة صبيا فقال لها يا زانية هل يكون ذلك من قذفها ام لا فان لم يكن قذفا فهل له
ان يلاعن اذ بلغ ام لا **الجواب** لا يكون ذلك قذفا ولا يحجب عليه به حد لقول رسول الله
رفع العلم عن ثلثة للبصير حتى يحتلم واما اللعان عند بلوغه اذا اراده فليس له ذلك لان اللعان
انما يكون لتحقيق القذف وقد بينا القول بان لا قذف له **مسألة** اذا اتى الملاحم بلفظ الخلف
بدل لفظ الشهادة في اللعان فقال اقسم باسمه واخلف باسمه هل يكون ذلك مجزيا له ام لا
الجواب اذا اتى بذلك على ما ذكرتم يكن مجزيا له لانه خلاف النص وذلك لا يجوز **مسألة**
اذا كان المتلاعنان يعرفان الكلام بالعربية والعجيجة فبايما وقع اللعان **الجواب** اذا كانا
يعرفان ذلك او قعا اللعان بالعربية والعجيجة لانها لفظ القرآن ولا ينبغي مع الاختيار العدول
عن ذلك وان كانا لا يعرفان العربية او احدهما جازح ان يوقعهما لا يعرفها بالعجيجة **مسألة**
اذا اولدت الموتة ولدين اما في دفعة واحدة او ولد احدهما بعد الاخر ام لا **الجواب** اذا كان
الامر على ذلك واران في احدهما لم يصح بل اذا اقر بالواحد لحقه الاخر ولم يجز له ان ينفيه عن نفسه
لانها حمل واحد والحمل للواحد لا يكون من اثنين واذا لم يكن من اثنين واقر بالواحد لحق الاخر

وان ارادني الحمل جملة فم غير قرار باحدهما دون الاخر كان ذلك جائزا **مسئلة** اذا تزوج رجل
امراة وتولد بعد فمها ولا عنها وبانت باللعان منه ثم عادت بالملك هل يجوز له وطؤها **مسئلة**
الجواب لا يجوز له وطؤها بملك اليمين لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجتمعان **مسئلة**
اذا قال رجل لزوجته يا زانية فقالت له زينت ما الحكم في ذلك الجواب اذا قال لزوجته ما ذكر
في المسئلة كان الزوج قاذفا للزوجة لان قوله يا زانية صريح في القذف ولا يحمل سواء وامّا قول
الزوجة زينت بك فليس بصريح في القذف ولا يحمّل لثمة او جرم منها القذف ومعناه انما
ارادت انك زينت بي قبل عقد النكاح على فانت زاني زانية ومنها ان يكون اقرب على نفسها **مسئلة**
من غير قذف لزوجها ويكون مواده بذلك انك وطئتي وانت طان بانني زوجك مع علمي بانك
اجنبي فكنت انا زانية وانت غير زانية ومنها ان لا يكون اقرب بالزنا ولا قد فم بل ارادت المحجود
والنفي كأنها في مقابلة قوله يا زانية زينت بك تريد ما زينت ازا ولا انت مثل ان يقول القائل لغير
تعديت فيقول في مقابلة ذلك تعديت معك ويقول لغير ياسارق فيقول في مقابلة ذلك في مقابلة
ذلك معك سرقت ومع احتمال القول لما ذكرنا لا يكون صريحا في القذف وعلى هذا يكون الزوج
كما قد مناه قاذفا دون الزوجة ويجب الحد عليه بذلك ويرجع الى الزوجة فيما قالته فان قالت
اردت الوجه الاول كانت مقرة بالزنا على نفسها وقذفت بالزنا فيسقط عن الزوج حد القذف ويلزمها
بأقرارها حد الزنا ويجب عليها حد القذف للزوج بعد هذا المبدأ وان قالت اردت الوجه الثاني
وهو اني زينت انا ولم تزني انت كانت مقرة على نفسها بالزنا ولم تقذف زوجها فيسقط عن الزوج حد
الزنا بأقرارها ولا يلزمها حد القذف لانهما ما قد فم فان ادعى زوجها انها ارادت فم كان القول
قولها مع يمينها لا يثبت عليها ما ارادته في نفسها فان حلفت سقطت دعواه وان نكحت غنى اليمين ردت
على الزوج فان حلف بحقوق القذف عليها ووجب عليها الحد فان قال اردت الوجه الثالث الذي
هو المحجود والنفي فالحد قد وجب على الزوج بقذفها الا ان تسقط باليمين او باللعان والموتة ما اقوت بالزنا
ولا تقذف فلا يجب عليها حد زان ولا حد قذف فان صدقها زوجها على ذلك كان عليه الحد

الا ان يسقط بالبينة وان اكد بها وقال انما اردت القذف كما تقول قولها مع يمينها فاذا حلفت سقطت
 دعواه وان نكلت غم اليمين ردونها عليها فان حلف تحقق عليها بيمينه الاقرار بالزنا وقد فيها
 له ويسقط عنه حد القذف ويجب عليها حد القذف الا انه لا يلزمها الا انه لا يجب بالنكول او اليمين
 مسئلة اذا كان لرجل اربع زوجات فقد فمن ووجب عليه الحد وكان له ان يسقطه باللعان
 فهل يلاعن جميعهن في حال واحدة او يلاعنهن مفردات الجواب اذا قذف الاربع لم يجز ان
 يلاعنهن دفعة واحدة بل يلاعنهن من كل واحدة منهن مفردة لان اللعان بينهن واليمين لا يصح
 حق جماعة ان يداخل بغير خلاف مسئلة المسئلة بعينها ولم يقع منهم رضاي ان يبتدئ بواحدة منهن
 في اللعان وتسامح وتشاف في ذلك ما الحكم فيه الجواب اولم يحصل الرضا من يتقدم في اللعان
 وحصل المشاحة في ذلك اخرج بينهما فمن خرج اسمها من ابتدا بملأستها مسئلة اذا قذف الرجل
 زوجته بالزنا ولم يلاعن وحد على ذلك ثم قد فيما بذلك الزنا فعل يجب عليه حد ثم اخوام لا الجواب
 لا يجب عليه حد اخر لان كذبه قد ثبت بالعجز عن البينة والقذف انما يكون بان يحتمل الصدق والكذب
 وهذا قد حكم بكذبه مسئلة المسئلة بعينها اذا قذفها بذلك ولا عنها ثم قد فها انما يباين ذلك
 الزنا هل يجب عليه حد ام لا الجواب لا يجب عليه حد لان الزنا باللعان قد حكم بصدقه والقذف انما يكون
 كما قد مضاه بان يحتمل الصدق والكذب مسئلة اذا قذف الرجل امرأته واختلفا فقال الرجل للمرأة فكلت
 قد فكلت وانت صغيرة فكلت التغزير وقالت المرأة بل قد فستى وانا كبيرة فكلت الحد ولم يكن لاحدهما
 بينة ما الحكم في ذلك الجواب اذا لم يكن لاحدهما بينة كان القول قول الرجل مع يمينه لان
 الاصل الصغر فاذا حلف لم يثبت بل يزور ويعاد الى اللعان فتظن فيه وان كان القذف وقع منه وهي
 من الصغر في حد لا يوطئ مثلها معه كان تغزيره تغزيرا ادبيا ولم يجز له ان يسقطه باللعان وان كان
 في حد الوطئ مثلها معه كان عليه التغزير وعليه ان يلاعن يسقط به مسئلة المسئلة بعينها
 وشهد للمرأة شاهدان بان قذفها وهي صغيرة ما الحكم في ذلك الجواب اذا كانت البينة مؤرخا
 تاريخا مطلقا والحكم ببينة المرأة لانها اثبتت ما اثبتت البينة الاخرى وزيادة فوجب تقديم الزنا واثبتا

مسألة العدة

مسألة

وان كان النادر نكاحا واحدا كانا متعاضدين وحكم ذلك بالترعة باب ما يتعلق
بالعدة اذ الزم الزوج العدة بالطلاق واستحقت السكنى لذلك فهل تستحق في منزل الزوج
او غير الجواب اذا استحق ذلك بالطلاق الذي يستحق به السكنى استحقته في منزل
الزوج لقول الله سبحانه وتعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان ياتن بفاحشة مبينة
يعني بذلك البيت الذي يسكنه المنة وليس عليك لها بدليل انه تم هي عن اخراجها منه الا بعد
ايتانها بفاحشة مبينة والذي يكون ملكا لها لا يجوز ان تخرج منه على حال **مسألة المسئلة**
وباع الزوج المنزل ما حكمها في تكميل عدتها فيه وفي بيعه الجواب اذا كانت الزوجة مفعلة بالاقراء
او بالمحل وباع زوجها المنزل لم يصح بيعه لذلك لان مدة استحقاق البائع مجهولة واستناد
منفعة محبوس في بيع لا يصح وان كانت مفعلة بالشهر فالباع يصح ويجوزي محرم الباع ^{الا حان}
في ان لا ينفذها عندنا فكلما جرت كل مدة فكل مدة بكل المدة مع المفعلة **مسألة المسئلة**
وباع الزوج وعليه دين ما الحكم في ذلك الجواب اذا كان عليه دين وباع المنزل وكانت
الطلقة قد استحققت السكنى فموجب الدين لان حقها يخص بغير المنزل حقوقهم لا يخص بغيره وان
كان قد جرم عليه ثم طلق الزوجة استحققت السكنى كانت هي كالزوجة ولم يقدم عليهم لان حقهم مقدم
على حقها فيكون بينهم وبينها كالفلك **مسألة** اذا طلق الرجل زوجته واستحققت السكنى في منزله
المملوك ورأت المطلق قبل انقضاء عدتها وورث الميت جماعة وارادوا قسمة المنزل هل يصح ذلك
لهم ام لا الجواب لا لا يصح لقوله الوراث قسمة ذلك الا بعد ان تنقضي العدة لان الموتبة
استحققت السكنى في الدار على الصفة التي هي عليها فليس لهم تغيير ذلك مما هو عليه الا بعد زوال حقها
بنقضي مدة عدتها **مسألة** اذا امر الزوج زوجته بالخروج الى بعض الامصار واطلق ذلك
فخرجت ثم اختلفا وقالت الزوجة تعلين وقال الزوج لا انتلكي كيت القول في ذلك الجواب
اذا اختلفا على ما ذكر كان القول قول الزوج ووجب عليها الرجوع الى المنزل فتعديفها لان
الاختلاف الحادث بينهما اختلفا في بنية الزوج وهو اعلم بما اراده فذلك **مسألة المسئلة**

وما جرم عليه في
الحق بالسكنى

بعضها

بعضها ومات الزوج واختلف الزوج مع الوارث ما الجواب الجواب اذا كان الام على ذلك
 كان القول قول الزوج لا هذا والوارث قدس او يا في فقد العلم بما اراده الزوج وظن قوله موافق
 لدعوى الزوج لان قوله لها اخرجي الى المصر الفلاني ظاهر النكاح فوجب ما ذكرناه **مسئلة** اذا
 ابتاع العبد المأذون له في التجارة بالدين جارية واشترى هل يجوز لسيده وطها ام لا الجواب
 اذا كان على العبد دين لم يجز له وطؤها حتى يفي الغاء فان قضى الدين جاز له ذلك وان لم
 يكن على العبد دين كان له وطؤها لانها مملوكة ولم يتعلق بها حق الغير **مسئلة** اذا باع الرجل
 جارية ثم بان بها حمل وادعى انه منه هل يقبل دعواه ويلحق له الولد ام لا الجواب ان صدقة
 المشتري فيما ادعاه الحق به الولد وانفسخ البيع وان كذبه وكان قد اقر في وقت البيع بوطها وانت
 بالولد بعد الاستبراء الاقل في سنة اشهر لحق الولد به صارت الجارية ام ولد له وانفسخ البيع وان
 انت به لا اكثر من سنة اشهر في وقت الاستبراء لم يلحق الولد به بل يكون مملوكا ثم يامل حاله فان كان
 المشتري لم يطأها وانت بالولد الاقل في سنة اشهر في وقت الوطء لم يلحق به فان انت به سنة اشهر
 او اكثر من ذلك كالا حقابه فتكون الجارية ام ولد له وان كان البائع والمشتري وطأها جميعا من
 غير ان يستبرأوا واحد منهما يستخرج واحد منهما بالزينة فمن خرج الحق الولد به وان كذب المشتري
 البائع ولم يكن البائع اقوى في وقت البيع بانه قد وطأها لم يقبل اقاربه لان الملك قد انتقل الى
 المشتري في النكاح فلم يقبل قوله في اقاربه فيما هو ملك لغيره **باب** مسائل تتعلق بالرضاع
مسئلة اذا كان لرجل زوجة طفلة لم يبلغ سنين ارضعتها امه في هذه هل ينسخ العقد ويحرم
 على الزوج نكاحها ام لا الجواب اذا ارضعتها امه الرضاع المعتبر في التحريم في هذه الملك
 انفسخ العقد وحرم على الزوج نكاحها لانه امه اذا ارضعت بلبن ابيه فكانت اخته من ابيه
 وامه وان ارضعتها من غير لبن ابيه كانت اخته لانه ولا يجوز ان يثبت كونها زوجة له ولا حمل
 له نكاحها مع ذلك لانه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والاشكال في ان من كان بمنزلة
 من ذكرناه من النسب ان يحرم نكاحه **مسئلة** المسئلة وارضعها زوجة ولد هل ينسخ نكاحها ويحرم

مسائل الرضاع

وطها ام لا الجواب اذا ارضعها بلبن وله ان ينفخ نكاحها وحرم عليه وطؤها لانه يصير ^{حدا}
 وتصير هي ابنه انبر وذلك محرم من الرضا عن لانه فله يحرم من النكاح وان ارضعها من
 لبن غير ولد كانت ربيته وله وكما النكاح ثابته بحاله لان له ان يتزوج بربيته وله
 مسألة المسئلة وارضعها جده هل ينفخ النكاح ولا يحل له وطؤها ام لا الجواب اذا
 ارضعها جده ان ينفخ النكاح وحرم وطؤها عليه لانها هي تكون خالته والخاله لا يجوز ذلك
 عليها مسألة المسئلة وارضعها اخاه هل ينفخ نكاحها ويحرم وطؤها عليها ام لا الجواب
 اذا ارضعها اخاه حرم عليه وطؤها وان ينفخ نكاحها لانها تصير بنت اخيه وبصير هو خالها
 وهو ايضاً ما لا يثبت معه عقد ولا يصح فيه وطؤها مسألة المسئلة وارضعها زوجة اخيه ما الحكم
 في ذلك الجواب ان كانت ارضعها بلبن اخيه صار هو عمها وان ينفخ النكاح وحرم الوطء
 لان لم لا يصح فيه ذلك مع بنت اخيه وان كان ارضعها بغربل اخيه لم ينفخ النكاح ولم يحرم
 الوطء لانها هي تصير ربيته اخيه وله ان يعقد على من كانت كذلك مسألة المسئلة وارضعها
 زوجة اخيه ما الحكم في ذلك الجواب اذا كانت ارضعها بلبن اخيه ان ينفخ النكاح وحرم الوطء
 لانها تصير اخاه ونكاحه الاخت لا يجوز وان كان ارضعها بلبن غريب لم ينفخ النكاح ولا
 يحرم الوطء لانها تصير ربيته اخيه وله ان يعقد النكاح على من كان كذلك مسألة المسئلة
 وارضعها زوجة خاله ما الحكم في ذلك الجواب اذا ارضعها زوجة خاله لم ينفخ النكاح
 ولا يحرم الوطء لان ذلك جائز له مع بنت الخال مسألة المسئلة اذا ارضعها زوجة عمه
 ما الحكم في ذلك الجواب اذا ارضعها زوجة عمه لم ينفخ النكاح ولا يحرم الوطء لانها
 تصير بنت عمه وذلك جائز له مع بنت العم مسألة المسئلة وارضعها خالته ما الحكم
 في ذلك الجواب اذا ارضعها خالته لم يحرم الوطء ولم ينفخ النكاح لانها تصير بذلك بنت خالته
 وتزوج بنت الخال جائز مسألة وارضعها عمته ما الحكم في ذلك الجواب اذا ارضعها
 عمته لم ينفخ النكاح ولم يحرم الوطء لانها هي تكون بنت عمه ونكاحه لمن كانت كذلك جائز

اذا كان له زوجان طفلة وكبيرة فارضعت الكبيرة طفلة ما الحكم في ذلك الجواب فان
 كان كذلك انفسح نكاح الزوجين جميعهما لانه يكون قد جمعي بين الام وبناتها وذلك لان
 لا يجوز له ان يعقد على الكبيرة ابدا عقدا لنكاح لانها بذلك قد صارت من امهات ازواجه الصغيرة
 يحرم العقد عليها ابدا ان كان قد دخل بالكبيرة **مسئلة** اذا كان لرجل زوجتان الواحدة منهما
 كبيرة والاخرى صغيرة لم تتم سنتين والكبيرة لها طهرين من غير وطلقهما جميعا وتزوج بهما
 رجل اخر ثم ارضعت الكبيرة الصغيرة ما الحكم في ذلك الجواب حكم هؤلاء ان ينفسح نكاحها
 لان الزوج يصير بذلك جامعاً في النكاح بين امته وبناتها وذلك لا يجوز وتحرم الكبيرة على
 الاول والثاني ابداً اما الاول فانها تصيرام منه هي زوجته وذلك لا يجوز في النكاح وان كان
 الزوجان جميعا دخل كل واحد منهما بالكبيرة حرمت الصغيرة ابداً لانها بنت زوجته وان كان قد
 دخل بهما احدهما دون الاخر حرمت ابداً على الذي دخل بها دون الذي لم يدخل بهما وان لم يدخل
 بها واحد منهما لم تحرم على واحد منهما وازاله ان يتأنف العقد عليهما **مسئلة** اذا كان
 لرجل زوجة صغيرة لم تكمل سنتين ولرجل اخر زوجة كبيرة طلق كل واحد منهما زوجته وتزوج كل
 واحد منهما زوجة اخرى ارضعت الكبيرة الصغيرة ما الحكم في ذلك الجواب الحكم في ذلك
 ان الكبيرة تحرم على كل واحد من هذين الزوجين ابداً اما انهما انهما تحرم على زوج الصغرى فلا انها
 بذلك تصيرام زوجته واما على زوج الكبرى فانها امه كانت زوجته وذلك في النكاح
 لا يجوز واما الصغيرة فالقول في تحريمها عليهما او على واحد منهما ان كانا جميعا او واحد منهما
 دخل بالكبيرة وفي نفسح نكاحها على من هي زوجته على ما قدمناه في المسئلة المسندة **مسئلة**
 اذا اولدت المراءة زنا وارضعت بلبنها مولودا غيرها ما الحكم في ذلك الجواب اذا ارضعت
 هذه المراءة هذا اللبن مولودا غيرها لم يثبت ههنا حكم الرضا لان النيب اذا لم يثبت لم يثبت
 الرضا وهذه المراءة لا تكون اما للذي ولدته شرعاً ولا ترثه بحال واما الوافي بها فليس ابالر
 شرعياً ايضاً فلم يثبت للرضا حكم كذا ذكرناه **مسئلة** رجل جرى في يد يدرلين فارضعت بـ مولودا

سؤال العتق والملك

لغير العدد المعبر في التحريم هل يكون رضاع هذا حكم ام لا الجواب لا حكم لذلك لان الدين انما
 يكون له حرمته بان يكون لبن ولادة واما ان كان غير ذلك فلا ينشأ الحرمه فلم يثبت الرضاع
 حكم باب مسائل يتعلق بالعتق والمكاتبة مسألة اذا اوصى نسا الى غيرهم فوضع في مكاتبهم
 اكثر ما بقي عليهم مال المكاتبة فيكم يجب وضعه عندهم هذا المال الجواب اذا اوصى بذلك وجب
 ان يضع عنده نصف ما عليه من مال الكتابه وزيادة على ذلك لان اكثر الشئ نصفه وزيادة عليه
 مسألة المسئلة اذا اوصى فق صنعوا عند اكثر ما بقي عليه وشك كيف يكون الحكم في ذلك الجواب
 اذا اوصى بذلك كان قد اوصى بزيادة على مال الكتابه فيجب ان يسقط عنه جميع الباقي لان الباقي
 هو النصف وزيادة وبطل وصيته بالزائد على ذلك لانه قد اوصى بالاعمال وذلك لا يجوز
 مسألة اذا قال اسقطوا من مكاتبتي ما شاء فشاء اسقاط الكل هل يجوز له ذلك ام لا الجواب
 اذا شاء اسقاط الكل لم يصح ولما ان يسقط منها ما دام بقي منها شيئا كانا ما كان واما اسقاط
 الكل لا يصح لان لفظة من يقتضي التبعيض فلا يصح مع ذلك الا ما ذكرناه مسألة اذا قال
 اسقطوا عنده اوسط بخوبه ما الحكم في ذلك الجواب قوله اوسط يقع على الاوسط في العدد والاسط
 في القدر والاسط في الاجل والاسط في العدد ان يكون النجوم ثلثة فيكون الثاني هو
 الاوسط والاسط في القدر وهو ان يكون يكاتبه على نجم الى مائة ونجم الى مائة ونجم الى ثلثة
 مائة فيكون الثاني الذي هو المائتان الاوسط والاسط في الاجل ان يكاتبه على نجم الى شهر ونجم
 الى شهرين ونجم الى ثلثة اشهر فيكون النجم الذي الى شهرين الاوسط فالعمل اذا كان القول
 على ما يتعلق بالعدد او القدر او الاجل على ما ذكرناه مسألة المسئلة اذا اجتمع في ذلك اوسط
 في العدد وفي القدر وفي الاجل فعلى اي ذلك يكون العمل ان لم يحصل فيه تعيين الجواب اذا
 فرض ذلك كان العمل بالترعة فما خرج حكم له بر مسألة اذا اتفق ان يكون في العدد ويكون
 زوجا مثل ان يكون اربعة او ستة ما يكون الحكم في ذلك الجواب اذا اتفق ذلك كان
 الثاني والثالث هو الاوسط وان كان ستة والثالث والرابع هو الاوسط مسألة اذا قال

ملوك

للملوك ان قلت فانت حرو هلك ثم اخلف الملوك والوارث فادعى الملوك ان سيدك هلك
 واحضر بينة شهد له بذلك وادعى الوارث انك ماتت خنت الله واحضر بينة وشهدت له بذلك
 كيف الحكم بينهما في ذلك الجواب الحكم في ذلك ان يستعمل التعريف من خرج اسمه حكم بينته
 مسئلة اذا قال للملوك ان مات في شهر رمضان فانت حرو وقال لاخوان مات في شوال فانت حرو
 ومات السيد واخلف الملوك فاثبت صاحب شهر رمضان بينه بان سيدك مات في ذلك واثبت
 صاحب شوال بينه بان السيد مات في شهر كذا كيف الحكم في ذلك الجواب الحكم في ذلك ان
 يخرج بينهما من خرج اسمه حكم بينته باب ما يلى يتعلق باليمين واخنت فيها مسئلة
 اذا كان انسان ساكنا في مسكن لغيره وهما جميعا فيه خلفت في يمينه لا سكر ثم اقام بعد هذا
 اليمين في المسكن هل يحنث ام لا الجواب ان يحنث في هذا الزمان وقد يمكن الخروج من المنزل
 فيها ولم يخرج فقد خنت لان الاستدانة كالابتداء فكان ابتداء بالمقام بعد يمينه وذلك
 للحنث مسئلة اذا كان انسان وغيره يكتان في خان او غيره وكل واحد منهما في بيت مفرد خلف
 احدهما لا ساكنه هل يحنث ام لا الجواب هذا لا يحنث لان سكناهما في الخان على الوجه المذكور
 ليس بما كثر فان كانا في بيت واحد وبينين لا باب لواحد منهما لزم الحنث اذا لم يفعل مسئلة
 اذا حلف وقال لا دخلت هذه الدار ثم جلس في سفينة او على ماء فحمل الماء فجري به الماء حنث
 دخل الدار والقي نفسه على الماء وجرى الماء حتى صار في الدار هل يلزم الحنث على ذلك ام لا
 الجواب هذا لا يحنث لان دخلها باختياره ويجري مجرى من ركب دابة وادخلها فدخلت به الدار
 فانه يحنث لان دخلها باختياره مسئلة اذا كان انسان ثوب هورداً خلف ان لا يلبس
 ثم جعله في صاقله هل يحنث ام لا الجواب اذا حلف على هذا الثوب ان لا يلبسه فلا يحنث
 وان يكون حلف ذلك وهو رداً او حلف عليه بالاطلاق وان كان حلف لا يلبسه وهو رداً
 ثم خاطه فيصا ثم لبس لم يحنث لان ليس باقياً على الصفه التي حلف انه لا يلبس وهو عليها وان
 حلف عليه بالاطلاق ثم لبس بعد ان خاطه فيصا حنث مسئلة اذا حلف ان لا يدخل بيتا

سائل البين

ساكنه

على زيد قد دخل زيد عليه ولم يخرج الخالف من البيت بل سدد المقام فيه بعد دخول زيد عليه هل يكون
حاشا ام لا الجواب لا يكون حاشا لان استدعاء مقامه في البيت بعد دخول زيد عليه لا يجري
بجري الابتداء لان لم يستدع ذلك من دخول تعلق زيد ^{سئلة} اذا حلف ان لا يدخل على زيد
بما قد دخل المسجد وهو فيه هل يحنث ام لا الجواب لا يحنث لان اطلاق البيت يتضمن بيتا
يسكن والمسجد لا يسكن فلا يجب على ما ذكرنا ^{سئلة} اذا حلف لا تكلم زيدا وعوا وحلوا
واحدا منهما هل يحنث بذلك ام لا الجواب هذا يحنث لان ذلك من ميثاقه لان حلفه ان لا
يكلم زيدا ولا يكلم عوا كانت الواو ههنا نا بترنا ب تكرار الفعل كما نرا وان يقول واسلا كملت ^{سئلة}
ولا كملت عوا فقال وعوا ^{سئلة} اذا حلف لا ياكل خبزا من لبن في الماء فشر به هل يحنث
ام لا الجواب لا يحنث بذلك لان اسم الاكل الحقيقي الذي هو وضعه ولو كره واذا راده مع ذلك
لم يتناول ^{سئلة} اذا حلف لا ياكل الخبزا فاكل القلب هل يحنث ام لا الجواب لا يحنث لان اسم اللحم
لا يقع عليه فلا يحنث بذلك ^{سئلة} اذا حلف لا ياكل رطبا فاكل نصفه هل يحنث بذلك ام لا
الجواب اذا اكل جميع الثمرة التي نصفها رطب ونصفها سرحنث لان يكون قد اكل رطبا وهو ^{النصف}
الرطب وان اكل النصف الذي هو سرحنث لا يحنث لان كل رطبا ^{سئلة} اذا حلف لا ياكل سرحا
فاكل نصفه هل يحنث ام لا الجواب القول في الجواب عن هذه المسئلة كالقول في جواب
المسئلة المتقدم عليها سواء باب ما يتعلق بالصيد ^{سئلة} اذا ارسل انسان سهم نحو
صيد وكانت الرمح شديدا فخلت الرمح السهم فوقع في الصيد قتلته ولولا الرمح لما وصل اليه هل
يجوز اكله ام لا الجواب يجوز اكله لان الارسل الاول حكم الاباحة فلا يعبر بالرمح لان الاضرار
ليس يمكن فيه ^{سئلة} المسئلة وارسل السهم ثم وقع على الارض فطار فاصاب الصيد قتلته هل
يجوز اكله ام لا الجواب يجوز اكله لان حكم الاباحة الاول على ما قدمناه ^{سئلة} اذا علم انسان
كلبا فاصطاد به كافر هل يحل كل الصيد ام لا الجواب لا يحل اكله لان الاعتبار بالمرسل للكلب
والارسل ينسب الى التسمية وهي لا تصح في الكافر ^{سئلة} اذا علم الكافر كلبا فاصطاد به المسلم

سئلة الصيد

هل يجوز

هل يجوز ذلك الصيد لا الجواب اذا كان الاعتبار بالمرسل على ما ذكرناه في المسئلة ^{المقدمة}
 على هذا حل المسئلة اذا اراد الانسان في الليل شيئا فظنه حجرا او انا او خنزيرا
 وارسل عليه فبان بعد ذلك انه صيد يؤكل وقد قلنا هل يحل اكلهم لا الجواب لا يحل اكل
 ذلك لانهم ارسلوا على صيد ولوم يرسل على ذلك لم يحل اكله على ما ذكرناه مسئلة اذا اصطاد
 الكافر سمكا هل يحل اكلهم لا الجواب لا يحل اكل ذلك لان صيد السمك لا يرعى فيه التسمية وانما
 يرعى فيه الذبح وان لم يرع التسمية في ذلك جاز ما ذكرناه باب ما يتعلق بالاطعمة ^{مسئلة}
 اذا لم يجد المضطربة فياكل منها وجد طعاما غيره ولم يقدر على ثمن ابتاعه منه او قد على ذلك
 صاحب الطعام لا يبيعه شيئا ولا ادفع اليه شيئا منه بل ولا غيره هل المضطرب قاله على ذلك ام لا
 الجواب له قاله على ذلك لان دفع الضار واجب بالفعل وقوله تعالى ولا تلتوا بايديكم الى
 التهلكة وقوله سبحانه لا تقتلوا انفسكم لا سيما وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان على قتل مسلم ولو بشرط
 كلمة جاء يوم القيمة يكتبوا بين عينيه آيس ثم رحمه الله وهذا اولى في الاعانة على قتل مسئلة
 المسئلة قاتل المضطرب صاحب الطعام فقتله المضطرب ما حكمه في ذلك الجواب اذا قتل المضطرب
 لصاحب الطعام لم يلزم المضطرب شي وكان دمه هدر لان قتلته بحق مسئلة المسئلة نقالا
 وقتل صاحب الطعام للمضطرب ما حكمه في ذلك الجواب اذا قتل صاحب الطعام المضطرب كان
 عليه ضمانه لانه يقتول ظلما مسئلة لم يقدر المضطرب على قتال صاحب الطعام ولا على طعام الغير
 ما يبتاع ولا غيره ذلك وخاف تلف نفسه هل يجوز له ذلك لان الخوف مع قطع بعضه حاصل
 والخوف لا يزول بالخوف الله مسئلة اذا وجد المضطرب صيدا حيا ما الذي ياكل
 منهما الجواب ياكل الميتة ولا ياكل الصيد لانه ان ذبحه كان حكمه حكم الميتة فياكل الميتة
 ويترك الصيد مسئلة اذا وجد صيدا مذبوحا ياكله او ياكل الميتة الجواب ياكل
 الصيد ويقدر ولا ياكل الميتة لانه يوجد الصيد وضمانه للقتل لا يحل له الميتة مسئلة اذا
 وجد المضطرب بالعطش بولا وحما الذي يجوز ان يشربه منهما الجواب اذا وجد ذلك شرب

مسئلة

مقطع بعض من الجواب
 لا يجوز له ص
 حراما وهو محرم ص

سائل يسأل عن

القول لا انه لا يكره ولا يلزم فيه حد فكان شربه لذلك او لم يجرم مسألة اذ ارى ان طائرا
 بهم فاصابه واصاب معه فخالهم ينقض بعد فقتلها هل يجوز اكلهما او واحد منهما او لا الجواب
 يجوز اكل طائرهما لانه صيد على كل حال واما الفرخ فلا يجوز اكله لانه ليس بصيد وانما قلنا
 هذا لانه انما يكون صيدا اذا منض بنفسه وملك جناحه وهذه صفة لم تحصل للفرخ المذكور
 فلا يجوز اكله على كل حال باب مسائل يتعلق بالسوق والعيارة مسألة اذا اجتمع الرايا
 فقال احدهم للآخر ان فضلتك فلان عشرة وتدفغ الى قفيز حنطة او شجرة او غيرها هل يصح ذلك
 ام لا الجواب لا يصح ذلك لان موضوع النصال على الناضل باخذ ولا يعطى شيئا وهذا
 شرط عليه اذا نصل ان يدفع ذلك وهو باطل مسألة اذا قال احدهم للآخر ان سقتك
 فلان عشرة على انك ان نصلتك فلان عشرة ولا اري شحرا ولا اري سنة ولا اري ابدا اريد
 بذلك انفة هل يصح ذلك ام لا الجواب لا يجوز ذلك لانه شرط ان يكون مندوب مرغوب
 فيه فكان فيه باطلا واذا بطل شرط بطل النصال مسألة اذا قال ان نصلتك فلان عشرة
 الا اذا نقا هل يصح ذلك ام لا الجواب هذا صحيح لانه استثناء معلوم وذلك يصح مسألة
 اذا قال لك على عشرة الا قفيز حنطة هل يصح ذلك ام لا الجواب هذا لا يصح لان قيمة
 القفيز الحنطة مجهولة واذا حذف في المعلوم كان محمولا واذا كان كذلك بطل النصال مسألة
 اذا اتفق لاحد المتناصلين في العوارض ما يضطرب ديسله مثل كسر النوس او قطع الوتر او يكون
 قد عرف الرمي خرج السهم من اليدين الى اليسار او عوض في الطريق عارض في طائر او ان
 او استلبت الوبح السهم هل يعتد بذلك في المناصلة ام لا الجواب لا يعتد بذلك لان
 الخطأ لا يكون لسؤر ديسه فاما ان كان الاتفاق عارض مما ذكر فليس هو بسؤر ديسه مسألة اذا
 كان الرمي على عشرة والاصابة خمسة فمضى واحد منهما عشرة فاصاب سهمين ثم قال الواحد منهما
 للاخر ارم سهمك فان اصبت فقد نصلتك هل يجوز ذلك ام لا الجواب لا يجوز ذلك لان
 موضع النصال والمراد به ان يعرف الاحق منهما فان فعلا ذلك لم يصح لانه ربما نصل في ليس

من معلوم ٣٥

بحاذق الاحذق ويؤدي ايضاً الى ان يكون الناصل منصولاً والمنصول ناصلاً وهذا لا يجوز مثلاً
ذلك ان يكون الواحد منهما له اصابة اربعة والاخر اصابة واحدة فيقول صاحب الاربعة وهو
الكثير منه ويكون صاحب الاقل ناصلاً وهو فاسد **مسئلة** اذا قسم خبيس ووقف عندهم
في وقت القسمة رجل غريب قد كثر منه اهل الرواية فسموه بينهم وهم لا يعرفونه ثم ظهر انه ليس
اهلها ولا يحسنها هل يجوز العقد في ذلك ام لا **الجواب** اذا كان الامور على ما ذكر في الرجل الغريب
كان العقد فيه باطلاً لانه انما عقد عليه وقسم بينهم على انه من اهل الروي فاذا بان انه ليس فاهلها
بطل ذلك فيه واذا بطل فيه بطل في الذي كان متبادلاً لان القسمة رجل ورجل واذا بطل فيها
بقي الباقيون على ما هم عليه ولم يبطل ذلك فيهم ببطلانه في هذين الرجلين **مسئلة** المسئلة
وكان الرجل الغريب من اهل الروي والكثير من الاصابة فقال الخبز الاخر لا يرضى يكون هذا بعلم لانهم
انه مثل واحد من اهل لهم خبار في ذلك ام لا **الجواب** لا خيار لهم في ذلك لان الشرط ان يكون
من اهل الرواية وهو من اهلها فاذا كان من اهلها لم يعتبر في ذلك الاحذق فلا خيار لهم في ذلك
لما ذكرناه ولانه لو كانت اصابته قليلة لم يكن لخبره خيار الشرط الذي ذكرناه **مسئلة** اذا فضل
احد المتناصلين على الاخر بزيادة في كل الاخر اخرج الفضل بدينار او اكثر او اقل حتى يتساوى
في عدد الاصل به هل يصح ذلك ام لا **الجواب** لا يصح ذلك لان موضع النصال على ان يفضل
احدهما الاخر بخذقه لا لغريم وهذا اذا فعل ربما فضله الاخر لا خذقه وذلك لا يجوز **باب**
مسائل القتل والقصاص وغيرهما **مسئلة** اذا ارسل مسلم على نصراني سهماً او سبلاً قبل اصابته فقتل
له ثم اصابته فقتله او على مرتد فاسلم قبل صولته ثم اصابه او على عتيق بعد فاعتق قبل صولته ثم اصابه
فقتله هل فيه قود ام لا **الجواب** لا قود في شيء من ذلك لان المقبر في القود انما هو بالقصد في
تناول نفس مكانه في وقت الجنابة وهو حال ارسال كسهم والتكافئ في هذه الحال ليس بموجود
فلا قصاص في ذلك بل فيه دية مسلم لان الاصابة حصلت وهو مسلم محتون الدم فكان مضموناً
بالدية وكذلك القول فيمن ارسل كسهم اليه وهو حربي واسلم ثم اصابته فقتله **مسئلة** اذا اكره

مسائل القتل والقصاص

بفاسلم ص

خليفة كان او غيره مراهما على قتل انسان فقتله المراهق هل عليه القود ام لا الجواب القتل
 عندنا لا يستباح بالاكراه له من قتل غيره باكراه مكره له على ذلك او امر امر له به كان على القاتل
 القود دون المكره والامر فاذا كان كذلك قلنا ههنا كذلك القود على المراهق لا ان اذا
 جاز عشرين كان عمدا ووجب عليه القود فان لم يكن بلغ عشرين كان عمدا وخطاه
 سواء ووجبت الدية على عاقلة مسئلة انسان مجنى عليه يقطع يده فقطع يده هو يد الجاني
 ثم سري القطع الى الجاني ثم سري القطع الى المجنى عليه فذلك الجاني قبل موت المجنى عليه فهل
 يكون نفسه قصاصا من نفس المجنى عليه ام لا الجواب لا يكون نفسه قصاصا من نفس المجنى
 عليه بل يكون هدر لان السراية حصلت قبل وجوب القصاص عليها ثم لو قلنا بانها تكون قصاصا
 لكان هذا سلفا في القصاص والسلف في ذلك لا يجوز مسئلة جرح رجل رجلا ثم ان
 الجروح قطع من مكان الجرح لم يمت سري الى نفسه فمات هل يجب فيه القود له الجواب يجب في
 ذلك القود لا يقطع قطع اللحم وهذا يجري مجرى مكان الجرح لا الجرح هللك من عديم الواجب
 منهما يمت وهو الاول والاخر هدر وهو قطع اللحم وهذا يجري مجرى شاركة الاسد في قتل غيره او في
 جرحه غيره وجرح نفسه مسئلة اذا قطع رجل يد رجل وكان في هذه اليد ثلث اصابع
 سالمة واثنين يعبه وكانت يد القاطع واصابع كلها سالمة من مثل هل يجب في ذلك قود ام لا
 الجواب لا قود في ذلك على القاطع لان المعبر عندنا في القود بالتكافؤ في الاطراف وما
 فيه شلل من ذلك لا يكفي الصحيح كما لم يمت ولو اختار القاطع قطع يده بدل ان يقطع يدها
 لم يجر قطعها بها لان القود اذا لم يجب في الاصل لم يجر استيفاؤه بالبدل الا ترى ان الجرح
 لو قتل بعد ثم اختار هذا القاتل ومولاه ان يقتل لما جاز قتل به وليس بعد ما ذكرناه الاثبات
 القصاص في الاصابع السليمة فان عوفي عن القصاص من كان له ان ياخذ من السليمة ثلثين من
 الابل وياخذ من السلاطين ثلث دهما صحيحين مسئلة اذا قطع رجل لرجل اخريد كاملة
 الاصابع ويده هذا القاطع ينقص اصبعين كيف الحكم في ذلك الجواب اذا اختار المجنى عليه

من
 شلولين

العفو واخذ دية اليد كما كان له ذلك لانه انما ياخذ دية يده ويده كاملة وان اراد القصاص
 كان له ذلك في الوجود وياخذ دية المفقود وهو الاصبعان وفيهما عشرون من الابل
 الا ان يكون الاصبعان معدومان خلفة او يكون ذهابهما ثابته من قبل اسرتهما فلا ياخذ
 ذلك **مسئلة** اذا قطع رجل اذن اخر فاخذها الجني عليه **فصل** في الصفاة والنصت
 بمكانها في الحال هل له قصاص مع ذلك ام لا **الجواب** له القصاص لان القصاص واجب
 بالابانة والابانة قد حصلت وليس للصاقي ان يثير في اسقاط القصاص لانها يسه قد الصفاة
 بنفسه وذلك بما يلزم ان الله عز نفسه وقد ذكرنا ذلك فيما يتعلق بالصلوة من **المسئلة**
المسئلة وقال الجاني ان اريد القصاص مني فاذيلوا القطعة اليه الصفاة هل له ذلك ام لا وهل
 يمنع من القصاص حتى يزال ذلك ام لا **الجواب** قد بينا ان هذه القطعة يجب ان لها اراد
 ذلك الجاني اولم يوده واما المنع بذلك من القصاص فلا يصح لاننا قد بينا ان القصاص واجب
 بالابانة والابانة قد حصلت **مسئلة** اذا كان الانسان على سطح او سفينة او ما جرى مجرى
 ذلك فصرخ به غيره صرخة شديدة فسقط في ذلك الموضع فمات فهل على الصارخ في ذلك
 شيء ام لا **الجواب** اذا كان الذي سقط رجلا عاقلا لم يكن عليه شيء لانه ما سقط به صرخة
 وانما وافقت صرخة سقوطه لان مثل الرجل الكامل العقل لا يسقط به صرخة او صرخة فان كان
 الذي سقط صبيا او محملا لعقل كان على الصارخ الدية والكفارة لان مثل هذا يسقط من
 الصرخة الشديدة وهذه الدية على العاقلة والكفارة في **مسئلة** اذا الامام او خليفته
 الى امرئ ذكوت عنده بسوء يحضرها البهتة فمات من ذلك ومات هل على الامام او خليفته شيء
 ام لا **الجواب** ان لهما موت وليست حاملان فليس على الامام او خليفته في ذلك شيء فان كانت
 حاملان فاسقطت كان عليهما الضمان لاجماع الصحابة على ذلك **مسئلة** اذا اشهر انسان
 سيفه بغيره فهو يوجب ذلك الغير من بين يديه حتى يقتل نفسه في موضع عال او في نار او بحر
 هل على طالبه ضمان ام لا **الجواب** ليس على الذي طلبه ضمان لانه فعل شيئا مباحا اليه واذا كان

ذلك تعلق الضمان بصاحب السيف كالوحدانية في الوقوع فيها اعمى في انه يكون عليه الضمان والفرق
 بين المسئلين ان هذا الاعمى لم يعلم ما وقع فيه ولا اختار ما يقع فيه فلهذا هلكه وليس
 كذلك البصير مسئله اذا كان الانسان جالسا في طريق فعثر به انسان اخر عثره فملك
 الجالس فماتا جميعا ما الحكم فيهما الجواب اذا ماتا على الوجه المذكور كان على عاقلة كل واحد
 منهما كمال الدية لان كل واحد منهما صدم مات بسبب انفراد به الاخوان الجالس قبل العاثرين
 والعاثرين بسبب كان من الجالس ويحوي ذلك بحري من حفر في غير ملكه وجاء
 اخو فخرج الحافو وسقط الخارج في ان الخارج قتل الحافو مباشرة والحافو قتل الخارج بسبب مسئله
 اذا تصادم انسان عن قصد ضمه الى ذلك فماتا جميعا ما الحكم فيهما الجواب اذا كان الامر
 على ذلك كان في تركه كل واحد منهما نصف دية الاخر وليس يلزم في هذه المسئلة ان يكون ما
 ذكرناه من الدية على عاقلةهما كما ذكرناه في الجالس في الطريق لان الفرق بينهما ان الجالس في الطريق
 والعاثرين مات كل واحد منهما بسبب انفراد به صاحبه وليس كذلك المتصادمان لانهما ماتا جميعا
 من سبب اشتراكهما فلا بحري هذه المسئلة بحري الاولى مسئله اذا كان رجل واقفا فجا
 اخر قصد صدمه فماتا جميعا ما الحكم في ذلك الجواب اذا كان هذا الرجل واقفا فجا اخر
 قصد صدمه وماتا جميعا كانت دية الواقف على عاقلة والذري صدمه اذا لم يكن له مال كانت هذه
 الدية في ماله وان كان المصدوم واقفا في ملكه وموضع آخر واسع كالصحراء او الطريق الواسع
 فدية المصادم هدر لانه ان كان في ملكه فقد فوط المصادم بدخوله الى ملكه وان كان واقفا
 في الموضع الواسع فله الوقوف فيه فاذا كان له ذلك كانت دية المصادم هدر وان كان مخروفا
 الواقف فوافق مخروفا المصادم والا مخروفا فماتا جميعا كان على كل واحد منهما نصف دية واقف
 الاخوان مات من جنائسه على نفسه فجنائته الاخر عليه لان الاخراف فعل منه وان كان الواقف
 واقفا في طريق المسلمين وهو ضيق فصدمة الاخر فماتا معا كانت دية المصادم مضمونة لانه
 تلف بسبب فوط فيه الواقف لانه وقف في موضع ليس له الوقوف فيه مسئله اذا كان قوم في

سفينته فحافوا العرق والهلاك فالتوا بعض ما فيها للتحفيف وطلب السلامة بالحكم في ذلك
الجواب اذا كان بعضهم في السفينة والتقى متاع نفسه فلا ضمان على احد في ذلك الا
ان يكون احدهم او جميعهم فالوالد القتل على كل ويلنا ضمانه فان الضمان عليهم في ذلك وان كان
القي مال غيره في البحر بغير امر صاحبه فعليه ضمانه لانه تلف به مال غيره بغير اذنه فان كان واحد
منهم قال لبعض اصحاب المال القتل على كل يخف علينا السفينة قبل منده والتقى متاعه في البحر فلا ضمان
عليه سئل في ذلك سلوا او هلكوا لانه لم يسئل ذلك به بضمان ولا استدعى منه ذلك على
ذلك الوجه سئل اذا سلم انسان وله وهو صبي صغير الى السباح يعلم السباحة فغرق
الصغير هل على السباح ضمانه عليهم لا الجواب كان على السباح ضمانه لانه تلف بالتعليم ولانه
قو طفر لانه كان يجب عليه ان يحيط في حفظه وملازمته فاذا لم يفعل ذلك كان نوطا ولو لم
الضمان وان كان المتعلم للسباحة كبيرا فانه لا ضمان فيه لان البالغ العاقل اذا غرق يتعلم السباحة
فهو الذي ترك الاحتياط في حق نفسه فلا ضمان على احد في ذلك سئل اذا رمى عشرة بحجر
بمنيتي ان انا غيرهم مات فما الحكم في ذلك الجواب اذا كانوا قصدوا هذا الانسان بعينه
وكان ذلك منهم على وجه العمل او جب ذلك القود وان كان خطأ كانت الدية عليهم في
ما لم سئل اذا رمى هؤلاء العشرة بهذا الحجر فوقع على واحد منهم فقتله ما الحكم في ذلك
الجواب اذا كان الامر على ما ذكر في هذه المسئلة قسم الدية اشارة وبهدر العشر فيها لانه
هو المقابل لجناية هذا المتول على نفسه وجناية الباقيين يجب بها تسعة اشارة الدية فيكون ذلك
لاولياء المتول على عاقلة التسعة المذكورين سئل اذا وضع الانسان في غير ملكه حجرا
او حفرا خربا عند الحجر فاجاز انسان اخر بالحجر فعزبه او تعقد فقط مات هل الدية على
واضع الحجر او على حافر البئر الجواب الدية على واضع الحجر وليس على حافر البئر شي لان واضع
الحجر كالدافع للواقع في البئر سئل وضع انسان حجرا في ملكه وحفر جنبه عنده هذا الحجر
بئر فعثر انسان فقتل بالحجر فقط في البئر مات هل الدية على واضع الحجر او على حافر البئر الجواب

الدية ههنا على حاف البئر دون واضع الحجر لان واضع الحجر وضعه في ماله وضعه فيه وحاف البئر
 هو المتعدي بذلك فكانت الدية عليه دون الاخر **سئلة** اذا وضع الانسان حجرا في
 ملكه وضعه بئر واجزاء اخر فتعلق بالحجر فقط في البئر فان هل يلزم صاحب الملك ام لا
 الجواب لا يلزم هذا المالك شئ لانه فعل في ملكه ماله فعله فاما المالك فمد يده لانه
 تعدى بدخوله الى ملك غيره **سئلة** اذا حفر البئر في طريق المسلمين وكان ذلك الطوبى
 اوضعا فكان قصد بحفر البئر منفعه المسلمين فوقع فيه انسان فملك هل على حاف البئر شئ ام لا
 الجواب لا شئ على حاف البئر لانه قصد بذلك الثواب ومنفعه المسلمين ولان النبي صلى الله عليه وسلم قال البئر خيار
سئلة اذا حمل انسان صبيا وشئ به عنده ف الرماة ودنا به من طريق السهم فاصابه
 السهم قتل هل الضم على راي السهم او على الذي دنابه الى طريق السهم الجواب ضمان ودية
 الكسبي على الذي دنابه الى طريق السهم لانه هو الذي عرض لذلك بدفعه الى طريق السهم وهو
 الذي اتلفه بذلك وليس على الرامي شئ لانه لم يقصد بذلك **سئلة** اذا اخرج الانسان على
 حائط له جباها الى طريق المسلمين فسقط خشبة من هذا الجناح على انسان قتلته هذا الانسان
 كان عليه نصف الدية لانه القاتل هلك من فعله من باع معه ومخطور فلزم ذلك لما ذكرناه لما
 كانت الخشبة انصفت فقط ما كان منها على الحائط على الانسان قتلته فليس كان ضامنا للدية
 والرق بي في الاول في قص الخشبة وهذا الوجه الاخر انه وضع ذلك البعض في ملكه وذلك مما
 له وضعه فلا يلزمه شئ والثاني انه وضع الخارج من الخشبة فيما ليس له وضعه فيه **سئلة** اذا
 وضع انسان على حائط له جرة فسقطت على انسان قتلته هل على واضعها على الحائط شئ ام لا
 الجواب ليس على واضع الحجر على الحائط شئ لانه فعل في ملكه ماله فعله فلا يلزم لذلك شئ
سئلة اذا وقع جماعة على زبيبة فيها اسد ينظرونه فقط فيها منهم واحد ف جذب هذا الواحد
 ثانيا وجذب الثاني ثالثا وجذب الثالث رابعا فسقطوا كلهم فقتلهم الاسد ما الحكم في ذلك
 الجواب اذا هلك جميعهم على هذا الوجه كالاول فزبيبة الاسد وكان دية هذا الاسد لم يجز

عليه احد وعلى الثاني ثلثا الكثير دية الثالث وعلى الثالث الدية كلها كما لها الرابع لان لم يجز
 احد وانما هلك بجنايته من تعدد عليه فان ارد حوائج الزينة فقط هذا الواحد بتدافعهم
 واراد حوائجهم كانت الدية على جميع من حضروا منهم فلا شتر كما في دفع من سقط الاول من ربع الدية لانه
 سقط من فوقه ثلثه وللثاني ثلث الدية لانه سقط من فوقه اثنان وللثالث نصف الدية لانه سقط
 من فوقه واحد وللرابع الدية كاملة **مسئلة** اذا ضرب انسان بطن ذميمة حامل فاسلمت
 بعد الضربة ثم اسقطت جنبها ميتا وكان الضرب وهي وجبها ذميا وكان الاسقاط وهي ^{وجبها}
 مسلمان ما الحكم في ذلك **الجواب** اذا اسقطت الجنين كذلك وجبت دية على الضارب بانه
 ونار لان الجنينة اذا وقعت وهي مضمونة ثم سرت الى النفس كان الاعتبار في الدية بحالة الاستقرار
 ويجوز ذلك مجرى بعد قطع انسان يد ثم اعتق بعد النطع وسرى الى نفسه يكون فيه دية حر لان
 الاعتبار في ذلك بحال الاستقرار **مسئلة** اذا ضرب انسان بطن مملوكة حامل واعتقت بعد الضرب
 ثم التت الجنين ميتا ما الحكم في ذلك **الجواب** عن هذه المسئلة مثل الجواب عن المسئلة المتقدمة لها
 سواء فانه يجب في الجنين دية الحر **مسئلة** اذا قطع انسان يد مملوك ثم اعتق بعد النطع ثم اندمل
 حال الحرية ما الذي يجب فيه **الجواب** الذي يجب فيه قيمته وهو مملوك لان الاعتبار هنا بحال
 الجنينة لانها لم تسر الى النفس ولا غيرها ولهذا لم يعقد بحال الاندماك وايضا فانها اذا اندملت
 نرد على ما وجب بالجنينة ميتا وانما يتقرر بالاندماك ما كان وجب بالجنينة فلذلك كان الاعتبار
 بحال الاستقرار كما ذكرناه **مسئلة** اذا ضرب انسان بطن امرئة قالت جنبنا وادعت انها
 القدر من ضربته لها وانكر هو ذلك ما الحكم فيه **الجواب** الحكم في ذلك ان القول قوله مع عينة
 لان الاصل انه ما ضربها وعليها هي البينة في ذلك لانها هي المدعية للضرب **مسئلة** ^{مسئلة}
 بعينها واعترف بالضرب وانكر هذا الجنين اسقطته وادعت انها اسقطته ما الحكم في ذلك **الجواب**
 القول في ذلك قوله مع عينة لان الاصل براءة الدية وعليها البينة لان ذلك مما يتعدا وقامته
 فيما ادعته **مسئلة** واعترف بالضرب والاسقاط واختلفا فقالت اسقطته من ضربك

وكذلك القول فيه اذا كان الاسقاط بعد ايام وثبت لها البينة بانها لم تكن عليه مظلة ثم ضرب
 ونه غريم والاصل برائة الدمة **مسئلة** اذا سقطت المثة الجدين فقال الوارث لم الجاني
 سهل فعليك الدية وقال الجاني لم سهل فليس علي شيء الا دية ما الحكم في ذلك **مسئلة**
 اذا اختلفا كما ذكرنا القول قول الجاني مع البينة لان الاصل انه ما سهل والاصل برائة الدمة
مسئلة

وشهد اخوانه قتل سيف هل ثبت بذلك القتل ام لا الجواب لا ثبت بذلك القتل لان هذه
 الشهادة لم تكمل على فعل واحد لان قتلهم غير قتل عيشة وقتله بالحجر ضرب قتل بالسيف
مسئلة اذا كان الانسان ملتفا بك آ او ازار او ما جرى مجرى ذلك فشهد شاهدان على
 اخوانه ضربه فقطعه نصفين ولم يشهدا في وقت ضربه لانه كان حيا ثم اختلف وليه والجاني
 فقال الولي كان حيا في وقت ضربه لوقته وقتله وقال الجاني ما كان حيا في ذلك الوقت ما
 الحكم في ذلك الجواب اذا كان الامر في المسئلة علم ما ذكرنا اختلف الولي والجاني على الوجه
 المذكور كان القول قول الجاني مع البينة لان الاصل برائة الدمة **مسئلة** اذا ادعى انسان على
 غيره بان جرحه وقطع يده او رجله واقام المدعى شاهدين هما اخواه وعماه بذلك هل يقبل
 شهادتهما في ذلك ام لا الجواب ان كان هذان الشاهدان شهدا بذلك بعد
 انهما اجمعا قبلت شهادتهما وحكم للشهولة لان شهادة الاخ لا حية مقبولة وهذه شهادة

سائل يتعلق

ليس فيها جرم نفع ولا دفع ضرر وان كانت شهادتهما قبل الاند مال لم تقبل لانهما متهمان لان الجرم
قد يصير بعد نفع الدين على القائل يستحقها الشاهدان باب سائل يتعلق بالحدود
سئلة اذا وطئ الرجل مؤنث وحضر اربعة من الشهود فشهدنهما اثنان بان الرجل اكرهما
وشهد اثنان بانرطا وعثر هل يجب عليهما او على احدهما عدم الاجواب ليس على
المؤنث حد لان الشهادته بالزنا في حقها لم يكمل واما الرجل فعليه الحد لان الشهادته في حق الزنا
قد كملت بان في الحالين زان سئلة اذا حضر اربعة شهود فشهدوا بالزنا ثم ماتوا
او عابوا قبل ان يحكم الحاكم في ذلك هل يجوز له الحكم بشهادتهم وقيم الخدام لا الاجواب
لا يجوز له ذلك لان البينة هي التي يجب ان يتبدى برجمه فان كان ما يوجب الحد جاز له الحكم
بشهادتهم واقامة الحد على المتهود عليه سئلة اذا شهد الاربعة على رجل بالزنا ورجع منهم
واحد هل عليهم او على واحد منهم حلام لا الاجواب على الثلاثة الحد وقد ذكر ان عليهم الحد
والاول اقوى واما الراجع فعليه الحد لان ما ان يقول تعدت او اخطأت وهو على الحالين جميعا
فاذف فوجب ذلك عليه على كل حال سئلة اذا وجد في دار انسان قتل فادعى صاحب
الدار انه قتل لاجل الزوجه يزني بزوجته والحكم في ذلك الاجواب اذا كان مع صاحب
الدار بينة تشهد والبر بما ادعاه لم يكن عليه قود وان لم يكن له بينة بذلك كان القول قول ولي
المستول ويقبل القائل سئلة اذا نقب اثنان موضعا ودخل الواحد منهما فاخذ السرقة ووضعها
في نفس النقب اخذها الخارج هل عليهما او على احدهما قطع ام لا الاجواب لا قطع على واحد
نهما لان كل واحد منهما ما اخرج السرقة من كمال الخزانة فمثل ان يضعها الداخل في النقب
ويحجاز حجازا من خارج فياخذها فينزل لا قطع على واحد منهما سئلة اذا نقب انسان
موضعا ودخل اخر فاخرج بضابا هل عليهما او على احدهما قطع ام لا الاجواب لا قطع عليهما
ولا على احدهما المثل ما قد مناه فانه لم يتكامل اخراج ذلك من الخزانة سئلة اذا نقب انسان موضعا
وشد النضا في جمل خرجه ثم جره اليه واخرجه بخشبة موعة هل عليه قطع ام لا الاجواب عليه

م ليس

لانه هو الذي اخرج من الحوز وان كان باله فلا فرق في وجوب القطع عليه بين ان يخرج به باله
 او بغيره ^{او بغيره} ^{التي} ^{سئلت} اذا انقب انسان موضعاً وكان في الموضع ماء جار فوضع النصاب على الماء وجري
 الماء به فخرج من المكان ثم خرج هو فاحل هل عليه قطع ام لا الجواب عليه القطع لانه موضع
 له على الماء قد اخرج به باله ولا فرق بين ان يخرج ذلك باله هي ماء او بين سئله اذا دخل
 حوزاً واخذ جوهره وابلعهما وخرج هل عليه قطع ام لا الجواب عليه القطع لانه بفعله ^{ذلك}
 كانه قد اخرجها في جيب او حراب لانه لم يقصد بما فعله الا اخرجها طمك فكانه مخرج لها باله
 سئله اذا دخل سارق حوزاً فوجد فيه شاة قيمتها ربع دينار وهو النصاب الذي يجب به ^{القطع}
 فذبحها فنقصت قيمتها بالذبح ثم اخرجها بعد ذلك هل عليه قطع ام لا الجواب ليس
 عليه قطع لانه انما يجب القطع عليه بالاجزاء النصاب المذكور من الحوز واذا كانت قيمة هذه الشاة
 قد نقصت بدبحها فلم يخرجها وقيمتها النصاب بل اخرجها وقيمتها اقل من النصاب وذلك
 مما لا يجب به القطع سئله اذا انقب انسان حوزاً ودخل ثم اخرج منه ما قيمته ثمن دينار ثم
 رجع اليه من ليلة واخرج ثمن دينار آخر ويكمل ذلك النصاب هل يجب عليه القطع ام لا الجواب
 عليه القطع لانه قد اخرج نصاباً من حوزته هو ولم يملك غيره سئله اذا سرق انسان
 ما يجب فيه القطع وملكه قبل ان يقطع وقبل ان يحكم الحاكم به هل يجب عليه القطع ام لا الجواب
 هذا لا يقطع لان وجوب القطع سقط عنه بل وجوب القطع لازم له لكن لانه لما ملك ذلك
 لم يكن مطالب به سئله اذا اغصب انسان لغير ما لا يجعله في حوزة فقبح المصوب الحوز
 واخذ ما لا الجواب ان كان المصوب اخذ عين ماله بغيره باءة عليه لم يكن عليه القطع
 قطع لان الانسان اخذ حقه اذ قد راعى عليه الا ان يكون ودعة وهذا ليس بودعة وان كان
 اخذ مع ماله شيئاً من مال الغاصب ولم يكن متميزاً فلا قطع عليه لانه مال مشترك ولا قطع
 في مال مشترك وان كان مال الغاصب متميزاً وهو اقل من نصاب فلا قطع عليه لانه ما سرق
 نصاباً بتميزه القطع وان كان نصاباً كان عليه القطع لانه ما سرق ذلك مع ما لنفسه كان الظاهر

٢٥
انزعت السوفه مسئلة اذا وجد رجل مع اموته فادعى ان زوجه او انكرت هي وحلفت على ذلك
هل يجب على الرجل حدام لا الجواب لا يجب عليه حدامه صار انكاره ان فيه فكان ذلك
شبهة في سقوط الحد لان الحد يقطع بالشبهة مع الشبهة مسئلة اذا بنى انسان قبر او
شيتا ما هو على الميت رائد على الكفن المفروض والمنسوخ الذي يجمع ذلك خمسة اثواب هل
عليه قطع ام لا الجواب لا قطع عليه لان القبر انما هو حرز الكفن وهو خمسة الاثواب
التي هي قميص وميزب وثلاثة ازرر ولقائف وما زاد على ذلك ليس من الكفن فاذا اخرج من
القبر لم يقطع عليه لانه ما اخرج من حرز مسئلة اذا شهد شاهدان على قوم فقالا هؤلاء قطعوا
الطريق علينا وعلى القافلة هل يقبل هذه الشهادة ام لا الجواب لا يقبل هذه الشهادة في
حق الشاهدين لانها شهدا لانفسهما وشهادة الانسان لنفسه غير مقبولة ولا في حق القافلة
ايضا لانها بشهادتهما قد ابانا العداوة وشهادة العدو على عدوه غير مقبولة مسئلة اذا
ارتد انسان ثم راه اخر من المسلمين فحلى فقتله وهو يعتقد انه مرتد فظهر انه كان اسلم هل على القاتل
القودام لا الجواب عليه التود لظن القرائ ولان الظاهر من حال الموتى اذا اطلق انه ما يطلق
بعد توبه وتسلم مسئلة اذا دخل انسان دار غيره ولصاحب هذه الدار كلب عقود ففقرم
الكلب ما الحكم في ذلك الجواب اذا كان هذا الرجل دخل هذه الدار باذن صاحبها فعليه ضمانه
وان كان دخلها بغير اذنه لم يكن على صاحب الدار ضمان لانه مفترق في دخولها بغير اذنه مسئلة
اذا وقف انسان دابة في طريق المسلمين فحنت على شئ مما لفته هل ضمان ذلك عليه ام لا الجواب
عليه الضمان لانه انما يجوز له الانتفاع بهذه المواقف بشرط السلامة فاما اذا لم يحصل السلامة
فعليه الضمان مسئلة اذا اشرك اربعة رجال في بيع فكان لكل واحد ربيع فعقل احدهم
وترك الباقيون فخطى البعير الى بئر فوقع فيها فانفق ما الحكم في ذلك الجواب على الثلاثة
الباقيين ان يرموا للواحد قيمة ربيع لانه لم يبيع يترط فيه بل حفظه بعقله وورط الباقيون
فيه مسئلة اذا ركب انسان دابة او كان يتودها او يوقها فحنت على شئ ما الحكم في ذلك

الجواب اذا ركب انسان الدابة فحنت على شئ كان عليه ضمان ما يئلفه بيدها او بعينها وكذا
 اذا كان يتودها فان كان يسوقها كان عليه ضمان ما يئلفها بيدها ورجلها فيها **باب** ما
 يتعلق بالشهادات والدعوى والبيانات مسئلة اذا تجلث اهل الشهادة هل يكون الاداء
 لما تجلث فيه ذلك فوضاهم لا الجواب اراد الشهادة فوض لئولئك ولا تكملوا الشهادة ومن
 يكتمها فانه انتم قلمه وقوله تعالى ولا ياب الشهاد اذا كان اداء الشهادة
 فوضا فله هو من فوض الاعيان او فوض الكفایات الجواب قد يكون تبعنا وقد يكون
 من فوض الكفایات اما المتعين فقل ان يشهد بالشهادة اثنان فقط فيما لا يثبت الا ^{بشهادتين}
 او واحد منهما فيما يصح بثبوت شاهد واحد ومن او تجلث الشهادة جمع كثير وشهد بها خلق كثير ولا
 يبقى منهم الوقت الاداء الا مثل الاثنين او الواحد على الوجه الذي قد مضى فانه يتعين الفرض
 على الاثنين او الواحد واما ان قد يكون من فوض الكفایات فقل ان يعرف بحق جمع كثير وخلق
 كثير وبصيرة وشاهدين برئهم قام باداء ذلك من ثبت بشهادته منهم ذلك سقط الفرض ^{الباقين}
 كالصلوة على الميت وغيره من فوض الكفایات اليه اقام بها البعض سقط عن بقى مسئلة اذا كان
 في يدان مملوك فادعى خزانة له وشهد له شاهد بان غصبه وشهدا خربانه اقره بالغصب
 هل يحكم بهذه الشهادة ام لا وكيف الحكم في ذلك الجواب هذه الشهادة لا يحكم بمجردها
 لانها لا تتفق على فعل واحد لان الشهادة بالاقوال محال للشهادة بالغصب فاما وجه الحكم
 بها فهو ان المدعي ان يحلف مع اي شاهدين فاذا حلف مع ذلك الشاهد حكم له ^{بمسئلة}
 اذا شهد الشاهدان على زيد بان سرق حملا فقال احدهما سرقه وكفى وقال الاخر سرقه عيشة
 ذلك اليوم هل يجب القطع بذلك وكيف الحكم ان لم يلزم القطع الجواب اما القطع
 فلا يجب لان الشهادة لم تكمل على سرقة واحدة واما الحكم بعد ذلك فان المدعي الحماران يحلف
 مع اي شاهدين اراد ويستحقه مسئلة اذا شهد شاهدان بان اناس سرقوا الحمار عند
 وشهدا خربانه سرقه عيشة ذلك اليوم ما الحكم في ذلك الجواب اذا شهد بذلك على ما وصفت

في هذه المسئلة كان الحكم بالقرعة مسئلة اذا شهد شاهدان على ان بائنه سرق حماد او اطلق
 الشهادة ولم يعين زمانا ولا يوما وشهداخران بان ذلك الانسان بعينه سرق حماد وكانت
 شهادتهما مطلقة مثل شهادة الاولين ما الحكم في ذلك الجواب اذا شهد هؤلاء الشهود
 بما ذكره وجب القطع لان الشهادتين لم يتعارضتا بل استعمالهما يمكن لان ظاهر الاطلاق يقتضي
 التمسك بهما سرقان مسئلة اذا شهد شاهدان بان زيدا باع عموما مملوكا وقت الخوز وال
 الشمس يوم بعينه بمائة دينار وشهداخران بان زيدا باع ذلك المملوك في ذلك الوقت بمائتين
 ما الحكم في ذلك الجواب الحكم في ذلك بالقرعة لانه لا يصح بثبوت عقدين في عين واحدة
 في زمان واحد مسئلة اذا شهد شاهدان بان زيدا باع المملوك بمائة وشهداخران بان زيدا باع
 في وقت واحد ما الحكم في ذلك الجواب اذا كان كل واحد منهما يثبت العقد بمائتين في العقد الواحد
 وكان المتبايعان يحلف معي الشاهدين ارادوا يستحق المملوك مسئلة اذا شهد شاهدان
 عدلان عند الحاكم بشئ من الحقوق ثم فسقا قبل الحكم بما شهد به هل يحكم بتلك الشهادة ام لا
 يحكم بتلك الشهادة ولا يمنع من الحكم بها فقهما بعد ذلك وقبل حكم الحاكم بها لان المدعي في
 العدالة والفق وقت الاداء لا وقت الحكم مسئلة اذا شهد شاهدان على ان بائنه اتفق
 عبده زيدا في موضره وهو الثلث في ماله وشهداخران بان بائنه اتفق بمرك في موضره وهو الثلث في ماله
 كيف الحكم في ذلك الجواب اذا شهد المذكورون بذلك اتفق السابق وبقي الاخر مملوكا وهذا
 قول من يقول من اصحابنا بان اذا فعل ذلك الموضع كان في الثلث وعط قول من يقول بان ذلك من
 اصل المال يقول يعقبان جميعا مسئلة اذا ادعى انسان دارا وبقي في يده فاق الذي هو
 في يده ليس له خصوص لا بما ملك لو يد فقال زيد ليس له ما الحكم في ذلك الجواب اذا كان
 لمدعي هذه الدار بينة سلمت اليه وان لم يكن له بينة احتاط عليها الحاكم لصاحبها فاذا حضر
 ثبت البينة بانها له سلمها اليه ولا يجوز ان يترك في يد الذي اوتىها لو يد لانه لا يدعيها نفسه
 ولا يترك ايضه في يد المولى بها لانه انكروها ولم يقبلها وردها ولا يجوز ان يترك في يد الذي

ادعاهما مجرد دعواه لانه لا بينة له بها ولا انه لو سلمت اليه بغير بينة لكان تسليم الحق الى مزادعي بغير بينة
وهذا باطل بغير شبهة سئلة المسئلة بعينها واقوا ان الدار لمن لا يعرف ما الحكم في ذلك
الجواب اذا اقر بها لم لا يعرف لم يلفت الى اقرار بذلك وقيل له ان اقرت بها المعروف كانت
المقصومة معه فيها دونك فان لم تفعل حلف المدي لها مع بينة بها واستحقها فان عاد واقرو
بها لنفس لم يلفت الى هذا الاقرار لانه قد تقدم منه فيها باقرار بها لغيره سئلة اذا كان
في يدان دار فادعاهما اثنان زيد وعمرو فقال زيد لمن هي في يد هذه الدار التي في
يدك لي وملكى او دعتهما وقال عمرو لمن هي في يد هذه الدار التي في يدك ملكى اجرتهما واشت
كل واحد من زيد وعمرو بينة بما ادعاهما الجواب في ذلك الجواب اذا ثبت كل واحد من زيد
وعمر بينة بما ادعاه من ذلك اقرح بينهما في ظهرت القصة له سلمت اليه الدار سئلة اذا كان في
يدان دار فقله اخر هذه الدار في غصبتى عليهما في هذه الدار لي اقرت لي بها واشت كل واحد
منها بينة بما ادعاهما الحكم في ذلك الجواب هذه الدار يحكم بها بالمقصود عند لان البينة شهد
له بالملك وانما في يد من هي يد غصب والبينة شهد باقراره بما ثبت انه غصب فكان اقراره بها
صفة باطل سئلة اذا كان في يدان دار فادعاهما اخر وانكر الذي هو في يد ذلك
واجت المدي بينة بانها كانت في يد من شهدا او منذ خمسة ايام او من يوم ما الحكم في ذلك
الجواب لا يحكم بهذه البينة لانها محتملة ويكون القول قول المدي عليه في ذلك تمنع منه
هذا اذا لم شهد البينة تبعب يد المدي عليه فان شهد بذلك مثل ان قالت انها كانت
في يد من غصبه اياها او حلت بينه وبينها وجب ان يحكم بالدار للمدي ادعاهما لان البينة
شهدت بالملك وسبب يد المدي عليه فوجب الحكم بما ذكرناه سئلة ثلثة رجال كفار اثنان منهم
ابنا لثالث اسلم احد الابنين في ستمل الحرم واسلم اخوه في ستمل صفر واسلم ابوها ومات ولم
يختلفا في وقت اسكلا سلاهما بل اختلفا فيهما فوق الذي اسلم في الحرم لاجتماع ابونا في الحرم
قبل اسلامك يا اخي والميراث كله لي وقال الاخر بل مات ابونا في صفر والميراث بيننا ما الجواب في ذلك

والحكم فيه الجواب اذا اختلف الاثنان على ما ذكر في هذه المسئلة ولم يكن لهما بينة بما ادعاه كان
 القول قول من ادعى موت الاب في صفة ويكون الميراث بينهما نصفين لان الاصل الحيان فلا
 يرجع في ذلك الا بان يعلم ارتفاعا عما سئل رجل مات وهو مسلم وخلف ابنين وترك في أحدهما
 لأخيه كنت انا في الوقت الذي مات أبي فيه مسلما فقال له اخوه صدقت وانا كنت انهم في ذلك
 الوقت مسلما فقله الاخر بل كان اسلامك بعد موته فالميراث كله في ذلك فقل الاخر بل مات أبي
 وانا مسلم فالميراث بينهما ما الحكم في ذلك الجواب اذا اختلف الاثنان على ما ذكر كان القول
 قول المتفق على اسلامه لان الاصل ههنا الكفر حتى يعلم زواله فاذا ثبت زواله في وقت موت الاب
 عن هذا الاثر كان الميراث بينهما وبين أخيه نصفين وان لم يثبت له ذلك كان القول قول المتفق
 على اسلامه كما ذكرناه سئل رجل حر مات وخلف ابنين فقل أحدهما لأخيه كنت انا مات أبي
 فالميراث لي في ذلك وقال الاخر صدقت وانا اعتقت قبل موت ابينا ما الحكم في ذلك الجواب
 اذا اختلف الاثنان على الوجه المذكور كان القول قول المتفق على حرية لان الاصل ههنا في الاخر الرق
 حتى يثبت زواله فان ثبت شارك أخاه في الميراث وان لم يثبت كان له الامر على ما قدمناه باب
 في بيان المسائل من الوضوء سئل انا ان دخل عليه وقت الصلوة وتوضى لها فاحس الوضوء
 ثم صلى ولم ينط في شيء من صلوة فلما فرغ وجبت عليه اعادة ما الجواب عن ذلك الجواب هذا
 انسان على بدنه او قنصره جازم لم يعلم بها حتى فرغ من صلوة والوقت باق فوجب عليه الاعادة
 ويحتمل ان يكون جنبا ونسي ذلك وتوضى وصلى ثم ذكر ذلك فوجب عليه الاعادة ويحتمل
 ان يكون الصلوة بعد الاعتلال سئل انا ان دخل عليه وقت الصلوة فتطهر لها ولم يخل
 بشيء من طهارته واراد استباحة الصلوة بتلك الطهارة فلم يصح له ذلك ما الجواب الجواب
 هذا ان نطهر بما ونجس او نعصب ولم يعلم بذلك منه حين التطهير به ثم علم وقت قيام
 للصلوة فلم يجز ان يستبج الصلوة بتلك الطهارة سئل جماعة مسلمون سالمون من الامراض
 دخل عليهم وقت الصلوة ومجسرونهم في اوان فبق بعضهم لبعض تطهروا وادوا الصلوة فقد دخل

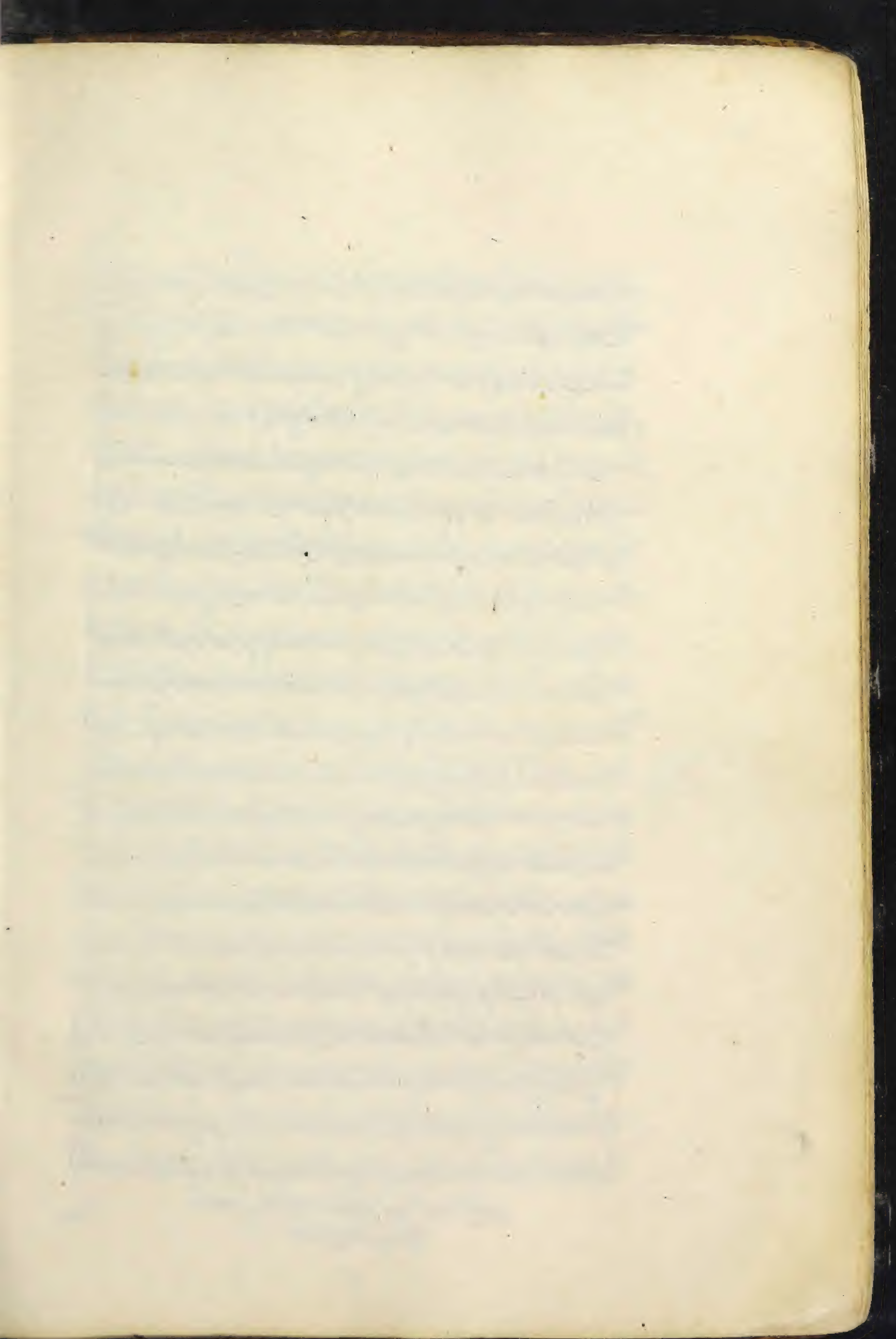
وقتها فقال واحد منهم انتم قد وجب عليكم فافعلوه فاما انا فليس يجب علي الان طهارة ولا صلوة
 ماصورة هذه المسئلة الجواب القائل بانهم يجب عليه طهارة ولا صلوة لم يكن ما الكاشي
 من الماء الذي يحضرون بل كان لهم دون ذلك كان عالما منهم بانهم ينفون من استعمال الماء
 شيء منه ولا يجيبون الى ابتداءه فكان يحج غير قاصح قادر على الماء وجب عليه بعد ذلك
 الطلابة والصبر الى اخر الوقت فان تمكن منه والا كان فرضه عليهم ~~فلم~~ وجب
 عليه اخراج الزكاة من ماله سنة معهم معينة فلما اخرجها وجب عليه اخراجها دفعة اخرى
 من السنة بعينها الجواب هذا ان كان في بلد لم يعلم استحقاته لاخذ الزكاة فلم يدفعها اليه
 وانفذها الى بلد اخر ليدفعها اليه يحتمل في ذلك البلد فملك فكان عليه الفضان لازم
 لاعادتها مسئلة امرئة مسلمة خطبها رجلان سلمان في وقت واحد وليس بينهما وبين احد
 منهما رحم ولا ابودير منع في ذلك فحل لاحدهما العقد عليها وحرم ذلك في الاخر في ذلك الوقت
 الجواب الذي حرم عليه العقد على هذه المرئة في هذا الوقت المذكور كان له اربع زوجات
 فلم يحل له العقد على خاصة مسئلة امرئة مسلمة صحح خمس رجال من المسلمين ان يعقد كل واحد
 منهم عليها عقد النكاح ويدخل بها ويطلقها ثم يفعل الاخر معها مثل ذلك كلهم في يوم واحد الجواب
 هذه المرئة كبيرة السن ربة في الحضر كذلك ليس عليها عدة الطلاق فيمنعها نكاحها من التزوج
 فصحيح تزويج الخمسة بها على ما ذكرناه وهذا على مذهب اصحابنا الا ما كان تحتار السيد
 المرتضى في اضافته ان على هذه المرئة عدة وعلى هذا لا تصح هذه المسئلة هذه
 مسئلة سيدنا ابو جعفر محمد بن علي بن موسى ^{عليه السلام} التي سئل عنها يحيى بن اكرم القاسمي بحضرته ^{عليه السلام}
 فانه طلع ولم يجب عنها شيء وهو ما تقول في رجل نظر في امرئة اول النهار فحرم ذلك عليه فلما
 ارتفع النهار حلت له فلما زالت الشمس حرمت عليه فلما كان العصر حلت له فلما غربت الشمس حرمت
 عليه فلما حضر وقت المساء الاخر حلت له فلما انتصف الليل حرمت عليه فلما كان الفجر حلت له فلما
 ارتفع النهار حرمت عليه فلما كان الظهر حلت عليه الجواب هذا رجل نظر الى امرئة قوم اول النهار

بغير اذنهم نظر بعد شهوة فكذلك محرم عليه فلما ارتفع النهار اشتواها فربما لكها فحلت له فلما
زال الشمس استعها فحرم عليه فلما كان وقت العصر تزوجها فحلت له فلما كان المغرب ظاهر منها فحرم
عليه فلما كان العشاء الاخيرة كفر عن الطهار فحلت له فلما كان نصف الليل ارتد عن الاسلام فحرم
عليه فلما كان الفجر عاد له اسلام فلما ارتفع النهار دخلها بنفسه فحرم عليه فلما كان الظهر جدد له
لها معها عقد النكاح فحلت له ^{سئلة} امورة عصت الله سبحانه وتعالى فحل لبعليها ما يحرم منه
طاعة الله في وطئها الجواب هذه المردة كانت صائمة قضاء في شهر رمضان او كانت حائضا فحلت
ذلك عن زوجها فوطئها وهو غير عالم بحالها ^{سئلة} امورة مسلمة عند علمها سلم عقد النكاح فحلت
له ساعة من النهار بالعقد ثم حرم عليه بعد ذلك ابدا ولم يحدث هو ولا هي كفرا ولا ما يقتضي ذلك
الجواب هذه امورة كانت بنتها زوجة هذا الرجل فعقد عليها وهو غير عالم بانها امها فحلت له ساعة
من النهار لظاهر العقد ثم بعد ذلك علم صحة النسبة بينهما فحرم عليه ابدا ^{سئلة} رجلا كانا
تحت حائط فسطح الحائط على اطمها فقتله فحرمت زوجته الا هو عليه في هذه الحال الجواب هذا
رجل زوج ابنته من مملوكه ففجأ يثيان فقط الحائط على سيد المملوك فصار المملوك في ميراث
للبنات فحرم عليه بذلك عليه ^{سئلة} امورة اطاعت اسر ففارق زوجها للطاعة الجواب
هذه المردة وزوجها كانا مشركين فاسلمت هي وزوجها على الشرك فوجبت مزارعتها لذلك
^{سئلة} رجلا غاب عن امورة ثلاثة ايام فانتقلت اليه اني قد تزوجت بعبدك بوجع وقد اتيحت الي
نقته فانتقلي ما انتقد علي وعزل زوجي ووجب ذلك عليه الجواب هذه المردة وزوجها ابوها
بعبد ووقع اليه الا واذن له في السفر والتجارة بذلك فافو العبد قبل دخوله بهذه المردة فلما
مضى عليه من وقت خروجه يومان مات سيده فصار العبد قبل دخوله ميراثا لهذه المردة وحرم عليه
بذلك وحلت للملاذ واج في الحال فتروجت رجلا وانتقلت الى العبد ^{سئلة} ان ينفذ لها نكاحا بها
ما تصرف في حوائجها فوجب عليه ذلك ^{سئلة} رجلا تزوج امورة على صداق يبلغ الف درهم
فلما اطلقها وجب عليها الف وخمسة ائنة درهم الجواب هذه المردة قبضت هذا الصداق من زوجها ثم
عليها ص

دخولها ص

على نفسها بانها قد تصدقت عليه به فلما علم بذلك طلعتها قبل دخولها ففكها عليها الالف درهم بالصدق
ونعمائتها وهي نصف ما فوضها له الصدق فيجب له رجوعه عليها بذلك قبل الدخول بها ^{مسئله}
رجل وجب عليه في يوم واحد حдан وعسر حد الجواب هذا بعد دفعه او زنا وسكر فوجب عليه
للقذف والكرامة وستون سوطا وللزنا خمسون جلدة فذلك حدان وعسر حد ^{مسئله} رجل
حرجب عليه في يوم حد كامل ونصف حد وبعض حد وربع حد وثمن حد الجواب هذا رجل
تكرر زنا في يوم في شهر رمضان وتزوج فيه بعد طهارة واكره امرته فيه على الجماع ثم وطئ بهيمة
ثم عاد الى زوجته وقد حاضت فوطئها فوجب عليه للزنا مائة جلدة ولحرمته شهر رمضان تغريم بعض الحد
لا كراهة زوجته على الجماع في هذا الشهر نصف الحد ولو طئ البهيمة خمسة وعشرون جلدة وهو ربع
الحد ولو طئ امرته وهي حائض اثني عشر سوطا ونصف وهو ثمن الحد ^{مسئله} رجل وجب عليه في
يوم واحد خمسائة جلدة وقطع يده ورجليه والقيل والحق بالنار الجواب هذا رجل تكرر زنا
ثلاث مرات وشرب الخمر وقذف حرا وقطع يديه سلم ورجليه ووطئ بهيمة وقتل امام المسلمين ^{والسنة}
بيده فوجب عليه للزنا ثلاث مرات ثلث مائة جلدة ولشرب الخمر ثمانون جلدة وللقذف ثمانون جلدة
ولو طئ البهيمة عشرون جلدة وللأستمناء عشرون جلدة فذلك خمسائة جلدة وقطع يديه ورجليه
للقصاص وقتل امام المسلمين القتل والحق بالنار ^{مسئله} امرته ولدت على فراش زوجها بعد
فلحق بسدر برجل بالبرص فلم يردون صاحب الفراش فيكون شاهد الامر ولا عرفها ولا
يأخذ عليها ولا وطئها حراما ولا حلال الجواب هذه امرته بكرسا حقتها يئب اخرى يئب وقد
قامت في حال تجامع مع زوجها فقطعت نطفة الرجل في الشب الى زوجها فجلت ففوض عليها تسعة
اشهر فتزوجت في اخر الشهر التاسع ودخل زوجها بها فولدت ليلة دخوله بها على فراشه ولد كاملا
فانكر الزوج ذلك فتردها على ذلك فاقوت بما تقدم ذكره واقوت الفائلة ايض ففحق المولود ^{مسئله}
النطفة وهذه حكومة الحسن بن علي ثم علي ما ورد به الخبر في ذلك ^{مسئله} امرته هلكت وخلفت
ابني عم لها وتركته فاستحق احداهما الميراث النصف والربع واستحق الاخر الربع الجواب كان

احداً مني عماراً زوجها واخذ بحق الزوجية النصف وبقي النصف الاخر فلما قاسم اخاه عليه كان له نصفه
 وهو الربع من الاصل فصار له بذلك النصف والربع وللآخر الربع **س** لمة رجل هلك وخلف
 زوجته واخاه لابيه وامر فورثته زوجته واخوها ولم يرث اخوه من ابيه وامر من الميراث شيئاً
 على حال الجواب هذا رجل تزوج امرته وزوج ابنهما فولدت الام لابنه ولذا ذكروا مات ابنه
 فورثته ومات هو بعد فكانت تركته بين زوجته واخوها لابنه ولا يرث اخوه شيئاً **س** لمة
 رجل مات فترك فورثته سبعة اخوة واخت لهم فكان الميراث بينهم لكل واحد منهم الثلث الجواب
 هذا رجل تزوج ام امرته ابنة ثم مات الرجل وبقي ابو فولدت سبعة بنين فصار ابناً وهو لا اخوة امرته
 ابنة ثم مات الرجل وبقي ابو ومات الاب بعد فولدت امرته الثلث ورثت بنو ابية الباقي كل واحد منهم
 الثلث بينهم بالسوية فحصل لهم من المال سبعة اثمان وهو الباقي بعد حق الزوجة اليه هي اختم من قبل الام
س لمة رجل قيد عبد بتيد حديد وحلف ان لا ينزع من رجليه حتى يتصدق بوزنه كيف يتفق ذلك
 الجواب ورد الخبر بان الجواب نصه امير المؤمنين عليه السلام اني طالبكم وورد الخبر في ذلك على وجهين
 احدهما ان رجلاً قيد عبد بتيد حديد وحلف ان لا ينزع من رجليه حتى يتصدق بوزنه وان احداً
 لم يحس الجواب عن ذلك غير والوجه الاخر ان رجلاً في عهد عمر بن الخطاب شاهد عبد بتيد فاق
 احدهما ان لم يكن في يده كذا فامره طالق ثلاثاً فقال الاخران كان في يده ما قلت فامره طالق
 ثلاثاً وذهبا الى سيد العبد فقال له انا قد حلفنا على كذا وكذا فحل قيد عبدك حتى نراه وقال السيد
 امرته طالق ثلاثاً ان احلته عنه حتى يتصدق بوزنه فارفقوا الى عمر بن الخطاب فقصوا عليه القصة
 فقال بولس الحق برفاذ هو فاعترفوا انكم فقالوا اذ هبوا بنا الى علي بن ابي طالب لعل ان يكون عند
 في هذا شيء فاتوا وقصوا عليه القصة وقال علي ما اهوون هذا ثم امر باحضار جفينة وشد القيد بحيط
 ووقف العبد في الخبنة والسيد مرسل سفلها ثم صب الماء عليه حتى اسلقت ثم امر برفع السيد فرفع حتى
 خرج في الماء فلما خرج نقص ثم دعا بمرادة الحديد فالتفت في الماء حتى ارتفع وعاد الى حله الاول
 ثم قال اوزنوا هذا فقيده وزن القيد وهذا من حسن استخراج صلوات الله عليه وعلى آله الاطهار ثم غمرته
 والحمد لله رب العالمين والصلوة على سيدنا محمد وآله الطيبين
 اطهارين وسلم شيئاً كثيراً



واعتناء العقل السليم فاذا ثبت لاحد واقعة حكم فينبغي ثبوت لعدم ايضاً في تلك الواقعة
 لعدم امكان خلوه واستلزام الحكم تعدد الجعل والتشريع المشكوك فيه فالأصل يقتضي ^{عدم}
 وهذا في صورة كون الحكم المجهول اباحاً لا كلام فيه لو صرح توقف جعل الحكم عندها على امر
 جديد منفي بالأصل وليس لاحد ان يقول عموم الاباحة ايضاً مستلزم لجعل متعدد لانا نقول ^{لزم}
 ذلك لو لم تكن الاباحة محمولة بجعل عام والمردوض ثبوتها فالدخول تحتها لا يحتاج الى حجة
 جديد بخلاف الخروج عنها وكذا لو كان غير الاباحة واستغنى احتمال الاباحة في غير مورد الدليل
 فان امتناع جعل الحكمين المتضادين بجعل واحد واصالة عدم جعل آخر يقتضي الاشتراك ^{اما}
 في صورة احتمال الاباحة في غير فنقول ايضاً جعل الاباحة لعدم المشكوك والأصل عدمه وعموم
 دليل الاباحة غير نافع بعد خروج الواقعة عنها في الجملة ولا ندرى ان ذلك على الإطلاق ^{مادة}
 اولا اللهم الا ان يبق بالأقصار على التقدير السابق فمورد الدليل والتسليم في محل الشك ^{بما}
 البرائة ويمكن دفعه بمسببات الاشتراك هنا بعدم القول بالفصل وفيه كلامان أحدهما منع
 بحجة تتميم بضمير الأصل وثانيهما امكان قلبه باثبات عدم الاشتراك هنا بالأصل والآخر ^{بعدم}
 به بعدم القول بالفصل ويندفع بضعف الأول وعدم مقاومة الأصل ^{لأن} الحكمي للأصل النوع
 فتم قبل على القول بجواز خلوه الواقعة عن الحكم لا يتم هذا الوجه لاصالة عدم الحكم في مرق فلنا ^{ولا}
 لان القول بخلو الواقعة عن الحكم في مثل الفرض اذا القائلون بمرادوا خلوه الواقعة عنه بالمرق
 واما ثبوتها بعض وخلوها عنه لا خوين فبذلك ^{مردح} بذلك فهو منفي بالاجماع
 المركب وثانياً نقول كما يحتمل تعلق الحكم على الواحد مختصاً فكل محتمل تعلقه عليهما في ضمن الكل
 بجعل واحد منفي أحدهما بالأصل غير ممكن وثالث نقول محل الاشتراك في الأحكام في قبيل
 التغاير لا في مقابل عدم الحكم كما في اصالة ^{السلام} وغير المكلفين فالخلو عن الحكم خارج عن محل
 النزاع حقيقة فلا وجه لادراجه فيه الثاني ^{الاستصحاب} بقرينه ان الحكم ^{بأنه} إذا
 ثبت لجماعة في زمان فثبت في زوال ذلك الحكم بزوال هؤلاء باحتمال كونهم قديماً ^{عنده}

باحتمال كونهم مودوا في المحض فالنقض عدم دليل على الاختصاص وتنص الاستصحاب بقاء الحكم
 المحل فيلزم من ذلك تعلقه بمحجتي بعدم ايضاً ولا معنى لبقاء الشريعة والاحكام الاجرياً
 في المتجددين نه اهل التكليف وعلى هذا مدار استصحاب الاديان ودعوى ان بقاءها على
 حسب ما ثبت فيه من الموضوع ساقطة بما من التبريق فلذا خص من المدعى لعدم
 استلزامه لشئ من الحكم المعاصرين لمن ثبت الحكم في حقه وكذا جميع من يلحقه في الوجود كلفاً
 تكليف واحد من اللاحقين به في بقاء الحكم فلا يفيد عدم الاشتراك قلنا يتم الكلام في غير
 ذلك اولاً بعدم القول بالفرق وثانياً بعدم تعيين ذلك من الشرع كما هو الفرض فالمحج
 العموم وثالثاً بعدم امكان الترجيح بل هو محج وظهور عدم الفارق الثالث ظهور اتفاق الحكماء
 على ذلك كما يشهد به استدلالهم بالخطابات الخاصة في ابيات عموم الحكم خلفاً بعد سلف
 وليس ذلك لتوهم عموم الخطاب الشفاهي قطعاً نصريح الاكثر في الكتب الاصولية بعدم
 العموم ولتمسكهم بالاجتناب في احتمال العموم وبما يندفع ما قيل انه قول يمكن لعموم الخطاب لفهم
 التبيين على دليل الاشتراك اذ هو العدة لمعارضته اولاً بما هو واندفاعه ثانياً بانكاهم على الضرورة
 او القاعدة وهذا وثوباً لاشترائك فان سكونهم من اقامة الحجة كاسفهم كونه ضرورياً
 الدين قبل لو كان اصحابنا مجمعين على ذلك لما اختلفوا في وجوب صلاح الجمعة ونحوه من الفروع
 فلذا ذلك لمنع الاشتراك بل الاحتمال كونه مشروطاً بوجود الامام او نائبه الخاص وورد الا
 مورد الغالب من كون المخاطبين واجدين للشرع غالباً او مطلقاً بالظاهر اذ الاشتراك
 فرع انما من نوع الواقعة ومنها بالنظر الى التكليف وشرايطه الرابع الاجماع المحكية
 في موارد متعددة على اصالته الاشتراك عدد النوازل الخامس تنقيح المناط القطعي نظر الى
 ان الاحكام التابعة للمفاسد والمصالح النفس الامر لا تختلف بحسب ارادة المكلفين للزوم
 رفع الضرر وجلب المنفعة اللازمة على الكل قبل المفروض تبعيتها للوجود والمصلحة والاعتبار
 ولعل الخصوصية مدخلية فلنا قد قرر ان الوجود والاعتبار يراعى بها ما عدا خصوصيات المكلفين

من حيثهم كذلك لانها اشخاص مختلفة لا بد و مدارها الاثوار النفس الاثوية بل مدارها على المقام
العام كالمرض والصحة والمسافر والخاصة ونحو ذلك من الصفات اللاحقة للكليات ^{او اللاحقة}
للافعال واما مع اتحاد ذلك كله فخصوص زيد وعملا وادخلها في ذلك قيل هذا ينسحق ^{بخصوص}
الشيء ثم قلنا لان لم كون الحضا يصح شخصه بل انما هو بعنوان كفي غاية اختصار ذلك في الفرد
الواحد ولو وجد له نظائر في ذلك العنوان لا شريك معه في ذلك قيل فلعل في كل مقام اعتبار
هناك خصوصية قلنا الاصل عدم اعتبارها في الحكم الا ان يقوم دليل عليه اذ الاحتمال لا ينفع
ودليلا على ذلك طريقة العقلاء فاننا لو علمنا اذ او جدنا رجلا فعلا فعلا ففرضه او فعل فعلا
استغنى به انتفاعا لازما فانهم يحتجون في الاول ويكفي الثاني ولو مع الشك ولا يلتفتون
الى ان ذلك لعله لخصوصية في ذلك الرجل لا لغيره فبصرف السادس الاستقراء فاننا وجدنا ^{الكل}
التكاليف والاحكام مشتركة بين المكلفين كافة ولم نجد الفرق الا في مقامات نادرة فاذا
في الاشتراك والعدم فنبغي للاحقا وبالعالم السابغ طباقا هل الاديان كافة على الاخذ بما يصل
اليهم من سبقهم من الموجودين او السامعين ثم دون سؤال عن ان ذلك هل كان لخصوصية
هناك او لا ولا ريب ان ذلك لما انفس في اذهانهم ثم كون التكليف الثابت عاما لكل مكلف
ولا مدخلية لخصوصيات وهذا كاشف عن كون الواقع كل وان لم تعرف ما خذ التاسع من ما دل
على لزوم التاسي بالشيء والامة ثم اية او رواية وما دل على حجية فعلهم ثم اذ ليس في ذلك الا
الوعيد معهم في ذلك قيل هذا اخص من المطلوب قلنا نعم بوجهين احدهم عدم القول بالفرق
وثانيهما ان اشتراكنا معهم مع وجود امانة الاختصاص فيهم وهو وجود بعض الخواص بهم
بحيث يحتمل كون المشكوك فيه في ذلك يد على اشكال بعضها مع بعض بالاولوية التاسع
الحذر المعروف حلالا محرم حلالا الى يوم القيمة وحرام محرم حرام الى يوم القيمة قيل لعل بعناه
بقاؤا الحكمين بالنسبة الى من ثبت في حقه قلنا بعد موته لا معنى لبقاء الحلال والحرمه بالنسبة اليه
قيل لعل المراد لو فرض بقائه الى يوم القيمة قلنا هذا فرض نادرا ليراد من العبارة والمبادر خلا

اذا ظاهر بقاها احكام الشريعة وتكليف كل من يتجدد من الناس بذلك قيل لا يشمل غير المحكمين
 قلنا ظاهر الحلال مطلق الماذون فيه فيشمل غير المحرمه سيما مع مقابلتها مع الذي يمكن الا تمام
 بعدم القول بالفصل العاشر قوله حكمي على الواحد حكمي على الجماعة قيل لعل المراد جماعة
 خاصة قلنا لا يجب ان المتبادر من العبارة كون الحكم على البعض الحكم على الكل وهو الوجه الثاني
 عشر وراية ابن ابي عمير في باب الجهاد حكم الله في الاولين والاخرين وفوايض عليهم سواء
 الامم على او حادث يكون والاولون والاخرون ايضاً في صنع الحوادث شرعاً والفرائض
 عليهم واحدة يسئل الاخرون عن اداء الفرائض كما يسئل عند الاولون ويحاسبون كما يحاسبون
 ووجه الدلالة لو اريد من الخبر جنس الاول والاخر واخرج نعم في نواد الاول بحيث احتمال
 عدم الشمول لكن العرف يدفعه واذا اريد الاستغراق فيكون والاعلى اشراك كل فرد من الاول
 مع كل فرد من الاخر وهذا يستلزم اشراك الاولين بعضهم مع بعض ايضاً لان الفرد من الاولين
 يشترك كل من الاخرين وكل من الاولين يشتركهم في ذلك فيترك الكل قيل لا يشمل
 ما لو ثبت الحكم لواحد من الاولين خاصة فلا يدل على الاشتراك الاخرين معه لاحتمال ارادته
 في ضمن العموم لا وحده قلت ظاهر الاصح الاستغراق عدم ارتباط الواحد بالكل الثانية
 عشر قوله تعالى لينذركم ربهم من بليغ وهذا يدل على ان الغايب كالحاضر في الحكم وان لم يشركه
 في الخطاب والثالث عشر قوله فليبلغ الشاهد الغايب والوجه مثل ما مر والظاهر شمول الغايب
 للمعدومين في ذلك الوقت ايضاً ولو بقرينة المقام الواحد عشر الصحيح اوصى الشاهد
 امي والغايب منهم في اصحاب الرجال وراحام النساء الى يوم القيمة ان يصلوا الوحم ووجه الدلالة
 ان هذا كاشف عن عموم التكليف فلا وجه للمقول بان هذا خرج بالنص ونحو ذلك ما دل
 على العموم في الوقائع الخاصة الخامس عشر مفهوم ما دل على الاختصاص في بعض المقامات
 كقوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك والنصوص في ان الرجل يفعل كلن والمرأة تفعل كلن
 فانها دالة على ان غير ما نص فيه على الاختصاص شامل للكل وهذه القاعدة لا تخفى كثره ووعدها

بل قل ما يخلو سئل في الفقه الحاجة إليها فلا يحتاج إلى ذكر الثبوت في المقامات وهما اثنتان
 أحدهما أن يكون الاشتراك كما علم من الأدلة اتحاد العنوان المأخوذ في الحكم ونص عليه رواية
 ابن أبي عمير المتقدمة فكل من ثبت له حكم بعنوان خاص ثبت في غيره كذا ولا يسوي من وصف
 إلى وصف ومن مفهوم إلى آخر وهو المراد باعتبارهم اتحاد الصف في ذلك في الأصل وقول
 الفقهاء أن الأحكام نعم لو شك في مدخلية شيء وعدمه فالمرجع القاعدة ولذا ذكر ذلك مثالا
 للتوضيح فلو ورد في رواية أن رجلا نسي الركوع قال بعيد فالعنوان هنا نسيان الركوع
 لا الرجل ولا الركب منهما لأن اعتبار الأول ظاهر والاخيران شكوكان يرجع فيهما إلى القاعدة
 من عدم الاعتبار وثانها أن مورد القاعدة الحاق مكلف بمكلف آخر في تكليفه لا في سائر
 أحكامه فلا يجري في الموارد المشكوك من أن دين الموته كالرجل أو لا وإن الرجل أمانة
 يغسل كذا ويكفن كذا فيكون الموته كذا إذا الأول لازم للحاق والثاني تكليف للأحياء وكذا في حكم
 بول الرجل والموت في البر أو موتها ففهما ونظاير هذه لك في الفقه كثيرة وثالثها أن فقهاءنا
 قد ينفون اجراء حكم صدر في واقعة في غيرها ويقولون إنه قضية في واقعة وتحقيق القول
 فيه أن القضايا في مقامات خاصة أن كان عنا بينها معلومة من لفظ المعصوم والسائل الذي
 أحجب عنه فهو متبع بطرد الحكم في تمامها كما قد لما مر من القاعدة إلا إذا عارض ذلك دليل
 أقوى منه فيأول باحتمالنا وبلات ومنها احتمال الخصوصية في ذلك وإن كان خلاف الظاهر
 وأما بدونه فلا وجدوده بأنه قضية في واقعة نعم لو نقله ناقل شاهد الواقعة كما في قضايا
 المؤمنين ثم هناك محل البحث يحتمل أن يقال إنه يعم الجميع إبقاء اللفظ الناقل وعنوانه الذي عبر
 لاصالة عدم مدخلية شيء آخر في ذلك ويحتمل القول بالمنع لأن الناقل لا يمكن غالباً من الالتفات
 إلى كل ما له مدخل في ذلك الحكم فتجمل عدم مدخلية شيء سوى ما ذكره والذي أراه الوجه الأول
 وما لم يعارضه معارض أقوى لأن الثقة لا تعلق الحكم على موضوع إلا مع فهمه كونه المناط في
 ذلك ولا يجوز له التغير باللام في ذلك الحكم فتجمل عدم مدخلية شيء ما ذكره إذا احتمل رادة الخصوصية

فيحل في الحنفية في الاحاديث نوع الواقعة وحكمها وجزايتها محتر في ذلك ولعل قولهم انه قضيه في
واقعة انما هو مع قوة المعارض كما يشهد به تتبع كتب العلامة على اسم عامه وشيخنا الشهيد
قال في قدس سره السعيد والافند تراهم يسكون بالوفاء في الحاشية لعموم الحكم في الحد ودون التعريب
كثيرا وفي غيرها ملك واحتمال فهمهم من ذلك عدم الخصوصية بعيد جدا ورابع ان
هذه القاعدة قد انحوت في مواضع كبطن اليد والظهر في الوضوء للرجل والمرتبة والجمهر والاضا
في الصلوة وكيفيات قيامها وقعودها وما يجب سرها فيها وجواز لبس الحرير والذهب لها
دون وجواز لبس الخيط في الاحرام كله ووجوب التبرع عليها وندم الجهاد عليها وقبول
نوبتها اذا اردت من الفطرة وعدم الجز والتعريب عليها وعدم جواز امامتها للرجال وعدم
رجحان خروجها الى المسجد وعدم وجوب الجمعة عليها وتخريم لبس ما يستر ظهر القدم والتظليل
في الاحرام لردونها وافاضتها من الشر قبل الجهر وفي خصاير النسي في وفي تحيض الرشي
النبطي في وجه **عنوان** في حكم المكلف الخارج من العادة المشبه بكملة او بعضه من فيه عضو
او ناقصه الخشني وذوي الخشون منها باحث الاول في مسئلة الاعضاء فتقول قد تعلق
الحكم في الشرع بالاعضاء في باب الوضوء والغسل واسباها وفي التيمم كله وفي سجدة الصلوة
واشارة الاخرى وتذيي الوضوء والختان وفي الجنايات وفي الحدود وغير ذلك من المباحث
والضابطة في ذلك ان بقى ما كانت الاول متفرقا الى المعارف المتعارفة فالعضو الزايد اما ان
يتعلق الحكم به من حيث اسمه او من حيث دخوله في ضمن الكل اما اذا كان الثاني فلا فرق
بين الزايد والاصيل في تعلق الحكم والوجد في ذلك ان الاسم لما لم يكن معتبرا فلا وجوه
الزايد عن تحت الدليل فان قيل لو لم يعتبر الاسم في الخاص فلا بد من اعتباره في الكل الذي دخل
تحت ذلك الزايد ولا ريب في انصراف لفظ الكل ايضا الى الغالب المتعارف وهو ما لم يكن غير
ذلك الزايد قلت هذا لا ينفع في شيء لانه مستلزم لسقوط التكليف عن الكل اذا كان كل
فرد نادروا في لباس فيه وكلامنا في حكم العضو الزايد بعد تعلق التكليف قطعا او لا بعد ثبوت

في المكلف الخارج
من العادة

ثبت
الحكم على هذا الكل الخاص دخول الجزء ايضاً تحته قيل يمكن ان ينفك الخروج عن تحت الحكم وان
في الكل بدعوى انصرف لفظ الكل الى غير الجزء الزائد فلنا اولاً ان هذا اعتبار والمدار العرفي وهو
على خلاف ما ذكرت لانهم بعد ما علموا ثبوت الحكم على هذا الموكب الخاص بدخول الجزء معه وثانياً
ان هذا تفكيك غير ممكن غالباً لان الحكم ان كان انلاقاً وانلاقاً لكل مستلزم للجزء وان كان
مثل الفصل والسمع ونحو ذلك فنقول ان محل العضو الزائد بمعنى السطح المشغول به يجب غسله
شلاً ولم يكن هنا هذه الزيادة والمفروض ان الحكم بالكل الاصيل قطعاً فلو خيلنا مكانه عند
مثلاً لم يعدم الامثال قبل عدم امكن اتصال الماء مثلاً تحت ذلك سقوط هذا التكليف عند قلت
لم لا يكون الامر به مع علم الامر بان مشغول بشئ لا يمكن ولذا على قيام الشاغل مقاصد واحد لا يربط
ليس باولى من الاخر ومن هنا نقول يجب في الغسل غسل جميع البدن ولو كان فيه عضو زائد
اي موضع كان ونقول بلزوم الغسل في الوضوء ايضاً لو كانت الزيادة داخلية في الاعضاء المتعلق
بها الحكم كالاصبع في اليد واللمحة فيها او في الوجه ونحو ذلك ومثله في مسح التيمم ومن هنا ينفك
مسحة مسح الرجل او الراس في الوضوء بالاصبع الزائد لدخولها تحت اليد ومسحة مسح التيمم الزائد ونقول
بقيل النفس بالنفس وقطع الطرف بالطرف وان كان في احدهما زيادة من الاخر وكذا في قطع
يد السارق او رجله الا مع امكن ابقاء الزائد في الفصاح كيد السارق والضابط ما ذكرناه وان
كان الاول فاما ان يعلم الاصيل من الزائد بامارة فم صغرا وعوجاج او تغير او ضعف او عدم
خروج الاخيرين في المخرجين او نحو ذلك او لا وعلى الاول فالحكم بدور مدار الاصيل لا ان المباد
فلا يجب غسل ما ثبت فوق المرفق من يد زائد ولا يجزئ المسح به حيث يجب ولا يقتض الزائد
بالاصيل ولا العكس ولا يثبت في الزائد دية الاصيل بل يرجع فيه الى القاعدة او النفس ولا يكفي
قطع الزائد في الحد ودون لا يتحقق الجنابة باذخال الزائد في الزائد او في الاصيل او بالعكس ولا
خروج المني او احد ما ذكر الزائد وكذا في الاحداث اصغار ما لم يتحقق العادة والار يتحقق
الحدث بالخروج لشموا ولله وكما لا يثبت الجنابة لا يتحقق الزنا واللواط الموصيان للحد وانتشار

التحريم انهم لعدم شمول اولهما ولا يثبت با دخال الزائد المهر ولا يكفي وضع الزائد في السجود
 ولا يجب وضعه ولا يثبت حرمة الرضاع من ثدي زائد بناء على تعلق الحكم بالثدي ولا يجب
 الحنان بالزائد ولا يكفي من الاصيل وكذا الحكم في تعلق نذر وشبهه باحد الاعضاء على الاطلاق
 وعلى ذلك جرت فقهاءنا في الفروع المشار اليها فعليك بالتبنيع في المقام مع التامل لما
 لا يفي لو كان كل ما وجب ستر الفرج الزائد لا نأمن ذلك لاجل صدق العون بمعنى ما
 يستحق ابدانه لا لصدق الاسم الخاص كما يظهر بعد التدبر نعم هنا كلام في قيام الزائد مقام الاصل
 فنقول قد اشرنا سابقا ان باب الاحداث يخرج البول والغائط والمني والدماء يستحق فيه العا
 فتي ما تحققت كفت ولو صح وجود الاصيل او المدار فيها صدق المصادرة والافعال كنولك
 بال او حاضرت لا خصوص الاعضاء واما في غيرها مما مر عليك ذكر جملة منها فنقول يقتضي القا
 سقوط الحكم بقوات محله الاصيل فلا بد من الرجوع الى ما جعل في الشرع بدلا من ذلك لو كان
 من قطع احدا عضوا وضوته او يئمه وبقي مقامه عضوا زائدا فمرد اخلا تحت الاصل كما هو محل البحث
 فالجهد سقوط الفصل والمسمع من ذلك والايان بالبقية ودعوى ان مع فقدان الاصيل يصدق
 الاسم على الزائد بطلقة حكمه شمول قاعدة المبسور على المقام فبرواضح كما مر عليك في
 تحقيقها وضبط موارد هاتئنا واطلق اصحاب عدم ترتب هذه الاحكام على الزائد في موارد
 خاصة كباب الفصاص والحدود وهو شامل لصوري عدم الاصيل والوجود نعم لهم كلام في
 جواز الفصاص بالناقصة كالبذل لا وناقصة الاصبع بدل الكل الكامل كما نص عليه الفاضلا
 والشهيدان ولكنهم لم ينصوا على قطع الزائد بالاصليه بل ظاهرا كلامهم ثبوت الدية لقوات المحل
 وهذا منطبق على ما قررناه لان نقصان ان كان لقوات وصف او جزء من الاصيل فيشمله
 دليل الفصاص واما الزائد فلا يشمله الاطلاق في مقام المقابلة ودعوى الاولوية مشوكة
 الامع اتحاد المحل بحيث لا تفاوت بينهما سوى كون الجاني زائدا على الخلقة فانه يقطع وفي الرابع
 لو كانت الاصبع التي ليست اصلية للجاني ثبتت الفصاص لان الناقص يؤخذ بالكامل ولو اختلف

محل الزائد لم يتحقق القصاص وقال في الس لا يقطع سن بخرس ولا بالعكس والاصلية زائدة ^{كذلك}
 لا يقطع لا يقطع زائدة مع تغاير المحلين ولكن في اللغة ولا اصلية زائدة ولا زائدة زائدة
 مع تغاير المحل وظاهره قطع الزائدة بالاصلية حكم وفي القواعد للعلامة اعلى اسد مقامه ^{في}
 اليد والرجل لا يقطع اصلية زائدة حكم ولا زائدة باصلية مع تغاير المحل ويقطع بمثلها ^{الا}
 مع التساوي في المحل وفي الاسنان ولا اصلية زائدة ولا العكس مع تغاير المحل والحاصل اجراء
 حكم الاصلي على الزائد مخالف للقاعدة محتاج الى الدليل واشبه الزائد والاصلي في باب العباد
 كانه يجب الايمان بالامرين في الفصل والسمع في الوضوء واليتم والسجدة وجوب مقدمة العلم وامكان
 الامثال بنفس الامر ودعوى التحير لاصالة البرائة مدفوعة بما مر من ثبوت التكليف بالواقع في الجملة
 امكان الايمان عرفا فبحسب قاعدة الاشتغال وبذلك يندفع احتمال الرعدة ايضا لما تحقق في محنتها
 انك ^{انك} الله ان المراد بالمشكل ما ليس له مخرج شرعي ولو بالاهل واما في الاسباب فالقاعدة تقتضي بعدم
 تحقق السبب الا مع اجتماعهما جاعلين للشرائط حتى يحصل القطع بحصول السبب في نفس الامر ودعوى
 ان ذلك يكون نه باب الشبهة المحصورة فيلزم الاجتناب مدفوعة بان الشبهة نوع تحقق بخطور
 الواقع يتحقق وهذا ليس كذلك فان الجماع بالة مشبهة والوضايع من تدعى مشبهة لا يعلم معترضا
 السبب للفصل والحد والتحريم ونحو ذلك بما سلفنا لك واما في الحدود فيقطع احدهما بالردة
 شكل وان توقف فيه البعض واما في القصاص فان كان الله المتصور به اصليا قطع ما يوافق محله لا نه
 في الواقع اما اصلي او زائد وكلاهما لا باس بهما وفي عكس ذلك شك لعدم جواز قطع الزائد مع
 وجود الاصلي لا يقطع بالابوفاق والوجه واضح ولو كان زائدا فلا يتقص لاحتمال مصادفة
 الاصلية والفرقة هنا وجه قوي على ما تقرر في محله ولو كانت مشبهة كالجاني ففي جواز القصاص ^{للمائة}
 وعدم الاحتمال الزيادة في المجنى عليه دون الجاني او استغلام المجنى بالردة ثم الجاني كل
 وجوه وليس في كتب الاساطين في ذلك شيء منقطع والفرقة اوفق بالقاعدة والبحث يجري في سائر
 الحيوانات كورك العقيقة وما يحرم من اعضاء الذبيحة الثاني في الخنثى وهو الذي له فرج ^{الرجال}

والنساء والمموج وهو الذي ليس بشيء منهما وهل هما طبيعة ثالثة غير الذكر والانثى او احدا خلا
في الواقع تحادهما والخنثى طبيعة ثالثة دون الاخرين بل اقول ويدل على الثاني قوله تعالى
خلق الزوجين الذكر والانثى وقوله تعالى يحب لمن يشاء انا و يحب لمن يشاء الذكور ونحو
ذلك لظهور ذلك كله في انحصار الحيوان في الذكور والاناث ونقصا وعلما في الخنثى بعد الاصل
معدلا بان حوا خلقت من ضلع ادم الابرص فانه لا بد من تساوي الاصلح او نقصان الابرص
وذلك كاشف عن الانحصار وصححة الفضل بن يسار عن الصادق في فائدة الزوجين في باب الميراث
ان يورث بالقرعة لدلالة ذلك على تعيينه في الواقع لاحد الامرين ولو كان طبيعة ثالثة لكان ينبغي
عدم القرعة وجعل السهام ثلثة لا اثنين ويدل على الاول موثقة هشام بن سالم بان الخنثى يورث
ميراث الرجال والنساء المحمولة على اعطاء نصف النصيبين لا بخالة الجمع وقاعدة القسمة مع الشائع
وهو ظاهر في كونه واسطة بين الذكر والانثى وعدم دلالة الايات على الحضور وورودها
الغالب وعدم لزوم التعيين بعد الاصلح فان خبر هذا الاصلح انهم مدوها فوجدوا الابرص
ناقصا من الايمن بصلع واحد فحكم عليه بالذكورة وقال اصلح الرجال اقل من اصلح النساء
بصلع ومن المعلوم ان نقصان الابرص من الايمن بنصف ضلع او ثلثه فان هذا ليس داخل تحت
الرواية وان قال في الروضة وكذا لو تساوا وكان في الابرص ضلع صغير ناقص ولعله انهم مراد
بشخصا المفيد في كتاب الاعلام والسيد المرتضى علم الهدى واما اهل التأسيس محمد بن ادریس الحلبي
حيث ذهبوا الى هذا الاصلح وردوا القول المشهور بل مللنا انهم بعدم كونه طبيعة ثالثة لان
ظاهرهم وضوح الامر بالعد بحيث لا يبقى شبهة بعده وعدم استلزام القرعة انهم في المموج
لا اثنى بها ما عدا ابن الجني من اصحابنا وافتي بها في الخنثى الشيخ في الخلاف لكونه معينا في الواقع
اذ الخنثى كما ياتي في محله شمول ادلة القرعة للمقامين بالعموم والخصوص فلعل القرعة امانة
للحكم وان كان الموضوع في نفس الامر غير معين وما قرنا ظهور وجه التفرقة بينهما انهم وهو
ان الذي يسا على هذه الادلة والاعتبار اما الادلة فلما عرفت من الموثق الدال على جمع الميراثين

في الخشبي وقوى المحاب بنصف الدين فيه والصحيح في المسوح بالقرعة ولا ريب ان الظاهر
 من القرعة الكسف عن الواقع في الموضوع واما الاعتبار فلان الغالب في مراتب الموجودات
 انما هو وجود الوسايط بين المرتبتين بحيث يناسب العليا من وجه والسفلى من اخر وعلى ذلك
 جرى تقدير العزيز العليم في الموجودات كافة وبرهان المذكور في محله وهو كال الصنع وتام
 القدر ولما كان الذكر والانثى مرتبتين متباعدتين جرى لطيف صنعه تعالى على ايجاد واسطة
 بينهما لا ينفك فلم يجعلهما معا واسطة لانا نقول معنى الواسطة وجود صفة الطوفين فيها لا فقدتها
 لها وهذا يظهر الجواب عن سؤال القول بالعكس مع ان الواسطة يخالف للعموم واوله المحصور ^{الاعتبار}
 الاولى ايضاً يقتصر فيه على السبق من النوع الواحد لا الاثنين فاذا دار الامر بين كون الخشبي
 واسطة او المسوح فلا ريب ان الاول اولى به وجوه احدها دلالة النصين السابقين ثانيا
 استظهار الاول بانه واسطة بين المرتبتين في لسان العوام والخواص وثالثها وجود امانة الطوفين
 فيه دون الاخر ورابعها شيوخ نقصان اعضاء البدن ^{بين} المخلوقين فلعلم المسوح ايضاً ذكر
 او انثى غاية نقص عضو وبقي الثقب او لم يبق له الثقب فخرج الفضلة من دبره او باقى فان قلت
 زيادة العضو ايضاً شايع بين الناس فلعلم الخشبي من احدهما وزاد عضو فيه قلت الشايع في زيادة
 الاعضاء وزيادة في نوع واحد كيد من ونحوه واما النومان فيغير بهود غير الخشبي وهو محل البحث
 اذا عرفت هذا فهذا بحثان في الخشبي وفي المسوح فنقول قد سبق في بحث الاشتراك في التكليف
 الفرق بين الرجل والمرأة في مواضع ويزيد هذا الفرق بينهما باحكام الكفن ونحوه وبول الرجل
 او المرأة او موتها في البر وبان المرأة لا تسفل في الجماد بخلاف الرجل والذكر يرت في الاولاد ضعف
 الانثى والمرأة لا ينفذ قضائها وانسان منها في الشهادة في حكم الرجل الواحد ولا يثبت شيء
 بشهادتين منفردات الا في مواضع ولا يحتاج الامة المشتراة منها الى استبراء والوطئ في
 دبرها بعد زنا وفي دبره لو اطا وبان دية المرأة نصف رجل وفي رد دية اوطا بعد بلوغ
 الثلث الى المصنف والنزاع في الاطاق بالرجل والمرأة آت فيهما في المقامات والوجوه المختلفة

في النظر امورا احدها الرجوع فيما سألنا الى التبعة لعموم ما دل على ان التبعة لكل امرئ على ما كان في
في بحثها وخصوص ما ورد في ميراث المومع وعدم الفرق بينه وبين الخنثى لعدم الفرق بين الميراث
وغيره من الفروع الذي حورناها في المقامين فيعمل على ما اخرجته التبعة في التكليف وفي الوضوء
كافة ويظهر ما دل من النصوص في بعض المقامات على خلافها كمراث الخنثى كما مر طودا الى
القائمة كما زعم شيخ الطائفة في فوائده عليه اجماع الفرقة وثانيها التزام قاعدة الشغل فيها
بمعنى ان بعد حصول احد الامرين في الواقع فيكون من باب الاجمال في المكلف به ويلزم ابراء الذمة
بالتميز اخس الاحتمالات فيلزم ان يتكرر الوضوء مع البطن والظهر والصلوة مع الجهر والاضطرابات
وكيفيات القيام والقعود والنسوة كما مر في غيرها من غير المحارم وعدم لبس الحرير والذهب
وعدم لبس الخيط وما يترتب من القدم وعدم التظليل في الاحرام وعدم الخروج الى الزحمة للكراهة
وعدم الافاضة قبل الغرض المشعر وعدم الامانة للرجال ويلزمان بالجزم والتغريب وفعل صلوة
الجمعة والجماد والغسل عند الارتداد عن فطرة وفي الجماد مع كفها ويجب الاستبراء منهما مع
الشرايينهما والكر الامرين في مسألة البر وفي باب الحدود وجمع بينهما في الكفن وحيث يتعارض
قاعدة الشغل مع شئله كما في الميراث والقضاء والشهادة فالمرجع اما الدليل الخاص او الصريح
التهري كما في نظائره وثالثها العمل باصل البرائة في ذلك كله الا في موضع التعارض فكما مر
نظر الى انه تعلق الحكم بالرجل والمرأة بموجب خروج المشكوك فيه عن خصوص الحكمين ومضى ثبت
التكليف على الاجمال فيرجع في الخصوصية الزائدة الى الاصل المنافي فيسقط منهما الواجب او
المنذوب على الرجل والمرأة ويباح لهما ما يكره او يحرم على احدهما واللازم منه في الخصوصية
مع الوحدة والتحيز بدونها فيتباع في ذلك كله اسماء الامور وراعيها تتبع المقامات في
الرجوع في كل منها الى ما يقتضي يقتضيه الاصل فيه وجود او عدمه فبما تعلق الحكم فيه بقول
الرجل والمرأة كما في الوضوء والصلوة ولبس الحرير والذهب والامانة والكفن
فالاصل في المقام البرائة والاستغفار او بالتفريق على المذهب في الاصول وفيما علق الحكم

فيه على الرجل فالاصل عدمه فيهما كالجمعة والقضاء والشهادة والجز والتغريب وفيما علق الحكم
 فيه على العموم وخروج منه المنة فيدخلان هنا تحت العموم كما في عموم حرمة الافاضة قبل الفجر
 ولبس المخيط في الاحرام ووجوب الجمعة والجماد وقيل المنة والمركب واستحباب الصلوة في
 المسجد ووجوب استبراء الامنة خرج من ذلك كله المنة وبقي الباقي ومنه الخنثى والمموح
 خامسها الرجوع في المموح الى القرعة لما روي في الخنثى الى قاعدة الاشتغال وسادسها
 القرعة في المموح والبرائة في الخنثى وسابعها القرعة في المموح وتبعية الخنثى للاصول
 ويحتمل هنا وجوه اخرى لا يخفى على المتدبر لكنها ضعيفة كعكس الثلاثة الاخيرة قال المحققون
 في بحث الوضوء وتخفيف الخنثى وفي س واللعين كل في عدمه وبفضل الخنثى المشكل بحار من ^{ولا} موضع
 الثياب وفي شرحه للكركي المراد بالحرم من حرم تكاثر مؤبدا وانما جاز تفصيل المحارم هنا لانه
 ضرورة ثم قال والميت المشبه ذكوره وانثيته كالخنثى مع احتمال القرعة ضعيفا وفي س
 الخنثى المشكل بفعله حارمه ولو وجد صدره اوسيت في دار الاسلام خال من مميز الذكورية
 والانثوية فالاقرب استحباب هذه الاقوال فيه اي غسل الاجنبي او النسيم او الدفن بد ونمما وفي
 سائر الصلوة والخنثى كالمنة في بحث القرائة للكركي اما الخنثى فالظاهر وجوب الجهر عليها في
 موضعين لم يسمع الاجنبي والاخفاف وفي س والاولى وجوبه على الخنثى حيث لا يسمع اجنبي
 وفي الروضة جعل ذلك احوط وظاهر التحجير ما لم يسمع الاجنبي فحتمت وفي اللمعة اطلق التحجير
 وفيها في المكان والافضل المسجد وقيل السجدة في الشرح لغير المنة وفيها ان مسجد المنة بينهما
 وظاهرهما كون الخنثى كالرجل وفي س والروضة تحجير الخنثى في افعال الصلوة بين هيئة الرجل
 والمنة وفي ضد ان الجمعة تسقط عن الخنثى وفي كرمي انه كالمنة وفي س جعل الذكورة شرطا
 للرجوب وفي معصدا ان تكليف الخنثى لما كان في باب الصلوات دائرا مع احوط الطرفين
 وهو ما يحصل بيقين البرائة للقطع بثبوته وتوقف الجزم بالبرائة على ذلك كان المناسب في هذه
 الجمعة استحباب الجمعة عليها وان لم يقر بها وفي المعين والقوام الخنثى غير المنة لاحتمال انثيته

وذكره المامون لو كان حنثي في من لا تؤم الحنثي رجلا ولا بحنثي وفي عكس الحنثي يوم المنة
 خاصة ومثل ذلك في شره وفي حرام الروضة ويحذر الحنثي بين وطيفة الرجل والمرأة فغطى
 الرأس والوجه ويحجب الرأس الحجب للنساء دون الرجال والحنثاوا في الطواف والحنث
 في الرجل وأما في الحنثي فظاهر العبادة عدم اشتراطه واعتباره قوي لعموم النص وفي من الحنثي
 تغطي ما شئت من الرأس والوجه ولم يتعرض للحنث في الحنثي واعتبره في الرجل وفي معك
 في تغطيته ويحذر الحنثي بين الامرين وفي شجره شرح قوله والحنثان للرجل خاصة اي
 دون المرأة ولو ايركن برؤية الحنثي والصبي فان النص يتناولها وفي عكس لا يجب الجهاد على
 المرأة ولا الحنثي المشكك واشترط في من الذكورة وفي منة كل من لكنه فزع عليه عدم وجوبه على
 المرأة وسكت عن الحنثي وفي عكس والمعنى لا يقتل الحنثي المشكك والمرأة والشبح وفي القضاء
 اشترطوا الذكورة وظاهرهم عدم نفوذه من الحنثي وفي شهادات الروضة الحاقه بالمرأة قوي
 وفي ديان المعذات دية الحنثي المشكك لثمة اربع الدية وهذه العبارة من هو لا الاطباء
 قابلة لا عماله الاحياط والبرائة والسبعة للمقام من نص وقاعدة نعم الذي ينبغي ان يبحث هنا
 شيان احدهما تحقيق حكم الحنثي من هذه الوجوه فنقول الذي يظهر من قهنا في باب العباد
 ملاحظة طريقة الاحياط بالنسبة الى الحنثي وظاهر كلام ثاني المحققين في الجمعة كما يكون
 هذا لما عند اصحاب ولذلك اورد عليهم في عدم وجوب الجمعة عليه ويؤيد ما ظهر من
 فتوى المعظم باصالة الاشتغال في شرائط العبادات واجزاؤها ولكن التحقيق على ما اورد في
 الاصول عدم لزوم الاحياط وجواز التمسك بالبرائة في ماهية العبادات فبمقتضى القاعدة
 وجوب الحنثي الى صالة البرائة الاقدام الدليل الخاص عليه كما اشرنا اليه في مواضع عموم
 النص وكون ما خرج المرأة وبدر نطق كلام ثاني المحققين والشهيد في بعض الموارد كما سمعت
 وفتوى الاصحاب بالاحياط لم يبين ارادتهم اللزوم ولم يصل الى هذا الاجماع بل يتبع بقبض
 بخلافه وما يوهه ظاهر عبارة الكركي ثم وأما في الوضعا فبرأي فيه صالة العدم وهو الذي

بلوح نه كلامهم ايضاً في ذلك احسن الاحتمالين عملاً بالمتقن واما في الدية والميراث فعلى
 ما حققناه من كونه واسطة واقعية فما اتى به الاكثر من انه يورث نصف النصيبين وله نصف الدين
 مطابق للقاعدة والاحبار فضلاً عن ورود دليل خاص فلا تذهل واما في دية الاطراف والجراحات
 حيث ان الموتر يعاقب الرجل الى الثلث فاذا بلغه وتجاوزته ترد الى النصف فيكون الخشن ايضاً
 ايضاً كك في المساواة الى الثلث والرد الى ثلثة الارباع بعده او المساواة مطلقاً في دية النفس
 وجهان ولا ريب ان الاول مخالف للقاعدة فلا يترك حيث لا دليل عليه نعم يقوم وجهان
 بعد ذلك احدهما مساواة الرجل مطلقاً لعموم ادلة دية الاطراف والجراحات خروج الموتر بالدليل
 وبقي المقام الا اذا بلغ تمام الدية ثلثة ارباع وثانيهما كون الخشن يعاقب الرجل بنسبة بمعنى ان
 الموتر التي ديتها نصف دية الرجل اذا ساواه الى الثلث فاختن تعاقبه الى النصف لان التفاوت
 بين الثلث والنصف ثلث النصف فيكون التفاوت بين ثلثة ارباع الدية ونصفها ثلث الارباع
 وهو الربع ففي قطع خمس اصابع من الخشن خمس من الابل وفي السبعة يرد الى خمس واربعين وحمل
 وجه ثالث وهو كون دية الخشن في الاطراف ثلثة ارباع دية الرجل من اول الامر ففي اصبع منه
 سبعة ونصف من الابل على قاعدة التوزيع واصالة عدم المساواة خرجت الموتر بالدليل والاول
 اوفق بالاعتبار لكن يرد عليه لزوم كونه انقص من الموتر فيما لم يبلغ الثلث مع ان دية ازيد من
 ديتها والاول اوفق بالدليل لكن يرد عليه مساواة الرجل مع ان دية انقص لكن يرد عليه
 للرجل مع ان دية انقص منه دية والوسط مخالف للقاعدة في وجهين مساواة للرجل الى النصف
 ورده بعد ذلك الى مدع مع انه لا دليل عليه والقياس باطل ويمكن تميم الوجه الاول الذي
 منعناه بان الخشن في الواقع اما ذكرنا وانثى او واسطة وعلى التقدير لا ينقص عن الموتر فمساوي
 الى الثلث بالاولوية ثم يرد الى ثلثة الارباع على قاعدة التوزيع وهناك وجه خاص وهو كونه
 يعاقب الموتر في القدر المساوي للرجل وما فاقه الى ان يبلغ الدية التامة فتزيد على دية الموتر بمقدار
 نصفها ففي سبع اصابع منه خمسة واربعون من الابل وفي العشرة يرتقي الى خمسة وسبعين عملاً

في الاول وبالقاعدة في الثاني والبحث في حال واسع وثانيهما ان الخنثى على ما في كتب اللغة من له مان
وما للنساء وبدر معروف في ميراث المسالك وكذا غير من اساطين الفقه وجعلوا من ليس له الفرج
يورث بالقرعة كما ذكرناه قبل مرادهم في سائر المباحث الذي حورنا هاهنا الخنثى ما ذكرناه في الميراث
او المراد مطلق المشبه فيشمل الممزوج ايضاً والفرق بينهما ليس الا في الميراث لم اجد في كلامهم
في سائر المباحث ما يوضح هذا المعنى نعم سمعت ما في كلام الكوفي من ان الميت المشبه بالخنثى
مع احتمال القرعة ضعيفاً فاحتمل ارادته ما يعي الممزوج فيفيد الحاقه بالخنثى وان لم يسم بالخنثى و
يحتمل ان يكون مراده الاشتباه بالعارض كقطع الاعضاء او اصحها لاحتياج التمييز وهذا هو الظاهر
بقراءة كلام من حيث فرضه فيما لو وجد صدد الميت او لا يميز له مقتضى الضوابط ان يورث
الخنثى ما يورث له بعبارة الشهيد في من في ميراث الخنثى وشبهه ويكون حكم الممزوج مع
القرعة في جميع الاحكام حتى في الذب والتهادة ونحو ذلك وهذا يقتضي التحقيق الذي ذكرناه
ايضاً من كون الخنثى واسطة في الواقع دون الممزوج فانه ناقص العضو فيقرع له كما ذكرناه في
باب الميراث ويجري عليه حكم ما اخرجته القرعة في عبادة او غيرها على ما يقتضيه النظر القاصد
واسد العالم بالسراية الثالث انه لا ريب ان ما ذكرناه من الضابط انما هو مع الاشتباه وعدم الا
بالعلام والمأمور فلا بحث واما العلاقة فلنقدم الكلام اولا فيما ذكره الاصحاب وورد
في النصوص ثم تبين ما يورثه البدر المنظر قال العلامة على انه مقاصد في ميراث القواعد من له
الفرجان يرث على الفرع الذي يبول منه فان بالانها فعل الذي يسبق منه البول فان جاء
منهما فعل الذي ينقطع منهما اخيراً فان تساوا باخذ وتركاً حصل الاشتباه فيقل بالقرعة وقبل
بعداضلا عنه وقبل يرث نصف النصيبين وبنات الحجة وتقل الثدي والمجل والحوض علامات على
الاقرب وقال المحقق نجم الدين ابوالقاسم بن سعيد في الشرايع يرث على الذي يسبق منه البول
فان جاء منهما اعتبر الذي ينقطع اخيراً فان تساوا يقال في خلاف فيعمل فيه بالقرعة وفي النهاية
والريجاز والمبسوط نصف النصيبين وقال المفيد والمتن في بعد اضلاعه وقال شيخنا الشهيد

في الدروس من لهما للرجال والنساء وبورث بما يؤمنه فان بال منهما فبال الذي سبق منه القول
 فان سبق منهما معا ورث على الذي بنا خرافة وقال القاضي بورث على الذي سبق انقطاع
 فهو ضعيف فان تساوبا فهو المشكل وقال المفيد والمرضى وابن ادريس بعد اضلاله وفي الخلا
 بورث بالقرعة وقال الحسن ان كان هناك علامة فمجهز او بول او حبض او حلال او جماع و
 الارث يرث رجل وهو المروك والمثوان لرفض النصيبين وقال الشهيد الثاني في ذلك
 ومن علامة البول فان بال من احدهما دون الاخر حكم بان اصله وهذا موضع وفاق فان
 توافقا غير سبقهما وهذا ايضا متفق عليه فان تساوا لاكثر على اعتبار ما ينقطع اجرا وشذوق
 ابن البراج حيث جعل الاصل ما سبق منه الانقطاع وذهب جماعة منهم الصدوق وهو ابن الحسين
 والمرضى الى عدم اعتبار الانقطاع اجرا وفي الخلاف بعد ذلك القرعة وذهب الاكثر الى نصف
 النصيبين والمفيد وابن ادريس والمرضى الى عدم الاضلاع واما الاخبار ففي موثقة هشام بن
 سالم تورث من حيث بول فان خرج منها جميعا فمن حيث سبق فان خرج سوا فمن حيث
 يبعث فان كان سواد ورث يرث الرجال والنساء وفي رواية ابن شريح ذكر الاولين ثم بعد
 الاضلاع اذا عرفت هذا فنقول لا ريب ان هذا المقام من مسائل الموضوع الصرف المشبه فاذا
 حصل العلم بنفس المكلف او للحاكم الشرعي باحد الطرفين حكم به وعمل بمقتضاه اما الاول فلا يند
 ليس ولا العلم شيء وهو محجة نظم واما الثاني فانا وان لم نجوزا لتقليد في الموضوع لكن ساء
 في ولاية الحكم الشرعي ان حكمه في الموضوع نافذ مع اشتباه العرف بقا الحكم فيرجع الى التقليد
 في الحكم حقيقة وبيان موكل الى محله واما لو حصل الظن بنفس المكلف فالذي اخذناه في الا
 عدم محجة الظن في الموضوع الصوف للنواهي الكتابية وعدم جريان تقدمات الدليل الرابع فيه
 لعدم انسداد باب العلم فيه غالبا فرجع في المشكوك فيه الى الاصول بحسب المقامات واما محجة
 ظن المجتهد فيه مع اشتباه اهل العرف فالذي يتولى في النظر محجة حكم به كالعلم لا يستبعد الظن
 بالحكم وهو محجة وباتي هذا ايضا في محله مع انه يمكن مع قطع النظر عن ذلك القول بمحجة الظن هنا

لو جهن احدهما عدم امكان الاضيق في مثل الميراث لتعارض الحقين وعدم امكان الرجوع الى البرائة
 وليس هذا اصل موضوعي ايضاً والروايات متعارضة في الجملة ثم ليس صالحاً لتمييز مثل هذا الموضوع
 بحيث يركن اليه النفس في الاحالة الى ظن الحاكم الشرعي اولى وثباتهما ان الامارات المنصوصة
 ليس شي منها هذا مما يفيد القطع بل كلها ظنية وفيها معلوم عدم مدخلية خصوصيتها في ذلك
 بل عبرت كاشفة عن الواقع ولو ظناً فكل امانة افادت ذلك تكون حجة ويؤيده جعل العلا
 المحبة ونحوها امانة وجعل المحسنة بما نقل في من فعل القول باعتبار الظن مطع في الترجيح
 فنقول ان مرجحاً الذكورية وعدم نقل التدي والاحكام وشدة الرغبة بالنساء في الجماع
 والاحبال وعفونة المني وغلظته وخروج عظم الخلقوم والبول من الذكر وسبقه من انقطاع
 اخيراً ونقص الاصلاح ومن مرجحاً الانوثة عدم المحبة والتفلك والجبل والحيض ورقعة المني
 وتساوي الاصلاح والبول او سبقه وانقطاعه اخيراً في الفرج الاخر وعدم خروج العظم
 فان وجد المرجحات في احد الجانبين دون الاخر فلا كلام وان تعارضت فمنها صور احدها
 تعارض المحبة مع التفلك او الترجيح للمحبة لا مكان التفلك في الرجل مكانا واضحا دون
 المحبة في الانثى فانه نادرجها وثباتها تعارضها مع الحيض والرجح لا مكان المحبة بل وجوبها
 كما حكى في الآثار وثباتها تعارضها مع الجبل والرجح مع الجبل بعين مأمور وانها انما
 مع الامارات المنصوصة الاربعة اذا كانت للموتة والرجح مع النص المقصود بالقوى بل
 الاعتبار ايضاً ويكفي في الترجيح وجود الواحد فضلاً عن المتعدد وخاصها تعارضها
 مع رقة المني او قلة الرغبة او عدم العظم والرجح للمحبة وسادسها تعارض الاحكام
 مع الحيض والثاني اقوى وسابعها تعارضها مع الجبل والرجح للجبل وثامنها تعارضها
 المنصوصة والحكم كما مر وثالثها وتاسعها تعارضها مع العدم والرجح للاضلال وعاشرها
 تعارضها مع التفلك وفي الترجيح نظر حادي عشرها تعارض الاحبال مع التفلك والاول
 اقوى ثاني عشرها تعارضها مع الجبل والرجح ولا ترجيح وثالث عشرها تعارضها مع الحيض

خر
 ٢ تفلك

تسجد
 التفلك

والثاني راجح ورابع عشرها تعارض مع المنصوص والنص أقوى وخامس عشرها تعارض
العظم مع التفلك والراجح وسادس عشرها تعارض مع الجبل أو الحيف فالراجح لهما
 وسابع عشرها تعارض مع أحد المنصوصات والراجح كما في غيره وثامن عشرها تعارض
سبق البول مع ناخو الانقطاع والراجح للسابق لتقديمه في النص والاعتبار وناسع عشرها
تعارض سبق البول مع عد الاصل والراجح للأولين عملاً بالموتق والخبر المتقدم
 لهما عليه والعشرون تعارض الانقطاع مع عد الاصل والراجح للأول لقوة الموتق سنداً
 وعملاً ويعلم تعارض الاثنين والثلاثة والازيد مع التساوي او التفاوت بالمقاييس والمقادير
 على الوجوه في النظر واما على القول بالتعبد فنقول قد عرفت دعوى الإجماع على العلامة
 الأوليين على الترتيب فلا كلام في اعتبارهما مع دلالة الموتق ورواية شريحي عليهما واما الانقطاع
 اجراً مستفاداً من قوله حيث ينبعث في الموثقة والمراد به ذلك على ما فهمتم فليكون محتملاً أيضاً
 ولكن تضعفه امور احدها احتمال كونه بمعنى سبق الانقطاع ولعل ذلك مستنداً إلى البراهين ثانيها
 احتمال كونه بمعنى الخروج بقوة بل الظاهر اللفظ ذلك وثالثها عدم اعتبار جماعة من القدماء
 ذلك ورابعها دعوى الموثقة الإجماع على عد الاصل بعد الامارتين ويؤيده امر
 احدهما أقوى الاكثر الكاشف عن معنى الرواية أيضاً وثانيهما مساعدة الاعتبار لان التساوي
 في الخروج مع ناخو الانقطاع علامة لكونه اصلاً عادة وانظم ان الترجيح مع المتشبه والوجه
 بعد التأمل واضح واما عد الاصل فالرواية وان كانت ضعيفة لكن تنابذ بالتعليل
 حواخلفت من ضلع آدم الايسر وبما علم من طويفة اهل الشريعة والتجارب وكونه مكان يكون
 قد عرفت انه غير حاسم للاشكال كما زعم القائلون به فلو لم يكن التفاوت بضلع تام وتوالي
 على حاله فالمرجع الموتق المنطبق على ما قررناه من القاعدة في نصف النصفين في الارض
 الدينين في الجنابة والاصول المعتمدة في سائر المباحث كما عرفت وفي اعتبار تكرار الامانة كلام ياتي
 في ذي الحفون والمراد به من له بدنان في حق واحد ولم يتعرض له الاصحاب الا في الميراث في الرابع

من لداسان او بدنان على حق واحد يوقف بعد نومهما فان انتبهما فاما واحد وان انتبه احدهما
فاما اثنان في الميراث وفي حق واحد يوقف احدهما بعد نومهما فان انتبهما فاما واحد وان انتبه احدهما
فاما اثنان كما قضى به علىهم وقال ابو حنيفة رايته بفارس مائة لها راسان وصدان في حق
واحد من وجه تغايران وفي ذلك القول باعتبار تعدد هاهنا ووجهها بالانقضاء هو المروي
من طرق الاصحاب عن علي بن ابي حمزة عن محمد بن مولى له راسان وصدان في حق واحد فسل
علي بن ابي حمزة في الميراث فقال يترك حتى ينام ثم يصاح به فان انتبهما معا كان له ميراث واحد
وان انتبه واحد بقي الاخر فاما بورت ميراث اثنين وفي طريق الرواية ضعف او جهالة
لكن لا راد لها وهما باحث الاول ان هذه الامانة هل هي تعدد كما هو ظاهر الاصحاب
حيث اقتصر عليه والابل هي امارات او اضبطها والكلام هنا كما قررناه في امان الخشبي من
كون العبرة بالعلم او لا ثم بطن الحاكم الشرعي من الامانة والذي يقتضيه النظر عدم كون الامارات
تعدد بل كل ما كشف من الواقع فلو تخالفنا مثلا في الارادة بحيث كل منهما يريد ما يريد ما يريد
الاخر مثلا يريد احدهما القيام وبمسكة الاخر او يريد احدهما المصير الى الدار والاخر المصير الى السوق
ومخوذلك من الامارات المتعاكسة التي تظهر آثارها في بعده ومثل ذلك كون احدهما ظنا
ذكيا والاخر غبيا وحفظ احدهما ونسي الاخر ومخوذلك من الامارات نعم يمكن ان يكون
ان هذه الامارات متعددة عند اهل العرف وغيرهم ومتى ما حصل شيء منها يعلم او يظن ظنا
قريب منه انهما متعدد ومحل البحث ما كان خالبا عن مثل هذه كما يعطيه ظاهر الرواية ولد
بعمد مولود فسلوه من ميراثه والظاهر انه لم يبلغ مبلغا يمكن اختياره بهذه العلامات فلا
تدل الرواية على عدم العبرة بما ذكر وان كان ظاهر الاصحاب ذلك بل يمكن ان يقال ان النص
والفتوى لا يدلان على انحصار العلامة نظرا الى ان غير النوم والانتباه من العلامات فيها
امانة التعبد التعدد كثر كما شكك شلناه واما امانة الوحدة فلا غالبا مثل تطايقها في القيام
والنعوذ او الارادة لا يدل على اتحادها الجواز كونها شواطين على هذا المعنى اختيارا او كون

طبيعتها بشدة المجاورة وتقارب القوى متوافقين وكذلك الذكر والنسب والذكورة والغباء
فان تطابق الاثنين في الفهم والمرتبة في امور خاصة شاربغ الوقوع وان تميزا بامور اخرى بخلاف
النوم والانتباه فانه لا يوضع الوحدة والتعدد وجود او عدمه وان كان فيه ايضا نظر اذا انتباه
في ان واحد يما مع تقارب الحواس وناسب الطبيعة خصوصا بالصباح كما في الرواية لا يلزم
بينه وبين الوحدة وليس ذلك الا كما مثلناه وبالمجمل لم اجد الجود على النص وجه يعتمد عليه نعم هو احد
العلاميم في ذلك الثاني ان المواد بالانتباه والنوم بناء على الافتراض عليه هل خصوص ما عر به في
النص وهو مثال فلو فرضنا ان احدهما النوم وبقي الاخر مستيقظا فعلى ما في النص لا يكون هذا
علامة بل يعتبر نومهما جميعا فيعتبر بالانتباه بخلاف ما قلنا ان المواد النوم في احدهما دون الاخر
كيف كان فلا يصحح يفرق الحال بين الابتداء والاستدامة ويمكن ان يبق بالجود على النص لان
الانتباه في احدهما اقوى دلالة على التعدد لان عود الروح الى الشخص الواحد بعد اجتماعه لا
يكون الا سريانه الى الاجزاء كافة بخلاف نوم احدهما دون الاخر لان عود النوم انما هو باستيلاء
الجوارح على الحواس ويمكن استيلاءه على احدهما استيقظ الاخر فانما يرى انه يمكن ان ننام احدي ^{العينين}
دون الاخرى وان ننام البصر دون السمع وذلك لتفاوت الحواس قوة وضعفا فلعل في البدن
او الراسين ايضا تفاوت مثل هذا التفاوت ولما لم يكن فالبا انتباه احد الحواس دون الاخر
فعدم انفكاك البدن او الراسين في ذلك اولى وهو المتجه مع احتمال اعتبار الغالب ^{كون}
الامانة بنسبة على الظن وهو موجود في المقامين والظاهر ان خصوص الصباح لا مدخلية
له بل لو انتبه احدهما بالدفع بالضعف لكان كذلك بل دلالة الانتباه فيهما به على الوحدة انما
نه هو الصباح نعم انتباه احدهما دون الاخر في الصباح اشد دلالة على التعدد ومن بعض
ما قورنا ظهر ما في كلام الامام ولي الملك العلامة من اعتبارها ما لا ينالهم منهم احاد الانام
مع ما فيه من وقايق اخرى يظهر بعد التأمل ومن ما يظهر انه لو تعارض سبق النوم الى احدهما مع
الانتباه دفعة يقوم الاشكال من ان الانتباه مفضو من ان دلالة على الوحدة اضعف

من دلالة النوم على التعدد اعتبارا مضافا الى ان ظاهر النص كونه علامة للتعدد لا لعدم علامته
للاختاد وان ذكر في النص لكنه صوف لبيان غير الثالث ان العلة المنصوصة هنا وعلامته
الحثي هل يعتبر فيها التكرار مرارا بحيث يعلم كون المتعدد ذلك حتى يحكم به او لا بل يعتبر دفعة
فأيهما تحقق قضي به وان تخلف بعد ذلك او يفترق الحال بين امارات الحثي فيعتبر التكرار
دون المقام فيعتبر الواحد ايضا احتمالات لم ينص على شيء منها الاصحاب وجد الاول بعدم اعتبار
المرة الواحدة نظرا الى ان الامانة للكشف لا تعد صوف والمرة الواحدة غير كاشفة لان هذه
الامور عادات قابلة للتخلف وبما يكون هذه الدفعة مما يختلف عن العادة مضافا الى ان المرة
الثانية اذا حصلت بعكس المرة الاولى لم يبق وثوق بالاولى اصلا لاسيما الترجيح من غير
مرجح ومجرد السبق غير كاف مع ان ظاهر النصوص الاطلاق بحسب الزمان مثل قوله فأيهما يؤول
او سبق وينبثق او اذا اتت احدهما فحق ما حصل احدهما في اي زمان كان يشمله النص كما يعمل
في الاول فيعارض الاماراتان ووجد الثاني ان ظاهر الاخبار الاطلاق وهذا وهو يصدق
بالوحدة ويحكم فان عارضه بعد ذلك وضع اخر فلا يبره به بعد الحكم لان الموضوع ليس شيئا
بعد ذلك حتى يلاحظ امانة اخرى تعارضها ولا بل على تقدير الخالف يصير بقوله وجعل بخروج
بول من ثقب اخر لازمه او موثوقا ووجد الثالث ان موثقة هشام في الحثي عبر في العلامة بصفة
المستقبل الدالة على التجدد والاستمرار ورواية الباب غير بالماضي الدال على كفاية الوقوع من
مضافا الى ان رواية الحثي عبر بموضوع عام ودل على حكم كلي يكفي فيه اعتبار الدوام والاستمرار
في الامانة بخلاف المقام فانه فضائلي في مولود خاص في مراثيه مع ان دلالة الانتباه على
الوحدة والتعدد اقوى بحيث يبعد خلافا بخلاف البول ونحوه كما لا يخفى والذي يقوى في
النظر الوجه الاخير بل هو الاوفق بالنص والفتوى انهم قد برزوا **فالمكان** اولهما انه على القول
بالاعتبار الاستمرار فهل يكفي فيه غير المراتب او الثلث او غير ما يصدق به العادة والذي يترجح
في النظر كفاية المراتب لوجود معنى التجدد المستفاد من النص فيه واستقراء موارد الشرح من اعتبارهم

في العادة المرتين ونصوص الحيض الحاكم بالعادة هما فليكن كذلك ثم على تقدير تحقق العادة والحكم
 فان انقلب بعد ذلك العادة وتكرر في خلافه فهل يعمل بالثانية كعادة الحيض فيدركه الزكاة
 والثبوتية مدار العادة في خروج البول مثلا او لا بل يتقبل بعد ذلك الى الامانة التي بعدها النقا
 الاولى وسقوطها عن الاعتبار فان لم يكن ولائها علامة فهو المشكل الذي يقضي فيه كل على
 مذهبه او لا يقتض الحكم بالانقلاب مطلقا استصحابا لما ثبت والثبات في كون التغير افعاله ام لا
 ولا اطلاق النص في الحكم بذلك الشامل لما لو تجدد ما يغايره وجوه والذي يتوهم في النظر القاص
 الوجه الاوسط او لا اطلاق في النص بحيث يشمل هذا الغرض والحكم مراعى بعدم انكشاف الخلق فلا
 وجه للاستصحاب فتجدها وثابتها ان على القول بالمرء فهل العبرة بها كيف اتفقوا ولا بل ما يتفق
 بعد حكم الحاكم الشرعي وجهها ولا يخفى قوة الثاني اذ العبرة بالمرء مخالف لظاهر النص والاعتبار في
 الجملة ولو سلم دلالة النص فالمستقن ما حصل منه بعد حكمه واما ما وجد سابقا ولو عند نفس المكلف
 فلا عبرة به والمسئلة محل اشكال والبحث فيه لا يسعنا المجال الرابع ان اعتبار هذه العلامة لا
 كلام فيه في الميراث واما في الاحكام الاخرى فهل هي تابعة للميراث في ذلك مطلقا لعدم الفرق ولا تما
 كاشفة عن الواقع لا بعد ضرورة فتى ما علم في الواقع الوحدة والتعدد فينبع او ليست بتابعة نظرا
 الى ان النص انما ثبت فيه ولعل الفرق هناك موجود وكونه كاشفا عن الواقع مطلقا غير معلوم وجهان
 التحقيق ان الامانة كاشفة كاشفة مطلقا هو ظاهر النص ومع ذلك لا يستلزم اجراء احكام الوحدة
 والتعدد عليه في سائر الابواب نظرا الى ان الاحكام المتعلقة على الوحدة والتعدد قد ينصرف
 الى الفرد الشايع المبادر وقد لا ينصرف فانظر في كل واحد من المباحث لا بد منه قال العلامة
 في التواعد بعد عبارته السابقة وكذا التفصيل في الشهادة اما التكليف فاثان مطلق وفي النكاح
 واحد وان كان اثني ولا قصاص على احدهما وان تعد مطلقا ولو شارك في الرود مع الانبعاث لا دفعه
 اشكال ودفعه اشكال وفي المسالك وحكما ورد في الارث وينبغي مثله في الشهادة والحجب لو كان
 افا اما في العبادات فاثان مطلق فيجب عليه غسل اعضائه كلها ومسحها ولو لم يتوضأ احدها ففي صحة

صلوة الآخر نظر ويمكن هذا اعتبار اللفظ من لا يشبه لتبني الآخر لا يعتبر طهارته في صحة صلوة
 الآخر للحكم بتعدد هما وفي النكاح هما واحد من حيث الذكوة والائتة اما من حيث العقد
 فالظاهر توقفه على رضاها معا وكذا يقع الاشكال في الطلاق وفي العقود كالبيع هما اثنتان
 وفي الجناية اثنتان لا ينقص من احدهما بجناية ولو اشركا في الجناية اقتضى منهما وهل يحسب
 بواحد او اثنين حيث يكون الجناية في غير المشترك وجهان ولو كانت جريمتها في المشترك وهو
 تحت العتوان في بواحدة اذا عرفت هذا فالكلام في جهات الاولى انه لا يتوهم من هو كل من تعاقب
 اثنين في تراوح البر وان قيل بتعدد هذه المبادر غير ذلك ولعلو مبدء مظنة القوة فيه وضعف
 هذين باشتراك ما تحت الحقو واضح وينزج من البر لو وقع فيه ومات نزج الاثنين نظر الى ان الواحد
 الذي فيه سبعون دولا لا يشمل الطلاق ذلك فان قلت التعدد ايضا لا يصدق عليه قلت بعد
 ينقض الاستصحاب ببقاء النجاسة الى البقيين بالزبل قيل فابن يعلم البقيين بالزبل فلنا ينبغي ينفي ما
 زاد على تعدد الاثنين بالاولوية مع احتمال الحاقه بما لا نص فيه ان او جناه فيه نزج الجميع وعلى
 الثلثين والاربعةين فلا اذ لا ينقص على الواحد قطعا وفي الوضوء يعتبر غسل جميع الاعضاء ان
 حكما بالوحدة كالعضو المشبه في غيره تعدد الواجب فان لم يمكنه سقط بحسب التعدد كغيره
 وبطل وضوئه بالحدث وهل يبطل يوم احدهما او غمائل او جنونه بناء على ان هذه ليست امانة
 التعدد او الوجهان تنقضي الاستصحاب الثاني حتى يحصل البقيين بالناقص وان قلنا بالتعدد مع
 الامانة فالاقوى انه يكتفي في وضوئ كل منهما غسل اعضاء نفسه المختصة والمشاركة لشمول ادلة الوضوء
 وعدم حصول الاشتباه حتى يجب تعدد مبدءه ولا يضره بقاء الحدث في احدهما في صلوة الآخر لاصالة
 عدم المانعية وليس ذلك الا كركوب الحدث على المتطهر في الصلوة فتبصر ولو تطهر معا فنقص
 طهارتهما بالحدث الحاصل من العضو المشترك كالبول لشمول ادلة النقص لها بخلاف الحدث
 المختص كنوم احدهما دون الآخر فانه ينقص طهارة النائم خاصة وعلى هذا فلا يجوز للحدث
 منهما الصلوة ولا الطواف الواجب والامر كتابته القرآن ويجوز كل ذلك للمتطهر ولا يضر اتصال غيره

به وفي العضو المشترك نظراً فحتمل جواز المس به مطم لانه متطهر من جهة ويجعل المنع لانه محدث من جهة
 ويجعل المحوق كل حكمه فان من به المصنف من به المحدث عصي دون المتطهر ولا يزد واحد منها ورر
 لو وقع فخر او تواضعا على المس فالمحدث عاص وهل لكل منهما منع الاخر عن المس كما مشتركين في الملك
 ام لا لتسلط كل منهما بتمام العضو لا على الاشاعة او للتطهر منع المحدث للهني عن المنكرو دون العكس
 او بالعكس لكن للمحدث الحد غنم ماسة عضوم المصنف ولو من المحدث فائما عصى على نفسه والاحود
 الوجه الثالث اذا ضرر على المحدث حتى يمنع عنه ولو شك احدهما في الوضوء وشئ من افعال
 الغسل او الصلوة فعلا او ركعة او في افعال الحج او في غيره لك كاستبراء ونحوه وحفظ
 فان قلنا بالوحدة فهل يحرم حكم الشك او الذكروجهان والاقوب ان مع بقاء الشك مع
 مخالفة الاخر يعمل بمقتضى الشك لصدق ادلة الواردة على غيرها ان لم يلزم منه الابطال والاقا
 على من يذكر الاتصال الصحيحة ولو استلزم كل منهما الحكم البطم كشك احدهما بين الواحدة والا
 وعلم الاخير بزيادة ركعة غير الفريضة فلا كلام فان كان الشك مصححاً دون الذكروالتزجج
 للصحة ويجعل في صورة صحتهما معاً تقديم قول الذكرووافق الاصل كذكو احدهما كون الركعة
 اثنتين وشك الاخر بينهما وبين الثلث ويجعل بتقديم مطم مالم يبطل الاتصال الصحيحة البرائة
 عن احكام الشك وانصرف ادلة الى غير ما عارضه ذكروان قلنا بالتعدد فكل حكم نفسه اذالم
 يتعارض بزيادة او نقصان بطلين والوجه واضح وان تعارض كالتاك بين الاثنين والثلث
 الباقي على الثلث ومن يقن انه اثنتان فيتعارضان في قيام الواحدة للثاني ففي بطلانها معالعدم
 الترجيح اولووم احدها طاعة الاخر كغاية حذر عن الابطال فان تنازعا فالترعة وجهان الاقوى
 الثاني وان امكن اطاعة احدهما بحيث لا يلزم الابطال لصلوته وجبت على الاجود كالضيق
 تشهد او سلام وحكم الغسل والنيهم طهارة ونقصا مثل الوضوء مع احتمال وجوب غسل الكل
 في الغسل وان قلنا بالتعدد ولكنه وجه ضعيف وسطح اتصال البدن معقول للمعند على الاصح ولو
 المتلف في الدم المستوفى المضطربة في الرجوع الى الروايات فمع الاتحاد يلزمهما الوفاق على معين

ولو بحكم الحاكم او الفرعة ومع التعدد فكل حكم كما في الوضوء كما لا يضر حدث أحدهما لا يضر وجوب
الحبث إنهم في ثوب الآخر المختص وكذا عدم السر لو كانا نثي مع التعدد ومع الاتحاد فللمطبع
قد العاصي في وجهه ويسقط مطلق وجهه آخر ومع التعدد على الأول ويجب عليهما معا السنة والقراءة
والأذكار والأفعال في الصلوة ولو صلياً دفعة واحدة إذا كانا متعددين ولو صلى واحد منهما في
بما يجب عليه وان لم يصل الآخر وان كانا متحدتين فالواجب صلوة واحدة لكن يجب في أفعال
الصلوة المتعلقة بالأعضاء استعمال أعضائهما معا مقدمة الواجب للشك في الأصل والزيادة
ولو امتنع أحدهما بسقط ان لم يجعله علامة التعدد وأما في الأقوال فمقارنة وذكره فلهما يجب قولهما
معاً كالأفعال صوفى للأدلة على الأصل وهذا مستبعد فيجوز تقديمه أو يكفي بالواحد لصدق القراءة
وحصول الامتثال وجهان أقومهما الثاني على أشكال الاستدلال بتعدد السور والقرآن المبطل
للعبادة كما قرر في محله بخلاف الأفعال فان سجودهما بعد سجود واحد وان تعدد الأعضاء
فتم ولا يجب التثنية في انعقاد الجمعة والعبدان وان تعدد الانفراد الخمسة إلى المنفصل مع
الانعقاد لعموم وجوب الجمعة خروج ما لم يجمع الخمسة ولو في حق واحد بالليل وبقي الباقي في
الاتحاد فعدم الانعقاد واضح ولو سافر واحد هما قاصداً للمسافة دون الآخر ففي كفاية قصد أحدهما
القصر مطلق للقصد في أحدهما والتسعية في الآخر وعدمهما مطلق لأن مثل هذا لا يعد تسعية وقصد أحدهما
مع عدم قصد الآخر غير نافع وكفاية على القول بالاتحاد لأنه سافر دون التعدد فكل حكم في التسعية
ضعيفة وجوه أو سطحا الآخر بحيث يظهر في ناوي الإقامة وإتمام الناي هنا واضح ومثله
ناوي المعصية ولا يجوز إتمام أحدهما بالآخر مع الاتحاد وأما مع التعدد ففي جواز لأن الأثران
جماعة وعدمه لعدم دخولهما في الإطلاق ولزوم تقديم الأمام وهذا غير معقول وجهان والحق
أننا لو قلنا بجواز صلواتهما دفعة واحدة فلا بأس بالإتمام والتقدم مع التعدد ساقط نعم بحيث يشبه
في أنهما الوصلية دفعة فاستناد القيام والقعود ووضع الرجلين في السجود إلى أحدهما ليس أولى
من الآخر والمبادر من الأدلة الاستقلال وهذا مشترك واجتماع عليين على معلول واحد يمتنع

والشريك موجب لعدم الامتثال قلت لا مانع من ذلك لصداق استناد القيام والتعود عليهما
 عرفا مستقلا وان كان في الواقع لهما مدخلية لكن كونهما بحيث لو لم يكن كل منهما لقيام الاخر ^{فقد}
 كاف في ذلك وسجني تحقيقه انما هو في بحث الاستنباط من هنا تبين ان مع عجز احدهما ^{قد}
 الاخر فان رضي الشريك بالاستناد اليه في القيام ونحوه صحته صلوة ووجوب صلوة المختار وان لم
 يرض صلوة بعد وراو مع الاتحاد لو صام احدهما صوما واجبا عليه مضيقا رمضان بكرة الاخر على
 الاطاعة ان خالف وامكنه ذلك ولو اراد الصوم المندوب او نذر ^{لا} حله جدا فله ان يتركه الى قضاء
 الاخر لانه اضرار ولو لم يطع الاخر في الواجب فمع اختلاف المعدة بصوم عملا بالمسور ومع ^{اتحاد}
 ففيه الاشكال والحق ان المطيع يصوم وينوي ولا يضره اكل الاخر وشربه وان تقوى به كالمكة
 على الاضطرار والاقوى انه لا يجب عليه قضاء ايضه للامتناع وعدم الفوات واما مع التعدد فلكل
 حكمة في الوجوب والكفاية وغير ذلك لكن مع اتحاد المعدة بحيث لا يشكال ويندفع بما هو ليس
 لاحدهما التبرع بالصوم والعبادة الشافة او الحركة الغير المحتاج اليها مع اذن الاخر للزوم ^{الغير}
 ولكل منهما السعي في حاجته وهو كونه وامره على قدر حاله وليس للاخر ممانعة في ذلك ولو
 تعارضوا فالاقوى لزوم الممانعة كالعبد المشترك فيصرف يوما في حاجة احدهما ويوما في الاخر
 مثلا ولو منع احدهما الاخر من صومه والحق عدم الضرر لان ما يقع الحول لا يدخل تحت اليد فلا يضمن ^{بالفوات}
 ولو اكره احدهما الاخر على الافطار مع اتحاد المعدة فقد اهل الصوم نفسه على الاصح ولو نظر ^{احدهما}
 بالصوم لم يضره ونحوه افطره يصوم الاخر وان اتحد المعدة ولو كان صومه يضر صاحبه في مرضه
 بشدة ونحوه ففي سقوطه لانه اضرار والعدم مظم لانه واجب وجهان والسقوط اقوى سيما
 مع ان ضرر الشريك يعود اليه ايضه مظم غالبا وان تخلف في بعض الصور كوجع عين ونحوه
 ولو جاع مع التعدد عن استطاعة او نذر او نيابة او ضدوب او ملحق بحسب الافعال المشتركة
 لكل منهما وباقي كل منهما بالمختص فليست تلك اثواب للاحرام لا اشتراك الواحدة ويلبي كل منهما
 ويطوف ويسعى وخلق كل منهما مع عدم رضا الاخر لا ازم على نفسه وان كان بعض مشترك ^{كالجاء}

نعم في جواز نيابة كل منهما عن واحد نظرا لشيء أو عدم الاستقلال وعدم اولوية استناد الطواف
والوقوف ونحوها الى احدهما دون الاخر والاقوى الجواز لان كلامهما بالافعال مرفا وليس
هذا الاكوب اثنين على اية في الطواف قاصدين له ونحوه في غيره فبشر وكذا لو كان احدهما أصلا
والاخر نيابة واما مع الحكم بالاتحاد فلا يجوز النيابة عن اثنين ولا الملتحق واما هو مع واحد
وتجب مباشرة جميع الاعضاء مقدمة كما في الصلوة واما العبادات المالية من زكاة او خمس
او صدقة او كفارة فيلزم فوض الاتحاد شكلا فلا اشكال واما مع التعدد فلكل حكم ولو ادعى
احدهما على الاخر ما لا يقع التعدد يسمع ويقضي بينهما كغيرهما ومع الاتحاد لا يعقل انهما كانا
نفسا لو ادعى احدهما على الاخر نصب حوا وابتداء او ظلم في كل وشرب سمي وعواه مع الاثبات
وتوجه الحكم بالتعدد التعزير واليمين الثانية انهما لو اتحدا بالامانة فحكمهما في الشهادة
حكم الواحد سواء كان شهادة اثبات او شهادة صحة كافي الطلاق عملا بالمتقين وبمقتضى الامانة
واما مع التعدد ففي قيامهما مقام الاثنين نظرا لكونهما كذلك ومن اصاله عدم تحقق الشرط
او السبب الا في المتقين وهو المنفصل والاقوى ثابتهما قيامهما مقامهما وفاقا للفاضل على القول
بمحبة خبر الواحد مطلقا ولم يثبت في الشهادة تعدد ازيد من ذلك واما فيما عدا النكاح من العقود
فان قلنا بالتعدد فلا ريب ان لكل حكم مقدما فاليا كالوقف والبيع والصلح والاجارة و
الجعالة والهبة والعارية او بدنيته كالوكالة ومزارعة ومساقاة ووديعة وكفالة ونحوها
فلو كان المال من طرف ذي الحقين خاصة فلا اشكال لانه سلط على ماله ولا مدخل لشريكه
في ذلك ولو كان العمل من جانبه لكونه جيرا او وكلاهما ونحو ذلك من العقود العينية
فمنها وجوه احدها عدم جواز مباشرة احدهما ذلك لانه شريك لا يمضي تصرفه الا باذن الاخر
كالداية بين مالكيين فلا يجوزها احدهما الا باذن الاخر وثانيهما الجواز لانه سلط على نفسه
فانته تسلط الاخر ايضا على ذلك فلما لماله في ذلك وللشريك اجرة مثل حصته جمع بين الحقين
وعدم انقسامه الا كذلك وثالثها لزوم الحماية كما بعد الشريك فيقسم للزمان ولو

بحكم الحاكم فكل مسلط في حصته ان يعمل ما يشاء وعلى الآخر تبعيته ولا ريب في قوة الوجه الآخر
 ولو قبل كل منهما عللا لينا في الآخر فلا كلام في الجواز ولو صار الجيرين لشخص واحد برضا هما
 فالأجرة بينهما سواء وكل واحد منهما من شركة الأبدان فيبطل ولا يقع الاقوى البطلان
 مع توزع العمل وتقبل كل حصته لنفسه واما في الإبقاء المالية كالبيع والشفعة والعقود ^{الرفقة}
 في وجه والتبديل والاذن والاهانة يلزم كل بحكم نفسه وماله كالتخصيص المتنازعين وان قلنا
 بالاتحاد فهل يكفي رضا واحد منهما في عقد ايقاع بما ذكر سابقا لدخوله تحت الأدلة اولا
 بل يعتبر رضاها معا الاجود الثاني لان كلاهما كالعضو والمال واحدهما ويحمل وجه ثالث
 وهو انه وان كان المال الواحد او المالك واحدا وهما كالجريين لكن حيث ان الجريين هنا
 لا يساكنان في الانسان بل هما مستقلان في احدث عقد ايقاع فيكون نسبة المال الواحد
 اليهما بالاشاعة كما بين الشريكين فيمضي تصرف كل منهما في نصف المال وان لم يكن فالنصف
 ابتداء وهذا في مثل الوصية والتبديل الاشكال فيه لانه يرجع الى انتقال ما عدل ثلث النصف الى
 الورث واما في المعاملات في الحياة فاللزام منه انتقال حصته ملكه او انتقال حصته اخرا الى ملكه
 كافي للشفعة والبيع بعد تراضيها مثلا في البيع فلو لم كون ذلك مختصا به دون شريكه مثلا
 او ضمنا وذلك لا وجه له لاستلزام التعدد والغرض الاتحاد ولو عاد ذلك الى الاشاعة فضا
 معناه المضي من رضا الآخر فليض في الكل والذي يرجع في النظر جريان احكام التعدد ^{مطم}
 لشمول أدلة العقود والإبقاء على كل منهما ويكون لكل في ذلك مال نفسه واعطاؤها في الميراث
 حصته الواحد لا يدل على عدم تملك كل منهما شيئا على اشكال الثالثة انهما في عقد النكاح ذكرا
 او انثى حكمهما سائر العقود من اعتبار تراضيها معا ولو قلنا هناك بالتجزئة مطم او للتعدد مطم
 فمنا لا نقول به لعدم انفكاك الشخصين واعتبار رضا احدهما دون الآخر تحكم فيعتبر رضاها
 سواء اتحد في الارث او تعدد فلو كان ذكرا اتحد فلا اشكال ولو كان انثى وكان في الارث
 واحد يجري عليه في النكاح ايضم حكم الواحد في عدد الزوجات وفي القسمة وغير ذلك وان تعدد

في الارث فيما كلام من وجوه احدها هل يصح تعدد العوم دليل النكاح او لا لانه جمع بين الاثنين
 وجهان وقد صرح الفاضل باثبات النكاح واحد وان كان انشئ وكذا في ذلك كما عرفت وهو كلام
 منظور فيه جدا اللهم الا ان يبقى ان عموم ادلة النكاح قضى بالجواز والمبادر من قوله تعالى وان
 تجمعوا بين الاثنين غير هذا الفرض فيدخل تحت العموم او يبقى ان منشأ عدم جواز الجمع بين الاثنين
 ليس الا في جهة كونه منشا للتشاجر والتنازع وقطع الرحم وهذا لا يكون الا مع تعدد الزوج فاذا
 كان الزوج واحد فلا تنازع بينهما نظرا لما الاول فلانه كما لا يعلم دخوله في الجمع بين الاثنين لا يعلم
 دخوله فيما وراء ذلك والاصل في النكاح بعد الشك في العموم التحريم واما الثاني فلينبغي كون
 العلة ذلك ولو سلم فالتشاجر موجود ايضا اذ ليس ذلك لمحض الوطئ بل العمل بالابواب المتعددة
 والميل ونحوها ايضا يدخل في ذلك والتفكير فيها هنا ممكن وعدم الجواز اولى بل اقوى و
 انه هل يجري عليه في القسمة وعدد الزوجات حكم الواحدة ان قلنا بجواز نكاح احد الاتحاد
 الزوج وهو العدة في ذلك او لا بل هو قائم مقام الاثنين فلا يجوز فيه سوى الاثنين لظاهر
 التعدد وشمول الدليل لظاهر من جواز النكاح وقال انه واحد كون حكمه ايضا حكمي والالزام
 التفكير المستغرب في مسألة الاثنين الالتزام بالاتحاد في القسمة والعدد بالتعدد كالار
 حكم تحت كما ان اجراء حكم الواحدة في حبس الزوج والاثنين في ربه بعد موته ايضا مستبعد
 جدا فكلام الفاضل والشهيد الثاني هنا لا اعرف مستنده واثباتها مع كون الحكم تعددا في
 الميراث ينبغي عدم جواز تزوج بعد عدم امكن اباة زوجين لاوثة واحدة ودعوى ان ذلك
 لزوم اختلاط الانساب كما في النصوص ومع اتحاد الزوج لا يلزم ذلك مدفوعة بمنع كونه علة
 بل هو حكم والالزام جواز نكاح رجلين ببايسة في ان واحد ولا يقول به احد وغيره من النصوص
 كثيرة وبمنع عدم لزوم الاختلاط هنا لانه اذا ولد هنا ولد يكون له ابوان والفرضان لكل منهما
 اموال او حقوق ويلزم عن ذلك الهرج والمزج في الامور مع ان لازم التعدد اذا مات زوجة
 ان يورث ميراث رجلين وهذا غير معلوم معقول سيما مع كثرة الورثة والعول وينتج عن ذلك

مسائل لا يخل مع ما فيه من التفكيك بين الحياة والموت وفيه بعد فيكون المنع في الذكر ايضا
 ويمكن رفع ذلك كله بانه وان لم ذلك في المقامين لكن منع هذه النفس من النكاح شيء
 لا يرضى به الشارع ومنه للمعسر والمخرج الوكيل المؤدي الى التلف اذا اجتمع ههنا شخصين
 في عضو واحد موجب للتلف السوي لم يكن له مدفع ولا ضرر في الاسلام وهو شريعة سمحة
 وشمول دليل المانع مثله ضعيف واسه اولى بالعدر فلا وجه لمنعه من ذلك وهو الا وفتى بها
 الشريعة ونوع المذهب وان لم يساعد دليل خاص والوطى بالملك كالعقد في هذه الامور
 قد بر الواجبة ان بعد التزوج لو اراد الذكور الطلاق فيع الاتحاد في الزوجية يلزم
 الاتحاد فيه ايضا لكن ينبغي ان يناط برضاها بطلان احدهما وشبه الكلام في الفسخ بالعيوب
 من جانبها ويمكن فوضه لو كان ذو الحقوق اني لعدم اختصاص الفسخ بالذكو ويشكل بانها
 كانا في الواقع واحد فتي طلق احدهما او فسخ ينبغي ان يؤثر لصدق الاسم ولا وجه لرجوع راي
 الباقي على الفسخ وان كانا متعددين فتي ما فسخ احدهما حرم على الوجه والزوج فلا يجوز
 الا لهما المشتركة في الوطى المتلفعة نه زنا وحلال وغاية ما دل الدليل على مخالف القاعدة في
 صورة تراخهما وبقائهما على النكاح دون اختلا فهما ابتداء واستدامة اللهم الا ان ياتي اذا
 حكم الشرع بالصحة في النكاح واحدا كان او متعددا فمجهدة ما يثبت في زوال بطلان
 احدهما في الذكو وبفسخه فمجهدة فيسحب الى ان يثبت الزيل برضاها وهو مجهدة وهل يحكم باتحادها
 ايضا في سباب التحريم كالوضاع ونحوه من اسباب التحريم وان تعدد في الارث الحاقا بالنكاح
 فيحرم عليه صنعة احدهما وتوابعها من امهات وبنات واخوات وان تعدد المعتدة وكذا يحرم
 عليهما من رضع مع احدهما او ارضعت احدهما ولو مع استقلال الذي نظرا الى حصول العقد
 والابنات في العضو المشترك في الاول وفي الوسط واستلزام تحريمهما على احدهما الحرمة على
 الاخرى لاتحاد الفرج والابل لا يحرم الا بوضاها برضاها او ارضاعها مع الشك واستصحاب
 المحل وتنفي كلامهم الاتحادية ويلزم نفقتهما معا على زوجها سواء اتحد في الميراث ام تعدد

كل من الطرفين بالنصف والولاية مشتركة وهل هما حج ارتبأ على كمالا وصى باثنين بشرط ^{حما} الإ
اولا بل هما حج كالأب والجدي يضي تصرف كل منهما ومع التعارض فالسابق والا فيبطل وجهها
وتقتضي ما قلنا في باب العتود من كون كل منهما في التعدد مستقلا في حاله ان يكون في مال المولى
المولى عليه كل وظاهر الوحدة في باب النكاح الوحدة في لوازمه ايضاً كما قرر في القسمة والنسب
والنفقة وغيرها وهذا صحيح قولاً بينهما ولاية واحدة مرتبطة ولو كان النفي حق حضنة الولد
كالولاية في طرف الأب وكل منهما اسقاط الحق بناء على ان الحضنة ليست اجبارية كما هو التحقيق
وتقتضي القاعدة الاليتية في الحقوق انما اشترطت لو استغنى احداهما عن الآخر ان تحضنه اولاهما
منشأهما انه عمل يتبرع به وقد مناه انه لا يجوز الا مع رضاها لنفي الضرر وان جعله الله تعالى
والاذن في الشيء اذن في لوازمه والاصح الجواز مع المهاديات والعدم بدونها وامام مع كافي غير
فالواجب على كل كفاية وعلى المجموع الموكب ينصا حضنة الولد ولكل منهما ارضاع الطفل باجر
وتبر عام تغاير الشدي ولا يجوز اجرة واحدة على الاثنين لانه شركة ابدان وقد مر نظيره ومع ^{الاختار}
فلا يجوز فالاجرة الواحدة ويعتبر رضاها معا كباب العتود ولا يقع الطلاق ولا الطهارة ولا الولاية
على احداهما للشك في السبب للفراق لانهما كالجوز في البدن والمعتبر تعلق هذه الالقاعات على المنة
تامة ودعوى ان قولها لا حديهما انت طالق او على كطهاري او لا وطنك واسه مستلزم ^{للمجموع}
الموكب لا اتحاد الفرج مدفوعة اذ ليس هذا على التحقيق الاكول الوجه مشير الى صدق امرته واسه
لا وطنك وليس له موضع وطى الابا المجموع الموكب وان كان بينهما فوق من جهة احتمال
البطلان هنا عدم كون العضو قابلاً للتخاطب بخلاف المقام اذ كل منهما قابل لذلك والحق
ان الاتحاد في النكاح كما يقضي برضاها فوقع سبب الفراق لا بد ان يقع بكل منهما قضية للاتحاد
واما في اللعان فان كان بتدفع او نفي ولذا لفظ كفاية الواحدة منهما للاتحاد الفرج فقد فادها
قدف للآخر ونفي الولد في نفسه نسبة لها الى جماعة الغير مع احتمال ان يقى ان قدف احدهما لا يستلزم
الاخر لاحتمال الاكراه في حقه وامان نفي الولد فيعلق بهما معا حتى ومتى ما ثبت اللعان اما بتدفعهما

معا ونفي الولد فالأقوى عدم البينة المانع الأتيان بالشهادتين من كل منهما علما بالأصل والاعتناء
 مع التعدد كل منهما مستقل في الأسباب وجواز النكاح امر آخر ومع الاتحاد فالأصل شبهة فينبغي
 الأتيان مقدم ولو إلى أحدهما عن اللعان فلا حد ولا تعزير لأنه اضار بالآخر ولا تحريم وكذا
 لو كان أحدهما صماء أو خرسا لا يقع عليها اللعان فلا يقع التحريم وإن كان تعدد أقضية للموعدة
 في باب النكاح تسكنا بالأصل وكذا لو قذف أحدهما فلا لعان لعدم إفادته التحريم وإن لا غنى
 ثم ولو لم يأت أحدهما وطلق الآخر لا يحرم بل هي زوجة وكذا لو طاهر أحدهما والى عن الآخر أن
 كلاهما جاز سبب لم يجعل الشك مجموعا سببا للتحريم وتحريم كل منهما فروع التحقيق بالمجموع
 وكذا لو كان زوجا فظاهر أحدهما وقذف أو إلى فلا يترتب عليه حكم كافي الطلاق والوجه قد تقدم
 فيه ولو اتفقا على أصل التلثة تحقق السبب متحد كان أو متعدد فإن لاعت كل منهما بآنت ^{الزوجة} اتحاد
 والأصل أحدهما يزوج أحدهما إلى الكفارة دون الآخر في الظاهر وفي الأيلاء يقع الحكم بالأصل
 بشكل من جهة أنهما لا يجبران على الفسقة بعينه ولا على الطلاق بخصوصه حتى يجبرا على ذلك
 بل يجب عليهما أصل الأمرين فإن اختار أحدهما الطلاق والآخر الفسقة اشكل الأمر والمحققان هذا
 الأجبار لما كان للتفخي لدفع ضرر الزوجة ولما لم يكن جميعهما والضرر يدفع بأحدهما جبر
 على واحد بعينه وهذا لا يندفع الضرر بالواحد لا بعينه لأن رجوع أحدهما وطلاق الآخر كلاهما
 غير مؤثرين كما تورق في تحليل ولا في تحريم فيجبران على اختيار أحدهما مع الاتفاق دفعا ^{لضرر}
 الزوجة وهكذا الحكم مع التعدد أيضا لأن الحكم الواضح في توابع النكاح على الوعد
 الخامس أنه لو اتفقا أحدهما شيئا أو أحيا رضا أو حاد شيئا مشوكا أو قبل هبة أو ودعة
 أو غصب شيئا أو ألف شيئا من مال الناس فعلى التعدد يلزم حكمه على التعدد على الأقوى في
 تعريف وتملك أو استئمان أو ضما أو غير ذلك من أحكامه ولا ربط شيء من ذلك كله على
 الآخر لدخول ما ذكره في باب الأموال التي قد تونا استقلال كل من المتعديين في ذلك و ^{ظاهر}
 الخبر في الميراث حيث حكم له ميراث اثنين يدل على استقلال كل منهما بحصته وأما مع الاتحاد

ففي التملك بالعقد والاستيلاء به كالهبة والوديعة لا يتحقق البرضاها معا على كلام سبق وما
 في مثل الأحياء والحيوان فيقوم وجهان فمنه داخل في عموم ما حيي ارضا وما لا فينبغي التملك
 وان كان بعد ذلك يشتركان في المأبأة ومن التملك ضوط بالنية على الوجه الأقوى في
 محل سيما في الفعل المحتمل ونيتا أحدهما غير مضمّن عن الآخر والذي يقوى في النظر تحقق التملك
 قضاء الحق السبب اذ المتيقن قد تحقق وضع الآخر ليس سببا حتى يعارض على اشكاله في
 اصله عدم التملك لكنه يدفع بان الحق عدم جواز منع أحدهما صاحبه من صاحبه الا اذا كان
 مضرا على الآخر فاذا لم يحز فلا تأثير له في عدم التملك فعل محذور واما اللقطة فالاصح ان لا يثبت
 الأحكام الا مع رضاها لأحيائها الى حفظ وتعريف وغير ذلك من نفقة ونحوه على بعض الوجوه
 وضمان مع التملك لو ظهر المالك على وجه قوي وهذه كلها تتبع الرضا ولا يدخل شيء من ذلك
 على الإنسان فهو افيد أحدهما مع عدم رضا الآخر كاليد في ذلك كله نعم لو كان التقاطا ملكا
 كادون الدرهم والمدفون في ارض لا مالك لها له وليس عليه ان يراسلهم فالاصح كونه كالحيوان
 في التملك ونسب الآخر لا ينفع في ذلك واما الغصب والاتلاف فيحتمل فيه وجوه أحدها تعلق
 الضمان بتمامه اذ الحكم الوضعي لا يدور مدار الرضا والعلم في تحقق الاستيلاء والاتلاف ولو
 بعض من أعضاء المكلف ضمنه وثباتها على شرط لان النهي عن الرضا انهما واحد ومالهما واحد
 ولا يتحقق الغصب للمجموع المركب البرضا الكل هنا عوفا وكذا نسبة الاتلاف في تحقق الشك
 في حصول السبب قضى الاصل بالبرائة وثالثها الحكم بضمان النصف نظرا الى انه هذا البدو
 مع اتحاد الموضوع ينزل منزلة نصف اليد ونصف الاتلاف لا بل بداعلى النصف واتلاف النصف
 فينبغي التقييد دفعا للفرق معا ويشكل هذا بان دفع النصف لا يعقل من مال الغاصب فلا بد من
 كونه من المال المشترك فيرجع الى دفع مال غير الغاصب بل الغاصب فاذا جاز ذلك فلم لا بد من
 العوض وينبغي بان هذا وان كان كل واحد لكن لا يجب ارتكاب لاقل العدين في الطرفين وقوى
 انه ينبغي ضمان الكل الغصب أحدهما وعدم منع الآخر فيكون بمنزلة صاحب الكلب العقور والدابة

الساردة فاذا اختلفت شيئا من صاحبه او لم يسكنه مدفوع بالفرق من وجهين احدهما ضعيف ^{المباشر}
هناك دون الفرض وثانيهما المكان النفع هنا وفي المقام قد لا يمكن منع صاحبه ومنه هنا يخرج
وجدرابع وهو الضمان او علم الاخر به ولم يمنع فكانه ادخل الضرر على نفسه مع قدرته على دفعه وان لم
يرض به في قلبه دون ما لو لم يطلع او اطاع ولم يقدر فلا ضمان مطلق او في النصف على الوجهين والحكم
على اشكال والاخر اقرب الوجوه جلد ولو اصطاد اصيدا فسمى احدهما دون الاخر فعلى التعدد
يناط الحكم بتسمية الراي او المرسل للكلب واما على الاتحاد ففيه وجوه احدها الاباحة مطلقا فلوله
فيما ذكر اسماء عليه والفرض اتحاد الصياد وثانيهما المنة مطلقا لان مع الاتحاد يكون من باب ^{الاستثناء}
العضو الاصيل ويعتبر في التسمية كونه بالاصيل كافي اذا كان ^{العضو} فيجب مقدمة لتحقيق السبب المذكور
بهما شرطان ثالثا اعتبار تسمية المرسل او الراي كافي المتعدد تنزيلا للتعدد فلوله والاوسط
او فوق القاعدة والاخر اقرب الى الاعتبار ولو اتسع الاخر في التسمية حيث اعتبر الكل في سقوطه
او حرمة الصيد وجهان والذي يتولى الاول لسقوط مقدمة العلم مع التعدد على ما يستفاد من
موارد الشروع وان كان في الحكم الوضعي محل نظر ولان هذا ليس باقل من صورة النسيان التي محل فيه
الصيد بلا كلام وجبى هذا الكلام بعينه لو كان احدهما مسلما والاخر كافرا فوقع التعدد يعتبر الراي
ونحوه ومع الاتحاد تجبى الوجوه السابقة والتحريم او فوق القاعدة اتباعا لاحضار المقارنة
وهذا الكلام بخلافه آت في الذبيحة مع كون البدن الذابحة غير مشتركة واما مع كون البدن مشتركة
فمع التعدد ايضا اشكال للشك في صدق انه ذبيحة المسلم او مع الوحدة اشكال والحق في صورة
التعدد الحل لا يستند الفعل الى المسلم لو كان هو القاصد والذابح واشتراك العضو عند
قادم وان هو الاكاسكين الذي يدعي به المسلم تارة والكافر اخرى واما مع الوحدة فالجمهور
المركب ليس بمسلم ولا كافرا والاصل في الذبيحة التحريم حتى يصدق انه ذبيحة المسلم وهو محل شك
فيحرم السادسة قد مرانها في الميراث واحد مع اتباعها دفعة والا فتعدد والمراد بالمراد
ميراثه ثم ابدا وان واحد من اقارب من اخوته او عموته او حوله لا يطلق النصف في ذلك كله

فيكون

فيكون بمنزلة اخوين او عيين ونحو ذلك واما ميراث الزوجة فهل هو ايضاً كذلك لا طلاق الرواية
 في الميراث اولاً لان الحكم بوحدة في النكاح فاض بوحدة في الارث الناشئ منه ايضاً ولانه لو
 كان كذلك فينبغي اخذ جميع المال لو كان زوجاً بلا ولد لانه حصه الزوجين فيلزم حرمان الورثة
 الاخرين وقريب منه لو كانت زوجة وجهان ويمكن دفع الثاني بان الحكم بالوحدة كما ليس الا
 للحد من لزوم اجتماع الزوجين والجمع بين الاختين فرضناه واحداً في ذلك لما مر من التعليل
 فراجع واما في غير هذه الاحكام فلا وجه لفرضه واحداً وان المرجع الاولى كما قررنا ذلك في قسمه
 او شوز او طلاق ونحو او نفقة او ولاية او حضنة نعم يتجه ورود اخذ الميراث كله ونحو ذلك
 قلت لا يضر ذلك غايته كونه كسلة العوفان قلت لا يمكن جعله في باب العول اذ في باب العول
 ياخذ الزوجان سهامهما ويدخل النقص على بعض الباقيين في مذهبنا كما رواه ابن عباس وهذا في الزوجة
 يمكن ذلك لعدم استيفاء حقه الاثني المال مظم غايته يقضي بالنصف واما يدونه في اخذ المال
 كله ويبقى الباقي وهذا لا وجه له قلت اولاً ان كان الزوج يراحم الورثة مظم فلا يضر في ذلك
 فان كان حصته البعض اخذ البعض وان كان حقه الكل فالكل ولا مانع منه وثانياً نقول ان
 المواحدة في الفرائض تقتضي دخول النقص على جميع الورثة بالنسبة الى السهام كما زعم العامة وهو
 الموافق لقاعدة السامع قام النقص والاجماع على دخول النقص على البعض دون الاخر في مسألة
 العول اذ استوجب حصته كل واحد منهم كل المال واما اذا استوجب فلا دليل على التفاوت فالمرجع
 القاعدة وهو دخول النقص على الجميع بالنسبة وبذلك يندفع الاشكال ولا دليل على اعتبار الوحدة
 في ذلك سيما بعد دعوى شمول وكيل الميراث للمقام وان كان محل ما مل اذ الظم ميراثه في اقراره
 لان نكاحه واما ميراثه في اولاده وفروعه فهل ياخذ ميراث الابوين والامير ذكراً وانثى اولاً
 بل ياخذ ميراث الواحد كصورة الاتحاد والكلام في ذلك كالكلام في ميراث الزوجة بل هذا يتوجه
 القول بالتعدد للقاعدة او لطلاق ولا يرد عليه العول مظم ولا دعوى ان الوحدة في النكاح وحده
 في لوازمه اذ قد يقال ان الابن والامومة ليس بهما واحداً في النكاح وان حصل بعده لبدونه وليس كل

مرتبة على شيء لاحتماله والرب غير السبب سيما في باب الميراث حيث عدوهما قسمين والمحجب كما
اذا يتبع الميراث كما نص عليه ثانياً الشهيد بن اصف الاخوة مع التعدد وليقام العلة التي ذكروها
في المحجب واحتمال انصراف الاخوة الى السعارف ضعيف ولو كانا متعددين في الميراث فكون احدهما
ممنوعاً من الارث لكفر او قتل لا يقتضي بمنع الاخر لغيره بالاختلاف والمال واما مع الوحدة ففي
الاكتفاء بوجود المانع في احدهما مطلقاً والحكم بالارث لمحق المقتضى والمانع المشكوك غير قاطع
او يحكم بانصراف الميراث على القريب الذي تقدم في الضمان وجوه والذي يتولى في النظر الوجه
الاولى لان ادلة الارث عامة ولم يعلم من يقيد الموانع الا الكفر التام وكون المجموع قابلاً
واما مع التضييق الموجب للشك في الصدف فالمرجع العموم السابعة اذ لو ان احدهما بما
يوجب الحد كالزنا واللواط وشرب الخمر والتعزير كما في وطئ البهيمة وامثاله والكلام في ضمان المال
الذي يرتب على المعاصي والعقوبات كغرامة قيمة البهيمة وتلف المال المروق ونحو ذلك مما
ذكره في باب الحد فيعلم حكمه مما هو في الغصب والامتناع من الاشتراك مع الرضا والوجه السابعة
مع عدم واما العقوبات فان صدر ذلك عن رضاها معافاة لا كلام في ترتيب التعزير والعقوبة
واحد كغيره لانهما اما متحدان في حكم او متعدداً فكل واحد لا يتوجه ان كلاهما ليس بمقتل في
المعصية فلا وجه للعقوبة لانا نقول قد منظمه وقد ياتي في محله ان المانعة في ذلك الصدف
وبصدق هنا انهما زنا او سرقا او افوا ولا ربط لمسئلة العلين بالمقام وثانياً كما اشتركا في الفعل
بشركا في العقوبة بخلاف ذلك لاتحاد الجثة وهذا عين العدل والمروءة فلا محذور ولا فوق
بعد ذلك بين صدور الفاحشة من احدهما حيث يمكن كالاتيماء والسرقة في وجود او منهما معا
كالزنا ونحوه لان التراضي والتواطؤ مع اتحاد الجثة يوجب استناد الفعل اليهما مع احتمال
ان ياتي في صورة صدور الفعل من الواحد ولو مع رضاهما في الاخوة في الجثة ترتب العقوبة على تلك اليد
الجانية ومجرد رضا صاحبه لم يكن بعيننا لا يكتفي في السبب غايته انه فعل حرام بترك النهي عن
المنكر فيلحق هذا بصورة عدم رضا احدهما اصلاً في كون العقوبة على الاخر وهذا شبه بالقاء

ومنى ما ترتب العقوبة عليهما فان كان قلاً بسيف وبرجم فلا كلام في قتلها معا وان كان جلد
او جزا او تعزيراً كيف كان او قطعاً كما في السرقة فان كان كل منهما يئام بضرب اى عضو كان عليه
فلا وجه لاحتمال تعدد الجلد والتعزير وان كانا متعددين لصديق جلد هما جلد واحد وكذا التعزير
وان لم يكن كذلك ففي لزوم الضرب في العضو المشترك حد من الزيادة او النكرار على غير المشترك
او اعطى كل واحد حده او التعزير وجوه والوسط انبى باب الحدود ووافق بالحكمة ان لم يخف منه
حدوث تلف لاحدهما حتى ينصرف الاخير لكن الاقتصار على العضو المشترك مع تأملها به
بالسوية اجود ولو لم يئام به احدهما او تأمل اقل من صاحبه جلد على العضو المختص واما القطع فمع
اتحاد الجازمة لا كلام ولو تعدد ففي لزوم قطع يد كل منهما مطلقاً او الاقتصار على اليد الواحدة
وجهان والاقوى مع الاتحاد في الارث وقطع الواحدة عملاً بالمتقين وهي الجائزة ان علمت و
ومع التجيزان تعدد اوجهلت وللمرعة في المقامين او مع الجمل وجه قوي واما مع التعدد
فان كان كل منهما باشر الاخراج عن الحدود الشرائط قطع اليدين معا ولو لم يكن لاحدهما يمين فاليسا
واما لو سبق بعد ذلك ايضاً لا يقطع رجله لانه مشترك واما في الجزم مع التعدد ورضا الكل بالعمل بجز
راسها ومع عدم رضا الواحد بجز راس الاخر واما مع الاتحاد ففي جوازهما معاً فقد مد للواجب التجيز
او سقوط الحد بالشبهة او القول بالقرعة وجوه ولا ريب ان هذا مع راضيهما والاقتصر على من رضي
بالعمل واما في القصاص فلو قتلها معاً احد دفع الاتحاد يقوم وجهان الاقتصار على قتل الجاني للعموم
النفس بالنفس ويحتمل لزوم رد دية الاخر ايضاً لانه لا بد وهو الاصح ومع التعدد فلا كلام في
قتله ورد دية الاخر على الوارث ولو قتلوا واحداً مشتركاً في قتلهم فلو لم يملك الدم قتلها معا مع رد دية
الزائد كالمشركين في القتل على التعدد ويطم على الاصح ولو قتل احدهما فبصد الدية دون القصاص
لعدم امكان اخذ المأثل ولكونه ضرراً على الاخر وهذا مع التعدد لا كلام فيه واما مع الواحد
فيحتمل جواز قتلها لانه نفس واحدة اخل تحت العموم غايته دفع دية الزائد وهو ضعيف ولو جنى
احد على عضوها المشترك فها مشتركاً هو في حق القصاص والدية فكما انهما مشتركان في العضو

ولو غنى أحدهما لم يسقط حق الآخر مع التعدد وأما مع الاتحاد فيجوز عدم جواز العنوا مع الترابي
ويجوز تصنيف العنوة كالتعدد ويجوز العنوة بكل لأن أحدهما كاف عن الجميع وقد تقدم نظيره
مرارا ولو غنى على عضو المختص فإن تألم به كان بينهما فالشركة دية وقصا صاعلة نحو ما مر لكن مع
الاتحاد لا اشكال في ذلك سواء أخذ دية أو قصاصه ومع التعدد فلو تفاوتت نسبة الألام
بالنسبة إليهما ففي تساويهما بالدية وقسمتهما بالنسبة إلى الألام وجهان والثاني أقوى ولو غنى
أحدهما يجوز هنا قويا مستوطنة مع إسقاط صاحب العنوة المحنى عليه زيادة على الوجه السابق فلو
ولو غنيا معا على عضو واحد فإن كانا بساوي المترك اقتصر من عضوهما المشترك على الأصح
مع تألم كل منهما وبدون يرد على غير المتألم دية على المتألم بسببه ولو كان فيما يحاذي المختص بخير الولي
بين القصاص منهما مع رد دية واحدة وبين القصاص من أحدهما مع رد دية الآخر عليه حصته
هذا مع تعددهما وأما مع الاتحاد فيحكم المشترك وفي المختص يجوز عدم جواز القصاص فيهما لأنه
نفس واحدة ولو غنى أحدهما فإن أمكن الأقسا ص بالأيضا الآخر فمقتضى يد ونحو ثبت القصاص
مع التعدد ومع الاتحاد أيضا في وجبه قوي وأما مع الاتحاد فيجوز في المترك الأقسا ص مع التعدد
قطعا بل الدية في ماله وأما مع الاتحاد فيجوز الشبوت والأقوى المنع أيضا وفي كون الدية بالتام
أو بالنصف كما مر في ثمن المعضوب الثامنه ما ذكرناه حكم ذبيحتين من حيث هو ملك وقد يكون ذبيحتين
ذوحي الخنوق موصولا ليس فيه الزجان والمجته فيه أيضا الرعة كما يمكن مع تعددها في الانتباه فيجوز
استعمال قوعة واحدة فيحكم بالذكوة أو الأوتة فيهما معا ويجوز استعمال الرعة لكل منهما فقد يكون
أحدهما ذكرا والآخر أنثى وهذا هو الأقوى فإن أخرجتهما الرعة ذكورا أو أنثى فلا كلام وصاد
حكمهما ما فصلناه وإن أخرجت ذكرا والآخر أنثى فهما الخ واخت يجري عليهما أحكام الذكوة و
الأوتة كل برأسه وحيث أنهما موصوفان هو الغرض فلا اشكال هنا لعدم جواز التكاح وقد
يكون خنثى له من الرجال والنساء مع الاتحاد في الانتباه كما في الرواية يكون واحدا خنثى
ويجري عليه ما سلف من أحكامه في العلانم أولا مع ما مر من تعارضاتهما ويريد هنا وجود العلانم

للذكورة في أحدهما واللاؤنة في الأخرى فعلى ما اخترناه من كون الأمانة وضعية لا تعديتة فالمدارفة
 الرجحان في نظر الحاكم فانه وان كان مقتضى الانتباه دفعة هو الوجهة لكن قد يوجد الخجة في أحدهما
 دون الآخر ولذا لو تعاضدت غيرهما فامارات الذكورة والأخرى بامارات اللاؤنة فيرجح في النظر
 كونهما اثنين فالرجحان لأحدهما وللنساء وللأخوة لا منافاة في ذلك او يكون الرجحان لكل منهما
 كما في العضو المشترك اذ لم تساعده الأمانة على التمييز او ساعده ايضاً ولا منافاة معصوراً
 لكل منهما واذا حكمنا بكونهما اثنين فمما يقول به ايضاً في باب الميزان ونطرح الرواية الاولى وحدها
 والاقوى مع قوة الامارة الاولى والرواية لا تشمل المقام ومع التعدد بالانتباه ايضاً فلا اشكال
 في التعدد بالانتباه ايضاً فلا اشكال في التعدد لكن الاشكال في كونهما معا خشي حتى يجرى عليهما
 احكام في ميراث او دية او غير ذلك فمما يبحث او واحد منهما ذكر والاخر انثى والاصح ان ينع
 امارات الذكورية في واحد واللاؤنية في أخرى بحكم على كل واحد بمقتضاه سيما مع بول أحدهما
 فانه الرجولية والاخوة الانثى فيكونان واضحين وامام مع عدم وجود امارات مميزة او مع
 منها اشكال والحق ان يبقى ان مع البول من احد الزوجين او مع سبق او مع تأخر الانقطاع بحكم
 على كليهما معاً بالذكورية لو كان من الله وعلى كليهما باللاؤنية لو كان من الله ومع عدم تحقق
 ذلك فعلى المختار من اعطاء نصف النصيبين يعطى كل منهما نصيب الخشي ويكون كل منهما في ميراث
 الاحكام الخشي على ما فصل وعلى ما اختاره الجماعة من عدم الاصلاح فان تساوى ما هما لا يشان
 وان تفاوتتا فهما ذكران وان تلتفقا فهما ملفقان وعلى فرض كونهما واضحين باحد القسمين فلهما
 النكاح على القانون السابق ولو كانا ملفقين وانثيين فلا نكاح عليهما مطلقاً وكما يجوز كون
 الزوج ذاقون فيجوز كون الوجهة ايضاً كما قررناه فعلى ما سلفناه من كونهما متعددين في الميراث
 مطلقاً بتركب هنا صور عديدة وفروض عجيبه غريبة التاسعة في فرض امثلة مختلفة في ذوي الحقوق
 في الميراث من النكاح او من الاولاد لا من الاباء والاقرباء اذ لا اشكال في امثلة أحدها اذ امانت
 الزوجية من زوج ذوي حقين وبنين فعلى ما مر للزوج نصف المال لانه زوجا ربعان وللبنين

الثلثان فالفرصة من ستة يدخل النقص على البنين ولو كان بدل البنين اختان فللزوج
 كل المال لانه نصفان فان اعطيناه ذلك فلا اشكال وان بنيها على العول فلا خيب الثلثان
 فنقصت السهام ثلثين يدخلان على الزوج والاخوين احما ثلثة احما على الزوج وحسا
 للاخوين فالفرصة من ثلثين للزوج ثمانية عشر نقص عن حصته ثلث وخمس ثلث وللأخوين
 اثني عشر نقص عن حصتها اربعة اخماس ثلث وثانها ماتت الزوجة عن زوج ذي حقين تعددين
 وابوين فلزوجها الكل وللام الثلث والاب لما كان والاب لما كان يرث مع الولد بالفرض
 وبدونه بالقرابة فيحتمل سقوطه هنا لعدم وجود المال فيكون وجوده كعدمه ويحتمل جعل
 ما يصل اليه بالقرابة لولم يتعد الزوج وهو السدس الباقي بعد ثلث ام لا بمنزلة الفرض فيحتمل
 الى كل ثلث وسدس فيكون النقص نصفاً يدخل على الثلثة بينهم اقسام ستة على الزوج
 واحد على الاب واثنان على الام فالفرصة من اربع وخمسين فللزوج ستة واربعين ولام
 اثني عشر وللأب ستة ولوا سقطنا الاب فالفرصة من اثني عشر فللزوج تسعة ولام ثلثة
 وثانها ماتت الام الولد من اب ذي حقين وام ذي حقين وزوج فللزوج النصف وللأب
 الثلثان والابوان اما سا قطان بتقريبهما او لهما السدسان فالنقص على الاول سدس يدخل
 على الزوج والاميين اسبعا اربعة للاميين وثلثة للزوج والفرصة من اثنين واربعين للزوج
 ثمانية عشر وللأب اربع وعشرون وعلى الثاني فالنقص نصف يدخل على الخمسة اقسام اثنا
 على الابوين واربعة على الاميين وثلثة على الزوج والفرصة من اربع وخمسين للزوج ثمانية
 عشر وللأب اربع وعشرون وللأبوين اثني عشر وابعها مات الابوين من اب وام
 وزوجة كلهم ذو حقين فللزوج النصف وللأبوين الثلثان وللأبوين السدسان اوها
 سا قطان والقسمة كما سبق ولومات البنت عن ابوين وزوج كلهم ذو حقين وللزوج الكل
 ولام الثلثان وللأب السدس في وجهه والناقص لكل بقية على الستة بخروج من اثني عشر جزءا
 والفرصة من اثنين وسبعين للزوج ستة وثلثون وللأب اثنا عشر ولام اربعة وعشرون

في اصالة تاخير الحادث

وهذه اصول الصور وعليك بتخرج كل فرض يرد عليك على هذا القانون **عنوان** قد تعرف في
الاصول ان اصالة تاخير الحادث محجة لكن لا محاب لم يتمسكوا بها في صورة ترتيب شئ على تقدم احد
الامرين وتأخر الاخر لو علم تأريخ احدهما وجهل تأريخ الاخر ولم يحكموا بنا حرم مجهول التأريخ حتى
يثبت مقتضاه في كل مقام وقد اشكل هذا الامر على جماعة من الفقهاء حتى زعموا ان اصحابنا لا يتو
بمحجة اصالة التأخر مطلقا او يتولون به ولم يلتفتوا في بعض المقالات وغفلوا عند الحق ان اصالة
التأخر على من يظهر كلامهم محجة عندهم وفروا عليه فروع كثيرة وغفلت عنهم ذلك ايضا في مسألة
مجهول التأريخ ستبعد جد بل محجة عادة ونسبتها اليهم غفلة عظيمة وانما هو لسرد دقيق لا ينال الا
من ورد مشربهم ولا يعرف الا من عرف مذاقهم فلنقدم اولاهم امثلة متفرقة في ابواب الفقه في هذا
الباب ثم نشرع في النقض والابواب منها ما ذكره فيمن شك في التأخر من الطهارة او الحدث
مع بقائها وحكموا في ذلك بلزوم الطهارة تحقيا للشرعية ولم يفتوا في صورة المسئلة بينهما
بمجهول التأريخ او كون تأريخ الطهارة معلوما دون الحدث او بالعكس مع ان في الصورة الأخيرة
ينبغي الحكم بالطهارة لاصالة التأخر فلا معنى للزوم طهارة جديدة وهذا في مسألة
الشك في كون وجود الحاجب في حالة الغسل والوضوء او بعدهما في وجهه حاجبا بعد الوضوء والغسل
ولا يدري ان الحاجب سابق والغسل فحكموا بالصحة بعد الفراغ مع ان من صورها كون وضع
الحاجب معلوم التأريخ والغسل مجهولا فالاصل تأخر الغسل فيكون حاجبا فحكموا بلزوم الاتصال
لوشك في الاثناء مع ان صورة العلم بزمان الغسل والشك في زمان وصول الحاجب الاصل
نادرة ومنها لو ذكر فوات صلواتين ولم يذكر الترتيب حكم المشك بالفسخ مع ان من صورة كونه
عالم بفوات صلوة الصبح في اول الشهر ولا يدري ان صلوة الظهر فاته قبله او بعده فمقتضاه لزوم تقديم
الصبح على الظهر لاصالة تأخر الفوات ومنها لو تلف جزء من النصاب وشك في كون تلفه قبل حلول
الحول او بعده فالحكم فيه البرائة للشك في خصوص الشرط مع ان من صورة العلم بتأريخ الحول والشك
في تأريخ التلف فمقتضى اصالة التأخر لزوم الركون ومنها لو يتقن فوات صلوة لا يدري انه في

سفر و حضرة الحكم الجمع بين القصر والتمام لقاعدة الشغل مع انه لو علم نار يخ السفر لم يعلم القوت
الاصل نار خالسفر عند او علم نار يخ القوت يوم الجمعة وشك في كون السفر فيه او في سبب الاصل
نار خالسفر ومنها الواجب انكافيه بطل وشك في وقوعه البطل بعد مضي يومين فبحسب قضاءه
او قبله فلا يجب والاصل برائة الذمة مع ان فيه صورة كون الاصل محمول النار يخ والا فمكافاة
معلومة فالاصل وقوعه بعد يومين ومنها التوقف والامتناع وشك في تلفه قبل
مضي زمان الايمان فلا قضاء او بعد استقراره بوجوب فحجب القضاء فالاصل برائة الذمة
مع وجود الاصل المزبور ولو علم نار يخ الامتناع وشك في زمن التلف ومنها التوقف
العبد الملبس بالحج وشك في كونه قبل احوال الوقوف فبحسب من حجة الاسلام او بعد ما فلا
تجزئ والحكم عدم الاجزاء ولو في صورة العلم بنار يخ العقوق والشك في نار يخ الوقوف ومنها
لو شك في موت الحاج بعد الاحرام ودخول الحرم حتى تجزئ من الاستئابة والحكم الوجوب والاصل
عدم المسقط ولو في صورة العلم بنار يخ ودخول الحرم والشك في نار يخ الموت مع ان الاصل
ناخن وكذا موت الغائب في ذلك بالنظر الى برائة المنوب واستحقاق الاجرة ومنها الشك في
علوق ام الولد قبل الارتمان او بعد او قبل الافلاس او بعد والاصل عدم حوازل البيع وان علم
نار يخ الوهن ولم يعلم نار يخ العلوق ومنها لو علم حدوث سبب في المبيع ولم يعلم كونه قبل
البيع او القبض حتى يكون مضمونا على البايع بوجوب الخيار ومنها او بعد ما حتى لا يكون مضمونا
للخيار فظم الاصحاب وصريح جمع الحكم بلزوم العقد على الاطلاق مع ان من صورة العلم بين
نار يخ العيب والجمل بنار يخ البيع او القبض ولو اختارناه بالاصل ثبت الخيار ومنها انما عارض الماد
في نار يخ الماد ونوع في ثراء كل منهما صاحبه في الاستيفانهم حكوا بمسح الطريق وبالزمن ولم
ينصوا بين العلم بالبيع بنار يخ والجمل مع جريانه في صورتيه صورة ومنها في صورة
النواع في تحقق القبض في الصوف والسلم قبل التزق او بعد فالاصل الصحة كما نص عليه الفاضل
والمحقق الثاني وان كان من صورة العلم بنار يخ التزق وان القبض الموجب للبطم ان اخبرناه

ومنها النزاع في تقدم الفسخ على انقضاء الخيار او تأخره من قبل الاصل للروم ولو في صورة العلم
 بتاريخ الفسخ دون الخيار ومنها الوادعي احد الشريكين على الاخر انه اشترى بعه فله الشفعة
 وانكره الاخر فان الحلف هنا على المنكر مع ان من صورة العلم بتاريخ شراء المدعي ومن المدعي عليه
 فيكون قول المدعي موافقا للاصل التأخر ومنها حكم الاحتجاب في صورة العلم بكون الوضايان
لكن جهل السابق بالزعة مع ان من صورة العلم بتاريخ احدهما والجهل بالاخر فالاصل تأخره فيترتب
 ومنها ما ذكره الاحتجاب في بطلان بقدر لو كيلين او الوليين او المتلفين مع ان التعارض
 وعدم العلم بالسابق على الاطلاق مع انه لو كان تاريخ احدهما معلوما والاخر مجهولا كان ينبغي بطلان مجهول
 التاريخ ومنها ما حكم به العلامة في غيره من انه لو شك في وقوع الرضا في الحولين او بعده
 بان الاصل بقاء الحمل وعدم نشر الحومة مع ان من صورة العلم بتاريخ الرضا دون الولادة فالأصل
 بقاء الحولين في نشر الحومة ومنها في تنازع الزوجين في كون العيب حادثا بعد العقد او قبله
 ومنها في تنازعهما في وقوع الرجعة في العدة او بعده ومنها الشك في وقوع الوطئ في انقطاع
الموت قبل خروج الوقت فيجب الكفاية او بعده فلا فالاصل البرائة وان علم تاريخ الوطئ دون المدة
 ومنها حكم الاحتجاب في صورة مورد التوارث مع اشتباه تقدم احدهما او المتقدم منهما بعدم
 الاثبات في العرفي ونحوه مع ان الاصل تأخر ما جهل تاريخه فيرث لو علم الاخر ومنها في دعوى زينة
 العاقلة مائة قبل طول الدية فلا عقل وان كان ولي الدم فالاصل البرائة وان علم تاريخ الموت وجهل
 تاريخ الاجل اذا عرفت هذه الموارد فنقول الحق عدم العبرة باصالة التأخر في مثل هذه المقامات
 وعللة العلامة والمحقق الثاني بان اصالة التأخر هنا مثلا في بيع معارض باصالة عدم تقدم العيب
 فانه ايضا امور حادث ولا اصل عدمه فان قلت لا نقول بتقدم العيب من زمانه بل لما كان زمانه معلوما
 غير قابل للتغير وزمان البيع مجهولا فاما البيع يلزم تقدم العيب فليس هذا حادثا اخر اخصه بنفي الاصل
 قلنا هنا اورا ربعة وقوع العيب مثلا في يوم الخميس ووقوع البيع متأخرا بمعنى كونه في زمان
 علمنا وقوعه لا قبله وهو يوم الجمعة ونقضاه انه المتيقن من تحقق البيع لا قبله وكون العيب قدما على

العيب وكون السبع مؤخر عنه فانها ماضية وجوديان لا يتبين الا بالبرهان وليس معنى تاخر السبع تاخره
 العيب بل تاخره في نفسه وتوضيحه ان لفظ التاخر يوجب للاشياء في هذا المقام وله معنيان احدهما
 المعنى الاضافي النبي المحتاج الى شئ مقدم حتى يتاخر هذا عنه وثانيهما التاخر بمعنى عدم وجود هذا
 الا في زمان علمنا بوجوده وبقائه اجراء اثار الوجود عليه فانه البتة لا قبله وهذا المعنى لا يستلزم
 حصول التاخر بالمعنى الاضافي الذي يقابله التقدم حتى يثبت من تاخر تقدم العيب بل يكون معناه
 ان العيب حادث يوم الخميس والسبع مجرى احكامه فم يوم الجمعة ولا يلزم من ذلك وصف التاخر بالتقدم
 الذي هو المدار في البرهان اصله عدم التقدم فوقع الشك في التقدم فاذا جاء اصل التاخر
 يكون التقدم ثابتا بدليل قلنا اولا انا نقول ان اصل التاخر فوقع الشك فاذا جاء اصل عدم
 التقدم فلا تاخر وهو معنى التعارض فقديم الاول على الثاني ترجيح بلا مرجح وثاني ان نقول قد فكونا
 ان التاخر بهذا المعنى لا يفيد التقدم ولو ظننا حتى نقبله بل يفيد وجود الحادث في هذا الزمان وثالثا
 نقول لو فرضنا حصول الظن من هذا الاصل على تقدم العيب لانتم بحجة هذا الظن في لوازم الموضوع
 المستصحب لعدم اذ الموضوع لا بد فيه من العلم بحقه بلحق حكمه او اصل شئ للموضوع نفسه لا توسط لاداة
 خارجية اذ الملازمة غير معتبرة ويعبرون عند الاصل المثبت نعم هنا اشكال قوي وهو ان اصل
 عدم التاخر في حدوث حادث مسبق بعدم اما العلم بوجود حادث في الخارج جرم يعلم انه
 اي شئ فلا يمكن نفي شئ من الافراد المحتملة باصالة عدم اذ الاصل في احدهما معارض بالاصل في الآخر
 ولا يمكن العمل بهما معا لان ترك القطعي فيساقط هذا ايضا نقول اصل عدم التقدم لا يجوز لان
 العيب والسبع متماثلان في الخارج فكما ان تقدمه مشكوك فقاخره واقترانه ايضا مشكوك
 والواقع احد الثلثة كما ان الاصل عدم تقدم الاصل عدم التاخر وعدم الاقتران لان كل منهما حادث
 فيكون هذا شكافي هذين الحادث لا في الحدوث فنقد تعارض الاصول كلها تنساقط فينبغي اصله
 التاخر لهما مع المعارض فدعوى انه يعارضه اصل عدم التقدم في العيب ساقطة واشكال اخر
 وهو ان تقدم العيب في توابع تاخر السبع وقد نورد ان الامور الخارجية في التوابع لا تعارض الاصول

الوجودية ٣

ل
فبني

الجارية

الجارية في المسوعات مثلا اذا شك رجل في انه هل هو مدبون لويد الغام وبنار اول
 فلا ريب ان الاصل برائة منه من ذلك وان لم منه بعد ذلك وجوب الحج عليه لتحقيق الاستطاعة
 الشرعية ولا يمكن ان يبق الاصل عدم الوجوب في الحج وبرائة الذمة منه فيلزم ان يكون مدبونا
 لزيد فلزم التقدم على التاخر لا يقتضي معارضة اصل عدم التقدم لاصالة التاخر لا من نوع
 عليه والجواب عن الاول ان الواقع لا يخفى في احد امور ثلثة اما تقدم او اقران او تاخيرين هذين
 الامرين كما نورد هذه الاحتمالات كما يجيء في العيب تجيء في العيب لان الثلثة كلها في الاضافات
 وكان شيئا من ذلك لا يمكن نفيه بالاصل المتعارض لا يمكن اثباته ايضاً وذلك واضح وهذا الكلام
 مشترك بين الحادثين فتوكل ان الاصل تاخر الحادث البيعي ما معناه ان كان المراد بالتاخر
 احد الامور الثلثة وهو الهيئة القضائية تحقق وصف التقدم في العيب فاي دليل على اثبات هذا
 المعنى وان هو الا اثبات احد الامور المشكوك بالخصوصية المعلومة بالنوع بالاصل وهذا انما
 لا يرتكبه احد بل يتحقق منه التكل في ما لم يكن في احد الثلثة بالاصل على ما قوت فاثبات احد
 ببر بالاولوية وهذه الامور الثلثة متكافئة متضايقة متساوية النسبة الى الحادثين وهذا من قوي
 الشواهد على ان اصل تاخر الحادث ليس معناه التاخر الذي في قبالة التقدم لانه اثبات لاحدى
 الصفتين بالاصل بل المراد بهذا التاخر وجوده في الان المبين لا في الان المشكوك وليس في
 ذلك تقدم وتاخر بذلك المعنى مظم فكلما المحقق الثاني وغيره من الاساطين ان يعارضه اصل
 عدم التقدم يريدون ببيان التقدم صفة وجودية لا تعلم تحقيقها والاصل عدمها وليس اصل التاخر
 مستلزما ولا داعي عليه والمفروض ان الحكم سوط بالتاخر المقابل للتقدم لا بمعنى الوجود في الان
 المبين اذ هو لا يفيد شيئا ما لم يثبت تقدم العيب عليه وهو غير ثابت وليس غرضهم نفيه بالاصل
 بل الغرض الاصل عدمه تحقيقا لا بيبث وهو شرط الحكم والشك في ثبوته بعد تعارض الاصول
 كاف في تعيين الاضافات بخلاف من دون اعتساف والجواب عن الثاني انه قياس على الثاني
 وعدم معارضة الاصول السابقة لمبوعاتها مسلم والمثال مقبول لكن المقام ليس من ذلك لا

التقديم والتأخر في مرتبة واحدة كالسواد والبياض وتوحيدهما ثبت للاخر مثلا وبالعكس وليس
 الاصل في احدهما اصليا حتى لا يكافؤ الاخر فان قلت ان الامرين ضدان وبينهما واسطة وهو
 الاقران واذا كان كذلك فاثبات احدهما ينفي الآخر ولكن نفي احدهما لا يثبت الاخر فاثبت اصله
 التأخر ثبت التقديم في ذلك الجانب واستقر التقديم الاول واقرانه لاستحالة اجتماع الصدين
 بخلاف اصله عدم تقدم العيب فانه لا يثبت تأخر ولا اقرانه بل يرد بين الاحتمالين والمرتبة
 الواحدة انما هي لو كان الاصل في كل منهما ثبت للاخر والقران ان اصله عدم التقديم لا يثبت
 تأخرا ولا اقرانا قلت الغرض تكافؤ الاصلين كون احدهما نائفا للاخر ونه المعلوم ان اصله
 التأخر في هذا ثبت لتقدم ذلك واصله عدم تقدم ذلك فاولنا خولهذا الاصل فالاصلان
 متكافئان متساويان فجعل احدهما تابعا للاخر حكم هذا ما يتعلق بالمعارضة والنقض تبعاً لهؤلاء
 الاساطين واما مقام التحقيق الذي ينكشف به خطأ ابصار اهل النظر والاعتبار ان يقال الاصل
 الشرعي او العقلي المعبر فانه في مثل المقام ادراج محل البحث تحت مقدمة صوري ينضم اليها كبرى
 كلية في الشرع فينتج المظن فالعرض استصحاباً بحاسة الشئ مثلاً اثبات ان هذا الشئ نجس حتى يتبين ان
 كل نجس لا يصح فيه الصلوة ولا يجوز اكله وهو نجس ملائمة وهكذا وجبت ان الموضوع الثابت بالا
 يكون شريفاً بعد بالواقعيات صحيحاً فكل حكم يرتب على هذا الموضوع في الشروع يتفرع عليه ولكن
 الحكم المتفرع قسماً ان يرتب على هذا الموضوع من دون توسط امر خارجي واسطة
 اخرى كاحكام النجاسة المتقدمة وثانيهما ما يرتب عليه بواسطة خارجية وهذا ايضا قسماً
 احدهما ما يكون لتلك الواسطة ايضا لازماً شريعياً لذلك الموضوع الثابت بالاصل مثلاً استصحاب
 بقاء الزوجية في محل الشك بجعل المشكوك فيه زوجة ويلزم على هذا وجوب الاتفاق عليه
 ويلزم الوجوب اجبار الزوج لو اتسع زواجه ورجوع الزوجية عليه واستقرضت بالمعروف
 وهكذا في سلسلة الاحكام المترتبة بعضها على بعض وثانيهما ما يكون تلك الواسطة لازماً
 لذلك الموضوع مثلاً اذا قال الشاعري فالتف بشا منته فاليت نارا في ذاك شخص وتدرى

ان تلك الجمرات اذا بقيت احرق قطعاً ولكنك تشك في بقائها وانطفاها ^{فصل} مقتضى الاصل
 بقاء الجمرات ويلزمه الاتفاق ويلزمه الضمان وكذا لو قال اذا اجتمعت مع اجنبية في دار فكن
 صاعاً من طعام وكانت الاجنبية في دار لا تدري هل هي فيها او خرجت فدخلت فيها فالاص
 بقاء الاجنبية فيها ويلزمه الاجتماع فتجب الكفارة وكذا اذا قال الامر اذا سمع صوتك اجنبي
 فاطممكننا وكان اجنبي فاعدا وراة الجدار لا تدري هل هو قاعد ولا فضاحت بحيث لو كان هناك
 يسمع مقتضى الاصل بقاءه ويلزمه سماعه ويلزمه لزوم الاطعام ونحو ذلك من اللوازم فتقول لا
 كلام في ترتيب ما لا واسطة له على الموضوع الثابت بالاصل وكذا ما له واسطة شرعية اذ ترتب احكام
 كثير على الامور ^{ثبت} مرتبة بعضها على بعض بما لا يخفى على ماله درية واما ماله واسطة عقلية فلا
 بالاصل والسرفيدان الحكم يعلق بامر احدهما الموضوع الثابت بالاصل كبقاء الجمرة والاجنبية
 والاجنبية في الامثلة المذكورة وثانيهما ذلك اللازم وهو الاتفاق والاجتماع والسمع ولما كان
 اللازم العقلي لا يرتب الا على الموضوع الواقعي اذ من المعلوم ان السماع لا يتحقق الا مع وجود ^{ذلك}
 الشخص وراة الجدار في الواقع لا بالاستصحاب التعدي وكذا الاتفاق فروع وجود النار ^{فعل}
 استصحاباً مباشراً فاذا كان كذلك فالاصل لا يثبت ذلك اللازم العقلي والحكم المعلق به يبقى شكوكا
 مع الشك في وجود السبب فلا يؤثر بعبارة اخرى الموضوع الظني التعدي لا يلزمه الصفة
 النفس الامرية حتى يرتب عليه الاحكام الموقوفة على تلك الصفات وما نحن فيه من هذا القبيل اذ
 الخيار حكم يرتب على تاخر البيع لكي لا تاخر في نفسه بمعنى كونه في ان البعير بل بمعنى تاخره عن
 العيب وتاخره عن العيب وان ثبت بالاصل لكي لا يرتب عليه حكم الا اذا ثبت سبق العيب لان
 كون العيب البيع في ان تاخر لا يوجب خياراً بالبداهة بل مع انضمام تقدم عيب وهو لازم ^{عقلي}
 لا شرعي فلم يكن البيع في الواقع مؤثراً لكون العيب في الواقع قدما ومتى لا يثبت التقدم الواقعي
 المعلق عليه الحكم فلا خيار في البين نعم لو ترتب حكم على تاخر البيع نفسه كالتقضاء خيار الجوان
 مثلا وخيار الشرط او اجل السلم ونحو ذلك فيرتب عليه لان نفس الحكم بكون البيع في يوم الخميس

مستلزم لبقاء خيار الحيوان الى يوم السبت بخلاف خيار العيب لوقوعه مع ذلك على تقدم العيب على
 البيع في نفس الامر لا على يوم الخميس المبين وهذا هو السرف في موافقهم عن اصالة الناحية في مثل المثال
 وهذا كلام وهو ان الموضوع اذا حصل الظن به بالادلة المتلقاة من الشارع المعبر عن عقلا كالا
 مثلا في الخمر المعلوم خمرية بالامر المشكوك الا ان حصل لنا الظن بان ما باق على خمرية بالاصل وكما
 يلزم للوارد الشرعية في حرمة ونجاسة ونحوهما فكل ما يحصل منه الظن بالاسكار الذي هو من صفات
 الخمر الواقعي واذن الشارع في الشيء يكون اذنا في لوازمه ومنه الاسكار ومعنى قول الشارح الحكم بان
 خمران كل حكم يرتب على الخمر الواقعي يرتب على هذا سواء كان ابتداء او بواسطة ولو بتوسط امر عاقل
 نعم لا يحكم بالاسكار الواقعي في صورة ترتب حكم على حقيقة السكر من جهة ان الحكم تابع للاسم والامر
 لا يتحقق بالاصل لكن لو تعلق على اسكار هذا الخمر المشكوك حكم شرعي لا حق له بتوسطه لكان الحكم بعد
 استحبابه للحق ذلك الحكم انهم يبرولاباس بذلك وفيما نحن فيه متى ما اعتبر الشارع اصالة تاخير الخمر
 ترتب جميع احكام الماخو عليه مطلق ولا ريب ان من احكامه تاخير البيع الخيار ولو بعد توسط استلزامه
 تقدم العيب وتقدم وان كان لازما عقليا لكن الاذن في لزومه اذن فيه بمعنى ان الاحكام المترتبة
 على المعلوم ثبتت مطابقة الاصل والاحكام المترتبة على التابع واللازم ثبت التزاما ومنه الخيار
 ولا بأس بذلك وهذا كلام اخر وهو انه على فرض تسليم ان اللازم العقلي لا يرتب على الموضوع الظني
 بل يرتب على الامر الواقعي القطعي نقول ان لزوم التقدم هنا امر قطعي لا ظني وينبغي تحقيق لزومه
 تحققة ومنشأ الاشتباه تخيل ان التقدم في العيب لزوم البيع الماخو المظنون وليس كذلك بل
 هنا قسمان اللوادم احدهما الوارد الاستصحاب وثانيهما الوارد المستصحب ولا ريب ان الثاني ظني
 لكن الاستصحاب ليس بظني ولا ريب ان اصالة تاخير البيع استصحاب للمعدم قطعاً نعم المستصحب ظني
 لثبوته بطريق ظني وتقدم العيب في مثلنا مثلاً لانه لو اردت الاستصحاب لانه لو اردت الاستصحاب
 فينبغي القطع به بعد تحقق الاستصحاب وليس ذلك في قول الاسكار لان الاسكار ليس من لوازم
 خمرية بل من لوازم نفس الخمر المستصحب فلا تذهل وهذا ان الكلامان مع جودة ما فهمادقة

مقامهما وصدورهما في الغاضل المعاصر بل الاستاد الماهر جناب الاخذ ملا محمد علي البرنوبي
 بتوفيقه عند فراسنا على جناب شيخنا واما هنا الاجل لاوقر والتحرير الاكبر جناب الشيخ موسى بن الشيخ
 جعفر قدس سره غير تامين في النظر اليهم القاصر اما الاول فلان معنى كون الاذن في الشيء اذا في
 لوازمه كما في تحقيقه ان في احكام الابقاع ان الشيء اذا اذن في شيء فقال ذلك ان توخر صلو
 الظهور الى المغرب مثلا والمفروض ان اجزاء الوقت تختلف باعتبار قدرة المكلف وسفره وحضره
 والتاخير معناه جواز ابقاعهما في اي وقت كان ويلزم من ذلك كون كل وقت على مقتضاه وكذلك
 الكلام في نظائره وانما يثبت ان الاذن في موضوع اذن مع من الشرح في لوازمه من الجملة الماذون
 فيها بمعنى ان يكون اللازم لازما لتلك المحملة التي تعلق بها الاذن وان تعلق بموضوعات ^{خارجية}
 اخرى لا يمكن فوض ذلك الشيء الماذون فيه بدون ذلك اللازم كما ان الاذن في اجارة العين ^{المتاجرة}
 اذن في قبضها اذ التسليط على المنفعة يلزم التسليط على العين ولا ينفك ثم ان الاذن في اللازم
 تابع للاذن في المذوم فلو كان تقريبا فهو قطعي ^{مطلق} ولو كان تعبديا فهو تعديدي وهكذا ^{يكون}
 مع كون المذوم فرضيا كون اللازم واقعا اذ امرت هذا نقول ان الشيء اذا اذن في جعل الشيء
 في قوعه ثم ان اليقين والحكم بعد مر قبله فالذي يترتب على ذلك ان غناء الوقت الشكوك ^{المتكثرة} مال
 البائع وخيار الحيوان ثلثة ايام بعد اليقين ونحو ذلك لان هذه لوازم نفس وجود البيع ولا ^{يعني}
 كون البيع في هذا الزمان الا ترتب هذه الاحكام ولو فرض انفكاك هذه عن فاي فائدة في تأخير
 وذلك واضح واما تقدم العيب على البيع فليس في لوازم ذلك اذ معناه تقدم العيب كون هذا
 سابقا عليه في أصل الوجود والتحقيق وليس بمعنى اصالة التأخر كون البيع موجودا حادثا في هذا
 الزمان بل الحكم بعد وثرة في هذا الزمان بمعنى ان الشارع قال انت احكم بان صدق ثمة هذا الزمان
 لا انه حادث في هذا الزمان وتقدم العيب من لوازم الثاني دون الاول اولنا ان محكم ^{بالاول}
 على القول ان في عدم نقض اليقين ولا نقول بتقدم الاخر اذ لا يندى به وبعبارة اخرى ليس ^{بمعنى}
 الاصل كون الشيء حادثا في هذا الزمان ولو كان كذلك لان ذلك اتي بالواقع ولو بطريق ظني بل ^{شكوك}

وليس معنى الأصل هذا وان قام مقام البينة في اثبات حكم كل مقام مقام العلم في كل مقام لكن معنى ذلك
البناء على انه من بين اليقين والالتزم التقدم للآخر لكن يلزمه اللوازم الشرعية اذ هو معنى المنزلة فاعلم
قلت اذ ارضيت الشارع في البناء على هذا معناه انك اذا علمت وقوع العيب قبل هذا الوقت
بتقدمه قلت من الواضح ان الحكم بتقدم ذلك ليس لازما للبناء على هذا بوجه وان علمنا وقوع العيب
قبله فانه قلت لو لم يكن التقدم لازما لهذا فالبناء على التقدم لازم قطعاً فالاذن في البناء على تأخر
هذا اذن في البناء على تقدم ذلك فكل حكم ترتب على الناصر او على التقدم او على المجموع المركب بين
على ذلك قلت ليس كذلك ان جعلت شيئا مشكوكا في موضع اليقين ينصرف الى ترتب احكامه على نفسه
لاكون جميع الاوضاع والمقادير الخارجية ايضاً لازماً له فان التقدم والناظر وسائر الاوضاع الوجودية
على فرض الموضوع وليس معنى قولك ان فرض هذا الشيء كذا الا ان احكامه جارية عليه لانه الاوضاع
التي لو وجدت في الخارج لترتب عليه فرضها موجودة فلو تحقق ذلك الوضع ايضاً حكم فاحكم بذلك ايضاً
مثلاً اذا علم وقوع زيد في ارض كان بحراً سابقاً وكل من وقع عليه مات ونشك الان في بقاء البحر
وعدمه فالأصل بقاءه يعني فرضه باقياً في احكامه ويلزم من ذلك فرض زيد ميتاً لانه لازم وجود البحر فيكون
الاحكام ترتب عليه من ارض ونحوه وهو خلاف البهانه لايق ان الأصل هنا معارض بقاء زيد لان
معرضنا التمثيل للأرشاد الى المدعى والافتراض اصله انه اذا وقع زيد في البحر القلاني ان ينصف
بدهم فاذا وصل زيد الى ذلك المكان بقينا نشك في بقاء البحر وعدمه فالأصل بقاء البحر فيكون زيد
واقفاً فيلزم النصف والاعتراض اصالة عدم وقوعه في البحر لانه بدفعه اصالة عدم وقوعه في البحر
وهو واقع في احدهما الاحالة والحاصل ان فرض شيء بوجوده في لسان الشرع معناه ترتب احكامه عليه
لا حقوق الاوضاع الخارجية واحكام الاوضاع بل ذلك يحتاج الى دليل آخر وذلك واضح مضافاً
الى ان البناء على الناصر مستلزم للاحكام اذ هو معناه ودليل الخيار قال انه لو تعلم العيب فيه
خيار وهو ينصرف الى الواقع ولا يلزم من لزوم البناء عليه في البناء على الناصر لحقوق الحكم الموطأ بالواقع
عليه لكون اللزوم من قبيل المهمات بخلاف ما دل دليل ابتدائي جعله بمنزلة التقدم فان قلت

ان التاخر والتقدم ليسا امرين مختلفين متلازمين حتى نقول ان فرض احدهما شرعا لا يستلزم فرض
 الآخر بل هما شيان واحد لان تاخر البيع عبارة عن هذا الوضع الحادث من الوجود بين الكذا بين
 وهو بعينه معنى تقدم العيب ومعناها الخارجية شي واحد يختلف نسبتة باختلاف تنسبيه كقول
 اب زيد وابن عمرو وكلاهما يراد به بكر فاذا قال الله افرض اب زيد موجودا معناه فرض وجوده
 ابن عمرو وذلك واضح قلنا غم ذلك جوابا ان احدهما ان الحكم تابع للعنوان وعنوان اب زيد
 غير عنوان ابن عمرو فلو فرضنا ان وجود اب زيد وابن عمرو يترتب عليه مكان احدهما من حيث الابوة
 وهو كون زيد مثلا واجب النفقة عليه غير انهم ولا فقير وكون امواله مالا له وكذا زوجته وثانتهما
 من حيث البوة لعمرو وهو كون ميراث عمرو بينهما وبين اخوته فاذا قال الله افرض وجود اب عمرو معناه
 الشراكة في الميراث واذا قال افرض وجود اب زيد معناه عدم كون بينهما ودليل ذلك العرف بقول الله
 تاخر البيع يقتضي احكام التاخر لاحكام تقدم العيب وان كان الامر ان في الواقع شيئا واحدا وهو
 المهور ومع ان كونهما في الواقع شيئا واحدا ممنوع وبيان ذلك ليس هنا محله وثانتهما انما كان منع
 التقدم في العيب منع التاخر في البيع ايضا لانا قد راعنا سابقا ان التاخر لم يملك بعينه احدهما الا
 المحتاج الى تقدم وثانتهما نفس وجود الشيء في ان لاحق زودون اضافة الى شيء واصالة التاخر
 معناه الثاني دون الاول فنحل المعنى الى ان البيع موجود في ان لاحق لا سابق ولا يفيد هذا تاخرا
 يلزمه تقدم فيه الاعتراف نعم اذا وجد شيء في ان لاحق ووجد غيره في ان سابق فاحدهما مقدم و
 مؤخر وجودا خارجيا وليس شيء منهما ثابتا من دليل حتى يستلزم الاخر بل هما لازمان لوجود الشئين
 على فرض المهور ومنزعمان من ذلك وهذا لا يثبت شيئا ومنه هنا يتضح فساد ذلك الكلام بخلافه
 او نفي وجود الشيء في ان معين كما قضى به الانتصاف ليس لازما لتاخر ولا تقدم بل هما صفتان
 خارجتان فقد يكون هناك شيء مقدم فيكون هذا مؤخرا عنه بعد وجوده كلي وقد لا يكون هناك
 شيء اصلا فلا يكون تقدم ولا تاخر في مثالنا هذا لو لم يكن في الواقع عيب لم يلزم من فرض وجود
 البيع في الآن المبين لا تقدم ولا تاخر وانما هو وجود في ان لاحق ومعنى اللوازم للشيء عدم التماثل

انفكاكه في الوجود عن ذلك الشيء كما قلناه في الاجابة وفي الصلوة اذ لا يعقل وجود الصلوة
في شيء من احوالها الصلوة احوال الوقت الموسع الاعداد وسرا وحضر وانفكاكه عن ذلك
كله غير معقول بخلاف وجود البيع فانه يجوز انفكاكه عن ذلك كله تقدم وتاخر واقتران
وحاصل الكلام في دفع ما ذكره ذلك العلامة ان هذا ليس بشيء مخصص من الشرع بلزوم شيء آخر
حتى يتيقن ان الاذن في الشيء اذن في لوازمه اذ فرض البيع في الان الماخو غير ملازم للتاخر ولا
للتقدم الذي علق عليهما الخيارات بخلاف خيار الحيوان ونحوه فان وجود ماهية البيع في أي زمان
كان ملازم لذلك والذي دعاه الى هذا الكلام تخیل ان الماخو معناه ما يستلزم التقدم وليس
كل بل علم ما قرنا لا يستلزم تاخر نفسه ايضا وتخیل ان اللوازم يراد به لواحق الوجودات الخارجية
ولو في بعض الصور وهو كما ترى وصدر هذا الكلام غير مثله بعيد جدا غريب حقيقة لكن المقام
مرفقة للاقدام الامن وقد استند الى عماد والنبية الى ما في رتبة الاسناد واما الثاني
فنقول دعوى كون تقدم العيب على البيع في لوازم الاستصحاب واضح الفاسد بعد ما ملونا عليك من
الحقيق والذي ينبغي ان يتيقن في ذلك المقام الكلام ان الاستصحاب معناه وجود البيع في
الان الماخو ولوازمه ما ذكرناه من الفروع السابقة ولا يلزم من ذلك تقدم الاموال الاخر الا على فرض
كون معنى الاستصحاب تاخره غير ذلك حتى يلزم التقدم الماخو الذي هو الاستصحاب وهذا لا
ينبغي ان ينفوه به من لم تدرب في الفن لما سلفنا عليك مراد ان اصالة الماخو ليس بالمعنى
الاضافي بل بمعنى الوجود في هذا الان دون ما سبقه ومعنى استصحاب عدم الوجود الى ان
يعلم ارتفاعه بوجوده واما هذا فانه تاخر شيء عن شيء حتى يلزم التقدم بل قد عرفت ان هذا
التقدم ليس من لوازم المستصحب ايضا فضلا عن الاستصحاب لان المستصحب هو العدم وعدم وجود
هذا البيع في ذلك الان غير ملازم للنسبة الاضافية التابعة لوجود الطرفين بافهامها كما عرفت
ومن ذلك كله ظهر دعوى التبع وحسن تأييده ان ما اعرض عنه صاحبنا المسدود من صاحب
الشرعية من الاستناد الى هذه القاعدة الضعيفة البنيان الموهونة الاركان حقيق بان يرض عنه

اهل التحقيق ولا يلتفت الى مصادره بعض ما نرى انهم اهل التدقيق اذا اصحابنا هادق من
 ذلك واحق بالاطلاع على ما هنالك وابن المحقق من المدقق والثريام بن المناول ^{هنا}
 كلام اخر وهو ان الاصوليين ذكروا ان الامر بالشئ يوجب بطلان ضده اما النهي او لعدم
 الامر واستحالة الامر بالصدين ولا ريب ان ضده لا كل المصروف ليس عقليا واقعا وانما هو
 شرعي وامتناع الامر بالصدين واجتماعهما عقلي لازم ترتيب على موضوع شرعي فلو لم يجز ترتيب
 اللوازم العقلية على الموضوعات الثابتة بالشرع فلما ثبت ان يقول لا يلزم من كون ضدا شرعا
 عدم اجتماعهما وعدم جواز الامر بهما لانهم لو ازم الصدين الواقعين وهذا ليس كذلك واذا لم
 يثبت هذا اللازم لا يلزم البطلان المستند الى ذلك مع انهم سلموا في هذه الجهة وناقشوا في جهة
 اخرى وعلى ما قوت لزوم فساد هذا الكلام في اصله دون حاجة الى ما ذكره في دفعه الوجوه
 واما في دفع هذا الكلام وجوه احدها ما ظهر من طي كلامنا السابق ان في مقامنا هذا ليس لازم
 عقلي حتى يترتب على ما ثبت من الشرع وكلامنا الاول انما كان على سبيل المماثلة اذ اللازم
 العقلي على ما تخيله تقدم العيب اللازم لنا خراب السبع وقد قررنا ان الناصر لهذا المعنى الثابت بالا
 لا يلزم تقدم ولا تاخرو ولا افتراق حتى يناع في ان اللازم العقلي هل يثبت بالاصل اولان الكلام
 ساقط عن اصله وثانيهما ان قياس مسألة الضد الى محل البحث قياس مع الفارق لان الضد هنا
 واقعي وبيان ان الكشم لم يقل انها الناس جعلت الصلوة والاكل ضددين بل ان طبيعة الصلوة التي
 وضع اللفظ بارائها ماهية كذا يثبت لا تجتمع الاكل فيكون الصلوة فكذلك مستلزم للضدية في الواقع
 وليس الضدية شيئا يجعله الكشم بل الضد محمول كشم لا الضدية وذلك نظير الاضداد الخارجية بعضها
 مثلا خلق اسد سجانة الماء طبيعة لا تجتمع مع النار في الخارج فذلك ان تقول ان الضدية جعلية
 اذ لو لم يجعل الماء هكذا لم يكن ضدا وهذا ايضا كذلك واي فرق بين ضدية القيام والقعود والصلوة
 والنوم وما يتخيل ان الكشم لو قال ان الصلوة تجتمع مع النوم لم يجوز المحال قلت في جوابه ان
 هذا اخراج عن الماهية لاجمع بين الصدين فلو اخرج اسد الماء عن الماهية ايضا تجتمع مع النار

ولا بأس به وهذا كلام في النظر الاولى وثالثها ان من يقول ان امتناع الاحتمال او استحالة
 الامور الضدية الشرعية على فرض تسليمه عقلي بل هو ايضاً شرعي اذ معنى الضدية شرعية عدم الاجتماع
 شرعياً لا عقلياً وعدم الاجتماع العقلي لازم الضدية العقلية فلم يترتب الحكم على لازم عقلي وما يترتب
 في بعض العبارات ان الاستحالة في الاجتماع عقلي وان كان الضد شرعياً ليس معناه وان كان الضدية
 شرعية بل هو اشارة الى ما ذكرناه في الوجه الثالث من ان الضد الشرعي ماهية شرعية مجعولة على
 النحو الذي يبين الاكل فالضدية ايضاً عقلي بل ليس معنى الضدية الاستحالة الاجتماع فكيف يكون
 الضدية شرعية وعدم الاجتماع عقلياً والضدية الضدية فلا تدل على اما حجية اصالة التاخر في
 نفسه فواضح بمعنى انه اذا كان وجود الشيء في السابق له حكم ووجوده فيك لا قوله حكم فالأصل
 مدبر في السابق ولا يترتب عليه الاحكام في ذلك الزمان وامثلة ذلك منتشرة في ابواب الفقه لا يحتاج
 الى استدلال بعلم ما قررنا في البحث جريانها في مقامات متعددة فارجع وتبصر **عنوان** في العدول والالتفات
 والكشف والنقل الكلام في كون الشرايط المقارنة للعمل متواترة في تحقق الشيء اسفانته ولزوم وجوده
 ولو اختلف واحكامه فتدبر في وجود المقارنات فيتمتع الحال لم ازل الا انه قد يكون غير معلومة
 فيترقب الى ان يحصل العلم بوجود الشرط في ذلك الوقت وعدمه وتوقف عليه الشيء توقف
 انكشاف بمعنى انه في الواقع اما ذلك الشرط موجود حال العمل وليس بوجوده فاما واقع اوله
 ولكن المكلف لا يدري به مثل من طلق زوجته او باع داره او وصى بشيء من ماله لا يدري بان
 شيئاً من ذلك موجود في حال العدول لا يتوقف انكشاف الامر الى العلم وليس في مثل هذه
 الفروض توقف واقعي بل في الواقع وقع على ما هو عليه وكذا لو برز ذمة شخص لا يدري يكون
 الحق في منتهى وطلق محض شخص لا يدري عدلها فاصداً للطلاق برغم عدم اشتراط العدالة
 فانها في الواقع اما عا دلان ام لا ونحو ذلك غير وليس شيء من ذلك محل البحث واما البحث
 في ان الفعل من واقع على وجهه الوجود في نوع او صنف في ذلك الوقت او في اوصافه فمحل هو قابل
 للانعكاس الى شيء اخر مما يغير في ذلك اولاً بل الذي وقع على وجهه لا يتغير عن وصفه ^{حينه}

في العدول والالتفات

فقول لا ريب ان مقتضى القاعدة عدم جواز انقلاب ما مضى لان الشئ انما يتحقق بوجوده الحقيقي
وقد لا مانع وهو المعبر عنه بالعلة النامة فاذا وجدت العلة النامة لعلول معين يوجد في
الخارج على مقتضاها ولا يمكن ان يكون لذلك الشئ العلول شرطاً متوقفاً او حادثاً متأخراً ^{حب}
غيره عما وقع لان ذلك موجب لتاثير المعلوم في الموجود وتغير ما وقع وهو مستحيل عقلاً
وذلك من الواضحات التي لا تحتاج الى قامة دليل فاذا وقع عبادة في وجهه وجوهها
او معاملة على كيفية في الكيفيات تؤثر او غير مؤثرة لازمة او جارية فلا يمكن بعد ذلك بدله
فما اول الامور التي ان عموم ما دل على ان العمل بالنية يقتضي بان العمل يتبدل بانقلاب النية كيف
كان لا نقول غايته ما دل عليه هذه الأدلة كون العمل تابعاً لها والظن منه العمل التام لا البعض
فليس كل جزء من العمل اذا تبدل فيه النية يتقلب عما هو عليه في ضمن الكل سيما ذلك لكن لا يلزم
من ذلك كون النية اللاحقة متغيرة مغيرة للعمل السابق بل انما تؤثر فيها بعد ما من العمل كلاً او بعضاً
اذ النية اللاحقة تعاضها النية السابقة فكما ان العمل تابع لللاحقة فكذلك تابع للسابقة ايضاً
فتزجج الثانية تحكم غايته تبعية كل جزء منه لما صاحبه من النية وهكذا الكلام في سائر الموانع
اللاحقة والشرط المأخوذ الموجبة لتغير العمل المأخوذ المأخوذ عن مقتضاه فان غايته تاثيرها انما
هو حين وقوعها لا فيما قبلها من الكيفية لكن قد ورد في الشرع موارد قد انحوت فيها هذه
القاعدة بمعنى ان ظاهرها انقلاب ما مضى بما شئتاً يجعل الشئ وتأثير الامر المأخوذ في المتقدم وفي
ذلك مباحث فلنورد اول تلك الموارد ثم نكمل فيها على مقتضى القواعد حتى يجعل قانونا كلياً
في هذا الباب يهدي براهل البصيرة واولوا الالباب منها ايام الاستظهار في الخيض فانهم
حكوا بانهم تجاوزوا الدم العشرة كشف عن انما استخاضه واذا لم يتجاوز فهو حيض ومن الواضح ان
الدم الموجود ان كان حيضاً فلا يتقلب بالتجاوز وان لم يكن منه فلا يكون منه بالانقطاع
وليس هذا مثل الامثلة التي ذكرناها سابقاً اذ هذا يتوقف على شئ متأخر ممكن الحصول والعدم
بخلاف ما خلاف ما سبق فان ذلك تقارن له وجود او عدمه ولكن غير معلوم المكلف ومنها

صوم المتخاضة بالكبرياء بناء على احتياجهما بالاعمال اليسيرة انفسهم فان الصوم متى تم فلا يبطله
الليل حتى انهما ان تنقضي انهما لو اغتسلت في الليلة الاية صحت ينه الصوم وان تركت بطلت
ومنها في ينه القصر والاتمام في محل التجديد فانهم يقولون اذا نوى احدهما وعمل في الاثناء ونوى
على الاخرى في الامر على الثاني ويعود القصر تمام ما بالعكس ومنها في التجديد بين الزائد والناقص
فان من يجوز بقول اذا قل بالاقول فهو امثال وان الحق الزائد عاد المجموع امثالا ومنها
في العدول كل من الرض والنقل والاداء والقضاء الى الاخر ولو مع الزاي والدور فان ذلك
موجب لانتقال العبادة الواقعة من نوع الى نوع وانقلابه اليه ومنها في عدول من روجم في
صلوة الجمعة غم ادراك ركعة الى الظهر فانه يقلب بذلك ومنها في خروج ناوي الاقامة كالأقامة
فلوفات عند صلوة في اثنا ما يقضي قصر وان كان بصلية تاما ومنها ان يتعلق الركعة على الصلاة
بالانقضاء ولكن بغير قصد الاسم فلو تلف قبله فلا ذكوة وعلى الايام الايام بجلال الثاني عشر
مع انه لو انقضى الشوط قبل تمامه يجب ومنها وادى الضيف ذكوة الفطرة فان لم يجد ان المضيف
مضيه والافلا ومنها الوكيل الناقص لصور ورق او جنون قبل احد الموقفين عاد حجة الاسلام وجرأت
ومنها انه لو قصر المال الموصى به بخرج او عتق ونحوه عند عاكا الاثر ومنها ان المفرد اذا عدل الى
حج التمتع انقلب ومنها ان اذا الحق اذن الاب في نذرا ولو لم يصح ومنها اذا وقع عقد بشرط فيه
القبض كالوقف والصرف والسلم فاذا لم يلحقه بطلا والافصح ومنها اذن ولي الامر في فضوليات
العقود وهو ياتركا في المكنه ومنها في اخراج ما هو محجور واقعا مثل الطلاق والعتق والرقعة فانه
يعود بعتقا ومطلقه من حين الصيغة ومنها الصدقة بما جعل مالكه كالصانع لما تخلف عنده
الصيغة والمديون مع الياس من صاحب بشرط الكفان فانه يصدق عن المالك فاذا ظهر واحد العوض
يعود للمصدق والافصح ومنها في احتياج المشتري الارش في باب المصرف لو كان المبيع
معيبا بعد الفرق فانه يقضي بطلان ما قابله من النقدي المعاملة ومنها قبول الوصية فانه موجب
لوقوع ما مضى صحيح بخلاف ما ورد ومنها في الرد انه في باب ارضاع من لبن ولد الزنا انه اذا جعل

مولى الجارية الذي جربا لم يظب لنهما ومنها في جازة الورثة الوصية فانه يوجب لو قويع صحة
صحة إحلاف عمارا ومن الثلث ومنها انه لو أدى من اعتق نصيبه في العبد قيمة حصة شريكه كان
 العبد متعاقا من الصيغة ومنها انه يرد دية الميراث الى النصف بعد بلوغه الى ثلث الدية ولو
 تدبر جاني وجه ومنها ان الميراث اذا لم يثبت بانت زوجته من حين ارتداده وان تاب فهو باق
 ومنها انه بعد سلام الزوجة لو سلم الزوج في العدة فالتكاح باق والافان من حين سلامها
 وغير ذلك اذا عرفت هذا فنقول اذا ورد الدليل على مثل هذه الاشياء فالوجه المحتملة القابلة
 للاطباق على القواعد الواردة في القول بالنقل بمعنى الانقلاب في حينه فاذا قلنا شيئا لللاحق
 جزوا كان او شرط او وصفا او معينا اختياريا بالمكلف او اضطراريا كما في الامثلة السابقة تبين العمل
 الواقع تكليفا او غير الى ما يقتضيه الامر لللاحق من حين حوقه بمعنى ان ما مضى باق على حاله
 على ما كان سابقا ويتغير الامر فيما يبقى سياتي فيكون الشيء مركبا من طرفين متغيرين في الحكم
 وثانية القول بالكشف بمعنى انه اذا الحق هذا الشيء لللاحق للعمل كشف عنه كونه في الواقع يؤثر هذا
 التأثير الجديد من اول الامر ولكن المكلف ما كان يعرف هذا المعنى الى ان انفتح له الامر بعد
 الحقوق والعدم وثالثها واسطة بين الامرين قابل لان تسمية نقل وقابل لان تسمية كشفا
 وهو انقلاب الموضوع وتجدد التأثير من الحقوق لكنه في اول الامر وتوضحه ان الامر لللاحق
 مؤثر في الآثار والاحكام وليس مجرد امانة وهو من هذه الجهة كالنقل ولكن ليس تأثيره زمان
 وقويع نفسه بل من زمان وقويع اول العمل مثلا في مثل الوصية اذا قلنا القبول من الموصي له
 له بعد الموت فمعنى كونه ناقلا انتقال الملك الى الموصي له من زمان قبوله وامام ما بين زمان وقويع
 الصيغة و زمان القبول فهو باق في مال الموصي او في حكم ماله والنماء تابعة ومعنى كونه كاشفا
 قبول الموصي له ليس له تأثير في الانتقال والعدم من زمانه وانما هو امانة يعلم بها صحة الوصية
 وفسادها فاذا احقها القبول تبين صحتهما وانتقال المال اليه من حين موت الموصي والنماء المتخلل
 بين زمن الموت وزمن القبول مال الموصي له واما المعنى الثالث فهو كشف فهو في الثمرة ونقل في

الاعتبار والدليل لأن مقتضاه أن قبل وقوع القبول ليس المال مال الموصي له لا واقعاً ولا ظاهراً
وأما هو في حكم مال الميت ونماؤه كذلك ولكن إذا حق القبول ينقل إلى من جسد بل من حين
الموت بمعنى أن الشارع يقول أو قبلت الوصية في هذا الزمان يصير المال الموصى به ملكاً للميت
من زمان الموت ولا بعد في ذلك لا بحسب الدليل ولا بحسب الاعتبار كما سيكشف لك لاحقاً
كان هذا التخصيص التسميم إنما هو لتحصيل الثمرة وهذا القسم ثمرته ثمرة القسم الثاني سماه بعض
الكشف بالمعنى الثاني وجعل الكشف له معنيين ولك أن تسميه النقل بالمعنى الثاني وإن وافق
الكشف بل هو في تأدية العبارة بالنقل أولى من الكشف كما قررنا في الثمرة كالكشف ولك أن
تسميه وجهاً ثالثاً مغايراً للوجهين واسطر بينهما بل هو موافق للحقيق أيضاً إذا لا يلزم أن يكون ثمرته
ثمرة الكشف مظلم بل العلة أن يخرج لثمرات تغاير الكشف بذلك المعنى فعدده قسماً براسد حجة
والمستع الان في تحقيق هذه الوجوه الدليل والريب أن الدليل الخاص في الموارد الدال على هذا
التغير والانعكاس أن كان فيه دلالة على أحد هذه الوجوه الثلاثة فلا كلام في اتباعه وإما في محل
الشك كما في الغالب بل في الكل على ما تحقق فيحمل القول بالنقل نظر إلى أن ما وقع من العمل ^{بعض}
لأدليل على انعكاسه بل في معنى أن أيام الاستظهار مثل الحكم في الشريعة إما طهر أو حيض فإذا
فعل المكلف العمل على مقتضى ذلك مضى ونجا وزاد من صبره استجابة من زمانه لا من المقتضى من
الدليل نعم إذا دل الدليل على أن هذا يبدأ من الأول فذلك كلام آخر وشأن ذلك في صوم المستحاضة
فإذا حكم بحجته لا يؤثر ترك غسل الليلة الآتية إلا فيما بعدها وإلا فيما قبلها فقد مضى وكذلك
في مسائل العدول في قصر وإتمام أو صلوة أو حج أو غير ذلك مما شئت فان المتيقن من دليل العدول
كونه من غير السنة فما مضى مضى على نفسه وقضائيتها أو غير ذلك وكذا في الأقوال والتمتع
وما ياتي بتبدل فيكون العبارة ملفقة من الأمرين وكذا في الأشغال بحجته النافذة بأحد الأمور
إلى حجة الإسلام وكذا في خروج ناوي الإقامة فان الظن انقضاءه من حين الخروج فأما
من الصلوة فات على تمامها فيقتضى ملك وشأن ذلك في حقوق أدن من يعتبر أدن في الضيق و زنا

الجارية وصوم وفضوليات العقد ونهرياته والوصية بما زاد عن الثلث فان ما وقع على محله
 صحته او فساد فهو باق على وضعه الاول غايته التاثير بعد ذلك وصل ذلك في اداء المتيقن
 قيمة الشقص والقرعة المحرجة للكل والاسلام المتيقن في الوصية والتوبة في الموند كذا لك وعدم
 المالك بصدقة ما جهل مالكة فان المتيقن في ذلك كله كون التاثير من حين الوقوع والحصول
 فيما بعد ذلك لا فيما قبله ونحو ذلك القبض فيما شرط هذا الامر ذلك في صحته فينبغي الانتقال
 من حينه وهذا الامر اللاحق في اذن او قبول او اداء او فعل معتبرا ما شرط الوقوع هذا الامر كله او جزوا
 للسبب فاذا كان كذلك فلا يعقل تقدم تاثيره واثره على نفسه لان تقدم الشروط على الشوط محال
 وكذا تقدم المعلول على العلة اذ ليس معنى الشروط والمعلول الا ما توقف وجودها على ما فلو تقدم
 شيء منهما على وجودها فلم يتحقق هناك توقف اذ الوجود كشف عن وجود تمام العلة وهذا بناء على
 الغرض من الشرطية والسببية ولان الكشف بمقتضى حصول شيء فمراعاة المكلف مع ان مثل ذلك
 في الاسباب الاختيارية غير مودعة الشرعية فاننا قلنا مثلا ان القبول في الوصية كاشف او الاذن
 في العقد الفضولي او الاكراه كاشف يكون معناه دخول التمس ان كان بايعا ودخول التمس ان كان
 متريا وكذا الموصى به في ملكه مودون اختياره فان الرضا ان كلامه الآن كاشف عن وقوعه في
 ذلك الوقت فضا والدخول في ملكه في الواقع في ذلك الوقت فمراعية عليه ويجري هذا الكلام
 في عدول العبادات بنية او بعروض كال وفي معنى الايقاع والصدقات محسوبا على نفس المكلف
 فانه يلزم في ذلك كله وقوع شيء منه دون ان يتوب او يبرئ بل مع انه نوى خلافه فيلزم ان
 يكون في الواقع ما هو مشروط بنية او بغير ذلك فم المكلف يقع عليه ويتحقق وان لم يطلع عليه الا بعد
 الانكشاف ولان حصول هذه الاشياء المؤثرة في عبادة او معاملته ليست في الحقيقة الا كالقبول في
 سيما قبول الوصية فان عين ذلك وفي جملة ما قلنا في ذلك كله بالكشف فلم لا نقول في قبول العقد
 كذا بمعنى ان نقول ان الانتقال حصل في الواقع من زمن الاحباب وكل ما هو بمنزلة الانتقال من
 اباحة او نيباة او تعلق حق او غيره ذلك من مقتضى العقد العقود ويكون القبول من الطرفين الاثر كاشفا

عن سبق حصول الاثر المطلوب مع انهم اطلقوا على ان الاثر لا يتحقق الا بامان القول حتى انه لو تعارض
عقدان من وبي او وكيل او اصل او نحو ذلك حكوا بابطالان مع الافتراض وصحة السابق مع عدم
وجعلوا معنى سبق الافتراض تساوي الحرف الاخير من القولين في الوجود وجعلوا الوجه في ذلك
ان العقد هو الموثور وما يشتر انما هو بالقول فمتى ما لم يتم لم يتحقق البرود قلت فليكن في الوصية كل
وفي الاجارة كل وفي القبض كل وفي سائر الفروض المعتبر كل فانه معنى الشرطية توقف الشرط ^{عليه}
واي فرق بين السبب والشرط في الوجود وانما الفرق بينهما في الاستلزام وعدمه لو خلى وطبعه واما
في ان وجود الشيء لا يكون الا بعد ذلك كله فالشرط والجزاء سواء بل يخل كل منهما الى الآخر فيقال
بالكشف ابداء الفرق في ذلك ولانه على القول بالكشف في بعض الصور يلزم المحج شرعا بل عقلا في وجه
وهو ما لو باع او اجار او صالح او فعل غيره ذلك من العقود الفضوليات في ملك الغير ثم ملكه قبل اجارة
المالك ثم اجاز فان القول ببطلان هذا العقد بعد قضاء العموم ^{بصحته} بصحة بعيد عن الصواب ^{صواب}
الاجارة في العاقل ليس بانقضاء اجارة المالك بل هذا اول بل يحتمل الصحة هناك دون اجارة لانها
العاقد ومحج مع المالك ومسلما والواجر نفسه بعد قضاء حرا واجاز وكذا لو اشترى له مصحف او مسلم
وهو كافر فضولا فاسلم وطحا واجاز وكذا لو باع المود او اسلم الزوج الوثني او الكتابي في العدة
بعد اسلام زوجته ووجده يوم الحج في ذلك كلمة بعد الاجارة والاسلام والتوبة وجعلنا ذلك
كاشفا عن سبق ملك الفضولي حال العقد في العقود المفوضة واجارة العبد وبقاؤه الزوجية ^{انصافها}
يلزم اجتماع المالكين وما في حكمهما في ملوك واحد وما في حكمه في الاولين في ان واحد لان
الذي ملك الفضولي المبيع او ملك العبد منفعة نفسه بالعقد اما هو من الامانة الواقعة بين ^{العقد}
الفضولي والاجارة والمفروض ان الاجارة كاشفة عن تلك الطرفين الاخر في العقد الفضولي من مشر
او مستاجر من بين العقد فيلزم كون المشتري والفضولي كلهما مالكا للمبيع في الان التخلل بين
تملك الفضولي ^{بما} وكون المستاجر والعبد مالكا للمنفعة في لان الواقع بين الانفاق و
الاجارة وهذا بين المحج ويلزم كون الكافر في حال كفره مالكا للمسلم والمصحف في الاوسطين لان المفروض

ان اجازته

ان اجازته كشف عن سبق ملكه ان العقد وهو في ذلك الوقت كافر ويلزم في الاجد كون المسألة
 زوجة للكافر في حال كفره مع انه مناف لاشتراط الكفاية ابتداء واستدامة ومناف لقاعدة نفي
 كانه في محلها انما اذ التوبة والاسلام يكسبان غم بقاء الزوجية في ان الكفر والارتداد انهم
 ولانه على القول بالكشف يلزم الخالفه لعموم ما دل على ان لكل امرئ ما نوى ونحو ذلك في جمع من الموارد
 المذكورة كما في مقامات عدول الصلوة على اختلافها وفي مقامات عدول الحج بنية صرفة او مع
 اعتبار عروض شئى اخر وفي عتق الرابة وصوم المستحاضة فان تنقضى ادلة البينة وقوع ما نوى
 او لامر اول الامر وحصول ما قصد من نوع او وصف او مقدار فاذا جعلنا عروضا لعروض كاشفا
 غم وقوعه عن اول الامر لم يحصل خلاف ما نوى في الواقع وهو الخالفه التي ذكرناها ولانه على
 القول بالكشف يلزم تعليل المنجز على الممكن المحتمل وهو باطل ببيان ذلك ان العقد والاتفاق
 او العيانة متى وقعت على وجه فعل الكشف يلزم وقوعه في الواقع على نحو واحد ثابت غير قابل للتغير
 والتبدل فصححة او فساد او عموم او خصوص او زيادة او نقص وغيرها وما ياتي بعد ذلك امان
 كما شهد بما ثبت في اللوح المفوظ مثل اخبار خبر عن وقوع حادثة وعوم وهذا لا يجتمع مع قولهم
 ان الحق ذلك اللاحق كالاخبار مثلا كشف عن صحة وان لم يلحق بلحق كشف عن بطلانه لان
 كل شئ لم يوجد بعد في الخارج فهو قابل للوجود والعدم وبحجوا منه ما يشاء ويثبت وليس شئ
 مما لم يقع لازم الوقوع على الله تعالى او على غيره من الفاعل المختار مع اختياره فيجوز ان يقع
 ويجوز ان لا يقع منه في هذا الحال مساوي الاحتمالين فاذا كان العقد مثلا يتوقف صححة
 وفساد على هذا ينبغي ان يكون الفعل ايضاً متزكوا في الواقع محتملا للصحة والفساد والمضي
 والعدم ونحو ذلك غير من الامثلة التي ذكرناها اذ الموقوف على الممكن ممكن فكيف يعقل
 بقى ان العقد من حين وقوعه مضي على حالة واحدة معينة لا تعرفه الاجمال الاجازة مع ان الاجازة
 قابلة للامر من غير لازمة في احد طرفيها حتى في علم الله تعالى فان علم الله تعالى لا يقبل الممكن واجبا والا
 لزم الجبر الذي ذكره الانشائي ولا يمكن قياس ذلك على سائر الكوائف فان الواقع فيها

لا بد ورماد كاشف فان الاخبار عن موت زيد كاشف عنه وهو لو كان في الواقع ميتا لا ينفق
الحال بين ان يوجد الكاشف او لا يوجد وبين ان يحكي الكاشف على طبقه او خلافه
وكذا لو لم يكن ميتا فستبين ذلك كاشفا انما هو مضافا لصفة ولا يجمع القول بتوقف وقوع
الصحة والبطالة في اول الامر على خوف الاذن القابل للاختصاص وعدمه مع القول بتوقف
احدهما في العقد من اول الامور ان هذا المتناقض صرف ويحمل القول بالكشف بذلك
المعنى الذي قررناه او لا لان الظاهر من الامر الحادث في كل انما هو تبين من اول الامور
على كون ذلك في الواقع كمن يبين ان ما دل على توقف صوم المستحاضة على الفصل وحيثية
ايام الاستظهار بانها او معناها انه لو وقع كمن هو في الواقع كمن وكذا في مسائل العدول في
صلوة او حج فان معناه كون هذه الصلوة مثلا ظهر الاجعة والحج متمعا لافراد وليس معناه
ان يكون بعد ذلك متمعا وقبله افراد وشمله في الجريان الكامل على احد الناقضين وكل في الصلوة
اذ هو المعلوم ان الملتحق من التمسك غير مشروع ولذلك لا ينوي في العدول كون ما بعده
بل ينوي كون اصل العمل من جنس ما عد اليه وكل في اذن من يعتبرها اذنه واجازة من يعتبر
اجازته فان معنى الاذن الامضاء ما وقع على طريق وقوعه ولا ريب ان الصوم او اداء الفطرة
باذن المضيف او العقد باذن المميز ثمرتها حصول الثواب والمكسب من ان الفعل والمميز لا
يزيد شيئا على ذلك عين الرخصة فيما اراد وقوعه ونحو ذلك في اداء السراية والذمة فان غرضه
من ذلك ليس غرضا جديدا ولا طلاقا جديدا بل ابداء الله المعلق والمطلق شيئا وبيان مورد
يضع ذلك الانشاء وكذا في قول الوصية فان معناه قبول ما اوجبه الموجب والذي ذكره
ذلك كون هذا الشيء مثلا ملكا للموصي له بعد موته لا بعد ستم موته مثلا ونحو ما دل على طلاق
الاقامة بالخروج قبل صلوة تامة او لم يكن معناه الكشف فلا وجه للبطالة بل يكون صوة
الايمان بالصلوة وعدمه متساوية في ذلك وقس على ذلك غير كالتبصر واخذ المال عن
الصدق فانه رد لتوابعه من اصله ولان اغلب هذه الاشياء من باب الانشاء القابل للتعلق

واللازم ترتيب اثرها عليها من حيثها لانها ما عقدا وابقا من عند النية واما خطاب امر متعلق
بالمكلف فالشيء الذي يوجد في الخارج امتثال لذلك الخطاب من اول الامر ولا وجه لتأخره
الى مضى زمان وكلما العرض من الصيغة احدث الاثر من حين صدورها لا بعد مضى زمان
فلو كان الاثر لا يترتب عليه الا بعد لحوق ذلك الامر كما هذا تعليفا في الانشاء وترديدا في
النية والتعليل من جملة المبطلات كما تقر في مقامه واللازم على القول بالنقل والتعليل في
ذلك كله لان قوله بعث مثلا ان لم يكن انتقالا لانه حين يكون معناه احدث النقل في آن
الاجازة او في آن القبض ونحو ذلك وهو شيء قابل للوقوع والعدم فيكون معنى ذلك ان وقع
ذلك يتحقق النقل والافلا فان قلت ليس هذا التعليل بقصد العاقد وانما هذا من جعل
فان العاقد وان قصد النقل دفعة من حينه وكله مباشرة الايقاع لكن الشئ متى اوقفه على شرط
متاخر فيكون الدائر منوطا به من الشرع لا تعليفا قلت ما لم يكن الانتقال من حينه سواء كان
العقد والشايع يكون ظاهر ضافا لظاهر معنى الانشاء بخلاف ما لو قلنا بالوقوع من حينه
وجعلنا ما اعتبر الشايع شرطا كاشفا ولان الادلة الدالة على هذه الاسباب كعموم او فوا
بالعقود وحق رقبه والطلاق والصدقات والصوم والزكاة كلها قاضية بكون المطلوب بالاول
حاصلا باول الايمان به وكل نفس العقد والايقاع سببا تاما في حصول الاثر من ذلك او تخفيف
او فك او ثواب ويكون ترتيب ذلك كله عليه مجوده من دون الافتقار الى شيء فلو لم يحط به
لكا المؤثر الامران معا وهو خلاف ظاهر الادلة وحيث لم يتم دليل قوي على اعتبار الامر اللاحق بهذه
المثابة فلا وجه لاعتبارها وبكفي اعتبار كاشفا في الاخذ بما دل على كونه مؤثرا او مقرا من النص
والفتوى اذ لم يدل على اعتبار ازيد من ذلك وتعرف هذا الكلام من غير تحقيق ولا من لو قلنا بالنقل
دون الكشف لزم تأييد الشيء الموجود في المعدم لان العقد والايقاع والعمل الذي مضى قد
انعدم في زمان لحوق هذا الامر المتاخر المتاخر فيه من اجازة ونحوه واذا كان كذلك فيكون
هذا الوجود اللاحق يؤثري في ذلك السبب المعدم تأييدا يوجب نفاذ نيته وحصول مقتضاه

وهذا حال لا ينفك هذا غير مؤثر في السبب المعلوم وإنما هو مؤثر في مقتضاه ومقتضاه عند تمام السبب
ولحق اللواحق موجودا لا نأقول المفروض كون هذا ما يتوقف عليه تأثير ذلك المؤثر فينبغي
وجود ذلك المؤثر عند حصول شرط تأثيره فان انعدم بلا تأثير فلا ينفك بعد ذلك وجود المؤثر
عليه في أحداث تأثيره في ذلك الشيء المعلوم ولأن الأدلة الخاصة المتفرقة في خصوصيات هذه الأبواب
قضت بالكشف منها حديث عروة البارقي في تواتر الشاة فان قوله هم بآرك اسدك في صفقة
يمسك ظاهري امضاء النبي في معاملة عروة من ذلك الوقت الذي عامل حيث عبر بصفقة اليهن
والارب في حصوله حال البيع والشراء وهما ما نقله بعض مشايخنا من خبر الوليدة حيث لم يرجع
السيد اليه عليه بعد الامضاء والاجارة بشئ مع اجرة خدامها وغيرها وهو ال على ان الاجارة
كاشفة عن الانتقال من حين العقد ولزم ان يكون لما لك المملوك اجرة المحمي الخدمة على ذمة المشرى
في الزمن المتخلل بين العقد والاجارة ومنها صححة ابي عبيدة الخلاء في باب النكاح قال سألته
اي الباقوم غلام وجاريتي زوجهما وليان لهما وهما غير مذكرين فقال النكاح وبهما ادرك
كان له الجاروان ما تأمل ان يدركا فلا ميراث بينهما ولا مهر الا ان يكون قد ادركا ورضا قبل
فان ادركا أحدهما قبل الآخر قال يجوز ذلك ان هو رضى قلت فان كان الرجل الذي ادرك قبل
الجاريتي ورضى بالنكاح ثم مات قبل ان تدرك الجاريتي اترث قال نعم يقول بمرأته حتى تدرك فتختلف
باسم ما دعاها الى الميراث الارضاها بالزوج ثم يدفع اليها الميراث الحديث والمراد بالوليها هما
الرفيان لا الشريكان بقية ذكرا تراضي بعد ذلك وبقرينة ما في ذيلها من السؤال ثم تزوج الاب
قال بمضي ذلك ولا أقل من كونهم فمشمول ما كان فضوليا شرعا والمفروض ان الرواية حكمت بان
بعد اجارة احدهما او غيره ببلغ الآخر واجاز صح وورث ولا يخفى هذا على القول بالكشف لان
على القول بالنقل يلزم تحقق الزوج في وقت الاجارة مع ان احد الطرفين قد ميت وذلك
غير معقول ومنها ما أورده في الوصية من ان القول لو لم يكن كاشفا لزم بقاء المال بعد موت الموصي
بلا مال لان الميت بموته خرج من اهلية المالكية او الميت لا يملك والوارث يتوقف ملكه على

عدم الوصية لقوله تعالى بعد وصية توصون بها اودين واما الموصولة فهو ايضا غير مالك على القول
 بالنقل حتى يقبل ولا مالك غير المثلثة ولا ريب ان هذا غير معقول بخلاف ما لو قلنا بالكشف فان القول
 كما كشف عن ملكه من حين موت الموصي وعدمه كما شفعه سبق ملك الوارث واذا ثبت هذا في هذه
 المقامات فيلحق بها غيرها ايضا لما لها مدعى ودليلا ولا ريب ان هذه الوجوه من الطرفين ^{هذه} ^{مخولة}
 اما الاول فلان الاصل وان كان ذلك كما ذكرنا لم يكن بعد دلالة العمومات والادلة الخاصة على
 خلافه فلا بد من العطف عن سماع المثل بل كما ان يكون اجزاء القول بالكشف ولم ينقل النقل الا
 عن نادر لا يثبت اليه واما الثاني منه فلاننا لانسم ان الامر اللاحق به باب جزاء السب بل السب
 ما مضى وتحقق في الخارج واما الشرطية فنقول دليل الشرطية اما النصوص والجماع اما الروايات
 وعمومات الادلة فلم نجد فيها مع تشتملها وتفرقها في الابواب ما يدل على شرطية هذا المعنى بل انما
 دلت على شرطية معنى الكشف كما ذكرنا لك بذلك منها وعليك بمراجعة الموارد التي لا تظيل الكلام
 بذكرها واما الفتوى فلا ريب ان المتيقن من الشرطية في كلامهم انما هو كونه كاشفا واما التوقف ^{هذه}
 المعنى فلا قيل الشرط على ما قورده في الاصول ما يتوقف وجود الشيء عليه ولا يتحقق به ^{هذه}
 الموارد اطلقوا الشرط على هذه النور اللاحقة فينبغي ان يكون مرادهم ما اصطلحوا عليه فلنا اولا
 ان الاحكام مع تصرعهم بالشرطية في الاذن والاجازة والنية وقبول الوصية والقبض ونحو
 ذلك نصوا في ذلك كله على الكشف غالبا ويظهر من مطاوي كلامهم ذلك في كل وارجاع لفظ الشرط
 على هذا المعنى اسهل من ارجاع هذه التصريحات الى خلافه بل هذا غير ممكن اصلا وثانيا فنقول
 لا يلزم من كونه شرطا عدم جواز تقدم الشرط عليه لجواز كون شرطية على هذا النحو بمعنى انه لو لم يكن
 القبض مثلا بعد النقل والعقد فالعقد باطل ولو كان القبض هناك ^{هذه} فالعقد صحيح من اوله
 وهذا ايضا نوع توقف ولا مانع منه بعد سماع الادلة والفتوى قال المحقق الثاني في قبول الوصية
 ان مدخلية القول في حصول الملك منبئة بالاصل واعتبار فيه يكفي فيه كونه كاشفا فليس الملك
 الثابت في الحال معلقا بشرط مستقبل بل انكشاف الحال عندنا هو الشرط انتهى وحاصل الجواب ان

بعد قضاء الادلة بما بين السبب لا نسلم اشتراط ذلك الامر المحجوز عنه بازدي من كونه كاشفاً
 ذلك واما كونه ناقلاً فلا يصح يتوقف الملك والتأثير عليه فلا واما الثالث فنقول ان
 ورد شيء على المكلف فمما اذا دل عليه الدليل الامتناع منه كما في الارث ونحوه وثانياً يمنع كون
 الكشف مستلزماً للتقهر بل نقول دخول ذلك في ملكه او كون عمله الصادر منه نوعاً خاصاً في
 علم الله انما هو باعتبار ما يعلمه من حقوق رضاء في الحقيقة وتنع هذا الامر عليه برضاءه وان لم يوافق
 مانع من ان يقول الشارع اذا رضيت اليوم يكون ذلك لك من امس قد خول به رضاءه في الواقع
 وثالثاً ان المحجوز يرضى اليوم يكون ذلك الداخل في ملكه في زمان السبب داخل ولا يمنع من
 مثل ذلك من الدخول القهري ممنوع وكل في فيه العدول فانه برضاءه وتقبل ما علمه الى عمل
 اخر وهذا كاشف عما سبق كونه ملكاً واما الرابع فلاننا نقول ان القبول داخل في ماهية العقد
 المجموع سبباً ومقتضاه عدم تحقق المأول بدونه على مقتضى القاعدة بخلاف الاذن والاجابة
 والقبض والعدول وتام الاجل ونحو ذلك ليس جزء من السبب او مقتضى الادلة عدم مدخلية
 ذلك في المقتضى وبقي ما دل على اشتراطه من نص او فتوى وقد مر ان دلالة على ازيد مما ذكرناه
 نسف وهذا هو الفارق بينهما وبين قبول العقود وكفى به فارقاً واما قبول الوصية فالفرق فيه
 صحة الوصية في جملة من الموارد من دون قبول الكاشفة من كونه ابتاعاً لا يؤخذ في مفهومها القبول
 ولو ثبت اعتبارها فيكون كالقبض في غير مضاف الى ما ذكرناه ان كونه ناقلاً يقتضي بالملك بلا
 بلا مالك فاي فرق ازيد من ذلك واما الخامس فنقول من قال بالكشف لا يصح مثل هذا
 البيع المستلزم لاجماع المالكين فيه او يخص الكشف بغير مثل هذه الصورة او نقول في كل هذه
 الصورة بان تملك البائع فضولا لهذا البيع مع بقاء العقد الفضولي على حاله غير ممكن لان
 المالك ان كان نقلاً لك اليه باطلاً على العقد الفضولي كان هذا فسخاً له وان لم يكن باطلاً
 فنقول ان قبول العاقد وتملكه كاشف عن عدم رضاءه بذلك العقد الذي عقده اذ لو كان راضياً
 لكان هذا ملك المشتري فكيف يملكه فاذا كاشف عن عدم رضاءه فلا يبر بعد ذلك الاجابة لا يبق

انه لا معنى لتوكل ان تملكه كاشف عن عدم رضاه لان عدم رضاه قبل تملكه لا تأثير له والمفروض ان
 بعد تملكه اجازة فيكون تملكه هذا في الحقيقة مقدمة للاجازة لانا نقول ليس ملك اذ لا مانع
 انا نقول يحصل التملك وعدم الرضا في ان واحد وهو ان تمامية السبب الناقل هو في ذلك
 الوقت تملك وتملكه هذا هنا بالنظر الى عند الفضي مع اذ لو كان عقد الفضي نافذا لم يعقل
 ان يملكه هذا في هذا الاين فالبيان بتقيض الشيء عدم الرضا بذلك فهو ولا ينفج بعد ذلك
 اجازة ثم جدا ونقول دليل الاجازة انما هو في المالك عند العقد وقد فات ذلك والعقد
 بلا اجازة لا يصح فلو لم يطلان هذا العقد بنوات شرطه ونقول بعد فوض مكانه وصحة ليس هذا
 باز يد من حصول الملك والعقد بعقد واحد كما في عتق عبدك عتقك عنهما تناقضان والتقدم
 الاعتباري لا يرفع المناقض والتقدم الزماني غير معلوم بل معلوم العدم اذ ليس هذا الاصل ^{العتق}
 وهو المملك وليس سبق المالك الملك اولى من سبق الخروج ولا اقل من اتحادهما زمانا فنقول
 هذا ايضا ان اجازة المالك العاقد في الفرض معناه سبق ملك المشتري في زمان العقد الفضي
 لازمان الاجازة على قاعدة الكشف غاية تملك العاقد الفضي له في هذا الدين بخلاف الزمان
 صحيح للاجازة اولى من هناك بخلاف الزمان وانما يعتبر تقدم ملك الفضي على المشتري في نفس الامر
 في ان التملك بالذات تقدم العلة على معلوله بعد ما ذابا وان اخذ في الزمان ولا مانع من
 ذلك اصلا وما ارتكبه في غير الباب اعظم من ذلك لا ينفك هذا شي يخالف للاصل لا يتركب الاين
 وقد دل ذلك في عتق عبدك عتقك دون المقام لانا نقول هذا يقم متى ما تعارض اوله ^{هذه} وصحة
 المعاملة مع اوله امتناع اجتماع المالكين والمفروض قضاء الاوله بالكشف جمعا بذلك ما هنا
 بعينه مضافا الى انا نقول ان لزوم الحج هنا على الكشف معارض يلزم الحج في قبول الوصية على
 بالنقل فما هو جوابكم هناك فهذا جوابنا هنا بل ما ذكرناه اولى واما في تملك الكافر للمسلم او المصحف
 فنقول ان هذا العقد باطل لان العقد عليهما من قبل الكافر ايضا باطل فلهذا لا يرد علينا بغير نقص
 ونأينا نقول المبادر في السبيل هو كون الكافر مسلطا على ذلك وما لم يصدر منه اجازة الا

عرفا وكون الاجازة كاشفة لا يصح الصلح العرفي ولا ريب ان قبل الاجازة لا سبيل في العرف
 وهو المتيقن فان قلنا بصحة ذلك ايضاً وبالكشف لا يرد علينا محذور واما في الاسلام والارثاء
 فنجيب بان رجوع المرد كما كشف عن سبق بقاء الزوجية كشف عن بقاء الاسلام ايضاً في وجه
 وثانياً نقول لو لم يكن الاسلام باقياً لاسلم شموله اذ لم ينفع الكافر والكفانة لمثل هذا الغرض وبمثل
 ذلك نقول في اسلام الكافر بعد زوجه مع اننا نقول لو كان الاسلام والتوبة ناقضين لعدهما
 فهما ثنائان لاسباب مع ان خلاف ظاهرهم جميعاً واما في السادس فنقول لا يلزم من ذلك مخالفة
 الاولى اليه بل هو عين الموافقة لان اليه حقيقة هو واستقر عليه اعتقاد العامل لا ما خطو^{خطو} به
 في العدول لم يكن ذلك ينة حقيقة بل ينة انما هو الثاني وقد وقع في الواقع العمل على تنقيته فلا
 تذهل واما السابع فلان هذا ليس تعليقاً للمخرج على العلق وتنتج ان الممكن وان كان لا يخرج شيئاً
 عن مكانه لكن الامكان ايضاً لا ينافي وقوعه على احد الاحتمالين مثلاً اذ اربنا شيئاً وقع في الخارج
 فهو قبل وقوعه كما ان كان مكاناً بالذات فبعد وقوعه ايضاً ممكن بالذات ودفع على طريق مكانه ولم يخرج
 عن الامكان الى الوجوب واما الوجوب بالعرض فهذا لا يدخل في ذلك لان قبل الوقوع ايضاً واجب
 بعدم العرض لعدم تحقق العلة الدائمة فصار الحاصل ان كشيء الممكن احتماله بوجوده وتحقيق لا حالة
 في كل زمان مع انه باق على مكانه الذاتي تبدل بين حالتي الوجوب والاشناع العرضيين والذي يحتاج
 اليه التخيير في الخارج كون الشيء موجوداً في الخارج ولو على مكان ان لا يكون كشيء واجب الوجود فنقول
 اذا عقد النضوي للعقد مثلاً فلا يخفى في الواقع بعد ذلك ثم وقوع الاجازة او عدمها وكونه في نظرنا وفي
 الواقع ذاتاً لغيره بالذات لا ينافي وقوع احد طرفيه في الواقع لما قلنا ان كل ممكن بالذات واثر في كل
 ان بين وجوب واشناع ثمة ان كان في علم الله ان الاجازة تقع بعد ذلك يكون هذا في كون الصحة متحققاً
 اذ المنجز معناه الوقوع لا لازم الوقوع بحيث يستحيل خلافه وهذا خطأ فاحش فان علم الله على كل شيء
 علم بمنزلة حكمه بما ياتي حكمه في قابل للتغير مع انه لم يخرج شيئاً مما ياتي من امكانه الوجوب الذي يستحيل
 عليه عدم وحله على الاجمال كما قرر في جواب الاشاعة ان تغير العلم بتغير المعلوم يقتضي كون المعلوم

واقعا في الخارج ووقوعه في الخارج قابل لوقوعه على تسفي مكانه الذي لا يخرج من احد من
او على كونه قهرا باجبره لا بد من صدوره ولا اعتبار فيه فاذا كان اعم فليكن في ذلك الاحتمال
الاول فنقول كون وقوعه في علم اسر كما في تجزئ هذا العقد وان كان بالذات محتملا ^{الكلام} تمام
موكول الى محله واما الاول في الثاني فلان كون الاجابة ونحوها من الامارات ما وقع مسلم لكنه
وقع البحث في امضائه من هذا الوقت او من اول الامور وهذا عين البحث ثم ان كونه من ذلك الوقت
ايضا لا يدل على كونه في الواقع كل قبل الاذن والاجابة والقبض والقرعة ونحو ذلك غايته ارادة
وقوع هذا الامر من اول السبب الان اذ المجيز يقول اجرت ان يكون هذا الامر ملك ولا ظاهرة وقوعه
بعده وملك الكلام في نظائره ولا يقول اجرت ان كان في الواقع وانا كنت لم اطلع عليه وان هذا
لا يجازفة فالتمسك بظاهر لفظ الاجابة ونحوه غير واضح المأخذ واما الثاني منه فبان كون
الاشياء انشأت غير قاض محض الاثر من حين ذلك الانشاء بل معناه الاحداث من حينه وليس
كلما قصد وقع لا كما ارتباط تأثره على شئ اخر فانه الاجاب في قولك بعث مثلا انشاء قطعا
وليس معناه بعث بعد قبولك بل الان مع ان تأثره يتوقف على ان القبول فاذا دل الدليل على صحة
القبض ونحو صادق فان قلت لم يدل هذا دليل عليه قلنا عاد الكلام الى دلالة الدليل لا الى
الانشاء واما الثالث فلانا لا نمنع من كون ذلك اسبابا مائة على تحقق الآثار وتختلف اثر
المقتضي لوجود مانع غير مستوجب فيكون المعنى انه يجب الوفاء بالعقد فينبذ الملك بشرط رضا
المالك ولا ريب ان الذي ينهم من ذلك ان الوفاء بعد الشرط لا قبله وهو دليل تأثر العقد في
المالك ودعوى ان معنى العقد الملك من حينه فالوفاء به ابتداء الملك من حين العقد لا من حين الاذن
مدفوعة اول ابان هذا على قواعد سائر العلل فان تخلف الشرط مانع ولا ريب ان ورود النار على
القطر مثلا يقتضي للاحراق لكن بشرط عدم حيلولة الرطوبة الزائدة فاذا مضى زمان وجف
الرطوبة احرق النار مح لا قبله مع اننا لا نقول ان المحرق ليس هو النار بل هو مع عدم الرطوبة و
كل من ما اثر العقد من حين الاجابة صاد الوفاء بنفس العقد لا بشئ اخر لكن بعد ارتفاع مانعه

السبب
 وهكذا نقول في كل ما من الموارد واما الرابع فلا يمنع كون تأثير هذه الامور المتأخر في
 المتقدم فان زوال المانع لا يؤثر في المقتضي شيئا وانما يؤثر في المعلول لانه جزء العلة النامية
 واما الخامس فبان حديث عروة الدار في لم يدل على سبق الصحة في الواقع وان قول النبي كما شاف جان
 عند كمالا يخفى على المصنف نعم دل على مضي المبيع ثم اول اموه باجازة الان كما قررناه في الا
 وهو لا ينفك للكشف بهذا المعنى وخبر الوليدة قضية في واقعة فلعلة مضي عن ذلك وان لم يكن هناك
 شيء قابل للاجتهاد مع ان هذا المضمون للكشف فلعلة مضى لما مضى من حين الرضا لا ان كان في الواقع
 فالكشف واما رواية تزويج الصبيين فهو ايضا قابل للاحتمالين في معنى الكشف مضافا الى انه يمكن
 ان يوق على القول بالنقل ايضا لا يمنع من صحة ادوات احد المتعاقدين قبل تمامية الشرط لانفسه في قوله
 فادحا والسلم في ذلك انما هو في الاجزاء لا في الشريط فباجازة يخفى العقد ويكون زوجة عند
 الاجازة والقرض ان ثبت فينقل ميراثه اليه ولا مانع من ذلك مطلقا واما الوصية فمنع انتفاء الملك من
 الميت فجاز ان يبقى على ملكه كما جاز ان يتجدد له الملك لو مات قبل اوجب الدية فانها تدخل في ملكه
 ويؤدي منها ديونه ووصاياه وكما لو نصب شيئا فوقع فيها صيد بعد موته وكما لو كان على
 الميت دين فانما يجب صرفه في الدين فالدين من التركة باق على ملكه وكذا ما يحتاج اليه من مؤنة تجهيزه
 ودفنه والمانع ايضا من انتقالها الى الورثة قبل القبول بدعوى ان الوصية قبله غير متحققة لعدم
 تماميتها الا بايجاب وقبول والاية في قوة ان يبقى بعد وصية مقبولة لانها ظاهرة الاطلاق وعدم
 زوالها عن ملكهم الا بالقبول تحق الوصية ثم فينقل وان كان يكن المناقشة في الاول بان الملك
 لم يتغير معقول ولا بد من انتقاله عنه بقرينة الأدلة وتعلق الدين والوصايا بالدين غير مستلزم لكونها
 مملوكة الميت بل نقول انها مملوكة للورثة كسائر امواله بعد موته لكن لما كان السبب في ذلك
 الميت ينبغي ان يخرج ما تعلق عليه من حقوق ونحوه وليس ذلك الاكتفاء حتى الرضا على الوا
 ونحو ذلك فان الملك تمامه ملك الوارث وان تعلق به حقوق اشخاص بسبب من المورث
 ومثل ذلك في مؤنة التجهيز ولذا لو فقد الميت اوتلف لعارض او بذل كفته باذن بني الاصل

للوارث وليس هذا عود الى الملك او لاسباب له وانما هو سبق ملك مع تعلق حق فاذا استقر في
 الملك ونقول ان الصبد بملكه الوارث ابتداء لقيامه مقام المورث وكونه بمنزلة ان يرثها او يكن فيها
 بان هذه كلها تخالف بعضها والذي يزيد انما هو حسب الظواهر وظاهر هذه الامور عدم خروج
 هذه الاشياء عن الملك لبيت والمناقشة في الثاني ايضا ان ذلك مستلزم لتلقي الموصي له المال في
 الورثة وهو خلاف الواقع اذ الوصية معناه الانتقال اليه من الموصي ويكن الدفع بان ذلك لا مانع
 اذ الوارث مالك غير مستقر مراعى عدم القبول فاذا حصل القبول انقل بضافا الى ان الشك في هذه
 المقامات باذلة خاصة لا يستلزم الشك في غيرها مع كون الكشف مخالفا للاصل على حسب ما ذكرنا
 ومن هنا يتبين وجه ثالث وهو القول بتحقيق ما وقع في نفس الامر والامراعى غير مستقر في جميع هذه
 الموارد ويستقر بلحوق هذا الامر لما عرفت وليس هذا محض القول بالنقل او معناه الحدوث في الان لا
 بسبب الحق ولا قولنا بالكشف اذ مقتضاه عدم مدخلة اللاحق في ذلك بل هو امانة لحصول العلم
 به وهذا الوجه يقتضي كون ذلك الامر الحادث لاحقا لثبوت الكنى لا في الاحداث بل في استقران بعض
 انه لو لم يلحق زال ذلك الذي وقع في الواقع متزلا ويرد على هذا الوجه ما ورد على القول بالكشف
 من النقوض والارادات غالبا ونزيد عليه عدم انطباقه على بعض الموارد كما لا يخفى على من تنبه لما
 ذكرناه سابقا ونذكره لاحقا ولا يحتاج التنبية الى الاطالة وانما الغرض من ذلك ابداء الوجه
 حتى يتسرى بذلك الى ما ينبغي فيه ذلك فعليك بتعليق هذا الوجه على الموارد السابقة وملاحظة
 مع ما ورد عليك من الابحاث واذا عرفت ضعف هذه الوجوه وانشأ هذه الكلام مع ما في كل من
 هذه النقوض من الارادات التي لا تخفى بعد الاحاطة بما ذكرناه فنقول الذي يقتضيه النظر الثاني
 احضار الكشف بالمعنى الثاني كما عرفت لان ذلك هو الذي ينطبق عليه هذه الوجوه المذكورة
 في الكشف والنقل معا ولا يرد عليه شيء من ذلك الارادات عليه وانما توضيح هذا المدعى فنقول قد
 استلنا سابقا ان معنى الكشف الثاني عدم تحقق الامر المغلوب اليه من يوم اوفى او ملك ونحو ذلك
 من ان حقوق ذلك الامر اللاحق لا ما قبله فان قبل تحققه ليس في الواقع شيء موجود من ذلك وانما

يحصل لموقوف هذا الامر لكن الامر ليس من زمن حقوق اللاحق وانما هو من اول تحقق الموضوع
 مثلا نقول غسل المسحاة في الليل يؤثر في الصوم السابق وعدمه مؤثر في بطلان معنى الواقع
 قبل ان الغسل وعدمه ليس صحيح ولا بطلا لانا لكان اذا اغتسلت اثر في صحته من حين وقوع الصوم
 ولكن قبل تجاوز الدم عن العشرة لم يكن في الواقع في ايام الاستظهار لا حصة ولا حصة ولا طهارة
 بل اذا تجاوزها طهر من الاول واذا انقطع صبرها حبضا كل في عدول العبادات في صلوة
 او حج كما او كفا او انقلاب الحج الى الاسلامي بطريقتان كان من عقل او غير ذلك او بلوغ لم يكن قبل وقوع
 العدول والكمال في الواقع شيء من لزوم العدول اليه وعدمه بل كان على حسب ما وقع من النية فاما
 الحق الامر اللاحق اثر في الانقلاب من اول الامور من جنسه ولا انه كان في الواقع من قبل هذا كشف
 عند وفي خروج المسافر النائي للاقامة قبل الصلوة تامه نقول كان صلوة الفاسدة على مقتضى الظاهر
 لكن هذا الخروج اثر في ذلك وجعلها قسرا من اول امرها وزمان فواتها وكل في فضوليات العتق
 فان الواقع لم يكن ملكا قبل تحقق الاجابة ولحقها اثر في الملك من زمان العقد بمعنى الشارع
 قال اذا وقع عقد يوم الخميس واجازته يوم الجمعة هذا المجموع الموكب لمرئ لا يتحقق في الواقع
 الا بالجزء الاخر وهو يوم الجمعة قضاء لحق المدعية لكن يوم الجمعة يتحقق التأثير في كون المشتري
 مالكه يوم الخميس ويجري عليه هذه الاحكام وكل في اذن من يعتبر اذنه في نداء وعبادة او صدقة
 كمنع صاحب المال بعد الصدقة بجهل المالك كما مثله فان حين اخذ عوضا له من المصدق يؤثر
 في كون ذلك الصدقة له لا للمالك من زمان وقوع الصدقة لانه يكتف عن وقوعه سابقا ولا
 يردده اليه الان حتى يكون ما يترتب الى الصدقة الى الان للمالك وبعد ذلك للمصدق وكل في
 القبض المعبر في العتق القصور فان حقوق القبض يؤثر في ملك المستوي من حين العقد كما قورناه
 في الاجابة وتام الحول في الزكاة يؤثر في الوجوب في الحادي عشر وعدمه مما يمتد يؤثر في سقوطه اول
 الامر والقرعة في الجملة تؤثر بعد وقوعها في العتق والطلاق من حين الصيغة والحاصل يرجع هذا
 الوجه الى ترتيب اثار الكشف ثم دون ان يكون ذلك في الواقع قبل وقوع هذا الامر اللاحق ولا

ينبغي تأمل الفطن الذي مما اطلقنا الكلام في تطبيق المسئلة فان عموم النفع بشئ مطلوب وينبغي العبا
 مقدور لكل احد سيما مع كون المسئلة من المواقف وهذا الذي نذكره وجه احد بدل من تنبيه ذلك
 بل لم يسبقني الى تنقيحه احد سابق فيما اجدهم ولعلمهم اجل من التعرض لمثل ذلك وبيان انطباق ^{الادلة}
 على هذا الوجه الوجهين نقول اما ما ذكره اهل النقل في التمسك بالاصل الى ان المتيقن قد عرفت
 اننا لنزعم بذلك ولا نقول بحدوث شئ في الواقع قبل ورود هذا المؤثر واما ما ذكره من الجزئية والشرطية
 المانعة من تقدم المعلول على العلة والمشروط على الشرط ونحو ملزمون بذلك ولا نقول بوقوع
 تاثير الابعاد حصول تمام السبب والشرط واما ان الاثر مثلا ملكية اربعة ايام او خمسة ايام او انتقال
 ذلك في يوم الجمعة او في يوم الخميس فلا بد ان لم تقدم الاثر ولا مانع من ان يقول انك هذا الامر في هذا
 اليوم سبب لحصول ملكية هذه الارض لكن من زمن ادم الى يومك هذا بمعنى ترتيب اثارها لو كان كذلك
 في زمان ادم نعم قول انك بان السبب يتقدم على سببه في الوجود والمشروط يتقدم على شرطه كما يلزم
 هذا على ظاهر كلام اهل الكشف بشئ بعيد ولذا اولنا الشرط في مقام الجواب ولم الزم بانه لا مانع منه
 بعد حصول انك اذ جعله هكذا يكشف من انه ليس بشرط لا انه شرط جعله هكذا فنقصه وليس بالقول بمتبنا
 على شئ من ذلك وانما هو اخطا بظاهر الشرطية على ما قورده في الاصول نعم نحن نوسع في المشروط
 ونجعل زمانه قبل زمان وقوع شرطه وبعد ذلك ولا يلزم من ذلك تقدم التأثير على المؤثر في جمل
 واما ما ذكره من لزوم دخول شئ على المكلف فمراد من ان يريد ويؤيد بل يؤيد خلافا ^{فقط}
 في جميع موارد فانك بعد ذلك تقدر على جوابه بان قبل ارادة المكلف واختياره لم يقع عليه شئ
 وانما يقع ذلك بعد اختياره فان انك كما قال اذ اعتدت الان كاسا مملوكا يكون ملكا لك فانك
 تختار قال ان اجزت الان يكون ملكا لك من اس هذا اثر جعله هذه الاجازة ان شئت فاجز
 حتى يقع الاثر وان شئت فلا تجز واما ما ذكره في عدم التفرقة بينه وبين قول القدر فتقول لا فرق
 في ذلك من وجه وان حصل الافتراق من اخروجه الاجتماع انه كما لا يقع الاثر قبل القول لا يقع
 في هذه الموارد ايضا قبل ورود اجزائهم كما قورناه في الشرطية نعم لما اول الدليل في هذه المواضع

على ثبوت الالتزام في ذلك الوقت وان حصل التأخير لان كما سمي عليك وجهد لالة الادلة جمعنا
 الشريعة وبين الادلة ببق زمان الالتزام وانما خالفنا مع ان لنا ان نقول ان كل قبول
 العقود ايضا كاشف بهذا المعنى بتقريب ان قبول الاجاب انما هو لمتضاة ونقضاه التملك
 من حين صدوره لا من حين تمام القبول فيقول القبول شرط في ذلك بهذا المعنى فلا يتحقق
 ملك قبله لا واقعا ولا ظاهرا لكن متى جاء القبول يؤثر في الملك من زمن الاجاب وهذا
 شيء غير مستغرب وان لم يتكلم به متكلم صريحا قل بل ظاهر كلام الكل وصريح ثاني المحققين ^{الشاهد}
 كون اول زمان الملك ان تمام القبول وهذا منهم ينشئ عن اجماعهم على ذلك وهم اهل اللبا
 والفكر القاصرون لا يطاع لكن ما ذكرته من الوجه اوفق بالموارد ووجب الانطباق الوصية ايضا
 على قاعدة العقود من دون حاجة الى تكلف وياقي لذلك فريد تحقيق انتم الله واما الزوم في
 في اجتماع المالكين ووجود السبل على مذهب الكشف فنقول على كلامنا يكون اجارة الفصول
 بالمالك اخذ ملكا المشتري من زمن الاجارة في زمان سابق وليس هذا من اجتماع المالكين
 في شيء لان هذا لازم في جميع الصور ونوضحه انا لو قلنا بذلك فاذا باع الفصولي مال المالك
 فهو باق على ملك مالكه في الواقع فاذا اجاز اثر في خروج الملك عن الملكية من حين العقد بمعنى توب
 الاحكام كما هو وظيفة الشرح وهذا ايضا نقول كل ما اذا عقد فصولا فهو في ملك المالك ثم اذا
 ملك الفصولي فهو في ملك الفصولي كاصل المالك فاذا اجاز اثر في خروج المال من زمان العقد
 الفصولي في حقوق الحكم وتوسط المالكين في هذا الزمان لا دخل له فيما نقول بل يجوز توسط الف
 ويرجع كلامنا الى ان يقول المالك على الاطلاق اذا علمت هذا العمل اليوم اجعل لك هذا المال
 في زمان ادم مع انه نكر اليه الايدي ما لا يحصى ومنا هذه ان كل من استغنى بهذا الملك يؤدي
 اليك منافع وليس معنى الملك الا هذا واما السبل فنقول توبة المريد يؤثر في ان توبة من زمان
 رده وكذا اسلام الكافر يؤثر حين اسلامه في الملك من زمان العقد والوجبة من زمان الاسلام
 للوجه فتبصر بعين البصيرة واما مخالفة ادلة البينة على القول بالكشف فلا يلزم على ما قلنا لان

نوى اولاً فقد وقع وما نوى اجراءه الانقلاب من راس فعدا اثره حين وقوعه في اول العمل واما
تعلق المنجز على المعلق فانقاعه واضح ان لم يقل بتجزئتي في الواقع بل ليس فيه شيء حتى يقع
ذلك الامر محتمل مثل ما يتوله اهل النقل فاذا وقع حصول الاثر من اول زمان السبب كما قد رناه
في الشرط واما ما ذكره اهل الكشف من كون ظواهر هذه الامور اللاحقة من اذن اولها او اجازة
او عدول او قبض او قربة او امضاء ما وقع سابقاً فنقول هذا سلم عندنا انهم لكنهم امضاء لما
وقع سابقاً في الواقع او يناع لذلك الحكم المطلوب الان من ذلك الزمان ولا ريب ان معنى
الاجازة الرخصة في الوقوع من ذلك الوقت فينبغي ان يقع من ذلك الوقت بعد الرخصة
لان هذا كان في الواقع وانا كنت لم اطلع عليه وكذلك غيره من الكواشف واما ما ذكره من ان
تاخر التاثير الى زمان لحوق ذلك الشرط موجب للتعلق من ان لا تثنائية فنقول ما نقولون في
اجاب العقد وقوله على ما ذهبتم اليه من حصول الاثر من حين القبول ثم نقول هذا يقتضيه
الجمعي بين التاثير من حين الاثنائية والشرطية مع ان هذا ليس تعليقاً لحدث للشيء فخر
ولم يجعل الشارع كل واحد من هذه الاجزاء سبباً تاماً فاذا تم حصول الاثر من حين اول السبب واما
عمومات العقد والايقاع فتطبق على ما قلنا فان الوفاء بذلك ليس معناه الاجراء وحكم الملك
الملك مثلاً من حين وقوع العقد ونحن نعلمه كك غايته بعد حصول شرطه الثابت بالدليل نعم بناءً
قول اهل النقل المتصربين في الانتقال من حين الشرط بل قد ذكرنا ان هذا لا ينافي كلامهم ايضا اذ
تاثير المقضي بعد زوال المانع لا بعد هذا نقصا في افضائه وشركته غير معد كما او ضحناه في المثال
فراجع واما تاثير الوجود في المعدوم فقد ذكرنا انه لا يرد على مذهب النقل ايضا في وجهه واما على
فقول لم تؤثر الاجازة في العقد مثلاً واما اثر المجموع المركب في حصول الاثر من زمان وقوع العقد
والاخذ ورد في ذلك واما الاذلة الخاصة في الكشف كحديث عروة وخبر الوليدة وصحبة ابي عبيدة
وما روي في باب الوصية فشيء من ذلك لا ينافي في الكشف بالمعنى المختار بل هو واضح ارتباطا بحديث عروة
وخبر الوليدة وكذا الصحيح في تزويج الصبيان فان غاية ما دل عليه كون الميراث للغير المحي منها واما

وكوناه لا يابى عن ذلك بل هو عينه فان اجازته تؤثر في حصول الزوجية من زمان العقد ولازمه
التوريث واما باب الوصية ففيه خفاء فان على ما نقول اذ قيل الموصي له ينتقل اليه من حين الموت
فيلزم ان يكون في هذا الزمان بلا مالك ان الميت غير مالك والوارث كذلك فنقول ان ذلك لا مانع
منه فان الذي يستحيل كون الملك بغير مالك بحيث لا يعود منافعه الى احد وهو حال اذ الملك
معناه عود النفع منه الى مالكه فعدم المالك من اقصى لمفهوم الملك واما كون مالكه مراعى بشرط
مقرب فاذا حصل صار ملكا واحدا من ذلك الوقت الاول واذا لم يحصل صار الاخر ايضا من الاول
كسئلنا هذه اذ بالقبول يكون ملكا للموصي من حين الموت وبالعدم للوارث كذلك وثانيا فنقول ^{بانتقاله}
الى الوارث كما ان المبيع في الفضولي وبقائه عنده مراعى فاذا قبل اثر في الملك من حين الموت وبهذا
يجمع الادلة ويقضي حق الشرطية ويندفع اعتراضهم كما ذكرنا في المحققين باستلزامه تلقي الموصي له
المال من الوارث وهو خلاف الواقع اذ على ما ذكرنا يكون التلقي من زمن الموت فيكون من الميت
اذا حصل تملكه الى زمن موت الوصي فهو احد الامال من حقيقة والوارث وان ملك لكن انفسا عنده
اذا اراد الملك من اول زمان تملكه فليس ملكا حقيقة والمسلم في هذه فروع جوابا اننا والمالك عليه في
زمان ما والفروض عدمه قد برعنا البصيرة والانصاف تجدان هذا المذهب المختارا خذنا مجامع
الكلام وتحلل الاندفاع المشكلات وحل الاشكال بحيث لا يبقى بعد كلام الامتعاف وتكلف
او معاند مكابرا وقاصر في النظر غير ما هو نعم بقي علينا بقية وهو ان ما اخترناه خلاف ظاهر كتاب
الدين لا يبعث على مخالفة امثالهم بل من هو ادون منهم بمراتب بل لا يعد كمن في جنب كلامهم
قطر من بحر فان كلمة الله هي العليا فنقول سبعينا بقية الله وسعدنا بركة انفسهم الزكية
وعقولهم النقية القدسية سألنا الله ان يفتح باب والهاما الى الصواب انه لا يخفى على من عرف طريقهم
واطلع على منبتهم ان غاية مقصودهم في تحرير هذه المباحث انما هو تفرغ الروح وتبقي
الثمرات والملتفتون غالبا الى مثل هذه المداقة التي تحتاج الى استغراق وسع في تتبع المطان
او استقصاء الادلة واستيفاء ما يرد وما يندفع وغير ذلك وهم الصيبون في قنا وبيهم وفي ايامهم

وان لم يذهب اذهانهم في بيان الطريق كل مذهب اشتغالا بما هو اعم ولما كان ثمة ما احتجوا به
من القول في المسائل الفقهية ثمة الكشف فلذلك لم يحتاجوا الى ايراد ذلك بل قول ان الذي
يتأتى ما احتجوا به في كلامهم ليس اللفظ الكشف الدال على كون الاثر في الواقع قبل الاجارة لكن
لما كان اطلاق هذه العبارة في قبالة النقل الموجب لحصول الملك من حكم حين الاجارة وكانوا
يريدون الملك من جميع العقد وكل في باب الوصية عبروا عن ذلك بلفظ الكشف فهما هذا ^{المعنى}
في قبالة النقل لان كون الاثر من زمن سابق يوجب كون هذا الشرط بمنزلة الكاشف فعرضهم منه في
النقل واما ان ترتب الثمرة على هذا الشرط بمنزلة الكاشف فعرضهم منه في هل هو من زمن وقوع
الاجارة او كما حاصل في الواقع فكشف هذا عند فليس موجودا في كلامهم ويؤيد ذلك انهم جعلوا
الثمره في ذلك التمام وعبارة الاصحاب في هذا الباب لما كانوا يرون من الطلاب وسمع منهم فضلا عن ^{المستبعد}
الفقيه لم يخج الى نقل كلامهم بل تنص على تنقيح مرامهم فنقول ان قولهم وهل الاجارة كاشفة او نافذة
قولان ونظير الفائدة في التمام ^{على} ازيد من ارادتهم من الكشف لحوق حكم الملك في زمان العقد لكن
هذا هل هو بتأثير الاجارة او كان في الواقع والاجارة كشفت عنه بمعنى الامانة لا بتفاد في كلامهم
صريحاً ولا ظاهراً الا لفظ الكشف في الجملة ويدفع امران احدهما اطباقهم على شرطية رضى المالك
وبطلان العقد بدونه وكل في شرطية القبض ونحو ذلك ولا ريب ان معنى الشرطية توقف التام
وهو لا ينطبق على الكشف بالمعنى الاول مطم بل يحتاج الى اخراج كلامهم عن ظاهره بالمعنى ولا ريب
ان حمل الكشف على هذا المعنى في كلامهم سيما بقرينة مقابلة النقل وقرينة الثمرة اولى من حمل الشرط على
الكاشف الذي لا يرتبط به بوجه لا لفظاً ولا معنى لا بتكلمات وثانيهما ان كون الاجارة بحيث
يصح العقد بحصولها ويبطل بعدها لا ينطبق على معنى الكشف الموجود في سائر الكواشف وقد
بيان في ادلة القول بالنقل اذ المبادر من الكاشف ما لا مدخلية له في الوجود والعدم للكشف عنه
فاذا وجد الكاشف او لم يوجد فينبغي ان يكون الواقع على ما هو عليه ولم يعمد وجعل وجود شيء
كاشفاً من شيء وعدمه كاشفاً من عدمه اذ لو جعل كل كاشفاً في مثل ذلك الشمس ونحوه فهو بالسبب

والشرط اشبه ولا يطلق حقيقة عليه كاشف بل بعد من الشرائط او الانبعاث كما لا يخفى على من تتبع
كل الاصحاب في ابواب الفقه بالنظر الى الشرائط التي ذكرها اذ يمكن ان يقال ان ذلك كله
كواشف وامارات لشرائط بهذا المعنى كما في الاجابة فان قلت يصحون بان علل الشرع
معرفات للتوثرات قلت هذا لا يقتضي ما قلنا ذلك من الكشف فان الاصحاب يقولون ان
العله معروف ومع ذلك يسمى العقد سببا للملك والطلاق سببا لملك الزوجة ولا يسمى هذه
الاشياء كواشف عن الواقع مع ان وجودها موجب لوجود المعلول وعدمها موجب لعدمه
ونحو ذلك الاجابة بعينه نعم تسميتهم له كاشفادون سائر الشرائط والانبعاث جهة ما ذكرناه
فكون اثره في زمان سابق على نفسه بحكم الشرع بمعنى ايجاده من حين وقوعه اثره في زمان
سابق عليه فيكون مشابهة للامارات التي يوجد سببها قبل انفسها كما انه مشابه للانبعاث والشرائط
من جهة كون ذلك الاثر الذي يوجد في زمان سابق بتاثيره هذا ما يؤدي اليه النظر القاصر و
الاعتماد على فهم الاذكياء المنصفين لا المتعصبين وعلى تقدير عدم كون ما ذكرناه ابحاث في كلامهم
بما ذكرناه من القرائن الواضحة المنار للامحة الاثنا نقول فلا اقل من الاجمال في كلامهم بحيث
لم يعلم ان مرادهم من الكشف اي الاحتمالين نعم علم ان المراد منه شئ يقابل العقل من حين الاجابة ونحوها
فوجب تثب الاثر حال العقد واما ان ذلك على اي الوجهين فلم يعلم كلامهم ولم يبين
ما ينبغي من حقيقة مرادهم ونحو محمدا او صحن السبل وانما الحجة بالبرهان والدليل ولا
ريب انهم في الصواب اقرب منهم الى الخطأ بل هم عين الصواب وقدوة اهل البصيرة والاداب وحيث
ان الكلام العام الغالب على ما ادى اليه المصطفى فكري القاصر هو ما حققنا لك فاللائم على حمل
كلامهم على ذلك بل هو النظم من ملاحظة المرات كلمهم وان وقع في ذلك خلل فالتمهم نظري القاصر
واولئك يبررون مما اقول هذا ناسر وجميع الطالبين الى سبيل الرشاد فانه ولي التوفيق والسداد
وتتفرع على الكشف والتعلل ثمرات شتى في ابواب العقود والابتاعات سيما في البيع والوصية لا
نطيل الكلام بذكرها فان صاحب الملحة التوبة بعد الاهتداء الى الموارد لا يعجز عن استخراج النور

في التلخيص في وجوب
شيء الملبوس بالعدم

عنوان الشك في وجود الشيء الملبوس بالعدم بوجوب البناء على عدمه على ما نرد في علم الأصول
ويلزم لزوم الأتيان لو كان ما يوراه ويلزم عدم تحقق الأثار لو كان شرطا أو سببا أو جزءا
لحكم آخر وكذا الشك في زوال المانع المعلوم الموجود في زمان بوجوب الحكم ببقائه عملا بالاشتغال
الثابت بالعقل والنقل لكن لما بعد ذلك قاعدة شرعية مستفادة من المصوص واردة على ذلك
المذكور في المقامين ويعبر عنها بقاعدة الشك بعد النزاع والشك بعد التحاور وتقع البحث ^{نقص}
رسم مقدمات الأولى ان الشيء المشكوك فيه ما عمل مستقل بشك في ان المكلف او فعه على ما هو عليه
في وقت ومحل الذي ينبغي ان يوتي بر او لم يأت به سواء كان من قبل الموقنات حقيقة كما اذا شك
بعد خروج وقت الصلوة نفلا او فرضا بوجبه او غيرهما من الكسوف والعبدية وسائر اضاف وفي الصوم
بالاصل او بالعارض او في عبادة تعلق التذلل بها الذر ونحوه في وقت خاص في اتيانها وعدم
اتيانها او غير الموقنات كما اذا شك في فعل الحج او أداء الكوفة ونحوه من الحقوق المالية وفي اتيان
شيء من العقود والائتماء الموجبة للأثار او في صدور شيء من الأفعال التي جعل في الشرع
سببا كالتقاط اوحياء واصطياد وذباحة واقرار وعصب والتلاف وخيانة و شيء من وجبات
قصاص واحد او تعزير او في اتيان الحدود والتعزيرات او جواز عمل ما يور به كجزاء الصلوة
والحج والعمرة والوضوء والغسل والتميم و ايام الصوم المجموع المركب كرمضان والعشرة المندوة
وصيام الكفارة واجزاء العقود من الايجاب والقبول والائتماءات كما في لعان ونحوه واجزاء
الحدود والتعزيرات او شرط للعمل للاحقول الاحكام كشرائط الوضوء والغسل والتميم وشرائط
اللباس والمكان وتطهير الاواني والثياب والابتنان في استنجاء ونحوه ونفس هذه
الاشياء فانها ايضاً شرائط لغيرها كالوقت والعبادة وشرائط العقود والائتماء وشرائط الحقوق المالية
وشرائط الانشاء جماع اودم او مطلق حدثا او احياء او ذباحة وعصب او اقرار او شيء من وجبات
الحد والتعزير والدية والقصاص وهكذا في اجزاء الاجزاء والشرائط والاسباب في شرائط الشرط
والاجزاء والاسباب وفي سبب الاشياء والشرائط والاجزاء مما يتعلق به شك في الحصول والعدم

الصلوة ٣

والوجود والعدم سواء كان وجوده وحصوله من الاختيارات او من الاضطرابات التي لا دخل
للمكلف فيها فقد برز في الموارد حيث تكون على بصيرة الثانية ان الشك في ذلك الشيء قد يكون
مع بقاء وقت في الوقت ومحلها هو محله بمعنى انه لم يخرج عن ذلك الشيء ولم يستغل بشغل
بل هو بعد في مقامه كالثبوت في الصلوة في وقت وفي الوضوء وعنده كذلك وفي اداء سائر العبادات
والايمان بالاسباب كانه كما عد ناكل وفي جزء من اجزاء العبادات او شرط من شرائطها قبل الفراغ
منه وقبل الانتقال الى جزء اخر او شرط اخر وقد يكون بعد الفراغ من ذلك الجزء والشرط وقبل الشروع
في اخر وقد يكون بعد الشروع في شيء اخر ثم ذلك الشيء الاخر اقسامها ما يكون ترتيبا على شيء
الاول ترتيبا شرعيا كاجزاء الوضوء والفصل الزمني والنيهم ومسحات الاستبراء واجزاء العسلات
عسلات الولوع المحتاج الى تراب ونحو واجزاء الصلوة والاذان والاقامة واجزاء القراءة
والاذكار وافعال العمرة والحج واجزاء افعالها المترتبة بعضها على بعض والعبادات المترتبة
وعنده وبين ترتيب النوافل على الفرائض وبالعكس وترتيب اجزاء العقود وشرائطها كقبض ونحو
وترتيب سائر ما ورد من ايراد واذكار وادعية وتعيينات متفرقة بعضها الى بعض فان كل ذلك
ترتيب شرعي لا بد من اتمام احدهما والخروج الى الاخر ومنها ما كان ترتيبا ترتيبا عقليا كعدد الفلا
في طهارة حدثه او خبثه وعدد الركعات والاشواط في الطواف والسعي ونحو ذلك مما لا يمكن
اشيئ منه في ان واحد في المكلف ولا يمكن التقديم والتأخير اذ كما قدمت فهو الاول وما اخرت
فهو الثاني ومنها ما يكون ترتيبا عاديا كما اذا جرت عادة المكلف مثلا اولا بالصلوة ثم بعد الى
التعقيب بكذا ثم بكذا وان لم يرد ذلك من الشرع ثم الى تلاوة قرآن ثم الى زيادة ثم الى باحثة
ثم الى الاكل ثم الى النوم ثم الى كتابة ثم الى مصير الى سوق ثم الى غلى ثم الى استبراء ثم الى استنجاء وهكذا
من العادات للمكلفين من دون ترتيب شرعي ولا عقلي وهذا يختلف بحسب اختلاف زمان ومكان
وشخص ومنها ما يكون ترتيبا اتفاقا من دون عادة كما اذا اتفق انه مثلا بعد الايمان بالوضوء
قام بمشي او بعد الغسل استلقى او بعد ما فرغ من دبح الشاة مثلا قام باكل ونحو ذلك من الافعال

التي تعرض بحسب الحاجة والشئ ثم قد يكون ما دخل فيه فعلا تاما له اسم خاص وقد يكون جزءا
 او مقدما الثالث ان الشك بعد التجاوز قد يكون ابتدائيا بمعنى انه لم يكن في ان الفعل شاكرا ^{بعد}
 ذلك عرض له الشك وبحكمه ما لو شك بعد ذلك ولم يعلم ان شكه كان في وقت الفعل ولا اولا ^{صل}
 تاخر الشك وقد يكون شكاً مستمرا في الاثناء الى ما بعد الفراغ والتجاوز وقد يكون شكاً ابتدائيا لكنه
 عرض له الشك في الاثناء ايضاً فالتم بعد الفراغ عاده وهذا قد يكون في سحر الشك الاول كالشك
 في اثناء الصلوة انه تشهد لم لا قول شكه ونحوه على الفعل ثم بعد التجاوز غم المحل ايضاً شك في انه تشهد لم
 وقد يكون غير مماثل كما اذا شك في الاثناء في التشهد بعد الفراغ شك في السجدة والمماثل ايضاً قسام
 تارة يكون عود الشك بسبب زوال ما ازال الشك وظهوره عند الاقدام في الركعة ووجد
 امانة والتم على انها شك في خاتم او حصى ونحو ذلك ثم بعد الفراغ يتبين ان الامانة ليست الامانة
 وانما تخيلها كمن فعاد الشك وكذا هذا عين الشك الاول وتارة لا يكون زوال المزيل للشك بل يحدث
 الشك بسبب اخر غير ما حدث الشك في الاثناء وتارة يعود الشك في دون علم من المكلف بان السبب
 شيء آخر وزوال ما ازال الشك في الاثناء ثم الشك اللاحق الابتدائي قد يكون بسببه ايضا عارضا ^{ابتداء}
 وقد يكون بسبب ما سبق على العمل او ثانياً بدوي انه لو طلع على هذا السبب في ذلك الوقت
 لمكان شك لكنه لم يطلع عليه ومضى على يقين مثل ان رأى بعد الوضوء في يده شيئاً يشك في ان الماء ^{صل}
 الى ما تحتمل ام لا ام لا لكنه في اثناء الوضوء كان بايضا على انه يصلي ويتقن الوصول في دون التفات الى
 ما هو سبب الشك بعد الفراغ فاذا فرغ التفت الى شيء لو كان التفت اليه في اثناء الوضوء ايضاً شك في
 الوضوء والعدم والمحصل في ذلك اقسام الشك الابتدائي بعد الفراغ والتجاوز في سبب حادث
 والشك الابتدائي في سبب سابق والشك المستمر في الاثناء الى الفراغ والشك العائد بعد الفراغ
 بعد زواله في الاثناء وغير مجانس والشك العائد مجانس بسبب زوال المزيل والشك العائد بسبب
 اخر والشك المجانس العائد الذي لا يعلم وجهه وهذه الشكوك يفعل بعضها في اصل العمل وقد يكون في
 جزائه وقد يكون في شرطه وقد يكون في مانعه وكل ذلك قد يكون بعد الفراغ قبل الشروع في اخر وقد

يكون بعد الشروع في شيء ترتب عقلا وقد يكون في شيء يرتب شرعا عادة ترتب شرعا وقد يكون في شيء
 يرتب عادة وقد يكون في شيء يرتب اتفاقا فما قد يكون المرتب فعلا ما وقد يكون جردا وقد
 ومجموع الصور تنقي إلى ديمائية وزيادة الرابعة أن الأصل في هذه القاعدة أمور أحدها
 ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة قال قلت لأبي عبد الله ع رجل شك في الاذان وقد دخل في
 الإقامة قال قلت لأبي عبد الله ع رجل شك في الاذان وقد دخل في الإقامة قال يمضي قلت رجل
 في التكبير وقد قرأ قال يمضي قلت شك في القراءة وقد ركع قال يمضي قلت شك في الركوع وقد
 سجد قال يمضي على صلوته ثم قال يا زرارة إذا وضعت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس شيء
 وثانيها ما رواه الشيخ عن اسماعيل بن جابر في الحسن بن محمد بن عيسى الأشعري قال قال أبو عبد الله ع
 إن شك في الركوع بعد ما سجد فليمض كل شيء شك فيه مما قد جاوزه ودخل في غيره يلحق عليه وثالثها
 ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن بكير الثقة الذي أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه عن محمد بن
 سلم عن أبي جعفر قال كلما شككت فيه مما مضى فامضه كما هو ورابعها ما رواه الكليني بسند صحيح
 على الصحيح حسن بإبراهيم بن هاشم في المشهور رواه الشيخ عنه بإسنادين ثم زرارة وأبي بصير في الصحيح
 قال قلنا الرجل يشك كثيرا في صلوته حتى لا يدري كبر صلا ولا ما ينفي عليه قال لا يعيد قلنا فإنه يكبر
 عليه ذلك كلما أعاده شك قال يمضي في شكك ثم قال لا تعودوا الخبيث في أنفسكم نقض الصلوة قطعوا
 فإن الشيطان حيث تعاد لما عود فليمض أحدهم ولا يكثروا نقض الصلوة فإنه إذا فعل ذلك مرات
 لم يعده اليه الشك قال زرارة ثم قال أما يريد الخبيث أن يطلع فإذا عصي لم يطلع لم يعد إلى أحدكم
 وخامسها التعليل في بعض الروايات الناهية عن الاعتناء بالشك بأنه حين الفعل في تلك الحالة
 أذكروا سادسها دلالة بظاهر حال المسلم فإن العبد إذا أراد أن يعمل عملا لا يترك شيئا في محله ودعوى
 أنه لعله يسهو عن ذلك وإنما لا يتركه عمدا مدفوعة بان الظن والأصل يقضيان بعدم الكسوه وسع عدمه
 فالظن عدم الترك والظن وإن كان لا يعارض الأصل كما قرر في محله لكنه بعد الاعتناء بالنص وبتعليل
 الروايات كما عرفت يقوم بحجة لا أنه كشف من اتباع هذا الظاهر الخاص فيكون ما دل الدليل على اعتبار

بجدة شرعية فيقدم على الاصل الا انه الطواهر الخالية عن الدليل المجتوح عند في مسئلة تقدم الظاهر على
المعنى الاصل وسابعها الاستقراء في احوال العامل فاننا نرى غالباً ان اذا اراد ايجاد شيء فترتب بعضها
على بعض يوجد لها على حسب ما هو عليه غالباً والحلل والترك في جنب ذلك نادر جداً واذ شك
في الترك والعدم فارجع الى الشك في كون هذا العمل من الافراد الغالبة والدادية ولا ريب ان الا
بالغالب وثانها اصالة الصحة في فعل المسلم المدلول عليه بالاجماع والنصوص كما يتر في محله
وهو عام لفعل نفس الانسان وغيره ودعوى اختصاصه بالغير ممنوعة قبل هذا لا يستلزم عدم الالتفات
اذ غايته البناء على الصحة وقد يكون مع الترك انهم يحكموا غير موجب شيء او بوجبا لقضاء او بجدة
سهوا وكفاية ونحو ذلك قلنا نمسك بالاصل في صورة ما اذا كان الشك في شيء لو لم يبن في غير
الصحة لبطل الشك في ترك ركن او احداث مانع او بقائه ونحو ذلك ونتمه في بقية الصور بالاجماع
المركب او بعدم القول بالفصل فتم فيما اسلفنا سابقاً عدم حجته بضميمة الفصل والجواب ان ذلك الفصل
الاعتباري العمل العقلي واما الاصل الشرعي بمعنى القاعدة المنصوصة فلا باس بحجته وليس تمام بها
او عرفت هذه المقدمات فنقول لا ريب في شمول هذه الادلة للشك الابتدائي دون سبب سابق
في اجزاء العمل بعد الفراغ من جزء ودخول في جزء اخر مرتب شرعاً متبداً في الاسم بمعنى الشك في اتيانه
لان المتبادر من التجاوز والمضي والدخول في غيرهما بترتيب تدرج الروايات في اجزاء الصلوة كما عرفت
ونظير الشك في اعضاء الفسل وافعال الحج المعدة كل ضما فعلا في باب الحج كالتحج والري والطواف
والسعي وغير ذلك من المعاملات بدلالة الوجود الثلاثة الاخرة ويقوم الشيء في الروايات وبعموم التعليل
بعدم تعويدها بحيث وعموم كونها في تلك الحالة اذ ودعوى انفراد عموم الشيء في الرواية الى خصوص
اجزاء الصلوة دون غيرها من العبادات دون غيرها بترتيب سابقة مدفوعة بما قور في الاصول من ان
المورد لا يخص ودعوى ان هذا ليس في باب التخصيص بالمورد بل المتبادر من هذه العبارة بعد ذلك
الرجوع صريحاً الى خصوص فيكون من باب العموم العربي مدفوعة ايضاً بان ذلك غير جار في موثقة ان يكون
المسوقة للقاعدة وفي سابقها ايضاً بترتيب الموثقة وبإشارة نفس الروايات الى علة الحكم وهي التجاوز

والدخول في الغير لا نه لخصوص الصلوة كما ان احتمال اقضاء التعليل بتعويدها الجنب او بزيادة
الذكر الى مورد هاتم كثر الشك ونحو ذلك مدفوع بان الرواية ظاهرة في العبر بالظاهر شيق الى
القاعدة التي يحكم بها الاعتبار والطريقة والاقضاء على المحل خلاف ظاهرها فيحتاج الى دليل اما
الفرض السابق مع كون ذلك الغير الدخول فيه غير مستقل بالاسم كالشك في القراءة حين الهوى وفي
الركوع الهوى الى سجود وفي التسجدة والسجدة حين الهوى الى القيام وقس على ذلك جميع مثلنا
لك من عبادة او معامل فان التكرار غير محتاج اليه بعد ما مر فظاهر الوجه الثلاثة الاخيرة كونه كل
واحدة من التعليلين والذي يقوى شمول ظاهر الموثقة ايضاً له وان يصدق المضي بالنظر الى
المشكوك وان لم يكن ذلك الفعل المدخول فيه مسمى باسم مستقل في تلك العبادة او المعاملة و
ان الموثقة على سياق مما تقدم من الروايتين وليس المراد بالمعنى مطلق بل بعد الدخول الى عمل لانه كسائر
مدفوعة ولا بان المضي عبارة عن الفراغ عن ذلك الشيء المشكوك وليس في معناه الدخول على
الى عمل مستقل في الاسم وكون المساءر منه ذلك ممنوع وثابت بان منع كون ما قبله قرينة عليه ان الذي
يمكن ان يقي هذا انهما لا يشتملان ذلك والظن وحده السياق وان فهو ما يدل على ان ما لم يدخل
في شيء منه والشك شيء وهما يعارضان المصطوق الموثقة قلنا في دفعه ان الموثقة بعد
تسليم دلالة على الاسم لا يعارضه المفهوم بل يقدم عليهما وقد وقع نظر ذلك في مواضع وسيأتي
توضيحه وثالثنا نقول ان الحق ان الروايتين السابقتين ايضاً تشملان المقام اذ ليس فيها
ذكر الدخول في الغير ولا ريب ان الغير في الاسماء الموثقة في الابهام يشمل كل شيء بما قرينة عموم
الشيء ان الظن ان المراد بالغير غير المشكوك فيه وكما صدق فيه اسم شيء يصدق على ما عداه انه غير
سواء كان من افعال ذلك العمل او من مقتضات افعاله او من اجزاء افعاله ودعوى ان ظاهرها في افعال
الصلوة ولا ريب ان ذلك على الاذان والاقامة والكبير والقراءة والركوع والسجود ولم يبعد بين
ذلك اجزاء الاقامة واجزاء القراءة والهوى ونحو ذلك الخبر الاخر وهكذا يكشف عن كون المراد
الدخول في الاجزاء المستقل مدفوع بان اجزاء الاذان بالسبب الى نفسها والاقامة كذلك بمنزلة اجزاء

١١٩
 ١١٨
 الصلوة فلو شك في الشهادتين بعد الدخول في الجبيلات فقد دخل في غير وهو حرم مستقل مع انه
 لم يعد رزاقه وثانيا ان عدد رزاقه ليس من جهة المحصر بل من الغالب الوقوع دون النادر
 وثالثا ان عموم الخبر لا يخصه موده ورابعه ان الخبرين اشارا الى العلة وهو تجاوز ولا
 ريب في صدق ذلك ايضهم فان من يهمل الى القيام بصدق انه تجاوز عن الشهادتين وعن السجود
 وقس على ذلك غيره في كل باب قبل ظاهر قوله ثم دخلت في غير يدل على التراخي ولا ينطبق الا
 على عدم مدخلة المقدمات المتوسطة بين الافعال في هذا الحكم والا لكان في الخروج عن شيء
 دخولا في اخرو ولا يحتاج الى عطف قلت يردده الموثقة وعطف الحسن بالواو المفيد للجمع بلا تراخي
 بل لا يعقب في اللفظ وثالثا ان هذا اعتبار لغوي لا يستفاد من العرف في هذا المقام مع انه ذو حكمة
 مع انه لو كان كذلك لما شمل ما لا يقدم بينهما كالشك في التكبير بعد شروع في القراءة مع انه داخل في
 اصل الرواية ولكما ينبغي اعادة التعدي الى الفعل الثالث تحقيقا لمعنى الفصل والتراخي قبل ذلك
 صحيحة بعد الرحمن على العود الى السجود لو شك في ذلك ولا يستكمل القيام وهذا بنا في ما ذكره
 من كفاية مظنة التجاوز قلت قد دل عليها ايضا في مقامات اخرى على العكس فيستع احكام الخلل وثانيا
 العام بخصيص وثالثا لم يعمل بها فيما وجدته سوى الشهيدين قلنا ان منهما وركن الى القاعدة او
 نعملها الى كونه قاعدا في مكانه والحاصل ان معنى شمول هذه الاول الى الدخول في فعل اخر لا بعد
 من اخذ العباد مستقلا مكابرة ونواع جمع بين المتأخرين في وقوع ذلك في غير محله ولا يمنع
 خروج بعضها بدليل قبل مفهوم الرواية انه شك في لقائه وقد ركع وخوف ان ذلك قبل الدخول
 في الجزء الاخير ليس كذلك قلت اول انه لا مفهوم له وانما هو سؤال عن فرض خاص وبيان المورد
 خاص وثانيا انه في كلام السائل لا يعتبر مفهوم كلامه في قبيل عموم الجواب واما الفرض السابق
 مع كون الجزء متبعا عقلا او عادة او كون الشك استمراديا او عاكفا او عابدا باقسامه فغير
 متصور ان الفرض في ثباته وعدمه وكونه جزءا او لا يكون جزءا شي الا بالشرع في محل البحث وكذا الشك
 بعد الفراغ وعدم الدخول في اخذ لا يعقل بعد الشك في الايتان وعدمه واما الشك في شرط من

شروط العمل بمعنى انه حصل شرطه ام لا او في بقاء مانع حالته ام لا سواء كان العمل مستقلا او ^{شرطا}
 لا خرا وجزاؤه فان كان بعد الدخول في جزء او شرط او عمل اخر موقوف شرعا على كونه ابتداءيا كالشك
 مثلا في ذكر السجود او وضع الاعضاء الى المذبح او وجود حائل في الخيمة حالته بعد الدخول في
 التشهد او في شرط او مانع في صلوة الظهر بعد شروعه في العصر او شرط او مانع في الطواف بعد شروعه
 في صلوته او في السعي او في شرط او مانع في بيعا وعقد بعد ترتيب اثار الشرعية عليه فمقتضى
 اورهان او ضمان او نحو ذلك فالاقوى الدخول في الوجوه الخمسة الاخيرة وكذا في الروايات
 الثلاثة اذ الشك في الشيء اعم من الشك في الايمان والعدم والشك في شيء من شرائطه ووجوبه
 الموجبة للشك في صحته وفساده واحتمال الانصراف الى المذهب الاول مدفوع اشد المنع بل هو
 مكابرة صرفة وان كان بعد الدخول في مقدمة جزء او شرط او عمل اخر موقوف شرعا فالكلام هنا
 الكلام فيما سبق في الاجزاء والمختار المختار وان كان الرب عقليا كالشك في جزء او شرط من الركعة
 الاولى او الشرط الاول او نحو ذلك بعد الدخول في الاخر او في مقدمته كالهوض في الصلوة
 الاستلام في الطواف ونحو ذلك وكذا في وجود مانع فمحتمل القول بالدخول تحت الادلة العمومية ^{المعمول بها}
 التعليلين والوجوه الاخيرة وعموم لفظ الشيء والغير لانه داخل فيما مضى وصدق عليه التجاوز
 وهو الاقوى ومحتمل القول بعدم الدخول واقصا رافعا خالف الاصل على المتيقن وهو الموقوف
 الشرعي وضعفه واضمح بل كل عقلي مرتب في نظر شرع ايضه وان كان الترتيب ماديا كالشك
 في شرط او مانع من الصلوة في ان التعقيب او في شرط التعقيب الاول في حال الدخول في الثاني
 سواء كان بعد الدخول في العمل في مقدمته التي جوت عادت بانها لها بعد العمل الاول وقس على
 ذلك غير من المباحث والاشكال هنا في الدخول اشد من الاول والذي يتولى ايضه الدخول تحت
 الدليل والوجوه ما مر وانكار الترتيب اتفاقا كالشرائط والجزاء للطواف والسعي وللذبح في الهدى
 او في غيره او في الصلوة او في الاحرام او في اداء المأليات او غير ذلك من الاعمال بعد دخوله في شغل اخر
 اتفق في ذلك الوقت كالاكل او الكتابة او نحو ذلك وهذا في الاشكال اشد من الاول والذي اراه

عموم الأدلة والتفكيك لهذه الاعتبارات ناشئ عن وسواس في النظرة اذنا اسر منه تخيل ان هذا نصا
 في الدين مع ان الحكم هو كلاك طرفيه محتاج الى دليل معتد وحصول الاطمينان في ذلك فنقص
 ولو كان ناشئا عن سبب سابق لم يتنبه عليه كمن وجد حاجبا في بابه بعد الفل والوضوء وما في غيره
 بعد الصلوة يشك في كونه قدرا العفو او رطوبة خارجية من قبل الصلوة ولو التفت اليها سابقا
 في صحة العبادة سواء دخل في عمل مستقل او مقدمة مرتب شرعا او عقلا او عادة او اتفاقا فان ذلك
 كله لا يتفاوت على ما اسلفناه فمنا وجهان احدهما القول بعدم الالتفات نظر الى ان هذا شك بعد
 الفراغ اذ فعلية الشك حدث بعده ولا جبر بان كان سابقا بالقوة وانه والتفت لشك او المدا في ^{النصوص}
 صدق فعلية الشك والفرض طويلا بعد ذلك وثانيهما القول بان شك قبل العمل او في الاثناء فيجب
 البناء على اصالته عدم حصول العمل في الخارج بعبادة كما شئ وكذا لو كان عقلا او بقاءا او ذبحا او صيدا
 او غير ذلك فان الشك الحاصل بعد العمل مع كونه من سبب سابق معناه الشك المتقدم وكان من اول
 الامر غير يتحقق حصول العمل في الخارج مع الشك في فقد شرط او وجود مانع ولان المتبادر من الروايات
 الشك الابتدائي الذي تخرجه ايضا بقرينة التعليل بتعويدها الجنيث الذي يوسوس في الانس
 وظهوره ايضا يكون الوقوع في يقين وطريان الشك بعد المضي وظاهره عدم تقدم السبب والمسئلة
 في غاية الاشكال والذي يربح في النظر القاصد عموم الأدلة لان هذا ايضا تعويدها الشيطان وانه داخل في
 الشك بعد التجاوز اذ الظاهر منه حدوث الشك لا عروضا بسببه فيشكل في شمله ولو كان السبب سابقا
 اخذ بظاهر النص المعتبر ولم اتف في هذا الفرض على كلام من المصنفين والافق المشايخ المقارئين لعصرنا ولو
 كان الشك مستديما زمان الفعل كن ذبح او طاف او سعى او صلا او عقدا وقرا او كعب او غسل جانبه
 او عضو في الطهارة او فعل غير ذلك بما هو سبب او شرط لا مردنيوي او اخروي شاكا في ثباته في تمامية
 اجزائه او شرائطه وفي زواله واستمراره ذلك الى ان فرغ او دخل في فعله المستقل او المتعدي شرعا او عقلا
 او عادة او اتفاقا لظن عدم دخول هذا القسم في ادلة الشك بعد الفراغ لوجهين احدهما ان المتبادر
 من النصوص الشك الحادث لا المستمر لان الظاهر من الوثقة كون الشك بعد المضي ومن الحسن كونه بعد

وفي الصحيح كذا وثانيهما ان مع عروض الشك في الاثنا يتعلق به الحكم بطلان او نحوه من احكام
ولا يزول هذا الحكم الا بدليل يقتضيه الاستصحاب لا يثق ان قلنا بعدم بقاء الاكوان فهذا الشك
حادث بعد الفراغ لا قبله لان ذلك قد انعدم لاننا نقول المسئلة عرفية لا تدور مدار الدقائق المحكية
ولا يرب في عدم عد هذا شكاً حادثاً بعد قبل اطلاق الصحيح بازراء اذا خرجت من شيء ثم دخلت في
غيره فشكل ليس بشيء يشمل ما لو بقي ذلك الشك من الاول او عرض بعد الدخول والمخرج قلت اما
اولا فلا اطلاق فيه بعد ملاحظة توريده وسيافه لا يحتاج هذا الى دليل وثانياً ان من هو مدلول على
ان الشك قبل الخروج شيء يترتب عليه حكم وتسمية هذا الشك شكاً بعد الخروج ليس باولى من
نسبه شكاً قبل الدخول والمخرج غاية تعارض الامرين فيرجع الى الاصل الاولى فان قلت لا
تعارض ضافاً فاننا نقول قبل الخروج مثلاً له حكم وبعده ينقلب لاطلاق الدليل قلنا هذا تعارض
في القول اذ لا معنى بعد ذلك لترتيب الحكم عليه اذ لا بد من انقلابه مع ان هذا مخالف للاجماع بل الضريح
ولو كان الشك عابداً بعد الزوال بواسطة زوال توريده وظهور خطاه في عدم امانه بعد الفراغ و
الدخول في الغير باقسامه السابقة التي قررنا عدم الوقف بينهما هذه الجهة فبما وجهان احدهما
ادراج هذا تحت الشك الاثني فلا يدخل تحت القاعدة لان الرجل مثلاً اذا شك في اثنائه وضوئه
او غسله في وجود جاف في وجهه او في اثنائه طوافه او في كونه ثوبه ساتراً للمعونة مثلاً ام لا وذلك
وزوال شكه تخيل انه رفع الحاجب بالمسح بيده وان الثوب سار لوجود اخوته فلما فرغ او دخل
في غيره شك ايضا في الحجب والمستبرم جهة يتقن عدم المسح باليد وعدم كونه ثوباً او شك في شيء
منهما او يتقن عدم وجود ساتر اخوته او شك مع ذلك في تحقق كونهما دقيقين ونحو
ذلك في شرائط والموانع في عبادة او معاملة فهو في الحقيقة يعود لذلك الشك الواقع قبل العمل
او في اثنائه هو وليس هذا شكاً حديداً حتى يدخل تحت دليل الشك بعد الفراغ وثانيهما ان يثق
ان الشك الواقع قبل العمل او في اثنائه قد لا قطعاً لعدم اجتماع المناقضين وما حدث بعد
ذلك شك اخر تحقق العلم بينهما بمجرد كون السبب ما اوجب الشك في الاثنا وانما عرض هذا

مانع من بقاء الشك وادفع المانع المتخيل هنا لا يوجب دخوله تحت الشك المستمر الا حق له الا
 كما هو والمسئلة اشكل مما مره تقدم السبب وتاخر الشك لان ذلك محصور في فعلية بعد الفراغ
 بخلاف المقام فان الشك في الائناء ايضا كما حصل بعد الفراغ ولم يستمر متصلا حتى نقول بوحده
 والذي بقوى في النظر دخوله في دليل الشك بعد الفراغ وكون سببه ذلك السبب وغاية الفرق
 وجود المانع وعدمه فاذا زال ما ذكرنا كان بعينه منوع الدلالة على الاتحاد وهو في الحقيقة
 متعده ودعوى ان اطلاق النص لا يشمل شذ ذلك مدفوعة بالسؤال بل نقول ان اطلاق النص كاد
 ان يشمل الشك المستمر كما ذكرناه لولا الاجماع والتعارض بينه وبين الاولى الا هو لكن المسئلة
 الاشكال ولو كان الشك عابدا غير مجانس فلا كلام في دخوله تحت القاعدة وكذا لو عاد بجنا سبب
 اخر فان هذا ليس في الاشكال بل ما عاد بوزال الزيل لان تعدد السبب والزمان يوجب تعددهما
 وان اتحد المتعلق وان امكن ان يقع هذا شك مثلا في الحجب او في تحقق ترفي الائناء وبعد الفراغ
 غايته ان السبب كان شيئا فزال ثم التفت الى سبب اخر فاد لكن اشكاله ضعيف ودخوله تحت
 القاعدة قوي وكذا لو عاد ولم يعلم انه يعود السبب او لطريان سبب خرفانا متى ما ادرجنا الاقسام
 تحت القاعدة فالمشكوك لا يخرج منها نعم لو قلنا بان العايد بسبب زوال الزيل غير داخل تحت القاعدة
 بجبي البحث هنا في الدخول والعدم فيه جهة تروده بين فودين تخالفين والتحقيق دخول المشكوك تحت
 القاعدة العموم خرج منه ما علم كونه بسبب زوال الزيل الموجب للعلم باتحادها المدخل تحت الشك
 المستمر وبقي المشكوك فيه ولو كان الشك في الجزء او المانع او الشرط ابتدائيا او عابدا باقسام دون المستمر
 لما بينا خروجه في عبادة او معاملة او ايقاع او ذبح او صيد نحو بعد الفراغ من دون دخوله في شيء
 اخر مطلقا فيه وجهان احدهما منع دخوله تحت القاعدة لوجوه احدها يقيد سؤال الصحيح والحسن
 بالدخول في الغير وثانها يقيد الصحيح والحسن في الحكم والجواب يكون الشك بعد الجواز او الخروج
 والدخول في الغير فلا يسئل غير الفرضين وثالثها دلالة فهو ما بان له لو لم يكن تجاوز دخوله فالشك
 شيء يترتب عليه الاحكام وثانها ادخاله تحت القاعدة لدلالة الظاهر والاستقراء واصالة الصحة وتعليل

الخبرين وظاهر الوثيقة العامة المؤسسة للقاعدة عليها كما شككت فيه بما قد مضى فامتنع ولا
 ريب ان العمل بعد الفراغ من ذلك وان لم يدخل في شيء اخر فقد مضى ودعوى انه لا يصدق المعنى الا
 بالدخول في شيء اخر لا يساعد العرف ويحكم الوجدان قبل غايته انه مطلق بتقييد بما في الخبر لا يقي
 من التقييد لان السيد اذا قال لعبدك اذا رايت رجلا فسلم عليه واذا رايت رجلا عما لم سلم عليه فيهم
 من التقييد وان الحكم في الرجل العالم قلت ما سمعته من حمل المطلق على التقييد في الاصول لفهم العرف انما
 هو بعد العلم باتحاد التكليف فان العرف يفهم التقييد لاجل الخصوصية على الفضيلة ونحوه واما لو
 كان هناك خطابان قابلان لكونهما مكلفا بهما فلا وجه للتقييد ويا ترى انتم تحققة في باب عدم
 في الاستدلال لعل الشك يكفى في سقوط حكم الشك بالمضمة ومعه الدخول في غير ظاهريهم وفي التقييد
 في هذا المقام لا ما ذكره قبل اطلاق ما مضى وارد مورد الغالب من الدخول في شيء اخر فلا يدل على
 ما اذا لم يدخل قلت ان التقييد في شيء اخر يخرج الوجود الكون السكون والسكوت والحالة الخارجية عن
 العمل مظنة الوفاق وهو الذي يريد مما مضى وغرضنا من عدم الدخول في شيء اخر عدم الدخول في
 فعل وجودي غيره ذلك بعد استقلال النظر النسبة الى ما مضى عرفا وان اردت من الغير المعنى الثاني
 فلا نسلم ان الغالب ذلك فان الغالب بعد الخروج من العمل عدم الدخول فيما يقابلها عرفا والوضوح
 في مثال مثلا اذا فرغ من صلوة او طواف او سعي او زحج او صيدا او وضوا او غل او نيم فليس
 الغالب بعد ذلك الشروع في كل او شرب او جماع او كتابة او قراءة او زيارة او نحو ذلك مما
 بعد افعالا اخر نعم يكون بعد ذلك قعود وقيام وسكوت ونحو ذلك من الامور المستمرة في حال
 العمل الى ما بعده او الحادثة بعده بطريقا منه موضع العمل السابق بعد ارتفاعه فهو اول سلم الغلبة في
 الجملة فليس مما يوجب شككا في الاطلاق او وهنا فيه قيل يعارض باطلا فانه مفهوم الصحيح والحسن
 الحاكم بان لم يدخل في غيره فالتشكيك ليس بشيء قلت اولا لا مفهوم لذلك كما اثرنا اليه ولو لم
 له مفهوم فيظهر في قبالة المنطوق كما في مسألة تحديد الحكم الكرو والمسافة للنصر وتحريم الرضاع
 ونحو مما فيه تحديد نوعين يجعل بينهما تفاوت فانه يعمل بالمناطق ويخصص مفهوم كل بمنطوق

الآخر وهذا ايضا كلف فان مفهوم الصحيح له فودان احدهما لم يضر ولم يدخل في شيء اخر والاخر
 مضى ولكن لم يدخل خرج الثاني بالموثوق وبقي الاول تحت المفهوم وهذا الكلام كما يتم في الشك
 في الجزاء والشرط او المانع للعمل المستقل بعد الفراغ منه كلف يشمل الشك في اجزاء الاجزاء وشرائطها
 وموانعها فلو شك في جزء من القراءة او مانع او فوات شرط مع الفراغ وان لم يركع وكذا في الشك
 وان لم يتم ونحو ذلك من اجزاء العبادات والمعاملات لو شك في شرطها او مانعها بعد الفراغ
 من الجزء وان لم يدخل في الجزء الاخر لا يشك فيما مضى واما سؤال رتبة في الصحيح من هذه الاجزاء
 بعد الدخول في غيرها ما هو سؤال غير الشك في اصل الايمان وعدمه لا في احتلال جزء منه او شرط قيل
 ظاهر العبارة مطلقا لانه قال شك في الركوع وقد سجد وفي القراءة وقد ركع وهو امم كونه في
 اصل القراءة او في شرطها فيقتضي كلاهما بالركوع قلت اطلاق الموثوق يقتضي بعدم الالتفات ودلالة
 الصحيح لو كان فهو مفهوم مع اننا نقول هذا التقييد لا يخلو ان فرض رتبة الشك في اصل الفعل ادلا
 كان الشك في اصل الفعل قبل الشروع في اخر غير معقول لانه اذا شك انه قرا مع انه لم يركع لم يكن
 هذا شكاً بعد المضي والفراغ اذ الفراغ فرع العلم باصل القراءة نعم بعد الدخول في اخر يقع الشك
 في ذلك واما الشك في الجزء والشرط والمانع فيحقق في القراءة سواء عرض له الشك في ان الفراغ و
 لم يركع او بعد الركوع فلا تذهل وهنا كلام وهو الصحيح قال اذا خرجت من شيء ثم دخلت في شيء اخر
 وظاهر العلم بالخروج والدخول وهذا لا يعقل في الشك في اصل الفعل فان من شك بعد الركوع
 انه قرا او لم يقرأ فمن اين يعلم انه خرج من القراءة ودخل في الركوع فاعصم هذا الجزء والحسن بالموثوق
 ايضا او ما لم يعرف اصل الايقاع لم يعرف ما مضى حتمه بمضيه في الشك ثم في الجزء حيث هو جزء بمعنى
 انه بعد الخروج من العمل التام والجزاء والشرط كالصلوة والقراءة والوضوء شك في جزء شيء من هذه الاشياء
 او شرط من شرائطها او مانع من موانعها لا انه شك انه قرا او لم يقرأ او توطأ او لم يتوطأ فلما اظهر
 في المضي والتجاوز مضى المحل وتجاوز مقام الشيء الذي ينبغي ان يوثق به لا مضى نفسه حقيقة وعلى هذا
 جرت كلمة الفقهاء في باب الخلل وهذا لا يخلو وجود ما يفيد هذا المعنى عندهم من هذه النصوص فان

دخل في الصلوة وشك انه توضأ او لم يتوضأ او دحى شاة ويشك انه سمي ولم يسم شك فيما
 ولو باعتبار ارتباطه بهذا الشيء الذي هو فيه فيكون بمعنى فوات مقامه وشك ذلك من شك في
 انه قرا او ركع او سجد او شهد ام لا بعد الانتقال الى جزء فانه بعد شك فيما مضى عرفا وان لم يدرك
 ان الشيء المشكوك فيه مضى ام لا مع ان بقية الروايات التي وردت في العود والايان مع بقاء المحل
 كلها عبرت بهذه العبارة رجل شك في القراءة ولم يركع قال يقرأ مثلاً ورجل شك في السجدة قبل
 ان يقوم قال يسجد وظاهر العبارة انك في اصل الفعل والعدم ولا في تخلف شرط ثم القراءة او وجوب
 مانع او خلل في جزء اذا لا تعداد السجدة والركوع ونحوه مع العلم بالخلل في ذكره ونحوه فضلا عن
 الشك في ذلك لان المواد في هذين الصيغتين الحسن ايضا الشك في اصل الفعل الذي يعتبر فيه الدخول
 بالغير حتى يصدق المحيية والفراغ اذ قبله لا يصدق اذ المضى عرفا الا بايانه نفس الشيء حتى يضيء هو
 مشكوك في الفرض او بمعنى محله وكلاهما شقيان واما الشك في شرط الجزء او جزئيه او مانعه في صلوة
 او غيره من عبادة او معاملة فلا يلتفت اليه بعد الفراغ وان لم يدخل في جزء آخر لعموم الموثقة شمول
 المضي نعم بقي الاشكال في شيء وهو الشك في الايانه باطل الواجبات وعدمه لا في الخل في ذلك
 بمعنى الشك في العمل المستقبل الذي لا ارتباط له باخوة مجزية او شرطية او خود ذلك فانه لو كان
 له ارتباط فقد ذكرنا انه مع التجاوز والمحيية الذي يتحقق بالدخول في شيء يرتب عليه الالتفات الى
 الشك في اصل الفعل ايضا كالشك في الخل وبه يفرغ عدم الالتفات الى الشك في اصل الوضوء الفصل
 في انشاء الصلوة او الطواف ونحو ذلك من الشك في الايانه بالشرائط في انشاء الصلوة الشرط
 المعقب لا المقارن لعدم صدق التجاوز فيه وكذا الشك في اصل الايانه باحد الاجزاء المترتبة
 بعد دخول في غلظة فوات محل واما العمل المستقل فمحيث هو كأن كالو شك انه صلا لا او حج او كفر
 او صام او ادى الزكاة والجنس او طلق او نكح او نظير ذلك فنقول ان هناك صورتان يكون العمل
 المشكوك فيه من الموقفات كاليومية وصوم رمضان وتارة يكون من التوريات كالنكاح واداء الزكاة
 واداء الدين ونحو ذلك وتارة من الواجبات الموسعة المطلقة مادام العزم تارة من المباحات التي

متى ما اراد المكلف بجارده بوجه كالعقد ونحوه وهذا ايضا قسمين يترتب عليه انا شرعية
وبشكل بعد تلبسه بالاثار وقسم قبل تلبسه اما الوقت فان كان الشك في اتيانه مع بقاء
وقته فليس حرجا ولا تحت القاعدة والاصل عدم الاثبات لانه غير ماض لا لغوات محل ان محله
وقته ولا للاثبات به اذا الموضع عدم العلم به وان كان بعد خروج وقته كمن شك بعد برضا
اني صمت ام لا او بعد طلوع الشمس في صليت الصبح ام لا فلا يلتفت عملا بعموم الموقفة لانه داخل
فيما يضمنه والوجه واضح وفي الاطلاق الموقفات والعادية بالشرعية كالوجوب عادة بالاستبراء
بعد البول بلا فصل بعد النجاسة ونظر ولا استبعاد الاطلاق للتعليل لكنه شكل واما النوريات
فمع بقاء زمن النوريات لا كلام في عدم الدخول واما مع الغوات كمن شك بعد مضى حين
عام الاستطاعة انه حج ام لا او بعد ايام من مطالبة الديان اني اديت ديني ام لا ففي تنزيل ذلك
نزلة الوقت وعدم وجهان والاقوى انه لا ينزل منزلة ولا يصدق عليه الغوات او النورية
قابلة للتجدد انما انا فانا كما قرر في محله واما الموسعة المطلقة فعدم دخولها في القاعدة واضح
كمن شك في اداء صلوة الزلزلة او قضاء صلوة فائتة على القول بالموسعة كما هو الاقوى واما
المباحات من العقود والائتماعات فان كانت متلبسة باثارها كما لو كانت الوجبة في جباله و
الماكول في بيته ونحو ذلك وشك في انه يصدق عليها واشترائها او لا بل هي غير معتودة والمال
الغير الحق في ذلك ادخاله تحت القاعدة لانه بعد هذا الاثر الشرعي بما قد مضى فلم يلتفت لكان
فعله صحيحا والا فينبغي كونه فاعلا لما هو خلاف الحق في الواقع والتعليلات والنصوص البنية
ذلك ولها بدون اثار كما اني بر في معرض البيع او الزوج ولم يحث فيه حدثا وشك في العقد
فالاصل عدم عدم صدق المضمين والغوات هذا تمام الكلام في ضبط الاقسام ونفي القاعدة
صحب ما ساعدنا الحال على الاستعمال ولم يخرج عن هذه القاعدة سوى بابا لوضوح في الاجزاء
اذا شك في الاثبات وفي الشرائط ايضا وفي وجه صحيحة ابي يعقوب **عنوان** من الضوابط اللازم
المراعات في ابواب الفقهان الاحكام تتبع الاسماء وذكر الفقهاء في المطهرات ان الاستحالة من

تبع
الاحكام
في الامور

وذكر الأصوليون ان الاستصحاب شرط فيه بقاء الموضوع وقد اختلف هذه المباحث على طائفة
 من المتأخرين ونحن وان لم يكن في صدر ذلك لكن نذكر كلاما مختصرا هنا مقدمة على ما نريد
 من الاشارة اليه من الضوابط فنقول معنى قولنا ان الاحكام تابعة للاسماء ان الاولى الدالة على
 بيان الاحكام لما كانت لفظية واولية الى اللفظ لا محالة فلا بد من التغير في موضوع ذلك الحكم
 بلفظ من اللفاظ اذا جرد ذلك بلفظ فاقه نعم ان خصوصية هذا اللفظ لم تدخل في هذا
 الحكم لا بمعنى ان غير لا يثبت فيه هذا الحكم بل هذا الشيء متى ما تغير اسم هذا لم يثبت فيه هذا الحكم
 وتبان نعم ان هذا الاسم لا خصوصية له في أصل الحكم وانما الحكم لا مركلي وهذا فرد من افراد
 غيره اما لانه غالب الافراد او لعلوية بيان حكم غيره او نحو ذلك وتبان في مدخلية الخصو
 وعده ونوضح ذلك كله في مثال محتمل يتضح الامر مثلا اذا قال الشارع البول نجس والكلب نجس
 علمنا ان هذه النجاسة لهذا الاسم فلو ازيل عن هذين الجسمين هذان الاسمان لكون البول
 ماء بالاستقلال او كون الكلب طحا او ترابا ولا نجاسة في ذلك واما في قوله الناصية نجس
 اليهودي نجس والنصراني نجس والمجوسي نجس علمنا من خارج ان المكافئ نجس وهذه كلها من افراد
 فلا مدخلية لخصوص اليهودية في ذلك ولو انقلب اليهودي نصرانيا او صادكا فاعرف الاسم له
 في عناوين الاخبار لعلمنا بانها نجس وكذا لو قال ان الثوب اذا لاقى نجاسة او القطن اذا لاقى
 او الطين اذا لاقاه كان نجسا علمنا ان هذه الاسماء لا مدخل لها في ذلك وانما الميزان كونه
 جسما لاقى نجاسة وان ورد في الروايات باسم خاصة على حسب الحاجات وفي قول ان اسم الماء
 اذا كان كذا لا نجس بالملاقاة فذلك في انما اذا انجس فصار نجسا هل هو كذا ام لا فجهة انا
 لا ندرى ان الحكم للفظ الماء او هذه العين الخاصة كيف كان وكذا في عصر العنب وعصر الزبيب
 ونحو ذلك فنقول ما علمنا فيه عنوان الحكم من خارج عام او خاصا فهو المستع اذا صرح الاسم
 المعلق عليه الحكم ذلك الذي فهمنا وان عبر في غير مقام باخص منه وبزوال ذلك الاسم يزول
 الحكم المتعلق به فجهة هذا الاسم وان لم يبق جهة اخرى وان انجز المقلب فلا يظهر من هذه

٢ موضع الحاجة
 اول انصر

الحيلة وان لم يجد نجاسة مع ملاقة نجس ونحوه وما شككنا فيه فاللزام اتباع ذلك الاسم
 الذي عبر به في دليل الحكم وعلى الاقسام الثلاثة فلحكم صادر بابعاد الاسم لا اساسي الموجودات
 والاعيان الخارجية بل الاسم الذي علمنا من خارج او بعد من ظاهر اللفظ انه موضوع
 الحكم اذ عرفت هذا فاعلم ان ما مرنا اليه من طهارة النجاسات والمجسات ايضا باحالة النار وما
 او دخانا ليس بقاعدة تتبعية الحكم للاسم وان جاء في بعض فوادها ولا لعدم محبة الاستصحاب مع
 زوال الاسم مطلقا حتى يرجع الى قاعدة الطهارة وان كان يتجه في بعض الفروض بل انما هو لادلة بعد
 قامت على مطهرية النار فراجع ما حققناه في مطهرات الجواهر الموسومة شرعا على المحققين
 على تنقيح المقام بما لا مزيد عليه وهو الظاهر ايضا من اصحابنا ولهذا تسرى بعضهم الى الفهم والخوف
 والاجرو والجور ونحو ذلك بل تسرى الشبهة الى جنس النجس وهذا كله مما دل على مطهرية
 النار ولا ربط لمسئلة الاسم والاستصحاب والاستحالة نعم مطهرية الاستحالة ما خوزة في
 هذه القاعدة ومدارها على تغير الاسم الذي هو عنوان الحكم سواء علم من قراين خارجية او
 بعد من النص وقد ورد رواية في الخبر ايضا تشير الى هذه القاعدة ومنها على العبرة بالخروج من
 اسم الجور ويحيل جماعة ترتيب وقوع مطهرية النار على الخروج من الاسم او فهم في اضطراب فهم
 يتمسكون بالخلص والحق معهم فانه كيف يصير النجس او المتنجس وماذا فيطهر مع انه في الثاني موضع
 الحكم الجسم الملاقي للنجاسة والمواد جسم كل وان اريد من ذلك زوال اسم الخشب فاما
 الجوز والخرف ونحو ذلك وان اريد ان يسلخ الحقيقة فالضابط فيه اي شئ فان اريد الاثر
 والصفات فلم لا يطهر اللبن بغير دفعة جبا ونحو ذلك والعصير المتنجس بغير رتبة وساء الحل
 ان مسئلة النار للدليل يعر باب الاستحالة على هذه القاعدة وميزان انقلاب الاسم الذي هو العنوان
 في الحكم وهذا شئ لا يخلف يحتاج الى تعقب في ضبطه واما الاستصحاب فراجع من صرح بعدم
 العبرة بالاسم فيه متمسك بان النطق النجس اذا صار غزلا او ثوبا او غير ذلك او صار العجين خبزا
 او الخطة ديقا فلا ريب في جريان الاستصحاب لعموم المتقضي وعدم المانع من صريح باعتبار الاسم

فيه ولذا لا تنصب نجاسة القلب بعد المحبة والعفة بعد الزانية كالفاضل المعاصر والمحقق المدق
 الملا احمد لراي في عوايد لفظي او الظاهر كلامه لم يعتبر الاسم برتبة الاسماء الخاصة التي لا يثبت
 الحكم مدارها كما ينسب عليه ما ذكره في الامثلة ولم يعتبر الاسم برتبة عنوان الحكم المعلوم ثم تتبع الدولة
 ولا ينبغي ان يكون مثل ذلك مطوط بين الفضلاء اذ بقاء الموضوع في الاستصحاب شرط قطعاً
 وليس المراد بالموضوع الا ما هو عنوان الحكم الذي ذكرنا في كون الاحكام تابعة للاسم فليس
 شرطاً في الاستصحاب بالمعنى الذي ليس شرط في قاعدة حقوق الحكم وشرط فيه بالمعنى الذي يشترط
 فيه فيكون اشتراط بقاء الموضوع وعام فروع كون الحكم تابعاً للاسم بالمعنى الذي ذكره والمراد
 بموضوع الاستصحاب ايضاً في ذلك الجسم والعبارة الجامعة للاسم والموضوع ما نقول في باب
 الفقدان الاحكام تتبع عناوينها وان شئت توضيحها توضيح هذا المدعى فارجع الى باب النكاح
 والرضاع ومستثنيات العلامة من قاعدة الرضاخ وما ذكره في حلها ثم نأخر عنه قد يروى
 وجبت انجربنا الكلام الى باب الالفاظ فقد ذكر بعون الله قواعد كلية مشتركة بين ابواب الفقه
 يعم نفعها لاصل هذا الفن وطالبه فنقول الموضوع الذي تعلق به الحكم من كذا نوع ابتداء
 او بواسطة احد المكلفين له عنوانا في معاملاتهم اما ان يكون مشتركاً مع غيره في شرط او جزء
 او لا وعلى التقديرين قد يكون هذا محذوراً من اصل الشرع مضبوطاً وقد يكون غير محذور
 وعلى الثاني قد يكون ما ينبغي ان يرجع اليه في فقه العرف والعادة او اللغويين غير مختلف
 في ذلك وقد يكون فيه اختلاف فيحتاج هذا الى تحرير اربع صواب **الضابط الاول** اذا كان
 الموضوع الذي تعلق به الحكم في الشريعة تكليفاً او وضعياً مشتركاً بينه وبين موضوع اخر فغير
 له في الحكم سواء كان هذا الموضوع من الافعال الصلوة من المكلفين او من الايمان الخارجية او ما هو
 بمنزلة الايمان وبعبارة اخرى الموضوع الخارجي فهذا يخل صور عديدة احدها ان يكون لهذا
 المشترك ظاهر يصرف اطلاقه وخلق مما يغيب اليه وهو احد الطرفين وثانيهما ان لا يكون له
 لنفسه ظاهر كمن بل يحتاج تعيينه الى معين ثم خارج والاول ايضاً قد سماه احدهما ان يكون ذلك

الظاهر قابلا للانصراف بحجج النية والقصد بحيث ان اهل العرف مع اطلاعهم على هذا القصد
 انه كذا ويطلقون عليه عنوان ما خالف ظاهر حقيقة وثانيهما ان يكون انصرافه بضميمة شيء
 خارجي يلحقه بالقسم الاخر وان لم يكن هناك قصد فوينه وهذا ايضا فيما احدهما ان يكون
 المعين الخارجي بحيث لا تعارضه النية بمعنى ان لو كان قصد خلافا ايضا لم يؤثر بل يصرف ذلك
 المميز الى ما يقتضيه وثانيهما ان يكون المعين لا يعارضه النية بمعنى انها لو تعارضت يتبع
 العرفي النية دون المميز الخاص الخارجي والذي لا ظاهر له ايضا اقسام احدها ان يقتضي
 بتبعيته بالنسبة وليس هنا ميزا خروجا منها ان لم يميزا خروجا لا يقع فيه النية بدونه و
 ثانيا ان يكون يمكن تميزه بالنية وبالمعين الخارجي ايضا ايا ما كان ورابعها ان لا يميز
 الا باجتماعهما معا وبدونه محل والثالث اقسام احدها ان اذا تعارض القصد مع المميز
 الخارجي غلبت النية وثانيها ان من مع التعارض يغلب المميز الخارجي وثالثها انهما متكافئان
 ويبقى الفعل بعد ذلك مشترك في هذه اقسام الصورة في المقام والذي ينبغي ان لا ذكر
 جملة من الموارد حيث يقتضيه بذكرها الى تطبيق الصورة والاحكام الاليت منها الاعمال المأمور بها
 نه دون وضوء او غسل او تيمم او تطهير او تزكية ثم او صلوة او حج او شيء من افعالها او جهاد
 او عقد او ايقاع او حداوتغزير او الحاصل جملة الاعمال الصادقة في المكلف الذي تعلق به الحكم ^{التيكفي}
 او الوضعي فانها غالبا مشتركة بين المأمور به وغيره اما بنوعه او بوضوئه او بكيفية فالتدبير
 يريد ان يرتب عليه الاثار من ثواب او مردنيوي فلا بد من بيان السبب المجموع بحيث يصدق
 عليه ذلك الخطاب المجاعل للحكم وبعبارة اخرى فدرج تحت العنوان المأخوذ في الشرع ^{بحجج}
 في ذلك الاقسام المذكورة فعملك بالتأمل في تطبيقها حسب ما وافقها من الموارد ومنها كتابه
 التواتر واسم اسر والانبيا وعقد ذلك الذي يحرم على الجنب والمحدث مسه ^{فانه} فان في الكتاب
 مثلا اشياء مشتركة بين القرآن وغيره فلا بد في تعلق الحكم به من ضمير ومنها سور الفرائض التي
 يحرم قرائتها على الجنب والحائض فان كل ما مشترك بينهما وبين غيرها ومنها البسمة التي هي

يكون
 يكون

اية ثلاث سورة مشتركة فاذا اوجب سورة في الصلوة فملي يجب تعيين البسملة ام لا ثم انه ينبغي ^{بأي}
شيء ومنها او في الفضة والذهب يحرم عليها واستعمالها فان لم يعمل شيئا من ذلك لم يكن عليه
كوة او قنديل او نحو ذلك وهل يكون تعيينه ومميزاته او بالقصد او بهما على ما فصل ومنها الا
الله والتمار وصياكل العبادة التي يجب كسرها والا فلها ويحرم عليها واقنائها واستعمالها
وبيعها ونحو ذلك والجلام فيه كما وفي الذهب ومنها الصور المحسنة التي يحرم عليها ويجب ^{الافها}
على وجه غير بعيد فانها ايضا في اول امورها مشتركة يجي فيها الكلام السابق ومنها الزينة بالحناء
والخاتم في الاحرام ام فانه في ذلك مشترك بين الرتبة طرية والسنه ومنها التكبير والتلبيه
القابلة لكونها للاحرام وعدمه وكما هذا دخلا في عموم ما ذكرناه اوله لكن ذكرناهما بخصوصه
لتعلق بعض المباحث بهما وسئل السليم المخرج للصلوة ومنها الوطن الذي تعلق به الاحكام
الشرعية في السفر والاستطاعة ونحو ذلك ومنها سفر المعصية والطاعة المنوطة بها ^{عنده} الترخص
وكذا الخومة وعدمه ومنها الكلب الماشية والورخ والصيد الذي تعلق به الاحكام المنارة عن
سائر الكلاب في المعاوضة والاقناء والتربية ومنها الامانة على الائم والظلم ومنها انظلم
شعار ترأسه والاهانة فان الافعال مع شدة اشتراكها بشكل تميز هذه الموضوعات ومنها
التدليس المحرم في المعاملات والامانة ونحوها ومنها الاتقاط والاحياء والحياة القابلة
للملك وعدمه وكذا الاصطباذ وقس على ذلك نظايرها الواردة في ابواب الفقه من كل فعل
او عين ونحوه قابل للاختلافين المختلفين الحكم فنقول اذا كان للفعل والعين ظاهر يصف
اليه اطلاقه بحيث لا يصر فيه عنه صار في اصلا وراسا كما حرق جسد مؤسسا او القاء الجاسات
على الصرايح والمساجد المعدود عوفا من الاهانة والكتابة في ديوان الظالمين والراعي لهم في
امورهم بحيث يعد عرفا معينا على ظلم فلا ظلم في تعلق الحكم وهذه الرتبة في الحقيقة خارجة عن
المشركات وان كان الفعل والعين في ذلك مشتركا قابلا لغيره ايضا وقس على ذلك كل رتبة من
المشركات السابقة لو وصلت الى هذه الرتبة وان كان له ظاهر في نفسه لكن لو كان صار في بصره من

خارج او فنية ذلك ايضاً يتعلق بالحكم بمقتضى ظاهره ولا يحتاج الى شخص بل يحتاج الى ^{عدم}
 وجوده وعطى هذا بفرع الايمان بكل ما مورد به عند صدور الخطاب به وان لم ينو به شيء ^ص
 وكل اجزاء كل عبادة وشرائطها من صلوة وحج ووضوء وغسل وتيمم واعتكاف وصيام رمضان
 فان كل جزء من اجزاء هذه العبادات وان كان قابلاً للاثور كثيرة ولكن النية الاجمالية ^{المعلقة}
 بالجموع الموكب في اول الامر يوجب ظهور كل جزء وشرط في محله فيكون هذه العبادات وان لم
 ينو الجزء فلا يحتاج في الركوع وفي الطواف ونحو ذلك وحركات السجدة وغيره نية حصول ^{الاعتناء}
 والحركات وهذا بفرع بطلان العبادات بزيادة الاركان وان لم ينو مثلاً كون ركوعه لان هذه الهيئة
 في الصلوة ظاهرة في الركوع وشبه ذلك في وجود الظاهر كون العادة للرجل قراءة سورة التوحيد
 فان اطلاق البسملة بصرفه اليه وكذا كون الرجل كتاباً للقرآن في عبادته فكل حرف يكتب في الورق المعجلة
 وان ذهل المقصد فهو قوام وكذا المعتاد لعمل الله واليهو والقمار وعمل الصور المجسمة وهياكل العبادات
 او السراويل او قلوب المسلمين او للكسب بحجارة او اصطباد والمعتاد على تكبيرة واحدة في صلوة ^{فان}
 العادة يصير الشيء المشترك ماله ظاهر وهو وافق العادة ولا يحتاج بعد ذلك الى انضمام ^{طاريح}
 محقق للاسم او نية فان مجرد الشروع ولو عاد بامر القصد بصدق الاسم ويحقق احكامه ومثل ذلك الا
 الاستحجار على عمل ونحو ذلك وامثال ذلك مما يكون موجبا للانصراف ونحو ذلك بمسح شيء من شعائر
 العبادات المحسنة او الضريح او جد المسجد ونظائر ذلك مثلاً بذكره او جعل شيء من ذلك في فعله
 فانه ظاهر في الاهانة الا ان يصرفه صارف وكل عمل شيء من الآلات المحمودة بحيث يصدق عليها
 اسمها ولو خلى وطبعه فانه ظاهر في ذلك محرم الا ان يعارضه شيء اخر ولو عارض هذا الظاهر ^{الحاصل}
 من نية اجمالية او عادة او اعتقاد او صدق صورة عرفية كما فصلناه نية معينة لذلك فهو المستعصى قصد
 في صلوة الاعتناء لتقل حصة او عربة او قصد المعتاد للعمل خلاف عادته في اول الامر في جميع ^{الاشئلة}
 المذكورة او نوى فيما يصدق بظاهر الاسم شيئاً اخر كقصد انشاء من التربة ومسح الضريح ^{لذلك}
 او قصد تسمية تلك الالهة شيئاً اخر وان كان في انشاء العمل يكون كل عمل التنديل بتركب

من عمل اثنين وكل الكثرة وتسمى عليه ساوا الا لا تفلو كما قصد العامل مخالفا لذلك فلا باس
وكذا لو ارد في هذا خلو قصد به الاستيطان على الدوام اذ العرف بعد الاطلاق على قصد لا يسمى
بذلك الاسم حقيقة لا ان العرف يسمونه بذلك ومع ذلك فلا باس به لا نأخذ منا في القسم الاول
ان ما يعد هائلا عرفيا مطلقا فلا حرام ولا ينفع فيه تغيير القصد ابتداء المداول الدليل ومنازل الحكم
وكذا لو حصل بميز فمري يوجب الخروج عن هذا الظاهر كمن اشتغل بما يكون صورته جزءا
لكنه غير كمن اشتغل بما يكون صورته جزءا عبادة لكنه غير بالخاق شيء اخر به وكذا لو اتبع البسملة
اخرى فان حقوق السورة يجعل البسملة من نفسها صدقا عرفيا ولا يحتاج الى ان ينوي البسملة
صورة القدر ونحو ذلك ووصل المشترك في القرآن بما يخص به فان الجموع المركب يعود قرانا
يلحق احكامه ووصل الايات المحرمة بما يخرجها عن اسمها وكذا تحريم شيء من المساجد والمساجد
اذا اقرن بامارة التعمير وان لم ينو به شيء من ذلك والبقاء في بلد اخر بحيث صدق الاستيطان
ولو عارضا عن النية والحق بالكلب ماشية ونحوها او تصرف في المحي والمجاز تصورا ظاهريا في
فان ذلك كله كاف في حقوق الاحكام ولو عارض النية والميز الخارج كمن نوى البسملة لسورة
وتأخيرها او قصد عدم الاستيطان لكن طالبت المدة او قصد تسوية شيء من الايات المحرمة فانصل
بما اخرج الاسم او قصد غيرها فصار بعد تمامه يطلق عليه الاسم وان نوى عدم الملك وتصرف
ما يدل على التملك او قصد بافعاله رفع الظلم لكن وقع ما يوجب اعانة على الظلم ونحو ذلك او نوى
في المشوك عدم القراءة فكلها بما يوجب صدق القرآن والذي يقتضيه المظن في الايمان
الخارجية كالالات والكلاب ونحوها كالكتاب والقرآن بالنسبة الى الاحكام الوضعية والتكليفية
المتعلقة بها يغلب جانب الميز الخارجي وفي نفس الافعال يغلب لينة تدبر واما الاظهار له بدالة
او لسبب شيء مما ركاه هو الغالب في الافعال المشتركة فلا ريب في اعتبار النية في ذلك اذ لم يكن له
ميز خارجي اذ لا تحقق الموضوع الا بذلك وكثير من الامثلة التي ذكرناها واغلب ابواب الاحكام
التكليفية يدور مدار هذا الغالب عدم وجود ميز خارجي للافعال تدبر وان كان له ميز

٢٠٣

خارجي ايضاً كصرف المحمي كيفية تدل على ملكه كاحداث بناء ونحوه وما يعلم من ملاحظة ما ذكرته
 في ماله ظاهره الظاهر الذي فرضناه انما هو لا نور عارضة من عادة ونحوه والا فما ذكر في هذه
 الموارد كلها داخله فيما لا ظاهر له فالظاهر كفاية المميز ايضاً في حقوق الاحكام الشرعية ولا حاجة
 ذلك الى التمسك بالاسم الموجب للحكم تكليفا او وضعيا والحكم في صورة اجتماعهما متطابقين
 واضح وجود المعين ظاهرا وباطنا وما يعارض فيظهر حكمه مما لم يقصر وتدبر في الموارد حتى
 يتضح لك حقيقة الامر **الضابطة الثانية** الذي ورد له تحديد في الشرع فهو اقسام منها ما حدد
 بالزمان كيوم التراويح والرضاع ومسافة القصور وصول الزكاة وسن البلوغ وسن اليأس وقليل
 واكثره وقليل الطهر واكثر النفاس وثلاثة ايام لشبه الموت وعشرة الاقامة وثلاثين الرد ويوما وثلاثة
 الحيوان والتصريح ومهلة الشفع وحيار الناحية وسنة الغنم وتعريف القطعة وقليل الحمل واوقات
 العدة ومنه تربص الابل واحوال الدية ونحو ذلك الاجال التي تجعل للديون او السلم او الجوار الشرط
 او غيره ذلك من الاجال التي تصد بجعل المكلفين برخصة الشارع لهم في ذلك ومنها ما حدد
 كالركو والارطال وصاع الفل ومداوضو والديار في كفارة وطى الخائض ودرهم الكافور ومن
 الصدقات في مواضع ونصاب المقدرة والغلات وصاع الفطرة وبعض كفارات الحج وبعض خصال
 الدية كالدرهم والدينار ومنها ما حدد بالمكان كالركو وبعد البالوعة بالاذرع ومساحة اعضاء
 الوضوء واليتم واوقات الصلوة والنوافل بالمثل والمثلين والاقدام وبعد الرجل والموتة بعشرة اذرع
 في الصلوة ومسافة القصر ومسافة حضور مكة والخروج عنها بالنسبة الى الحج وبطنى وتباعداي
 الحج ونواحي التلقي وحدود الحرم ومنها ما حدد بالعدد كدلاء البئر ونصب الشاه والابل والبقر
 وبعض كفارات وبعض خصال الدية كالابل والحمة واعداد الرضعة واعداد الطواف والسعي وغير
 وتارة يكون بغير ذلك في التحديد بالهيئة ونحوه كتمديد الكوع ببلوغ اطراف الاصابع الى الوكبة و
 نظائره وهذا باحث الاول ان السر في هذه التحديدات كما قررناه في مقامات خاصة في شرحنا على التامع
 المسمى بالجياض المترتبة ليس بخصوصية في هذه المقادير بانفسها بل باعتبار ان الكرم لا عنوان لكثرة الماء وقوة

فما ورد في التامع

ثلاثة الرباط او اربعه
 واستبرأ الامة خمسة
 واربعون م

وعدم الانفعال والسنة في التعريف فوجه شدة الاهتمام بالوصول الى المالك وفي العنين
فوجه احتمال القدرة على الجماع في احد الفصول والمسافة في القصر لخصوص المسقة والتجريم
في العام لاجل عدم الضرر بصاحبه ونظير ذلك في اغلب هذه التحديدات وليس غرضنا من هذا
الكلام ان التحديد غير تعدي بل المدار على حصول العلة بل المقصود ان المصالح الواقعة على ما
ينهم من تسع المواد ليست مقصورة على الحد الخامس بل شئى يكن حصولها بالاول والاكثر
كما لا يخفى على المصنف ومعلوم للفقهاء ان غرض الشك او لا وبالذات ايضاً هذه التحديدات بل
الغاء الخصوصية وقصر الحكم على الفرائض العامة وبوجه شدة ذلك تعليل النصوص والقناوى
ايضاً في هذه المقارنات بملاحظات ومناشآت بما في النصوص سيما في العلة وفي التناوى بطريق
الحكمة وسر جعلهم لدرجته مع استدلالهم به وظهوره من النص من باب التعليل لما عرفوا من
طريقة الشارع عدم احالة الاحكام على مثل هذه الاورال الغير المنضبطة وقد خالف في هذه التحديدات
جماعة الاحكام في بعض مقامات الباب رجوعاً الى ما هو المعلوم من القاعدة والتعليل وطرحاً للخصوصية
حتى جرت الكاشاني في باب الكريش جعل الميزان في الانفعال التغير والعدم كما استفيد من النص
والاجماع وجعل الكرية كاشفة عن التغير وعدم التغير فيكون قول الشك لا يجزئ شئى ابي التغير
وان شئت تفصل طائفة فراجع ما كتبناه في المياه وجعل الفاضل العلامة باب الحريم بيته على
عدم الاقرار والغنى خصوصية الذراع المحدودة في الشرع المفتة بها عند فقهاءنا ونظير ذلك قاله
بعضهم في البر والباوعدة وفي سنة التعريف حيث جعل الميزان الياس من المالك ولا ريب ان يمكن
ابداء مثل هذا الاعتبار المناسب في هذه التحديدات سيما فيما ورد العلة في ذلك كمسئلة العدة
والاستبراء ونظيرهما فندبر ولا ريب ان هذه العلل على ما يجده في النظر القاصر هو الباعث على هذه
الاحكام ومع ذلك لا نقول مما لا نرى من العلة في الحريم والكاشاني في الكرية ونظائرهما في غيرها
المحاطة بل تنقيد بالتحديدات وفاقاً للايمان نظراً الى اننا علمنا من الشارع انه لما اراد ان
المكلفين بحسب اختلاف الفرجة والنفس يدورون في الاحكام غالباً بين افراط وتزبط

والذي يعتد قواه ويسوى اركانه في ذلك قليل الا تناط الاحكام بشملهم جعل الشئ هذه الحدود
 حسب المادة الشاجروالتنازع وحفظا للنفس من طرفي الوسواس والمساخنة فان الشئ مثلا
 لو انما طهرم البر بعدم الضرر فواحد يقول هذا مضر واخر يقول هذا غير مضر ويصير التنازع ^{واحد}
 يكون محتاطا في دينه لا يمكنه احدث عمارة من وسوسة نفسه بان ذلك لعله ضرر ولو انما
 غسل الوجه بالعرف واهل المحتاج كانوا يدخلون اذانهم ونصفانهم رؤسهم ومع ذلك لا ^{يخشون}
 به واهل المساخنة يقتصرون على العينين والالنف والحددين فدعت الحكمة الى ان الشئ يلاحظ ^{احوال}
 الغالب في الامزجة والنفس والابدان والاراضي وغير ذلك مما علق عليه الحكم ويجعل للموضوع
 حدا محددا وان كان السبب النفس الاثري للحكم قد يوجد باقل شئ وقد لا يوجد بذلك الحد بل ^{يكون}
 الى الاريد لكنه الفاها الشارع لعدم الانضباط ولا حظ الغالب وحده بذلك كي لا يتجاوز المقيد
 ولا يقتصر فيه المساخون فصدر هذا تعدي في قاعدة كما يوجد في ابواب الفقه قاعدة في تعبد صرف
 تطرد ولا يعلم وجهها والقام معلوم الوجه واضح القاعدة اخذ فيه التعبد بالعرض قد يبر في هذا الكلام
 تحللك الاشكالان في أغلب المقامات منها درهم الدين ودينارهما مع التفاوت الفاشر في راسنا
 مع ان المعلوم ملاحظة ثاني اربع كل عشرة بواحدة وتندفع به شبهة المتأخرين وفي كثير من موارد
 التحديدات واسد الهادي الثاني ان هذه التحديدات اقلها بل كلها تحقيق في تريب او بالعكس فان
 المراد واحد والاول انب بالبعير كما يظهر من ملاحظة معارينه والمراد ان هذه الحدود مأخوذة
 على سبيل التحقيق والمداقة فلو نقص واحد بالزيادة بالزمان مثلا كما في الامثلة السابقة بساعة مثلا فضلا
 عن يوم فضلا عن ايام لم يتعلق به الحكم انباء ما لظ التحديدات المحولة على الواقعة الحقيقية وكذلك لو
 نقص الحدود بالمساحة باصبع مثلا فضلا عن شبر فضلا عن ذراع فضلا عن ميل وكذلك لو نقص الحدود
 بالوزن بمقال فضلا عن مد فضلا عن رطل فضلا عن صاع وشله لو نقص واحد بالعدد بنصف او ثلث
 فضلا عن الواحد لتمام فان قلت لم يؤخذ هذا التحديد الا من ظاهر اللفظ ولا ريب ان قوله ^{الف}
 وما ساد رطل او ثمانية فاصح او عشرون يوما او سبعة ذراعا دلو او نحو ذلك يتسامح فيه

في العرف بمثل هذه القايص التي مثلت فينبغي احتساب الكسور القليلة التي يتسامح فيها العرف بما
 كالساعة من اليوم واليوم من الشهر والاسبوع بل الشهر من سنة او سنتين والاصبع من ذراع او
 او اشبار والذراع والاذرع من الميل والميل من الفراعخ والدفع صاع والواحد من الف ونحو
 ذلك واخذ هذه كلها بالدقة والتحقيق لادليل على ذلك في شيء مما مر بعد فهم العرف اولا ان
 هذا الكلام يتم فيما له اسما خاصة من المقادير المقدرة به كالاصبع والشبر والذراع والميل والفراعخ
 واليوم والشهر والسنة والمد والوطل والصاع ونحو ذلك وامام كانت المراتب باضافة العدد الى
 ذلك المقدار حتى يتراد كقولك عشرون شبرا او اربعة الاف ذراع او اربعة وعشرون اصبع
 او عشرون املا و الف ومائتا رطل او خمسون يوما ونحو ذلك فلا لا تارعى العرف لا يطلقون على
 ما نقصه الاذرع واحدا اربعة الاف وان اطلقوا عليه الميل وكذا لو نقص اصبع واحد لابق
 اربعة وعشرون وان قيل عليه الذراع فدعوى هذا الكلام في الكسورات على اطلاقه في غير
 محله اذ طائفة من هذه التخصيصات ورد في الشرع من القسم الثاني دون الاول بل الغالب ذلك
 واذا لم يحرم هذا الكلام في نحو فالباقى يلحق به بعدم القول بالفصل فان قلت الحاق الموضوع
 بعدم القول بالفرق لا وجه له قلت غرض انه لو لم يثبت له حقيقة الموضوع من احد الطرفين
 ففي الحكم يتمسك بعدم القول بالفصل بالفرق فان قلت معلوم ان هذا في طرف المحقق به
لعدم امكان المساحة وعدم جريان طريق اهل العرف به وفي المحقق طرف المحقق معلوم خلافه
 قلت هذا غير قاصح في الحكم باللاحاق ما لم يثبت في الثاني الامة وثانيا نقول لا ريب ان المعنى
 اللغوي في هذه الالفاظ انما هو ما يوافق المقدار بالتحقق كما هو المصريح به في كلام اللغويين
 بل الظاهر انهم على ذلك وهذه التوسعة في العرف امام باب المجاز والعقل والاشتراك
 لفظا والاشتراك المعنوي في اللغة معلوم الاستفاء بل لا يكاد يباين فيه منافع وشبهه في العرف
 داخل تحت العقل اذ يكون من باب نقل اسم الفرد على الكلي ولا ريب ان المجاز لو قطع لقطع النظر
 عن الامارة الاولى من الاجزاء كما قرر في محله وثالثا نقول ان الظاهر المجازية لاصالة عدم العقل

الجديد صحة السلب في العرف من الناقص وبادر التام منه وعدم اطراد اطلاقه على النقص
 في كل مقام وفيه كلام وشي من ذلك لا يخفى على المدبر فاذا ثبت المجازية فالاصل في الاستعمال
 الحقيقة حتى يظهر خلافه فان قلت هذا مجاز شائع وفي ترجيح الحقيقة عليه كلام مشهور ^{اختلاف}
 عظيم قلت وصوله الى هذا الحد ممنوع ثم مكافئة الحقيقة حتى يتوقف مع عدم القرينة غير مسلمة
 فضلا عن ترجيحها بل الحق تقديم الحقيقة والكلام موكل الى محله ورابعاً نقول ان الشارع
 اذا علق الحكم على شيء محدد فنحن في يقين ادخول ما مساوي الحد تحقيقاً تحت الدليل فيرتب عليه
 احكامه واما الناقص فلا اقل من الشك في دخوله فالمرجع القاعدة او الاصل بحسب مقامه نظر الشك
 في المطلقات بل هو منها وخامساً قد قررنا ان سر هذه التحييدات انما هو الخلاص عن الوسوس
 والارباب في ان انطباقه على التحقيق في اصل المقدار حاسم لهذه المادة بخلاف البناء على التسامح
 العرفي فلا تذهل وهذا نظره قلناه في القراءة بالنسبة الى هذه التغيرات التي في السنة عوام
 العرب وخواصهم او الوادي ونحو ذلك ^{موقوف} موقوف على عدم واما المواد من انه تحقيق في تقريب
 ان غالب ما يعلم منه هذه المقادير مختلفة كالاصبع والشبر والذراع والايام ونحو ذلك اذ لا يمكن
 عادة اتفاق الاشياء او الاذرع او الايام وكذا ايراد ما اعتبر بالعدد كالانعام والضعافات
 والدلاء ونحو ذلك الاوزان بالنظر الى اختلاف الاحوال واختلاف كيفية الاستعمال ^{استعمال}
 وان كان التفاوت قليلاً والكل بما لا يخفى تفاوتاً على احد ولا ينفع في ذلك اعتبار ^{استعمال}
 الخلقة او نظير في غير ذلك لتفاوت افراد ذلك ايضاً عوضاً عريضاً لا يدخل تحت ضابطة ولا
 يتف على رابطة فان كون الابل والبقر ونحو ذلك وكذلك ربيعة الطفل توسطة في
 الصغر والكبر والزيادة والنقصان في الحالات العادية بل العقلية لتفاوت افراد النوع لا الحالة
 فهي في هذه الجهة قريب وفي الجهة الاولى تحقيق لذلك سميانه تحقيقاً في قريب ولم يسمه
 بالعكس وهذا ايضاً من المؤيدات القوية على ان هذه التحييدات تعبد في قاعدة وليس المدار
 على الحكم والعلل التي لا تندرج تحت فرد خاص بل يكون وجوده فيما هو اقل والنقص فلذا اعتبر

الشئ المحدد في جهة جسم المادة المختلف بما ذكره ولم يعتبر في جهة اخرى ارشاد الى كون ذلك
 ليس بخصوصية خاصة بل شئ يوجد في افراد متقاربة وان تفاوتت واختار الشارع التحديد
 في ذلك والقريب هنا يعبر ضبط الثاني فان ضبط الكواكب لا يشار اهل من ضبط نفس الشئ
 مع اختلاف افراده مضافا الى ان ضبط الاسفل يتلزم ضبط جميع الاعالي لتلفقها من
 فلا يمكن العكس لا يتكلف بارد في بعض المقامات بخلاف الفرق بنحو ما وقع من الحكم على الاطلاق
 فقدر الثالث في تحديد مفاهيم هذه الالفاظ المستعملة في التحديدات على ما ثبت عندي
 بالنقل او بالامارة فتقول اما اليوم فيطلق على معان ثلثة احدها من طلوع الشمس من الافق
 الحسي بمعنى كون مركزها فوق الافق او خروج الفرض تاما والاول اظهر الى غروبها فيه على احد
 الاحتمالين والثاني قرب وبعبارة اخرى لا يدخل فيه الليل ولا ما بين الطلوعين للنجو ولا لاله الشمس
 وان كان في هذا المقام بعد ذلك صور واحتمالات لكنه كلام اخر وثالثها الاطلاق على ذلك
 المتقدم مع اضافة ما بين طلوع النجم الصادق وطلوع الشمس الى ذلك وثالثها الاطلاق
 مجموع اليوم والليلة من الطلوع الى الطلوع ولم انفصل عن اصل الوجه الرابع وهو كونه من
 النجم الكاذب الى الغروب مع ان ما بين الطلوعين عند اهل التحميم هو من النجم الكاذب كما حو
 به وانما الكلام في الحقيقة من بين هذه المعاني والحق ان المعنى الثالث مجاز لانه خلاف المباد
 ويصح السلب عن المجموع المركب وقوية التقابل بين اليوم والليلة في العرف واللغة ومجرد
 الاستعمال لو ثبت فهو لا يفيد الحقيقة مع انه غير ثابت اذ الظاهر انه يحمل من دخول الليلة في
 بعض استعمال العرف من باب اللزوم او بالقرينة والحق ان الاستعمال في مثل ذلك ايضا في
 النهار واما دخول الليلة فيعلم من خارج ولم يعهد من كتب اهل اللغة غير ما ذكره الاستعمال واما
 المعنيان الاولان فالحق ان الثاني حقيقة في العرف واللغة لانه متبادر منه ولا يصح سلبه عنه
 ونصل اهل اللغة ايضا ذلك ومقابلته الليلة المطلقة على ما بين غروب الشمس وطلوع النجم
 نعم الكلام في المعنى الاول هل هو غيبة ام لا وجهان بل قولان والذي اراه انه حقيقة فيه

انهم صحة السبب على الاطلاق ولكنه هل هو على الاشتراك لفظا او معنى احتمالا ان والذي هو
 هو الثاني في الوضع للقد المشترك بين الامرين ولكن استقرأ موارد الشرع فمضى يكون المراد
 باليوم المعنى الثاني كما يظهر بالتبعية ~~في السنة~~ في السنة اليوم هو الشرعي ولا يخفى عليك ان
 هذا في غير ما كان هناك فنية على الخلاف كالاستيثار على عمل فان اليوم الاجبر في طلوع
 الشمس بل لو انكسرت في الجملة فلا بأس بنظرنا الى ان الاطلاق كما ياتي ينصرف الى المقادير
 فيه كذا وقد يكون مجتمع فيه جهنا يوم التراجع فان الشريعة تقضي بكونه يوم الصوم وتعلقه
 بالعمل فيقضي بكونه يوم الاجبر وقربا منه جانب الشرع تغلبا للتقليد عملا بالمتفق بعد جريان
 استحباب النجاسة واما اليوم واليلة فلا خفاء في معناه واما الشهر فاستعماله ثلثة احدها
 الشهر الشمسي وهو مدة سير الشمس في احد البروج الاثنى عشر قد يكون ثلثين وقد يزيد واحدا وقد
 يزيد اثنان وهذا الاطلاق مجاز غير متبادر عن اطلاقه ويصح سلبه عنه وليس لهذا المعنى في اللغة
 والعرف اثر وانما هو اصطلاح في اهل النجوم وثانها اطلاقها على ثلثين يوما وهو المسمى بالشهر
 العددي وثالثها اطلاقه على ما بين الهلالين وافق ثلثين او نقص واحد والكلام في انه هل هو
 حقيقة فهما او في احد هادون الاخر على الاول وهل هو على الاشتراك لفظا او معنى الذي اراه
 معنى على سبيل التشكيك دفعا للمجاز والاشتراك وتبادر القدر المشترك وعدم صحة السبب
 لكن كلف المتبادر منه هو الهلا في فصل اطلاقه عليه ما لم تكن هناك فنية على العددي والاعم
 في باب اللوازم والاحكام ما ينفع هذا المطلب والسنة والعام والحول بمعنى واحد وان كان لكل
 منهما مناسبة في الاشتقاق ولا حاجة لنا في ذكرها وثمان الفية تتبع ما قضى به العرف نعم السنة
 في اللغة من اول يوم عدد تدل على مثله وقل ان العام لا يكون الاشياء وصفا فيكون اخص من السنة
 ولا فائدة في ذلك لانه محجور في العرف على الظن والمواد بالثلاثة ما عرفت في معنى السنة نعم الكلام
 في ان ثلث اليوم في اي شيء هل هو بالنسبة الى الشهر بمعنى انه من العاشر لثمان الى العاشر منه
 او بالنسبة الى الفصول بمعنى ان العاشر الفصل الرابع الى العاشر منه وان تغير حسب الشهر فالاول هو

الهلالية والثاني هو السنة الشمسية واما احتمال كون السنة عديدة بمعنى كون ثلث مائة وستين
 يوما لا ازيد ولا ناقصا فهو قضية الشهر العدي اذ ثبت ان السنة اثني عشر شهرا وتعرف السنة
 بهذه العبارة لم اجد في اللغة نعم هو معروف عند الناس فبناء على ان الشهر يطلق على معان ثلثة
 تكون السنة كذلك اذ هو اثني عشر شهرا بأي معنى فرض يكون هناك ايضا سنة عديدة وهل هو حقيقته
 في الكل على الاشتراك او التشكيك او في بعضها دون الاخر وجوه والذي اراه ان العديدية محض
 ليست حقيقة بل طلاقا عليها وجود الهلالي في ضمنها واما الاولان فهو حقيقة فهما على التشكيك
 والمبادر الهلالي لعلم الاستعمال فينبغي حمل ما على غير الترتيب في المصنوع او في المعاملات والشروط
 عليه ولزوم الزيادة باول الثاني عشرون لم يتم ليس بتغير معنى في الخول بل انما حكم ثبت بالدليل الخاص
 ولا يخرج من سبب انهم لا اشتقاقا فتم والكسر على ما حققناه في النوع الف وما تارطل بالعراقي ورنا
 واثان واربعون شرا وسبعة ثمان شهر بالمساحة والمراد بلوغ تكسره الى ذلك استعماله على
 ثلثة واربعين بحسب ما يتأخبط به ست مبيعات مساوية الاضلاع كل منهما شهر الاثني واحد
 منها ثم ان كل بعدا ما صحح او كسر وبلغ منهما فالاحتمال اثني سبعة وعشرون فمع الكسر في الكل لا يبلغ
 الكو مع الصحة مظم بضرب احدهما في الثاني والحاصل في الثالث فان نقص عما ذكر فليس يكون مع
 اشمال الطرفين على الصحيح والكسر تضرب بحسب احدهما في مجلس الاخر ونخرج احد الكسرين في مخرج
 الاخر وتنسب الحاصل في الكل الى الثاني وان لم يكن اقل فالقسمة يتم العمل ومع صحة احدهما فقط
 وكسر الاخر كل في تضرب الصحيح في صورة الكسر وتنسب الحاصل الى مخرجها ونقسمه كما روى مع التليق
 في احدهما والصحة في مقابلة تضرب مجلس الاول على الثاني ونتم بنسبته او قسمته ومع الكسر تضرب
 المجلس منه في صورته والمخرجين احدهما في الاخر فنقسم او ينسب بين الحاصلين والخارج هو
 المطلوب في البين فندبر في هذا الضابط وان شئت تفصيلا في الكلام في طريقة الضبط والمطابقة
 فاعطيك بالمراجعة الى ما كتبه شيخنا هاء الدين محمد العمالي في كتاب الجمل المتين فان فيه
 ما لا مزيد عليه والوطل بالكسر والنسخ معيار يؤذن به وهو بالعراقي مائة وثلثون درهما هي احد

وتسعون مثقالا شريفا وثمانية وستون مثقالا صيرفيا وربع مثقال فالكو احد وثمانون الفا
 وتسعمائة بالصرفي وبالمكي البربري ستمائة مثقال يكون مائة وستة وثلاثون مائة ونصف من
 والمدني رطل ونصف بالعراقي مائة وخمسة وتسعون درهما والمكي رطلان بالعراقي والذي
 افهمناه من استقار بوارد الفقدان الرطل حيث يطلق في الاخبار يرا دية العراقي فليلك ^{بالسبع}
 فليحل عليه ما لم يتم قونية على خلافه ويؤيد ذلك الخبر في الشئ الذي ينبغي فيه التمسك ^{والوصف}
 وكم قد رآه قال ما بين الاربعين الى الثمانين الى فوق ذلك قلت اي الارطال قال بالارطال
 كمال العراقي فم الصاع تسعة ارطال بالعراقي وستة بالمدني واربعة ونصف بالمكي فيكون
 الفا ومائة وسبعين درهما كل عشرة بسبع مثاقيل شوعية وخمسة وربع مثقال صيرفي لكن في مكانة
 جعفر بن ابراهيم الى في الحسن ثم واحده واجبرني انه يعني الصاع يكون بالوزن الفا ومائتين
 وسبعين وزنه اي مائة بالوزن يعني درهما والمد بالضم والتشديد ربع الصاع لانه اربعة
 امداد واما في الخبر ان صاع النبي كان خمسة امداد محمول على شئ مخصوص به والاقا ^{المعروف} الصاع
 في زمانه اربعة امداد على ما ثبت بالنقل المعبر والدينار واحد الدينار واصله دنا بالتشديد
 فابدا وعناه مثقال في ذهب وليس المراد في الفقه في المتقال الا الشري وهو مشرون قيراطا
 والقيراط ثلث حبات ثم شعير كل حبة حبات في ثلث حبات في الارز فيكون بالشعيرات ستون حبة
 وبالارز مائة وثمانون حبة ونصرا ان الاثر على ان الدينار على هذا الحساب يكون الذهب الصفي وهو
 السبي باحافلو على الظم وهو بالاعتبار الصحيح ثلثة ارباع المتقال الصيرفي والدرهم عشرة مثاقيل
 مثاقيل شوعية وهو المضروب في الفضة وهو ستة دواينق توارى نصفها مثقال وخمسة واربعين
 حبة شعيرات قد قيل ان في الجاهلية كان الدرهم مخطفا بعضها خفافا وهي الطبرية وبعضها ثقلا
 كل درهم ثمانية دواينق وكانت تسمى العبدية والبعليية نسبة الى اس البعل ملك في الملوك فجمع
 الخفيف والثقيل وجعل الدرهمين متساويين كل درهم ستة دواينق وقيل ان عم فعمل ذلك ^{حيث}
 طلب جباية الخراج بالوزن الثقيل فضعف على الرعية والشعب بالكسر بمسافة بين طرفي الخضر ^{الاهرام}

بالفرسخ المعناد ويراد في التقديرات شهر مستوى الخلقه فان تفاوتت افراده اضم وقد يمتد
والذراع من المرفق الى اطراف الاصابع وهو ستة قبضات كل قبضة اربع اصابع سبع شعيرات
ملاصقات بالسطح الاكبر في المشم المصور وقبلت عرض كل شعيرة سبع شعيرات شعيرات
شعيرات البرذون والقدم في باب الوقت يراد به سبع قامة الشاخص والمثل والمثلان تمامها و
ضعفها واخذ ذلك من قدم الانسان فان قامته سبعة اقدام يقدم نفسه في مستوى الخلقه و
يلوغي الظل في ذلك على ما حققناه في اوقات الحياض المترعة في الشرح بلوغي الظل الحادث بعد
الوفال سواء كان بعد انعدام او بعد غاية قصر الى ذلك لا مجموع الموجود والحادث والميل
الفرسخ اربعة الاف ذراع على الاصح وقريب منه تحديده في كلام العرب بقدر مد البصر كما في
المغرب اذ لو فرض ذلك في ارض خالية عن تلال ووهاد نه دون سطح عارض يقارب ذلك خطا
وليس المراد بمد البصر رؤبة الشرح قد يكون ذلك ازيد من اربعة فوايح بل ظهور الجسم على الحسن
بصورته النوعية وعلى هذا فالفرسخ ثلثة اياما لثني عشر الف ذراع او قدر مد البصر ثلث مرات
الرابع قد تقدم سابقا ان الكور والناقص لا يعتد به في الشرعيات لان قد يمتد من
الجمعة لكن الكلام في ان المنكر من يوم او شهر او سنة هل يكون ملغى في الحكم فيراد القدر المعبر به الايام
الصحيح والابل يعتبر التليق في جميع ما عددناه من الاحكام المتعلقة بالزمان ثم ايام الجوار والعبد
والاسبادة وايام الدم والظفر ونظائرهما وجهها ومنه المسئلة ان ينقضي هل اليوم مثلا حقيقة في
فيه الايتين وكذا الشهر والسنة في وجهه الا ان الكلام في الاخيرين ضعيف من جهة كون الشهر على ما
فور حقيقة في ثلثين يوما والسنة في مدة مثل كل يوم عديته ولا بد وان مداه لال او ستمس
او نحو ذلك حتى يلزم فهما الانكسار والتليق بالنسبة الى انفسهما نعم بدخلها الكسرا باعتبار اليوم
قال انكسار كسرهما فالكلام فهما الكلام فيه نعم لو قلنا بان الشهر عبارة عما بين الهلالين يحكي فيه
هذا الكلام كما انزلنا في السنة باعتبار خصوصية كما مر الاشارة اليه في العام جار فيه ايضا هذه
الكلام ونحوه لو اعتبر شهر والسنة ملغى مع نخل الفصل بين الشقين ويجوز لذلك توضيح في

اللوازم والحاصل هذا اطلاق هذه الالفاظ على الملقوم الشقين على فرض انهما السلفين حقيقة
 او محازا فاعلم الاول قبل هو على التواطي والتشكيك وجوه ثلثة فعمل التواطي لا كلام في اعتبار
 السلفين في جميع ذلك وعلى الاخيرين لا دليل عليه وعلى المحاربة واضحة وعلى التشكيك من
 جهة انصراف الالفاظ على الرد المتبادر كما لا يخفى والذي اراه ان ينقض الامارة وطريقة العمل
 لمحاربة فنقض القاعدة اللفظية الافادية عدم السلفين فيسقط المنكر ويحجب عن اليوم التام ونظم
 في الشهر والسنة على فرض ذلك ولكن الكلام في الحسابات الزمنية المولدة من اضافة الافعال
 وجميع الايام والسنين ونحو ذلك وحيث في البحث عن قريب وعلى تقدير ثبوت السلفين حقيقة
 في وجهه وقوته على الاصح قبل المراد بالسلفين اعتبار مقدار ما مضى من اليوم المنكر من اليوم الاخر
 او اعتبار بقاء الزمان من اليوم الاخر كمقدار بقائه من المنكر وملاحظة مقدار نسبه الى اليوم الاخر
 كنسبة ذلك المقدار الى اليوم المنكر وجوه ثلثة وتظهر الثمة في نقصان الايام وزيادتها في ثلثة
 ايام بخلاف الحيوان مثلا لو فرضنا وقوع السبع بعد اربع ساعات من طلوع الشمس في يوم مقداره
 اثني عشر ساعة كلبلة فيكون اليوم الثاني اثني عشر واربعة دقائق والرابع اثني عشر وستة دقائق
 فعلى الوجه الاول ينبغي بقاء الحيوان في اليوم الرابع الى مضى اربع ساعات من الهلاك وان بقي الى
 الليل ثمانية وستة دقائق وعلى الوجه الثاني ينبغي بقاء الحيوان الى اربع ساعات وستة دقائق
 ليكون الباقي ثمانية يوم السبع وعلى الوجه الثالث يبقى الحيوان الى اربع ساعات ودقيقتين
 الذي مضى من يوم السبع اربع ساعات وهو ثلث بالنسبة الى اثني عشر فيعتبر ثلثا اليوم الرابع وهو
 اربع ودقيقتان ونظير ذلك لو كان نقص اليوم ستة دقائق فعلى الاول الى اربعة وعلى الثاني
 الى اربعة الاثني عشر دقائق وعلى الثالث الى اربعة الادقيقتين وقس على ذلك سائر الفروض في
 الايام المختلفة وتلحق الهلاك من الليل وبالعكس فيما يحتاج الى ذلك والذي يساعده العمل كما
 اعتبار الوجه الثالث اذ لا يمتنع قول القائل بقيت ثلثة ايام في البلد الفلاني مع انكسار احد
 او قول القائل خذ من اليوم الآتي بمقدار المنكر من هذا اليوم الا التوزيع بالاشاعة وملاحظة

النسبة ويقولون مثلاً نصف هذا اليوم الى نصف ذلك اليوم او من ثلثه الى ثلثه وليس لاحد
 ان يقول لو بقي في بلد من نصف نهار في ما بقيت يوماً مطلقاً تاماً لانه على تقدير نقص اليوم
 الثاني صار هذا بنقص دقيقة او في بقيت يوماً ودقيقة على تقدير الزيادة بل بعد هذا
 يوماً مطلقاً تاماً والسرفيه ان الحاق شقي اليوم باليوم الزائد حتى ينقص او الحاقه باليوم الناقص في
 لا دليل عليه بل لا يفهم من معنى التليق الا ظهور مركب بين الطرفين من وجه واحد بهما لم يخر
 كتركيب المومن المخلو والحاض فاليوم الملق لا ينقص من اطولهما ويزيد من اقصرهما قد برهانه كلام
 ليس عليه غير الخامس فيما يلزم هذه الحدود ويطبقها قد عرفت ما سخوان اليوم حقيقة في النهار وليس
 الليل داخل في معناه الا في وجه ضعيف جداً فلو قال الشئ ثلثة ايام كذا مثلاً او خمسة واربعون
 يوماً للاستبراء فمعناه اعتبار النهار دون الليالي لكن اللازم من هذا التركيب دخول الليالي
 المتوسطة في ذلك دون الليلة الاولى والاخرى فان المتبادر من قوله خيار الحيوان ثلثة ايام
 لم يشترى دخول الليالي الواقعتين بعد الاول والثاني ذلك في الحكم وهذا من لوازم التركيب
 التركيب ولا يحتمل تخيل ان الخيار في اليوم دون الليلة ونحو ذلك في ماوي الاقامة فان المتبادر
 من قوله الا ان يوي عشرة ايام دخول سبع ليال فيها وليس المعنى اقامة ايامها وان سافر لياليها
 ومنه يقول بان الليلة داخل في اللفظ بحسب فيه وجوه ثلثة احدها ادخال الليلة الى اربعة
 ايضاً في ذلك حتى يتم ثلث ليال وثانيها ادخال الليلة اللاحقة لآخر اليوم لعين ما مر و
 ثالثها ادخالها الى اربعة ان قلنا بان الليل يقدم على النهار عملاً بالعرف وادخال اللاحقة
 ان قلنا بالعكس عملاً بالشرع كما حقق في محله ويحتمل ايضاً التحيز لعدم الترجيح ويحتمل ادخال السابقة
 ان اتفق ابتداء الشئ المحدود من الليل واللاحقة ان ابتداء من النهار ويحتمل ايضاً سقوط الليلة الوا
 في الثاني ويحتمل على هذا القول التليق في الليل على ما قررناه في النهار لو اتفق ابتداء في وسط
 الليل والبحث في هذا المقام محال واسع والعمدة في النظر التنبه على الصواب والتفهم مقام آخر
 وقد يلزم التركيب ايضاً دخول الليالي بعد الايام لان حاق اللفظ كما ذكرناه بل في الوجود

كما لو اتفق السبع أو ثمانية أو ثلاثة أو اثنان أو واحد أو لا شيء في أول الليل فانه ^{خل}
 الليلة الأولى ايضاً في عدد الايام لتوقف بعض الايام المعبره ^{في} الى وجود الليالي في الخارج
 وهو منسأ الالتزام وكما لو اتفق احد هذه الامور في وسط النهار قلنا بالتلفيق فانه يكون الليالي
 بعد الايام لكنه يكون الليالي ثمانية ولايام ملفقة وقد دخل نصف ليل او ازيد وانقص او وضع
 الشيء في ذلك في الاثناء ولذلك اعتبر جماعة من الاصحاب في هذه التحديدات الليالي المتوسطة ولم
 يلتفتوا الى غيرها لما عرفت من دخولها في اصل مدلول الخطاب لعدم الالتفات الى الماهية ودخول
 ما ذكرهنا في بعض المصاديق لزوم الوجود الخارجي في بعض الاحيان وليس عرضهم من تخصيص
 الدخول بالتوسطات اخراج ما عداها من الحكم وان فرض كما فرضناه فلا تذهل وقد عرفت انهم
 ان اطلاق الشهر يحمل على الهلاكي لكن لو وقع ما حد به الشهر من اجل سبع او عدة او شرط او نحو ذلك
 في اثناء الشهر فلا احتساب في ذلك وجه ثلثة والسرف في ذلك القطع بعدم احتساب الناقص
 كاملاً وعدم سقوط هذا الناقص من الاعتبار رغم احتساب بعضه شهراً هلالياً ثمانية ما بقية المقام
 او كون القاعدة المتفق عليها في هذا الناقص الى ما بعد من زعم ان هذا قربة على عدم ارادة
 الشهر الهلاكي اصلاً لعدم امكان وجودها من حين وقوع الواقعة في اثناء الشهر والمعتبر ان اطلاق
 اللفظ اعتبر كل ما عدته ولم يعتبر الهلاكي فيه زعم ان المتبادر الهلاكي الى ان تقوم قربة على غيره
 سواء جعلنا ذلك بحاز او فودا غير متبادر او ادعى الانقضاء في الخروج عن القاعدة الى المتفق
 ادعى ان المشهور الهلاكي التام لا دليل على اعتبارها عدته نعم هذا المنكر بعد الدليل على عدم
 سقوطه بل لزوم انصافه عرفاً انه لا يمكن كونه هلالياً حمله على معنى اخو واعتبرنا فيه المتلفيق كما
 هو طريقة المشرك لكن بهم هنا طريقتان احدهما تنهم الشهر الناقص من الاخر بمقدار ما مضى منه فيكون
 ان يكون ثلثين لحوال الهلال الاول بعد وان يكون تسعة وعشرين لو نقص يوم من اخره لعل
 الوجه في ذلك تبادر هذا الغرض من الاطلاق فان قول القائل في اليوم الثاني عشر من رجب
 طلوع الشمس اجرتك هذه الدار في يومنا هذا الى سنة اشهر لا يفهم منه الا الى الثاني عشر من المحرم

وقت طلوع الشمس وان كان شهر رجب ناقصا يوم وثانها تكمل الناقص ثلثين ففي هذا الفرض
يجعل اليوم الثاني عشر اياهم في مدة الاجازة لو كان شهر رجب ناقصا كما احسنه اساطين صاحبنا
والوجه في ذلك بعد العلم باحسن الناقص الخروج عن ظم اللفظ في ذلك الشهر خاصة بحمله على
العددي فانما معنى مجازي او فرد غير متبادر كما احتجناه فمع القرينة على عدم ارادة الهلاكي
لعدم امكانه في المنكر بحمل على العددي وهو ثلثون اما تمام الناقص بمقدار ما مضى فقد يكون
تسعة وعشرين مع ان ليس شهر هلاكي ولا عدة بالارب انما مجازا وابعدا مجازين ولا يسمى
في العرف تسعة وعشرون يوما شهر اظم وهذا الذي ذكره قويمين لوم يعارضة الباد والعر في
المعاني التركيبية في باب التليق فاخر قد يستفاد من المركب معنى لا ينطبق على قواعد المفردات كما
ذكرناه في جواب ابن جني حيث زعم ان اغلب اللفظة مجازة فتقول بعد ما قررنا ان كون التليق
على خلاف القاعدة بالنظر الى اللفظ المفرد هل هناك ضابط كلي فنية خارجية على ارادة الملقوق
هذا التركيب مثلا قول الشم في التراويح او الرضاع او مسافة الفرض يزعمون او وضع يوما او سيرة
يوم وكل قول اقل الحيف والانتظار مشتبه الموت والرباط وحيوان الحيوان والنصرية والناحية ^{هههه}
الشفيع في احضار الثمن ثلثة ايام ونظير ذلك لو فرض زيادة المدة وقوله يعرف اللفظة حولا او ينزع
عشرون دلو او في خمس من الابل شاة او الدية مائة بعد هل يشمل النجس والوضاع او مائة نصف
يوم او اليومين التامين مع نصف يومين في الثلثة او الطرفة والتعريف نصف سنة مع انقضاء الهما
او كفاية اربعين نصفان دلو او لوزم الشاة في مشقة الابل مشركين اثنين او كفاية اعطاء النصف
المشاع ثم ما في غيره نحو ذلك فيما يتعلق بشي من ذلك ونحوه نذروا شبهه ولا يشمل اظم او يدور
مدار القوانين الخاصة والذي يظهر بعد التأمل عدم وجود ما يرد على دخول الملقوق على الاطلاق نعم لو دل
قونية على عدم خروج المنكر من الحكم وعدم زيادة على ذلك كما هو الظن في الحيض والطمح وحيات الحيوان
وههه الشفيع ونصاب الانعام بعد التأمل التام فلا بأس بالدخول والافقما على ذلك فالإميل
عدم ترتيب الآثار بعد عدم الدخول تحت اللفظ ومليك بملاحظة ادلة المقامات في التحديد مسمى

فما لم يرد له خلاف
في التخييل

الضابط

يظهر لك جليلة الحال فان هذا مقام استبحال ليس في البسط مجال **الضابطه الرابعه** ما لم يرد له
تحديد في الشرع سواء كان اصل التبعية في الشارع او في المكلفين في معاملاتهم من عدا وانما
تسمان احدهما ما اعتبر فيه الاعتبار في الشرع سواء كان او تحقق عنوان الحكم الذي صدر من الشارع
وثانيهما ما ليس فيه خصوص الاعتبار الاول فمنه ولو ابرز ومخرج الاحداث وتحقق العادة للحيض
والنفاس والماكول والملبوس في سجود الصلوة والكيل والوزن في المعاوضات ونحوها وتوابع
تعلقات العقود كالنواع للبيع والعين المستأجرة ونفوذ المعاملة والموضو والبول في الفرائض
والاباق في كونها عبا وفي كون الشيء كيلا وموزونا في تحقق الوبا ولزوم الاعتبار بذلك في صحة
المعاملة وانصاف اطلاق اللفظ اليه وفيه بحثان احدهما في ان الاعتبار بعد اعتبار في معنى اللفظ
او في حقوق الحكم لانصاف الدليل اليه او قيام القرينة عليه باي شيء يحصل فنقول لا بحث في ان العادة
ليس لها حقيقة في الشرع غير ما هو معناه لغة ومعناها لاصالة عدم النقل ولم يدع احد انهما واورده في
باب الحيض والتحديد كما سنده لا يدل اولا على نقل معنى اللفظ بل لما هو تحديده لما لم يحدد احكام العادة في
الافراد وان لم يطلق عليه اسم العادة حقيقة وبعبارة اخرى نقول ان تحديد الشارع هذا ليس بتحقيق
معنى اللفظ وصدقه بمجرد حصول ذلك الحد بل كما حكم المعادة الرجوع الى عادتها وكانت العادة
امر عرفيا لا تضبط بجماع ان المكلف هناك النساء اللائي ليس لهن ادراك الماهية الحقيقية
بالرجوع الى العرف كيف وقد اضطرب في شأن ذلك اجلة العلماء المتأخرين وكان التكليف متوسطا
بامهات العبادات من صلوة وصوم وقراءة ودخول مسجد ونظاير ذلك مضافا الى حقوق افراد
الشارع اعطاء ضابط في ذلك للتسهيل على تنقي ما قورناه في التعدادات في الشرع والحاصل ان
حقيقة الاعتبار كما شفعه غير كون ما زاد على العادة ضبطا لا العادة التي جعلت بالشرع واعتبار
ذلك من الشارع تعبد في قاعدة كما استناه سابقا وثانيا نقول ان هذا التحديد لا يام الافراد واما
الحيض ولفظ العادة اصطلاح لم يستعمل الا نادرا ولم يبق اللفظ لبيان ماهية العادة والثنا
نقول ان كون ذلك معنى العادة في الحيض لا يدل على كونه بهذا المعنى في كل مكان وكونه كاشفا

الحقيقة ممنوع ورابعاً نقول على فرض تسليم هذا المعنى فيبيان لفظ العادة معنى ما اطلق في الشرع
برأيه المتكدر من ولا ينفع ذلك فيما جاء فيه اعتبار العادة من اطلاق الالفاظ وانصافاً فانه ينصرف
الى المعتاد العرفي دون ما يصله الشرع عادة فاذا لم يكن كذلك فنقول لا كلام في عدم تحقق العادة
بالمرء الواحد لان المتبادر خلافه فيصح سلبه عنه ويروده مادة اللفظ لا اعتبار بمعنى العود في اشتقاقه
واما المرتان فظاهر جماعته من اصحابنا منهم الشيخ شيخنا الشهيد في قواعد في عيب البول في الفراش
المحظوب لانه عود فيدخل تحت العادة اذ هو بمعنى ما يعود ويكرر ولما دل في باب الحيض انه لو رأت
الدم اياماً معلومة مرة فاذا جاء الدم بعد ذلك عدة ايام سوى تلك ايامها وليس هذا الا لتحقيق
معنى العادة اذ في النصوص بيان من لها عادة وايام معلومة بتلك العادة فلا تدل على خصوصية
الحيض في هذا المعنى غير ثابتة ولان العرف يطلق العادة بين المرتين والذي اراه عدم الفصل عرفاً
بمجرد المرتين وكون الحيض كل لا يدل والفرق ما ذكرناه في صدر البحث وكونه اشتقاقاً من العود لا يدل
على كون كل عود عادة لجواز اعتبار الملكة والاستعداد في مفهومها نفساً بل على عدم صدقها بدون
العود وببريد مذهب من قال بانها تحقق بالواحدة في الحيض واما الثلث فهو ظم الاكثر في تحقق العادة
وهو محتمل لمرتين احداهما كون الثالثة كاشفة عن تحقق العادة بالثانية وثانيهما كون ثالثة في
زمان تحققها والفرق بين الاول والمرتين بمجرد تحقق المرتين لا يحكم بحصول العادة على الكشف
بمعنى انه يشترط في صدق العادة بالثانية لحوق الثالثة وليس للثالثة تدخيلة بل التمسيد اخل
وان كان الفيد خارجاً وبعبارة اخرى تعقب الثالثة الثانية شرط في صدق العادة بالثانية وقرائن
الثاني عند الاحتجاج الى بيان والذي اراه صدق العرف في الثالثة على طريق النقل بمجرد الثانية لا
اظهر صدق العادة الا ان ظاهر جمع نه فيها لنا الاكتفاء بهما وثانيهما ان المدار حصول العادة في
كل زمان ومكان او في مكان واحد في زمن واحد على الثاني هل يبري الحكم بذلك الى الكل وتحقيقه في
مورده خاصة وعلى التقادير هل يبدوا الحكم مدار الاستعداد وجود او عدمه فالحصول يحصل بالعدم
بعدم اوبدور مدله وجوداً خاصة بمعنى انه متى ما تحقق تعلق الحكم ولا يزول بالزوال وينقضي

البحثان العادة بنفسها لوجعلت في كلام الشئ موضوعا للحكم كما في الخبز والنفاس والتوابع في
 العقود وفي نفوذ المعاملة وعيبة الموض والبول والاباق وانصرفا الى الكيل والوزن الى المعتاد
 ونظائر ذلك ومرادنا بكونها مناطا للحكم كونها باعنا على البناء على هذا الحكم وكونها ملة في ذلك
 فان تحققتا صار سببا للرجوع عليهما في ايام الدم ولحقوق مفتاح الدار والبناء والاعلاق في
 بيعها ونياب الملوك في بيعه ولحقوق الصب والزمام ونحو ذلك في اجارة البقل وفي انصرف
 اطلاق النفاذ والبيع به او التوكيل في معاملة الى الغالب وفي صدق العيب بهذه الاسباب
 اذ الوحدة لا يعد عيبا وفي انصرفا الى والفقير ونحو ذلك الى المعتاد وفي لزوم نفقة المضارب
 وكيفية عمل العامل في المساقاة ونحو وحفظ الودائع وبعبارة اخرى فيكون العادة سببا
 لجعل حكم او صرف لفظ الى معنى فمناك يدور الحكم مدار الاعتقاد في زمانه ومكانه ونوعه وجنسه
 فكل امرئ يتبع عادة نفسها وان تغيرت فالحكم لللاحقة وكل لفظ من الالفاظ المذكورة وتابع
 من التوابع يتبع بل لا اطلاق لللفظ وايضا في المعاملة في ذلك وكما تغيرت العادة في شئ
 فم ذلك تغير ومن طريق تحريم المسئلة علم الوجه في ذلك اذ لا ريب في زوال المظول بزوال سببه
 فهذه الحقيقة وجود سبب اخلاذ خاله في محل البحث وفي قواعد شهادان في اعتبار العرف الخاص
 تردد كاعتبار قوم قطع الثمة قبل الانتهاء وليس في محله بعد العادة ولو كان اعتبار الاعتقاد في
 موضع الحكم بمعنى تعلق الخطاب من الشارع بلفظ وانصرف ذلك اللفظ الى المعتاد لا لان العادة
 سبب في ذلك الحكم بل العلة لان عليها او تعلم انما غير العادة لكن تعلق بموضوع شايع مفاد كقول
 الشارع لا تشجروا على ما كول وعلى ملبوس او في نفقة الزوجية والاقارب والملوك اطعموهم
 مما ناكلون والاسوهم مما تلبسون ويحرم الربوا في المكيل والوزون ويجب تزوج عشرة ايام من البتة
 الوضوء ما خرج عن المحجوبين وغير ذلك مما علق الشارع عليه الحكم وانصرف الى المعتاد ونحوه
 سوي الخلة لما اخذت من الاطلاقات وانصرف التحديدات اليه فمنا وجوب احدها ملاحظة
 المعتاد في زمان الشئ في جميع ما ذكرنا الى ان عنوان الحكم هو ذلك ومجرد اعتبار وصفه

قابل للتغير والتبدل بحسب الأزمان والأوقات لا يوجب تبين الموضوع بالوصف فكما ان الدنيا
والدرهم والروطل ونظائر ذلك من الدواب التي لم يؤخذ معها وصف برادها ما في زمن الشئ
وكل من الأوزان ولا يعتمد على ما في هذا الزمان فكأن في الملبوس والمكيل والمخرج ونحو ذلك
مما اعتبر بلفظ الوصف فيحكم الحكم في ذلك الموضوع لكل زمان ومكان وان تبدل الوصف
اولم يكن في ذلك وصف في مكان أصلا فلا يغير بما يتجدد فيه الوصف في زمان آخر وكان فيه
الوصف في مكان آخر وثانها الفرق بين الذات والموصوفات بان اعتبار الوصف يشترط
ذلك علم في ذلك الحكم في الجملة فكما كان هذا الوصف معناه فيه ولو في بعض الامكنة فهو
داخل تحت اللفظ سواء كان في زمن الشئ او غير لان عنوان الحكم انما هو المشتق والمشتق يصل
على كل فرد وجد منه في الخارج ومصار في الأفراد الغالبة لا يسر معناه الا ما تلبس بهذا الوصف في
الغالب المعناد والعرض تحقق القيدين معا وكما كان حال احد الامرين او انتهى بان يكون موصوفا
غير غالب او غالبا غير موصوف ينبغي الحكم في ذلك لا سقاء الاسم والعنوان ومجرد كونه كل في
زمن الشئ او مكانه لا يقتضي بالعموم وثالثها اعتبار ما وجد في الأفراد في زمان الشئ وان تغير
بعد ذلك او صا فم اخذ بالحكم باعتبار الذات وكون الوصف مورد الاقيد واعتبار غير ذلك من
الأفراد ايضا اذا تحقق فيها الوصف مادام فيه الوصف للعللة المستفادة منه تعلق الحكم عليه جعل
الوصف شينا في غير ما في زمن الشئ لاننا لما في زمنه او تغير وصفه جميعا بين الموردية في الوصف
والعلية وتعميم الحكم لكل الامكنة ورابعها عموم الحكم في المكان دون الزمان بمعنى ان المعتاد في
زمن الشئ في اي مقام كان يجري حكمه بالنسبة الى جميع لعموم اللفظ الكل ما تحقق فيه الوصف
والاعتبار وشمول الحكم لكافة المكلفين بالخطاب او بقاعدة الاشتراك واما الزمان فلا بمعنى
ان ما حصل فيه الوصف في الازمنة ان الماخضة في مكان خاص او عام لا يلحقه الحكم بموما ولا خصوصا
نعم بما ثبت في زمان الشئ لحقه الحكم فيه مادام الوصف باق ولو في مكان من الامكنة وخامسها
عموم الحكم في الزمان بمعنى ان كل زمان تجد فيه الوصف فهو داخل تحت الحكم لعموم العلة والاعم

غيرهما اعتبارا فقول الشئ لا تسجد على ملبوس ولا ما كول معناه كما وجد شئ يتصف باحدهما
 في اي زمان كان حكم المنع عن السجود بالنظر الى المكان الذي حصل فيه الوصف والاعتبار دون
 غيرهم فيكون كل مكلفا بعادة نفسه وجودا وعدما وسادسها عموم الحكم لكل زمان وكل مكان
 عدم دوران الحكم مدار الوصف عدما فكما تحقق فيه الوصف في اي زمان واي زمان لحقه الحكم
 وعم الحكمين في الارضين وان زال الوصف بعد ذلك اثباتا للحكم في ذلك باستنباط العلية
 في الاثبات فيعلم كل زمان وتباعدة الاشراك فيعلم كل مكان وابقاؤه بعد زوال الوصف بالاستصحاب
 لعدم ثبوت العلية في العدم والظاهر في هذه الاصحاب اعتبار الوجه الخامس في التفقات واعتبار الوجه
 الثاني في السجدة على الماكول والملبوس واعتبار الوجه الثالث في الربو في المكيل والموزون ونظيره
 في بعضهم وجوه اخرى في ذلك والذي ينبغي تاسيس الضابط في ذلك وخروج بعض الافراد بدليل
 خاص غير قاطع فتقول اما الذوات كاليد والرجل والخطبة ونحو ذلك فالاقوى اتيان
 المعتاد الغالب في ذلك بحسب كل زمان ومكان بحسب اهله واحتمال لزوم التزم بدو معتاد في زمن
 الخطاب وغسل الاعضاء او المساحة بشرا وذراع معتاد في زمن الخطاب فلا ينفع ما اعتد به
 هذا الزمان لو ثبت القصر والصغر في ذلك بعيد جدا وليس ذلك لعدم الانصراف الى المتعارف
 بل لان التكليف بالذات المتعارف فيكون كل مكلفا على حسب معتاد في زمانه ومكانه ولا يتحمل
 متحمل ان على هذا يلزم شذوذا لا اوطال او الموارد والدياهم ونحو ذلك لان كلامنا في الحكم المتعارف
 الافراد لا في اللفظ المختلف لمعاني فان اشتراك اللفظ او نقله من معنى الى اخر لا يوجب اجراء
 المعنى الاخر عما اراده الشئ وبالجملة الكلام في لغوات بمعنى اسماء الاجناس التي لها افراد متعارفة
 في الارضين وان كان المتعارف في افراد الخطبة والابل مثلا في زمان غيرهما هو المتعارف في زمان اخر
 ويدل على هذا المعنى طريقة اهل العرف واصحابنا في ابواب الفقه حيث داروا بالمتعارف في الذوات
 ولم يذكر احد كونه فردا متعارفا في زمن كشارع فان قلت هذا البناء منهم انما كان على عدم تغير
 الافراد المتعارفة الشائعة في الذوات ولو ثبت التغير لا اعتبروا المتعارف في زمن الشارع قلت معنى

ذلك لا يمكن في مثل ذلك ونظائره خلافاً لظاهرهم بل ظاهرهم كناية التعارف اليوم ^{يعلق} والسر
التكليف بالطبائع في ضمن الرد المتعارف وقد حصل وتعارف من الشروع لا دخل له في ذلك
فاما ما اعتبر فيه الاوصاف التي تختلف حسب الزمان والمكان فالحق فيه عموم الحكم لاهل كل مكان بعد صدق
الموضوع فمجرد كون الشيء ما كولا او ملبوسا او ميكلا ووزنا معتادا في احد الامكنة يوجب صدق
هذه الاسماء اليه ما لم يصرف صارف الى اعتبار الشخاص بخصوصه او بلدان كلف فاذا صدق هذه الالفاظ
تعلق الحكم على كافة المكلفين بقاعدة الاشتراك في التكليف الا اذا دل دليل من خارج على التخصيص
واما بحسب الزمان فلا كلام في دخول ما وجد فيه الوصف في زمان الخطاب ولو في مكان ما دام
باقيا على هذا الوصف ولا كلام في خروج ما تجدد انصافه بعد زمن الشارع بعد زوال صفته
الوصف عنه لان المعبر اما الذات المدلول عليه بخطاب الشارع وليس الا المتصادف في زمانه بذلك
الوصف واما عليه الوصف المستفاد من خطابه والمفروض انه قد زال فلا وجه لدخول هذا الفرع
في الحكم نه حيث الدليل نعم لو قلنا بدخوله تحت الدليل ما دام الوصف نجح شبهة الاستصحاب بعد
زوال الوصف والتحقيق عدم جريانها قورنا في اشتراط بقا الموضوع وحيث ان ثبوت الحكم للعلية
فيكون عنوان الحكم المشتق لا الفارق اذا التصف لا بقى الماء المتغير بعد زوال تغيره يستصحى
لاحتوال كون الوصف على محله والمبينة غيره فكذلك فيما تجدد فيه الوصف الموجب للحكم بعد زوال
الوصف لا نأقول لا فوق بين كون الموضوع الماء اذا تغير وبين كونه المتغير وعلى الثاني لا يجزى
فيه الاستصحاب كما لا يجزى في المشترك المشترك اذا السم وفوق بين كون الاسم لما هو بالحكم
الذات اذا التصف بصفة وبين كونه الوصف لا شوق فلا تفهل فاذا كان موضوع الحكم المحطة
اذا كانت مكينة يستصحى حكمها اذا خرجت عن الكيفية المكينية واذا كان الموضوع المكمل
لا يستصحى الحكم المتعلق به بعد زوال الوصف اذا الموضوع والمحطة لا دخل له في الحكم بالوصف
فبقى البحث في التصف في زمن الشارع اذا زال عنه الوصف في الارض المتأخرة وفي المجدد فيه
الوصف في زمان متأخر ما دام الوصف مع عدم انصافه في زمن الشارع ففيه خولها تحت الحكم

او حروجهما او دخول الاول دون الثاني او بالعكس وجوه يعلم وجوهها مما سبق والذي يترشح
 في النظر القاصر الوجه الاجر للعلية المستفادة في الوصف ودخول الاول في موضع كون الذات موضع
 الحكم ولو بهذا العنوان وهو خلاف ظاهر اللفظ وقوى الاحجاب ان كان اجماعا فهو المعتمد وان كان
 هناك دليل اخر فهو المتبع وان جعلنا قواهم قريضة على ارادة ذلك كما تشكل عليه في غالب الموارد
 خلافا للمتاخرين المعرضين عن كلمة اصحابنا المتبحرين فالاشكال يرتفع والافلاذ دليل على شيء
 ذلك واما الثاني فهو ما لم يوضح فيه خصوص المعادة ولا التحديد بل معناه موكول الى العرف كما في
 معنى الفصل والعصر او لا ينقل في التطهير بالشمس وثوب الكفن والكسوة ومعنى الدفن والصعيد
 والعورة في وجه الفعل الكثير والجر والاحقات وكثير الشك والسهو والسفر وسوم الانعام والاعطام
 ونايات المروءة وبدد الصلاح ومعنى القبض وضبط الاوصاف بحيث يرتفع الجمالة في كل شيء بحسبه
 ومعنى النورية في الجارات والشفعة وفي صدق الجار في الوصية وفي معنى الاحياء والعبادة حوز
 السارق ونظائر ذلك مما لا يحصى والمرجع في ذلك كله العرف لا انصراف اللفظ الى ما يسمى في العرف
 به وتقدّم مر على المعنى اللغوي اذا تعارض والدليل في ذلك كون الرسالة بلسان القوم والى
 ذلك يدور كلمة الاصوليين في باب الاوامر والنواهي والمفاهيم والمناطق والاجمال والبيان
 والعموم والخصوص والاطلاق والتقييد اذ ليس في هذه المسائل شيء معتمد سوى ما يستفاد
 من العرف وان اطل جماعة في تحوير الوجوه والادلة والاعتراضات واشبهها **صا بطر** اذا كان
 المرجع في تحقيق معنى اللفظ الى كلمة اهل اللغة بمعنى المتبعين للاستعمالات الملاحظة في المقامات
 الذين صنفوا في ضبط المعاني تصانيف كثيرة فان اختلفت افعالهم في معنى اللفظ فلا اشكال في ذلك
 وان اختلفت كلماتهم كما اتفق ذلك في مثل اللعب والصعيد والطهور ومعنى السحر والعنا والكها
 ونحوها ومعنى السلاج وفي اطلاق اسم الانساب الى المراتب اللاحقة وفي صدق النسبة من طرف
 الام ونظائر ذلك فنقول ان للاسلاف اشورا كثيرة احدها ان يكون التفاوت بالاقل والاكثر
 المستقل بمعنى ان احدهما ذو معنى واحدا والاخر ذو معنى مع معنى اخر وثانيهما التفاوت

نلو قال احدهما ان الغنا هو مد الصوت وقال الاخر مد الصوت مع الرجوع وقال ثالث مع
 الطرب ايهم نقول ان الغنا عبارة عن مد الصوت مع الرجوع المطرب وهذا توهم فاسد ما
 اولا فلان الاطلاق والتقييد فرع كون الحكم المطلق غير ناف للتقييد ولما قيل ان يقول ان الاطلاق
 في مقام التعريف غير الاطلاق في مقام الحكم فمن قال ان مد الصوت هو ذلك لا غير فهذا ايضا
 سقيم بالعدم فكيف يجعل هذا لفظا لا يفي انك ذكرت ان السكون غير دال على النفي فلعل لم يطلع
 قلت هذا في المعنيين حق واما المعنى الواحد فالظن كونه ما ذكره تمام المعنى فان قلت تنبيه
 اهل اللغة بالاعم كثير غالب فيكون التفسير قونية على ارادة الاختصاص قلت التفسير بالاختصاص
 ايضا كثير فيكون ذكر الاعم في القول الاخر قونية على ارادة الاعم فتخرج احدهما على الاخر فتخرج بلا
 مرجح واما ثانيا فلان مبنى التقييد فهم العرف وذلك انما هو في كلام الشخص الواحد او ما هو
 في حكم الواحد ككلام اسد ورسوله وامانة لاطلاق كل منهم بما اطلع عليه الاخر باي نحو كان ^{في العرف}
 ان الحكم في الواقع واحد والمواد متحد واما بتقييد كلام المصنفين بعضهم ببعض فهذا من الاوهام
 العجيبة بل انا منعه في تقييد كلام المصنف الواحد في مقامين بعضه ببعض بل يحمله عدو المعنى
 الاول واما ثالثا فلان مبنى التقييد العلم باتحاد التكليف ومع امكان كونهما تكليفين فلا وجه
 للتقييد فتقول هذا ان احتمال الوضع للمطلق والتقييد قائم بل ظاهر كلام الناقليين نحو ذلك فحمل
 اطلاق احدهما على الاخر خال غير وجه مع ما في هذا الكلام من الضعف في وجوه اخرى فاذالم يجوز
 التقييد فيكونان معنيين شكافين كصورة البابين فان كان احدهما في الاخر فهو تعارض
 والا فتقتضي ما قررناه الاخذ بهما معا لا هما ناو لان من الوضع ولا معارض بشيئ منهما وان كان
 بالعموم من وجه فقد يقي بالاختصاص اجماع و مرجعة بتقييد كل من الكلامين بالاخر فيلزم من
 ذلك مثلا اعتبار الطرب والرجوع كليهما في معنى الغنا في المثال المتقدم والوجه فيه ايضا
 نظير ما مر في الاطلاق والتقييد من جهة واحدة من صلة عدم الاشتراك وكون المعنى المقيد المستثنى
 وشيوع التفسير بالاعم في كلامهم والجواب بعينه ما مر من الدفاع الاصل بظاهر النقل وعدم وجوب

المتيقن في عالم المعلوم الذي هو مرجع التعاريف والمبني في الوجود لا دخل له في الخدب بدنه ثمرة
في التكليف وكما أنهم يفسرون بالاعم يفسرون بالاختصاص واليقين مع احتمال التعدد وظهور
وكونه في كلام أشخاص متعددين وظهور كلام كل منهما في نفي الآخر على وجه قرأناه لا وجه له فيكون
هذا صورة البابين في تحقق التعارض مع النفي لكل منهما لاخرواقضاء القاعدة اعتبار المعنيين معا
بدونه على حسب ما قرأناه في نظير واما صورة التعارض الذي ذكرناه في هذه الفروض وغير ما
ذكرناه ايضا بناء على انحلال اختلاف القويين مظهر على التعارض بدوى كون عدم الذكر الا على
ارادة عدم سماع الاطلاع على ما ذكره غيره وسكوته عنه في وجه تقدم ففيه وجوه احدها تقدم
المثبت على الثاني فاخذ ما اثبتته كل منهما وعدم الالتفات الى فية فيحل المعنى الى الاشتراك في صورة
التعارض في الصور المحتملة ووجه تقدم عليه ما لعدم قبول الشهادة على النفي كما في باب الدعاوى والحكماء
واما نهجته انحلاله على قوله لا ادري وان قال ادري لا فانه بعد الدقة يحل الى عدم العلم قد بر فلا
يعارض كلام المثبت اذ عدم علمه لا ينافي علم غيره وامام نهجته عدم مقاومته قوله مع قول المثبت في حصول
الظن اذ احتمال خطأ المثبت بعيد جدا واحتمال عدم اطلاع الثاني قريب من العقل والعادة فالظن
بالاثبات اريد من النفي وامام نهجته وكلام الثاني مقرر للاصل فيكون كالمسكوك وكلام المثبت مخرج عنه
فيكون كالموسس المدعى ولا يرب ان كلام المثبت في الحجية كالبينة ولا يرب ان بينة المدعي مقدمة
في صورة التعارض فلا تدخل وتاينها اخذ القدر المشترك بين المعنيين ان كان بينهما قدر مشترك
نفيا لكل من الخصوم صبيين بانكار الآخر واخذ القدر المشترك اليقين في كلامهما وان لم يكن هناك
قدر مشترك فهو تقدم قول المثبت وثالثها العمل على التراجع المذكورة في باب الاخبار والبينا
ففيما التعدد فيقدم المتعدد على الواحد والاكثر على الأقل ومنها الضبط فيقدم الاضبط على غيره و
منها العدالة والوقوف فان الاوثق يقدم على غيره ومنها العلم وكثرة الشئ فيقدم العلم على غيره
ومنها الشهرة فيقدم ما هو المشتهر بين اهل اللغة ومخوذ ذلك من الامارات الموجبة للتراجع ومع تقدم
التراجع فالوقوف وربي اللفظ بالاجمال لعدم وضوح معناه والتحقيق ان يثق ان الحق كما قرأناه

في علم الأصول ان الوجوه الرجوع الى كلمة اهل اللغة في الموضوع المستبط ليس فيه باب التعبد المحض
 بل حجة كلامهم انما هو الكشف عن الواقع وحصول الظن منهم وحيث ان باب العلم لنا في هذه
 الموضوعات المشبهة سند غالباً فلا بأس بالعمل بالظن وانكار جماعة من المقارئين لعصرنا ذلك بناء
 على انتفاع باب العلم في الموضوع المستبط غير مسموح اذ ليس هذا كلام يوجب لنا القطع في شيء
 ثم ذلك نعم يمكن القول بان سدا باب العلم في علم امكان الاستكشاف بالعرف بالامان المجموع
 الكاشفة عن الحقيقة والمجاز وهو ممكن الا في ادوية الالفاظ ويمكن الرجوع في الشبهات الى البراءة
 ثم دون لزوم خروج غير الدين والاحياء ثم دون لزوم خروج حرج والجواب عن ذلك
 حسب ما قررناه في الأصول وفي مقامات من الفقه ان نفس اللفظ حيث هو وان لم يند في
 باب العلم لكن الاحكام قد اُسد فيه الباب غالباً كما هو مسلم المتكوهنا فكون الظن بالحكم في الدليل
 حجة في الحكم كان في اثبات حجة الظن باللفظ لان حيث نفسها بل لانه مؤد الى الظن بالحكم
 مثلاً اختلاف اللغويين في معنى الصعيد يوجب الشك في جواز التيمم بالحجر والرمل فاذا حصل
 الظن بان معنى الصعيد هو مطلق وجه الارض حصل الظن بجواز التيمم بهما في هذا الدليل
 فينتج وهذا القدر كاف في المرام اذ شان الفقه المباعدة في فهم الالفاظ للثبوت الحكيم
 الفقيه ونظر هذا الكلام نذكره في الموضوع الصرف مع اشباه العرف بالنظر الى ظن المقلد
 على اشكال قوي والى حكم الحكم في وجه قوي وتام الكلام في باب الوكالة والايان فانظر
 فعلى هذا فالمستبعد ظن الفقيه سواء كان الترجيح المذكور او بموافقة الاصل او بحجة الفقه على
 الوجهين او بمسئلة الاثبات والنفي والوجوه المذكورة فينا وقوانين خاصة اخرى منها
 فتوى الاصحاب على طبق احد المعاني على الوجه الاقوى فانهم اربط بمعاني الالفاظ وفهم الدليل
 ثم غيرهم وان كان في حال دقة النظر لقاعدة التأييد واللفظ المقرر في مسئلة الاجماع واما
 مع عدم حصول الظن باحد المعاني فالذي اراده عدم التعبد بشيء من التراجيح وان قلنا به في
 الاخبار والبيانات لنض واهما اذ لا دليل على جريانها هنا وليس ورودها في مطلق الخبر

حتى يندرج المقام تحتهما ولا وجه لتقديم قول المبتدئ انهم تعبد اما الوجوه الماضية لا تصلح
لإثبات التعبد في ذلك نعم لو حصل الظن فهو المبتدئ ولم تنف على دليل مني فيدحجته قول اهل
اللغة تعبد وليس في الباب الا انحصار الطريق مثلا في كلامهم وقد عرفت انه ليس كل من
العرف يقع اغلب الموضوعات بقوة الامارة وفي مقام الانحصار انهم لم يقيم دليل قطعي على
بمعنى اللفظ ولو مع هذا الاشتباه حتى يلجأ الى كلامهم تعبد اضطرارا واجماع الاصحاب
وفاقهم على العمل بكلامهم خلفا وسلفا لم يثبت في غير صورة حصول الظن ونحن نقول
بذلك واخذ القدر المشترك طرح للكلامين معا بوجه الوجوه الماضية في مسألة التعبد
وزيادة فالمعتمد بعد ذلك الرجوع الى الاصل المحكي بحسب مقاماته فما استقال او يمانه
بتقريب ان المتيقن ان المتيقن في التكليف او المسقط هذا المعلوم من اهل اللغة واما المنكرو
بالتعارض فلا شيء لنا يثبت الموضوع حتى نقبله وليس فيه اصل يقع في مقام الحكم يرجع الى
وفيه ذلك حكما في الغنا باعتبار مداهن مع الترجيع والطوب مع اختلاف كلمة اللغويين
باطلاق وتفيد مظهر او وجه بالبيان في بعض الفروض فوجعا في غير الفرد المنفرد من كلامهم
باصالة البرائة من الحرم لاما قاعدة التعبد والاطلاق اذ قد بطلنا هاهنا عرفت بما امرت
عليه هذا ما اقتضاه الحال في بسط المقال على سبيل التوش والاحتياط
الحق وفاقا لايمان الاصحاب ان الاصل عدم ادخال الاسباب وتلقي البحث يحتاج الى تقدمات
الاولى ان المراد بمدخل الاسباب اشتراكها في التأثير في سبب واحد بمعنى ان كل
سبب مثلا كان يؤثر في حكم الموضوع فيجتمع الكل على موضوع واحد وحكم واحد مثلا
اسباب الوضوء يوم وبول وبرنج كان كل منها مؤثرا في وجوب الوضوء ونقضها هاهنا
فوض عدم ادخالها وضوء ثلث ومعنى ادخالها اجتماعها في وضوء واحد بمعنى كون هذا
الواحد يقتضي كل واحد من الاسباب وهذه العبارة نظير اطلاق الداخل في الاشياء والاخر
كندخل الاجسام في غير واحد وفي ذلك ولا حاجة بنا وبله بالمرحوم الى ان المراد عدم

تدخل المسبب اللازم لعدم تدخل الاسباب لانه اذا تكاب خلاف ظاهره دون بيان ولا ^{ينفع}
في ذلك كون العدول عن المسبب الى السبب لإفادة دليل الحكم بمعنى ارادتهم الاشياء
الى ان المسبب لا يتدخل لان السبب لا يتدخل بل الموافق لطريقة الفهم عرف هذا في
اهله كون المراد بنفس السبب اذ هذا الاصل جار يبحر في الاصول العقلية التي هي من ^{الاولى}
للاحكام الشرعية فينبغي ان يقال ان من القواعد الثابتة ان الاصل عدم تدخل الاسباب
في مسألة تكرار الكفاية تكرار الوطى مثلا في الحيف ينسك بالاصل واصله عدم تدخل المسبب
عين المسئلة الفرعية وحقيقتهما وطريقة الاصحاب تأسيس الضوابط الفهنية على ^{الاولى}
كما لا يخفى على من لاحظهما والداخل حيث يثبت كما في الاعمال والوضوح محتمل الامور احدها
ان يكون الاعمال الايمان بالماور به بصورتهم دون التفات الى سبب انشال ^{الاولى}
ومعناها ان الجميع فيكون تدخلها وان نوى المكلف حصول البعض دون الاخر وثانها
الصورة بحالها لكن بشرط عدم تدخل الاحوج عن العقل فلو نوى عدم البعض يتقوى وما نواه
او سكت عند تدخل في ذلك وثالثها ان يدور مدار البينة فما نواه بدخل وما لم ينو بخروج
والرابع ان يكون معناه ان يكون الايمان باحد المسببات بسقط الباقي لا انه يمثل بالجميع
في ذلك الواحد وله صور احدها ان ينوي واحدا معينا فيسقط الباقي وثانها ان
ينوي واحدا لبعينه ويسقط غيره وثالثها ان ينوي الامثال للامرين دون ملاحظة
السبب فيجذب في نفس الامر الواحد ويسقط الباقي ولا يمكن في هذا الفرض قصد الازيد من
الواحد ان الفرض عدم الامثال الابواحد فليغوا البينة الثانية انه لا ريب ان الشارع ^{صريح}
باحد هذه الصور ستة ولا مانع في شيء من ذلك اما الثلثة الاخيرة فلا اشكال فيها
واما الاول الثلث فالاشكال فيها من جهة ان كون الشيء الواحد لثمة اشياء محال والفرض
ان كل سبب قاض يلزم سبب مستقل فالواجب على المكلف وضوات ثلث والواحد لا يكون ثلثا
بالبدئية وحده ان يقال ان الشارع يقول هذا الواحد منزلة الثلثة في رتب الآثار كقاعدة فيجوز

اعطاء ما نذر للتوضي غير صحيح او بول او يوم لهذا التوضي وطك المسدور لمن اغتسل عن جنابة
او حبص او لجمعة يعطى لهذه المدة الغتسل غسلا واحدا لانه امثل الجميع واغتسل عن الكل
واذا لم يكن تصريح الشارع بذلك بل انما صرح بان الواحد كاف او لانات بالمسعد او ان
بالواحد ونحو ذلك فهل الظن منه اي من هذه الصور فنقول لو كان هذه الاسباب مما يشترط
قصدها عند الاتخاذ كاسباب الغسل فانه لو انقضى الجنابة لابد للمكلف ان يقصدها ولا يتفقد
بجرد الغسل على الاطلاق وان لم يكن في ذمة غير غسل الجنابة وكاسباب الخوف من زكوة او خمس
او نحو ذلك فان تعيين كون المال المعطى من اي الاقسام لازم على المكلف فيكون معنى
قول الله الواحد محزا اعتبار السنة جزما فلا موقع هذا الاطلاق العمل سواء جعلناه امثالا للكل
او اسقاطا للبعض كما في الوجه الاول والاخير نظر الى ان الواحد شرع عبدة على السنة فاذا
بربلاية فليس واحدا من المسببات بل هو شئ اجنبي او جزء الواحد وكل سنة الواحد المراد وقائه
ايضا خارج عن الاحاد فقد برق انه كلام تام في المقام ومعيار ليس عليه عبار لكنه هل الظن الاسقاط
فيلزم منه الواحد المعين او الامثال للمعدة حتى ينوي الكل والذي يقوى في النظر القاسم انه
اسقاط اذ الفرقان السبب بسبب ورضنة الشارع في الاكتفاء بالواحد لا يفهم منها الاقيام بالواحد
مقام المسعد نظير الواجب الكفائي في المكلف والتحجير في المكلف به على ما رآه من الوجوب على
الكل وفي الكفاية الرق كون السقوط في المقام رخصة ولا ينافي ذلك قولنا بان الغسل الواحد
يجزى في اصل السنة غير انما اذا نظره اجزاء الحمد قبل الشاهد من اذكار كثيرة وهو منها بمعنى
تأدي اصل السنة بذلك فمن قال ذلك لم قال الكل في التمة لان كلمة الحمد اجتمع فيه اذكار
كثيرة وادعية شتى فاذا كان الظن الاسقاط مقتضى القاعدة سنة الواحدة تغني عن غيرها وبسقط
ما عداها الا مع قيام دليل على خلاف ذلك من اجماع ونحو لو فهم من رواية زرارة مثلا يجزى غسل
واحد لجمعها او بعضها وعيها ونحو ذلك اعتبار قصد ذلك كله فهو تعبد والكلام فيما لم يقم
دليل على ذلك ولو كان مما لا يشترط قصدها الا مع الاتخاذ كاسباب الوضوء فنقول الشئ في

اكتف بالواحد معناه الايمان بصورة العمل لما يورد مرة واحدة وذلك بسقط المرات الاخر
 ومما ذكرنا بين ان سئلة النية للسبب وعدمه ليس لها مدخلية في باب الدخايل بل ما ينوي
 الايراد ينوي مع الاجتماع وما لا ينوي هناك لا ينوي هنا ايضا وانما البحث في ان الواحد فيما فيه
 النية واحد سقط حتى ينوي الواحد وثلاثة حكما وتداخل الافعال والفعلات لا يوجب دخايل
 النيات وقد ذكرنا ان الظم الاسقاط نعم هناك كلام وهو ان المقتضى في كفاية غسل واحد او صلوة
 واحدة فيما يعتبر في احادها النية كفاية العمل الواحد عن الاعمال الاخر واما كفاية نية عن النيات
 الاخر فلا وتوضحه ان على تقدير عدم الدخايل كان المكلف ما يورد بانيان ثلثة اغسال ^{ثلث}
 نيات ودليل الدخايل غاية ما اقتضى ان غسل البدن ثلث مرات لا يجب بل يكفي مرة واحدة واما ان
 نية الجمعة تسقط نية التوبة فمن اين يعلم ذلك فتسقط الاسقاط ايضا اعتبار النيات لان الفعل
 الواحد سقط في الباقي دون النية فيكون مثل دخايل الاغسال مثل الواسعة في بدن واحد فان
 روح كل منهما حل في البدن الواحد فهذه النيات اللازمة كما فيها تواردها على افعال متعددة
 هي كالتوالي للروح فاجتزأ الشارع بقاب واحد لهذه الارواح فالاسقاط ايضا في الافعال
 لا في النيات فما كان يجب فيه النية لواتر وجب نيات الكل مع الاجتماع الا اذا دل دليل على استقام
 النية ايضا لكن يمكن دفعه بان الفعل الواحد ليس اسم الفل البدن بل هو مع نية لان الفعل ^{عبارة}
 فاذا قال شئ يخرج غسل من اغسال يكون معناه غسل البدن بنية يخرج من غسالات بنية وهو
 الاسقاط للكل فمدبر فانه محل نظر فقد علم في ذلك ان المواد صورة الدخايل بمعنى ترتيب الاثبات
 لاحقيقة الدخايل وان عدم الدخايل بقاء كل سبب على مقتضاه وكون عدم واحد سقطا ^{الثالثة}
 سئلة الدخايل كبر الدوران منتشرة الفروع لا بد من الاشارة الى موارد ها وضبط اقسامها
 ونتيج محل النزاع منها فنقول من موارد ها اسباب توجب الترو غسل الحدث والخمس واسباب
 الوضوء والغسل وتعلق نذر وغيم باحد الواجبات كذا راجح وتبيحا الجهر للنقص والتعقيب
 واسباب الكفارات في الصوم والنجس والامسكاف والندد والظواهر ونظائرهما وروايت النوافل ^{المطلقات}

الحدود

ومطلقات السنه مع خصوصيات شهر رمضان ونظير ذلك وجباية الاطراف والنفس وجلدات
وضمان الاملا فاق والمستحبات المطلقة في كل يوم او شهر او سنة مع قيد ما منها يوم خاص ونحوه
واسباب سجود السهو وركعت الاحتياط واسباب صلوة الايات وسلام التحية والصلوة ومسئلة
ارش البكارة في الامه والمهر وغسل اليدين البول والغائط والوجع للوضوء فنقول كلام في عدم
التداخل في صورة طريان السبب الاخر بعد حصول سبب الاول كمن وطئ حائضا فكفر وطئ
اخرى او توضا من بول ثم نام فانه يجب الكفارة والوضوء بلا كلام ونحو ذلك لو اعتلت عن
حيض فاجتبت والوجد في ذلك ان سبب القائلين بالتداخل كما ياتي حصول الامثال بالواحد
من الخطابين وهو فروع تاخر عنها ولا يعقل تقدم سبب على سبب فيقضي الامر الثاني ثم دون امثال
ويظهر من كلام الفاضل المعاصر المراقي في عوائده وجود الخلاف ايضا في هذا الغرض قال ويظهر
كلام بعضهم في مسئلة الوطئ في الحيض عدم التكرار مع المسوقية ايضا وهو فاسد جدا هي والظاهر
ان ذلك ليس من جهة التداخل بل من جهة عدم دلالة دليل على الثانية وتوضيحه ان مسئلة
التداخل وعدم مراعاتها بعد دلالة الدليل على لزوم الفعل ثم بعد ذلك نقول هل هما يحصلان
بواحد ام يحتاجان الى تعدد في الامثال مثلا اذا قال الشارع من بال فليتوضا فهنا مسئلتان احدهما
انما تكرر البول ايضا يجب الوضوء وان في مرة واحدة يجب وفي الثانية لا يدل على وجوبها
انما على فرض دلالة على الوجوب هل يباوى الوجوب بوضوء واحد او لا بد من وضوئين ومسئلة
التداخل هي الثانية والاولى مسئلة تكرار المشروط بتكرار الشرط فمن قال بان من وطئ الحائض
وكفر ثم وطئ لا يجب الكفارة لان الكفارة السابقة بحزبه غير هذا الوطئ ايضا كما لو كانت لا
لها لان دليل الكفارة انما يقتضي وجوب الكفارة لاول فرد من الطبيعة المجعولة سببا واما
الفرد الثاني فلا وجوب فيه سواء قدم او اخر ومقتضاه ان الكفارة اذا وقعت بعد المرتين
في الاولى والثانية لا كفارة فيها اصلا لان قول الشارع نزل منزلة خطابين اذا وطئت
اولا فكفرا واذا وطأت ثانيا فكفرا ويجعلان بالكفارة المتوسطة بينهما فان كلام لا يستقيم به

فما جابنا

من اصحابنا المؤيد بن المسديين والفرق بين المقامين في غاية الصوح والحاصل ان باب التداخل
 فوحى فهم تعدد الخطاب والامثال لهما واحد واما لو كان هنا خطاب محمل لا يعلم منه لزوم
 في تحقق السبب مرة ثانية كقوله من استطاع فليح وقامت القرينة على ان الظاهر غير مراد وشك
 في ان الاستطاعة الثابتة ايضاً توجب حجاً ام لا فنقول متى ما حج المحمل الوجه بين الاستطاعات
 لا يجب عليه الحج في الثانية لا للتداخل بل لعدم العلم بينهما فليس هنا اسباب حتى يتدخل
 ونظير ذلك من يقول بعدم تكرار الكفارة بتكرار الاقطار في رمضان فان معناه عدم دلالة
 على ان مطلق الاقطار سبب ويجزئ لذلك فوضيحه بعد ذلك انتم نعم وكذا في صورة كون المسببات
 مختلفة بالنوع كقوله من جامع فليغتسل ومن وطئ في الحيض فليستصدق بدنياً ضرورة عدم حصول
 احد الامرين بالآخر والقرآن كل منهما امر موجب للزوم تحصيل الامثال وكذا لو كان المظم
 مع وحدته النوعية معتبراً في صفات متناقضات قيد في الخطابين او في المطلوبين كقول
 انتم صل ركعتين وجوبا وصل ركعتين ندبا فان كون الصغيتين متناقضتين لا يجتمعان في
 مورد واحد يمنع من التداخل وهذا واضح في المثالية لكون القيد للخطاب ولا يتقن ان مجرد تغاير
 الخطابين لا يمنع من التداخل لولم يعتبر في اصل الصلوة الوصفان لا نأقول ان الطلب الوجوبي
 يحتاج الى امثال ولا يحصل الاركعتين هما واجبتان في الواقع والندبي لا يمثل به الاركعتين
 مندوبتين والوصفان لا يجتمعان فالوصف في الخطاب يسرى الى المظم ولو قيد هما بالاداء
 والقضاء كان ماخوذاً في المطلوب اذ الطلب لا يصف بهما وانما البحث في غيرهما من الصور ^{الاشية}
الرابعة سبب الحكم المتعارف فيه قد يكون امر المتعارف ابتداءً من دون مدخلية شيء اخر
 الخارج او من نفس المكلف ماخوذاً في الخطاب مع عدم تغاير في الخطابين في وجه من الوجوه
 صم بوما صم بوما صم عدم قونية على التاكيد وقد يكون كل من مع تغاير في الاطلاق والتقييد
 كقوله تصدق تصدق بدنياً وقد يكون مع تغاير في وصفين فاليمين للاجتماع في فرد واحد
 كقوله اغتسل للوباء اغتسل للتوبة او صل ركعتين للنجاة صل ركعتين للاستحاة وقد يكون ^{تغاييراً}

في الزيادة والنقص كقوله اطعم عشرة مساكين اطعم سبعة مساكين وقد يكون مستندا الى سبب من
 المكلف حتى في التعدد كقوله من افطر فليعتق رقبة فافطر مرتين او من بال فليعتقهما فليعتقوا
 ومن اصطاد كذا فعليه دم شاة فذكر سبب او الى سببين فعلمنا المكلف كقوله من ظاهر فليعتق
 رقبة ومن افطر فليعتق رقبة ففعلها المكلف او الى سبب من الخارج كقوله من ولد له ولد فليعتق
 شاة ومن توفى فليعتق شاة ففصله الامران وقد يكون احدهما مستندا الى سبب من الخارج او من
 نفسه والاخر ابتدائيا وبحي في هذه الاقسام ايضاً اتحاد الكيفية وتغايرها باطلاق وتقييد و
 بوصفين قابلين للاجتماع وبالفعل والمذكور وبشعب ذلك صور كثيرة لا يخفى على النبيه تحوّلها
 بعد ما ذكرناه ولا يتوهم مما قرر في الاصول من حمل المظهر على المقيد انه لا وجه في صورة التقييد لعدم
 التداخل لان هذا غفلة عن موضوع الكلام في البحث فان الكلام في الاصول بعد التخصيص فوضو العلم
 باتحاد المكلف والبحث في جوب المقيد او حمله على الاستحباب ونحو ذلك واما المقام فمع عدم العلم
 بالاتحاد في التكليف فيحمل كفاية الواحد ويحتمل كون التكليف بالمقيد على حد وبالمطلق على
 فوجب صوم يوم على الاطلاق ويوم الخميس بخصوصه فتدبر وتبصر وهذه الصور المذكورة كلها قابلة
 لنزاع التداخل والعدم ما لم يتم دليله الخارج او قوينة في اللفظ على احدا لاثنين فان ذلك ايضا
 خارج عن محل البحث الخامسة قال الفاضل المعاصر الملا احمد الزاقي في عوائده لاشك ان
 الاسباب الشرعية على الاحكام المتعلقة بافعال المكلف لا تضي لنفس حواله فوطى الحائض على
 وجوب التصديق والبول على وجوب الوضوء لا للتصدق والوضوء وتعدد الاسباب الشرعية لو
 لو اقضى تعدد سببها لا يقتضي تعلق وجوبين بتصديق الديار والوضوء والكلام انما هو في وجوب
 تعدد التصديق والوضوء لا تعدد الوجوب ولا يلزم بينهما الامكان تعلق فردين من حكم بفعل واحد
 فمن جهتين تغايرتين كوطى الاجنبية الحائض وشرب الخمر والزنا في شهر رمضان ووجوب قتل
 المرتد القاتل لغيره عدا وهكذا وعلى هذا فاصالة عدم تداخلها لو ثبت لا يستلزم اصاله عدم التداخل
 بالمعنى المتعارف المراد والكلام في اثبات تعدد الفعل دون تعدد الحكم واحدهما غير الاخر وهذا

الكلام من ذلك العلامة يدل على غلبة اساطين الاصحاب المستدلين لهذا الاصل بالوجه الآ
 من هذا الوجه الذي ذكره وعدم التفاتهم الى ان ما ذكره في الاولية لا يؤدي الى المظهر شي
 غاية مفاد اولهم الاية اقتضاء كل سبب مسببا براسه واذا كان المسبب والحكم دون الفعل
 فلا تنفع في هذا الاستدلال وانعاب البال فنقول مستعينا بقوة استدلالهم بركات انفسهم
 الركيزة اجتماع الحكمين المتجانسين في موضوع واحد في معنى ان يكون طبيعة الصلوة مثلا فيحقق
 فيه وجوبان في نفسهما دون مراعاة جهة اخرى غير ممكن كيف واجتماع الامثال لا يشبه في بطلان
 وعدم امكانه وما ذكره في هذا الواجب مع انه محل كلام معروف ليس بمعناه تعلق النذر بطبيعة واجبة
 قابلية للتحقق في فردا متعددة فيجب بالامالة وبالندرو يحصل الامثال في فرد واحد فان من نذر
 صلوة او جماعة في محل نذرنا في باب النذر فتوى الاصحاب كما لا يخفى على من ^{لاخطها}
 وجوب حج غير حجة الاسلام وصلوة غير الفرائض الاصلية فيرجع ايضا الى نظير تعدد الخطاب ^{المعنى}
 منه في المقام ويكون من احدى الصور المتقدمة بل بمعناه نذر حجة الاسلام مثلا وصلوة الظهر
 وصوم رمضان مثلا بناء على صحة النذر علما بالعموم الدالة عليه كما هو حجة جماعة ففائدة
 الكفاية في صورة المخالفة دون احداث في العبارة فان حقيقة الوجوب في العمل كونه مطلوبا
 ممنوعا في تركه وهذا غير قابل للتعدد وليس الا كالبياض في الجسم وعدم تعدد المادي به في النذر
 لعدم امكانه اذ ليس حجة الاسلام على هذا المكلف الواحدة فلو اقي بها مرة ثانية فقد اقي بغير النذر
 ونحو ذلك صلوة الظهر من هذا فنقول ان نذر الواجب يرجع الى الالتزام بالكفاية بالفعل لانه
 حاصل قبل النذر وما ذكره في قل المرند لا يبطله بالمقام اذ نحن لا ننزع وجود كليتين متعلقين بالحكم
 بينهما عموم من وجه في فرد واحد ولا ريب ان قل المرند مثلا واجب وقل القائل مثلا لو فرضنا
 واجب وهما موضوعان مستقلان للحكمين وجدا في ضمن هذا الفرد وان واي مانع من ذلك ^{الكلام}
 في تعلق جوابين بموضوع واحد واما في التعدد المجمع فحين لا يمنع من وجود متناقضين ايضا
 كالوجوب والتحريم مثلا ونحو ذلك ما ذكره في المتألمين الآخرين فان وطئ الحائض موضوع

ووطئ الاجنبية موضوع اخر وكذا الزنا وشرب الخمر موضوع وافتاد شهر رمضان موضوع اخر
 عمومهم وجه فلم يتحقق حكمان متخالفان في موضوع واحد ولا فوق بين المتخالفين والمنشأ
 من الاحكام في عدم الاجتماع في موضوع واحد اذا عرفت هذا فمضى سلم كون كل من السبب قاضيا
 بوجوب المأمور به ولم يكن احدهما ناكدا للاخر فلا يلزم ارادة ابيانه في الخارج مرتين اذا تعدد
 الوجوب بمعنى تعدد الابطاح في الخارج ولا يمكن وجود واحد محلا لوجودين او الماهية غير قابلة
 والخصوصية كذلك وكون احدهما للماهية والاخر للخصوصية تفافت في القول ومخالف لظاهر
 الدليل والقرين فلا بد من وجودين حتى يصدق الوجوبان بهذا الاعتبار اذا الطلب للماهية محل الى
 ارادة وجودها في الخارج فيتعذر الطلب بتعدد الوجود لا محالة فضافا الى ان محل السبب بين
 السببين التساوي في الخارج غير محل البحث ولا كلام فيه في عدم التداخل ليس الوجه فيه الا تعدد
 الامر وتعدد الوجوب لان مدخلية شئ اخر غير معلوم بل معلوم العدم فاذا وجب بالسبب الاول
 فمعناه لزوم وجوده في الخارج فتعدد الوجود ابي شئ يقتضيه فان قلت السبب يقتضي الوجود
 بعد وهذا وجد قبله بخلاف ما لو اجتمع السببان فان السبب يوجد بعد هامة واحدة قلت
 كلام جيد لكن القرينان تعدد الوجود للمفعول ينشأ الامر نفس تعدد الطلب بعد التاميل الجيد
 لا لما خرب السبب الثاني من السبب وليس هذا الا بيان بمرثباتنا في نظراهل العرف الا لتعدد الطلب
 لا للتاخر والتقدم وهذا موجود في صورة التاخر ايضا وليس ما ذكرتم العرف الامانة لا بينهم اهل
 اللسان كما لا يخفى وحاصل الكلام ان تعلق وجوبين بماهية واحدة ليس بمعناه لا لزوم تعدد
 ايجاده ولا معنى لغير ذلك فالملزم في المقامين واضح ولذا ترى الاصحاب يذكرون اسباب
 الوضوء والغسل ونحو ذلك ولا يلتفتون الى انه سبب لوجوبه لا لوجوده اذا عرفت هذا فاعلم
 ان المراد باصالة عدم التداخل قاعدة مستنبطة من ادلة الابطاح ومن فتوى الاصحاب والافلاحيين
 ان الاصل الاول قبل ورود الخطاب عدم تعلق واجبين وبرائة دمة المكلف من الايمان مرتين
 وبعد ورود الخطاب ايضا مع قطع النظر عن كل كمال اذ ليس لالبتا الشرعية الاعرفان بمعنى كونها

عللا الوجود الذهني وذلك قابل لتعدد المسببات وانحادها والاصل عدم لزوم مؤثر حقيقي
 واقعي حتى يوجب التعدد والامارات ان لا تنضيا الا الواحد متفنا ففي الوايد بالاصل
 وهذا عمل القائلون بالتدخل واد بعضهم ان في بعض الصور كقوله من وطئ حائضا
 فليصدق به ينار لا يكون الواطئ الثاني خارجا عن السبب الاول او الواطئ شيء صادق على
 القليل والكثير وما هيته القابلة للوجود في ضمن الف فرد موجبة ليدار فمن ان يجبي التعدد
 وقس على ذلك نظائره فنقول اما قبل ورود الخطاب فذلك خارج عن محل البحث او ليس
 هناك اسباب حتى تدخل او لا وما بعد الخطاب فتعد المسبب ان كان حقيقة كالصوم والحج
 فذلك قد تقدم عدم البحث فيه واما فيما تعاريا بالاعتبار والنسبة كصلوة الحنة وحاجة
 ودينار ووطئ ونذر ونحو ذلك فلا ريب ان فيها ما لم يتدخل بالاتفاق فنقول عدم
 تدخله لا يبي سبب هل هو دليل خاص جاء على ان هذا محتمل والفرص عدم بل ليس موجبا
 في ابواب الفقه وليس عدم التدخل الا في جهة ان كل سبب مضاف الى سببه فيمتنع بعد ذلك
 تدخلهما وهذا الوجه موجود في جميع صور النزاع بتقريبها الى اسباب الشرعية وان كانت
 معرفات لكنها كما شفه عن علل حقيقة واقعية وظاهر كل سبب شرعي كشفه عن مؤثر حقيقي
 ومجرد احتمال كونها امانة للواحدة لا يدفع الظاهر وهو الحجة فاصالة عدم المؤثر الحقيقي لا
 وجه له بعد كشف الظن عند فان قلت على ما ذكرت من العلل الحقيقة يمتنع التدخل مع انه وقع
 في مقامات قلت ليس الكشف عن علته واقعية مخبر غير قابل للتاويل بل هو مقتضى الظاهر في
 جاء الدليل على انه يتدخل علما كون الامارات كما شفه عن مصلحة واحدة تنوت بمحصول الواحد فلا
 يبقى هنا ان علته وهذا معنى قولنا ان الاصل عدم التدخل حتى يثبت بدليل فان قلت متى ما جاء
 الكشف عن علته واحد فكيف تدعي الكشف عن علته قلت لا ريب ان كل خطأ بخطأ بخطأ
 من الشرع لا بد له من علته واقعية فكونها معا كما شفه عن علته واحدة خلافا لظاهر قطعا وهذا
 معنى مقتضى في كل مقام فان قلت تجدد النسبة الى دليل اخر لا يعلم كونه مقتضيا للتعدد بل العلم

شيء آخر لا تعلمه وإثبات العلة بالمناسبة لا نقول به قلت هذا إثبات للعلة بالاخصار
الخارج بمعنى أنا نجد في مقامات عدم الدخال ليس المنشأ الا اختلاف النسبة وكون كل
كاشفاً عن مصلحة أخرى وتري انه موجود في جميع صور البحث على ان انظر اذا اقتضى تعدد
العله كما هو الواضح لمن تدبر فلا وجه لهذا الكلام مضافاً الى ان الادلة الدالة على الدخال
والدالة على ان الظاهر من الانبأ عدمه من جهات أحدها انه عبر في رواية زرارة بأنه اذا
اجتمع لله عليك حقوق اجزائك عنها غسل واحد ونحو ذلك من العبارات وظاهر جمع الحقوق
ان مقتضى الانبأ كون ذلك تعدد الان ظاهر كونه حقاً عليه وجوبه عليه فعلم انه ذلك ان
الانواع المتداخلة كل منها حق ثابت في ذمة المكلف والمفروض انه ليس على ذلك دليل من الشارع
سوى الاوامر والاسباب وليس ذلك من كون العيان اولاً بياناً للثبات ثم الاسقاط بمعنى ان
الشارع يقول اذا تعدد عندك الاسباب فانت لا تدري هل الحق واحد او عليك حقوق
وانا ابين ذلك انه كما يصير عليك حقوق لكن انا انفي منك بالواحد بل المراد اني لو لم اقل
بالاجزاء ~~بها~~ بالواحد كنت بايضا على التعدد لما فهمت من ادلة الاسباب لكن ابين لك عدم
كونها على ظاهر كما تجلت بل الواحد محرم على ان نقول لو كان هذا سبباً للتعدد ثم سقط الكفانا
ايضاً اذ ظاهر المص سقوط التعدد الثابت كل فيمالم يتم دليل على سقوطه في مقامات آخر الاصل
عدم الاجزاء وثانها ان ظاهر لفظ الاجزاء في ادلة الدخال قاض بأنه لو لا هذا الدليل
لكان السبب تعدد او ثانياً ان ورود هذه النصوص في مقام التاكيد للاصل الاول
وهو اصاله عدم تعدد السبب مع عدم ورود دليل على خلافها مما يكاد ينقطع بخلافه ولا
يدعي ذلك الاكابر لوضوح ان هذا ليس كما دلت اصل البرائة ومن الواضح ورودها في مقام
ظن التعدد ولزوم الاثبات بسبباً كثيرة وهذا الظن لم ينشأ عند من نظر بعين الانصاف
الا من طواها دلة الانبأ وليس الاقوله اغسل للجناية اغسل للربا فان كان الظاهر ذلك
فعدم ورود دليل من الشارع على الدخال في غير باب الغسل ونحوه يدل على ان الظاهر

متبع والالزم الاعراء بالجمل وما خيرا لبيان وما في العوائد من عدم دلالة الاجزاء على ذلك
 غاية دلالة على جواز التعدد لا على اصله ونحن نقول بجواز التعدد بل افضلية كما ترى
 غيرها فخص في الجواب اول شبهة في ان الاجزاء اذا نسب الى العدد كقولك بحجري واحد ^{معناه}
 ان هناك تعددا مطلقا بجوامع طلب الواحد لكن هذا يدل على سقوطه بذلك وما فيه ايضا
 من منع دلالة رواية زرارة باننا لا نقول بالداخل في كل مورد بل نقول ان الاصل ذلك وكما
 من موارد لم يتدخل فيها الاسباب الشرعية فكيف جاز ان يقول حق واحد ايضا في غاية الوهم
 اذ في مقام يثبت فيه الداخل اذا عبر المعصوم بلفظ الحقوق فما ظنك بوارد الشك التي هي محل
 الثمة لهذا الاصل وبالمجمل انكاد دلالة قوله اذا اجتمع عليك حقوق اجزاء عنها واحد على
 كون كل من الاسباب موحدا حق براسه من حيث انه سبب لا ينبغي ان يصدق ومنه نظريتين الاضاف
 والا فلا يخفى كل ظاهره بطريق مناقشة لاهل الاعتساف ثم قال واما ورود الفعل بالداخل فانهما
 لاجل سوال الواو مع انه خلط في النزاع اول النزاع في حصول الامثال بالتعدد ولا خفاء
 لاحد فيه حتى يحتاج الى السؤال واما الخفاء في الواحد فهو المحتاج الى البيان واي ذلك
 من الاصل ولا يخفى على اهل البصيرة ان صدور مثل هذا الكلام من ذلك المحقق المخبر من الغاية
 بمقام ولا يخفى من حظ نفسه على مذاقة اساطين اهل الفن غير مثل ذلك فانه اقرار باصلية
 عدم الداخل في دون التفات وتوضيح بحيث يكون تاسيسا جديدا لهذا الاصل وقلعا لما
 شبهة ان حصول الامثال بالتعدد هل هو كونه ذلك ما موراه ومن جهة ان الواجب واحد
 وباتي المكلف بالثاني من عند نفسه ولا ريب ان وحدة الامور به كما هو مقتضى القاعدة على
 ما زعمه يمنع من قصد الامثال بالثانية لانه يكون بدعة واتيانا بما لم يؤمر به بقصد انه ما
 به ففقد الكل بالتعدد وعدم الخفاء فيه لاحد من الفهم من الدليل عدم الداخلي ولونفسه والذي
 يمكن ان يقال انه يجوز ان يكون الامثال بالتعدد من باب الاحتياط بمعنى ان المكلفين بعد
 ورود السببين انهم يشكون في وجوب التعدد وعدمه ولكن يعلمون قطعا ان التعدد محذور

الاحتمال

ويشكون في اجزاء الواحد فلا يكون التعدد من حيث هو ما مور به حتى يلزم التشريع بل
الذي يكفي فيه الاحتمال ومن هنا احتاجوا الى السؤال قلت اولا ان هذا الكلام مبني على ان
طريقة الناس في مقام الشك في التكليف كانوا يبتون على الاحتياط ويحتاجون في العمل
بالبرائة الى السؤال بخصوصه وهذا بعيد عن طريقة العوام فضلا عن اصحاب الائمة فضلا
عن مثل زرارة وثابتا نقول هل في الموارد التي هي محل النزاع هنا هل مثل زرارة كانيا يابنا
فيه على الاتحاد والداخل او على عدمه او كان شاكا فعلى الاوسط يثبت المدعى او ليس كذلك
فلم يسئل عن ذلك ولم يتعلم الحكم ولم البعد نكران الشك نظرا لاصحاب الائمة والفقهاء سيما
مثل زرارة الذي اتفق له اساس الشريعة وعدم التفات الى مثل هذا المقام سيما مع كثرة دوران
المسئلة وفوقهما في الفقه وعلى الاول فما بال رسل عن هذا المورد الخاص مع انه على سياق
نظائره ولم يكن طريقة امثال السؤال عن الخصوصيات بعد فهم الضابط مضافا الى ان بناء
اصحاب الائمة لو كان على التداخل فكيف صار اتفاق فقهاء الاجلاء المقاربين لاصحاب
الصحاب والتابعين كما حكاها العلامة الطباطبائي على عدم التداخل وقطعوا بذلك وارسلوه
ارسال المسلمات ولم يخبروا عند الابدليل واضح بل في مقام ورود النص الصحيح ككتاب الاعمال
اعرض عن جماعته وانكروا التداخل فضلا عما لم يرد به دليل لم نجد منهم احدا يطالب بالدليل
في عدم التداخل فلو كان خلاف القاعدة لاحتج في ذلك الى دليل دون من قال بالتداخل
وهذا لا طباق والاتفاق كما انه حجة براسه في اثبات المدعى كما شفع عن طريقة اصحاب الائمة
وبناءهم على عدم التداخل واحتياجهم في كفاية الواحد الى الدليل وثالثا نقول لا يخفى على من
راجع وجد انه ان عدم الحفاء في جزاء التعدد ليس من جهة الاحتياط بل لانه ورد به الامر
وان كان الواحد قد يكون مستقفا عند فانا لو رجعنا الان الى عوام المشرعة المقلدين في
تداخل الاعمال وسالنا عنهم في ذلك لاجابوا بان التعدد من جهة ان الشارع يامر بكل
واحد من الاعمال لكنه جعل الواحد مقام الكل تسهila وتفضلا لانه تعدد الاوامر لا

ينقضي

يقتضي الاعتسلا واحداً تحت التعدد فان هذا كلام بدقته ونظمه وكثرة غوره عن
 العادة والعرف بل لا اظن احداً ينكر مطلوبة الكل لوافق التعدد وياي ذلك فزيد ^{محمداً}
 توضيح والمناقشة في الاتفاق المدعى بان اولى الاسباب مختلفة وليست محصورة في نوع
 منها ما يظهر منه التعدد ومنها ما يظهر منه الاتحاد ومنها ما لا يظهر منه شيء منهما ومع
 ذلك فالاولى الخاصة في اجماع او نقص على التداخل وعدمه واردة في كثير من الموارد فان
 اريد اتفاق جماعة منهم او جميعهم على عدم التداخل في بعض الموارد فهو مسلم لكنه لا يستداف
 لعله لا يقتضاه دليل التعدد او لو ردد بل خارج عليه وان اريد اتفاق الكل في جميع الموارد
 فهو ثم وكلام جميع القدماء خال عن ذكر هذا الاصل وان علموا بمقتضاه في بعض الموارد
 لا اجماع او دليل خور وكفى بذلك شا هذا طرحهم النصوص والظواهر ومصرفهم الى عدم التداخل
 في بعض الموارد ولو كان ضابطه منشأ مجرد الاصل لم يقدم على الظواهر ناشئة عن عدم التامل
 في اطراف الكلام وعدم التنبه لدقيقة المقام فان غرض مدعى الاجماع الذي لم يستخرج
 الزمان ليس هو سوى تمسك الاصحاب باصالة عدم التداخل ولا ريب ان امثال هذه العبارات
 اصطلاحات نشأت في الطبقة المتوسطة وليس ادعاء مصرفهم الى مقتضاها في جميع الموارد
 حتى يمنع بل غرضه ان يرى فتوى الاصحاب في باب الطهارة الى باب الديانة على عدم التداخل
 وفيه قال بالتداخل بطلونه بالدليل ولا يطاق بطلونه من بني على عدم التداخل ايضاً ليس مقصود
 على مورد نص خاص فيجوز ذلك فيما لم يرد فيه دليل سوى دليل السبب ويجوز ادلة الاسباب في البا
 على فسق واحد قابل للتداخل والعدم والذي بعد التامل يظهر ان اجماعهم على عدم التداخل الذي
 جعله المورد لبلا خارجياً وقرينة لما نشأ من دليل الاسباب لا تانزهم لا يستندون في ذلك
 الى شيء سوى الدليل الدال على السببية ولا ينكر ذلك عليهم في حال فهم بل يدعي رواية او دليلاً
 اخر على التداخل وجود الادلة الخاصة في بعض المقامات لا يضر في فهم بناءهم على القاعدة
 اذا غلب التواعد منصوصة في بعض جزئياتها ومدفوعة بدليل أقوى في بعض موارد هاورنة الأخيرة

له بالقوى ولا تسلط له على غيرها الاصحاب ولا تتبع له في مقامات الباب كيف يسعد
 على منع ما ادعاه ذلك التحريم مع طول دوامه وسعة باعده وما ذكره من الاستشهاد
 بخروجهم عن ظاهر النص فانه كما شُف عن ان المعتد ليس الاصل واضح الفساد او معنى الاصل
 قاعدة مستبضة من الظاهر ولا بعد في طرح احد الظواهر لما هو اقوى منه وامتنع وليس
 هذا الاصل من الامور العملية التفصيلية العقلية التي لا تحوي في مورد الدليل بل انما شمل
 قواعد الضمان ونحو الذي ترك الاصحاب لاجلها خصوصا خاصة في ابواب الفقه وخلدوا
 الى القاعدة لقوتها وكثرة العمل بها في موارد ما ووضح عمل الاصحاب بها وبعد خروج المورد
 الخاص عنها ولا يخفى ذلك على من له ادنى دراية في متون الفقه وكمالات المتأخرين فضلا عن كتب
 الاستدلال للاساطين فان طرح النصوص الصحيحة غير عزيز في قبال القاعدة سيما مع عمل
 شيخ الطائفة وابناء عهده حتى سمي بخمسة الشهيد الثاني مقامات تعدد من رده هذه الاجا
 واخذ بالقاعدة المستبطين في قبال من عمل بالرواية مشعرا بانهم ليسوا من اهل الاستنباط
 والمفهوم من كلامه ان الاستنباط المشي على القواعد المعلوم من المذهب وهو معيار وليس عليه مدار
 وما نحن فيه من جعلها ولعل المورد تخيل من لفظ الاصل ما يذكره في الاصول من ان المواد بالاصل
 ما يرجع اليه عند عدم الدليل كالبرائة والاباحة وقد عرفت ضعف ما تخيله ووهن ما ارتكبه
 على انا نقول ان الموارد التي ترك بعضهم فيها النص الصحيح وخلدوا الى القاعدة كما ذكره مدعي الاجماع
 تؤيد على كون القاعدة رعية سلمه باب الاصل فنقول اي دليل له هنا على عدم التداخل حتى
 تركوا الاجل النص كما ان رعية المورد فان كان اجماعا فلا ريب ان المشكك على التداخل فكيف بالاجماع
 على عدمه وان كان نصا فقد عرفت ان النصوص ذلك على التداخل وان كان ادلة الاسباب
 فلا يخفى عليك ان هذه الادلة هي ما ذكرنا في مثله محل النزاع فان كان مراده هذه الادلة
 في التعدد يعارض النص الصحيح المعتد بقوى الاكثر والاصل الاول على ما رعد المخالف فبال
 نظائر ذلك لا قبل فيها هذه الدلالة فلم فيما ذكره لم يكن انظار التعدد مع انه لم يعارض

نص ولا نقوى وملخص الكلام ان صدور هذا اليراد والبحث من مثله في العلم بنبي على مجرد فتح
 باب المناقشة والمخروج عن طريقة اهل النظر والساد ولا يخفى على اصحاب النظر عدم الوثوق
 بل عدم الالتفات على مثل هذه المسببات في قبال ما ظهر من الوجوه على كون المعول به والمعمول
 عليه عدم الدخول فيما لا دليل على خلافه مضافا الى انه غير خفي على المتبحر الماهر ان المدار في
 ابواب الفقه كانه على تعدد المسببات بعدد الاسباب غالباً وليس ما يختلف فيه ذلك في
 جنبه الاقل قليل مستند الى خصوص دلالة الدليل ومع ذلك ليس بما اتفق الفتوى فيه بل
 قد اختلف فيه الفتاوى اختلافا قال العلامة الطباطبائي ولذا ترى ان اسباب الصلوة والزكاة
 والصوم والحج والايمان والنفقة والديات والحدود وغيرها على كثرتها كثيراً ما يجمع مع توافق
 سبباتها في الجنس والكيفية والوقت وهي مع هذا متعددة متغايرة كالصلوة المتوافقة وغيرها
 وكصلوة الفجر مع الطواف والزلزلة مع الكسوف والعيد مع الاستسقاء وكذا انواع الصيام
 من القضاء والكفارة وافرادها المتكررة واقسام الزكاة مثل زكاة المال والقطر وافرادها المتكثرة
 والديون المستقرة في الذمة باسباب مختلفة كالبيع والصلح والاحارة وغير ذلك من صور اجتماع
 الاسباب مع توافق المسببات مما لا يمكن حصره فان البناء في جميعها على التعدد بحيث لا يحتمل
 فيه التداخل والاكفاء بالواحد من المتعدد كصلوة واحدة في الف صلوة وصوم يوم في الف
 يوم او دفع دينار بدلاً من فطار ولو ان احدا حاول ذلك لكان مخالفا لقانون الشريعة خارجا
 عن الدين ولا ندعي ان الاسباب كلها بهذه المماثلة فانها تختلف جلاء وخفا ولكن الفحص والاستقراء
 وتبعية الجزئيات اليه لا تحصى يكشف عن استناد الامر في ذلك كله على شيء جامع مطرد في
 الجميع وليس الاصل عدم الدخول وهذا فيل الاستدلال بالخصوص المتفرقة الواردة
 في جزئيات المسائل على ثبوت ما اجتمعت عليه من المطالب الكلية وذلك ليس في الظن والقياس
 في شيء هذا تمام كلامه دفع في الخلد مقامه نقلناه بطوله حتى يتبين الفطن على رصيدة استناد ويزن
 بحامع الكلام المفضي الى المراد قال الفاضل المعاصر في عوايد انه يرد عليه المعارضه بثبوت

التداخل وبناءهم عليه في كثير من الابواب بحيث يمكن دعوى مساواتها لما بني فيه على العدم
 كابواب الوضوء والغسل والتطهير من الاضغاث والايمان والذور لكن حلف الف مرة على
 فعل واحد وترك واحد واحد ونحوه والحدود يمكن شرب قبل الحدرات او قذف كل في اوزني قطرها
 انه لا يفيد الاستبراء في مثل ذلك شيئا وعلى فرض التسليم لا يكون ذلك الا مع باب الحاق
 الشيء بالاعم الاغلب وهو ليس الا مع الظن الغير الثابت بحجة الا ترى ان بعد ثبوت اصل الظاهر
 الاول في الاشياء او حكم الشارع بخاسته اكثر الاشياء بحيث لم يبق محل الشك الا قليل لا
 يحكم بخاسته والجملة ليس ذلك لو سلمت الغلبة للا مع الظنون التي لم يثبت بحجة وهذا ظاهر
 جدا قول اولان هذه المواضع التي عدتها للتدخل للتداخل كما ترى ليس جزء من الف جزء
 من مواقع عدم التداخل فكيف يدعى منع الغلبة فضلا عن دعوى المساواة بل في فروع هذه
 المذكورات ما لا يحصى من مقامات تعدد المسببات كما لا يخفى على من راجع واما ان باب
 الاعمال محل خلاف معروف وباب الحدود لا يخفى على الفقيه ما فيه من المساحة فضلا عن استقام
 وباب الايمان والذور يعني على ان من حلف الف مرة فهو التزام بذلك الشيء فان خالف
 فهو مخالفة واحدة والكفارة للمخالف لا لليمين ولهذا لو حلف فخالف ثم حلف فخالف تكرار
 وذلك واضح لا ستر فيه وثالث ان القائلين بالتداخل في هذه المقامات يتمسكون في باب
 الوضوء بان الحدث لا يتبع فاد ارتفع واحد ارتفع الكل ويتمسكون بالاجماع والضرورة
 وفي باب الاعمال بالنص وفي الحدود على الاجماع والنص لو كان هذا على طبق القاعدة فلم
 يتمسكون بان الاصل عدم التعدد مع انه لا ترى للحد مدخلية فاذا كان الاسباب تتداخل
 فلم لا تتداخل في قذف جماعة ولم اخص التداخل بقذف واحد مرات قبل الحد ولم يتداخل
 في قذف شخصين قبل الحد بالجملة فانكار الغلبة المعند بها بحيث لا يلاحظ في
 جنبه الباقي مما لا ينبغي صدوره من محصل واما انكار الحجية فهو ايضا من مرقط طريقة
 فتمانا لا ينبغي صدوره لان تأسيس القواعد المتداولة على السنتهم كما يمر عليك في الفتاوى

الاية انهم نعم غالباً سني على تتبع المقامات الخاصة التي قام بها الدليل والتسري منها الى غير
 بل لا يعد رجل فيها حتى يعرف مظان الفقه ويتبع ابوابه ويطلع على نوع المذهب ويلاحظ
 ما لم يرد فيه دليل ضعيف مع ما عرفه طريق الشرح في مواعيد اخرى يكون على بصيرة في امره
 ولا يكفي في الفقه تاسيس مسائل الاصول والغور في البحث عن الادلة الخاصة التي وردت
 في كل مسألة مسألة متعارضة وتخرج والكلام في الرد والطرح والحقيقة والمجاز فان هذا
 شيء يناله اول من بلغ الى حد معرفة الدليل والمدلول وشبه راجحة ملكة الاجتهاد في الجملة وثانياً نقول
 ان الاستقراء ان قلنا بحجية منه باب حجية الظن المطلق فلا كلام فيه وان قلنا بحجية ما عرفنا
 من طريقة اصحابنا في الحاق في امثال هذه الموارد فلا بحث وان قلنا بحجية منه جهة الاخبار الخاصة
 التي وردت ودلت على اعتبار الغلبة فلا كلام ايضاً وان قلنا بحجية منه جريان طريقة العقلاء
 كما قلناه في حجية الاستصحاب وما ورد من الادلة الاخرى فذلك فلا بحث ايضاً وعلى تقدير
 التزعم ذلك كله نقول لا ينبغي التوحيش من هذا الاستقراء اولاً بل من ملاحظة الموارد منه فان
 كان المورد مجرد الحاق الشيء بالاعقاب ابتداءً فذلك مورد البحث ولنا ان نقول انه داخل في
 ظنون الالفاظ بمعنى ان الشارع اذا خاطب با دلة الاسباب في الف مقام وعرفنا انه اراد في
 التعدد فذلك يفيد الظن بالمورد في محل الشك ايضاً فيكون كالقرينة لان الغلبة حجة في الحاق
 بل هي قرينة على الارادة من اللفظ ونظير ذلك في العرف كثير وتمام التحقيق في ذلك موكل الى
 علم الاموال والعرض هنا مجرد الانشائه الى الوجوه للتبسيط وبالجملة فما ذكرناه من الوجوه كافية في فهم
 هذا الاصل وهنا وجوه اخرى هي ما اثير اليه من المباحث السابقة من ان المبادر اختصاص
 كل سبب بسببه وهو مقتضى التعدد اذ المفهوم من قوله اذا نكحت في الصلوة ناسياً فاسجد سجدة
 السهو وجوب السجود لمخصوص التكلم ومن قوله اذا نكحت بين الاربع والخمس فاسجد سجدة
 سجود اخر للشك غير الاول وكذا في تعدد الاكل في نهار رمضان فليكثر ومن وطئ فيه فليكثر
 ولا يتفاوت الوقوع في صلوة واحدة او متعددة او في يوم واحد وايام متعددة قبل التكبير

او بعد في ظه هذه الادلة وقس على ذلك النظائر في سائر الابواب ويؤيد هذا التباد
 ويشهد له طريقة الاصحاب كما اشنا اليه سابقا ولا يخفى هذا التباد على من راجع محاور
 اهل العرف ولا يندرج في ذلك كون بعض الادلة غير لفظي كاجماع ونحوه لانها ايضا تنتمي غالبا
 الى لفظ وان لم ينسب اليه ذلك فهو يرجع الى الشك في انه سبب ام لا وقد ذكرنا سابقا ان نزاع
 التداخل فيما دل دليل ظه على السببية كما انه لا يرد ما قيل ان انتشار ادلة الاستنباط يمنع من دعوى
 التباد في الجميع لانها مختلفة غاية الاختلاف لا نأقول ليس عرضا دعوى التباد من كل
 دليل لم نجده ولم نعرفه فان هذا هو وجههم بالغيب لا يرتكبه احد بل عرضا من ذلك ان دليل السبب
 لو غلب وطغى ونفسه يعني ان يوق هذا يوجب كذا وذلك يوجب كذا او افع كذا من دون ^{حظ} ملا
 امور خارجة يقضي بذلك نعم لو دل قوته في مقام خاص على خلافه فلا يخشى من ذلك وانما
 ان قضية السببية اختصاص سببه بزمعنه ان يوق بمسببه لاجل ان سبب من ذلك السبب وصدق
 الامثال عرفا انما يتكلم هو تعيين ما ياتي به لاجله فان غسل الجنابة لا يكفي في الامثال به قصد
 التوبة ولا اطلاق التوبة فيقتضي وجوب الامثال لزوم تعيين قصد السبب فاذا وجب ذلك
 فلا وجه بعد ذلك للتداخل وهو مبني على اطلاق القصد وقيام ما عين مقام غيره وقد عرفت
 بطلانها وبره عليه ان احدهما ان لا يلزم من السببية قصد خصوصية السبب بل اللازم
 قصد كونه ما مور به وقصد الايمان لامثال الامر تحصيله للقرينة اللازمة فدعوى لزوم قصد
 كل سبب من جهة السبب الفلا في منوعة اشد المنع وثانها على تقدير تسليم لزوم القصد التوبة
 كل فلا يلزم منه عدله التداخل جواز قصد الف سبب في سبب واحد كقوله انوى هذا الفعل
 للجمعة والعيد والزبارة والجنابة والتوبة ونحو ذلك واعطى هذا الديار كفارة لو طئ وزكوى
 وعوض نذر ودين ونحو ذلك وعلى هذا الوجه يصدق الايمان بالسبب لاجل ذلك
 السبب والجواب عن الاول انه لا ريب في كون المشترك لا ينصرف الى احد المحتملات الا بعين
 وقد حققناه في الضابطة الاولى من ضوابط ما يتعلق بالالفاظ فراجع والمعين اما الامر

الخارجي او النية على سبيل منع الخلو حيث لا معين في الخارج لا بد من النية وليس المراد بالـ
 الخارجي الواقعي وان لم يثبت له المكلف كما تخيله بعضهم فان من عليه غسل جنابة لا غير من
 الاعمال اذا اعتل واطلق في القصد لم يتشأن ان كان ما في الذمة معينا لان المكلف لا بد ان
 يعلم باليقين ولو بالاشارة الى معين خارجي كنية ما في الذمة عند عدم العلم به في وجه
 المفروض ان الافعال التي هي محل البحث في الداخل انما هي مشتركة بين الامور المتداخلة فلا
 الاشتغال عموما بالمتعين ولا بتعين الالبا لاضافة الى سببه معني ان يثبت المكلف الى ان هذا
 الدينار مال كفاية لآمال زكوة وقصد القرية وهو اللازم دون ما عداه كما ذكره المورد لكن المقرب
 ينوي المأورية والغرض ان المأورية غسل جنابة لاظم الفل وصلوة النية لاظم الصلوة
 وقصد السبب ليس شيئا اذ لا على تعيين المأورية وهو لازم قطعاً والجواب عن الثاني ان بعد
 لزوم تعيين المأورية من بين احتمالاته التي فيها الداخل لا يثبت كيف ينوي الف سبب في
 سبب واحد وليس نية السبب للقياس اللازم كما قد رناه حتى يتي لنا ان نوى شئ في واحدة
 ان اللازم المتعين كون هذا المأني به ذلك الذي امر به شلاً فان قلت هذا مسلم ولكن نقول
 ينوي ذلك السبب وهذا السبب فيعين ولا يبقى شراً ليعينه للاسباب المنوية دون مالم
 ينو قلت ما ندرى ما المراد بتعيينه لثلاثة اسباب ان كان معناه كون الواحد ثلثة فالمكلف اني
 بكل من الثلثة وان شئت قد استلنا سابقاً ان هذا الاحتمال في الداخل ضعيف والواحد لا يكون ثلثة
 والقصد لا يكفي وكونه متزلاً بعد كما ذكرناه سابقاً فخرج ورود الدليل الخاص والغرض عدم
 وان كان المراد انه واحد سقط للباقي فلا ريب ان الواحد المأورية معين ليس مضم ولا مردداً
 بين الافراد كما اشترنا الى وجهه سابقاً فلا بد من قصد الواحد المعين حتى يسقط الباقي فلا
 وجه لقصد الثلثة مثلاً ودعوى كون احدهما يعينه تصودا والباقي تابعا حتى يتداخل ترجيح
 بلا مرجح فان قلت نحن لا نقول بتعدد ذلك حتى يلزم كون الواحد ثلثة بل نقول ان الخطاباً
 الثلثة مثلاً اوجبت ماهية الصلوة بد ينار فاعطاه الواحد حيث موجب لحصول الماهية في

الخارج ما به ما افاده الدليل ان اعطاء الدليل على الاطلاق لا يمكن لزوم قصد التعيين فالزنا
 لزوم قصد الاستنباط المثلثة حد ذاته الاطلاق الموجب للاشتراك بين الماوردية وغيره ومن
 لزوم الترجيح بلا مرجح لو قصدنا احد الاستنباطات الموجبة خاصة والمفروض كون هذا الدليل
 محصلا للماهية الموجبة لحصول الاستئصال عن الكل وان هذا مما نقول قلت هذا الكلام
 وجهه متين لكنه خروج عن مورد المقام او كلامنا في ان بعد لزوم تعيين الماوردية لا بد من
 استناد كل سبب الى سببه الخاص دون غيره ودون المجموع بالنظر بالسابق اما ماوردية
 حتى يلزم تعيين كل منهما فيلزم استناد كل من المثلثة الى السبب الخاص فنقول كلام في انه لو لم
 بين المكلف على التداخل وان جعل من المثلثة على انفرادها لهدا الى ما ماوردية وقد تقدم تأيس
 ذلك سابقا وهذا مسلم بين الفريقين فلو كان الماوردية الماهية المطلقة تمل الخطابات الى اليد
 للحكم الاول كتعلق الفام بماهية الصلوة ولا يخفى على من له ادنى درية انه لو اتى المكلف بالهيئة
 الماوردية بالف امر مؤكدها بعضها لبعض مرة واحدة فقد استل ولو اتى ثانية بقصد الاستئصال فقد
 شرع واتى بما لم يؤمر فلو كان غسل الجنابة والحض والنفس وغير ذلك من الموارد التي بحث فيها
 عن التداخل كذلك لكان الايمان بالمتعدد غير جائز وكان داخل في الشرع المحرم فقد
 البحث في هذا القصد والابرام بخلافه وبالجمله تعدد الماوردية ما لا يمكن انكاره وكون التعيين
 شرط في الاستئصال على ما قررنا كلام فيه ولازم هذين الامرين اضافة كل سبب الى سببه حتى
 يتعين فلا يمكن ادخال غيره معه بل يلزمه اما كون المتعدد واحدا وهو محج او الترجيح بلا مرجح
 وهو ممكن نعم اذا قال الشارع هذا الواحد المعين يكفي في اربعة او واحد على الاطلاق ممكن اذا
 نوت المثلثة فهي حاصلة فمدح كلها تعبدات تطالب فيها بالدليل ولو خلسا ونفس الاسباب و
 المسببات لكان الامر على سبب حسب ما قررنا هذا ما يقتضيه النظر القاصد واسد العالم بالحقا
 والسرائر وثالثها ان السببين اذا وجدوا ما ان لا يثبت بهما سبب او يثبت بهما سبب
 واحد او سببان وبطلان الاول واضح لانه ترك الدليل البسيطة مردون داع وعلة والثاني

وكلامك هذا يدل
 على ان ليس هناك ثلثة
 اشياء

كلك لان السبب الواحد منهما معين او غير معين او لها على الاشتراك والاول تخم وطرح
 لدليل سببية الاخر والثاني وجب ترك سببية احدهما لا على التعيين ثم دون جهة ^{الثالث}
 ترك سببية كل منهما اذ تنقضاها الاستقلال وهذا اثبات السببية للمجموع المركب وهو غير
 معا فلم يبق الا الوجه الثالث وهو المظن ورابعها ان المبيدين اذا تعاقبا فلا شبهة في ان
 السبب الاول موجب والثاني اما ان يوجب شيئا ام لا والثاني واضح الفساد لتساوي
 الامرين في السببية فكيف يوجب احدهما السبب دون الاخر ولعدم الفرق بين التقدم
 والتاخر في ظاهر الدليل ولا ريب ان هذا اللاحق لو كان واقع سابقا لثبت به السبب فيعين
 ان الثاني ايضا ثبت فنقول ان كان ما ثبت به غير ما ثبت بالاول هو المظن وان كان غيره
 لزم تقدم السبب على السبب وهو محال وبعبارة اخرى السبب المتعاقب ثبت للسبب لعموم
 دليل السببية ولا بد من كون الثابت به غير الاول والا لزم تقدم الاثر على المؤثر ولا وجه لذلك
 واورد الفاضل المعاصر هنا ايرادا من هذا الدليل خص من المدعى لاختصاصه بما
 لودل دليل السببية على حكم مجدد السبب وحدوثه مجدد وث السبب كقوله البول يوجب ^{النوم}
 والنوم يوجب الوضوء واما مثل قوله من بال فليتوضأ فلا لان ورود الاوامر المتعددة على شئ
 واحد جائز كورود اريد من الف امر بالصلوة والزكاة ونحوها وثابتها ان على تقدير تسليم
 اثبات السبب الاخر غير ما اثبت الاول فانما يثبت الحكم دون تعدد الفصل فيرجع الكلام الى
 ان الفصل الواحد للمخانة والميض يتعلق به وجوبان لا انه يجب تعدد الفصل واحدهما غير الاخر
 ثم دون تلازم وثالثها ان ارادة السبب المعيار للاول يوجب استعمال الفاظ السبب
 في حقيقته ومجازه او في حقيقته في استعمال واحد وهو في ارادة الماهية ومطلق الفرد على
 اختلاف القولين عند عدم تعددها وذلك غير جائز فاذا قال الشارع البول يوجب ^{النوم}
 والنوم موجب للوضوء فالمراد بالوضوء عند فرد كل من السبعين اما الماهية او مطلق الفرد فلو
 اريد عند اجتماعهما الفرد المعيار للاول لكان لفظ الوضوء مستعملا في معنيين وهو غير جائز

ورابعها انه على القول المشتمل في وضع الالفاظ المطلقة للماهية يكون عند التعدد مستعملا في الفرد
قطعا ضروريا في عدم تعدد في الماهية وهو مجاز معارض لتخصيص عموم السبب والتخصيص اما
تقدم على المجاز كما هو المشتمل او مكافئ له كما هو الحق وعلى التقديرين لا يعلم عموم ما دل على السببية
بحيث يشمل المورد فلا دفع لاصل التداخل الاولى وهذه الوجوه كلها في النظر القاصر ساقةطة
اما الاول فلان قوله بال فليوضوعا لا شبهة في دلالة على ان السبب ينبغي حده وشد بعد حده
هذا السبب ولا ينهم احد من ذلك احتمال كفاية الوضوء السابق على البول عن هذا الخطاب وان
كانت اعم معنى لفظ من لفظ اخر لا يفيد اشتراكهما في سائر المقضيات اللفظية لكن نقاشا لان
بحاجة الى ثبات قضية كلية بل يقول ان المثالين اللذين ذكرهما لا يترقان في الدلالة على
السبب بعد السبب كيف وظاهر اللفظ الشرطي المستلزم لتقدم حصول الشرط على مشروطه وكيف
يعقل وجوب وضوء حصل قبل البول بعد البول فبصر وبالجمله الفرق بين الموارد في ذلك لا يرتكبه
من هو متهم في فهمه مشوب في فكره فضلا عن الناقد لتخصيص اهل اللسان المحض واما الثاني
فلما قرنا في المقدمات ان ورود الحكمين المتماثلين في جهة واحدة محال ومن جهة اخرى متغايرتين
موجب لتعدد موضوع الحكم بحسب الماهية وان وجد في ضمن فرد واحد وهذا لا يربط له بمقتضى
فراجع ما ذكرنا هناك فان فيه كفاية وبحسب زيادة توضيح غير قريب واما الثالث فلان لا
بارادة السبب المعابر للاول حتى يلزم ذلك فتقول الشارع البول موجب للوضوء يريد كون البول
باعتبار وجوب ماهية الوضوء سواء وقع البول مجتمع النوم او منفرد عنه والنوم ايضا موجب
لماهية الوضوء في المثالين والتغاير من لوازم الوجود الخارجي للوضوء لا ان الشارع اراد الماهية
لوانفرد السبب والفرد المعابر لاجتماعا وتوضيح ذلك بحيث لا يؤدي الى اخلال ولا الى ملال ان
تعلق الاحكام بالطبايع كما قرر في علم الاصول لا ينافي التعدد في المقام اذ معنى قولك اغتسل
ليس ارادة طبيعة غسل القرية في ظرف نفس الامر لانها شئ محبوب فيه مصلحة كائنة وقيل تعلق
الخطاب ايضا محبوب كما بعد الخطاب والمحبوبة هي العائنة الى الطلب والطلب لوجودها

لذاها وبعبارة أخرى قولك اضرب طلب لوجود الضرب لا لنفسه ومواد الأمور قوله اضرب
أريد منك إيجاد الضرب وهو معنى له تعلق الطلب بالماهية وهو الفارق بين المحبوسية وبين
الوجوب ولذا نقول إن الوجوب طلب الفعل والمنع عن الترك والمراد بالفعل إيجاد المأمور به لا
نفس المأمور لأن الفعل يضاف إليه يقال الصلوة يثاب فاعلمها والترك إبقاء الشيء على عدمه
السابق مع قدرة على إيجادها فإذا كان معنى تعلق الطلب بالماهية ذلك فنقول قولك اضرب
البول يوجب الوضوء معناه إن هذا سبب لوجوب الوضوء معناه من إرادة الأمر وجوده في الخارج
حتمًا فإذا تكرر الخطاب والسبب تكرر الوجوب فنكرر الوجود ونجمل إلى قوله أريد وجود الوضوء
حتمًا وأريد وجود الوضوء حتمًا ولم يرد في لفظ الوضوء إلا الماهية لكن الطلب للماهية معناه إرادة
وجوده ووجود الكلي متضمن في الخارج وتعدد الشخص لا ينافي وحدة الكلي الطبيعي فكما
إن الحكم على الإطلاق جل ثلثه وغراسمه قادر على تخصيص الكلي الواحد بمعنى إيجادها في الخارج
الف مرة فيكون الفرد وجود والف فرد لأننا جعلنا هذه القدرة للمكلف بالنسبة إلى
أفعاله الاختيارية فإذا قال له اصل معناه أريد منك تخصيص هذه الطبيعة وإيجادها وإذا
قال مرة أخرى صل فليس معناه أيضًا إلا إرادة التخصيص والإيجاد لتلك الماهية فإذا اصل
المكلف صلوة فقد امتثل الأمر بالتخصيص والإيجاد وإذا صل أخرى فكل مرة وتغير الشخص
في الخارج لا يوجب إرادة الأمر في قوله صل في الثاني فردًا من الطبيعة غير ما وجد في الأول
أذ لا نقول بان المظم الماهية لكن معنى طلبها إرادة إيجادها أي جعلها في ضمن شخص حتى
يحصل من ذلك فردًا لإرادة الفرد وتتمام الكلام في علم الأصول وبالجملة لا تفاوت بين قول
الأمر صل فصل المكلف مرة وقوله بعد ذلك صل فصل أخرى وبين قوله صل فصل مرتين للخطأ
بالنظر إلى معنى لفظ فنقول لو أمر بعد امتثال الأمر الأول فمحل يريد به الطبيعة أو يريد به
الفرد المغاير للأول فإن أراد الطبيعة فتعلق أمرين بالطبيعة مع تعدد الامتثال لا مانع منه سواء
فرض دفعه أو مع التعاقب وإن أريد الفرد المغاير فنقول تارة يتعاقب سبب الثاني وتارة لا

المعروف
 يعاقب فينبغي ان يكون الامر الاول الطبيعة والفرد في استعمال واحد وهو ما ذكرته من
 ونحن نقول ان ارادة الطبيعة وتعدد الطلبات يوجب تعدد الاجابات لا كون المراد
 باللفظ الفرد ولا رب ان زيد وجوده للانسان وكذلك عمرو وكذا خالد بمعنى ان هذه كلها
 مشتملات وتختص باللفظ الواحد كما ان الكلي قابل للالف وجوده هو قابل لتعلق الف طلبه هو
 يتقدر بقدر ما كان الوجود وليس في ذلك ارتكاب جواز لان هذا معنى الطلب للماهية
 لا نفس اللفظ الموضوع بازائه فلا تدخل مع اننا نقول بجود كون اجتماع السببين في مقام واحد
 قريبة على ارادة الفرد المعايير مثلا لا يستلزم الاستعمال في الفرد بل يكون هذا من باب التماثل
 المهمة في سائر الكلمات فهمهم فوهم الكلي في الخارج غير استعماله فيه ولذا يقولون بان استعمال
 الكلي في الفرد لو لم يرد الخصوصية في اللفظ ليس بجواز فنقول هنا طلبك واما على ما فرنا وفي معنى
 طلب الماهية فالافتاح واضح واما الرابع فاجواب عنه عدم لزوم الجواز في ذلك حتى يفتح فيه
 باب تعارض الاحوال بالوجهين المذكورين في الثالث مع النقص بورد مثله في صورة تخلل
 المسبب بين السببين فان الفرق من هذه الجهة شئت قد يرد مضافا الى اننا نقول قاعدا
 تعارض الاحوال ليس شأن البحث في سئلة خاصة الرجوع اليها والابحار عليها بل لا بد من
 ملاحظة خصوص المقام ايضا فلعل المقام فيه خصوصية مانعة عن ذلك ومجرد اولوية التخصيص
 او تساويه مع الجواز لا يوجب عراضا في المقام الخاص فنقول من الواضح الجلي ان قولنا ان
 اذا قلت قوضا واذا قلت قوضا منهم من اذنت لكل منهما وضوا اخره لو فرضنا ان هذا ارادة الفرد
 في اللفظ ويجاز لكنه لا يحيل احد من اهل العرف هناك ان الوضو يطلق الطبيعة وهي غير قابلة
 للتعدد فلا بد ان يراد قوضا للنوم في غير صورة اجتماعه مع البول والبول في غير صورة اجتماعه
 مع النوم فان هذا تخصيص بعيد فاذهان اهل العرف اللسان بمراتب ولا يفرق احد من قولي
 اذا وطلبت الحائض قد نبار واذا ملكك اربعين قد نبار الا كون كل منهما باعنا الدينار آخران
 سميت حقيقة وان شئت سميت مجازا فقد مر على التخصيص وتوضوئه عن هذا راوى اليه النظم

فيما استشهد في
على الشرح

القاصر ^{السنه} ووصل اليه الفكر الفاتر مع فتوى في البال وضيق الحال **عنوان** قد استهدى في
ان على الشرح معرفات لا على حقيقة والمراد بالعله الحقيقة ما يكون علة للوجود الخارجي
الخارجي ولا تكون الا واحدة واجتماع العلين المستقلين على معلول واحد لا يمكن لان الاجتماع
ان كان على ايجاد المعلول الواحد لم يترتب كل منهما اما ايجاد الموجود لو وجد المعلول
بأحدهما واما عدم كونهما علة نامة لو وجد بهما والاول حال بدئية والثاني خلاف الفرض وان
كان الاجتماع في الوجود الخارجي بمعنى وجود شيئين يمكن استناد المعلول الى كل منهما واما
علتان مستقلتان تانسان فاللازم تخلف المعلول عن العلة النامة او كان مستندا الى احدهما
وعن كلتا العلين لو كان مستندا الى كليهما فاجتماع عليتين تانين في الخارج مع وجود المعلول
يحتاج ولا بد لكل منهما من معلول واسمه واما المعروف فعناه ما كان علة للموجود الذهني واجتماع المعرف
الكثير لموجود ذهني واحد جائز لا دليل على استناد فان قلنا ليس الوجود في الذهن الا كالموجود
في الخارج فان كان مستندا الى معرف واحد فليزم عدم كون الاخر معروفا وحقيقة المعرف يحل الى
انه علة نامة في التعريف فاذا حصل ولم ينفذ الوجود الذهني فقد تخلف عن معلوله وان كان مستندا
الى كليهما لزم عدم كون شيء منهما معروفا مستقلا او تخلف معلولهما عنهما ماعا وطلما باطلا
وكان ايجاد الموجود الخارجي في الخارج محال فكل ايجاد الموجود الذهني في الذهن
يحتاج لانه تعريف للمعرف وكل ذلك مشترك في لزوم تحصيل الحاصل بالجملة الذي بين العلة والمعرف
غير واضح قال الفاضل المعاصر في بوائده في ضمن كلامه ليرى بين الموجود الخارجي والذهني حيث
انه لا يمكن صيرورة المسبيين في الخارج شيئا واحدا بخلاف الموجود الذهني فانه يصير الوجود
ذهني موجودا واحدا بمعنى تطابق موجود واحد في ذهن لالف موجود خارجي فان الذهن
ينفرد بكل الف موجود صورة ذهنية كلها منطبقة على موجود ذهني واحد كالسواد المنفرد
في جميع افرادة ولذا ترى انه بطل دليل واحد واستدل عليه بانه كثير ولا يبطل المدلول بل هو بمنزلة
باق على ما كان ويستفاد من كل معرف موجود ذهني ويتطابق تلك الموجودات ويحد في الذهن

يراد

وهذا هو المراد من اجتماع المعارف على امر واحد وظاهر ان هذا امر جائز اقول ظاهر الامر
ان المعارف اذا كان علم للوجود الذهني فحق ما تحقق احد المعارف حصل الوجود في الذهن ^{فالمعرفة}
فالمعرف الثاني اما ان يفيد وجود في الذهن غير الاول او يفيد ما افاد الاول او لا يفيد شيئا
والاخر غير مخالف لقاعدة العلية والاولى تحصل بالاصل والاول مخالف للوجدان اذ نحن بعد
ما علمنا شيئا بالدليل لا يثبت الدليل الثاني شيئا جديدا ويمكن دفع هذا الكلام مع قطع النظر عن كلام
الفاضل المعاصر واسأله بوجهين احدهما ان يقي معنى المعارف الامانة ولم يؤخذ في فهو حصو
معرفة منه بالفعل وانما شبهة مثل الدليل فانه ما يمكن ان يتوصل بالنظر الصحيح في المظهر ولا يلزم
في كونه موصلا لعدم وجود موصلة غيره بل المراد كونه بحيث من تنبئه له يتوصل الى المراد والمعرف
ايضاً ^{مفهوم} معناه كون الشيء امانة موصلة لمن لم يكن عنده موصلة غير ذلك فعند الاجتماع
نقول كلاما معرفان بهذا المعنى بمعنى انه لو ارتفع احدهما كفي الاخر لان هذه المعرفة حصلت
فيهما معا او في كل منهما وهذا هو المتعارف في معنى المعارف والكاشف والدليل ونحو ذلك ونظير
هذا المعنى يتقفل في العليين للتحققين بمعنى ان يقي مع اجتماعهما يكون المطول مستند الى ^{الامر}
ومع ذلك فالأخوات في علمه بمعنى انه لو لم يكن هناك العلة الاخرى لكان هذا كافيا في وجود ^{هنا}
الشيء لكن هذا خروج عن معنى العلية فان العلة لا يتخلف عنه معلوله وبعد فوضه كل شيء يسمى
علة فاذا وجد احدى العليين ووجد المطول فالعلة الاخرى لا تسمى علة وبالمجمل يرجع هذا
الكلام الى ان المعارف يراد به ما لو لم يكن هناك غيره لا توثق اثرها بالفعل في التعريف وبهذا المعنى
يمكن اجتماع اثنين واذا كانت المعرفة حاصلة من احدهما ولو ظهر بطلان احدهما او حصل الذهن
عنه قام الاخر مقامه كما هو المشاهد في تعدد الادلة وثانها ان نقول يراد بالمعرف ما كان علمه
ناتجا للمعرفة مؤثرا في حصولها بالعقل لكن لما كان الوجود الخارجي للشيء لا يكون الا واحدا
لان الشيء في ظرف الخارج ليس له وجودات متعددة بل هو اما موجود فيه او معدوم بخلاف
الوجود الذهني فان الوجود فيه متعدد بتعدد الازدهان واهل المعرفة فيمكن ان يقي اجتماع

المعارف

المعرف ^{المعرفة} الشئ الواحد معناه ان الشئ يمكن ان يكون له اماراة يهدي بكل منها واحد ^{طالبي} المعرفة
 فيكون كل من المعارف علمة تامة للتعريف وان كان لواجمع المعارف في شئ واحد بالنظر الى شخص
 واحد لا يتفق بفيد الا حق في شئ واحد لا انه تعريف للمعروف واما الوجود الخارجي فليس له
 افراد متعددة وصور متغايرة ممكنة الا تفكاك حتى يتعدد العلة الحقيقية للشئ ويكون الشئ
 في كل من وجوداته مستند الى شئ من ذلك فتدبر واما الجواب المذكور فتوضحه انا نقول بان
 المعارف علمة تامة للوجود الذهني ولا نقول يكون كل من المعارف بالنظر الى شخص اخر بل نقول
 بالنظر الى شخص واحد يحصل من اجتماع المعارف معارف كثيرة وصور ذهنية عديدة وبعبارة
 اخرى كما ان العلة التامة اذا تعددت تعدد معلولها في الخارج فكل من المعارف اذا تعددت تعدد الصور في
 الذهن بعدد المعارف لكن الاجتماع في المعارف معناه ان الصور المتعددة الحاصلة من المعارف
 تنطبق على صورة واحدة يتوارد عليها المعارف كافة وتبقى براخوان الوجود الخارجي لا يكون
 الا اشخاص الجزئية وانطبق اثنين منها على موجود واحد لباين الجزئين بخلاف الوجود
 الذهني كانه يلاحظ تلافيف الخصوصيات ويحصل بكل اماراة صورة خاصة في الذهن لكن لا يحصل
 من ذلك كل صورة كلية تنطبق عليها هذه الصورة الذهنية كما في مثال السواد فان مظهرنا
 كل واحد من افراد السواد توجب حصول صورة خاصة في الذهن معلول لتلك الامانة ومع ذلك
 ينطبق هذه المتلفات على ماهية السواد المتصورة في الذهن وحيث ان الكل ايضا وجودا ذهنيا
 كاختصاصا فالموجودات المتعددة في الذهن كاختصاصا تنطبق على موجود واحد كلي ودرية
 واضح ويرد عليه امران احدهما ان الاختصاصا وان كان يحصل من كل منها صورة ذهنية متغايرة
 وتنطبق على الكل لكن لا تعد هذه الجزئية معرفة الكل لانا نقول ان زيد من حيث هو زيد
 ليس معرفا للانسان والسواد الموجود في جسم خاص بخو خاص ليس معرفا لماهية السواد بل ^{الخصوصية}
 لا مدخلية لامدخلها للتعريف والمعرف حقيقة ذلك الشئ الواحد الى القدر المشترك الذي
 توسطه الصورة في الذهن كالجزيئات بعينها فكان الاختصاصية المحسوسة وجبة لخصوصياتها

في ذهن فكل من القدر المشترك الموجود في الخارج المدرك بالنظر وثانيهما ان المراد من انطباق
 الف موجود ذهني على شئ واحد وان كان مع قطع النظر عن الخصوصية فلا اختصاص لذلك
 بالموجود الذهني بل الموجود الخارجي كل فان بناء على وجود الكل الطبيعي في الخارج وجود
 الفرد او في ضمنه على اختلاف التعبير والتول يكون ما في الخارج موجودا وان اتحد وجود
 والارب ان الافراد للكل الواحد مختلفة كثيرة والطبيعة الموجودة واحدة فالخارج ايضا
 كالذهن في ذلك والارب ان الافراد الموجودة في الخارج مع قطع النظر عن خصوصياتها
 منطبقة على طبيعة موجوده في الخارج وان كان المراد مع ملاحظة الخصوصية فلا يمكن انطباق
 الف على الواحد في ذهن ايضا لا الخارج اذا افردا المقصود في ذهن مما يراه متباينة لا
 اجتماعا في واحد ونجيب عن الاول بان يكتفي في كون الخصوصية معرفة كونها تتضمن للكل وامانة
 له والارب ان مجرد ملاحظة الفرد يؤدي الى تصور الفرد المحفوظ وحصوله في ذهن مستلزم
 لحصوله اذ ليس تصور زيد الا الانسان المتميز بكذا وكذا وهذا معنى الامانة والمعرف كما ذكرنا
 فان المراد به ما كان ملة للوجود في ذهن لا يتقن ان تصور الفرد غير مستلزم لتصور الكل بكنهه نعم
 ينتزح الكل بعد ملاحظة افراد الكثرة كثيرة لا نأقول ليس المراد من حصول الطبيعة في ذهن
 حصولها في ذهن بقيد ان كل اذ قيد الكل الكلية مبين للجزئية بل المراد ان حصول الفرد معرف
 للطبيعة المطلقة لا للكل من حيث هو كلي وبينهما فرق واضح ونجيب عن الثاني بان الامر كما تقول
 لكن ليس المراد بالانطباق ما فهمت وان هذا يمكن في الخارج وفي ذهن بل المراد ان الحصول
 المتصور يمكن ان يلائمها وزوالها من ذهن مع بقاء الطبيعة فان من رأى الف فرد
 من السواد له تجريد ذلك كونه الخصوصية بحيث لا يبقى في ذهن صورة من الطبيعة
 الواحدة لان الحصول على المحوطة والطبيعة متقولة لكن نرى انها بعد قطع النظر عن خصوصياتها
 يرجع الى ذلك بل المراد انقضاء ذلك بالمرء مع بقاء الطبيعة في ذهن فتكون الحصول
 بقية الحصول في ذهن بعد هاهنا مع اول الامر الى زوال الحصول وبقاء الطبيعة التي هي

المعروف الواحد وهذا غير ممكن في الخارج اذ زوال الخصوصيات واسلاخها مع وجود الطبيعة غير
 ممكن وهو المراد بالاتفاق المبرور وفي المقام انظار واثبات يخرج مما ذكرناه نقضا وحلا
 لا يطبل الكلام بذكرها استغالا بالاهم فنقول لا ريب ان الاحكام الشرعية انهم ناشئة عن علل
 حقيقية ويحتمل ان يكون ما نص عليه كسابع من العلل ~~حقيقية~~ عللا حقيقية ويحتمل كونها ناشئة
 عن علل واقعية وعلى الثاني يحتمل تعدد الكواشف مع كون العلة في الواقع واحدة ويحتمل التعدد
 في العلة ايضا لكن اطباقهم على ان علل الشرع معارف لا بدلية مستند وليس في النظر القاصر ^{بالاصح}
 مستند لذلك الا ما وجد في بعض الموارد من ورود اسباب متعددة على سبب واحد كما مر في بحث
 التداخل ولو كانت عللا حقيقية لاسمحاح ذلك عقلا كما قررناه وفي هذا جعلوا عدم التداخل اصلا
 يخرج عن دليل وانما خبر بان هذا مجروده لا يكفي في اثبات كونه معروفا اذ القائل ان يقول ظاهر
 كل سبب استقلاله بمسببه ونقضاه العلية الحقيقية فاذا قام دليل على التداخل يكشف عن اتحاد
 العلة الحقيقية لانه يوجب اجتماع العليين اذ القائمة العقلية غير قابلة للتخصيص فيخرج الى الخارج
 غير الموضوع والتداخل يكشف عن عدم العلية وغاية ما يمكن ان يبقى عدم وضوح الفرق بين ما
 ثبت فيه التداخل وعدم بل الظن ان الكل في ذاته واحد وثبوت التداخل في بعض نبي عن كون
 ذلك كله معروفا لعله حقيقة والحاصل ان ما يعتمد عليه في البناء على ان هذه الاسباب معروفا
 غير موجود في النظر سوى ما استفاد من كلامهم في اطباقهم على ذلك وثبوت التداخل في بعض الاسباب
 وعدم وضوح الفرق بينه وبين غيره نعم يمكن ان يبقى ان هذه الاسباب لم يعلم كونها معارف
 فلم يعلم كونها عللا حقيقية لاحتمال كونها كواشف والدليل الدال على عدم جواز الاجتماع دل
 على عدمه في العلة الحقيقية واما في الشرعيات في مشكوكه واذا شك في جواز اجتماعها وعدم فلا ريب
 ان القاعدة الجوار حتى ثبت كونها عللا حقيقية ولهذا الاعتبار يمكن المصير الى انها معارف فثبت
 اذا عرفت هذا فهنا بحثان احدهما ان السببين الواردين على سبب كلي قابل للتعدد الوجود في
 افراده هل يقتضي التعدد في المسبب او يتحقق الصدق والامثال بالواحد وهذا هو نزاع التداخل

قسم في العنوان السابق والاصل الاول في بناء على المعرفة كفاية الواحد لكن بمعية ما ذكرنا
 من الادلة يثبت عدم التداخل وبما هما هل يجوز جمع سببين منهما على سبب شخصي واحد غير
 قابل للتعدد ام لا فبناء على المعرفة يكون الاصل الجواز وكما ورد ذلك في الاسباب الفهرية كجواز
 الوضوء والغسل فكل في الاختيارات فلكل ان يجمع بين من يوافق من العقود كالبيع والصلح
 والهبة ونحو ذلك في تملك واحد لانها معارف لا مانع من اجتماعها والى ذلك ينزب في الفقه
 فروعا كثيرة لا يخفى على الفقيه الماهر وورد عقود وابقاعات على الشيء الواحد لا بأس ببناء على
 ذلك وكل المركب من عقد او ايقاع ومن تعدد حكم ونظائر ذلك الا فيما دل دليل على المنع
 كما سذكر بعد ذلك لكن نقول اذا اجتمع الاسباب على سبب واحد فلا يخفى اما ان يكون مقتضاها
 واحد من جميع الوجوه سواء كان الاتحاد باصل بالشرع كالبيع والهبة المعوضة مثلا فانها
 في هذه لزوم العقد وترتب الاحكام سواء او كان الاتحاد بالشرط ونحوه كالبيع والصلح فان مقتضى
 البيع ثبوت خيار المجلس والمجان او حق الشفعة ونحو ذلك دون الصلح فلو اشترط سقوط خيار
 والشفقة سقطت باحد الاسباب كما بالصلح واما ان يكون مقتضاها مثلا شيئين مختلفين كل الا
 كالوقف والبيع فان احدهما يقتضي الخروج عن الملك مطلق والاخر قاض بكونه مملوكا واما ان يكون
 بين السببين موما مطلق بالنظر الى مقتضى بان يكون احدهما حكم زائد دون الاخر كالبيع والصلح
 بالنسبة الى خيار المجلس والشفقة والبيعين مع الشرط في احدهما خيار دون الاخر واما ان يكون
 بينهما عموم من وجه باستمال كل منهما على ما لم يشمل لمصلحة الاخر كالبيعين مع اشتراط الخيار في
 احدهما واشتراط درهم مثلا في اخر واما ان يكون بينهما تناف في بعض الاحكام دون بعض
 ونفقه اليقين ان يبق الله انه اذا لم يقع تناف بين مقتضيات مطلق وان كان الجمع كالو باع شخص
 ووليه شخص ووكيله مع اتحاد الاركان واللواحق فلا وجه للبطلان لجواز اجتماع الاسباب
 بالذات وعدم وجود تناف بالعرض وهذا مما لا اشكال فيه ومع الثاني بمعنى عدم امكان الجمع
 ببيع المالك لزيد ووكيله لعم مع التفاد ان او يبيع كل واحد من الوكيلين لواحد غير الآخر

فلا اشكال فيه بطلان لعدم الامكان وكذا في مثل الوقف والبيع ونظائرهما ومع العموم مظهر
 في صلح احد التولين وبيع الاخر في خيار المجلس والشفعة او شرط احدهما خيار دون الاخر
 فيقوم هنا وجوه احدها تقديم جانب الصلح نظرا الى انه يخل ما ذكر في بيع الى انه عقد ناقص
 غير ممكن للمشتري تكميلا تاما لجواز اخذ البايع منه بالخيار والتفيع بالشفعة فالبيع بالنسبة
 الى التمكن المشتري بسبب ضعف الصلح بسبب قوحي يعمل عمله يعني انهما يشتركان في التملك وينوب
 الصلح في نفي الخيار واسقاط الشفعة فتؤثر كل منهما اثر استقلال وتاثيرهما تقديم ايضا وان سلم
 ان البيع مثبت للامرين بمعنى انه ليس ذلك لنقص في سببية البيع وعدم كونه قاطعا للسلطنة بل لانه
 حكم لحقه وصار سببا في ثبوت ذلك وان كان بحسب اصله كالصلح في التمكن فيرجع ذلك
 الى تعارض مقتضاها بمعنى ان البيع ثبت ما ينفذ الصلح ومع التعارض يقدم الصلح اما الموافقة
 الاصل اولساقطهما والرجوع الى الاصل وثالثها تقدم البيع نظرا الى انهما يشتركان في افادة
 النقل واللزوم بحسب الاصل لكن البيع مثبت لحكم اخص خارج وخوفا والمثبت بعمل مقتضاه وليس
 الصلح ثبوت ذلك حتى يتعارض فان قلت تنفذ الصلح للزوم وعدم تسلط التفيع فكيف تقول بعدم
 التعارض قلت ليس عدم الخيار وعدم تسلط التفيع في مقتضيات الصلح وانما هو من لوازم الاصل
 الاولى ولا دخل في الصلح في ذلك بل هو مقدر له وادلة الشفعة والخيار واردة عليه فان قلت
 دليل الخيار والشفعة واردة على الاصل في البيع دون الصلح والعرض انهما قد اجتمعا في موضوع
 واحد وكان ادلة الخيار تشبه فالصلح ينفذ قلت بعد ان اخذ مورد التعدد وصدق ان هذا
 مبيع دليل الخيار والشفعة في هذا المبيع الخاص وتكون هذا مصالحا عليه ليس فيه خيار ولا
 شفعة لا ينبغي ما ثبت من حيث انه مبيع وبعبارة اخرى يتخلل التعارض الى ثبت وما كنت تحج فيه
 فضيلة الاصل وهذا ليس تعارضا حقيقيا ورايها تقديم البيع ايضا ولو سلمنا التعارض نظرا
 الى انه مثبت وهو مقدم على الثاني ولا يتوهم ان الصلح ايضا مثبت للدوام والبقاء واذ بعد الخيار
 والشفعة شيئا جديدا في العرف دون اللزوم وفي صورة العموم من وجديحي في كل ما ذكر في الاثر

ما ذكرناه في العموم المظهر الوجه والتحريرات ولازمها في مقتضى كل منهما او اثبات كل منهما وقد
 عرفت المثال في ذلك جدا وان شئت تفصل الاسباب في الاجتماع فنقول السبب اما قول او فعل
 او عقد او بقاء او حكم والمجتمع اما متجانسان او ملحقان مع اتحاد الاركان من عاقد ونحوه ومن
 ونحوه ومنه ونحوه او مع الاختلاف في جنس او قدر او وصف ومع الاتحاد في الاحكام واللواحق
 من لزوم وجواز وجبار وقض ولحق وتوابع عوفية واجل وشروط وكيفيات في هذه الاشياء
 المذكورة او مع اختلاف في شيء من ذلك الاصول الثاني نعم يقع البحث في بعض الصور في انه
 يتنافى ام لا قال العلامة في بيع التواعد في كذا الاولياء فلو باع ابي الوكيلان او الوليان مثلا على
 شخص ووكيله فان اتفق الثمن جنس صحيح والا فالاقرب البطلان ولو اختلف الخيار فالاقرب
 لاختلاف الثمن الا ان يجعله مشترك بينهما وهذه العبارة انما تخرج لمن عرف الفقه وقال المشرب
 في تبيين هذا البحث قال شيخنا المحقق الثاني عليه بن عبد العال الكركي في وجه صحة الاول الثاني
 لا مانع من الصحة الا كونهما سببين تامين في انتقال الملك لا امتناع في اجتماعهما لان الان
 الشرعية مرفوعة للاحكام وفي بطلان الثاني وجه القرب امتناع الجمع بين العقدين ولا يوجب فبطلا
 وهو الاصح وفي اختلاف الخيار وجه القرب ان الخيار نوع اتفاق فان كان للمشتري كان بمنزلة
 المقضان في الثمن او للبائع فهو بمنزلة الزيادة منه ويحتمل عدم المساواة لانه لا يعد ما لا فلا يختلف
 بطلان العقدان انتهى ومن صور الاستنباه اختلاف العقدين نوعا مع اتحاد اثرهما الا في
 بعض التوابع كالخلع والطلاق وبعض نحوهما ما اسلفنا واختلافهما لزوما وجوازا كالإجارة
 والجمالة والاختلاف الشرط والاجل والثمن والخيار كما فسط ويظهر وجه الاستنباه والله اعلم
 كذا والاشكال في ذلك بمعية ما مر من الوجه واما مع الاختلاف في المشتري او في جنس الثمن
 او وصفه او نحوه ذلك بحيث لا يكون هناك قد راجع ولا يمكن جمع الحكمين معا فهو تناف
 قطعا وفيما ذكرناه كفاية لمن له ارتباط بالفتن واهله ونحوه من ذلك انحاء شريفة ونكت
 لطيفة لا يطيل بذكرها مقتضى القامدة جواز جمع السببين الامع وجود ما يدل على المنع منها

ما اشتهر في كسبهم لسانهم من ان التفصيل في الاسباب قاطع للشركة تسكوا به في بطلان عقد
 باسراء الزوج لها وفي بطلان عقد ها ايضاً باسراء بعضها اذ البضع لا يتبع والذي اراه
 ان عدم البعض ليس من انقطاع الشركة بالتفصيل وعدم الاجتماع بل لعدم شمول الادلة اذ ابا
 البضع اما الملك او بالعقد وكلاهما شق في الملقق منهما ولم يدل دليل على جواز العقد على نصف
 الميراث وما اشتهر في كلامهم ان البضع لا يتبع ما خوذ مما ذكرناه من عدم شمول الادلة لا من
 الدليل على عدم جواز الاجتماع نعم في شراء الامه المحرورة باجمعها يحثي هذا البحث المذكور
 القاعدة كما قوت جواز اجتماع السبين ولا مانع من الاستباحة بعقد وملك لكن التفصيل
 في قوله تعالى لا على ارواحهم او ما ملك ايمانهم قطع الاشتراك ومنع الاجتماع فذكر بطلان
 هنا فهم الاصحاب هذه العبار في هذه العبار منع الجميع ايضاً كنع الخلو وليس لتوهم التفصيل
 قاطع للشركة ما خذ غير ظاهر اللفظ في النظر القاصر ويكن المناقشة بكون المتقن من الآية
 منع الخلو بل ظهورها بقرينة قوله تعالى فمن استغنى وراؤ ذلك في منع الخلو لكن فهم الاصحاب
 واجماعهم مع ما اشتهر في كلمة المنطقيين من ان الاصل في المنفصلة ان تكون حقيقة مما
 يعين ارادة منع الجمع ايضاً فيكون وارداً على تلك القاعدة ويخوذ ذلك لو وقع نظيره في
 الاسباب الاخرى لهذا عبر عنه الاصحاب بعبار عامة قد بر وقصر **عنوان** ومن جملة ال
 الملققات عن النبي في العسر والحرج والمثقة في الدين قال الله تعالى ربنا لا تجعل علينا اصراراً
 حملته على الدين من قبلنا وقال عزنا ما جعل عليكم في الدين من حرج وقال عزنا ما يريد
 الله ليجعل عليكم في الدين من حرج وقال سبحانه يريديكم اليسر ولا يريدكم العسر والنصوص
 في الاستدلال بهذه الايات في المقامات كثيرة جداً ففي صحيحة زرارة في بيان آية التيسير فلما
 وضع الوضوء عن من لم يجد الماء اثبت بعض الفسلسل محالاً انه قال بوجوهكم ثم وصل بها
 وايدىكم ثم قال من ادعى من ذلك التيسير لانه علم ان ذلك لم يجز على الوجه لانه يعلق من ذلك
 الصعيدي بعض لكف ولا يعلق ببعضها ثم قال ما يريد الله ليجعل عليكم في الدين من حرج والحرج

العسر والحرج

الضيق وفي صحة الفضيل في الرجل الجنب يغسل فيضغ من الماء في الأنا فقال لا بأس وذكر
الآية وفي وثقة أبي بصير في الغدير من المطر يقول فيه الصبي والدابة ويروى أن الدين
ليس بمصيق فإن أسد عز وجل يقول ما جعل عليكم في الدين من حرج وفي رواية على الأعل
فمن وضع باصبعه راق في الوضوء عرف هذا وشاهد من كتاب أسد قال أسد ما جعل
عليكم في الدين من حرج فاصح عليه وفي حنة محمد بن الميسر في الماء القليل في الطريق
يريد الجنب أن يغسل منه وجهه ويده قد رتبان يتوضأ ويغسل وتلا الآية ونظائر هذه
الأخبار كثيرة وفي رواية حمزة بن طراد وما من الأبدون وسعهم وكل شيء أمر الناس به فهم
يسعون له وكل شيء لا يسعون له فهو موضوع عنهم وفي صحة البرزطي بعد بيان عدم لزوم
السؤال من توكية ما يشرى من السوق من الفراء أن أبا جعفر كان يقول إن الخوارج ضيقوا
على أنفسهم بجهالة وان الدين أوسع من ذلك وفي رواية الاحتجاج الطويلة في عدم رفع
أسد من هذه الأمة رفع الخطأ والنسأ وقبول الصلوة أي مكان وكون الماء والأرض طهورا
وكون القربان في بطون الفراء والمسكين وعدم انفكاكه من ثواب خروجه إن قيل ومن رفع
عقوبة ذنوبه إن لم يقبل وكون الصلوة في أطراف الليل والنهار وكونها في خمسة أوقاف لا
في خمسين كما في الأهم السابقة وكون الحنة بعشرة وسر الدنوب وفي الأهم السابقة كانت تكب
على أبوابهم وقبول التوبة بلا عقوبة وفي الأهم السابقة كان يحرم عليهم بعد التوبة حب الطعام
عليهم وهذه كلها من الأصار التي حلت على الأهم السابقة دون هذه الأمة إذا عرفت هذه
الجملة فنقول لا كلام في استماع التكليف بما لا يطاق ويدل عليه قوله نعم لا يكلف الله نفسا
الأوسعها والأوسع هو الطاقة نص عليه جماعة من أهل اللغة وقوله ربنا لا تعجلنا ما لا طاقنة
لنا به وقوله نعم في رواية الاحتجاج وذلك حكيم في جميع الأهم أن لا أكلف خلقا فوق طاقتهم
ورواية المصلي عن النبي صلى الله عليه وآله لا تدخلكم الأيمان يسعكم والتعريب ما مر في الآية وصحجة
هشام أسد الروم من أن يكلف الناس ما لا يطيقون وقوله نعم هذا دين أسد الذي أنا عليه

واباني عند قولهم ان الله لم يكلف العباد ما لا يطيقون ولم يكلفهم الا ما يستطيعون
 ويطيقون والرواية النبوية في التسعة المرفوعة عن هذه الامة منها ما لا يطيقون ^{عليه}
 ايضاً العقل القاطع فان في ذلك بما لا ينكره العقلاء من حيث هو كمن اجتمع
 علمنا واكثر الخالفين لنا ولا كلام ايضاً في جواز التكليف بما دون العشر بمعنى التسعة ^{السر}
 والسهولة بل وقوعه وقد نطق الكتاب والسنة بوقوع ذلك كما عرفت وانما البحث في الوسطة
 بينهما بمعنى كونه مما لا يطاق وفوق السر والسهولة وقد ورد التعبير عن هذه المرتبة في النصوص
 بلفظ الضيق والاصح والخرج والعسر وفراصر في كلمات اهل اللغة بالضيق والخس والتل
 وفراصر الخرج ايضاً بالضيق وفراصر بالصعوبة والشدة وهذه كلها تفاريد مضمومة ومصدر افا
 ويظهر من البعض كون هذه الوسطة ايضاً مرتبتين وهي شدة من الاولى مرتبة العسر ومرتبة الخرج
 وهي شدة من الاولى والحاصل ان كلامنا في مرتبة العسر والخرج هل هو من مرتبة هذه التسعة
 كما لا يطاق او واقع كما دون العسر فعلى الاول يكون العسر والخرج ايضاً من القواعد العامة
 التخصيص ولا يكون من باب الفصل وعلى الثاني يكون قابلاً للوزن ودليل عليه خصوصه فتقو
 هل تقتضي العقل انتفاءهما ام لا يمكن ان يبقى ان قضية العقل سليم عدم وقوعهما في التكليف
 نظر الى ان المتفق عليه عند اصحابنا وجوب اللطف على السرقة ومعناه القريب من الطاعة
 والتباعد عن المعصية اليه هي المهلكة العظمى والارباب ان التكليف بالبالغ صلاحيته بعد عن الطاعة
 ويكون باعثاً الى كثرة مخالفة واسد سبل ارحم بعباده من ان يقتلهم بما يوقعهم في العذاب
 غالباً وكان التكليف بما لا يطاق ممتنع عليهم ثم للزوم القبح والخرج عن العقل فذلك
 التكليف بالخرج فانه مناف لللطف والرحمة والمنافقة فيه يمنع كون اللطف بهذا المعنى
 ساقطة اذ ليس المدار على لفظ اللطف بل المدار على ما ذكرناه من المعنى وهو واجب عقلاً ^{القريب}
 المستقيم كان منع عموم الوجوب في اللطف لا يوقع له بعد ما قررناه من الدليل هذا بالخصوص ثم
 قد بين ان الواجب هو اللطف الواقع لا ما يخيل انه لطف ولعل التكليف لواصل الى حد الخرج لطف افا

و نحن لا نعرفه وهذا الكلام من الغاية بمقام اذا لم يرد سد باب حكم التكليف العقل والمفروض
انا جعلنا الموضوع موضوعا موجبا لكثرة المخالفة والحكمة ومن البداهيات ان هذا شيء
غير قابل للخلاف ولا ندعي في مقام خاص انه من غير بل نقول ان المرجح الذي هو
مبارك عن هذا الامر الموجب لهذا الهلاك العظيم هل هو جائز على الرب الرؤف الرحيم ام لا
ومن البداهيات ان ذلك بهذا الفرض غير جائز لقضية اللطف ودعوى ان المرجح غير موجب لكثرة
المخالفة بنا فيه الوجدان والعيان قال في العوائد قد يترتب على امر صعب وضيق سهولة وسعة
كثيرة واثمة على وادفع من هذا الصعب ونقصي اللطف التكليف بالصعب الاولى للوصول
الى السعة الا على ما ان الارب الرؤف يضيق على ولد يحبس في المكب ومنعه عن الاخذة
المرغوبة له لراحمه عند الكبر بل يحجره ويقطع اعضائه لدفع الامراض قلت هذا الكلام من ذلك
العلام تبعا لبعض من سبقه خرج من محل البحث وقياس مع القارق وبيان ذلك انه لا فرق
بين الامور القهريه والاختيارية فاننا لا نأبى ان يسلط الله على الانسان المكلف بلايا
شديدة صعبة مريض او كسر عظام والسقوط من جدران واهانة ظام ولذع حية يكون ذلك
كله كفارة لما صدر من الذنوب او باعنا لارتفاع درجته في الآخرة كما في المعصومين فان ذلك
كله واقع في المكلفين ونطق به الاخبار وهذا الذي يقاس به ضرب الناديب والاحتكام ونحو
ذلك واما لو كان الامر الصعب اختياريا سلا بان يامر المولى عبده او الاب وله بامور شاقة
وكلفة باركا به باختيار وهداه بالعقوبة على المخالفة ووعده بالتواب على الطاعة وكان
ذلك الامور لا يخلل لا يخلل مادة ويسبق عليه جدا فلا ريب ان ذلك مخالفة لطريقة العقلاء
وبعد ذلك من المولى والاب شيوا بالفرض النفساني وبعد هذا خارجا عن اللطف والابتلاء
بل لا يخلل هذا الفعل الا من كان يريد العقوبة ويجعل هذا وسيلة اليها كما ترى وقوح اسأل
ذلك من الامراء والسلاطين فانهم اذا ارادوا عقوبة من خدامهم ومن تحت يدهم يطلبون
وسيلة لذلك بامور شاقة لا يخلل يخلل ثلثها غالبا وعادة يخالف في اخذونه

بذلك

بذلك واسه سبحانه اجل من ذلك بل العاقل الذي يريد تربية الطفل والملوك ونحو ذلك يمتنع
 بالامر سهله حتى لا يكون داعيا الى المخالفة في اول الامر الى ان يحصل له من الوسع ما يقدر على ارتكاب
 ما فوقه من دون ضيق ثم يامر بما فوقه وهكذا والحاصل لا شك في ان التكليف بالامور الصعاب ^{الشدة}
 التي لا يتحمل غالبها من يريد التربية والتكامل وليس مشوبا بغرض نفسي في قسما اقترأ حجة غير مستحسن
 العقل والامور القهري لا مدخل لها في ذلك سيما مع اخضاع العلاج فيه طامع ما يفيد من الكلام كلام
 اخر سنده بعد ذلك انتم ثم قال واما اجاب ذلك كثر المخالفة فهو غير مناف للطف فانه نقض
 من جانب المكلف ولو اوجب ذلك عدم التكليف لزم ان يكون مقتضى اللطف عدم التكليف
 لا يجابه المخالفة ولا فوق فيما بين الفلز والكثرة مع اننا نرى كثر المخالفة بحيث تجاوزت عن الحد ولم
 يوجها الا اصل التكليف قلت في حل هذا الكلام ان الفرق بين المقامين في غاية الوضوح وهذا
 ناشئ من عدم التامل في طريقة العقلاء وارباب اللطف فاننا نقول نقض المكلف اذا كان داعيا الى
 المخالفة لا يفرق الحال فيه بين السهل والصعب وقد يرى ان النفس المطبوعة تتحمل من الشاق
 ما لا يتناعى والعاصية لا تتحمل اسهل التكليف وتبايغ عن الاطاعة وذلك مسئلة اخرى ولا شبهة
 ان التكليف بما فيه مضيق يكون داعيا الى المخالفة او يكون سببا لتور النفس والذي يمنع صدور
 شيء من صاحب اللطف يكون له مدخلية في المخالفة وما ذكره ثم انه موجب لارتفاع التكليف في غير محله
 او موضوع الاطاعة والمخالفة لا يتحقق الا بخطاب ولا يتحقق عطاء كل احدا الحق بمقتضى
 اختياره الا بالتكليف فهو من مقدما وجود احد الامرين بخلاف التكليف بالخروج والضيق فانه من
 دواعي المخالفة واسبابها وهي على الحكيم صدور شيء منفض الى العصيان منه وان شئت فقل
 ذلك فانظر الى طريقة العقلاء في مقام التربية فان الارشاد الى الحسن والنجى والامر والهي من
 لوازم التربية ولا يتحقق به ونها مع انه لو امر امرام مستصعب او نهى عن شيء يعسر اجتنابه لما تو
 جد في مخالف لكان العقلاء يذمون الامور ويقولون ان هذا ليس مقتضى اللطف بل اللاتي ان تامر
 بما لا يشكل عليه ولا تامر بما يوجب ذلك لانه وبالجملة فوق بين كون الداعي مجرد نقض النفس

والتمرد عن الطاعة اعا قال الله منه وبين كون ما يصد من الامور مدخلية في ذلك لا في تحقق بوصفه
بل في صدوره عن المكلف وهذا لو اعتد بالعبد المخالف عند الناس بان التكليف مثلا بكذا
وكذا هذه المشقة هل هو طريقة المولى وكيف تحمل انا هذه المشقة وكيف السبيل في ذلك غير الخلق
يقبل العقل او يخطئون المولى وذلك واضح ويدل ايضاً على ذلك ما نطق به كلمة الاصحاب
في الاستدلال بان العسر والخرج منفي ولا يشترح احدهم الى جواز التخصيص بقوله الا ما خرج بالدليل
مع ان طريقهم في العموم الخارجية تجري القاعدة يذكرون مثل ذلك ولم اجد الى الان في كلامهم
يذكرون هذا الدليل في مقام ويقولون خرج ما خرج بالدليل وبقي الباقي بل ظاهرهم ان ما
ينبت ليس من هذا الباب وانما نشأ ذلك من بعض المتأخرين بعد ما عجزوا عن حل بعض ما يرد
عليهم كما ياتي بعد ذلك مضافا الى قول روين محمد حنيف وقوله صمعت بالخيفة السهلة السهلة
وليس المراد من ان في هذا الدين اشياء سهلة واشياء صعبة بالغة حد الخرج فان الدين ان كان
اسما لكل فرد من افراد التكليف فمضى يكون كل منها سهلة وان كان اسما للمجموع المركب تقفى كوت
ذلك ايضاً لان وجود الخرج في الدين يجعل المجموع المركب صعباً اذا انضمام التكليف السهلة
الى الشدائد لا يوجب سهولة الشدائد بل يزيد ذلك شدة ويكون ثقلاً فوق ثقل لا كركيب الماء
الحار المغلي بالبارد حتى يغدك فان ذلك ليس من هذا الباب وقد علم من ذلك ان وجود ما يصد
عليه الخرج والعسر في هذا الدين منافق للروايتين المشهورتين بل لم يذكر ذلك احد فان قلت لعل
المراد كونها سهلة بالنسبة الى ما فوقها من الصعوبة فاذا رايت الشدة متفاوتة قلت يكفينا في نفي
الخرج والعسر فان اطلاق السهل يعني ما قابله وظاهره ان ما بعد حرجا وعسرا غير وجود في الدين
وان كان فيه ايضاً مشقة وشدة ببعض مراتبها فتدبر مع ان ما ذكره الايات والروايات في نفي
الخرج والعسر لا يخفى على من لاحظها بعين البصيرة انها ليست موقفة على سياق ما ورد من
العموم الاخر التي تخص بالدليل فانه لو قال قائل يريد ان يرد بكم اليس ولا يريد بكم العسر الا فيما
ثبت من الشرح وكذا قوله ما يريد ان يجعل عليكم في الدين من حرج الا فيما جعله في بعض الاحكام

كان هذا مما يشتمل منه النفس ويغيب منه الشافعي وليس ذلك الا مثل قوله تعالى وما يريد اسد ظلم
 للعباد وما ركب بظلم للعبيد وما كان اسد لظلمهم وليس مما يتجمل في كون من باب العسر والخروج ^{ال}
 كما يتجمل في كون من باب الظلم في شياء لا يدرك عقول الاكثروا لئلا يسره الا بالافقون مربية الاجناس
 والعقل الكامل ولا يلزم من مجرد ورود النقص الذي لا يقدر على حله النظر احوال الظواهر المتأثرة
 للقطع بل القطعية في معانيها وارتكاب مثل هذا التكلف الذي لا يخفى على المتصف غرابته والمصير
 الى ان ما ثبت مما ظاهره الخروج ليس من ذلك الباب بل هو كما شاف عن الخروج عن الموضوع وان
 وان كانا نعرف وجهه واضح من ذلك مع اننا نبين الوجه في ذلك انك والذي اوجب الاضطراب
 في هذا الباب امان احدهما ان ترى التكليف الشاق والاحكام الصعبة واردة في الشرع واهل
 العرف بعد وند عسرا وحرجا وضيقا كالصوم في اليوم الحار الطويل والحج والجهاد ولزوم الشتاء
 في مقابلة الكفار وحرمة الفراء والتوضؤ بالماء البارد في الشتاء وفي السجود مجاهدة النفس
 والسعي في طلب العلم في البلاد البعيدة وعدم الخوف من لومة لائم في بيان احكام اسر واجراء
 حدوده واجماده في سبيله ونظائر ذلك وثانيهما انك لم يرض في بعض الامور الجزئية والتكليف
 السهلة بالارتكاب وورد في النصوص الاستدلال في بعضها بادلة العسر والخروج فكيف يكون
 امثال ما مر في الاخبار عسرا وحرجا ولا يكون ما ثبت من الامور المتقدمة التي هي اصعب منها
 بمراتب عسرا وحرجا ومن هذين الامرين تولد الاشكال من وجهين احدهما وجود العسر والخروج
 في الشرع مع انه نفاه ما سبق من الادلة وثانيهما عدم امكان الجمع بين كون هذه الجزئيات السهلة
 من باب العسر وعدم كون تلك التكليف الشديدة من ذلك الباب قال الفاضل المعاصر في
 عوائد الامري قاعدة العسر والخروج كما في سائر العوم المخصصة في الكتاب الكريم والاخبار
 الواردة في الشرع القويم وادلة العسر والخروج على انتفاءها كلية لانها لفظان مطلقان ^{واضافان}
 موقع النفي فيفيدان العموم وقد ورد في الشرع بعض التكليف الشاق ولا يلزم من ورود ^{اشكال}
 في المقام كالإيراد بعد قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم اشكال في تحريم كثير مما وراءه ولا بعد قوله

قل لا اجد فيما اوجي الى محرم الى اخره تحريم اشياء كثيرة بل وكما يخص بادلته تحريم غير عموم ذلك
 فكذلك فان تخصيص العموم بمخصصات كثيرة ليس بمنزلة هو امر في ادلة الاحكام سائر فغاية
 الامر كون ادلة نفي العسر والحرج عموما بحسب العمل بما يحكم فيها لم يظهر لها تخصيص وبعد ظهوره بعمل
 بقاعدة التخصيص فلا يرد عليه شيء من الاشكالين ولعل لذلك لم يتعرض الاكثر لذكر الاشكال او
 لا اشكال في التخصيص ولا يلزم تخصيص الاكثر ايضا فان الامور العسرة الصعبة غير متناهية و
 التكاليف محصورة متناهية واكثرها ما ليس فيه صعوبة ولا مشقة وقال في الجواب عن الثاني اما
 عدم رضا الله بادلته في مشقة في بعض الامور ورضاه بما هو اصعب منه كثيرا في بعض ولا يعلم ان رضاه
 بالاول لكونه صعبا وعسرا بل لعله لا يراخروا لو علم انه لذلك فلا منافاة بين عدم رضاه بمشقة
 ورضاه بمشقة اخرى لمصلحة خفيت عنا واما الاحتجاج بالامتنع لنفي التكليف في بعض الامور
 العسر والحرج فهو كما يحتاجهم بحلية بعض الاشياء بقوله تعالى قل لا اجد فيما اوجي الى اخره ورجعه
 الى الاحتجاج بالعموم وعدم وجود المخصص ومن ذلك يظهر ايضا الوجه في احتجاج الفقهاء بانقضاء
 بعض الاحكام الجزئية بنفي العسر والحرج ولا يلتفتون اليه في احكام احواصب منه واشد ثم قال
 الوضيفة في الفحص عن المعارض والرجح وعدمه في هذه العمومات كغيرها من دون فرق
 والوظيفة في تحقيق معنى العسر والحرج العرف وتختلفان باختلاف الزمان والمكان والشخص
 والاحوال وغير ذلك وكلما دخل تحتها وصدق عليه سميها فهو منفي حتى يثبت بالدليل ولا
 يرد ان المعنى العسر والحرج غير مضبوط بل مجمل لا ينفع في الاستدلال هذا كلامه زيد كوامه
 بخلاف الزوائد في نقيض الفوائد وقد عرفت مما قررنا ان كون هذه الادلة في باب الاصل مستبعد
 جدا وظاهرها تاتى عن ذلك وهما بالمعنى المتقدم بينهما العقل ايضا بملاحظة ما بيناهم بضاف
 الى ان الظاهر من احتجاج الامتنع نفي ذلك الشيء الخاص مثلا لانه حرج فراجع ^{الاضافة}
 حتى تعرف هذا المعنى لانه داخل تحت العموم ولم يتم دليل على خلافه بل الظاهر من الايات الشريفة
 ان هذا الدين المركب من هذه التكاليف التي يدعى كونها حرجا وضيقا لا حرج فيه وتوضيحه

ان الدين اسم لمجموع ما ورد من الاحكام والتكاليف ولو كان بعض منها حرجا فكيف يقول سبحانه
 ونعم ما جعل عليكم في الدين من حرج مع انه جعله في التكاليف كثيرا وبالجملة هذا التوجيه
 بنا فيه ظواهر الاولة فتبصر سيما ان قوله تعالى ان كان منكم مريض او على سفر فعدة من ايام
 اخرى يدل اسد بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ثم بل صرح في ان الصوم على الصحيح الحاضر ليس بعسر
 بل العسر جوبه على المريض والمسافر فكيف يقال ان الصوم في تلك اليوم الحار الطويل عسر مع
 ان كتاب اسد ناطق بخلافه ونظيره ذلك من ملاحظة الايات الاخرى فمدبر وقال القائل
 الحق تعالى والذي يقتضيه النظر بعد الاجماع القطع بان التكاليف الشاقة والمضار الكثيرة
 واردة في الشريعة ان المراد من العسر والعجز في ما هو زائد على ما هو لازم لطبائع
 التكليفات الثابتة بالنسبة الى طاقة اوساط الناس البرئين من المرض والقد الذي هو معيار
 التكاليف بل هي مستفيدة من الاصل الاينما ثبت وبقد ما ثبت والحاصل اننا نقول ان الله سبحانه
 لا يريد بعبادة العسر والحرج الا في جهة التكاليف الثابتة بحسب احوال متعارفة في الاوساط
 وهم الغالبون والباقي منفي سواء لم يثبت اصلا أصلا او ثبت ولكن لا يستلزم هذه الرواية
 وهذا الكلام قابل للاختصاصين احدهما ان يكون المراد ان عومات العسر والحرج كسائر العومات
 تخص ما روي عن عليهما من الاولة بعد اعمال قواعد الترجيح فيكون المراد ان الله لا يريد بالحرج الا ما
 اراده واشتهر من التكاليف التي علم من الدليل الواضح على دليل النفي ثانيا ان هذه العومات تعلية
 مفيدة في حد ذاتها لعدم الثبوت في الشرع بمعنى ان كل ما لم يثبت في الشرع فهو عسر منفي فيكون
 مؤكدا لادلة اصل البرائة وجارية مجرى ما لا يعارض الدليل الوارد على الثبوت لانه مفيد بعدم
 ورود واراد ويرد على الاول ما اوردها على ما في العوائد فانه ما حوز من ذلك نقضا وحلا
 وعلى الثاني ان هذا مخالف لما روي من طريقة الفقهاء في منسكهم بهذه العومات في مقابل الدليل
 ولا يجعلونها جارية مجرى اصل البرائة مع انه لا يفتي في شيء اذ كل تكليف يشكوك في
 سواء كان عسرا او حرجا او غيرهما والذي يقتضيه النظر في بعض اجزاء كلامه ان يكون عدم كون

ما هو ثابت في التكليف عسرا ورجا بمعنى ان التكليف لا بد ان يكون فيه مشقة وكلفة لكن
 المقدر الموجود في هذه التكليف بالنظر الى متعارف الاوساط ليس بعسرا ولا رجح وفي هذا
 المعنى قال العلامة الطباطبائي واما ما ورد في هذه الشريعة من التكليف الشديد كالحج
والجهاد والزكاة بالنسبة الى بعض الناس والدية على العاقلة ونحوها فليس شيء منها المرجح
 في شيء فان العادة قاضية بوقوع مثلها والناس يركبون مثل ذلك من دون تكليف
 ومن دون عوض كالحارب المحمي ونحوه كما اذا اعطي على ذلك اجرة فانما يرى ان كثير
 يفعلون ذلك بشيء يسير وبالجملة فاجرت العادة بالاثبات بثلثه والمساخمة ان كان عظيما
 في نفسه كبذل النفس والمال فليس ذلك من المرجح في شيء نعم تعذيب النفس ونحوه المباحات
والمنع عن جميع المشبهات او نوع منها على الدوام مرجح وضيق وشدة شدة في الشرع
 هذا كلامه ورفع مقامه وزيد توضيحا ونقول دفعا لما تخيل بعضهم من المناقشة في هذا الكلام
 انما ترى بالعيان ان المولى اذا امر عبده بالخصور في خدمته كل يوم ثلاث مرات وامره بالاغطاء
 الى الفقراء عشر مما اعطاه مولاه وامره بملامته فليقله بالامساك من اللذائذ في كل سنة وامره
 في صدقة عن مئة بالذهاب الى بلد بعيد لقضاء حوائج مولاه في تلك البلاد مع اعداد اسباب
 سفره واعطائه اياه ما يحتاج اليه في طريقه على حسب شأنه وحاله وجعله في كل ما يحتاج
 اليه من مقتضيات نفسه من اكل وشرب ولبس وكما هو ونحو من اصل ما له ما يرفع حاجته
 بل زاده سعد في ذلك وصعد عن التعرض لآموال الناس والخيانه في اغراضهم وانفسهم
 واعطاه بعبادته عن التعرض لذلك كله وامره من المعاشرة مع العبيد بالمعروف بحيث لا يترتب
 عليه الفساد وامره بدفع من كان عدوا له لمولاه مع امكانه لا بعد هذا عسرا ووجاهه
 بالنسبة الى ذلك العبد وكيف يكون ذلك حرجا مع ان هذه الطريقة طريقة احسن الناس
 ورثة وعلمه عادة الناس خلفا وسلفا بالنسبة الى احيائهم وعشائرتهم وكيف بعد اتيان
 مثل هذه الاشياء حرجا اذا امر به الحكيم على الاطلاق ولا بعد حرجا بالنسبة الى الخلق المحمدين

٢ في الخلد

بعضهم لبعض وانا نرى ان المقربين المتعبدين بهذا الشرع يباشرون هذه التكاليف ويريدون
 عليهم هذه المنذبات الى ما شاء الله ومع ذلك هم في قيامهم وقعودهم ومعاشرتهم مع الناس
 وتزينهم بما احل الله لهم من الطبائع احسن حال واكمل دفاهة فلو كان هذا من الضيق والحرج
 لعم سائر الناس فان الضيق معنى معروف عرفا مضافا الى ان عوام الناس اهل الشريعة قد ربح
 في ذهابهم ان هذه الشريعة اهل ما يكون في الاعمال بحيث لو فعل هذه الخدمات كلها عبد لله
 بل صدق لصدقة ما بعد في نظورهم مثل هذه الاشياء خدمة واظهار خلاص فكيف في عبادة الرب
 الكريم ونحن نعلم ان فروعا متفرعة على نفي الحرج والعسر حتى يوضح عندك الفرق بين المقامين
 منها عدم نجاسة التبر بالملاقات والعنوة وعدم الحرج والترح الذي لا يرفى وعن ما دون
 البغلي وثوب البرية للعبادة عن نجاسة ما لا يتم الصلوة به الا به ومطهر في الارض وطهارة الات البر
 كالعصير ورضعة المبطون من بحكمه وعدم لزوم الاحتياط والاحتساب عن الشهة الغير المحصنة وطهارة
 الخافين وحل ذبحهم وعدم لزوم الصنة في كل معاملة وصحة بيع العبي في ما جوت به العادة وعدم
 لزوم التحرر عما ينفل من البدن في الاجزاء الصفاد وعدم انفعال العالي والرضعة بكثير ذلك
 وجواز التيمم للمطر بالماء وطهارة ماء الاستنجاء وعرف الجنب من الحرام وعدم لزوم الخس في
 الصبات والبراث والزكوة في المعلوفة وعدم لزوم الترتيب في القضاء وعدم لزوم بفتح افعال
 الناس وقبول قول الودي في الرد وعدم اعتبار الشك في المظارح ومشروعية الزعة وجواز
 الوكالات والنيابات واباحة ما يغلب عليه الحاجة وجواز اخذ الاجرة على الصبايع وحل النظر الى
 المحارم وشرع التيمم وعدم لزوم الكيل والوزن في النفوذ في وجهه وشرعية التوبة والنصر في السر
 وعدم لزوم قضاء الصلوة على الحائض واباحة الاططار للحامل والمرضع وذو العتاش والعنوة
 عن احتساب ما يعسر احتساب في البيع وشرعية الخيارات والطلاق والرجعة وشرعية الكفارات
 والديات واباحة المحظورات عند الضرورات والرضعة في الاكل عن البهائم البيوت المحصورة
 وفي الامانة المملوكة والاراضي المستعرة والزوجها في مال زوجها وفي قطع الصلوة لأمور وعلم

بطلان عبادة من عليه دين وثبت بعض الحقوق بالبيع وكفاية الواحدة في الوصية وعدم
لزوم التوكيل على الآخر ومشرعية المعاملة على العسل في الحمام وعلى الرضا مع خروجهما من
قاعة الإحانة ونظائر ذلك وهذه الفروع فثمان منها ما التفتاه وحكمنا به في دولة العس
والخرج ولو مع وجود معارض لها من العوم والآخر دليل خاص لكن حيث علمنا تحقق العس
والخرج فيها يقيناً وحكمنا بالرضة في ذلك كله ومنها ما ثبت في دولة الآخر إجماعاً أو
ضرورة أو نصاً ونحو ذلك على طبق قاعدة العس والخرج وفي ذلك أيضاً نقول إن هذا
دليل العس والخرج وإن قيل بعد ثبوت ذلك في الشرع لا فائدة في بيان أنه للعس والخرج
أول غير لكن إذا عرفنا تحقق الخرج بذلك تنفيده ولو لم يكن هناك دليل خاص أيضاً وأغلب النصوص
الخاصة إنما هو عن الأئمة الأطهار ولا ريب أنهم يحكون على وفق كتاب الله الذي فيه تنبأ
كل شيء ولعل ذلك كله حكوا به من جهة نفي الخرج فيكون الفائدة من هذا الكلام أن الخرج
مطعم نفي والحاصل أنه لا يخفى على الفقيه البصير أن هذه الأشياء لو لم يثبت فيها الرخص لكان
ضيقاً على الناس في معادهم وعاشهم وليس مثل الجهاد ونحو ذلك من هذا الباب ونوضح
ذلك أن العس والضيق غالباً يصير بزيادة الكم ولو في تكليف سهل مثلاً لو أمر الأمر بزيادة الزكاة
ثلثة أيام متوالية ولو في مكان راحة عند هذا ضيقاً ولو لم يرخص في الاعتكاف للخرج عن
المسجد فاجبة أو لفضاضة أو نحو ذلك عند ضيقاً والحاصل الفرق بين ما ذكرناه من موارد العس
والخرج وبين هذه التكاليف الثابتة واضح جداً فالحق أن ما ورد في الشرع من التكاليف
ليس مما بعد عسراً وجاعاً عرفاً وكفاً في هذا المعنى ملاحظة الآيات في هذا الباب نعم
بقي علينا الإشكال الثاني وهو استدلال الأئمة في بعض الأمور الخيرية بنفي الخرج وهو العمل
في هذا المقام فنقول أولاً أن هذا الاستدلال لا يفي بما لم يفي به في العامة والمقصود أسكانهم
الكتاب وثانيها أن أغلب موارد الاستدلال يكاد يعد في العرف حرجاً ولو لم يكن فيه نص خاص
لكننا تنفيده أيضاً بالعموم ودعوى أنها أسهل من إيجاب الزكاة والخرج ممنوعة بمعنى أنه لا يكره صوته

مثل الجهاد لكن المدار على صدق الضيق والخرج دون الصعوبة وزيادة مرتبة العمل وقدان
 ولا بعد في عدم عد الناس وجوب الجهاد مثلا ضيقا ورجا الوقوع كثيرا بين الناس بدوامهم
 النفسانية وعدم نجاسة ماء الاستحباب حرجا في جهة كثر وقوعه وقلة المياه سيما في مكة
 الحجاز ومثاله فان الالتزام بتطهير كل ما يصير شي من ذلك بعد حرجا وبالجملة لا يدور
 العسر والخرج مدار شدة التكليف وعظم شأنه وعلو مقامه في الاضطرار بل قد يمتنع عنه
 ذلك كثيرا ومدارهما غالبا على زيادة الكم وغلبة الوقوع وعموم البلوى وتلك المناصير
 العلاج وان كان شيئا لا يعد تكليفا في نظر العقلاء والمكلفين قد يبر في أطراف الكلام قد يبر
 في أطراف الكلام نفي في ابداء الفرق يحظ وافوا فان المقام لا يخرج فيه دقة وان المستوحش من ذلك
 ابتداء ولكن الفقيه يدور مدار صدق اللفظ وتصديق اهل العرف واللسان وثالثنا قول لا يلزم
 من الاستدلال بنفي الخرج كون ذلك الشيء حرجا بخصوصه بل العلة لانضمامه الى التكليف لا
 بمعنى ان الامام يريد ان اسمه سبحانه كلف بتكليف تكليف معلومة بغير سهولة ليست على حد
 العسر والخرج وهذه الجزئيات ايضهم ولم يرض فيها لزم من انضمام ذلك الى تلك التكليفات الخرج
 ولو وضع ذلك في مثال فان المولى اذا امر عبده مثلا بتصعيد مائة من طعام الى سطح فيدرج
 عال جدا فلا عسر في ذلك نعم لو اضاف الى ذلك ان تضع رجلك عند الصعود وكذا وعند النزول
 كذا واذا صار بك الم مثلا لا تستعد للاستراحة ونحو ذلك عند حرجا وان كان هذه في جنب
 اصل التكليف بمنزلة العدم ونظيره في الشريعات ان الصلوة لا حرج فيها ولكن جعل الثقل على ^{القدريين}
 بالسوية موجب للخرج وبالجمله المراد ان بعد ما علم من التكليف التي تعرفون انه ليس بخرج فلا ^{يستوي}
 هذه الامور الجزئية ايضهم فانه لو اثبت هذه الامور ايضهم لا يخفى الى الخرج والمفروض ان اسمه لا يبر
 فعليكم بالتدبر في أطراف الكلام تحده واقفا في حل اشكال المقام بعون الله الملك العلام وربما
 قيل في دفع الاشكال ان الخرج والعسر في الامور يختلف باختلاف العوارض الخارجية فقد يكون
 شيء سرا وحرجا وبصيرا باسنادا مرطبا جي سهلا وسعة وفيه الامور الموجبة لسهولة كل عسر وسعة

كل مضيق مقابلته بالعوض الاكبر والاجر الجليل ولا شك ان كلما كلف الله سبحانه تعالى له ما لا يحصى
من الاجور على هذا فلا يكون شيء من التكليف سراجا وما لم يرض احد فيه بادي مشقة
يكون من الامور التي لا يقابلها اجر ولا يستحق فاعلمها عوض وثواب وما كلف الله من الامور
الثابتة ظاهرا فقد ارتفعت مشقتها بما وعد لها من الاجر الجميل والثواب الجليل وهذا الكلام مؤيد
لما ذكرناه ولكنه محل نظرم وجهين احدهما انه لا فاسد ارتفاع الخرج بالجزء الواو فظم ولا ريب
امر المولى لعبده بان لا ينام في الليل ابدا ولا يفطر في النهار كل بعد هذا حرجا وان جعل في
مقابلته من الاجور ما لا يعد ولا يحصى نعم لا يكون له **الشيء** ايضه مدخلية في بعض الفروض فيخل
الكلام الى ان تكاليف الشرع ليس في الخرج كالمثال المذكور بل ليس حرجا اصلا ولو تخيل فيه
المشقة الموجبة للمضيق برفع ملاحظة التعميم الدائم فانه دافع لموضوع العسر والخرج بالنسبة
الى هذه التكاليف الثابتة وهذا كلام جيد وثانيهما انه ينبغي ان لا يعارض دليل العسر والخرج
لشيء اذ كما ثبت فيقال لا حرج فيه للتوابع وما لم يثبت فيه فينفي بالخرج لكنه لا فائدة فيه اذ
المشكوك فيه منفي بالاصل ولا يحتاج الى ادلة العسر وورده المعاصر الحق في مواده وانت
خير بان لا ترد ان في موارد العسر والخرج كما عرفت في الفروع المقدمة ما لا ينفع في انتفاء
الاجر والثواب مع ورود عموم اوقاعه باثباته فانما تنفي مثل بقاعدة الخرج فان ادلة الا
عن النجس في العبادة وفي الاكل والشرب المتكررة المنصرفة الى الواقع يقضي بالاجتناب عن الشهوة
الغير المحصورة ولا يمكن ان نقول بمقابلته الاجور والثواب برفع هذا الخرج الذي في الاجتناب
عنه تنفيه بقاعدة الخرج والحاصل بعد التامل فيما وجهناه به كلامه في دفع الاراد الاول
يسقط هذا الكلام بعد التامل التام **عنوان** من جملة الاصول المطلقات في الشريعة قاعدة
الضرر والضرار وهي من التواعد الكثيرة الدوران العامة النفع وبنتي عليه كثر من الفروع في الفقه
الا ان الاجمال المحل انما هو في معناه وفي كيفيته دلالة ولهم في ذلك كلمات كثيرة والذي
ينبغي البحث في ذلك يتقيد المراد منه بحسب ما يستنبط من كلمات الاصحاب لانها المعبار في

قاعدة الضرر
والضرار

الباب فلا بد اولا من ذكر المقامات التي استندوا فيها الى قاعدة في الضرر حتى يتضح من مجموعها ما
 ينبغي ان يبق في ضبط المعنى والمواد وتخويل الاستدلال ليكون جمعا بين النص والقوى فتقو
 في حكمة موارد القاعدة ما مر في مسألة العسر والمخرج فان كلما فيه عسر مخرج هو داخل في معنى
 الضرر وصرحوا بذلك في طائفة من الموارد الا ان العسر ونحوه انما يتحقق غالبا في حثيثة الحكم
 التكليفي والضرر اعم منه وفي الوضعي وينتج عنه لزوم دية الترس القول على المجاهد بن سقوط
 الهي عن المنكر واقامة الحدود مع عدم الامن وعدم الاجبار على القسمة مع تحقق الضرر وعدم
 لزوم اداء الشهادة كآل وحرمه السحر والعش والتدليس وشره بعد التقاض وجواز بيع ام
 في مواقع والتعبد من المختار ان يحلف وحرمه الاحتكار مع حاجة الناس وتزويق الام عن الولد
 وجواز قلع البايع زرع المشتري بعد المدة وتخير المسلم في الفسخ مع انقطاع المسلم فيه عند الحول
 وتخير المراجع عند الكذب والخدعة وفي خيار التاخير ما يفسد بومره والرؤية والغبن وعدم
 سقوط خيار الغبن بالخروج عن الملك وخيار العيب والتدليس والتقصير والشركة وتعذر
 التسليم ببعض الصفقة وحلول الدين بموت المدينين وبيع ما يتسارع اليه الفساد من الرهن وجريان
 خيار الغبن في الصلح وعدم جواز شراء المضارب من يتحقق على المالك وعدم لزوم دفع الغاربية
 على الودي وجواز دفع الوديعة الى الحاكم او الثقة عند الضرورة وعدم جواز الرجوع في مثل ما
 اللوحي في السينة وتخير المالك مع زراعة ما هو اشد ضررا من الماذون فيه وفسخ المشتري
 مع ظواهر الغبن سلب المنفعة والخيار في الاجارة لو عم الغدر عقلا او شرعا ومهلة الشفع
 لوضرر المشتري وعدم تبعض الاخذ بالشفعة وعدم بطلانها بالفسخ بعيب ونحوه وعدم لزوم
 الوصاية ما لم يقبل وتخير المولى عليه لزوجها الولي بغير الكفو او بذات العيب وجواز تزويج
 الامت مع العت وخيار الزوج من فهد الزوج وحرمه الدخول في السوم والخطبة بعد جابة
 الغير وفسخ النكاح بالعيوب ابتداء واستدانة في احد الزوجين وترك القسمة باقل من المدة او بالكثر
 وسقوط قسمة المجنونة وعدم جواز الفصل على اريد بما وصل منه اليها وسماع دعوى المرافعة

وعدم جواز شعر العباد وحرمة التطويل او ما نعت في المشرك كالمساجد والمشاهد والطرق
 والاسواق ونحو ذلك وعدم جواز القصاص في الطرف مع التعريض بالنفس وشرعية اصل القصاص
 والديات وكثير من جزئيات فروعها قد بدو وبعد التامل في ذلك كله يظهر ان اصحابنا فاضل
 عدم الضرر بما يشمل ذلك كله وينتج هذا المطلب من جملة المشكلات فانظر والسند في
 هذه القاعدة الاخبار المتواترة على نفي الضرر والضرار كما ادعاه فخر المحققين في كتاب الرهن
 على ما حكى عنه بل في الروضة في خرقة خیار ما يفسد ليوصله دعوى كون خبر الضرر من المتفق
 عليه ولكن مع ذلك لا باس بان يسير الى ما وقفنا عليه من الاخبار المتعلقة بقاعدة نفي الضرر
 فنقول منها ما اراده العلامة في التذكرة وابن الاثير في النهاية انه قال لا ضرر ولا
 ضرار في الاسلام ومنها ما رطه صلى بن زيد عن القم قال ان الجار كالنفس غير مضار ^{والاثم}
 قال في العوائد ولعل المراد منه ان الرجل لا يضار نفسه ولا يوقعها في الاثم ولا يبعد عليها الامرانما
 لكن ينبغي ان لا يضار جاره ولا يوقعه في الاثم ولا يبعد عليه الامرانما ومنها رواية علي بن سويد
 فقال قلت لابي الحسن الماضي شهد في هؤلاء على اخواني قال نعم اقم الشهادة وان خفت
 على اخيك ضررا غير محقق مثل ان كان معسرا وبأخذ مبيعات الديون مثل الدار والمخادوم ونحو
 فلا تشهد فان ذلك يضره بمضرة فاضل رواية اخرى الا ان في اخرها فان خفت على اخيك
 ضما فلا ومنها صحيحة الكافي عن ابي عبد الله قال من اضرب شيئا من طريق المسلمين فهو له
 ضامن ومنها صحيحة البرزنجي عن حماد عن المعلى بن خنيس قال من اضرب طريق المسلمين شيئا فهو
 ضامن ومنها ما رواه هارون بن حمزة الغنوي عن ابي عبد الله في رجل شهد بغير علمه بربضا
 وهو يبايع فاشتراه رجل بعشرة دراهم فجاء واشترك فيه رجلا بدرهمين بالراس والجلد ففقه
 ان البعير برء فبلغ ثمنه دنانير قال فقال لصاحب الدرهمين خمس ما بلغ فان قال اريد ^{الراس}
 والجلد فليس له ذلك هذا الضرر وقد اعطي حقه اذا اعطي الخمس ومنها المروي عنهم
 ومنها الرواية المشتملة على حكم الامام في بغارة واطى البهيمه فيمتها للمالك معللا ذلك

هذا علم ان ما في هذه النسخة
 ثم قوله بل في الروضة وما
 بعد الى قوله بعد ذلك اذا
 عرفت هذا والحمد لله ابو عبد
 مطابق للنسخة التي هي بخط القم
 طلبا وترتبا فنقلت ما في نسخة
 القم بعد قوله في كتاب الرهن
 على ما حكى عنه القم في كتاب الرهن
 هذا لعدم امكان التطبيق كما
 وفي هذه النسخة احاديث ليست
 في النسخة الاولى وثبتت بعضها
 ما في هذه النسخة لعدم وجود
 نسخة مطابقة لها

٢ بعراض

فيها

211

فما يتوله لانه افسدها من اضرب طريق المسلمين فهو ضامن ومنها الخبز كل شئ يضرب طريق
فما جبه ضامن لما يصيبه وفي رواية عتبة ابن خالد عن الصم قال قضى رسول الله

بالشفعة بين الشركاء في الارضين والمساكن وقال لما لا ضرر ولا ضرار وفي بعض النسخ ي

ولا اضرار وها روايت ابن مسكان عن زرارة عن ابي جعفر في حكاية سمرة جديع الهمداني

وإنما ان لم يكن جدياً كما أنه قد اتيه في جوف من اصل الانصاري وكان جدياً
يدخل على عذوقه بغراؤن في الانصاري فقال الانصاري باسمه انزل نفاً ناعلاً الانصاري

نَفِجْنَا عَلَيْهَا فَاذْخُلْتُ فَاسْتَاذَنْ فَقَالَ لَا اسْتَاذَنْ فِي طَرِيقِي وَهِيَ طَرِيقِي إِلَى عَدُوِّي قَالَ

فشكاه الانصاري الى رسول الله فانا ه فقال له انه ملك ناقد شكاك وزعم انك توعليه

هله بعيرافنه فاستاؤن عليه اوا اردت ان تدخل فقال يا رسول الله استاؤن بطريق الى

فما كان من ذلك من بعد ذلك في مكانه على ما كان ولا فقال لا قال فلك انسان فقال لا اذ
فما كان من ذلك من بعد ذلك في مكانه على ما كان ولا فقال لا قال فلك انسان فقال لا اذ

حل عنه ولكم عند ذلك عذق في الجنة فقال لا اريد فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اريد رجل يضار

لا ضرر ولا ضرار على المؤمنين قال ثم امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت ثم ربي بها اليه وقال له

رسول الله انطلق واعوسها حيث شئت ومنها المروي عن ابي جعفر ثم في واقعة سمرة وقريبة من

باب هذا الا انه ليس فيها قط الصور والصواب فيها ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال ما اريدك بها

واردة في واقعة مسموعة مع الانصاري قال ان سيرة كان له غدق في حياض الجبل

الانصار وكان منزل الانصارى بباب البساتين وكان يمر الى نخلة ولايتا دن فكله الا

يَتَذَكَّرُ إِذَا جَاءَ فِي سَمْعٍ فَلَمَّا ابْتِغَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخَبَّرَهُ الْحِمْيَرِيُّ أَنَّ

والله اعلم بالصواب

ابن - روبر - ج ۱ - من و انحراف است این پیغمبر خدا را که بطاعتان خدا را میباید

المذكور في هذه الحاشية
 موافق لأصل المسححة
 إلى قوله وثانيها عوض
 عما في هذه النسخة لعدم
 إمكان تطبيق النسخة
 وتصح هذه النسخة
 نقلها بعينها
 محررها

فإني إن قبل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاقطعها وادم بها إليه فإنه لا ضرر ولا ضرار إذا
 هذا والبحث في مورد أحدها قال في الجمع بعد ذكر رواية الشافعية في ضرر ضرارا واضربه
 اضرا الثلاث متعددة الرباعي تعدد بالباء أي لا يضرب الرجل أخاه فيقتصد شيئا من حقه والضرر
 فعال من الضاري لا يجازيه على ضراره بإدخال الضرر عليه والضرر فعل الواحد والضرار
 فعل الاثنين والضرر ابتداء الفعل والضرار الجزاء عليه وقيل الضرر ما تضربه صاحبك وتنتفع
 أنت به وقيل هما بمعنى والتكرار للتأكيد وفي بعض النسخ ولا اضرا ولعله غلط وفي القاموس
 ضربه واضره وضاره مضارة وضارا ومع الصحاح الضرر خلاف النفع وضروضا بمعنى
 والاسم الضرر وغم النهاية تمام ما نقلناه من الجمع وقيل الضرر الاسم والاضرار المصدر فالنفي
 لهما معا قال في النهاية الأثرية بعد ذكر أصل الرواية الضرر ضد النفع ضره يضرم ضرا ولا ضرار
 واضربه يضرا ضارا بمعنى قوله لا يضري لا يضرب الرجل أخاه فيقتصد شيئا من حقه والضرار
 فقال في الضاري لا يجازيه على ضراره بإدخال الضرر عليه والضرر فعل الواحد والضرار
 فعل الاثنين والضرر ابتداء الفعل والضرار الجزاء عليه وقيل الضرر ما تضربه صاحبك وتنتفع
 أنت به والضرار بان تضرم في غير أن تنتفع أنت به وقيل هما بمعنى والتكرار للتأكيد انتهى وفي
 القاموس ضره واضره وضاره مضارة وضارا ومع الصحاح الضرر خلاف النفع وضرو
 وضار بمعنى والاسم الضرر وقيل الضرر الاسم والاضرار المصدر فالنفي لهما معا وثانيها أن
 الأمور المتعلقة بالمكلف شيئا منها ما هو ماله في عيان أو ضائع ومنها ما هو حقه من حقا
 انتفاع أو فسخ أو الزام أو مطالبة أو أخذ أو ولية ونحو ذلك ومنها ما هو من قبيل النفس
 والبدن ومنها ما هو من قبيل العرض وعلى التقادير كلها ما ذلك كله موجود بالفعل أو بالقوة
 بمعنى أن من شأنها الحصول يمكن هناك طروا مانع فهل يحقق الضرر في ذلك كله أو لا فتقوله
 لا ريب في صدق الضرر بالماليات فإن حدوث نقص مالي في العرف بعد ضرر أو كون شخص
 سببا لذلك يعد اضرا لكنه فيما كان بالفعل وما هو بالقوة كتمه البساق ونما سائر الأملاك

ومما فيها

وضافها المجددة على الدريج فهو كذا فان طويلا ما يوجب عدم حصول هذه المنافع مع كون
 الشان حصولها عادة بعد ضرر والتسبب له اضرار واما الحقوق فاما يتحقق شيء من ذلك لا
 بعد حقا عرفا وشرا ولا بعد شيء منها مع الحق ولا اضرارا واما بعد تحققها فيعد ذلك اضرارا
 فيه فلو سبق احد مثلا الى مكان مشترك فدفع غيره فقد اضره في حقه واما مثل المشاهد
 المشاعر التي قد تكون في الموارد ان الممانعة فيها بالاحياء او اطالة او نحو ذلك اضرار
 فلا يتوهم انه حق لم يتعلق بعد فكيف بعد ذلك ضررا اذ الحق ان يتعلق حق المسلمين مثلا بغيره
 ومنى وشاهد الزيادة ونحوها متحقق بالفعل فان ذلك كله معدود من مصالحهم ولا يلزم حصول
 في ذلك الوقت فلو خربها شخص او عورها بما يمنع الغرض المقصود فقد غصب على المسلمين حقوقهم
 واضرهم ونحو ذلك اجابة الخطبة والدخول في السوم فان مجرد المفاولة تتعلق حق السابق وان
 لم يتحقق بعد فان من دفعه عن ذلك فقد اضره واما البدن فلا ريب في كون ما يوجب منقصة في
 عينه ومنفعة او هبته المتعارفة ضررا وضرارا سواء كان بجرح او قطع او احداث موضع او
 ازديادة او بطوثر وكذا ما يوجب حدوث المنة منافع الطبيعة واما الغرض قضائيا هو ما هو
 في حرام المكلف ليكون تركه موجبا للعامة وانكسار بين الناس من تعدى الى زوجته او طلع
 على عورتها او دخل على عياله او ما يتعلق بغير المحارم والنساء او اغتابة او اتمه او طعن عليه في
 وجهه او اظهر شيئا مما لا يرضى بظهوره فهو هلك للعرض اضرار في الحقيقة ومثل ذلك بعد ضررا
 ودعوى عدم شمول دليل الضرر لذلك وهكذا وضعا واضرا فانما يتوهم بل الحق ان ذلك كله حق
 ضرر واضرار ويجب توضيحه وبدل عليه رواية سمي كما ممت ومثل ذلك فعل شيء يوجب ^{الاستحقاق}
 الاستخفاف والممانعة ولو بترك بعض التعارفات العادية التي ليس منها ان يترك بالنسبة
 اليه فان ذلك كله داخل في الاضرار بالعرض واسقاط الاحرام وانت بعد التأمل فيما ذكرناه من
 الموارد تعرف ان شيئا منها ليس بخارج من هذه الاقسام التي ذكرناها تفصيلا وثالثها ان بعد
 ملاحظة ما حورناه يظهر انه فرق واضح بين منع النفع والضرر فانهما متضادان لا متنافيان

وليس كذلك ما ليس ينفع ضررا فقد يكون شيء ليس ينفع ولا ضرر في الأمور المذكورة لو لم يكن
منها بالفعل ولا بالقوة القريبة لكنه قابل للحصول لو منع عنه ما نفع فأنما هو ما نفع عن النفع الاضرار
مثلا لو كان لشخص أرض يريد عمارتها واجبا لها فمعه ما نفع عن ذلك لا بعد مثل ذلك ضررا في
المال اذ لم يكن هناك مال حتى ينقص نعم ثم جهته انه مع عدم السلط عليه فهو ممنون ^{سلطة}
وهو كلام آخر وما لو كان ملك معور فمعه من حافظته حتى خرب فهو ضار له في ماله ولو كان
لشخص ما يحريه ان يبيعه باعلى قيمة فمعه عن ذلك حتى تنقص القيمة لم يضره في المال فان
ماله موجود والنفع الحاصل له ليس لم يكن بالاحتياط بل هو الضرر اذا عرفت هذا فاعلم ان الضرر
والاضرار كلها تركه في افادة معنى نفي الضرر ولو كان في الاخيرين معنى زائد ننبه عليه في الروايات
كلها والى على نفي ما يعد ضررا في الاسلام وظاهر لفظ الرواية نفي ما هيته الضرر والضرار في
الدين اصلا وراسا لكون الموضوع النفي الطبيعية والخبر هنا موجود كما في نظائره وحاصل المعنى
بعد نفي ما هيتهما في الدين يخل الى ان ما يسمى بهما في العرف ليس في الدين بل هو شيء خارج عنه فلو
فرض حكم يتحقق فيه الضرر على احد ينبغي مقتضى الرواية القول بان هذا ليس في دين الاسلام الذي
شرعه الشارع والالوم اخوام القضية الكلية ولا ضمان الدين بهذا الدين يستلزم جريان الاحكام
في الشارع وصدور الافعال من المكلفين بحيث لا يتحقق فيه ما يعد ضررا وما يبق ان حمل الخبر على
هذا المعنى موجب للكذب لوقوع الضرر والضرار مدفوع بان هذا الالوم لو لم يقيد بقيد في
الاسلام او بدونه ويكون المعنى بينهما في الخارج معناه واقعي وهو مستلزم للكذب لكنه
بعد التقييد يرجع النفي الى انهما مستفيضان في الدين كالعسر والخروج ولا يلزم من ذلك كذب
لكن الاشكال وارد على ما ليس فيه قيد في الاسلام كما في بعض الاخبار بل اكثرها فلا بد ان ما
يقيد بها بذلك او دعوى ان المعلوم في الخارج ان الشارع يريد بان صفات الاسلام
وكيفية الدين فتقول كلامه على بينهما فيه لائمه والحق ان سياق الروايات يرشد الى ارادة النهي
في ذلك وان المراد تحريم الضرر والضرار والمنع عنهما وذلك اما بحمل الاعلى على معنى النهي واما

بتقدير كلمة شريع ومجوز وبما يحوز ذلك في خبره مع بقائه على نفسه وعلى التقديرين
 يفيد المنع والتحريم وهذا هو الائب بلا حطة كون الشئ في مقام الحكم حيث هو ملك لا في
 مقام ما يوجد في الدين وما لا يوجد في الدين وان كان كل من المهيئين مستلزما للاخر اذ عدم كونه
 في الدين ايضاً معناه منع فيه ومنعه فيه مستلزم لخروجه عنه مضافاً الى ان قولنا الضرر والضرار
 غير موجود في الدين معناه يحتاج تنقيحاً الى تكلفات فان الضرر مثلاً نقص المال او ما يوجب
 نقصه وذلك ليس في الدين بل في هذه اذ الدين عبارة عن الاحكام لا عن الموضوعات فيحتاج
 الى جعل المعنى ان الحكم الذي فيه ضرر واضرار ليس في الدين لانفسها وهذا تاويل غير متبادر
 وان بالغ فيه بعض المعاصرين نعم هذا كلام وهو انه لو كان بمعنى الهوى والتحريم اخص بافراد
 المكلفين لانفسهم او غيرهم ولا يشمل ما كان ضرراً من اسباب تبارك وتعالى مع ان الفقهاء كما عرفت
 في الموارد نفوا كثيراً من التكاليف اذ كان موجبا للضرر في نفس او مال ولا وجه لكون ذلك حراماً
 على الله تعالى ولو قلنا ان المراد عدم وجوده في الدين ليعلم الاستدلال في ذلك ايضاً قلت انظم
 في سياق الخبر ان عدم مجوز ذلك ليس محض التباعد النوعي بل انما هو شئ يمنع من العقل ايضاً
 للحكمة على فكما هو قبيح غير مجوز بالنسبة الى المكلفين فكذلك الحكيم على الاطلاق فانه ايضاً لا يصدق
 منه مثل ذلك فيصير المعنى ان الضرر والضرار غير مجوز بل هو قبيح ويكون القضية موقوفة مساق
 قاعدة عقلية ومن هنا يتجه ان نستدل على هذه القاعدة مضافاً الى النصوص بدلالة العقل ايضاً
 الضرر والاضرار مناف لللطيف والعقل على ما بينهم من معناها ومثل ذلك غير مجوز عقلاً ايضاً
 بتقريب ما اسلفناه في مسألة العسر والحرج ويرد في هذا الباب الاشكال السابق في العسر والحرج
 في ان الظاهر المخصوص عدم ورود ضرر في الاسلام مع اننا نرى وجوب الجهاد والزكاة والخمس
 وغير ذلك في التكاليف الموجبة لنقص المال والعرض وتلف النفوس ومخوذلك فلا وجه لنفي
 الضرر مطلقاً واما نرى في المخصوص استدلالاً على نفي الجزئيات بحديث لا ضرر مع وجود ما هو اعظم
 من ذلك في الشروع قال الفاضل القمي معناه انه نعم لا يرضى باضرار بعض عباده بعضاً ولا يفتل

ما يضر العباد به ويجوز لمن يتصرف في الضرر عن نفسه فالمراد بنفي الضرر نفي ما هو زائد على
ما هو لازم لطبائع التكليفات الثابتة بالنسبة الى طائفة اوساط الناس البريئين عن الرضا
والعذر الذي هو معيار مطلق التكليف بل هي مستقيمة في الاصل الا فيما ثبت وتقدرا
سبق ولا يريد انه الضرر الا في جهة التكليف الثابتة بحسب احوال متعارف الاوساط
ويرد على ظاهر كلامه كما هو في مسألة العسران فاعلة الضرر لا تعارض لئلا يكون على
كلامه مقيدا بالضرر الذي لم يثبت من الشرع فكما دل عليه دليل في الجملة فلا يفتيه قاعدة
الضرر مع ان الفقهاء كثيرا ما يفتون ما عليه دليل في عموم ونحو بقاعدة الضرر لكن الظاهر
ان مراده ليس ذلك بل الظاهر ان غرضه ان الضرر منفي وهو ايضا كاحد العمومات فاما دل على خلافه
لابد فيه من ملاحظة التراجع وقواعد الالفاظ ونحو ذلك ثم قواعد التعارض ثم بعد ملاحظة
الدليل وقوته لو ثبت شيء يوجب الامتناع منه لان قاعدة الضرر مقيد بعدم دليل مطلق كاصل
البراءة ونحوه ثم لا يخفى ان مجرد النقص في المال والبدن ونحوه لا يعد ضررا مطلقا بل اذا لم يكن
بإذائه ما يحرم ويدفعه فان اعطاه شخص مائة عشرة دراهم لشخص لاجل تحصيل خمسة عشر
او عشرة مع تعلق غرض بذلك لا يعد ضررا وكذلك الفصد والحجامة وقلع الضرس ونحو
ذلك لدفع ما هو اشد منه ذلك لا يعد ضررا ولا يعد شيئا من ذلك لو صدر من شخص آخر بالنسبة
الى شخص اخر ابل لو كان في مقابلة ما يباويه فليس ينفع ولا ضرر ولو كان ما هو اهم منه واعلى
فهو يعد نفعاً فقد يقال بضرره الى ينفع بدني او ديني او عرضي وبالعكس وقد يقال كل مثله
وبالجملة ما له جابر مقصود للعقلاء في امور معاشهم ومعادهم لا يعد ضررا وان كان نقصا
في احد المذكورات فعليه ما ورد في الشرع من التكليف بعد وجود النفع الاخر في الجمع
بل النفع الدنيوي ثم دفع بليته وحفظ مال وزيادة نفعه كما هو مقتضى الايات والاجابار في
الزكاة والصدقة ونظائر ذلك لا يعد ضررا حقيقة وذلك واضح بل هذا في الحقيقة نفع لان
ما يصل الى المكلف بذلك من الخير في الاخر اضعاف ما اصابه من النقص ظاهرا وفي الدنيا

وما ورد من مثل القصاص ونحوه وإنما هو جبر لما وقع في الضرر وكله الدية ونحوه على ما قرره الشارح
الحكيم وكل ما فيه تحمل المنفعة مقابل بثوبة لا يخفى على من اعتقد بوجوب الحق الغير المكذوب فلا
ينقض بوجوب ما هو ضرر في الشريعة ولا يلزم من ذلك عدم امكان معارضة دليل بقاعدة الضرر
لان كاشف من نفع دينوي او اخروي فلا وجه لنفيه بقاعدة الضرر اذا الاصل عدم تحقق
ذلك والمفروض ان كونه ضررا في الظن مقطوع وتباينه بالنفع محتمل فاما يقيم دليل قوي بحكم
دال على ثبوته حتى يعلم كونه في الواقع متبايلا لنفع فينفية قاعدة الضرر فاذا تعارض مثلا دليل
دال على ثبوت ضرر مع دليل نفيه بالعموم بالوجه فلا يعلم من ذلك تخصيص احد الدليلين بالآخر
حتى يعلم انه ليس من الضرر فلا بد من دليل راجح مخصص لذلك حتى تعرف انه خارج عن هذا
الموضوع فتدبر جدا وتوضحه ان الدليل المثبت على قسمين قسم هو دال على نفس الضرر
كالزكوة والحج ونحوها ولا ريب ان بعد دلالة الدليل على ذلك تعرف انه ليس بضرر وقسم ليس
فان عموم دليل الحج والوضوء يشمل ما لو كان ضررا بدني مثلا ونحو ذلك ولا يمكن ان يقال انه
ليس بضرر اذا ما ثبت من الدليل العوض على الوضوء والحج لا على الضرر الاخر الموجود في ضمنهما
وجود القابل للطبيعة لا يرفع الضرر في الواجبات وقس على ذلك ما ارد عليك من نظائرها
دفعناه بقاعدة الضرر فخصصه ذلك ان هذه القاعدة ايضا كقاعدة العسر والحرج مما لا يقبل
التخصيص وكما هو ظاهر في خلافه بمعنى انه يتحمل كونه ضررا فهو باب التخصيص والاختصاص
والخروج من الموضوع والعجب في صاحب العوائد انه اعترف لنا بذلك حيث جعل الاخرى
رافعا للضرر وذهب في مسألة العسر والحرج الى وجود التخصيص وكونه كسائر العمومات لما ورد عليه
في الاشكال الذي فطن في بحثه وعلى ما قد رناه فيما في باب واحد واما توهم انه في باب الاصول العقلية
التي لا تعارض دليل بل كما هو موجه تقدم على هذه القاعدة فهو تفریط بين منافع لطواهر النصوص
بل صريحها ومناف لما هو المقطوع بين الاصحاب من نفي الاولاد بالقاعدة ومحصل البحث ان كلما
بعد ضررا في العرف في مال بنا او منفعة او حق او بدن او عرض غير جائز او غير واقع في الدين والافق

في ذلك بين نفس المالك وذو الحق غيره فكما لا يجوز اضرار غيره لا يجوز اضرار نفسه ايضاً في
 ذلك وهل هو من الامور الاختيارية القابلة للاستقاط بمعنى ان الشارع منعه لاحترام ذي
 الحق فاذا رخصه في ذلك فلا بأس ان لا يلزمه حكم بخلاف الشارع لا يرفع فيه الرضا مقتضى ما
 من عدم جواز اضرار الرجل بنفسه ايضاً الثاني لانه اذا لم يكن يجوز له ان يضر نفسه فليس له ان
 يرضى عنه ايضاً في ذلك فاذا لم يكن له ذلك لم يكن يرضى به باعتباره والرخص لا ينافي بالمعاصي
 ولا فوق ايضاً في عدم الجواز بين الضرر اليسير والكثير بعد صدق اسم الضرر لدخولها تحت العموم
 اذ هما نكرتان واقعا في حيز النفي فيفيدان العموم في عدم الجواز وفي عدم الوجود على الاختيار
 في معنى الحديث كما واما ما لا يعد ضررا عرفا كما كان نقصا في شيء من الامور المذكورة بمقدار
 لا يعتد به كحبة من صبرة وسنبلة من زرع او ثوب قليل في البدن او ما كان بارائه مقابله ثم ينفع يقوم
 مقامه او يزيد عليه كالضيافة وبعض الخف والهدايا والحجامة والقصص ونظائر ذلك مما لا داع
 يعتد به فذلك جائز غير منفي ولا منفي في نفس المكلف وفي غيره للاصل من دون دليل على خلافه
 هذا كله بحث الى مدلول اللفظ وتخبر القاعدة بحجب ما يستفاد من العيان والمهم النظر في
 القاعدة بمعنى ان ما اثبت بها الفقهاء في المواد التي عرفتها من احكام المخالفة للصواب بمقتضى
 هذه القاعدة من الاحكام الوضعية هل هي ما استفاد من الرواية او لا وهذا الذي ينبغي البحث
 فيه في الفقه فنقول ان هنا مقامات المقام الاول في ان بعد ثبوت نفي الضرر والهي عنده
 ثبت ضرر وحصل منه بعض المكلفين لبعض في مقدار ايتفاع او عصب او ضرر او تدليس او نحو
 ذلك فما المناس في ذلك وما الذي يستفاد من الشرع في رفعه كلية او بحسب المقامات وهذا
 الذي ينبغي في الفروع والاجود الحكم التكليفي لا ينبغي ان يحتمل عند هذا بما قد خفي على جماعة
 من فحول المتأخرين لا نقطاعهم عن شرب اساطين الاصباب مما استحسنوه وتخيّلوا من الطريقة في
 الباب قال الفاضل المعاصر في عوائد نفي الضرر والضرر انما يصح دليلا لنفي الحكم اذا كان موجبا
 للضرر واما اثبات الحكم ونفيه فلا بل التعيين محتاج الى دليل اخر ومن هذا يظهر فساد ما ارتكبه

بعضهم في الحكم بضم الضار والملف مجدي في الضر فان عدم كون ما ارتكبه شرعا لا يدل على
 الضمان ولا على الجبران كما قيل نعم لو قيل ان معنى الجبر لا ضرر بل اجبران دل على تحقق الجبران وهو
 ايضا لا يثبت ضما الضار لا كما اجبران من بيت المال او في الاخوة او في الدنيا من جانبها
 بان يفعل ما يستفيع من استضر به بقدر ما استضر به او زيد نعم اذا كان حكم بحيث يكون لولاه
 لحصل الضر او كان عدمه موجبا للضرر نظم واخصر استفاء الضر بثبوت الحكم الفلاني بحكم ثبوت
 بدليل في الضر ولو كان الثبوت محج ليس في الضرر خاصة بل به وبالاخصار بذلك وهذا
 الكلام في ذلك العلامة في الغاية بتمام ولعله ينبغي على عدم التامل التام واذا اردت التحقيق فاستمع
 لما يتلى عليك مما يجلي في النظر مع قصوره وتقصيره فنقول لا ريب ان الضرر والضرار كما قورناه
 سابقا لا يصدق فيما كان في ذاته ما يقابله فاذا حصل لا يعد ضررا لا يبق ان النقص في
 المال او في الحق او في البدن اذا حصل صدق الضرر وحصل المقابل بعد ذلك لا يرفع لانا
 نقول بعد ما كان صدقة منوطا بعدم المقابل يبقى مراعى فان علم بعد ذلك وجود ما يقابله
 ويدرك كشف عن انه لا ضرر من اصله وغاية ما يمكن ان يبق انه كان ضررا وان دفع وهذا
 لا بأس به اذ لا يفتقر الحال بين ارتفاعه او عدم صدقة من اصله فكما وقع في قبله او نفس المكلف
 او من اجب به ما بعد ضررا ظاهرا فتقتضي النهي او النفي ان يكون له في الواقع ما يرفع ضرره
 ويسلب هذا الاسم عنه بمعنى الكشف كما هو الاقوى في النظر والنقل كما قد يبق ايضا اذ لو لم يكن
 له ما يوجب رفعه لزوم في ذلك وقوعه وجواره والفرض انتفاءه فاذا ثبت لزوم ما يرفع ذلك
 فنقول لا بد من تعيين الواقع فنقول لا بد ان يكون الواقع من شأنه الضرر لا غير ولنا على ذلك
 وجوه احدها حكم العقل بذلك اذ بعد ما علمنا ان هذا شيء قيم ومنه ما صدر من شخص وكان
 قابلا لرفع قيمه ولم يجز بالعدل بحكم العقل الصالح بل لزوم رفع هذا العمل البعي على فاعله وليس
 حقيقة فيما قبل الدفع على ما اراده من الكشف بل المراد انه لو لم يرفع ذلك وابقاه على هذا الوضع
 لعد هذا انجا فلو كان هذا المقصد في مال او بدنه من الله تبارك وتعالى فتقتضي الحكمة ان يرفعه

بما يوجب سد مجله وسلب اسم بل اللان في يد عليه ان يزيد من فضله كما اجبر به لان الحاصل
عوض ما اتعب به نفسه في تحصيله او كما ان يستحقه ولو لم يكن قد اضر بنفسه فلا يكون عوضا للمضر
قد بر فانه لا يخفى من دقة ولو كان من اجني اضره ورفع ايضه كما في شجرة الحق نعم وثابتها ان النص
بناء على كونها بمعنى الهني كما هو الظن فثبت بان محرم الاضرار والمفروض ان ما صدر من المنفعة
لا يعد اضرارا بنفسه اذ لو عاد كما ابتداء لا يصدق عليه انه ضرر فعمل ان ذلك من جهة بقائه على
تلك الحالة وهو في قدره من نشأته ذلك وتنقضي النواهي تحريم ابتداءه على ذلك الوضع
لان الاضرار ولازم دفع هذا الضرر على المضر بنفسه ما لم يسهل شخص اخر بغيره سلافاً فان قلت لازم
كلامك انه لو حوب واحديث اخر ثم بناه حديثا مثل الاول لا يعد هذا اضرارا قلت ان عينت
بالنسبة الى العين فهو كمن بل هو نفع اذ الجديد المماثل من سائر الجهات اولى من الضيق وان عينت
بالنظر الى امور اخر فلا اذ المنفعة الفائتة في الان للخلل فائتة لا تستدرك وبالمجمل لا يخفى على
اهل النظر ان اعادة المنفعة على نحو لا يثبت على صاحب الحق منه شيء رافع للضرر بل لا يعد هذا من
ضرر اصلا حتى يرتفع وما توى من اطلاقه في ذلك انما هو باعتبار فوات بعض الاوصاف الخصائص
التي لا تستدرك فان قلت فوقع الضرر غير ممكن اذ اعادة المعلوم في ان تمتنع فوات منفعة او
لا بد منه فلا وجه للخطابات لرفع بعد الوقوع وكونه سمي بالضرر عاجلا ام لا قلت الضرر شيء
يصدق على العليل والكثير كما يختلف بالجنس والنوع فكذا يختلف بالكم والكيف والهيئات
لجميع فانت اذا قدرت على رفع ضرر العين وجب عليك ولا يسطر بقدر رفع ضرر العين
او المنفعة فلا تذهل فاني غير ممكن من بسط المقال لمكان الاستعمال وثالثها ان المتبادر من
هذه النصوص سواء جعلناها نفي او نفي لزوم رفع الضرر على مضر فانما ترى ان الموالي اذا
خاطبوا عبيدهم والحكام اذا كتبوا على منسوبهم وريعتهم مثل هذه العبارة لا ينفك عن لزوم
دفعه على من صار سببا له وهذا هو المتألف ايضا في حكم الاصحاب بذلك في الموارد المذكورة مع ان
في جميع تلك الموارد يمكن ان يقال ان نفي الضرر لا يدل على عدم هذا الحكم واما اثبات ما

يجعلونه حكما في المقام فلا دلالة فيه بل فهم الاصحاب حقيقة فريضة اخرى على هذا المعنى لو لم يتم
 التبادر فكيف مع ثبوت كمال الخفي على من لا حظ العرف وطريقة اصحاب الرئاسة والسياسة و
 رابعها دلالة صحة الكفا في الحائز بضمائنه اخذ بشي من طريق المسلمين ونحو ذلك رواية
 الحلبي وقد تقدمت فان صرح بهما وقوع الضمان الذي هو الجابر على الضرر واما البحث في ثبوتها لما
 هو في رتبة السبب او المباشرة خاصة فذلك كلام اخر وكذا في رواية سمي فانه دفع ضرره عن
 الانصاري بقلع غلة سمي وفي هذه المصووص دلالة على ان هذا الضمان والضرر الواقع مثلا
 ثانيا في جهة كون الضرر اضرارا ولا ينجم جميع الموارد وخامسها ان ما هو ضرر اما ان يقع في الحق
 الواجب تبارك وتعالى تكليف ونحوه فلا ريب انه لا يرتفع الامنة تعالى ايضا باعطائه نعمة او دفع
 ديني او اخروي وهذا مما لا يثبت فيه مع وضوح حكمه وان كان نفس المكلف فلا جابر ولا
 دفع له ايضا لانه كما يحد ما يحرم فهو كما كان يستحقه بغيره فيكون شيئا اخولا جابرا للاول وان
 كان في غير النوع الانساني فهو من الافة السماوية المحسوبة على الله تعالى كما جرت عادته بالابدية
 بالبلية بلف المال وغيره باق جري بها فضاة الذي لا راد له وان كان من افراد النوع
 الانساني فلا يخرج الواقع لهذا الفرد من مورد اما ان يكون نفس المكلف والحق تعالى او بيت المال او
 نفس من اوجب الضرر او غيره من احاد المكلفين اما الاول فقد عرفت انه لا يمكن كونه رافعا للضرر
 نفسه فضلا عن ضرره واما الواجب تعالى فلا ريب ان دفعه هذا الفرد بما هو ديني او ديني او
 اخروي مشكوك لانفعها الابد ليل واضح والمفروض انه لا بد من ارتفاع هذا الضرر بمقتضى الادلة
 ورفعه يحتاج الى ايقظ ومجرد الاحتمال غير كاف فيه كما قد رناه في نفس التكليف فانه لو
 في ثبوت تكليف من الله تعالى بدفعة بنفي الضرر ولا يمكن في مجرد الاحتمال كونه مدفوعا باجر
 مشبوه من الله تعالى حتى يثبت صحة ذلك فمدفعه بالقاعدة وهنا اولى بذلك او مجرد احتمالا
 الدفاع ما اوصله زيد العمود في الضرر بعبارة تبارك وتعالى لا يمكن في الحكم الشرعي بالابد
 من طريق مثبت يمكن النفس اليه ويستقر العادة به واما مثل قولهم لكل كبد حر او اجر لا دلالة فيه

اولاً وثانياً حرارة الكبد غير ضرورية للمال والبدن واجبار ضرورية للكبد والام الواصل للكبد ^{محمود}
 الضرر لا يرفع ضرر المال ونظائر ذلك مما دل على الاجر ^{للصايرين} في البلايا كثيرة لكنها
 كلها دالة على وصول الثواب للام القلبي واما تلف المال فهو ضرر لا خوف قد يربو واما غير الضرر
 نساير المكلفين لو ينسأ على اندفاع الضرر منه لزم حدوث الضرر من وجده اخذ جبر هذا الضرر
 لا يصير الا بتلف مال او نحو من الجابر فهو ضرر يحتاج الى جابر ^{او الضرر} لا خوف لزم التسلسل من ذلك
 وهو مما لا ينبغي في ارتفاع الضرر قد يربو فانه تحقيق واقف بالمرام واما بيت المال فان كان بيت
 مال الامام فيلزم منه الضرر على الامام وهو من جملة المكلفين ويسد لهم ولزوم الضرر عليه من
 الخسائر والضرر وان كان بيت مال المسلمين فهو ضرر على المسلمين كانه لا يرضى به القاصر
 فضلاً عن الفقيه الماهر فاخصر الطريق في دفع هذا الضرر الى نفس من احده لا غيره وهو المبدعي
 وليس هذا اثبات الاخصار من دليل خارج كاتحيلة الفاضل المعاصر بل انما هو فهم للمدعي من نفس
 ادلة نفي الضرر من رتبة اسرار الفهم المستقيم وارشد الى النهج القويم فتوى الاحزاب بصمان ^{الضار}
 والملف وغير ذلك في جميع موارد الضرر او اكثرها كما عرفت موافق لنفس قاعدة الضرر كما افهمنا
 ذلك وهذا هو مقتضى فهم فقه القاعدة ان كان من اهلها ^{ومحور} التجالات الناشئة عن عدم التدبر في
 امراض الكلام لا ينبغي ان يصغى اليها في هذا المقام المقام الثاني انه بعد ما وجب دفع الضرر على نفس
 الضرر بمعنى لزوم ارتفاعه بشي يرجع اليه اذ بعد التقابل والتسايط لا يعد هذا ضرراً على شيء
 منهما كما لا يخفى على المتأمل اذ من سرق او غصب او تلف عشرة دراهم في مال شخص ثم دفع عوضه من
 ماله لا يعد هذا ضرراً بالنسبة الى الدافع ويرتفع به ضرر المتضرر ولا يقع البحث في انه لو كان يدفع
 الضرر طرق متعددة وانت اذا رجعت ما احصينا لك من موارد القاعدة تجد ان طائفة كثيرة
 من الاحكام معنا بثوتها في الشروع لاستلزامها الضرر وهو نفي وهذا مما لا كلام فيه وطائفة
 اخرى بعد ثبوت ما هو ضرر مثلاً من احاد المكلفين في الموضوعات حكماً بلزوم دفع الضرر حتى
 يرتفع لظاهر القاعدة وهذا القسم له اقسام قسم يخص طريقه في واحدة بمعنى انه لا يمكن ارتفاع

هذا الضرر لا بهذا الطريق كمنع نكاح الغني فان الضرر الوارد على الزوج من الحرمان عن لذته
 ومصادمه منقضة الطبيعة وانقطاع النسل والاولاد لا يندفع الا برفع الزوج به عند كراهته واضع
 ونظائر ذلك ايضا في الفروع كثيرة فراجع وقسم لا يخصص طريقه في واحد من الشارع عين له طوعا
 كما في ضمان الجراحات بالدية وضمان العيب بالارش والمال بالمثل والقيمة لو قلنا باستفادته من
 دليل الضمان كما يأتي في محله والافهود اخل في القسم الاول لا يحصر الطريق عرفا فهما وهذا ايضا لا
 اشكال فيه او بعد تعيين الشارع كيفية رفع الضرر فلا بحثنا في ذلك ولو اردنا الكلام في اسرار
 ما اختاره الشارع ودقايقه فمع انه خارج عن وظيفة الفقه في حيث هو كمن يحتاج الى بسط الحال
 لتأنيده وقسم لم يعين في الشارع طريق فيه ولكن الفقهاء حكموا فيه بالطريق ولا دليل لهم غير القاعلة
 ومن هذا القبيل اغلب الخيارات في المالك والائتمار وغيرها كما عدنا ذلك موارد هاولم يتم دليل خاص
 على تعيين الدفاع الضرر بالخيار الا في عين بيع التلق والعيب في وجه ضعيف وبعض عبور النكاح
 مع ان الفقهاء كما ذكرنا ذلك المواد عسوا في كل مقام الدفاع بالخيار فان ارتفاع ضرر الغني ^{والضرر}
 ونحو ذلك كما يمكن بالخيار يمكن بذلك ما به التفاوت من خارج او بارجاعه من الثمن فلا وجه لتعيين
 الخيار مع ان اغلب الخيارات الماضية بل كلها يمكن ان يجعل لها ما يقوم مقامها في دفع الضرر به فتقول
 لو كان حكمهم بالخيار في هذه المقامات فم دليلهم خارج من اجماع او عمل برواية واردة في بعض
 الافراد والحق فيهم به بالغاء الفارق وتفتيح المناط واتحاد الطريق فلا بحث لكن انهم يشيرون
 هذا من نفس قاعة الضرر لا مع انضمام امر خارج والذي اراه انهم يلاحظون الدفاع الضرر الواقع
 مما يمكن بحيث لا يلزم منه ضرر اخر في مال او غيره اذ لو لم ذلك لم ينفع ذلك في دفع الضرر ^{لشوة}
 من وجه اخر ويلاحظون امضاء ما وقع في الجملة مما يمكن ولا يباذرون الى الابطال فلو فرض ^{الغني}
 مثلا فيمكن الاندفاع بالانقضاء القهري لكنه منافي بقاء العقد ولا داعي الى رفعه بالمرة ويمكن
 ارتفاعه بذلك مقدار الغني من المال او من الثمن مثلا خاصة لكنه ضرر وارد على الغاين من جهة انه
 عاجز غايه ما اضرا المالك بان اخذ ماله بما هو اقل من قيمته كثيرا حتى يتفقد به ويمكن دفع ذلك بان

المالك سرجع ماله فدفع المال الاخوان اداي له لانه ايضا ضرر جديد لعله لو ارجع شي
 من الثمن مضاف لما دفع من المعاوضة الصحيحة فاذا دار الامر بين التزام دفع مال او ابطال
 معاوضته او ارتكاب ما ينافي منقضاها من الملك او دفع حكم من احكام العقد فلا ريب
 ان الاخير اولى واقدم لان ما عداه اشد بالنسبة اليه والضرر قد يتقدربقدرها والضرر
 اذا دفع بمجرّد التحيز من دون ابطال ولا ارتكاب مضاف من خارج متعين مضافا الى
 تدعي ان نفس قاعدة الضرر يلا على لزوم دفعه على المضر ويضر الى ما هو المتعارف في
 دفع مثل هذا الضرر عند المسلمين ولا ريب ان العقد والايقاع من اليهود التي يعمدها
 الانسان لنفسه بنفسه وطريقة الناس انه اذا صار بين اثنين منهم معاودة في اي شيء
 كان فاذا اتفقا احدهما وكما الاخر حكما عادلا يقول يا اخي هذا ليس بلام انا ما اريد بالضرر
 عليك ان شئت فافعل وان شئت فلا تفعل لانه اوقع عوض هذا لك من خارج مع انه منه
 على الاخذ ايضا فيكون ضررا اخر ولا انه يبطل فيما اذا دعي اليه وبعد هذا الاضرار فلا
 يرد عليهم في ذلك بحث ونقض المقام كالثالث اذا دار الامر بين ضررين احدهما اخف
 واقل من الاخر كما او كيف فاللازم ارتكاب الاخف لنفس قاعدة الضرر والضرر وقال القائل
 المعاصر في طي كلام له وما قبل تعيين اخف الفردين تمسك بقاعدة الضرر ساقط لعدم
 الدلالة والمشاركة في النفي ولكنه ينبغي ان يبقى ان الضرر من الالفاظ الذي يطلق على القليل
 والكثير بمعنى ان الضرر العظيم يطلق على كل حصّة موجودة في ضمنه انه ضرر فاول على نفي
 الضرر كما ينبغي الافراد المتباينة المتمايزة فكل الافراد المتداخلة ولتمثل ذلك مثلا حتى يتضح
 الامر بعون الله سبحانه فنقول اذا قال انتم ان الخمر حرام والفرض ان القطر خمر والماء منه خمر
 والقرية منه خمر ومقتضى صدق الاسم على كل من الابعاض حرمته كل جزء بالذات لا باعتبار وجوده
 في ضمن الكل لتساوي الكل والجزء في صدق الطبيعة المرادة من اللفظ المتواطئ فعلى هذا لو
 وضع مقدار من الخمر في ظرف وضعه في اخر وهذا في ذوان من الخمر لكانت ضمنان لا افراد

متداخلة بمعنى ان كلاهما لو وزع على اجزاء صغار توربعا غير سالب للاسم لكان كل منهما حراما
 يصدق عليه اللفظ وللمحملة الحرمه فاذا دار الامر بين ارتكاب الاقل والاكثر واضطر المحلف الى
 احدهما لا يعينه فلا شك في لزوم تعيين الاقل وليس هذا من اجماع قائم عليه بالخصوص ولا
 نص في اللفظ بل انما هو من نفس دليل التحريم المستلزم لارتكاب الاقل وليس لاحد
 يقول كلاهما حرام والتحريم مشترك وهذا الذي ذكرناه وان كان يتجمل له مناقشات لكنها بعد
 النظر الدقيق والفحص الحقيق مندفعه فيها نحن فيه نقول متى ما جاز ارتكاب الضرر بعد
 ودار الامر بين الاقل والاكثر فما الذي اباح لك المقدار الذي هو التفاوت اذ لا داعي
 الى ذلك ولا ضرورة ولعله توهم ان اتلاف فوس وعمار كل منهما محرمان متباينان وهما مشترك
 متباينان وكون احدهما ازيد في المقدار لا يوجب اولوية دخوله في النفي بل كل منهما متباين متى
 ما جاز فاحصا لا يعينه جائز والترجيح يكون الفرس زائدا لا دخل له وتنتج فهم ان الكلام ليس
 في الاحوال وما في حكمها بعناوينها وما شابهها حتى يتساوى الصل على الكل وفوق بين قول
 القائل لا يترك لزيد حيوانا ولا بساطا وبين قوله لا تضربه اذ على الاول لو اضطررنا الى واحد
 من الفرس والجار او الى احراق بساط كبير او صغير لا نفق بين المقامين بحض هذا الذي نظرنا الى تساويهما
 في المنع والتجيز في الفرد بعد ثبوت الجواز في الجملة ولو لم يكن دليل خارجي لم يكن فوق بين
 اتلاف الاكثر والاقل اذ في مال جعل عنوانا للحكم كلفظ الحيوان او البساط كلاهما متساويا
 واما لو قال لا تضربه فليس كذلك لان الاسم كح لا يدخل له بل الموضوع المهمي عند الضرر وهو شي
 سار في جميع اجزاء هذه الافراد وما راف على نقص كل جزء مالي من هذين الامرين بخلاف
 لفظ الحيوان او البساط فان لفظهما لا يصل على اجزائهما كما او كيفا ومتفق ذلك المنع عن
 كل جزء جزء من المجموع المركب في الفرس والجار فاذا جاز احدهما ضرورة لا يجوز ارتكاب الازيد
 لعدم ضرورة فان قلت هذا في الحقيقة متباينا لكون كل منهما متعلقا بشي اخر فلا دخل
 لذلك بمسئلة الاقل والاكثر قلت هذا شبهه في موضوع فان الموضوع هو الفرد ولا

كلام في خصوص الفريدين وهذا ان من الجهة التي هي عنهما بها وهي جهة الضرورة اقل واكثر
وان كانا نوعين مختلفين واظهر في الاختلاف اكل ثمة وقيل بقره لكن الفرد الذي نهى عنه وجوب
فيهما بطريق الاقل والاكثر والمقدار الزايد عن الاقل مع كون الحسن بمعنى اصل الفردية واحدا والركاب
الضروري دون داع اليه وهو ينفي بالنصوص المذكورة وهذا الكلام واضح عند من تدبر لمقام
الرابع في تعارض الفريدين بمعنى دوران الامر بين فعل شئ موجب للضرر على الغير وتركه موجب
للضرر على نفس المباشرة ومنشأ الاشكال هذا تعارض قاعدة الضرر والضرار مع عموم ما دل على تسلط
الناس على املاكهم واموالهم ونظاير ذلك من عموم الرخصة والذي ينبغي ان يقال في هذا المقام
بحسب الحاجة الى ذكر جملة من كلامنا في الاصحاب حتى يكون عنواننا في الباب حتى تنفتح المسئلة مع عموم
بها قال المحقق في الشرايع بعد ذكر مقارن حرمة العامر وكل ذلك انما يثبت له حرمة اذا ابتكر في الموان
اما ما تعبد في الاملاك المعمورة فلا وقال العلامة في القواعد بعد ذكر الحرمة هذا في الموان ولا
حرمة في الاملاك لتعارضها ولكل واحد ان يتصرف في ملكه كيف يشاء وان تضرر صاحبه فلا ضمان
فلو جعل ملكه بيت حداد او قصارا وحمام على خلاف العادة فلا يمنع وقال في التحرير للملك المتصرف
وان استضر الحمار وقال الشهيد في نس ولا حرمة في الاملاك لتعارضها فلكل ان يتصرف في ملكه
بما حوت العادة به وان تضرر صاحبه فلا ضمان كتعيق اساس حائطه وبئر وبالوعة والايحاد في
منزله وكل من كان حداد او صفارا ودباغ فقال المحقق الثاني في شرح عبارة القواعد بعد قوله
فلا ضمان لان الناس سلطون على اموالهم وبعد قوله فلا يمنع قال في التذكرة هذا احتياط واحكم
الحد ران بحيث يلقى بما يتصله فان فعل ما يغلب على الظن انه يؤدي الى خلل في جدران
جاره في منع تردد فلودق وقاصفا حد به نقصا في جداره جاره او جسر الماء بحيث اشرف منه
النفاق اليها او حصل ذلك من الحمام ففي ضمان تردد وقال الشهيد الثاني في الروضة اما الاملاك
المستأصقة فلا حرمة لاحدها على جاره لتعارضها فان كل واحد منها حرمة بالنسبة الى جاره ولا
اولوية لان من الممكن شروعهم في الاحياء دفعة فلم يكن لواحد على الاخر حرمة وقال في ذلك اما اذا

كانت مخوفة بالاملاك فلا حريم لها لان الاملاك متعارضة وليس جعل موضع حريم الدار
او غير اولى به جعله حريما للآخرى ولكل واحد من الاملاك التصرف في ملكه كيف شاء فله ان يحفر
بئر في ملكه وان كان الجاه بئر قريبه منها وان نقص ماء الاولى والفرق ان الحفر في الموات ابتداء
تملك فلا يمكن اذا ضرر الغويل يقدم السابق بالتملك وفي الاملاك كل واحد يصرف في ملكه
فلا يمنع منع حتى وحفر في ملكه بئر بالوعة وقاربها بئر الجار لم يمنع منه ولا ضمان عليه بسببه
ولكنه يكون قد فعل مكرها ومثله اواعد داره المخوفة بالساكن حماما او خانا او طاحونة او حانة
حداد او قنطرة على خلاف العادة لانه مالك له التصرف في ملكه كيف شاء نعم له منع ما يضر بها
من البئر والشجر ولو بهر ذاصولها الهدا والضرب المؤدي الى ضرر الحائط ونحو ذلك وقال المحقق
السرواري في الكفاية المرووفة من ذهب الامامة الاصحاب ان لا حريم في الاملاك وساق مضمون
عبارة من ذلك ثم قال وبشكل هذا الحكم في صورة تضرر ضررا فاحشا نظرا الى ما تضمنه الاخبار المذكورة
من نفي الضرر والاضرار وهو الحديث المعلوم بدين الخاصة والعامة المستفيض بينهم خصوصاً ما تضمنه
الاخبار المذكورة من نفي الاضرار الواقعة في ملك المضار هذا جملة من عباراتهم في كتاب احياء الموات
ولهم كلام يرتبط بمقامنا وينحل المقام بملاحظة في كتاب الغصب فلهذا ذكر في جملة من عبارات اساطين
الاصحاب في ذلك قال في الشرايع فلوارسل في ملكه ماء فاعرق ما لغيره او اخرج فيه ناراً فاحرق
لم يضمن ما لم يتجاوز قدر حاجته اختياراً مع علمه او غلبة ظنه ان ذلك موجب للتعدي الى الاضرار
ومثل ذلك بعينه قال في عده وفي من في كاسباب الضمان او تجاوز قدر الحاجة من الماء والنار
او علم التعدي الى مال الغير وقال المحقق الثاني في مجمع صدق لما كان الناس ساطين على اموالهم كان ملك
الانتفاع بملكه كيف شاء فان دعت الحاجة الى ارسال ماء او اضرار نار في ملكه جاز فعله وان
على الظن التعدي الى الاضرار بالغير نعم مع غلبة الظن بالتعدي الى الاضرار بالغير نعم مع غلبة
الظن بالتعدي ان يتجاوز قدر الحاجة ضمن لانه سبب في التلف لصدق تعريفه عليه اذ المباشر ضعيف
في انما يتحقق الضمان بالشراطين لبا حدهما وفي ذلك ما معناه ان مع عدم تجاوز الحاجة وعدم علم التعدي

٢ الجار

وضمن انما فالعموم التسلط على ماله ولائله لم يفرط وبسبب التلافي ضعيفة بالاذن
 الشرعي ومع التجاوز وعلم التعدي او ظنه فلا شبهة في الضمان للتفريط والسببية وان استفي
 احد الامرين دون الاخر فحينئذ قول المحقق والعلامة في عدم الارشاد بعدم الضمان لانه ما دون
 شرعا ولا يعد مع عدم التجاوز ومع عدم العلم والظن تفريطا ولا حادثة البرائة وقول للعلامة
 في التحرير والشهيد في نس بالضمان للسببية ثم قال ويرجح هذا القول في بعض افراده وهو ان
 التعدي فتركه اختيارا وان كان فعلة بقدر حاجته لان ترك قطعه مع علم التعدي الى الغير
 وقدرته على قطعه تعد محض نعم مع عدم العلم ولا الظن قد يشكل الضمان على تقدير تجاوز الحاجة لا
 فعلة ما دون فيه على التقديرين ولا تفريط كح اذا عرفت هذا فنقول تصرف المالك في ملكه
 اما ان يكون الحاجة اوبد ونها والحاجة ايضهما اما جلب نفع او دفع ضرر وعلى التقادير اما
 ان يكون الضرر الواقع على الخارج من هذا الفعل ضررا عينيا كما اذا حفرت بئر او يوجب سقوط جدار الجار
 وخود لك او ضررا عينيا كما اذا اعلى جداره وبني فوقه غرفة تمنع من اشراق الشمس والقمر على دار الجار
 وتصير سببا لاحتباس الهواء فيها وذلك مما يوجب سقوط نقصا في قيمتها وسنا نفعها وعلى التقادير
 اما ان يكون هذا الضرر يستند الى نفس فعل المتصرف في ملكه كما اذا حفرت بئر او بالوعة بحيث يكون مجرى
 الحفر موجبا للضرر وسقوط جدار الجار او ارسل ماء او اخرج نارا بحيث يكون هذا الضرر ناشئا
 من نفس هذا الفعل واما ان يكون ناشئا من شيء اخر ترتب على ذلك فانه متى ما عمل داره حاملا
 او بالوعة فمجرد الايام واجتماع المياه والاطار يوجب الضرر على الجار بنشر الرطوبة وتخريب البنا
 واذا غرس اشجارا مثلا اذا كبرت بعد سنين يمنع الشمس والقمر ويؤذي عودها الى الجدار او غافل
 لا باللفظ وعلى الصور كلها اما ان يكون هذا الفعل مما يعلم المتصرف انه يضر للغير او يظن ذلك
 عن ذلك وعلى هذا النقص ايضهما اما ان يكون في العادة يضر او ان لم يقبض له ذلك المتصرف ولا
 بعد كل من هذه اصول الصور والتحقيق ان يقال ان الكلام منافي في تعامين احدهما من جهة الحكم التكليفي
 وهو الجواز والعدم فنقول ظاهر عموم ما دل على التصرف في المال الجواز مطلقا دون فرق

بين هذه الصور كلها وعموم من ألف شيئا ضمنه ونحو ذلك لادلة فيه على التحريم والذي يدل
 المنع عموما الظن وعدم جواز التصرف في مال الغير بالبرضاء او بطيب نفسه ولا ريب ان هذه الصور
 انما هي في صورة لا يصدق عليه التصرف في مال الغير وانما الرجل يتصرف في ملك نفسه ولكنه
 يلزم مع ذلك ضرر على جاره وبعد ملاحظة الامثلة والفتاوى يظهر ذلك غاية الظهور فادلة
 التصرف في مال الغير لا تدخل لها في المقام نعم بقي هنا الهوى في الاضرار ولا يتخيل ان يختص بعدم كون
 الضرر ناشئا من التصرف في ملك نفسه ولا يتصرف الى هذه الصورة لعموم ادلة الضرر كما
 ولان رواية سميعة التي هي العدة في الباب واردة في خصوص ما كان الضرر ناشئا من تصرف سمي
 في ملكه وهو غدير في حابط الانصاري كما اشار اليه صاحب الكفاية في عبارتها المتقدمة ونخصيص
 مورد العام غير جائز ولكن لقابل ان يقول ليس الضرر هنا التصرف سمي في ملكه بل انما هو التقدير
 ودخوله مع دون اخبار واستيناد وهذا مما لا دخل له في التصرف في الملك فلو كان الضرر
 ناشئا من تصرف في ملكه فلا يسمي شمول الادلة الضرر بذلك وبمحل الكلام ان الهوى في الضرر
 يتصرف الى غير صورة كونها ناشئا من تصرف في ملكه فدعوى صراحة بعض النصوص غير مسبوقة
 ومع ذلك كله فالعموم كاف في الشمول ودعوى الانصراف في غير محلها وان لم يكن ناصرا في ذلك
 ايضا فمقتضاها عدم جواز التصرف فيما يضر بالغير والعارض بينه وبين عموم التسلط عموم من وجه
 والمجتهدين جانب التحريم لما يظهر من الفتاوى ترجحه ودلالة استواء موارد الشرع بذلك ولانه
 ما احتج الحلال والحرام الاوغل الحرام الحلال ولان قاعدة الضرر سارية على العقليات والغير
 القابلة للتخصيص فلا تذهل وقد اوضحنا سبله سابقا فراجع نعم بقي البحث في ان الصور المذكورة
 انما داخل في عموم الضرر وايها خارجة وحيث ان البحث في الحكم التكليفي فكما لم يكن التصرف
 عالما بان يضر فلا تحريم عليه لان التكليف فرع العلم وما كان عالما به فهو حرام واما الظن
 ببر الاضرار فهل يلحق بالعلم او بعده وجهان والاقوى الحاقه بالعلم لان مدار امثال هذه
 الامور على الظن غالباً والعلم القطعي بان ذلك يكون ضررا نادر جدا وقد بين ان الاصل عدم الاضرار

واذا تعارض الاصل والنظر تقدم الاصل الا في مواضع شاذة ومقتضاه الحكم بالجواز ما لم يعلم
 ولكن الاول اوفق بالتقاضي وسليقة الفقهاء ولو ادعينا جريان السيرة على الاجتناب
 عما يظن فيه الضرر على الغير طنا بقدر ما لم يكن بعيدا هذا كله مع قطع النظر عن ضرر نفسه
 وبحو ذلك وعلى تقدير العلم والنظر فما كان الضرر فيه مستندا الى شيء يحدث بعد ذلك ولم يكن
 بالفعل وكان حكما ايضهم كغرس اشجار مانعة عن الشمس ونحوه او سائر عروقها الى الجدار بعد ذلك
 فلا يعد هذا اضرارا قطعيا بحسب العرف ولا يكون هذا حراما ايضهم واما ما كان عينيا كما لو جعل
 بيتهم حاما او حفرا بالوعر فيضرب بعد مضي مدة والذي يتقادم العرف ان هذا ايضهم لا يعد اضرارا
 فان الميزان في الاضرار استناده الى المتصرف واما مثل ذلك فلا يستند اليه واسئلة الفقهاء ايضهم
 شاهدة على ما قلناه بل هذا ضرر يحدث بامور اخريست حاصلة من فعل المتصرف وعليك بالقديم
 واما ما كان من ذلك بالفعل بحيث يستند الى نفس الفعل كالضرب المضرب بالجدار والحفر في بطنه
 البناء المانع عن الشمس والعمو والهواء فالعينية داخله تحت الضرر والاضرار المحرم بالكلام والى
 الحكمة فينبه وجهان والذي يتقوى في النظر ان ايضهم داخل في الاضرار لصحة قوله عرفا ورسما
 الناس في ذلك شاهدة وهذه الصور الداخلة تحت الاضرار مع العلم والنظر لا كلام في تحريمه
 اذ لم يكن للمالك حاجة في ذلك او كان وتعدى عنه قدر حاجته فان الزائد عنها يرجع الى عدم
 الحاجة في الحقيقة واما مقدار الحاجة فان كانت الحاجة دفع ضرر فلا كلام في الجواز لا لانه
 ليس اضرارا بل لان منشأ التحريم تقدم فاعلة الضرر على عموم السلط وكان الاضرار بالغير حرام
 فكذا الاضرار على نفسه فاذا ادال ائوين اضرار نفسه وغيره الملائم لاحدهما على تقدير الفعل وترك
 ريب في عموم جواز التصرف سلما عن المعارض واما لو كانت الحاجة جلب نفع فينبه وجهان من ان عدم
 النفع يعد ضررا في الجملة وتعارضه لسلط مع الضرر فيبقى عموم دليل الانتفاع سلما عن
 المعارض وضمن كونه ضررا منوع فلا يعارض ضرر الغير وعموم الانتفاع ليس الادلة
 السلط ونفي الضرر تقدم عليها كما مر والاقرب في ايضهم المنع هذا هو الكلام بالنظر الى الحكم

التكليف والمقام الثاني في جسيمة الضمان وهو الحكم الوضوعي لا ريب ان اسبا الضمان المستفاد من
اولية الضرر المطلقة على ما قرناه او من خصوص الخبرين الناصين على ان من اضر بشئ من طريق
المسلمين فهو ضامن او من عموم من ألف شيئا ضمه ونحو ذلك غير متيد بالعلم وبالجهل ^{بالظن}
وعدمه فلا يدخل الاعتبار العلم ونحو ذلك فيدر بل انما الميزان حصول السبب بحيث يشمله الدليل
ويصدق الاضرار والاتلاف والعلم والجهل انما يعتبران للآثم وعدمه وهذا شئ غير خفي ولا يخفى
على من مارس الفقهاء ان اذن الشارع وعدمه غير ملازم للضمان وعدمه فقد يحقق الضمان
ولو كان ما ذونا من الشارع غير آثم وقد لا يضمن مع كونه آثما غير ما ذونا والمدار على حصول
ما جعل سببا للضمان اذا عرفت هذا فنقول متى ما صدق الاتلاف والاضرار بحرفين او بالوجه
او ارسال ماء او نار او نافع ونظائر ذلك بحيث صار مستندا الى فعل المكلف وقيل ان اضراره والتلف
فهو ضامن بمقتضى الأدلة وهذا لا يتحقق الا في الاضرار بالفعل لا فيما يتحقق بعد من بواسطة غلبة
الماء في البالوعة او البئر او تعدى حروق الشجر او نائر واستعلامه ونحو ذلك كما مثلناه وبيان
اخرى لا يصدق الاضرار والاتلاف الا مع صدور ذلك من فعله بلا واسطة كضرب نصر على
الجدار في حفرة البئر القرب منه او مع واسطة غير سائلة لاسم الاتلاف كال ارسال الماء وتاجيح النار
بحيث بعد عادة اتلاف المال الجار ودان وينبغي مراعاة المناط في ذلك كون الشئ الصادر من
المكلف في الامور المعدة للاتلاف والاضرار لو خلى وطبعه عرفا ومادة للشئ جعل اليه حاما
او دكانا حادا او حفرة البئر او البالوعة او غرس الاشجار وتاجيح النار و ارسال الماء الذي
لا يعد في نظر العرف من ذلك فان ذلك كله ليس من الاسبا المعدة للاتلاف وان علم قطعا
انه بعد تحققة نفي ذلك ضرر ولهذا عين الفاضلان والشهيد بقولهم وان تفرد صاحب
وان المستفاد الجار بل واوضح من ذلك لو اوقد في بنية او في سطحه
نار لا يعد ذلك اضرارا عرفا ولم يكن قاصدا بذلك اتلاف مال الجار علم ان هذه النار لو بقيت
كلت على غيرها الهواء الى متاع الجار فلم يطفئه حتى اخذها الهواء لم يكن ضامنا لانه ليس مستندا اليه

عوفاء لا يعد ذلك اضارا وانلافه نعم لو كان قاصداً ذلك فهو انلاف فيضمن ومالم يصد
 الانلاف فلا ضمان علم او ظن او شك رادع قدر الحاجة ونقص اذا دخل شيء من ذلك
 في باب الضمان كما قررناه وليس كل فعل محرم موجب للضمان ولا كل فعل جائز ماذون شرعا ^{يستغيب}
 للضمان فان موارد الخلف كثيرة هذا ما يتقصر الاصول والرداع في هذا الباب فلو كان ما
 ذكره في باب الغصب لم كون التجاوز عن البهجة الحاجة وعلم التعدي او ظنه او احدهما فقط
 موجبا للضمان بعد ما مجمعا عليه فلا بحث لنا فيه وقد يشتر بذلك عبارة الدروس حيث عدلها
 بعد ذكر الانلاف والغصب وخوذلك فماسباب الضمان فراجع وان كان على القاعدة كما هو الظاهر
 من كلامهم وتعليلاتهم فالمجته اعتبار ادر اجرة تحت صدق الانلاف والاضار والى ذلك نزل
 اختلاف تفسيراتهم في اعتبار العلم والظن والحاجة وعدمها وعلو الهواء في النار وخوذلك فنزل
 كل ذلك على المثال ويخرج الصدق العرفي ومع الشك او عدم الصدق بحكم باصالة البرائة
 واما البحث في جزئيات تعليلاتهم سيما ما في عبارة المسالك وخوها فلا ينبغي بعد ما نختار في شيء
 هكذا ينبغي ان ينهم المقام ولا حظ عبارة التذكرة المتولة سابقا وتبصر وحيث ينشأ في الضمان
 على صدق الانلاف لا فرق بين الحاجة وعدمها جلب نفع او دفع ضرر لو اضر وانلف مال الغير
 لدفع ضرر نفسه لمن ضرب في خرابه اضر باخر جدار الجار ضمن ولو مرسدا اضر به وان
 كان خرابه لم يدفع ضرر غير نفسه عملا بعموم ادلة الضمان والبحث في حقوق المسئلة وفروعها
 بحال واسع وفي تطبيقها على اساطين الاصحاب على هذا المرام ينبغي التامل التام وقد بينها على
 ما يدل عليه فاننا لم نخرج في ذلك غير طريقتهم ولا خالفناهم في شئهم وفيما ذكرنا كتابه
 لمن اعطى النظر حقه ونحن خرجنا في المقام عن وضع الرسالة الكثرة الخلط في المقام وعموم البلوى
 به في الاعصار والاضمار واسه الموفق عن **سوان** من جملة الاصول المتقاة
 في الشريعة اعمال التبعة في الامور المشككة وتحقق الكلام في معنى المشكل المواد هنا وضبط
 موارد وتنتج كلمة الاصحاب بحيث يطبق على ضابطة ويقف على رابطة من المشكلات فالتدقيق

في التبعة

ينبغي هنا البحث عن جميع ذلك مضافا الى احكام لاحقة لنفس القصة موضوعا وحكما فنقول
لا كلام في مشروعية القصة في الجملة ويدل على ذلك صواب في الاولية شيئا لها على سبيل
الاجمال احدها قوله تعالى في احوال يونس النبي صلى الله عليه وسلم فساهم فكان المحدثين
وقد ورد في الاخبار الاجماع في الامتثال على مشروعية القصة بهذه الآية وفي هذا بضعف
المنافسة في الدلالة بخلافها والمواد بالمساهمة المقارعة والمواد يكون من ضمن المحدثين ^{ورثة}
معلوم بالقرعة مما اذا غلبه واصل الدخول والحق والادعاء والازالة والابطال واصل المعنى
صار من الترويع المطلوبين المهورين كما في الجمع وصورة الواقعة كما في الخبر انكم لما وعد
قوم بالعذاب خرج من بينهم قبل ان يامر الله فوكب في السفينة فوقفت السفينة فقالوا هنا
عبد ابق من بولاه فاقوعوا فخرجت القرعة على يونس فولى نفسه في الماء فالتفت الحوت و
ثانها الاخبار القوية من التواتر بل هي على حد التواتر منها رواية محمد بن حكيم المروي في
الفقيه ويكفي في الكاظم ثم كل مجهول ففقدت القرعة قلت لان القرعة تخطى وتصيب فقال كل ما
حكم الله به فليس تخطى ومنها المولى في الفقيه ما تقارع قوم فوضوا وهم الى الله الا خرج
لهم الحق وقال اي قضية اعدل من القرعة اذ فوض الامور الى الله وذكر الآية ومنها موسى وداود
ابن ابي يزيد في الكافي وبك في تعارض البيهقي في امته واعتداهما يترفع بين الشهود في
خرج ٣٣ في الحق وهو اولى بها ومنها رواية زرارة الخ المذكورة في تعارض البيهقي
في مقدار الودعة الخاصة من الباقي ان قال اقرع بينهم ومنها موثقة سماعة المروزي في
الفقيه والتهذيبين في تعارض البيهقي في الدابة وفيها ان عليا لم اقرع بينهما بسهمين
ومنها رواية ابن سنان في التهذيبين مثله ومنها صحيحة الحلبي في التهذيبين في البيهقي ايضا
يترفع بينهم فاقع فاعطيه اليمين وهو اولى بالقضاء وصححه داود بن سليمان مرعا
مثله وصححه البصري في الكتب الاربعة كان عليا اذ اتاه رجلان مختصمان شهودا لهم
سواء وعددهم سواد اقرع بينهم على ايمهم يصير اليمين قال وكان يقول اللهم رب السموات السبع

ايهام كالحق له فاده اليه ثم جعل الحق للذي يصير عليه اذا حلف ومنها صحيحة بن مسلم في يث
 والفقير عن الباقر في الرجل يوصي بعق ثلث بما ليكده كان عليه ثم يسمي بينهم ورواية
 ابي حمزة في رجل اوصى الى ولده بعق غلام له وتورث الاخر ثل نصيب الولد مع عدم ابيها
 ان الصادق ثم اقرع بينهما وحكم بما اقرعته ومنها رواية الحسين بن المختار المروي في الكافي
 والفقير والتهذيب قال قال ابو عبد الله ثم لا يري حصة يا ابا حنيفة ما تقول في بيت سقط
 قوم وبقي منهم صبيان احدهما حر والاخر مملوك لصاحبه فلم يعرف الحر من المملوك فقال ابو
 يعقوب نصف هذا ونصف ذلك ويقسم المال بينهما فقال ابو عبد الله ليس كذلك ولكنه يقرع بينهما
 فمن اصابته القرعة هو الحر ويعق هذا ويجعل مولى له ومنها صحيحة حريز المروية في يث عن
 احدهما وصحيحة حماد بن عيسى المروية في الكافي كذلك ورواية حريز المروية في يث عن
 ابي جعفر في قضاء علي باليمن في قوم اهدت عليهم دارهم فبقي منهم صبيان احدهما
 مملوك والاخر فاسم بينهم فخرج سهم على احدهما فجعل المال له وانفق الاخر ومنها مائة محمد
 بن مسلم المروية في يث عن احدهما قال قلت انه وحق سقط عليهما البيت وقد ولدنا فانت
 الامان وبقي الابنان كيف يورثان قال فقال سهم عليهما ثلثا ولا شيء لثلاث مرات فأيها اصابه
 السهم ارث الاخر ومنها رواية المروية في يث كذلك ومنها رواية العباس بن هلال المروية
 في يث عن الرضا ع في سوال محمد بن علي عليهما السلام من ابن ابي بصير عن ابن جابر عن
 ابي جعفر عن الكتاب والسنة وقولهما بخمسة رابعا فقال ثم رابعا انما نقولان انما في امر
 4 وجارية كانتا توضعان صبيين في بيت فسقط عليهما فالتاوسم الصبيان فقالا القافة
 يلحقهما بهما قال لا قد ضربنا قال لا قال بن داود مولى له جعلت فداك بلغني ان ابي المؤمنين قال
 ما نه قوم فوضوا امرهم الى الله عز وجل والقواسمها هم الاخرج السهم الاقرب فكتبت في القافة
 جمع القاف وهو الذي يحكم في النسب بالقيافة واللغة يشهد بذلك وصحيحة الفضل بن
 المروية في الكافي ويث ورواية المروية في يث والفقير عن ابي عبد الله في يث ولو لم يزل له بالرجال

وما للنساء قال يورج الامام او المزع يكسب على سهم عبد الله وعلى سهم امه اسره ثم يقول الامام
او المزع اللهم انت اسد الاله الا انت عالم الغيب والشهادة انت تحكم بين عبادك فيما كان
فيه يختلفون فبين لنا امر هذا المولد كيف يورث ما فوضت له في الكتاب ثم يطرح السهام في سهام
صمته ثم يحال السهام على ما خرج ورث عليه ومنها مرسلة ثعلبة المروزي في الكافي ويص غم ابي
عبد الله ثم قال سئل عن مولود ليس بذكو ولا انثى كيف يورث قال يجلس الامام ويجلس عنده
ناس من المسلمين فيدعون اسره ويحال السهام عليه اي ميراث يورثه ميراث الذكور او ميراث الانثى
فاي ذلك خرج عليه ورثه ثم قال واي قضية اعدل فم قضية يحال عليه وذكر الائمة قال وما من
يعطى او يختلف فيه اثنان الا وله اصل في كتاب الله ولكن لا ينفقه عقول الرجال ومنها ثقة
ابن مسكان المروزي في كتاب مثل المرسلة الى خوالا ائمة ورواية اسحق في كتاب مثل ذلك ورواية السكوني
في الكافي كلهم ومنها صحيحة الحلبي في كتاب عن ابي عبد الله قال اذا وقع العبد والحر والمتركة
باموثة في طهر واحد فادعوا الولد اقرع بينهم وكان الولد الذي يخرج ٤ سهم وصحيحة محمد بن
مسلم والحلي في الكافي مثل ذلك ومنها ما في صحيحة ابي بصير المروزي في كتاب الاخبار انه لما اخبرني
بعد قد ومرت غلبي بانه اسهم بين قوم ادعوا ولدا وطوا امر في طهر واحد قال النبي صلى الله عليه وسلم
قوم تشارعوا ثم فوضوا امرهم الى اسرجل وعوا الاخرج سهم الحق وشله مرسلة عاصم المروزي في
التهذيبين ومنها صحيحة معاوية بن عمار المروزي في الفقيه ويص عن ابي عبد الله قال اذا
وطئ رجلان او ثلثة جارية في طهر واحد فولدت فادعوه جميعا اقرع بينهم الواي بينهم
فمن قرع كان الولد وله ومنها صحيحة سليمان بن خالد المروزي في كتاب عن ابي عبد الله
قال قضيت على ثمة في ثلثة وقعو على اموثة في طهر واحد وذلك في الجاهلية قبل ان يظهر الاسلام
فاقرع بينهم وجعل الولد من قرع وجعل عليه ثلثي الدية للآخرين فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم
حتى بدت نواجه قال وما اعلم فيها شيئا الا ما قضيت علي ثم ومنها صحيحة الحلبي عن الحسن بن
اذا وقع المسلم واليهودي والنصراني على الموثة في طهر واحد اقرع بينهم وكان الولد الذي قضت

القعدة ونهار واثير سبابة و ابراهيم بن عمر في بيك في رجل قال اول مملوك امكده فهو حور
 ثلثة قال يترج بينهم فمن احبته القعدة استق قال والقعدة سنة وصححة الخليفة عن قال
 اول مملوك امكده فهو حور ثلثة جميعا قال يترج بينهم ويقع الذي خرج ٣٣ ورواية
 ورواية مروان في بيك والكافي عن ابي عبد الله قال ان ابا جعفر مات وترك سبعة غلاما
 واعتق ثلثهم فاوتت بينهم فاعتقت عشرين ومنها راية ابيهم عن ثلثة ونحوهما راية
 اخرى في بيك ومنها صححة محمد بن عيسى في بيك من الرجل تطواي ربيع نرا على شاة قال
 ان عرفها ذبحها واحرقها وان لم يعرفها قسمها نصفين ابدان يبيع السهم بها فيذبح ويحرق
 وقد نجت سائرهما ونهار واثير بن موسى المويتر في الكافي في رجل قال لما ليكده ابيكم علمني اثير
 نكنا باسمه فهو حور وعلم واحد منهم ثم مات المولى ولم يدريهم الذي علمه الا اثير هل يستخرج بالقعدة
 قال نعم ولا يجوز ان يستخرج الا الامام فان لم كلاما وقت القعدة وعاد لا يعلم سواه ولا
 كما يقدر عليه غيره ومنها رسالة حماد المويتر في بيك عن ابيهما قال القعدة لا يكون الا للامام
 ومنها ما روي ان رجلا من الانصار اعتق سبعة ابدان في مرض موته ولا مال له غيره فلما وقعت القضية
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قسمهم بالتعديل واقوع بينهم واعتق اثنين بالقعدة وروى ان النبي صلى
 الله عليه وسلم اوقع بالكتابة على الوقاع وروى ايضا انه اوقع في بعض الغنائم مع اخرى بالنوى ومنها صححة
 جميل في بيك قال قال الطباري زارة ما تولى في المساهة ليس حقا فقال زارة بل هي حق فقال
 الطباري ليس قد ورد انه يخرج سهم الحق قال بل قال فقال يقى حتى ادعى انا وانت شيئا ثم
 نساهم عليه ونظروا هكذا هو فقال زارة انما جاء الحديث بانك ليس قوم فوضوا ابراهيم الى الله
 ثم اوقعوا الاخرجه سهم الحق فاما على التجارب فلم يوضع على التجارب فقال الطباري ارايت ان كان
 كانا جميعا مدعين ما ليس لهما من ابي يخرج سهم احدهما فقال زارة اذا كان كل واحد سهم
 مبيع فان كانا ادعيا ما ليس لهما يخرج سهم المبيع ومنها راية ابي بصير المويتر في الكافي
 وبيك في قضية شاب خرج ابيه مع جماعة ثم جاؤا وشهدوا بوته في جملة قضايا ابي الوثنيين

واختلف الفقه والنوم في مقدار المال فاحذر على ثم خاتمته وخواتيمهم عنده ثم قال اجعلوا هذه
السهام فايكم اخرج فايكم فهو صادق في دعواه لانهم اسد و٣٣ اسد لا يخيب ومنها
رواية اصبح بين بناء المروية في الكافي طالعكم في قضية الشاب وهي مثل السابقة والثبات
الاجماع المنقولة على مشروعية في الجملة فعن شيخنا ابى جعفر الطوسي القصة في تداعي الزعماء
في ولدته متقينا مذهبنا وغم الخلاف الاجماع ظاهر على ان كل امر مجهول فيه القصة وقال
في مسئلة تقديم السابق ورود امر المدعين كما حكى عن ان الدعوى مذهبنا في كل امر مجهول
قواعد شيخنا الشهيد ثبت عندنا قولهم كل امر مجهول فيه القصة وهو ظاهر في الاجماع وعن بعض
المتأخرين اسناد ان القصة في كل امر مجهول الى رواية اصحابنا وابعاد الاجماع المحصل في تتبع
القضايا بحيث لا يبقى فيه شك للفقهاء في كون العمل بالقصة في الاصول الشرعية في المجهولات
في الجملة بل مطلقا ولذا كثر الموارد التي عملوا فيها بالقصة باتفاق منهم او خلاف حتى يوضح الامر
غاية الانكشاف فنقول عمل بها الاصحاب في ائمة الجماعة مع عدم الترجيح وفي استنباه القبلة
عند بن طائوس وفي قصور المال غم المحبين الاسلامية والندرية وفي اخراج الواحد من المحرمين
للحج نيابة وفي اخلاط الكوى الموق في الجهاد وفي تزام الطلبة عند المدرس والمستفيع او اكثر ^{فيهم}
الى المجتهد مع عدم السابق وفي القسمة وفي التزام على صاحب او مشترك لمعدن ورباط مع عدم
قبول القسمة وفي الماذونين في شراء كل منهما صاحبه وفي صورة تساوي بنتي الخارجين وفي
تلف واحد من دراهم احدهما الواحد والباقي للاخر ودعوى وفي تنازع صاحب العلو والسفل في ^{السقف}
الموسط وفي الخزائن تحت الدرج وفي بينتي المتزارعين اذا تعارضت في المدة والحصة وفي الوصية
بالمشترك اللفظي وبالثلاث من العبيد او العدة بهم وفي الوصية بما لا يسعه الثلث مع العلم بالترتيب
والشك في السابق او مع الشك في السابق والافتراء وفي ابتداء قسمة الزوجات وفي حق الحفظة
وفي عوز النفقة على المنفق عليهم وفي اخراج المطلقة وفي اخراج المشبهة بكم واذا مات ولم يعين
وفي اخراج المذود وعقبة بقوله اول ما نلده فولدت جماعة وفي اخراج مقدار الثلث مع تعدد

المدبر وفي المتداعين في الالتقاط وفي بقاء اللبث او في الاقار وفي تساوي اليدين في
 اللقطة وفي اشتباه موطو الانسان وفي تعدد السيف والمصحف في الحيث وفي يراثة
 الخامسة مع المشبهة بالملقة وفي يراثة الحنث في قول ابي الوثيين ومن ليس له فرج على
 الاثر وغير ذلك مما يطلع عليه المتبع ولا ينبغي مع ذلك شك في كونها متفقا عليه في الجملة
 وانما البحث في عموم حجتها وضبط صورها فنقول الذي يدل على حجتها بعنوان العموم في
 كل مجمل الاجماع المنقول عن الشيخ في الخلاف وعن الشهيد في القواعد ورواية بن حكيم في
 الدالة على ان الرعة لكل مجمل ورسالة الفقيه ما قارعه قوم فوضوا امرهم الى امر الاخر فخرجهم من الحق
 ومثله رواية بن هلال السابقة ويحذف بي بصير ورسالة عامم وجواب زارة للطبار في صحة
 جمل فان ظاهر ذلك كل ان كل مقام فوض فيه اختلاف في شيء اذا وقع فيه فعل امر ان يبين
 فيه الواقع وحكم بالعدل اذ لا يكون اختلاف بين اثنين الا لو يكون هناك بطل وحق لا محالة وان
 كان خارجا عن هذين الاثنين والنقض وجود الحق والبطل في الجملة لا في خصوص المسارعة
 فاذا تحقق وجودها فمقتضى الرواية تكون الرعة بنية لذلك وميزة بين الحق والبطل
 يجعل الحكم على الاطلاق وكل ما هو كمنه فوجه ويدل على ذلك ما ينقلون بطرق العامة ان
 الرعة لكل امرئ شكل كافي وايضا لكل امرئ شكل كافي اخرى ويكون في اثبات حجة هذه العموم
 تلقى الاصحاب لها بالقول ونسبهم بها في هذه الامور التي عدوها لك وان كان كثير منها
 غير خال عن النص الخاص لكن الظاهر من تعطيلهم كون هذه العموم منطوية الصدور بل يقطعوا
 بها في الجملة من الشارع وهذا يلقي في حجة وان ضعف السند بحسب رجاله وارساله وروايته
 على عموم حجتها لكل متبهم انه لو يكن الرعة فيه حجة لم يكن غيرها ايضا حجة قطعا اذا فرض
 ان الواقعة مشككة ولا معنى الاشكال عدم وجود مخرج شرعي وبسبيل ذلك كما نوضح ذلك
 انهم اسد واللازم من ذلك تعطيل الحكم في موارد الاشتباه اليه فعل فيها بالرعة وهو مستلزم
 للمخرج والمرجح الواضح المنافين لحكمة الشارع فلا بد في ذلك من سبيل واضح وليس الا

٢ الامور

القصة مضافا الى ان استقراء موارد النصوص المذكورة سابقا وغيرها مما يقف عليها المتبني
 يرشد الى ان الوجه في ذلك كله لزوم الاشكال وعدم وجود مخلص في ذلك وان العلة في اعمال
 القصة وانزلوا لها لم تعطيل الاحكام فيما لا يمكن فيه التعطيل ولذلك قدم الروايات كلها يمكن
 طويها ان يكون طريقا لبيان الحكم كافي الخشنة ونظائرها فالقصة بعد اسناد طريق الجمود وعرض
 الاشكال والاشتباه وبعد ذلك لا يتفاوت الامر بين النصوص وغير الخاق للشكوك بالغالب
 او ادعاء لتفصيل المناط بينه وبين ما ورد فيه النص والحاصل ان المسئلة لا اشكال فيها في
 في نظر القصة وانما الغرض تخرج الوجه حتى لا يتجمل كونهما دون ضابطة واذا عرفت عموم
 مجتها في كل امر متشبه فلا بد من بيان الموارد في ذلك حتى يجعل معيارا في المقام ثم بعد ذلك يعود
 الى ما ذكره من خروج بعض الموارد عنها وعدم كونها على عمومها وبيان انه هل هو تخصيص للقاء
 او اختصاص من اول الامر فقول وباسر التوفيق ان المراد في المشكل والمتشبه والجمول
 واحد وهو كونه كل من حيث هو كونه بمعنى كون الشيء متشبه لا بسبيل الى دفع ذلك
 بطريق معتبر شرعا حتى يكون مخرجا في تلك الواقعة فتى كان له سبيل ثبت لم يكن ذلك في
 الاشكال والاشتباه في شيء بل هو معلوم بالمال وان كان مشكلا ابتداء وهذا هو مقتضى
 النصوص ومؤدي النظر اليهم فنقول المتشبهات التي لها مدخل في الحكم الشرعي او احدى صفتها
 الحكم الشرعي بمعنى ان يكون شيء لم يعلم في الشريعة حكمه لا عوازا للنصوص بالعموم والخصوص في كتاب
 او سنة ولم يكن مما يستلزم العقل ولا ما انفع عليه الاجماع ولا فوق في ذلك بين كون الحكم
 الشرعي تكليفيا او وضعيا في سبب او جزئية او مانعية او نحو ذلك وثانها متشبهات في
 المستنبط من اللغة والعرف بمعنى ان يقع لفظ في كلام في غير قوله في الحكم الشرعي ابتداء كالكتاب
 والسنن او بواسطة ايضا كالحكاية كايصدر عن المكلفين في معاملاتهم وغير ذلك حيث
 يصير الحكم منوطا بمعرفة معنى ذلك اللفظ كما في الوصية والاقارب والعقود وسعقاتها والجملة
 شبهة حاصلة في معنى اللفظ لغة او عرفا او اصطلاحا يحمل كلامه فائله عليه ويتضح المراد من ذلك

ويحقد حكمه وثالثها شبهة الموضوع الصريح بمعنى ان بعد ثبوت الحكم في الشارع للعناوين العامة
بمفاهيمها ومعانيها وقع الاشتباه في ان هذا الفرد الوجود الشخص في الخارج هل هو من افراد
ذلك الكلي او غير بحيث لو اتضح ان واحد تحت احدهما لا يتضح الحكم في دون حاجة الى امر اخر
ولكل من هذه الصور المفروضة في الاشتباه صور عديدة ليست مناطا في هذا المقام وإنما الغرض
الاشارة الى ذلك تنقيح لمورد الدليل اذا عرفت ذلك فنقول لا ريب ان شبهة الحكم ليست
تحت المشكل المذكور في رواية القمعة اذ لا اشكال في الاحكام الشرعية بعد ملاحظة ادلتها
والاصول المقررة المعبرة في مقام اثباتها فانها رافعة لذلك فلو كانت شيئا شبهها حكمه فلا ريب ان
اما داخل في عنوان اصل البرائة او البرائة والاستصحاب او اصل العدم او غير ذلك او قاطعة
الاختصاص على مذهب من يعمل على الاطلاق او في مقامات خاصة ولكن الاحكام الوضعية فانها
ايضاً تنقذ بعد ملاحظة الفساد او اصل العدم او قاعدة الاشتغال او نحو ذلك فانما نجد
بعون الله تعالى شيئاً يشبه فيه نفس الحكم الشرعي ولا يخرج من الشرع معبراً عنه يعتمد عليه
وذلك واضح فلا وجه لاعتمال القمعة في ذلك لانه ليس يشك في ذلك هل هو هناك قال الشهيد
في القواعد ولا يستعمل في الفتاوى والاحكام المشبهة اجماعاً والسرفيد ما ذكرناه وليس ذلك
تخصيصاً لقاعدة القمعة بل انما هو اختصاص وعدم شموله في اصله لا يقال اي فرق بين ادلة
اصل البرائة المعلقة بالحكم بالبرائة على كون الشيء مجهولاً او مما لا يعلم او مما لا دليل عليه وبين ادلة
القمعة بل الحق انهما في واحد فكانه قال كل مجهول يبنى فيه على البرائة وكل مجهول يعمل فيه على
تقديم دليل البرائة على القمعة حتى يكون ذلك رافعا للاشكال نحو جال للفرع من موضوع مسألة
القمعة خال عنه الوجه لا نقول ان هذا الكلام مندفع من وجوه احدها انه على فرض تسليم
كون الحكم معلقاً على المجهول في المقامين ان ادلة البرائة اخص مطلقاً من ادلة القمعة لعمومها للموضوع
والحكم وما هو مورد البرائة وغيره ونقصها تقديم الخاص على العام فيصير المعنى كل شكل فيه
القمعة الا ما يجري فيه البرائة ولو فرض ورود هذا الاشكال على دليل القمعة بالنسبة الى الادلة

والاصول الاخرى ايضا كالاستصحاب واصالة العدم والاحتياط ونحو ذلك فيجاء به ايضا ^{للك}
لان كل هذه الاصول المعولة في موارد الشك والشبهة اخص من عموم دليل القعدة فلا
تدخل وثانيها ان الحكم في دليل اصل البرائة لم يعلق على المشكل والجهل والمشتبه بل انما
علق بما لم يرد فيه امر ولا نهي او بما لا يعلمون ونحو ذلك وهذا غير معنى الاشكال فنقول في
مورد من موارد شبهة الحكم انه يصدق عليه انه مما لم يرد فيه امر ولا نهي او بما لا يعلم فيجري فيه ^{الاصول}
ويخرج من الاشكال فلا وجب القعدة وفوق واضح بين كون الحكم معلقا على المشكل او على كونهما
لا يعلم ونحو ذلك وذلك واضح عند من له دبر فافهم الغاويين وتبعية الاحكام للاسماء و
الموضوعات وثالثها ان الظاهر من قوله كل امر مشبه ارادة الموضوع دون الحكم فلا تشمل
الشبهة في نفس الحكم الشرعي وان كان لفظ الامراء الا ان في انصرافه في ذلك المقام اليه
تأمل ظاهره فامل وراعيهما ان غاية ما يقال ورد وطريقين في بيان الحكم المشبه ولا ريب
ان العمل بالبرائة اوفق بالشريعة السهلة السجية ولو فرض في العمل بالاصل لزوم تكليف كما يتفق
في الاستصحاب وقاعدة الشغل فنقول قيام الاجماع على ذلك كما ذكرناه مخرج كون الطوبى
الاصل لا القعدة وبالجملة فالمقام اوضح من ان يحتاج الى النقض والبرام فالاشتغال بالاهم اولى
واما شبهة الموضوع المستبسط بمعنى الاحتمال الاجمال في مؤدى اللفظ فهو ايضا ليس داخل
تحت الامر المشبه الذي هو مورد القعدة لان لموقفها طرفا مؤدى الرجوع الى العرف او اللغة
والى الامارات وفي مقام التعارض الى التراجع المقر كما ذكرناه في الغاويين السابقة فراجع
وحيث انما مكلفون في فهم مؤدى اللفظ الى طريقة اهل العرف وليس واحد منهم يرجع في
المشتبه الى القعدة فحق ايضا مكن جريا في ذلك على طريقة لسان التوم في معرفة معاني الالفاظ
ولا يبقى فيه بعد ملاحظة الاصول المعولة في باحث الالفاظ المتقاة من طريقة اهل اللسان
شبهة تحتاج فيه الى اعمال القعدة ولو فرض فيه ايضا اجمال مطلق لا يمكن كشفه ^{الطرف} باحد من
فالمرجع فيه ايضا الاصول الحكيمة الجارية بالنسبة الى الاحكام المتعلقة بهما من اشتغال او برائة

او استصحاب او غير ذلك وقد حققنا ذلك في ضابطته من ضوابط تبعية الاحكام للاسماء ^{جمع}
 وتبدل اما شبهة الموضوع الصريح فلا ريب انه يتصور لها صود احدها ما يكون من مجازي
 اصل في الاصول الشرعية من صلة الاباحة او البرائة او الاستصحاب او نحو ذلك كما ذكره ^{صوليون}
 في مباحث اصل البرائة وغيرها ودلت عليه الروايات في ذلك الباب فلا كلام في خروجها ايضا
 عن الامر المشبه نظرا ما قررناه في شبهة الحكم الشرعي وفي ذلك يظهر عدم جريان الحكم بالقرعة
 في شبهة المحصورة بناء الحكم فيها على قاعدة الاشتغال على ما محتاجه او على البرائة كما عليه خروج
 وكله في غير المحصور للبناء فيه على البرائة مطلق ولا يرد علينا نقض في هذا المقام من حيث الفتوى
 والنقض فالبال اذا الموارد التي ذكرناها ليس فيها حكم بالقرعة في كلمة الاستصحاب ولا في الاجتناب
 موضع يجري فيه الاصل والذي يرد علينا في ذلك سمي من جهة النص او الفتوى وهو صحيحة محمد
 بن عيسى في باب المتقدم حيث دلت على اعمال القرعة في شاة موطوءة مشبهة في قطيع فان
 مقتضى القواعد ان يقال ان كانت القطيع غير محصور عادة عدم التجنب لهم كما في نظائره وان كان
 محصورة يجب الاجتناب كما في سائر شبهة المحصورة فاما معنى القرعة قلت او لا نقول ان هذه
 الرواية محمولة على القطيع الغير المحصور عادة فيقول على الاجتناب وطيب النفس ودفع النفوس
 ثانيا على فرض الانحصار هذه الرواية احصت قاعدة الاشتغال وادلت اجتناب شبهة المحصورة
 فيعمل بها في هذا المورد الخاص ولا يلزم من ذلك اطراؤه في سائر المقامات وثالث انقول ان
 دعوى الفرق بين هذه شبهة المحصورة وغيرها بان الاضرار في القطيع مجرد العلم بكون واحدة
 موطوءة مستلزم لتضييع المال وموجب للمشقة وهذا الوجه في الحقيقة بيان لحكمة النص فلا يلزم
 ذلك اعمال القرعة في كل ما هو كذلك وفيه هنا يعلم ان القول بالقرعة في شبهة في الموضوع والحلال
 المختلط بالحرام كما حكى عن بعض الاصوليين قول مرغوب عنده جدا او لا دليل على اعمال ذلك بعد
 قيام الدالة على لزوم الاجتناب فان قلت قد ذكرت ان ما لم يكن له طريق شرعي فهو داخل تحت الشكل
 والقرصان الموضوع المشبه بنفسه لا يميل الى موافقة فينبغي فيه اعمال القرعة فتى علمت فيه ذلك

تعين الحرام فخرج غير محرم قاعدة الشغل ونحوها قلت هذا استنباه في معرفة محل البحث فان
كلامنا الآن في المشتبه الذي لا اشكال في ذاته ولا ادعى الى تميز غير معرفة الحكم ولذا عرفت في
اصل العنوان بكونه من مجاري الاصول ولا ريب في ان الموضوع بنفسه ليس لمعرفة حاجة حتى يدخل
في عموم المشكل وانما المقصود معرفة حكمه لا مثال التكليف وهو متحقق بالاصل المعتمد فلا وجه للاعمال
الفرعية اصلا نعم وانفق ان الحاجة دعت الى معرفة نفس الموضوع بحيث لا يمكن الدفاع عما لا يعرف فيها
فحين نقول في ذلك باعمال الفرع ونوضح ذلك في المثال السابق فنقول حكم الشاة الموطوءة
مثلا لزوم الاجتناب وكذا المشتبه او كان محصورا فلا اشكال في هذه الجبينة نعم لو نذر احد
الصدقة باحد هاتين الشاتين او كان احدهما مال العرفد على الحاجة الى تعيين الموطوءة حتى يلزم
تعيينه على قاعدة الضمان ولا يمكن التخليص الا بالمعرفة فنقول يمكن جند اجراء الفرع وكذا لو اشتبهت
اجبينة باخت الرجل فلا اشكال في حيث الحكم عليه فلا يجوز عليه نكاح شيء منها ولو مات الرجل
والواريث الاخت اعمل الفرع حتى يميز ما ذكرناه فنظر حتى يعرف ان المراد من الاشكال في الموضوع
اي شيء والفقير بعد التبيين يقدم على استخراج الفروع ويميز المقامات وثانها ما لم يكن
محرم اصله في الاصول العملية لكنه قام الدليل فيه على الاحتياط في الطرفين او الاطراف كما ورد في
تراجم ائمة الجماعة وتقديم السابق في الموافقة والاستفتاء او في المراجعة على المباح وفي تراجم
البنات وتقديم قول ذي اليد والعمل بينة الخارج وما ورد في تفسير شيء والخروج ونحوها
في الوصية فانها وان لم يكن فيها اشكال في جهة اطلاق اللفظ لكن محتمل الاشكال لو علم قصد الموصي
بها او بعينها عند اشتبه عليه عندنا فان هذه الصورة ايضا داخل تحت النص والتنويه وفيها ما لا
الختي ونحوه والعمل بالاقوال وغيره من المشتبهات ثم ما ولا يخفى انتشارها في ابواب الفقهاء لمدى
تتبع وممارسة وهذا القسم ايضا خارج عن مورد الفرع اذ مع وجود الدليل على الاحتياط في الجواب
يخرج الموضوع عن جنس الاشكال ويدخل في الواضحات ووجه تقديم ذلك كلمة على الفرع كون
ادلتها اخص من دليل الفرع مطلقا تقدم عليه على القاعدة وغير ذلك من الوجوه التي ذكرنا في وجه

تقديم البراءة على القصة في شبهة الحكم وغيرها من الاصول التي في هذه المقامات لا تظلم بها وانما
الغرض التبيين للفقير البشير وتاليف ما لم يكن فيه دليل قائم على ذلك حتى يتضح به الامر
سواء لم يرد في اصل الشرع فيرد في حجة وبيان او ورد في الشرع على ما في الامارات ومبنيات ولكن
فقدت في الواقعة الخاصة والموضوعات التي في هذا الموضوع المحيوت عن بحث يلزم من عدم اشارة
اختلال النظام والمخرج والمخرج ويخرج في الجملة الى تعطيل الاحكام وانما في الفساد
المطلوب حسب ما في الشرع بل ليس المقصود منها في نحو المقام الا ذلك فهذا هو الامر المشكل
الذي يتبع فيه القصة ويعمل بها حتى يتبين الحق ويدحض الباطل ويصل كل ذو حق الى حقه على ما في
علم اسر تبارك وتعالى وجعل هذه الطريقة لطف عظيم حاسم لمادة الجدل والنزاع في اصله لا يرد
في ذلك شيء ولا يمكن ان يتكلم فيه تكلم لا يستلزام الرد في هذا المقام الحادثة مع الملك العلامة وهو
مخرج لفاعله عن رتبة الاسلام وانت اذا تأملت في موارد النصوص السابقة وفي مقامات عمل
اصحابنا قدس سرافقاهم الزكية ترى ان علمهم انما هو في مثل المقام حور ناه لك ولكن موارد النصوص
وفي ذلك كله ظهران دليل القصة مما لم يرد عليه تخصيص في مقام من المقامات وما توهم بعض القاصدين
من خروج هذه الموارد البتة ذكرنا هاهنا عموم دليل القصة باجماع او نحو ناسخ عن عدم التامل في اطراف
المقام فان ذلك كله خارج عن الامر المشكل وعلى ما ذكرناه طيس او مشكل الا وفيه القصة وكل ما في
مخرج شرعي فهو خارج عن المشكل وبقي هنا كلام وهو ان الامر المشتمل قسمان احدهما ما كان
مشبهًا بظاهره واقعا كما في مام الجماعة اذ لم يدل دليل على استحقاق احدهما في الواقع حتى يكون
الاشباهة ظاهرة وقصور المال من المحييين وتعدد المحرمين بابتغى واحد وفي المتزاحمين في بيان
او مشترك او عند مدس او حاكم وفي الوصية بثلاث العبيد بالعنق او العدد البهم وفي قسمه الزوج
وعوزا لنفقة على المنفق عليهم وتعدد السيف والمصحف في الجوق ونظائر ذلك وثانيهما ما كان
مشبهًا بظاهره بعنا واقعا كما في اختلاط الموتى في الجهاد والمادونين في شراء كل منهما صاحبه وفي
تعارض البيعتين للخارجين وفي تلف درهمين او ديعتين وفي الوصية بالايعة الثلث مع العلم

بالسبوق دون السابق وفي أحوال المطلق والمندور وعقبة في بعض الصور وفي المدايعين في
لقط أو المقاطرة وفي الخنة والمسوح بناء على عدم كونها طبيعة نالته وقد مر فيها مقام البحث
في عنوان الكلف المشبه ونظائر ذلك وفي هذا الباب الوصية بالمشرك اللفظي مع عدم الترتيب
ذلك من المشبه وأقعا وظاهرا كما اتفق شيخنا الشهيد الثاني قدس سره خال عن الوجه وقياسه
بالمواطئ بملاحظة اعتبار صدق الطبيعة في الكلي واللفظية في المشرك قياس مع الفارق إذ استعمال
المشرك في أكثر من معنى لا يجوز وفي الواحد المعاني لا بعينه لا يجوز أيضا فيعلم إرادة الموصي
من واحد معين المعاني لأصل صحة استعماله إلا أن المراد مشبه لفقد الترتيب والموصي به إرادته
الموصي به اللفظ لا مطلقا بل بصدق عليه اللفظ فلم يقل جريان الترتيب في القسم الأول أيضا لا اشكال
في جريان الترتيب في المشرك في الوصية فلا تدهل فنقول قد يوجد في كلام بعض الأصحاب وغالبا
في كلام شيخنا الشهيد الثاني كما لا يخفى على من لاحظ أن المواد بالمشبه والمشكل في دليل الترتيب
ما كان معينا وأقعا مجعولا ظاهرا لا ما كان مشبها فيها وبهذا أورد على فتاوى الأصحاب في أغلب
المقامات وإن تورد فيه أيضا في بعض الموارد واطنه في مسألة من يدعي أول ما يلد الجارية فولدت
جماعة وليس من كتبه شيء عندي حتى أعين موضع وقال فيه أن دليل الترتيب عام لكل مشبه ولم
يتم دليل على تخصيصه بالمشبه كظاهري المعلوم وأقعا وكيف كان فنقول من خص الترتيب
بالقسم الثاني أن ادعى أن المشبه ظاهره وأقعا لا اشكال فيه حتى يحتاج فيه إلى الترتيب
كما في إطلاق الكلي المواطئ فيعمل بالخير فنقول ليس الفرض محصورا في ذلك فإن الموارد
التي مثلناها سابقا أغلبها يرد فيه الاشكال فلا حظ ولو فرض ارتفاع الاشكال بطريق معتد
فنجح أيضا فنقول به فلا وجه للقول بأن المشبه سيما فإن ظاهر تخصيص دليل الترتيب وعلى
الوجه بصير معناه خروج القسم الأول عن الموضوع مضافا إلى أن البناء على التخيير لو صح لم يجر
في القسم الثاني أيضا والوجه الدال على تقديم الترتيب على التخيير في هذا القسم دال عليه في ذلك
وإن ادعى انصراف المشكل إلى ما كان معينا وأقعا فنمنع الانصراف إذ بعدد وإن الأمرين

وعدم ماصر في البين لا شبهة في انه شكل وان كان محمولا واقعا ايضا الا ان يتق ما لم يعلم النعين
في الواقع لا يلزمنا معرفة ذلك حتى ننع في الاشكال وهذا عود الى الوجه الاول وقد عرفت
جوابه وعدم امكانه في صورة السارخ والنداعي فان تخيلة ذلك المدعي ببر على حاله من النسا
العظيم الذي بنى الشرح على سبيله فلا حظ وان ادعى وروده في ال على التخصيص بطالبه بذلك
المخصص ملك وانا وان تتبعنا في الموارد ولم نجد شاهدا يشهد على ذلك نعم لو تم الوجه الذي
خرجه او لا يصير كلامهم مخرج لكنه ساقط بعد التأمل في اطراف الكلام سيما بعد ما قرنا وبنينا
لك في المعنى المواد من الشكل فان بعد فرض كونه شكلا لا يوجد له مخرج من طوره في التهمة او الفرض
عدم تحقق سبيل غيرها مضافا الى ان في مورد النصوص الخاصة ما هو شبهة ظاهره واقعا كما في صحة
ابن سلم في الوصية يعق تلك المالك ورواية سبابة وراهم بن عمير فبين قال اول ملوك الملك
من حروف ثلثة ونحو صحة الخليل وان امكن المناقشة في الاول بانة على الاحتجاب اذ لا
اشكال في الثلث لا يتواطى قاض بالتحيز فان قلت ظاهر ما ورد في الاخبار انه ما من قوم
اومهم الى اسم ثم اقروا الاخر ج ٣م الحق كون ذلك معينا في الواقع اذ لا يصدق الحق الا بذلك
قلت اولا ان الحق في افعال الله لذلك وجعل الحق له وذلك يوجد في المشبه واقعا كما في
المزاحمين في مباح ونظائره ويكون معنى الحق هنا اولوية في الواقع على هذا الامر والكاشف
عن هذه الاولوية خروج التهمة واستحالة الترجيح بلا مرجح على الله تعالى كما سحالة ترجيح المرجح
فكون تزام الاخر وتوفيق ذلك باطلا وهذا كاف في المقام وثانيا ان هذا ليس الا
على ان كل مورد التهمة كافي حتى يكون مخصصا بل معناه ان ما هو ملك يعلم بالتهمة ولا يلزم
من ذلك عدم اعمالها في غير ذلك فيبقى عموم ما دل على العمل بها في كل شبهة سيما غير المعاد في
هنا ظهران التهمة كما تكون كاشفة تكون شبهة ويحملها رواية ابن حكيم حيث قال ان التهمة
تخطي وتصيب فقال كل ما حكم الله به فليس بخطي والمراد على الكشف ان ما حكم الله به بين
لواقع قطعا ولا يكون مخالفا للواقع وعلى الاثبات يكون معناه ما حكم الله به فهو الصواب

فيكون جعلاً للحكم ابتداءً فالنظر في القرعة ليس بخطئ بل لما كاشف عن الواقع لو كان احدهما معنا
 في الواقع او ثبت ابتداءً لولم يكن كذلك وكلاهما سبغ نعم هل يستفاد من ان في صورة تعيين
 الواقع لواخر حيث القرعة خلافه يتبع فيكون كاجعل الابتدائي اول ابل الظاهر ان القرعة في هذا
 المقام لا يخرج الواقع وجهان والظاهر من قرينة السؤال الثاني لان غرض السائل من
 الاصابة والخطأ ابراز الواقع وعدمه وان لو فرض حكم اسر بخلاف ما كما معنا قبل القرعة في
 الواقع لكما هذا خطأ فيكون قوله لم ليس بخطئ انه لا يقع كذلك بل لا يخرج الانفس الواقع مع
 احتمال ان يبق ان المراد في الجواب تبينه السائل على ان اصابة الواقع والعدم لا دخل له في
 الخطأ والصواب بل الميزان في الصواب والخطأ حكم اسر فكما حكم به اسر شئ هو الصواب ولا دخل
 لكون شئ معنا في نظرنا في ذلك فامل وبصر الحاصل ان حكم اسر يكشف عن تعيين خلافه وهل
 القرعة وظيفة الامام خاصة او يعم كل احد وجهان مقتضى اطلاق رواية ابن حكيم الثاني وكذلك
 ظاهر ما في المرسول وما في كلام ابن داود وغيره على ما في صحيحة ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وكلام زرارة للطيار رمانه قوم فوضوا امرهم الى اسر ثم اقرعوا الاخرجهم المحقق عموم جواز الاقرع
 لكل احد ودعوى ان رواية ابن حكيم مسوقة لاصل شريعة القرعة وهذه الروايات لبيان اصابة
 ولا ينافي كون المقارعة عند الامام وينظم مدقوعة بان ظاهر النصوص كما لا يخفى على من لا يخطئها
 يابى عن ذلك وما في الروايات مع نقل فعل الأئمة في المقارعة انهم دال على جوازها لكل احد
 اذ ليس المقصود من نقل ذلك المناجعة والفعل كما فعله وان امكن ان يبق ان غاية اعمال القرعة
 في نظائر تلك الواقعة وان اعتبر كونه عند الامام ويدل على ذلك صريح صحيحة الفضيل
 ابن يسار في المسموع قال في ولله يترجى الامام او المترجى الى ان قال ثم يقول الامام او المترجى
 اللهم انت الحق وهذا ظاهر في عدم الاختصاص بالامام لا ينافي ان المراد ليس الاختصاص بالامام
 الاصل بالخصوص بل الكلام في كونه وظيفة النائب عموماً او خصوصاً في حضوره او غيابه ففعل
 المراد بالمترجى من كان ماذوناً له في ذلك فلا يدل على عموم الجواز واطلاق الفرد المحلى باللام

غير قاض بالعموم ان لم ينزل على العمدة وان لم يكن هناك معهود شخصي اذ يكفي في ذلك المعهود النوي
 ويدل على ذلك ايضا صحيحة محمد بن عيسى في الشاة الموطنة فان ظاهره بل صريحه ان المرفع
 غير الامام ويمكن الجواب عن بيان التهمة هنا مندوبه وقدم الكلام على هذه الرواية وان الطريق
 غير مخصوص بها في التهمة فلا يرد النقص بها على حكم القاعدة حيث تعين والذي يقوى في النظر القاطن
 بعد ملاحظة الروايات اختصاصا من الرواية بالوالي فان كان يمكن الرجوع فيه الى امام الاصل
 بمر لا يورد اكثر الاضمار وانما وان لم يدل على الاختصاص لكنها لا تدل على العموم فيقتصر على المتعين
 وما في رسالة تعلية في المسوح قال يجلس الامام ويجلس عنده ناس وفي موثقة ابن مسكان ورواية
 اسحق والسكوني كلهم وما في صحيحة معاوية بن عمار قال ارفع الوالي بينهم وما في صريح رواية
 يونس ولا يجوز ان يستخرج احد الا الامام فان له كلاما وقت التهمة ودعاء لا يعلم سواه ولا
 يقتدر عليه غيره وما في صريح رسالة حماد التهمة لا يكون الا للامام مضافا الى ان اطلاق ما مر من
 الروايات موهون بما مرسوق لبيان المشروعية ونحوه ولو فرض فيه اطلاق تسمية هذه الروايات
 وفيها الصحيح والموثق وغيره ودعوى ان الصحيح غير صريح الدلالة والموثقة غير ناف لغير الوالي والرواية
 الصريحة خالية عن الجواب اذ لم يعمد في الاصل اشتراط التهمة بالامام حتى يجبر مدفوعة اولابان
 هذه النصوص وان لم تكن صالحة للتعيين لكنها كافية في افادة التشكيك والوهن في الاطلاق
 والاصل الاول كاف في المنع عن غير المتعين وثانيا ان دلالة الصحيحة والموثقة على التسمية والاختصاص
 ليس باضعف من تلك الاطلاقات في التعميم وثالث ان هذه الروايات بروية في الكافي وب
 معلة بما علل معمول بها في اصل الحكم واجمعها وهذا القدر كاف في الظن بالصدور وهو المعتمد
 في العمل وتحقيق ذلك موكل الى محلة مضافا الى ان التهمة في هذه المقامات مبنية للموضوع مستلزمة
 لترتيب احكام محالة للاصل والاصل عدم حوقها الا بالمتيقن مع ان الغالب في المشتبهات كالبينة
 واليمين ونحو ذلك في الشياخ ونحو عند الحاكم فكلما التهمة وبالمجمل اعطى النظر حقه في هذا
 المقام لا يشك في الاختصاص والذي اراه ان الظاهر في الاصل ايضا ذلك اذ لم يعمد منهم في

طلاق
 القعدة نعم كلامهم ايضاً في قيد بخصوص الوالي في الموارد التي نقلناها عنهم وفي هذا قد يتوهم الا
 لكنه غير ذلك اذ الغالب في تلك الموارد المذكورة كونها عند الحاكم اذ الغالب انما
 في باب النازح والذاعي ولا يحتاج ذلك الى تعييدهم بكونه عند الامام وباجللة المناهل
 في النص والقوى يقتضي بالاختصاص وللحاكم الشرعي ذلك مع غيبة الامام لعدم ادلة القعدة
 ولفظ الوالي ولفظ المخرج في صحة قبض لا انه المقتضى بذلك لعدم ادلة نيابة ووكالة
 وللإجماع المحصل على ذلك ولا استلزام عدم جواز نه الحاكم التعطيل في زمن الغيبة وهو
 مناف لاصل الفرض في مشروعيتها وبقي الكلام في جواز التوكيل وتعذر الحاكم بتفويضه عموماً للوكالة
 وجواز التوكيل في كثير مما هو من وظائف الحاكم جواز التوكيل في القعدة ايضاً الا فيما دل الدليل
 على الاختصاص كالوكان مرتبطاً بنفس الحكومة واحتمال ان الوكالة فيما لم يتعلق بغيره
 بصدور من مباشر معين وهذا قد ثبت انه وظيفة الامام وبما يبرك القضاء فلا وجه للوكالة في
 بان غاية ما ثبت اختصاص الحاكم وعدم جواز استقلاله به واما عدم جواز التوكيل فلا ولا
 اقل من ذلك في تعلق العرض بالخصوصية وعدم مفهوم ادلة الوكالة بحري في الحكم لاصالة
 اعتبار الخصوصية مضافاً الى ان عدم جواز التوكيل يوجب الضرر والمخرج لانه ايضاً من الامور
 العامة البلوى وما هو كذا يجوز فيه التوكيل وتيقن ذلك في باب الوكالة ولو تعذر الحاكم
 ووكيله خصوصاً وعموماً فالنظر في القعدة لعدول المسلمين لعدم والمؤمنون والمؤمنات
 بعضهم اولياء بعض وما في الجنان قام رجل ثقة فاسمهم بينهم فلا باس وسياتي ولائحة
 ولاية العدول ان شاء الله في باب الولايات ولدخوله تحت الامة على البر وباب المحبة والاستلزام
 عدم جواز نه التعطيل مع ان مشروعيتها القعدة لاجله وبقي البحث في امرين احدهما في لزوم
 القعدة وجوان وفيه مقامان اولهما ان القعدة هل هي غيبة لا يجوز تركها او هي رخصة لا يجب
 ان مورد القعدة على ما قد ناه ما لم يكن هناك طوبى شرعي وكان من المشكلات فما كان فيه
 مخرج فليس فيه غيبة ولو ورد في النص ايضاً فالظاهر الاستحسان حد ذاته التوجيه الاقوى

فاني روايت مروان من فعل ابي عبد الله في عتق ابي جعفر ثلث عبيد محمول على الذب اذا التفت
على متواطي تساوي المصدق للافراد وتنقضاء التحريم كما في نظائره من الوصايا والمخزات وان
افتي به جماعة من الاصحاب ايضا في المقام لكن وجوبه محل نظر والوجوه واضحة ومحمول على كون الثلث
معينا واقعا فرضا لا شبهة وذلك مما لا يخرج له ظاهرا فيجب القربة واما لو كان من المشكلا
فالا قوى لزوم القربة وانما عزيمة لظاهر اغلب ما مر من النصوص فانما قربة الصراحة في لزوم
القربة مع ان التوصل الى الواقع في اجراء الاحكام لازم بقدر الاحتياط للاتيان بالامور به
فاللزام العمل بها اذا الرضا غير محلي بمض الاجراء وان كان شفا في الواقع او ثبت لما اراد
اسر ثبوت عدم العمل بعد تقصير في حكم اسر وشك في قطعها مضافا الى ان مع تركها يلزم احد الامرين
اما ترك الحكم والافتاء ولازم الهرج والوجع والتعطيل وهو في الفساد ومستلزم تلف ^{الاقوال}
والنفوس وصياع الحقوق واما التمسك على احد الاحتمالين تشبها وهو قول بما لم يعلم ولا قام عليه
دليل وهو مع قبح العقل الناشئ من الترجيح في دون احتمال او ترجيح المرجوح والفساد والترتب
عليه في لزوم التمسك على الحاكم واثارة الفتنة لا من قضاء به بغير حجة وينبغي داخل تحت النواهي في
الكتاب والسنة فلا ماطم لزوم العمل به مع ان التحيز ومخو ذلك لا يجري في بعض المقامات
تعد الحاكم حجة تحيز وتحيز المنازعين اثاره فتنة بعد فتنة وذلك لمن تدبر واضح جلا وانها
ان بعد اعمال القربة هل يجب العمل بها فلا يفسخ بعد ذلك الامع العلم بالخالف للواقع بمعنى
انكشاف بعد ذلك بقطعي خروا تنق مثل ذلك ولا يجب بل يجوز ترك العمل بها وهذا
المقام يفسح ما قورنا سابقا فنقول ان لم يكن اصل الاعمال لازما كما في ثلث العبيد ونظائره
فاذا عمل فيه بالقربة فالاصل بقاء التحيز وعدم التعيين مع احتمال ان يبقى ان بعد تفويض الامر
الى اسر دل النص على خروجهم من الحق بغيره في ابطال الحق ويكن دفعه بان كون الخارج محقا
في هذا المقام لا ينافي كون غيره محقا لانفراد الكلي المتواطي مع ان شموله لمقام لا يلزم
في اصل الاعمال شكل ودعوى الخالفه في نقض بعد اسره وهو حرام اذا فرض ان القارح

يفوض امره اليه تعالى ويجعل الحكم في ذلك وحكم الله لا ينفذ ولا يرب ان في مثل هذا المقام يمكن كراهة
 شديدا وفي التحريم نظروا ما فيما يجبا على الظاهر النصوص المقدمة كانه لزوم ترتيب الآثار عليها
 بعد اعمالها وهي الحجة مع ان ظاهرها باننا الاجماع عليه نعم في قسمه الرد اعتبروا رضا المتعاسمين
 بعد القربة وهو مسئلة اخرى ولان وجوب الاممال ليس الا للزوم ترتيب الآثار والافلاحة
 للزوم اصلا مضافا الى انه لو لم يؤخذ بمقتضاها فاما ان يترك الواقعة بلا حكم لزوم التعطيل المحرم
 وان اخذ بخلاف ما اخرج من القربة لزوم ترجيح المرجوح وان اعتمد القربة مرة ثانية عاد الكلام
 السابق وترجح العمل بالتأني على العمل بالاول فاسجدنا فقيين العمل عليه بعد العمل وفي الروايات
 السابقة الدلالة على لزوم العمل بعد الاعمال ما يكفيها من مؤنة الاستدلال واكتفاء القيل والقال
 وثانيهما في بيان كيفية القربة والذي يقتضيه النظر ان يقرب في ان المراد بها في
 المستمرة العمل للمعهود المتعارف الذي يمازى به الحقوق ويكتفى به خصوص عن الواقع او يتعين
 احدا لا يورد وكما يحصل به هذا الامر يصدق عليه انه قربة فيشمله الاطلاقات ويجتزى به الاصل
 عدم شرطية شيء اخر ولا اجمال في معناه حتى نلزم بالاحد بالمستحق في صورته كافي في العباد
 الجملة في وجهه وقد ورد في الكتاب العزيز بالقاء الاقلام وورد في النصوص بالكتابة على اسم
 وبالحواليم في الشراكاة او في الحالم وغيره وبالكتابة على الوقاع وبالنبوي وغير ذلك ومن يتبع
 كلمة الاحباب في الموارد التي عدناها في القربة يطلع على تفاصيل كيفيةها ونذكر من احكامها جملة
 مما تضمنته النصوص فنقول ان الظاهر اعتبار تفويض الامر الى الله تعالى في صحة القربة بمعنى ان يوطن
 المتقارعون انفسهم على تسليم ما امر الله واطاعته حتى ينكشف لهم فلو اتفق ذلك منهم بحرية او من
 دون التفات الى الله تعالى بطلب البيان فلا عبرة بذلك ويدل على ذلك اليد في التفويض المذكور
 في الروايات وصريح بعض ذلك زارة في جواب البطار كما عرفت والظاهر وجوب هذا القول
 والتفويض على اهل المقاربة عند تعين القربة مقدمة للواجب فان استغوا عن ذلك اجروا على
 اعمالها ويكفي كاشفا عن التفويض اخبارهم عن انفسهم بذلك ولا يسمع بعد القربة دعوى احدهم

ان كان ^{يكن} قصد في التجربة عملاً باطلاً للنقض والقوى واستصحاباً للحكم السابق نعم لو لم
 هناك مدعى آخر فهو باصر ببيته فله ان يرفع من ثابته وثالته ويجب عليه فيما بينه وبين
 اسر اختصار الواقع والظاهر اشتراط الدعاء ايضاً لما في رواية يونس من ان له كلاماً وقت الق
 ودعاء وظاهر الشرطية ولو قلنا بالاجمال في معنى القصة يحكي الشرطية على القاعدة في ح
 وصحة الفضل في المسموح المشتملة على الدعاء المخصوص الظاهر في بيان اصل الكيفية
 والظاهر منه الجزئية او الشرطية كما هو الظاهر والظاهر عدم القول بالفرق بعد ثبوت الوجوب
 لصحة البصري في تعارض البيتين المشتملة على استمرار الدعاء بالمخصوص ومن المستبعد الاستمرار
 في دون شرطية والظاهر عدم الفرق بينه وبين غيره والاحود عدم اعتبار الدعاء المخصوص اختلا
 النصوص وبعد التخيير بل الظاهر الدعاء بما يناسب مورد القصة ولو اقتصر على ما في صحة الفضل
 الى قولهم يختلفون ثم يطلب في اسر بيان الواقع في ذلك المورد وما في صحة البصري لو كان النافع
 في الحقوق كان احوط ويستحب حضور جماعة من المسلمين لما في رواية ثعلبية ويستحب دعائهم وطلبهم
 من اسر تعالى اظهرا الواقع للمصلحة السابقة ولا يخص دعائهم بلفظ للاطلاق ويعبر في القصة انحصار
 الاموط فعلاً او بحسب حكم الشرع في اصحاب السهام حتى يعمل بالزعة ويخرج ما هو الواقع فتى
 احتمال احتمال خارج من ارباب الدعوى فلا بد من حملهم لذلك المحتمل الخارج القابل للحكم عليه شرعاً
 وقد دل على ذلك كلام زرارة في جواب الطيار مع وضوح وجهه في حد ذاته وفي استجاب استقبال
 القبلة وجبر قوي خصوصاً لو ادبره ضاه تحت نفوذ الامر الى اسر او اثنائه من عموم استجاب استقبال
 عند الدعاء والدعاء مندوب هنا بالمخصوص فكذلك الاستقبال ومن ذلك يعلم وجه اشتراط الظاهر
 او استجابها بعد ثبوت الدعاء وكذا في رجحان كونها في مكان معلوم شرقي كسيد وشهد ونحو
 ذلك وزمان كل يوم الجمعة والامبار وهل يشترط فيه فصل القرب بناء على انه ما وراء
 والاصل فيه ان يكون عبادة كما يحتمل وظاهر الامر بالنفوذ الى اسر ولما يظهر من استجاب الدعاء
 ونحو ذلك من الامور منظم شافها وكثرة الاعتناء بها وهو ما يؤيد كونه عبادة او لعل بالاطلاق

وصدق الاسم بدون اليزد وكونها من الالهي التي جعلت للآيات فلا يترك طرفها قصد التقرب و
 لا يبعد اعتبار قصد التقرب استجابا بقدر الخصوص وان لم نأخذ شرط في صحته ولو قيل بالشرطية
 انضم لم يكن بعيدا وظاهر صحة الفضل شرائط طرح السهمين المقصودين في سهام بهمة واجالة
 السهام ولكن ظاهر لاصحاب في المقامات عدم اعتبار ذلك بل يكفون بكتابة نفس السهمين او السهام
 المقصودة فاما الاقتصار في ذلك على مورد من المسموح او الحمل على الذب وكل وجه وان كان
 الثاني او جرحا والمعارف عند الفقهاء الاقواع بالكتابة على الوقاع والاقتضار عليه اجود ولهم
 في ذلك طريقتان معروفان ذكرهما في باب القسمة من اخراج اسم الشوكا على السهام واسم السهام
 على اسماء الشركاء ومن اراد التفصيل فليقف على ذلك في محله وفي اعتبار جعل الوقاع في سائر من شمع
 او طين كما ادعى انه المشهور في طريقة الفقهاء في المسالك لانه الاضبط واعرف في الجملة الخالصة
 غير الريبة او عدمه علما بالاطلاق وخلو اغلب الاخبار عنه وجهان او بهما الثاني هو هذا هو الكلام فيما
 يمكن جعله بغيره بعنوان الضابط في الباب والافالكلام في تفاصيل الجزئيات لا ينفك على حد فعلها
 بالتبع التام في كل مقام وما ذكرناه في البحث فيه خلاصة كلامهم وسبيل الى الوصول بغاية مرادهم
 هذا تمام الكلام في المشتركات العامة وبأسر التوفيق عن **أوين** ما يتعلق بالعبادات عنوان
 الاصل في كل ما موربر ان يكون عبادة متفردة الى قصد التقرب صادرة عن مباشر بعينه غير ما فطة بفعل
 غير نظرا الى ان تعلق الوجوب يقتضي لزوم الامثال والخروج من العبد حذرا من العقاب فتى ما اتى
 به بنفسه مع قصد التقرب الى المولى حصل الجرم بالبرائة عن التكليف بخلاف ما لو اتى به بدون قصد
 التقرب او اتى به شخص آخر فوقع الشك في سقوط الواجب عن الذم وعدمه والاستصحاب يقتضي بالبقاء
 الى ان يعلم المخرج مضافا الى ان المتبادر من اللفظ في العرف ايضا ذلك فان ظاهر قوله غسل الزم
 صدور الفعل عن مخاطب لانه المأمور بالآيات به فيكون قد علم منه يعلم المباشرة ويرى ان اهل العرف
 يذمون من اتى بغير قصد المولى بل لا يتم مؤلف الخطاب بالفعل الا لآيات انما الامر لا ينفك ان الغالب
 في العرف عدم قدح صدور المأمور به عن غير مخاطب وعدم وجود ذم في ذلك فكيف تدعى اقتضاء العرف

المباشرة لانا نقول لا يخفى على من لاحظ بعين البصيرة ان ذلك للقارئ الخاضع في المعامات ^{وعلمته}
كون المأمور به في العرف توصيلا بقصد حصوله في الخارج كيف كان وبهذا الاعتبار لا يجعلون
خصوص المخاطب قيدا بل يجعلونه موقفا او لو اتفق مقام لم يتم قوته على الارادة مطلقا لا ريب انهم
يحكون في ظاهر الخطاب بالمباشرة ولا ينافي في ما ذكرناه ما ذكره الفقهاء في باب الاجابة ونحوها
في جواز اعطاء الاجير العمل لغيره في سلفاته وتبعته ما لم يشترط المباشرة اذ لعل ذلك من جهة جواز
العادة في الاعمال والاطلاقات على ذلك كما حققنا ذلك في باب الاجابة ولو فرض عمل لم يجز له
عادة باعطائه على غير الاجير وكما ورد الشك في الجواز والعدم فلا نسلم فتوهم بجواز التسليم الى
الغير للاطلاق وذلك واضح نعم رجع الشيخ الوحيد الاستاد دام ظله ان المباشرة موقوفة لا قيد
ومتقضاة عدم لزومها ما لم يل عليها دليل في خارج واللاقي اعطاء التامل حقه حتى يتضح الامور
الجوئزة على مخالفتها ونما شرط القناد ويؤيد ما ذكرناه اقتضاء اللغة ذلك انهم فان ملاحظة
فردات الامور بصفته هيئة ومادة قاضية باعتبار المباشرة وما يتوهم من اعتبار قصد القبول
يندفع بان ظاهره في اللغة استحقاق تاركه العقاب والاي بالماور به لا على قصد الاطاعة وان
لم يكن تاركا حقيقة لكن بعد تاركا حكما ويذكر العقلاء باعتبار فهم العقل ان الذم في ترك الحقيقة
لعدم الاطاعة فكل في الترك الحكمي والقاعدة ايضا على كون المأمور به عبادة تؤسسه مضافا
الى الاصل اللفظي والعقلي ولها وجوب نهى قولنا وما امرنا الا لعباد والاسر مخلصين للدين
وجهد الدلالة ان الآية دللت على ان المكلفين ما امروا بشئ من الاشياء على ما هو متفق عليه
المتعلق فانه من سباب العموم الا لاجل العبادة مع الاخلاص خصوصاً في الاوامر كلها على العبادة
مع الاخلاص في الدين اي في القصد فانه المبادر في المقام فحصل من هذه الآية كبرى كلية يندرج
تحتها كل ما هو مشكوك في كونه عبادة وهو المدعى ودعوى ان الضمير في امرنا يحمل لم يتعين المراد
منه وهو حقيقة في المثلثة وما فوق ولم يعلم شموله لاي طائفة من المكلفين مدفوع برجوع الضمير
الى اهل الكتاب كما يظهر من صدر الآية كما ان المناقشة بان نبوتهم في المشركين واهل الكتاب لا يقتضي

تثبت عندنا سقوطه من وجوه احدها ان الاصل عدم النسخ ومجرد العلم الاجمالي بوجود المنسوخ
لا يوجب عدم جريان الاصل في ذلك اذ ما لم يثبت النسخ في الحكم الخاص فالاصل عدمه ولم نعلم
وجود المنسوخ اجمالا بين المشكوكات حتى يصير الشك في الحادث فيعارض مثله والمناقشات
في هذه المقدمات واضحة الورد ولا يعتد بها وثانيها الاستصحاب لا معنى لاستصحاب كل حكم
حتى لا يثبت العموم ولا في خصوص المشكوك حتى يمنع وجوده في الشرايع السابقة ولا في كل شيء
وكل خطاب حتى يجاب بالقطع بوجود ما ليس بتعدي في شرايعهم بل المواد استصحاب لزوم العمل
بالقاعدة المستفادة من الآية بمعنى ان الآية لما افادت ان كل اوامرهم للتبعد مع علمنا بوجود التوصلات
عندهم واردة التخصيص في ذلك بعيد جدا فيهم من الآية ارادة كون الضابط عندهم ذلك بمعنى
ان اهل الكتاب كانوا يابن على كل امر ورد عليهم على التبعد جوبا والاصل بقاء حكم هذه
القاعدة وعدم ارتفاعها بما يدل على خلافها وثالثها ان مع قطع النظر عن ذلك كله نقول ان الوفاء
لا يفهم من ذكر هذه الآية الشريفة الا كون شريعتنا مثل شريعتهم في ذلك وليس المقصود من نزول
هذه الآية والاجاباد غير طريقة اهل الكتاب في هذا المقام عرفا الارادة كون شريعتنا مثلهم
في ذلك وذلك واضح ورابعها ان قوله تعالى بعد ذلك وذلك دين القيمة يدل على ارادته
استمرار هذه الطريقة ولزوم اخذها والبناء على التبعد في الاوامر ولزوم اخذها والبناء
على التبعد في الاوامر وهو المحذور فاندفع اليراد في صلبه وقد يقال انه لو كان المراد به بالآية نسخ
الاعراض في الاوامر سوى التبعد والاحلاص كان هذا موافقا لمذهب الاشاعرة المنكرين للحسن
والفتح عقلا المبنيين لها شرعا لاستلزامهما كون التبعد والاحلاص تابعا للامر غاية لها مع
ان الحق ان الاوامر تابعة للحسن الذاتي وليس محض التبعد وهذا الكلام فاسد لكون مساق الآية
الاختصاص في التبعد والاحلاص في مقابلة التصرف في الشرك والكفر بمعنى الامر بطلب الاجل للعبادة
مع التوحيد ونحو ذلك لا لانه تعالى محض التبعد للحسن الداعي اليه مضافا الى ان غاية ما يستفاد
من ذلك ان الاوامر للتبعد وذلك لا يستلزم كون التبعد محض الامر لان من الجائز كون التبعد

لمحض الامر لان من الجائز كون التعبد بذلك المأمور به محس فيه ذاتي موجب للتعبد به وتعلق به الامر
 ايض لغاية التعبد فاحصار الامر في التعبد بان لا يدل على عدم الصفات الكامنة الداعية لصد
 الامر في الافعال ولا يمنع كون التعبد بالعمل المحس الذي كشف عنه الامر اذ علم قبل صدوره ايض
 فلا تدل ولا يعارض الآية خصوص الامر الدالة على الخصوصية كما غسل واصبح ونحو ذلك
 من جهة انها اعم من كونها عبادة فيلزم من ذلك تقديم مقتضى هذه الاوامر الخاصة في الاعية عن
 العبادة على عموم الآية في اثبات الاختصاص لما قررناه من انه ليس خصوص الامر اعم من التعبد
 بل يتقرب ما ذكرناه ظهر انما ايض يفيد المحس التعبدية لغته وعرفا ولو سلم الاعية فلا ريب في
 ورود عموم الآية عليها عرفا وتقييدها لذلك كله اذ لا ريب ان المولى اذا امر عبدا بالامر مطلق
 بحسب الزمان مثلا قاض الجواز في اي زمان كما ثم بعد ذلك قال كل ما اوتيت به هذه الاوامر
 انما هو يوم الجمعة فلا ريب في تقديم هذا العام على تلك الخصوصية المفيدة للاطلاق فتدبر
 على الآية الشريفة بان جعل اللام للغاية حتى يفيد انحصار الامر في التعبد غير ممكن لان قوله تعالى
 ويقيموا الصلوة ويؤتوا الزكاة يعطوف على كلمة يعبد فيلزم ان يكون معناه ما امروا بالالعبا
 ولا قامة الصلوة ولا ايتاء الزكاة وهما داخلان في العبادة فلا وجه للعطف مع انه يلزم كون
 الامر محصورة لا قامة الصلوة والزكاة وجعلها غاية لكافة الاوامر غير معقولة فلا بد من ضرورة
 غير ظاهرها وجعل اللام بمعنى الباء واردة انهم ما امروا الا بان يعبدوا الله ويقيموا الصلوة
 ويؤتوا الزكاة فتخرج الآية عن الدلالة وهو مدفوع بان ذكر بعض افراد المعطوف عليه وعبادة
 اخرى عطف الخاص على العام لمزيد الخصوصية والاهتمام لا مانع من ذلك وهذه الثلاثة في مقام
 الغاية لا يستلزم الانحصار بكل واحد حتى لا يكون له معنى بل الظاهر المحصر على المجموع فيصير المعنى
 ان الاوامر غايتها هذه الثلاثة وجبت الاحتران داخلان في التعبد فتخصر الغاية فيه بالمال
 وان تعد لفظا وذلك مع ان جعل اللام بمعنى الباء ايض يوجب ما ذكره المحذور اذ الامر بالعبا
 يشمل الصلوة والزكاة فلا وجه لذكرهما مضافا الى ان ذلك ثبت للمدعى اذ معناه ان المأمور به

تلتزم وكلها تعبديات فليس مماورد غير العبادة مع انه لابد ان يراد بالعبادة الماورد بها الاعمال
الذي يتعبد بها والا فالامر بالعبادة فمردون ما يتعبد به غير محمول ولا يمكن ان يكون ذلك الصلوة
والزكاة لظاهر المظاهر فيصير المعنى ليس الماورد بالامور يتعبد بها والصلوة والزكاة وهو على
المدعى اذ ليس المقصود عدم كون الماورد بتوصيلها وهو مفاد هذا الحصر الا ما خرج بالدليل او
ايضا بان الحصر انما هو في الاخلاص وعدم الشرك لا في جهة التعبدية والتوصيلية بمعنى ان المراد
لم يتعلق بهم امر الا للعبادة مع الاخلاص دون الشرك لا ان لم يتعلق امر توصيل ويندفع بانه لو
كان هناك امر توصيل فلا ريب جواز الايمان به ولو فمردون اخلاص اذ المقصود الحصر كيف
كان والمفروض ان الآية تنفي ذلك وحصر الامر في طلب الاخلاص وهو مناف لوجود الامر بالتوصيل
بظاهر نعم قد يقال ان القطع بوجود التوصيل بالاجماع والضرورة يمنع العمل بظاهر الآية فاما
الحصر ليس بطلق او مخصص فظهر التوصيلات وكلاهما لا يمكن المصداق لهما لان مساق الآية الحصر المطلق
ولا يمكن جعل ذلك اضافيا واخراج التوصيلات تخصيصا لاكثر مستحى فلا بد من حمل كلمة يعبد
على التعبد بالمعنى الامم اي سواء كان بالواسطة او معهما فالتوصيلات ايضا داخله فيه فيخرج
عن الدلالة والجواب عن ذلك بمنع كون ذلك تخصيصا وانما هو تقييد بجوز وان كان الخارج
الكثر الداخل صافا الى ان حمل يعبد على هذا المعنى مناف لسياق الآية منافاة واضحة يعبد
انهم غاية البعد من قولهم تعالى مخلصين لدا لدين كل المقاتلة فحمل ذلك على معناه واخراج
التوصيلات بالتقييد وكون التخصيص هنا مبنيا على الانواع دون الافراد والتعبدية نوعا
ليس باقل من التوصيل مع ان الظاهر في الآية بحسب السياق اولى واليق وفي البحث مجال واسع
ونها قولهم تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم بتقريب ان الاطاعة ايمان
للماورد على قصد الاطاعة والانتقاد وذلك واجب بمنطوق الآية فكل امر صدر من الشارع
يجب فيه الاطاعة بمعنى الاخلاص وهو المدعى ودعوى ان الاطاعة معناه الايمان بالماورد به
في الجملة لا بمعنى الايمان بالاخلاص يافى من العرف والذوق السليم كما ان القول بان الاطاعة

الايان برعلى وجهه ان تعبدوا فبعدوا وان توصلوا فتوصلا ساقط جدا نظرا الى ان المراد ليس
التمسك بهيئة الامور في اثنائها بل في حقيقته انما هو على ما هو مستحق حال الامر بل الاستدلال
انما هو بمادة الاطاعة وهي شبيهة بالتعبد بظاهرها بمعنى ان الامور ان كان اعم لكن قوله
يجب الاطاعة فينبغي قصد الامثال كالحث في الحقيقة في ان مادة الاطاعة هل هي الايمان
بالاخلاص والائتم لا ريب ان الظاهر منهما الاول فيكون الامر بالاطاعة على هذا الغرض
ثبت لوجوب قصد الاخلاص فلا وجه للترديد بالتعبد والتوصل وهذا نظرها سياقي انتم
في عناوين المعاملات في اصالة الروم ان اوفوا بالعقود معناه العمل بمقتضاها ان لا رافلا
وان جائز اخيرا كما ذكره العلامة في احد وجهيه والمراد العمل بمقتضاها دائما فينبغي للروم تحقيق
ان مادة الوفاء معناه الاتقاء فاذا امر بها فقدر بالروم اي انما تلتزم على حاله وعدم فسخه وكل
فيما نحن فيه متى ما كان معنى الاطاعة الاتقاء والتعبد بهم العرف فالامر بالاطاعة في كل امر
وهو المدعى وخروج النواهي في ذلك غير قاصر لو سلم حصول الامثال بحمد الترتيب لتمام الدليل
عليه ولا يلزم خروج الاكثر لقلة النواهي في جنب الاوامر جدا وعل اطيعوا على خلاف ظاهرهم
ولا يلزم حمل على القدر المشترك بين التعبد والتوصل اي لا يمان لا مطلقا لوجود الجواز القريب
وهو انصرف في الهيئة واردة قصد التقرب من المادة اعم من الوجوب والندب فيكون الاول
في الاوامر والثاني في النواهي والحاصل لا دليل على ارتكاب خلاف الظاهر هنا ابد كما ان معارضة
الاوامر الخاصة مع عمومها ايضا ممنوع لانها ايضا ظاهرة في التعبد ومع تسليم الاعنية فعموم الآية
واردة عليها كما منظرهم وتحقيقه في الآية السابقة نعم يمكن ان يقال ان هذا على فرض التمام ثبت
وجوب قصد التقرب مستقلا لشرط المدعى اثبات كون المأمور به مقتضى الى قصد التقرب في دفع
بانتمى ما ثبت الوجوب ثبت الشبهة بعدم القول بالفصل وما ينقل عن المرتضى غير محقق او غير قاصر
وهنا الاخبار كلا على الابنية ولكل امر ما نوى وانما الاعمال بالنيات بتقريب ان نية العمل
من دون نية التعبد التقرب نفي للصحة فلا يترتب عليه الاثر من سقوط الامر وهو معنى الشريعة

وبذلك يثبت انه عبادته ولو حمل على نفي الذات فدل على المدعى دون اشكال وكذا لو
 حمل على نفي الثواب ونفي ارتفاع العقاب نعم يرد على ارادة نفي الذات وان العمل ليس له معنى شرعي
 وقد ترى ان العمل يحققه دون نية الاخلاص فلا وجه لنفي الذات وان ارادتم النية القصد والشعور
 فمع انه ليس بظنفة الشايع يتم في الفاعل المختار وليس الفرض يتحقق وجوه الرواية ودعوى الاجمال
 كما صدر عن بعضهم ساقطة جدا في الصحة اوجب المجازات بل يمكن دعوى انه لا ينساق الى الذين
 من هذه التراكيب الا ذلك ويجوز الاستعمال في بعض المقامات في نفي الكمال غير قاصح وما يأتى ان
 الاممال التوصيلية تقع من دون قصد التقرب واللازم من ذلك لزوم تخصيص الاكثر وهو قبيح فلا بد
 اما من الحمل على نفي الثواب ونفي الكمال او ارادة العباد من العمل فلا ينفع في مقام الاستدلال فقد
 عرفت الجواب عن ذلك فيما مر من ان نوع العباد ليس باقل من نوع التوصل مضافا الى ان مثل هذا
 التخصيص غير مستحسن والحمل على تلك المجازات بعد ذلك بعد التام والتمام وهذا المقادير في الشق
 كاف في التمسك بالرواية على اننا نقول طريقة الفقهاء خلفا ولفظ الاستدلال في العبادات على اشتراط
 النية هذه الروايات يكشف عن كونها رتبة على هذا المعنى فان علم جابر للدلالة كما انه جابر للسند وتحقيقه
 ليس من وظائف المقام والاشارة الى اجمال ان علم ما يجعل كاشفا من وجود نية مفهومة او معتد
 او نحو ذلك واما لان المناط في فهم الخطابان على الظنون وعمل الاصحاب تمسك به فيما وهم
 اقوى للورا المحصلة للفظ بالموضوع المستنبط ومعنى التركيب وينبغي البحث يحتاج الى المناط والاطلاع
 فيه في الاصول مثل هذه الشبهة لا يعتنى بها في مقابلة ما ذكره قد بروقد تضحى من ذلك اشتراط النية في كل
 ماورد به الا ان يعلم الخلاف عنوان اذ اثبت ان كل عبادة مشروطة بالنية فلها ما باحت
 سادته في ابواب العبادات قد بطننا الكلام فيه في شرحنا على النافع المسمى بالحياض المبررة في بيان
 الطهارات والصلوة وتدرج هذا المباحث المشكوك في الكل يجعل قانونا طيا كايضا حث الكتاب
 وفي اراد البحث من الخصوصيات فليرجع الى كلمة الاصحاب على ما يقتضيه كل باب فنقول ان هنا
 باحث عليه احدها ان النية ليس المراد به قصد الفعل ولا قصد من المختار على الابتصاف والشعور

الفعل بل المراد من البصر المأمور بهما المعبر في العمل انما هو قصد الاخلاص والعبودية والتقرب لكن
 في ان ذلك هو الداعي والاطوار بالبال يحسن ان العبادة يعبر فيها ان يتخيل في ذهنه اني افعل
 هذا الفعل مثلا فترى بالاسرعة ويتصور هذا الامر ولا يحتاج الى هذا التصور الذهني بل يكون
 الداعي الخفة لك قصد التقرب كاف في ذلك وهذا هو النزاع المعروف في كلامهم وعبارات قد
 الاصحاب وتفرعوا عنهم في المقارنة والاستدانة الحكيمة كلها سنية على الاطوار بالبال لكن جماعة من
 المتأخرين ممن قاربنا بانين على كفاية الداعي وهو الوجه فنقول ان الوجدان والعيان يحكم بعدم
 صدور الفعل عن الفاعل المختار الابداعي يوجب قصد الميل الى العمل وهو الغاية التي يفعل لاجلها
 ولا يلزم حضورها بالبال في كل حال لغلبة الواردات الغلبية وكثرة الشئون النفسية كما عليه المدار
 وهو المشاهد في الافعال والاطوار ونعلم المعلوم ان بصر العبادة المأمور بهما هو جعل المكلف في ذلك
 الداعي طاعة المولى وحصول التقرب والرفق وليس الاكبر من الدواعي وان كان حصوله اشكل الا
 في العبادات كونه خلاف مقتضى النفس المنعومة في العادات ولكن الاطوار بالبال حال الشروع او في
 الجميع غير مستلزم لحصوله ولا كاشف عن وصوله كما ان اخطار غير بالبال ولو في جميع الاحوال لا
 يقدر في ثبوته والوجه في ان يتبع الداعي انما هو الاذان للقلب السامع باحدهما دعوة الله
 الى ارا النعم الموجب لصدور الاطاعة لتلك الغاية وبالآخرى دعوة الشيطان الى الحميم الباعث
 على الايمان بغرر جهنم وهما امران سريان كما يشهد به الخبر المعروف ان الربا اخفى في ربيب
 النمل وضمائما يستلزم خفاء مقابلهما ايضاً وذلك لوجود الاوضاع الخيالية المستقرة فيها صور
 المدرك الحسية والمستمرة الذهنية تحت عالم القلب الشاعلة من حقيقتها وبروز المستكن فيها بغير
 التحويل والتدليس فيها بين الجنودين مخفى على الانسان ما هو الكامن في نقطة القلب فانه
 يتخيل التقرب الى الله بالخيال والحواس واخرى لشدة الخلط يجرى الى الوسواس وتالته يوم الصد
 من غير شعور وانما الناقد البصير المجاهد الجبر طليع على الوفاء والخلف بالاطوار والتخلف جزولة
 الاعمال ومراقبة الاحوال بحسب الخلقة والحضور والارادة والامكنة فان ادرك من نفسه الاخلاص

فنعم المنزلة والمناظر ولا يضر عدم الشعور عند الشروع فيه لكونه في القلب كالروح في الجسد وهو المراد
 من التلبس بالنية الحاصلة بارتقاع دواعي الجمل غير نظر المواد والتفات إلى الصدق والصدق وقد
 علم أن الداعي مروق في وليس مجرد الخيال والاضطراب بالبال بل الحق امتناع ذلك بعد الشروع في
 الأقوال والأفعال لعدم صدورها إلا في تصور وشعور وإدراك وحضور كالعبد المستغل في السؤال
 والحبوب القائم مقام الخطاب بين يدي المولى بأنواع الخوف والرجاء حيث لا يلتفت إلى الغاية ^{المقصودة}
 أصلاً وإن كان بعد مراجعة القلب بعرف الداعي البصر والغرض منه وذلك الأمر تخفى بصور الأعمال و
 الأقوال المخطوطة بالبال التفاتاً إلى لوح الخيال وينكشف بمعرض المناقبات وتبدل الأوقات وهذا
 لو وجد دام حقيقة كالروح في البدن ولو عند الذهول أو خضور غير بعد الدخول فإلم ينشأ المناقب
 من الطرف المقابل ولا يفتي في بين الخطر والذاهل وهكذا الكلام في كل عمل مع غايته المقصودة وعليه
 طريقة العباد في مراعاة المعاش والمعاد وليس يجب الأدلة في النسبة إلا هذه الطريقة لصدق الاشتغال
 بقصد الأفعال الداعي عين وإن لم يخطر بالبال وهذه المسئلة في تحقيق معنى الداعي والنية
 قد اشبهت على كثير من الناظرين في المقام لكثرة تشوش العبارات والتعيرات في بيان المدعى وعبارة
 واضحة الداعي عبارة عن كون القوة العاقلة المدركة التي تلاحظ الأغراض وتبعث البدن على الإتيان
 بمقدّماته وأسبابه بنية على غرض التقرب والرفق في إتيان العباد لا على غرض آخر والاضطراب
 بالبال عبارة عن استحضار هذا العلم أيضاً في القلب حتى يحصل العلم بهذا العلم عند العمل ولم يعلم من
 أدلة النية اعتبار ذلك لأنه خلاف ما جرت عليه عادة الناس في أعمالهم فإنا لم نجد أحداً عند
 اشتراء اللحم لأهلان يتصور في ذهنه أن يشتري هذا اللحم ليأكله ويسلوا من ألم الجوع وبين
 ذمّي من وجوب الاتفاق مع أنه معلوم أنه لو سئل عن الداعي إلى شراء اللحم لأجاب أن السبب هذا
 لا شيء آخر قد برحله وثابت أنها أنه لا يلزم اللفظ بالنية في شيء من المقامات لعدم دليل على وجوب
 وقد عرفت أن أدلة النية غير الزعم على ذلك وما ورد في باب الحج من اللفظ عند المناسك كقوله
 اللهم في حرمت ونحوه وذكره الفقهاء في كتبهم الفقهية فإما هو لازم خارجي بل عليه الدليل

او مستحب كما هو الظاهر وهو امر زائد على حقيقة النية المجتوبة عنها ومن هنا يعلم ان اللفظ بها في
سائر العبادات ما لم يقع عليه دليل موجب للتشريع لواني به بقصد الاحتياط وبدونه فهو
لا يخفى واما الاخطار بالبال فقد عرفت انه قد اعتبر جماعته في القدماء فان ارادوا ان معنى النية
ذلك فقد عرفت ان التحقيق خلافه وان ارادوا الزوم بتعبدا وهو شي زائد على الداعي المعبر
فلعل الوجه ان الداعي لما كان امرا خفيا لا يتميز بالبال وانما يتحقق اصحاب الازهان السليمة و
المجاهدات فاللازم اعتبار امر واضح يبنى عليه الحكم ويتصف العمل بالصحة والفساد معه وهو
الاخطار بالبال فيكون معنى كلامهم ان مع كون الداعي القرب لا بد من تصور انهم حتى يعلم
الشوايب وينفخ عن غيرهم لان مجرد الاخطار نية وان لم يكن المخطوب بالبال هو الداعي اذ القول به
مناف لادلة النية وهذا وجه جديد مع انه يمكن ان يقال ان ما ورد في باب الحج وغيره من الروايات
في كيفية التصدق والشرع في العبادة ايضا يوشد الى تحضار الداعي عند العمل مضافا الى انه العمل
المميز بين العبادة وغيرها فالاهتمام بشانها ازيد من غيرها مضافا الى الاجماع المحكي في المنتهى
في الصلوة ورواية العلل في وقت رفع اليدين في التكرارات احضار النية واقبال القلب على
ما قال وقصد ولا ريب ان ملاحظة هذه الوجوه مع قوى الاساطين الاصطلاح اساطين الاصطلاح
بما يؤيد اعتبار الاخطار بتعبدا وهو احوط ان لم يكن اولى بل أقوى وثالث ان على القول
بالداعي لا ريب ان استدلاله حقيقة والعمل بتلبس به في ابتداءه الى اخره الا ان يتبدل الداعي
بداعي اخر كمن وضو قصد الرياء ونحوه وذلك كلام اخر والغرض ان الداعي موجود دائما حقيقة
ولا يمكن صدور الفعل من دون داع لان احدا جزاء العلة النامة وبانتقائه ينتفي المعول فهو
مستديم حقيقة متدارن الاول جزء من العمل وسطره واخره واما على القول بالاخطار واعتباره
ففضيلة الاصل فيه انهم اعتبار دوامه واستمراره لا اعتبار بتلبس العمل به والعمل اسم للمجوع لكنهم
لما راوا ان ذلك غير ممكن في جميع الاطوار ضرورة انه لا يسهل في البين اذ ما جعل العمل في جوفه
من قلبين لم يوجبوا ذلك دائما واعتبروا المقارنة لاول جزء من اجزاء العمل اذ المتقدم عليه

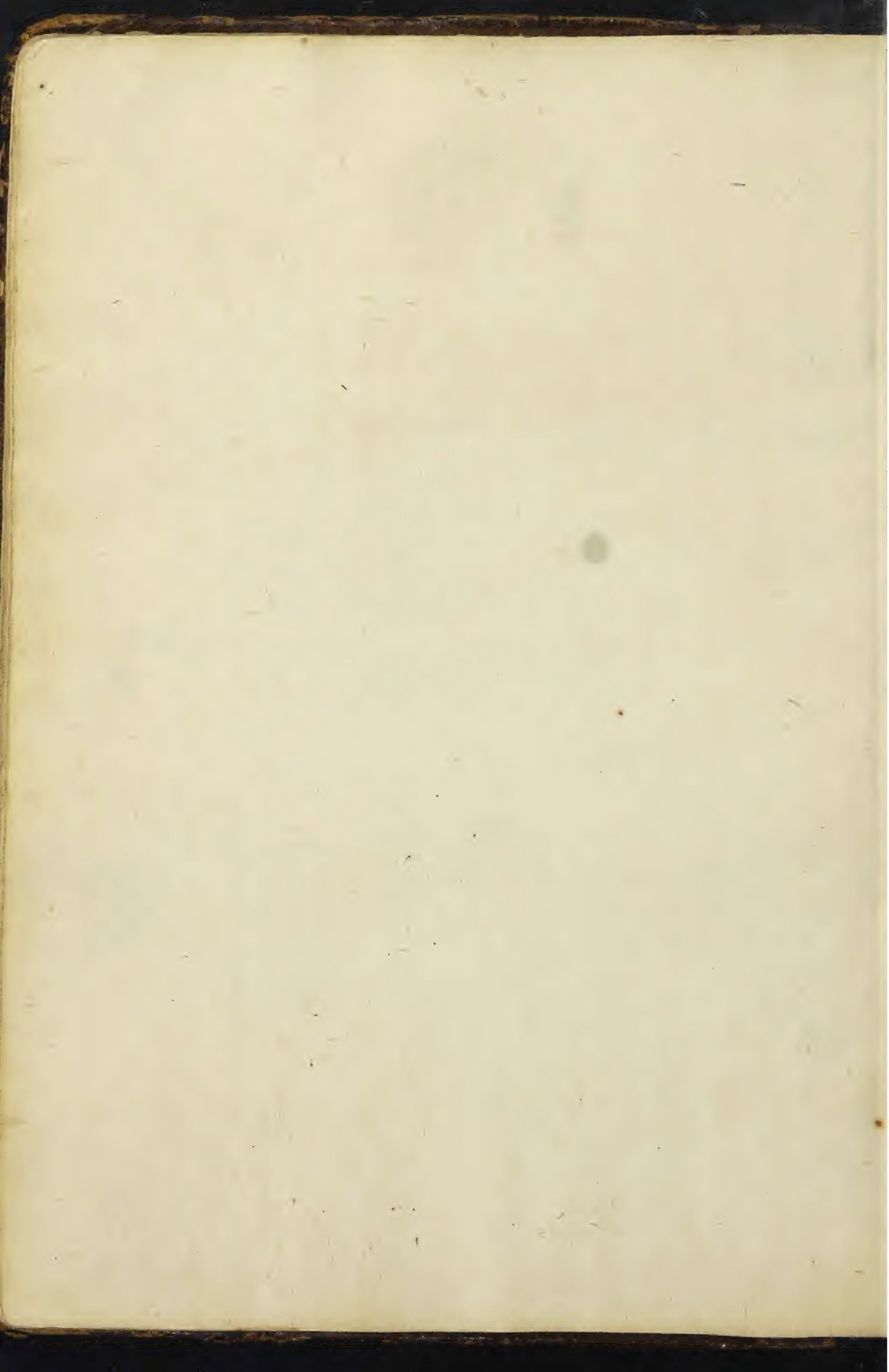
يكون غرماً والمناخ من موجب لحو بعض الاجزاء عن حقيقة وحكام مع ان الظاهر من ادلة اليقين
 اعتبارها ابتداءً واللبس بها حال الفعل واعتبر والاستمرار الحكيم الى الفراغ والمواد به كما عرجما
 عدم يترتبها فيها وفسر الشهيد في كرمي بالغرم على مقتضاها بمعنى ان كلما يلفت اليه يعرف على ذلك
 القصد الاول ايئنا بالمسود والفرق بين وبين الاستدانة الفعلية واضحة فلا وجه للرد بان
 التزام بالحقيقة والتمتع يظهر في حال الذهول عن وجه ان الاخطار على ما ذكرناه مستند الى
 الوجوه الماضية وهي لا يقتضي ازيد من اعتباره في اول العمل فيقتصر عليه ونفسه الاستدانة بعدم
 المنا في كما عليه الاكثر وهذا هو الاوفاق بالتواعد وحيث ان عدم لزوم استمرار الاخطار للمعنى المخرج
 فلذلك لا يغير في الاذكار والاعمال المترتبة والتعقيب ونحو ذلك ويكتفي بالماضي والخطوب
 في اولها ولا يحتاج في اول كل ذكر وتعقيب الاخطار بالبال قال الشهيد في عدم كون نيته اعمال
 متصلة في اولها فيها ولا يحتاج الى تجديد نيته وان كان كل واحد منها مبنياً لصاحبه كالتعقيب
 والسيره فاضمة بذلك وقد جعل جماعة من المتأخرين امثال هذه الاشياء رداً على المتقدمين القائلين
 بالاخطار والمخلص عنه واضح ورابع **س** ان بعد اعتبار معنى الاخلاص لا ريب في ان قصد الربا
 بمعنى ان يكون المتصون من التفرغ الى غرضه تبارك وتعالى للتوصل الى الاغراض النفسانية مناف له
 بمطل للعبادة لا تنفاد شرطها وحكي عن المتوفى به اسقاط الثواب بالربا ولم يوجب الاعداء وهو
 شاذ وتام الكلام في النوع واما غير الربا فالغايات متعددة **ا** التبعيد من شئ خالصاً عن جميع
 الشوائب والصفات **و** كم قصد قربته تعالى والارتباط بالمحضرة القدسية ومعناه باللسان الواضح
 تعزير النفس عن النقائص والادناس واردة ترقىها الى مدارج مراتب التجرد والتخلص عن التعلق
 المعنوية ولا طريق لذلك الا الثبات في طاعة المحضرة الاحدية والى هذا المقام يشير الاقام
 بالحق على امير المؤمنين **ع** وخلق الانسان ذات نفس ناطقة ان زكها بالعلم والعمل فقد شابهت
 اول جواهر ملائكة اذ اعتكفوا بها وفارقت الاضداد فقد شاركها السبع الشداد **و**
 وهذا هو المعنى الذي يقصد ارباب المجاهدة وهم كونهم اهل للعبادة قال الشهيد

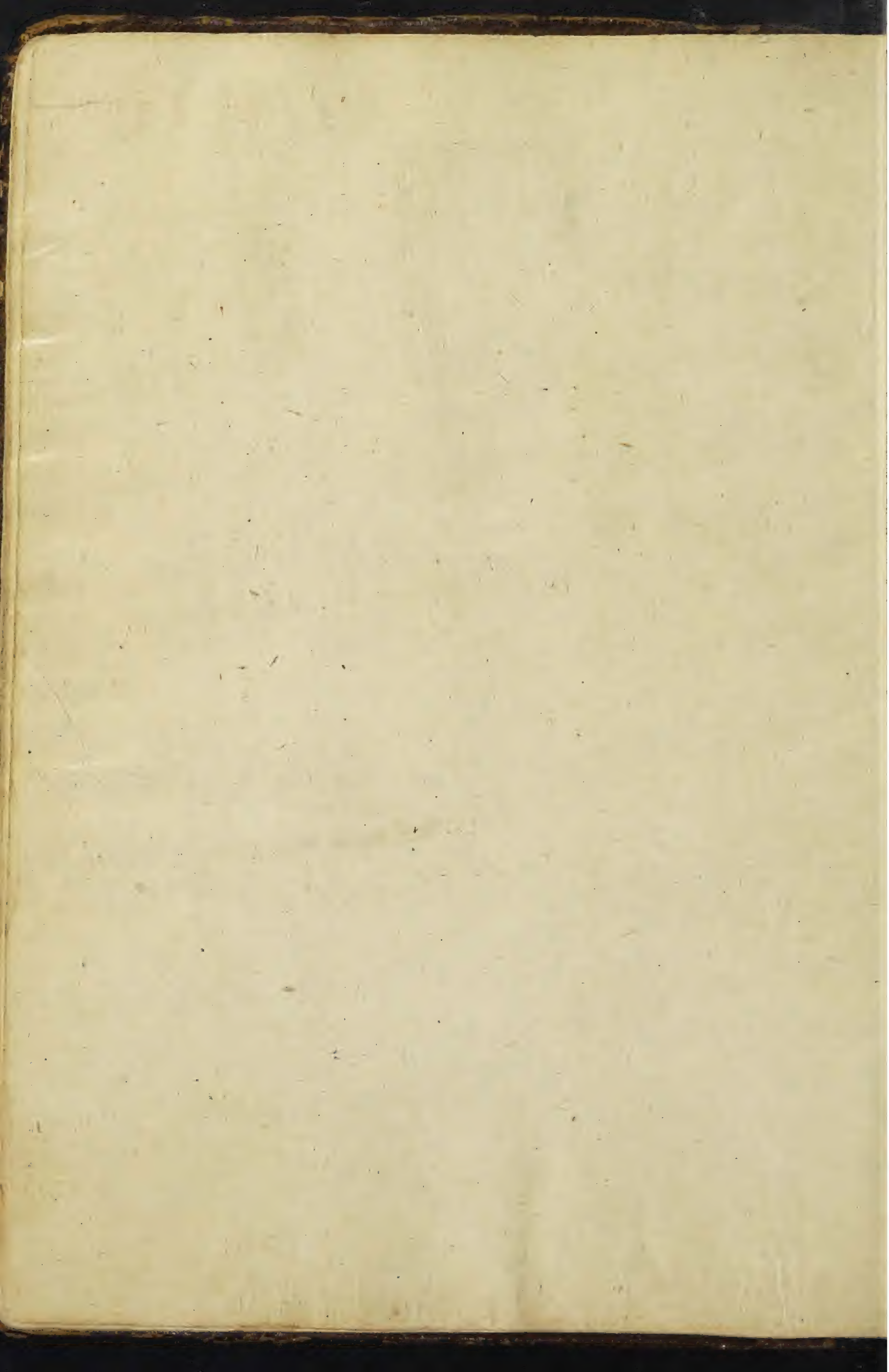
وهو الحق مراتب الاخلاص والسر اشارته بقوله ما عندك طمعا في جناتك ولا خوف من نارك ولكن
وجدت اهل العبادات وهم كونه العبد اهلا للخدمة وهو قريب من الثالث وكذا لما كثر ثقتا
او لموكلية نفسه وهما يقران بما مروى في الآراء سر ثقتا وهو غرض مقصود وفي الخبرا سحيون سر
حق الحياة ابداسه فكذلك تراه فان لم تكن يراك وعن علي في جواب دعلب البهائي انما لا ابدس
لا اله وهذا مرتبة اهل البقين ولا محسنة ثقتا فان المحب بعد محبوبه ولا محبوب الا الله تبارك
وتعالى لان كل كمال فيه ومنه وهذا مرتبة المستاقين و ٨ لطلب رضاه ثقتا الموجب للحاجة في الدين
والدنيا وهذه مرتبة المخلصين و ٩ لشكر نعمته واستجلاء بالبريد و طلبا لعلو المرتبة و خد من تافها
الموجب لانسلاخ النعم وهذه مرتبة الصالحين والمصلحين و ١٠ افعالها تعظيما ومهابة انقياد
واجابة وهذه مرتبة الخاشعين و ١١ افعالها طلب العفو ثقتا واعتذار عما وقع من التزييت في جنبه
وهذه مرتبة الراغبين والتائبين و ١٢ ملاحظة النور بالثواب والخلص من العقاب وهذه مرتبة
الاجراء والنافعين في الرتبة والادنين في الهمة وهذه الغايات لا باس بقصدها وحكي من ابن
طاوس البطالان بقصد الاخير وقال الشهيد في عده واما غاية الثواب والعقاب فقد قطع الاصل
بكون العباد فاسدة بقصدهما وعلل لما فاتت التعظيم وكونه معاوضة والعبادة غير ذلك والدعاء
السابق في الغاية الثالثة ويدفع لزوم العسر شديد والوجه الوكيل المنفين آية ورواية وظاهر
مادل على الوعد والوعيد المستفاد منه جعلها غاية وما دل على الدعاء بمطار غنا ورهباء وصدق
الامثال عرفا ولا ريب ان المخلص من هذه الامراض غنى الوجود بل لا يناله الا الاحاد في العبادات
مراد الشهيد بقصدهما دون قصد تقرب الى الله بل يكون الغرض محض رتب الثواب والمخلص من
المهلكة من دون انبعاث في النفس الى العبادات والتقرب ولا ريب ان كل من اراد ان يات بالصحة قصد
التقرب ليرتب عليه هذان الامران بمعنى انه يريد التقرب الى الله المحممة والنازل لا اراخر واما
قصد حصول الجنة والدفاع العقاب بهذا العلم من دون ارادة التقرب الى الله فذلك مستحزما
وخامسا في احكام الضمايم والمنايات الطارئة في الاثناء لو ضم مملوكا في ليلة الى المالك

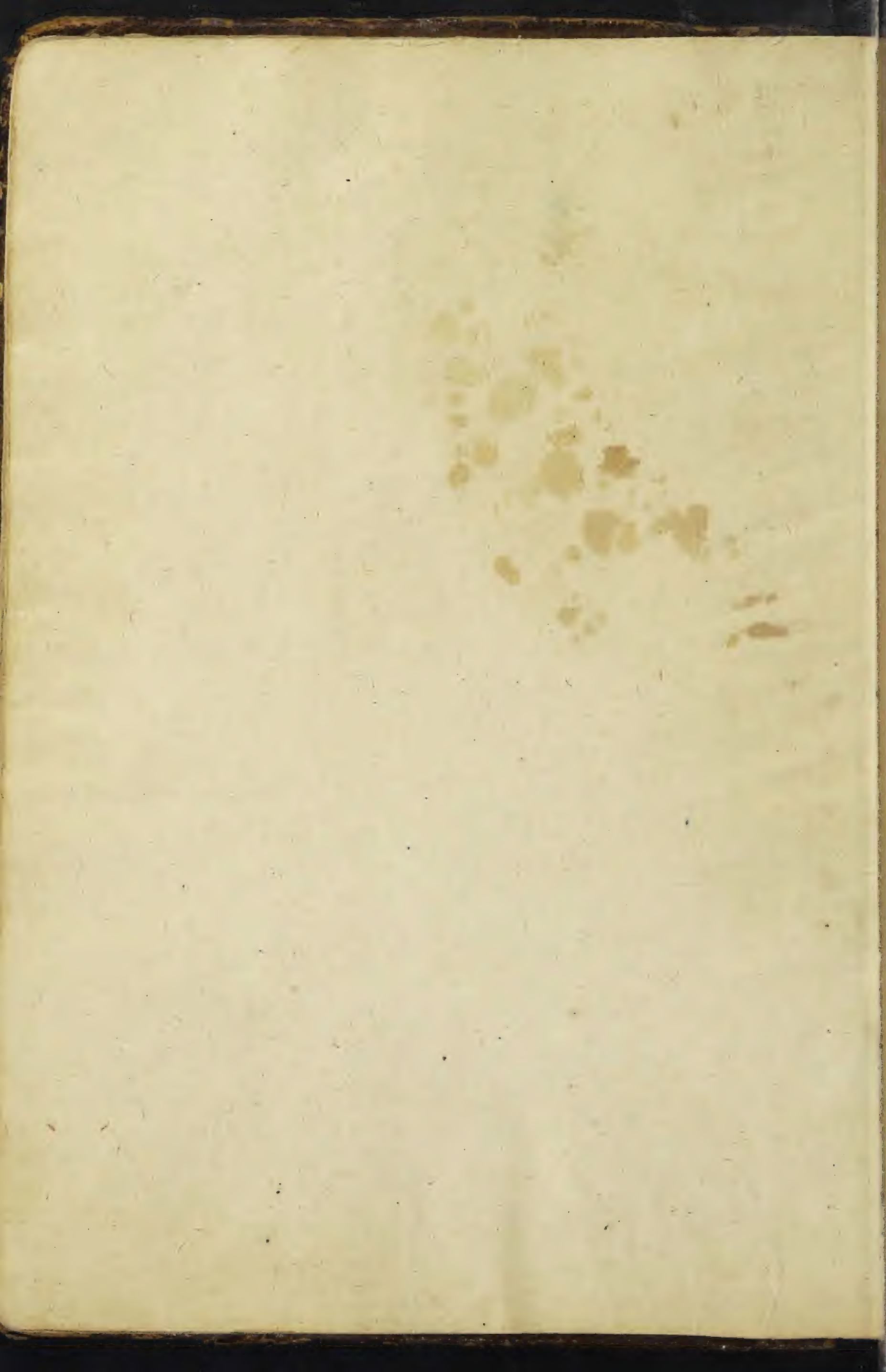
191

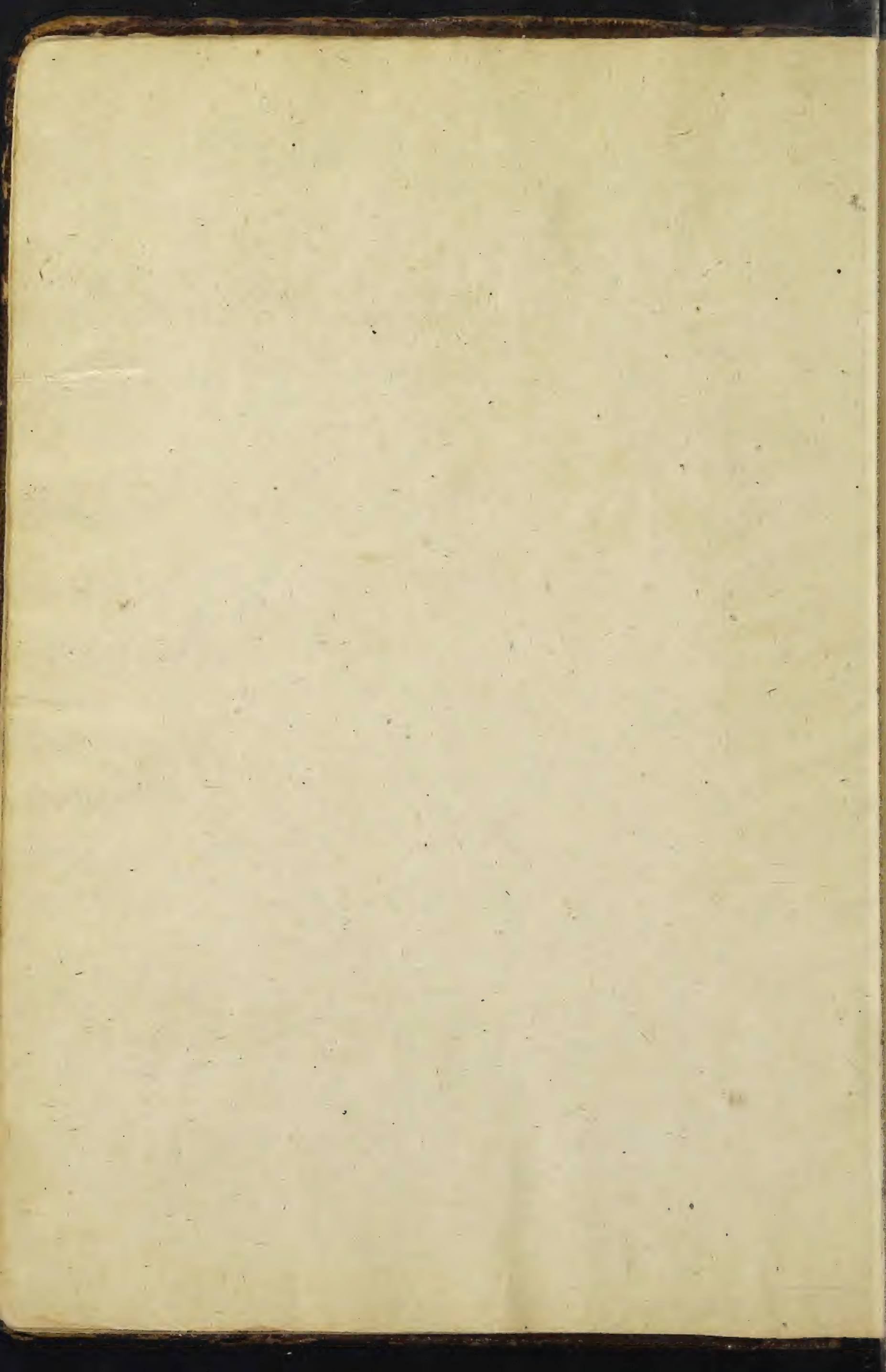
192

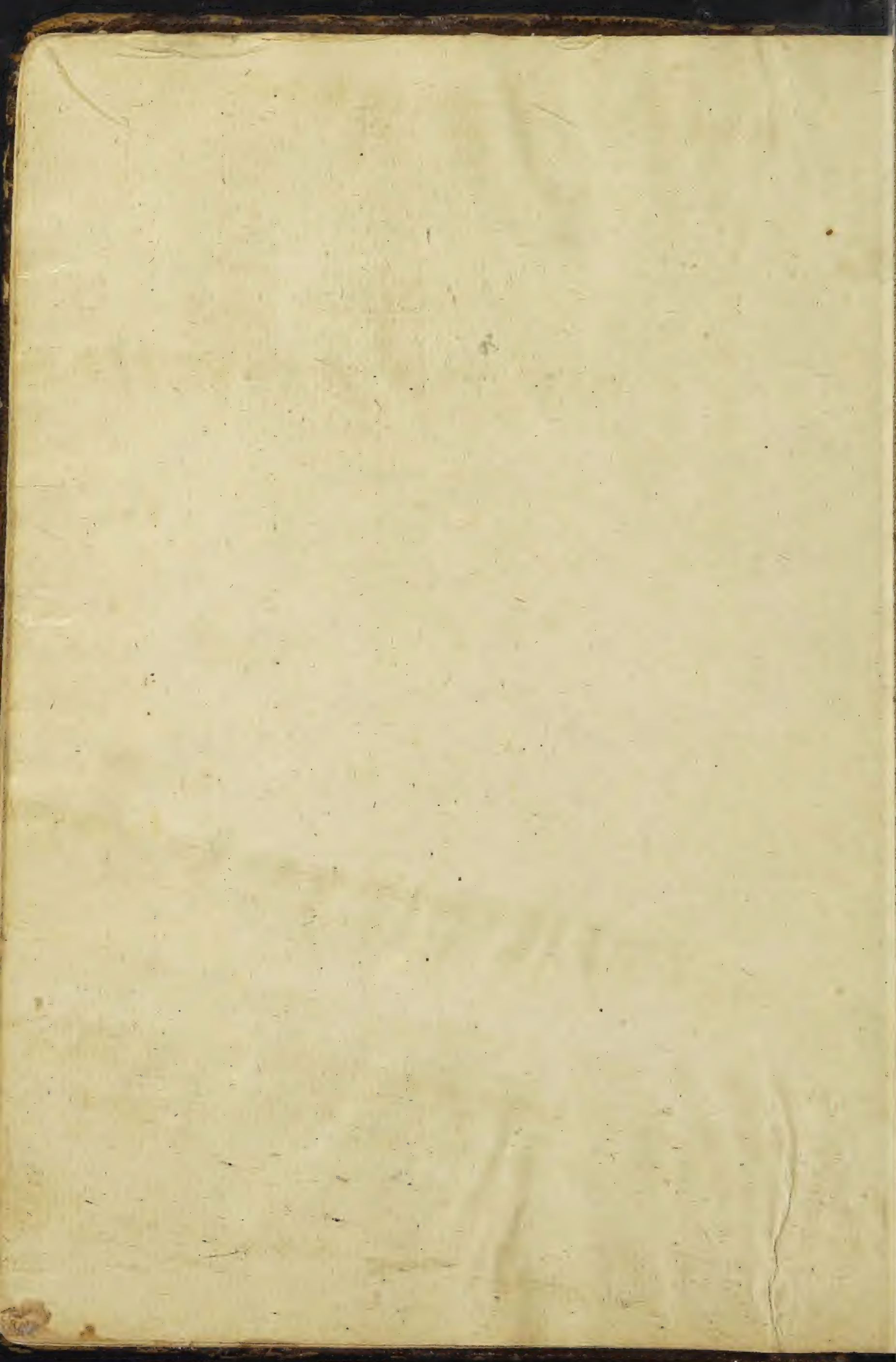
193

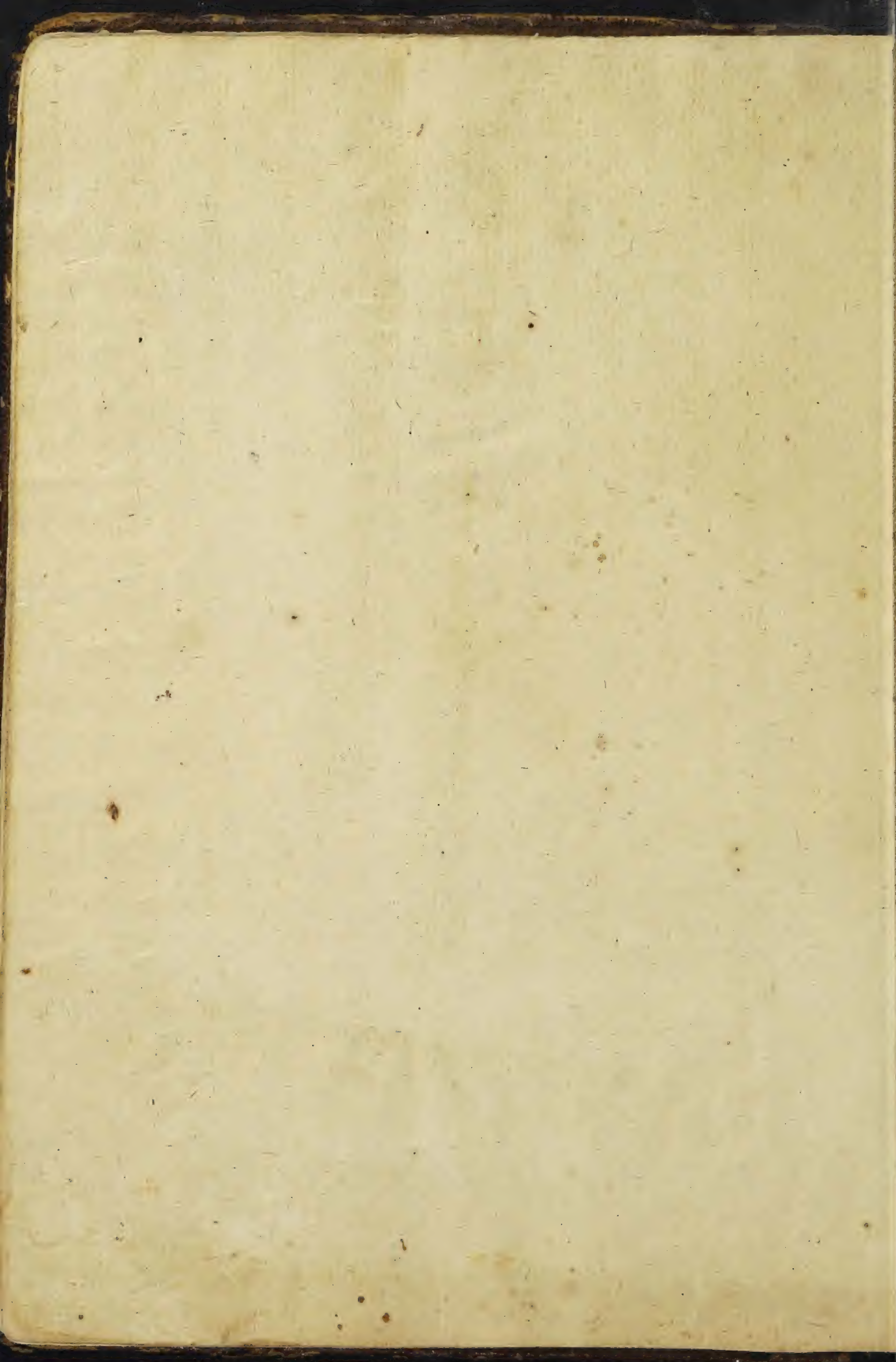


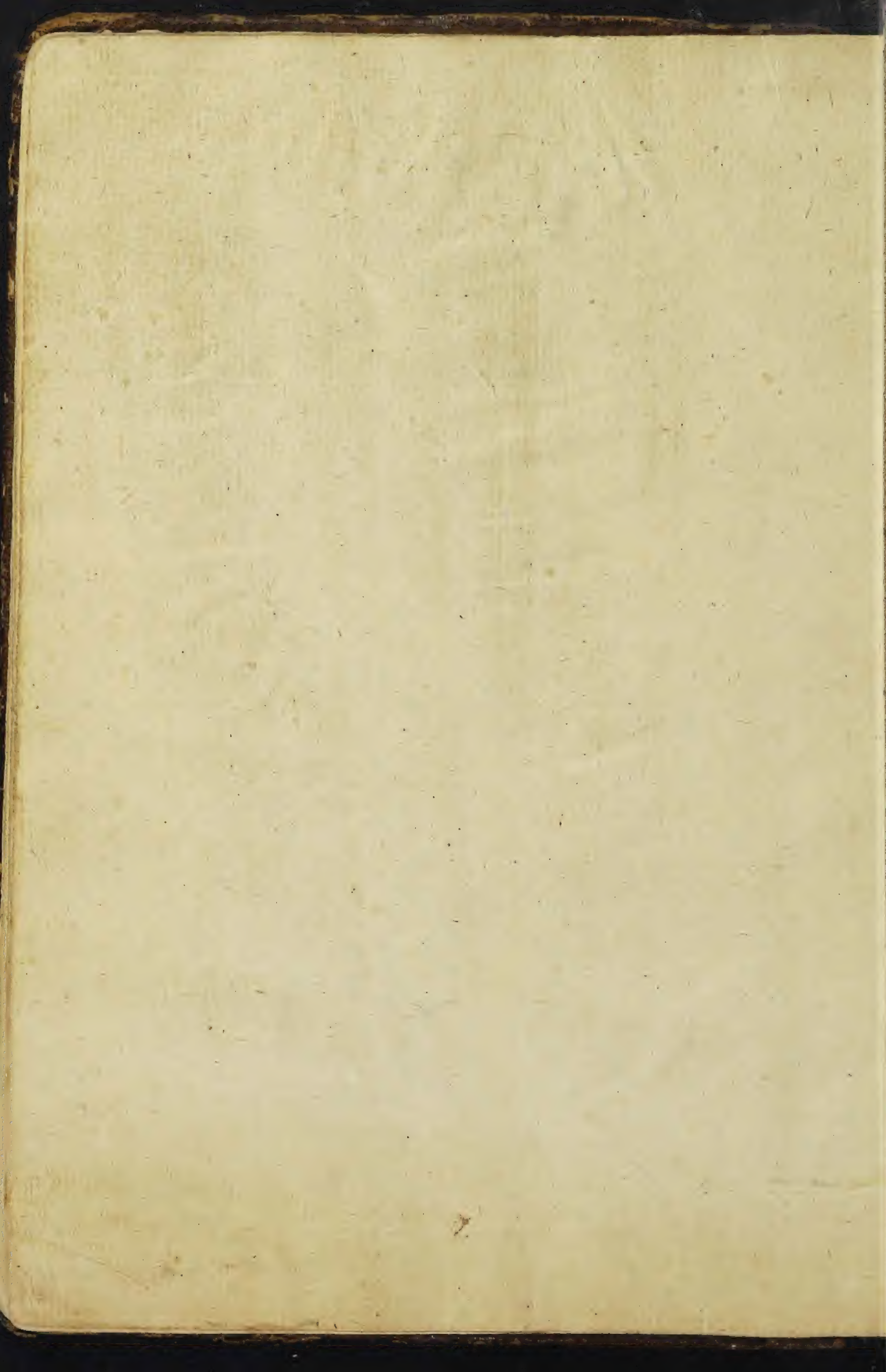


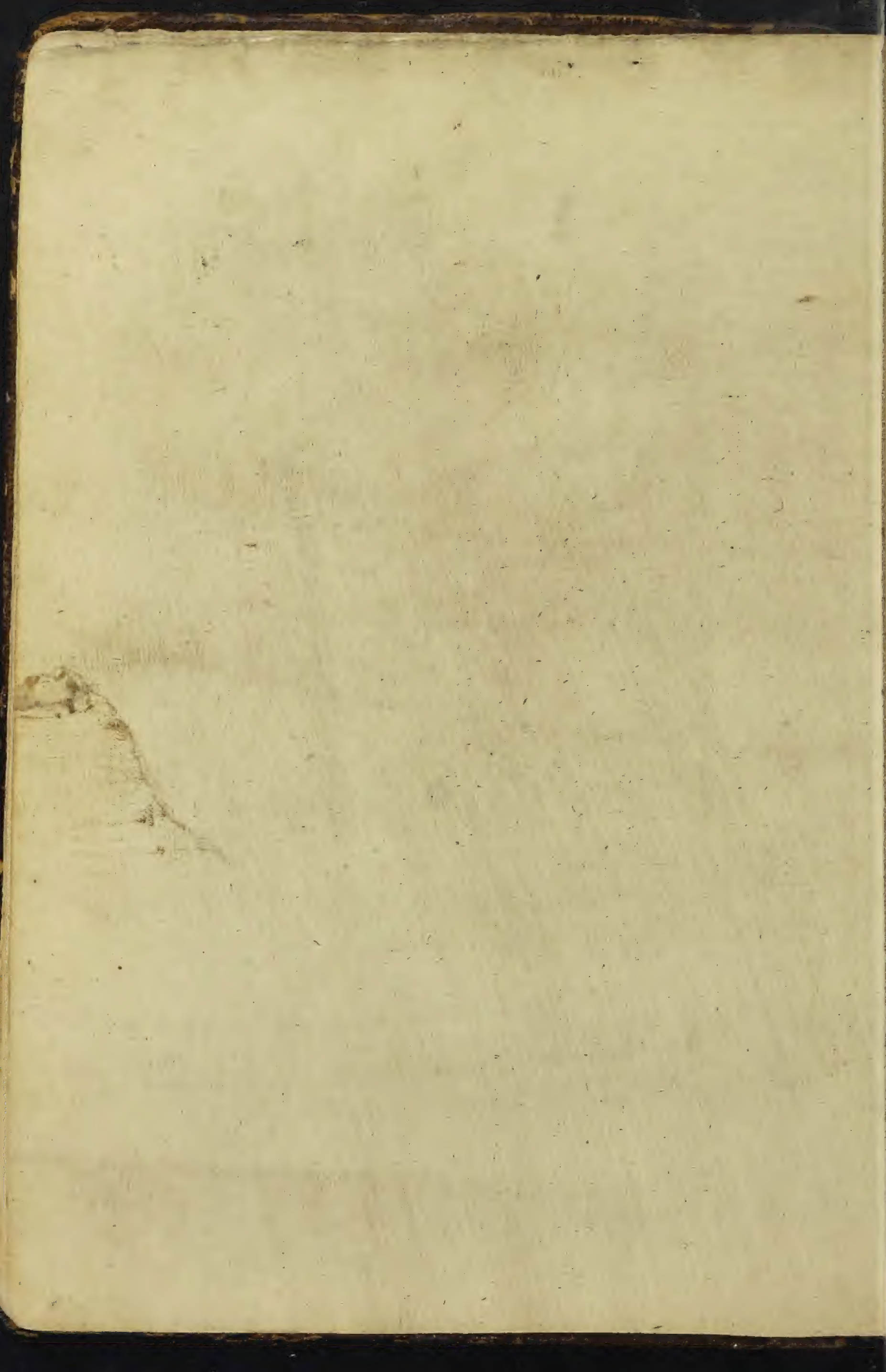


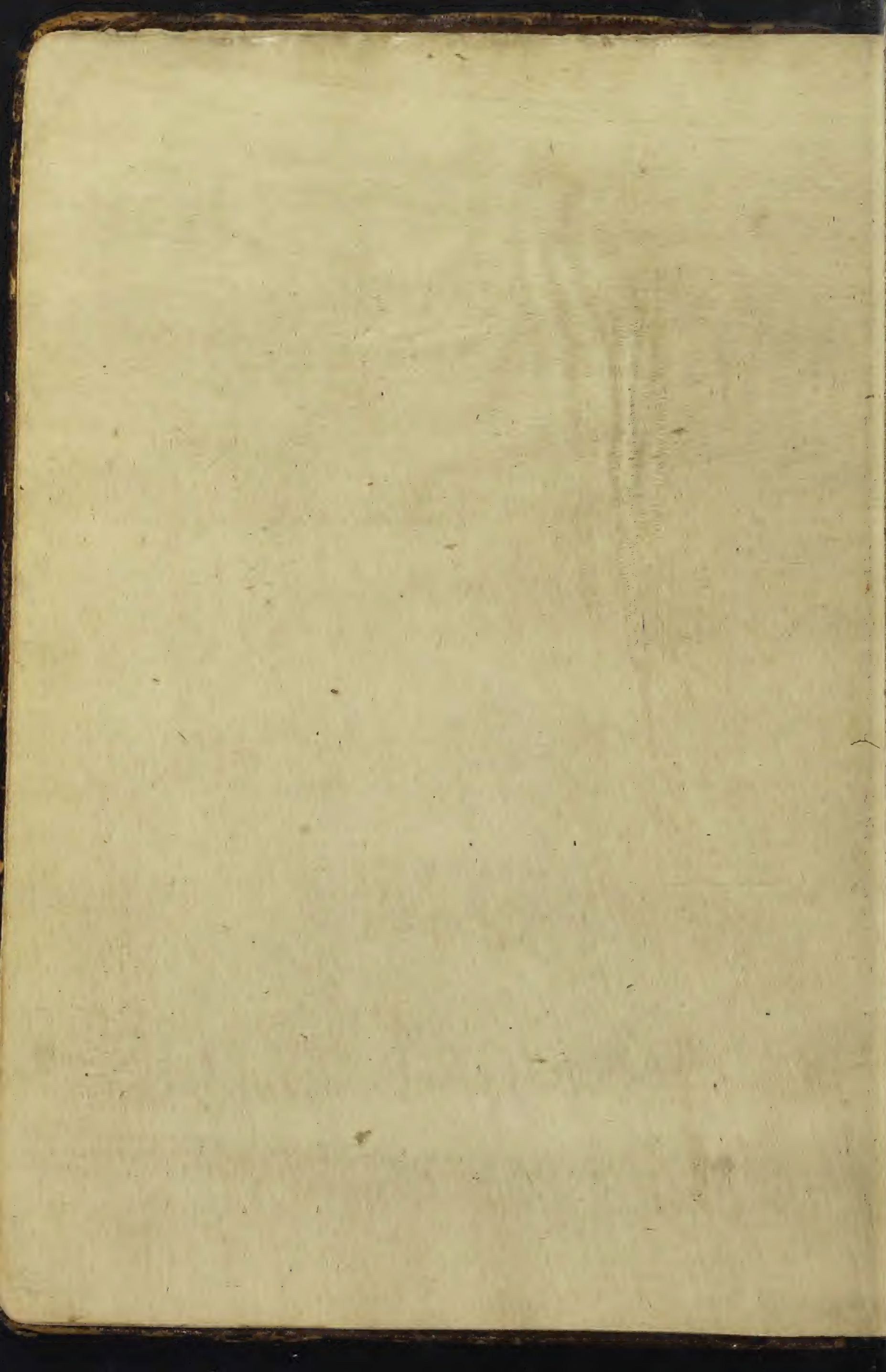


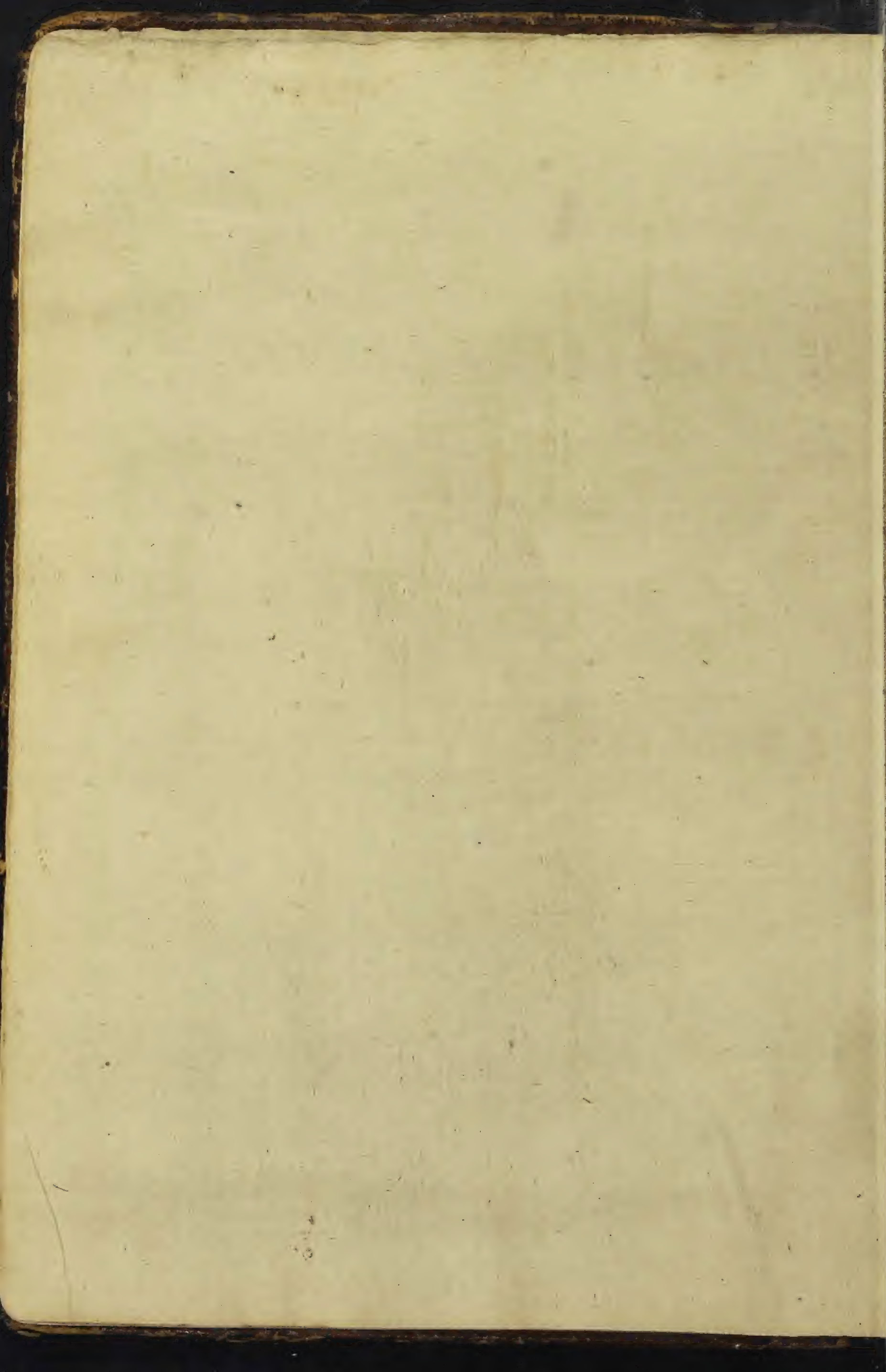


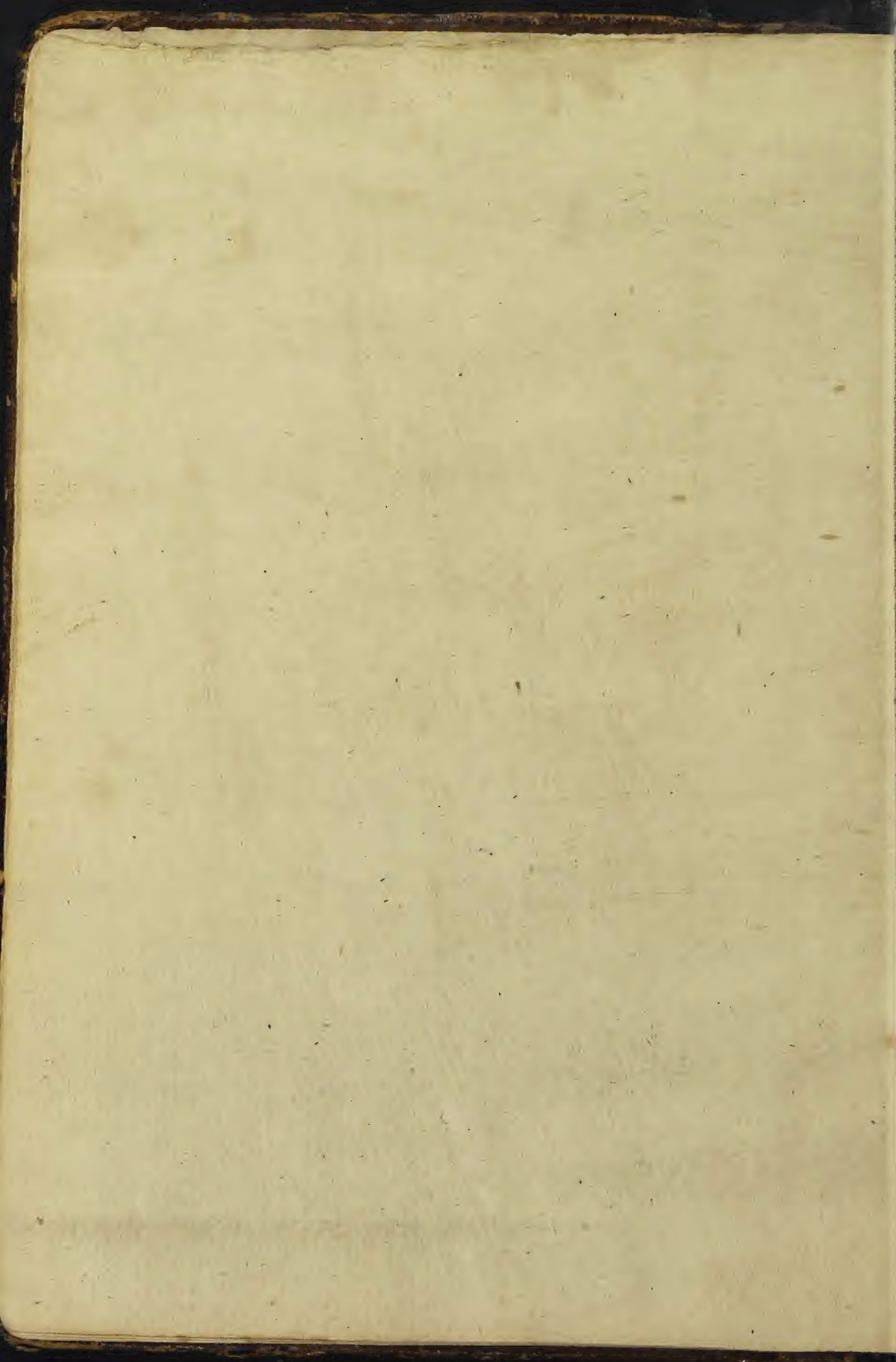


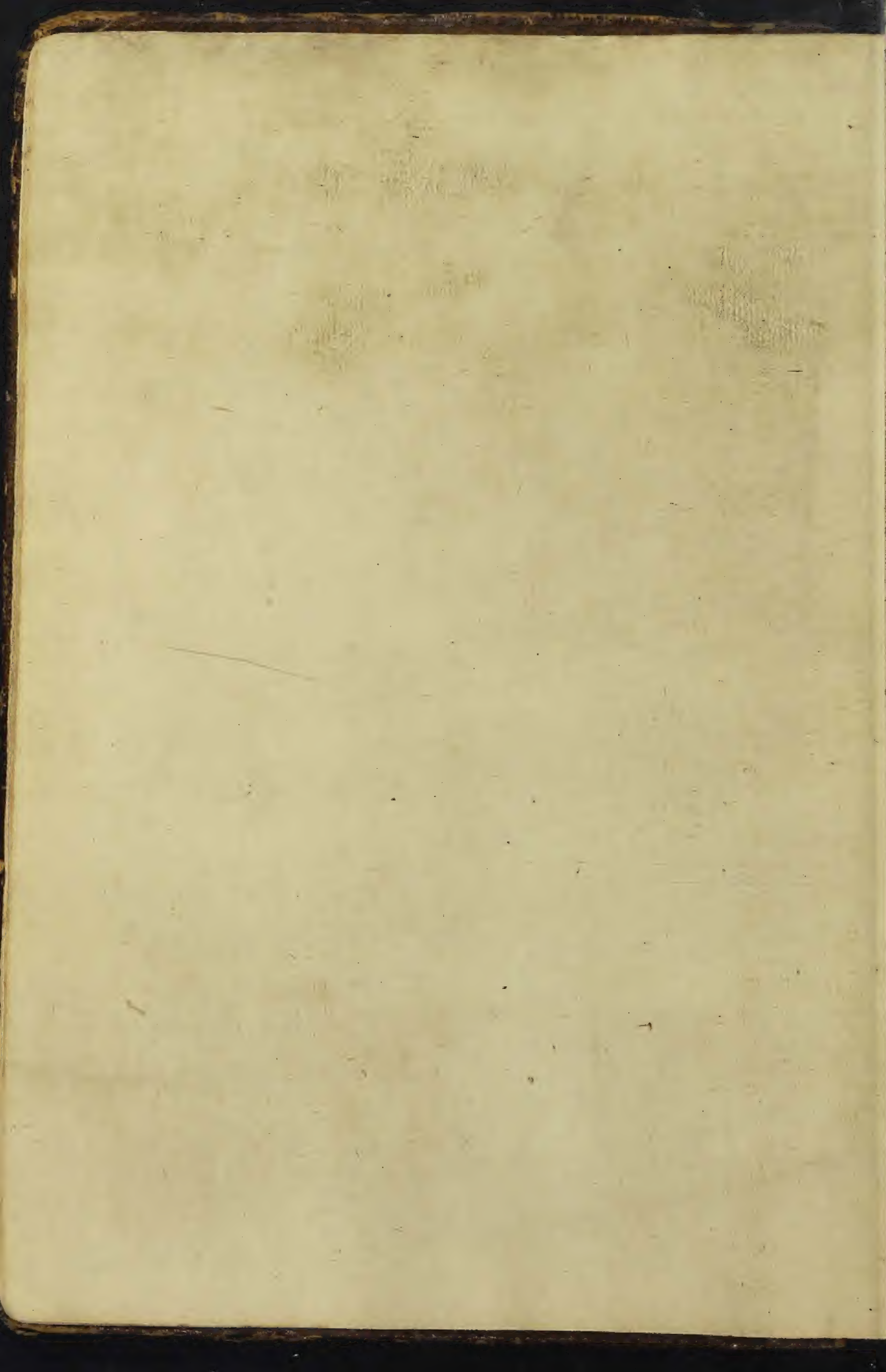


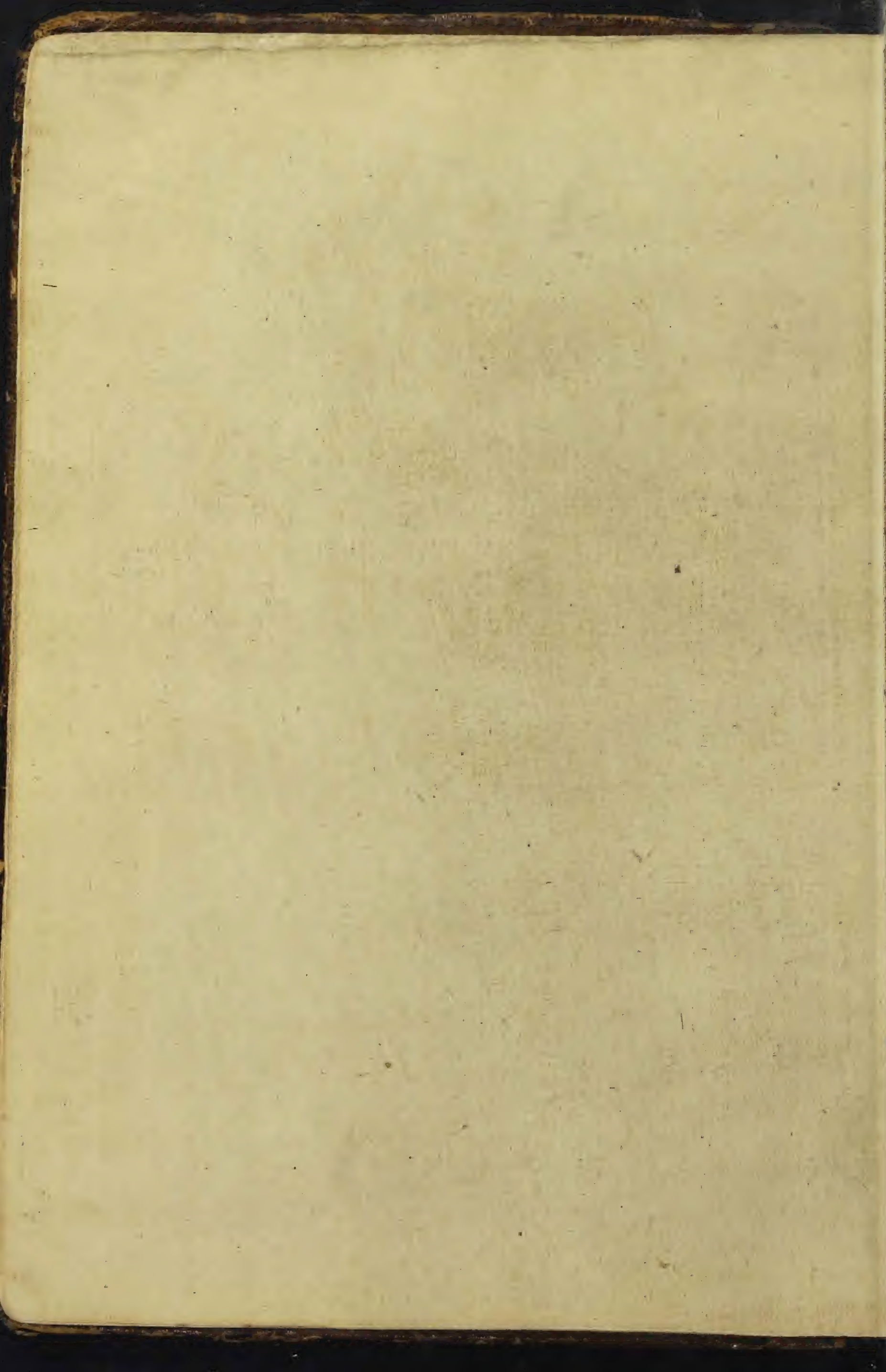


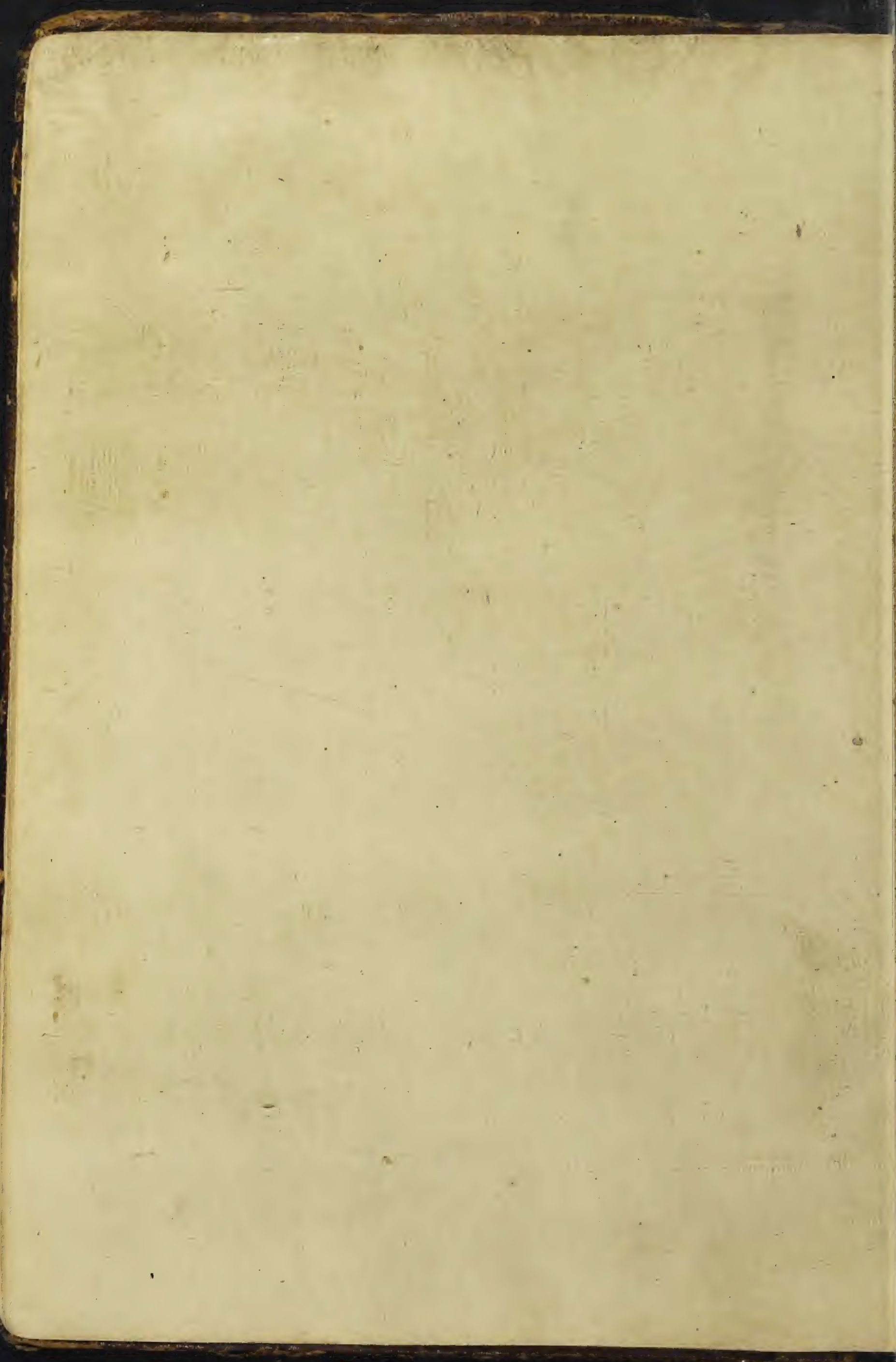


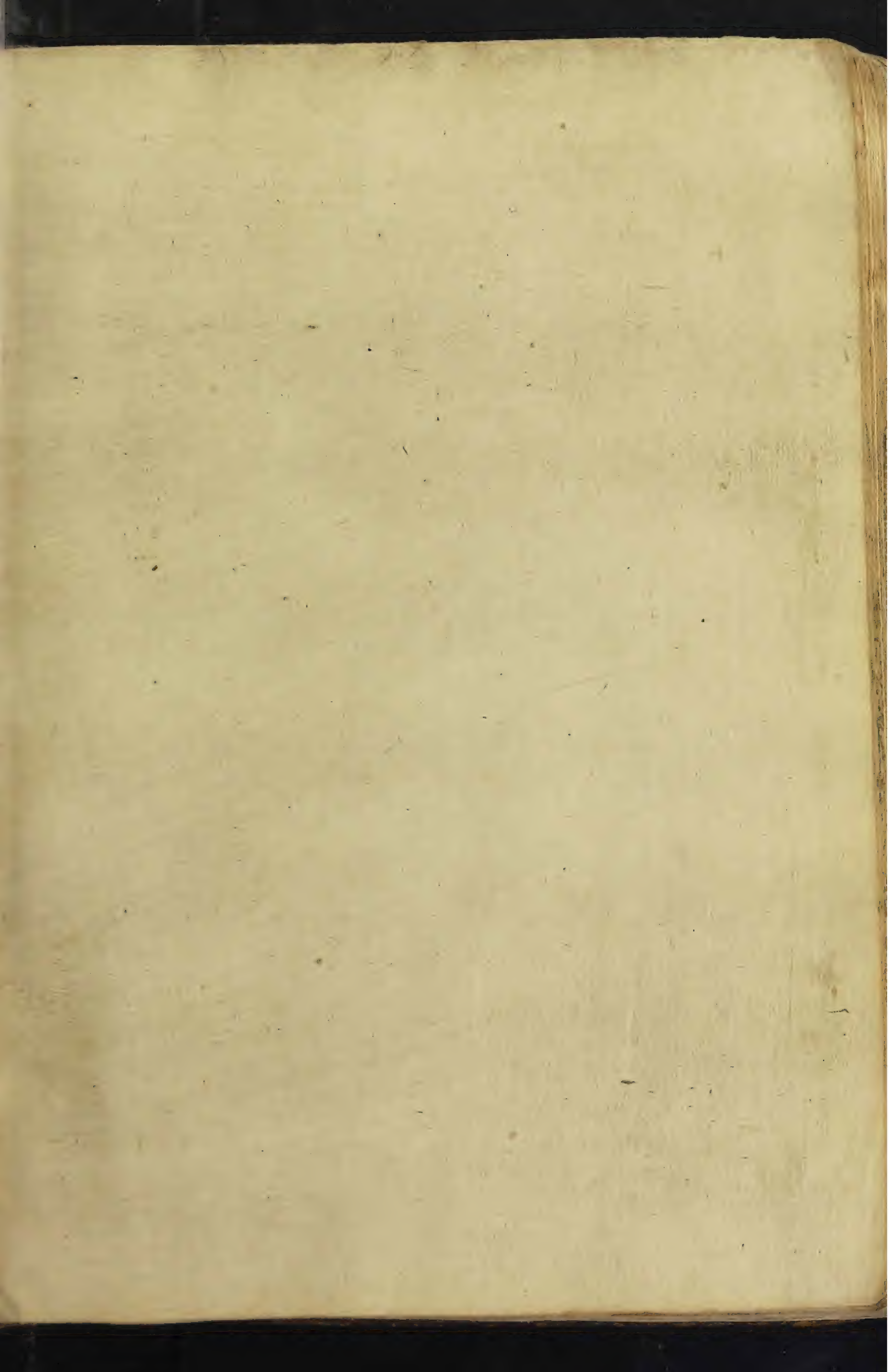


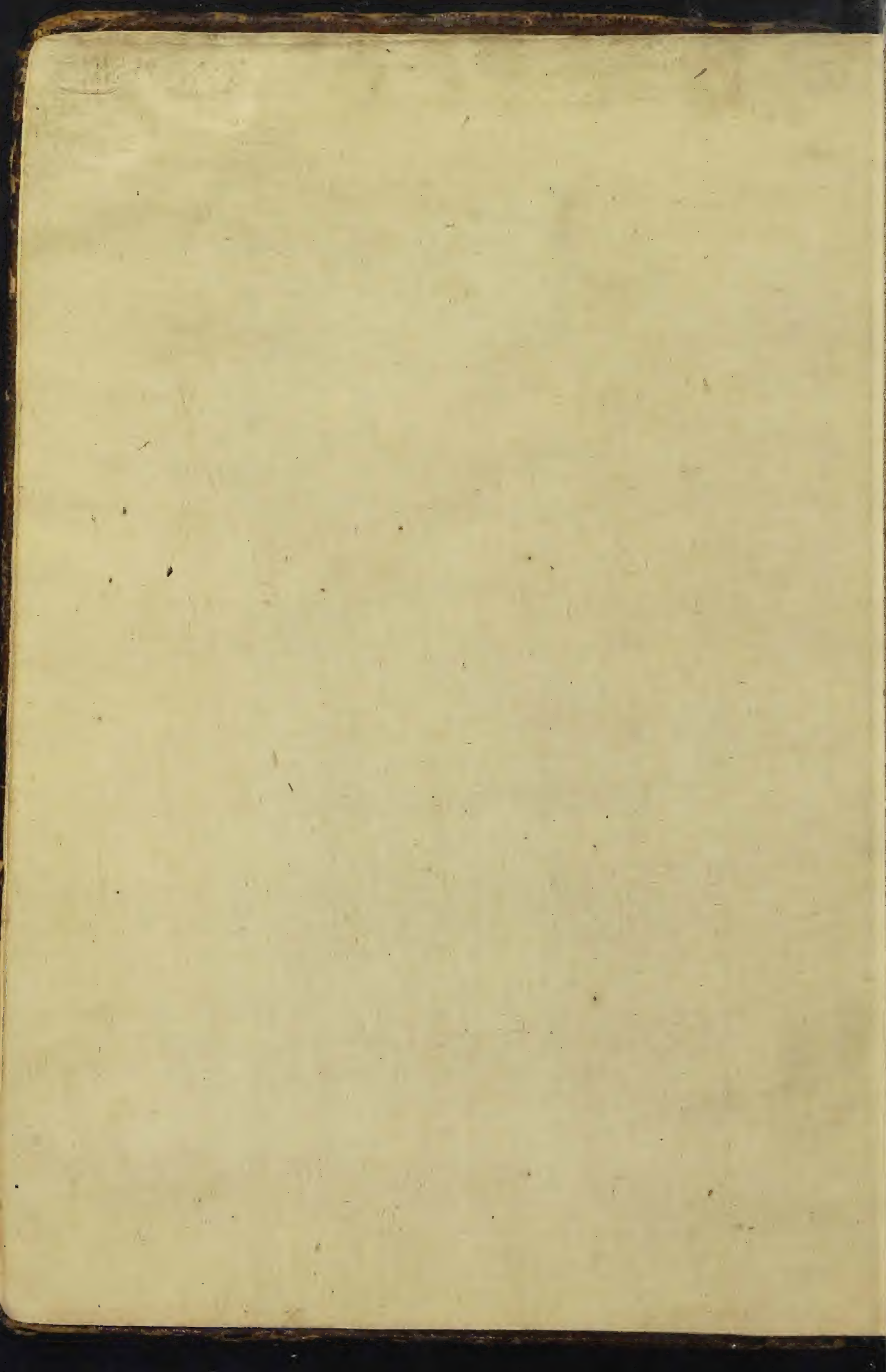


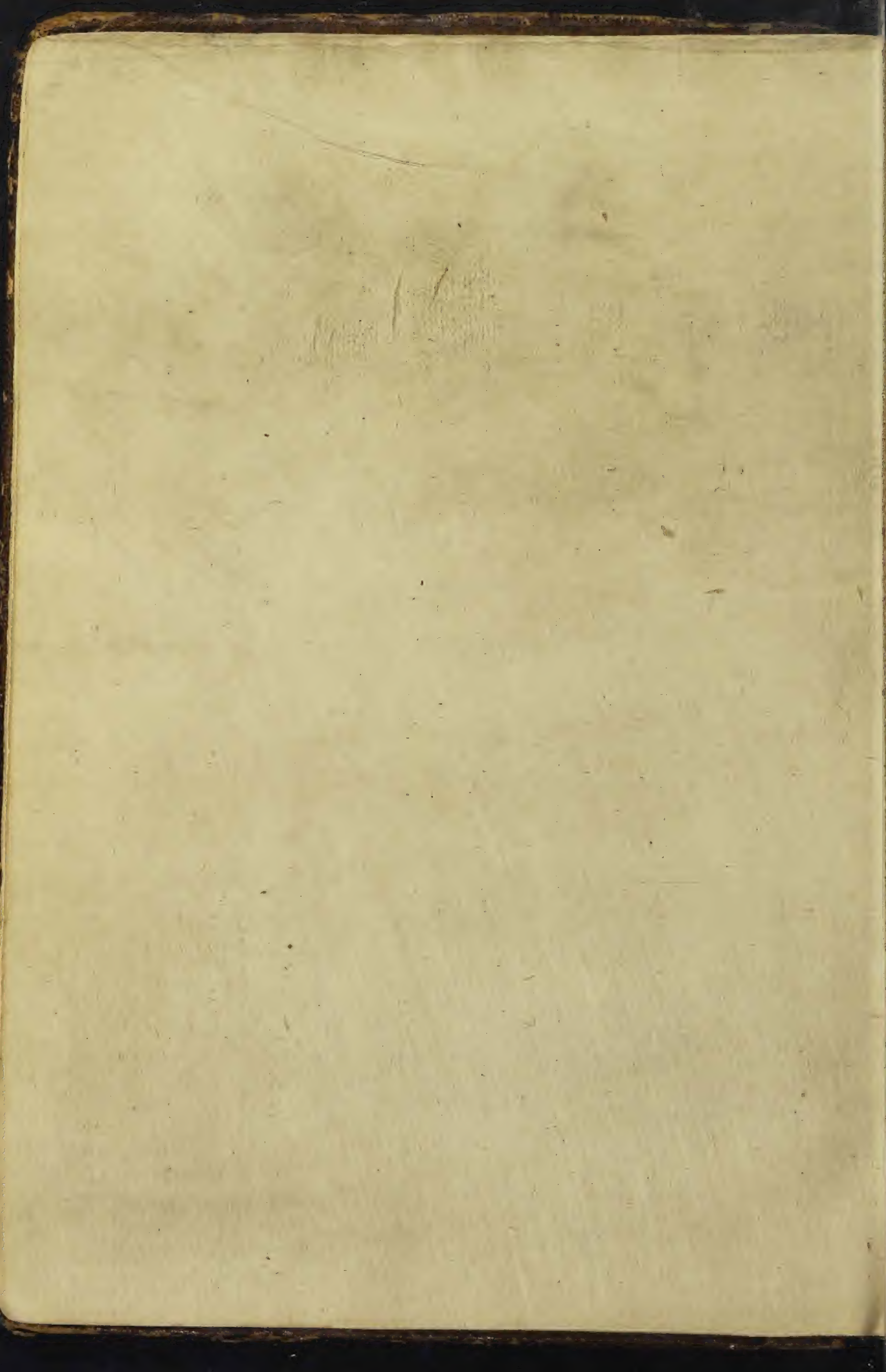


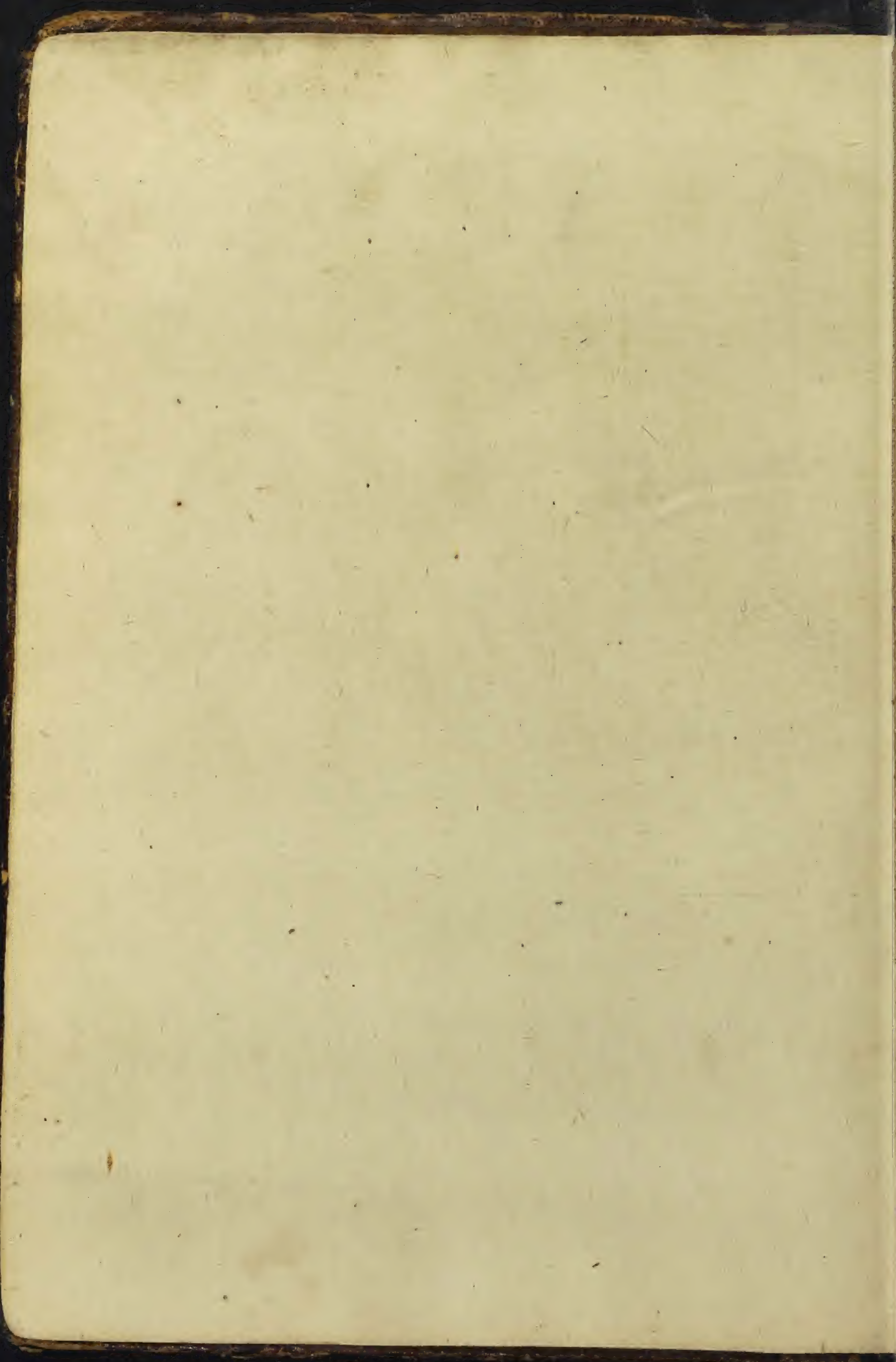


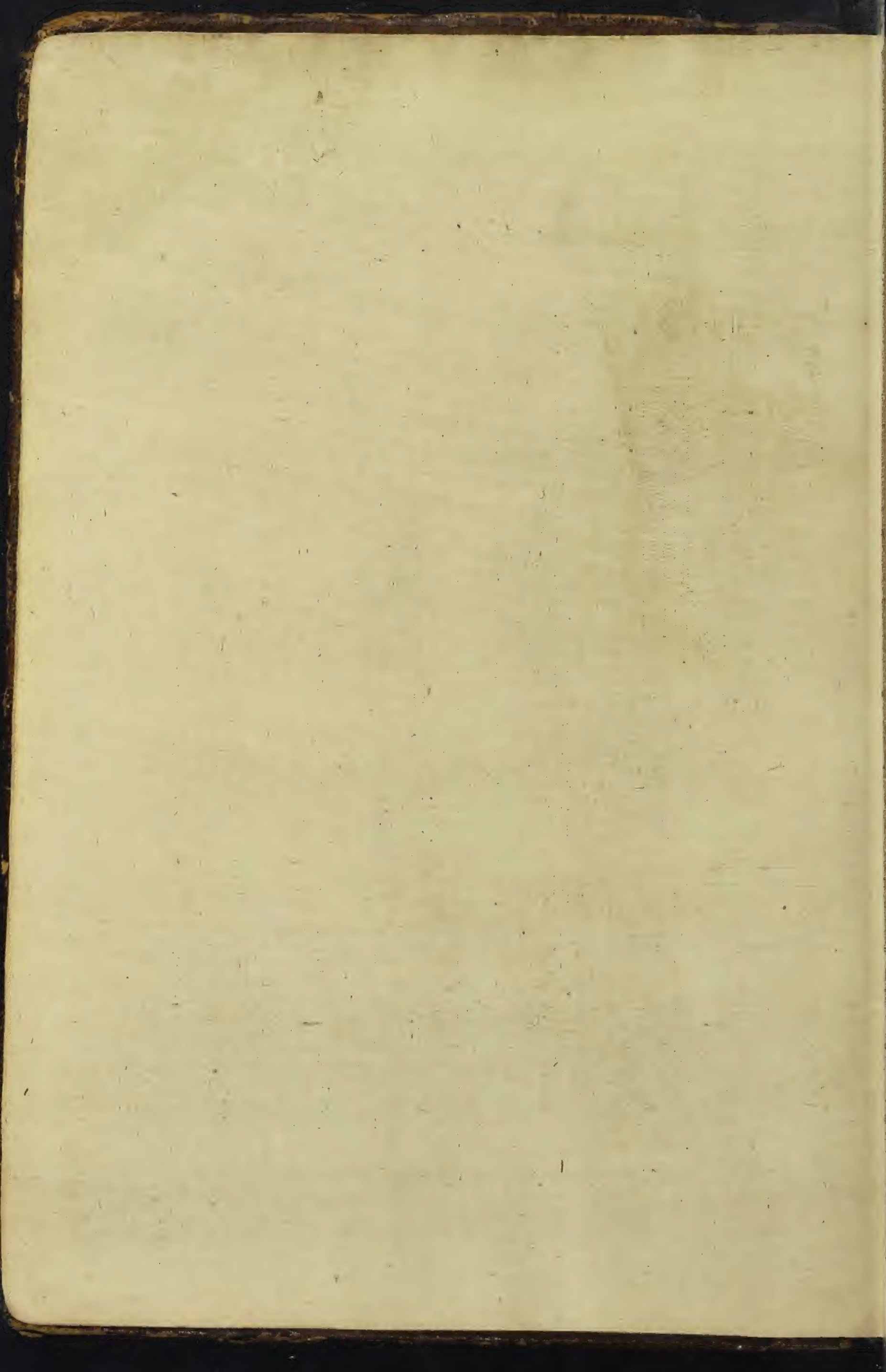


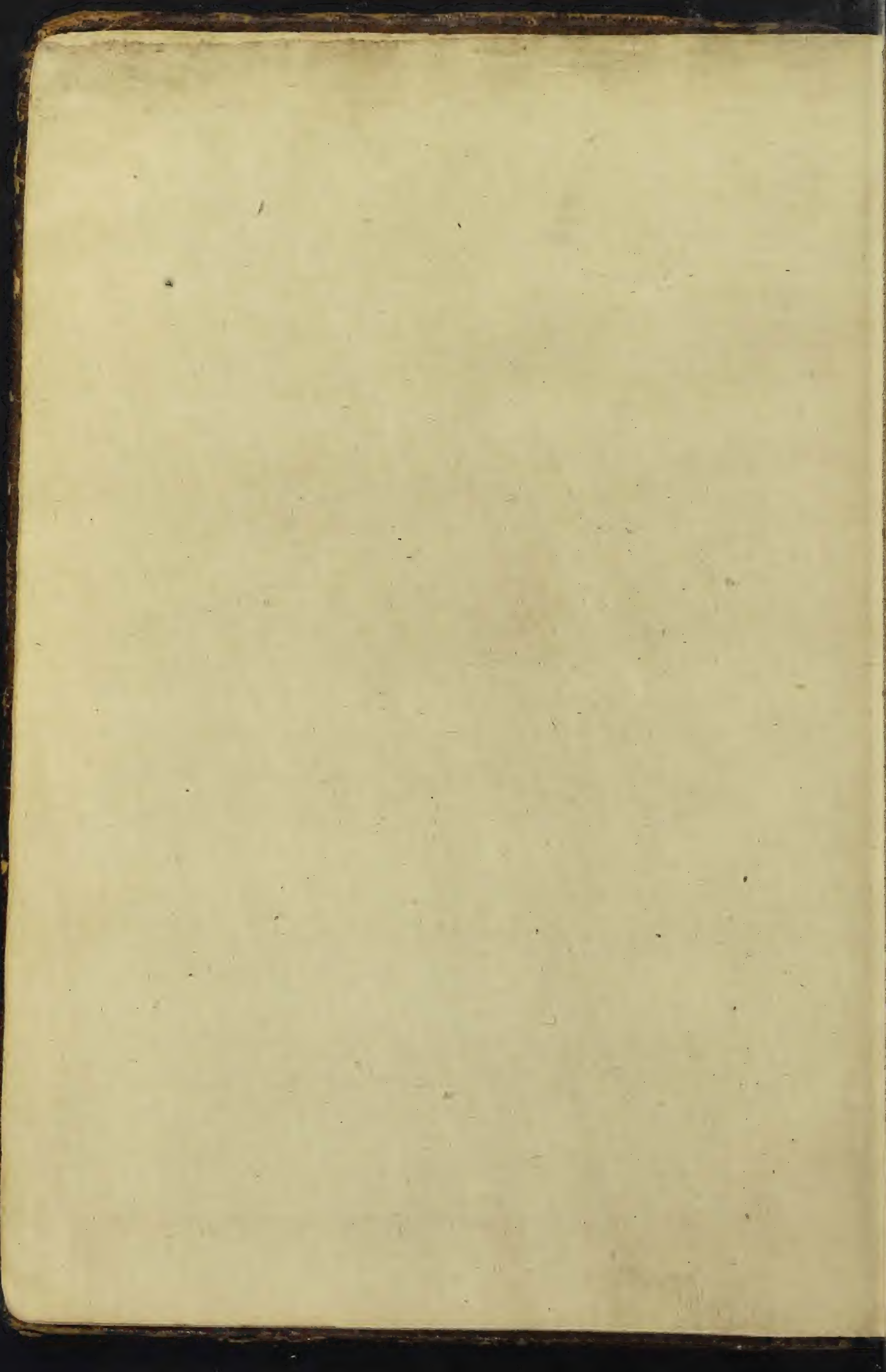


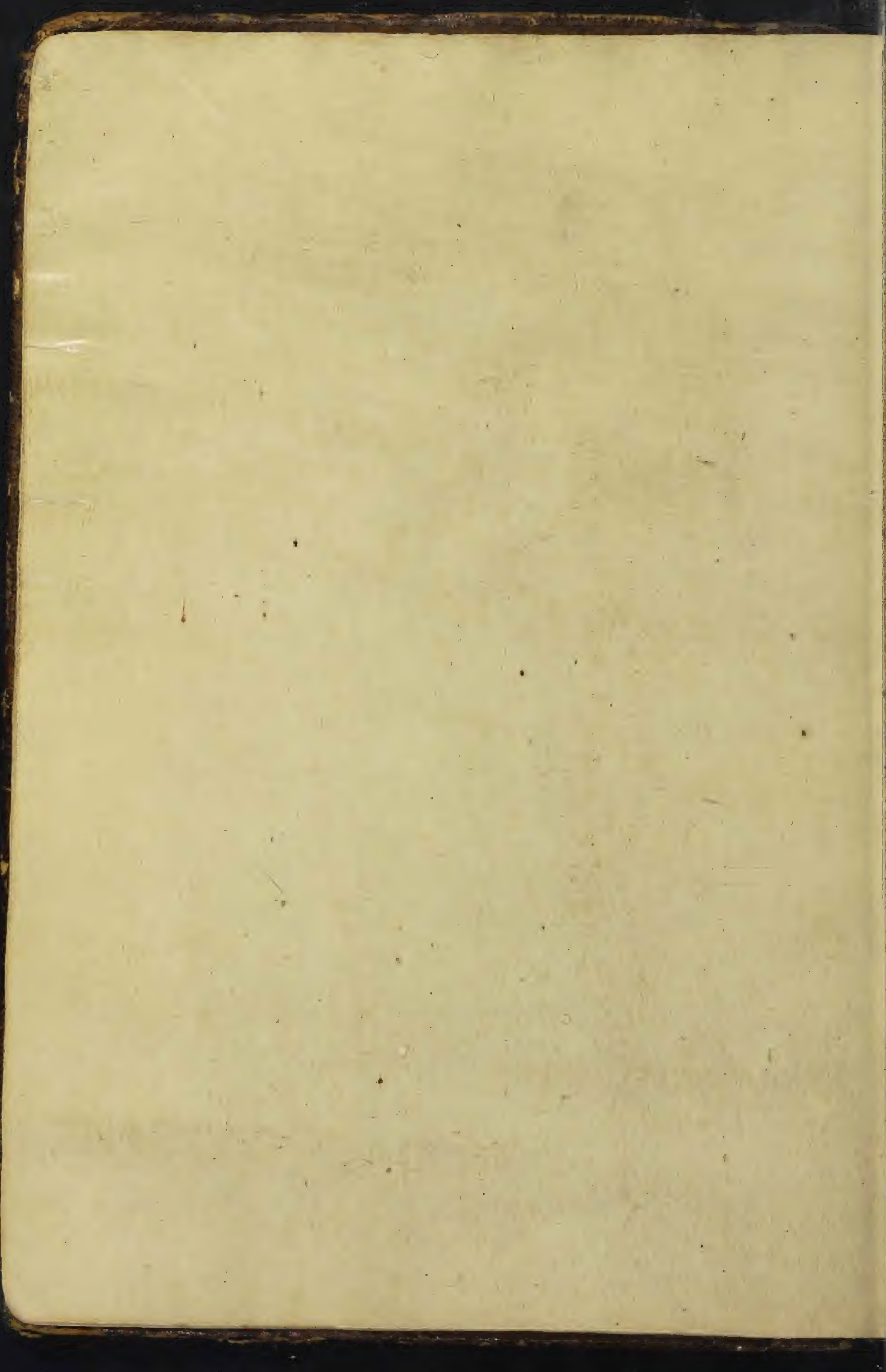


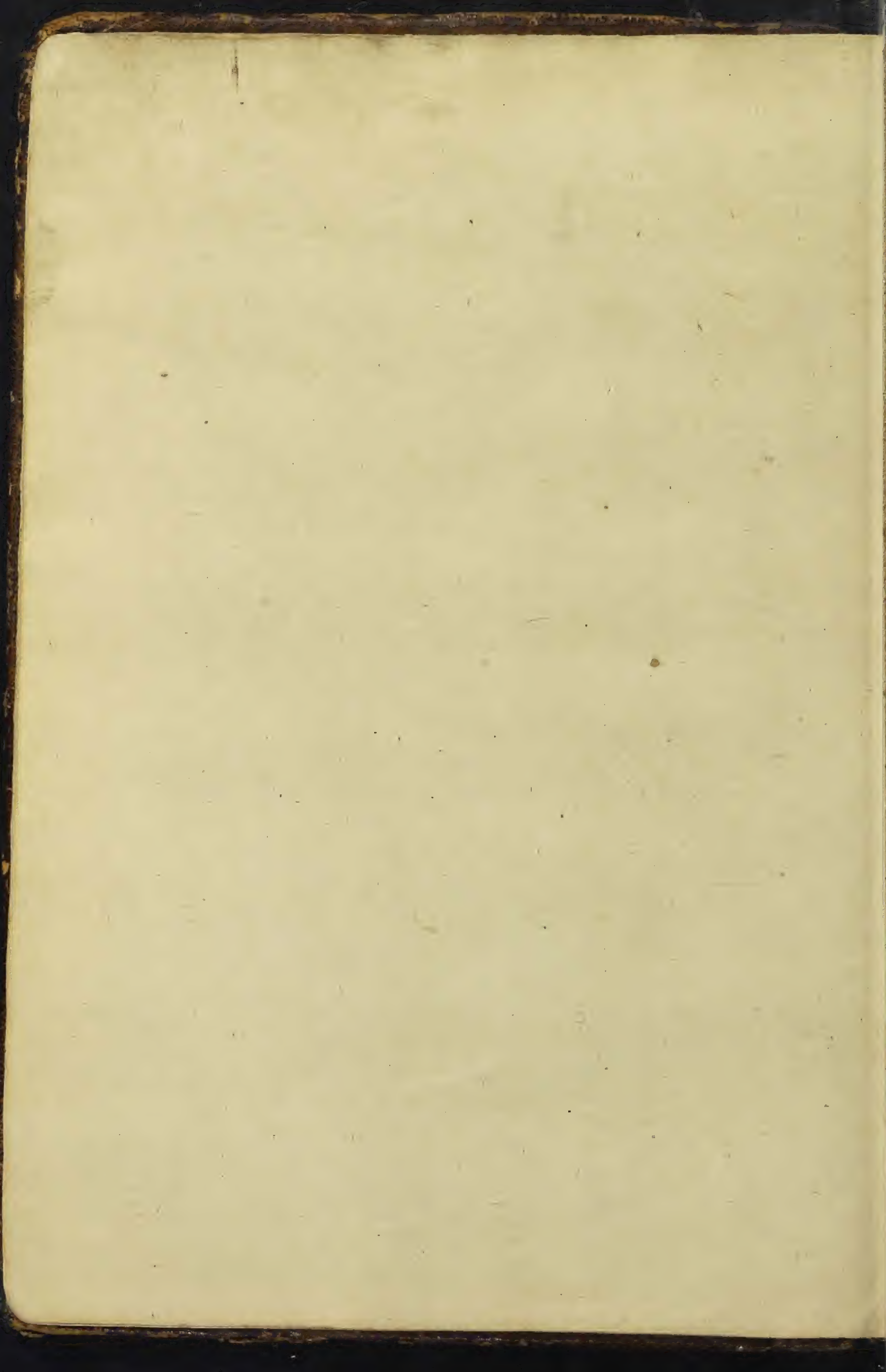


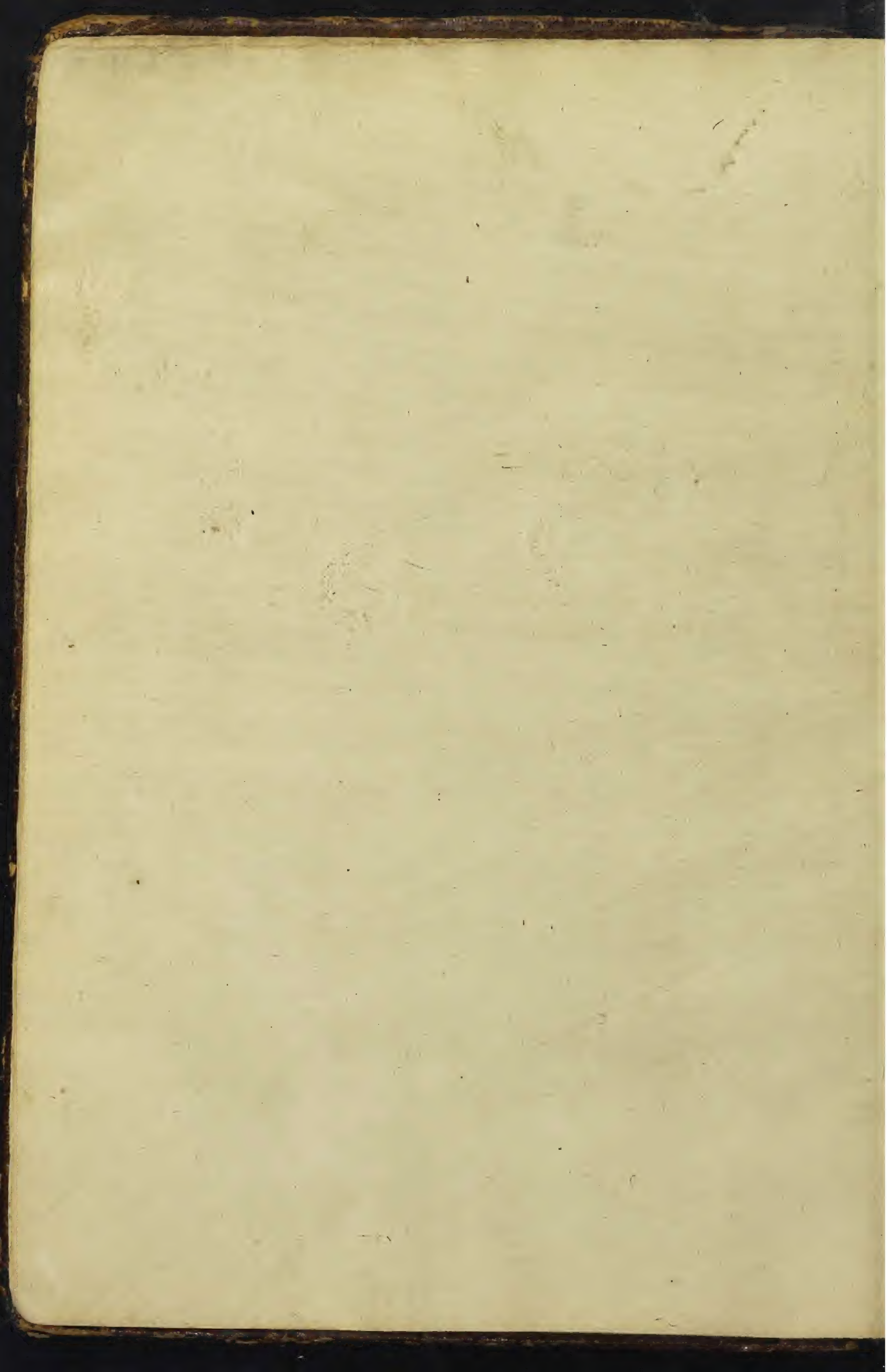


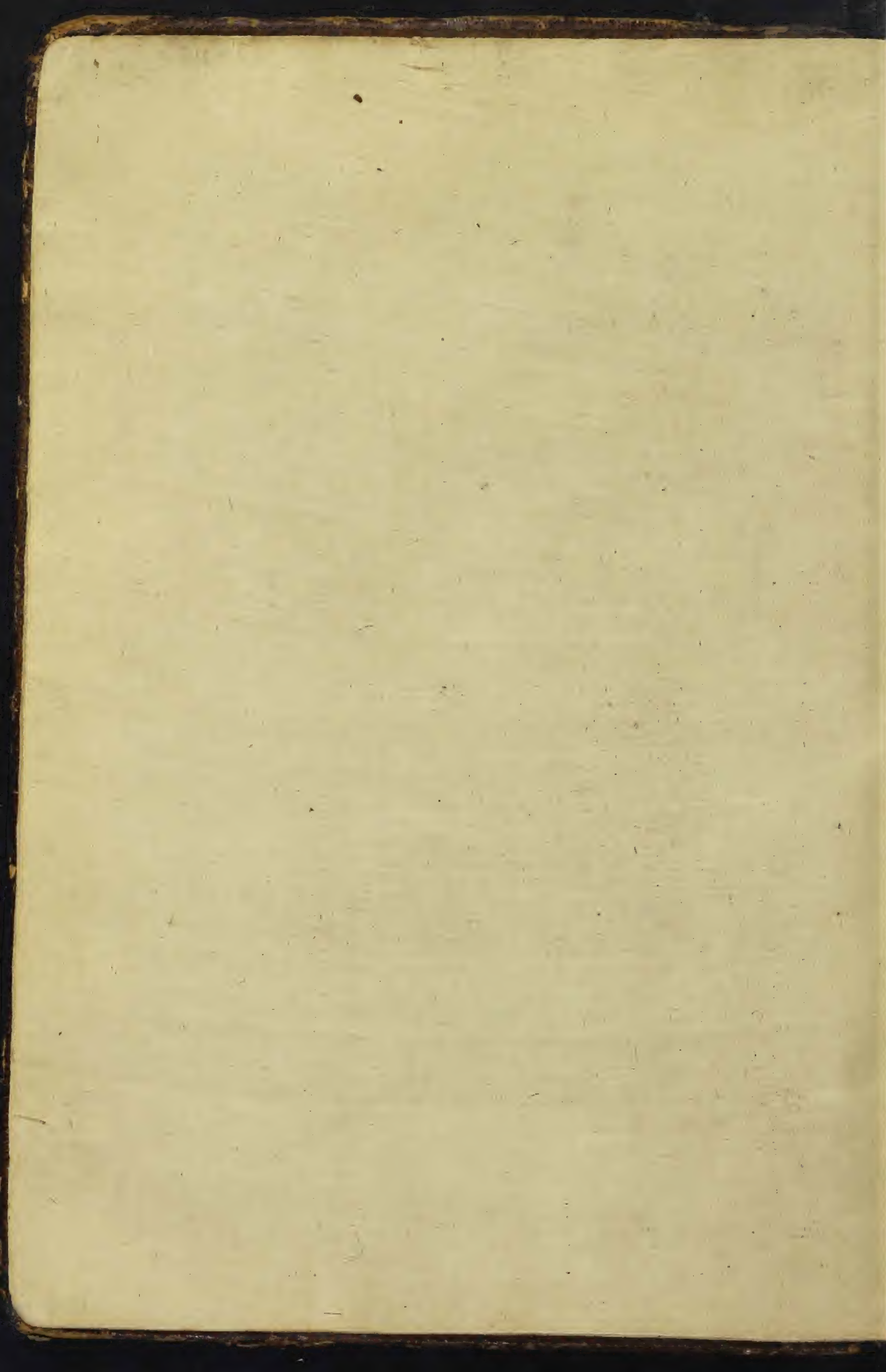


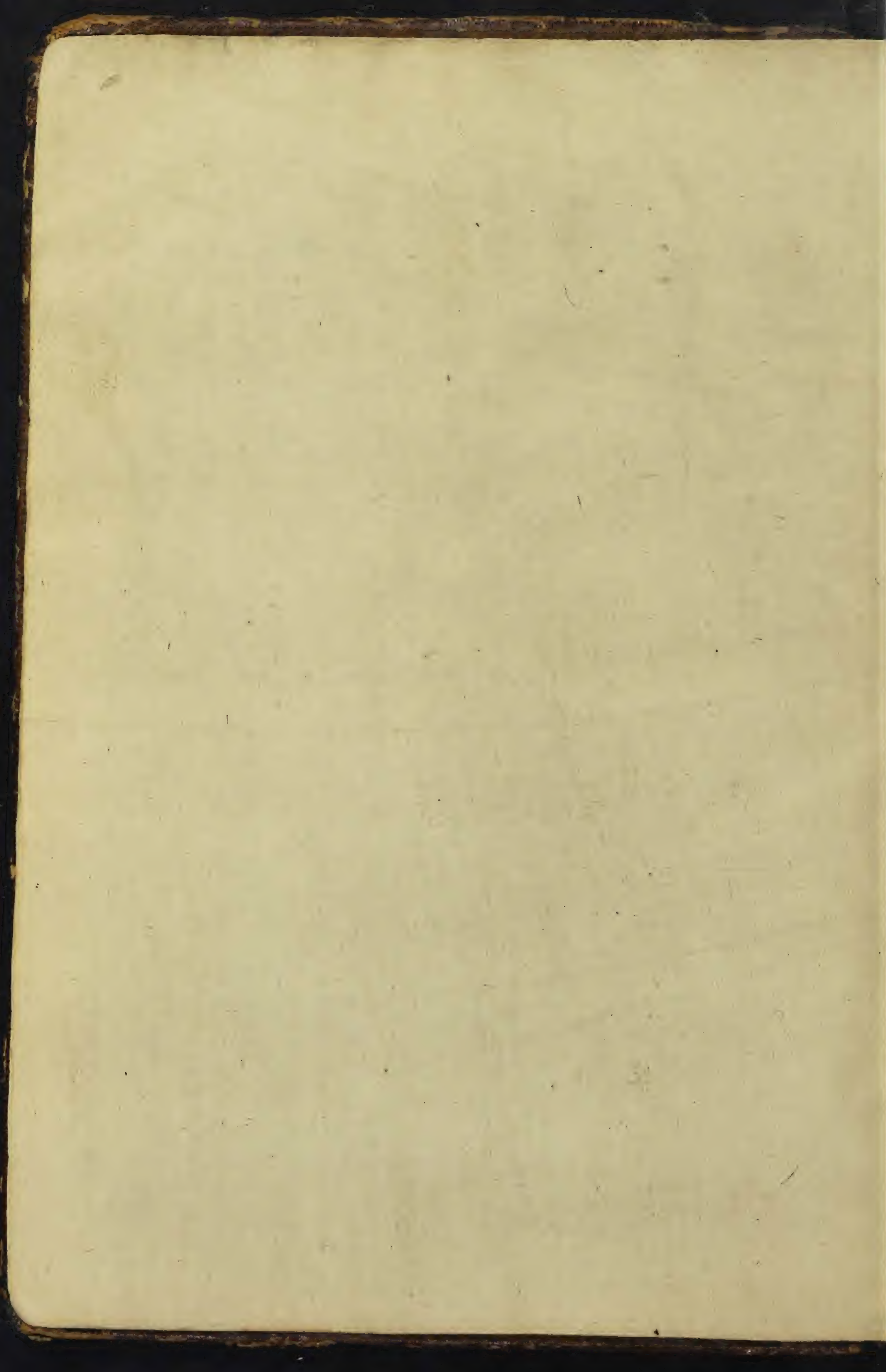


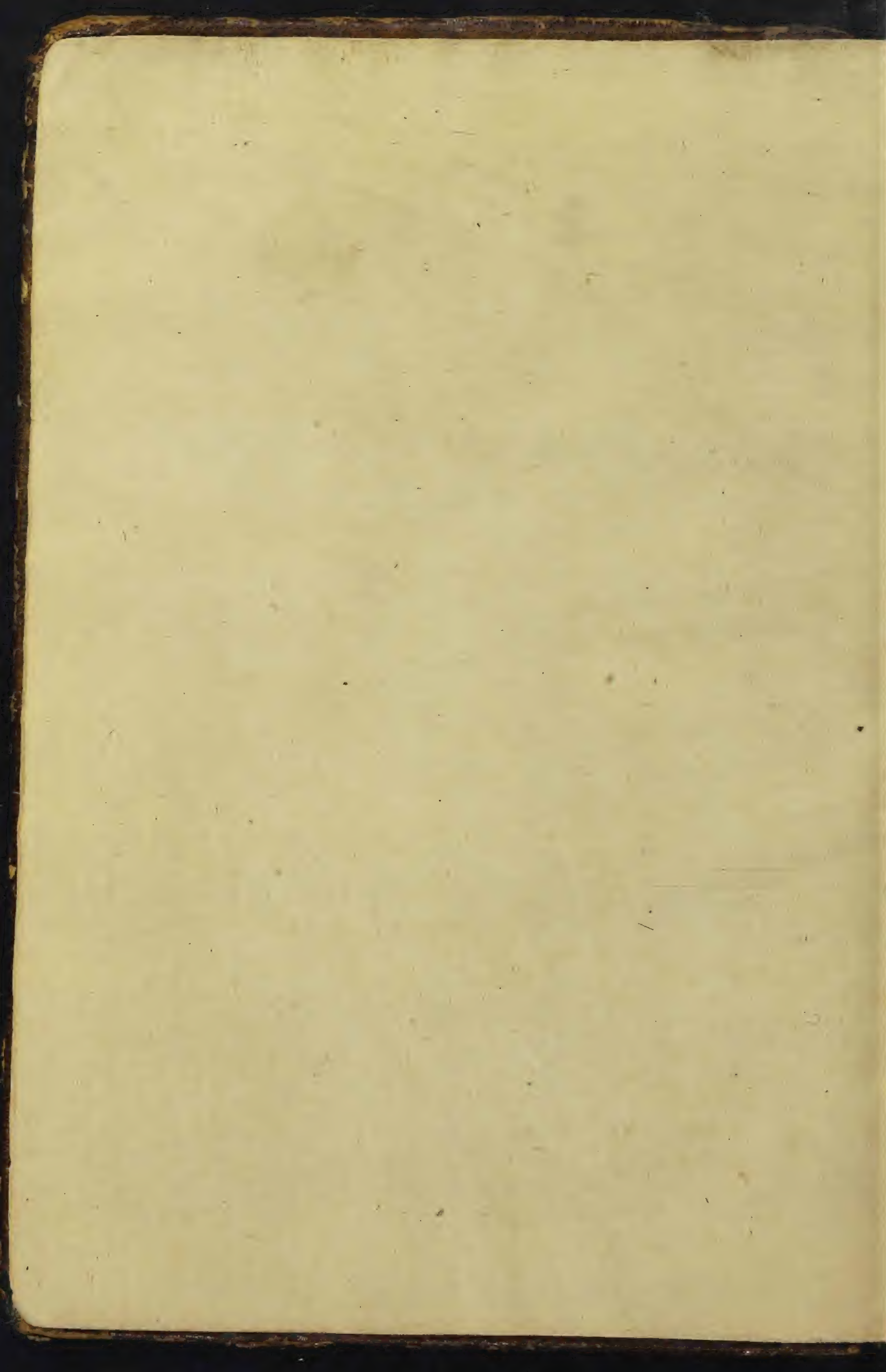


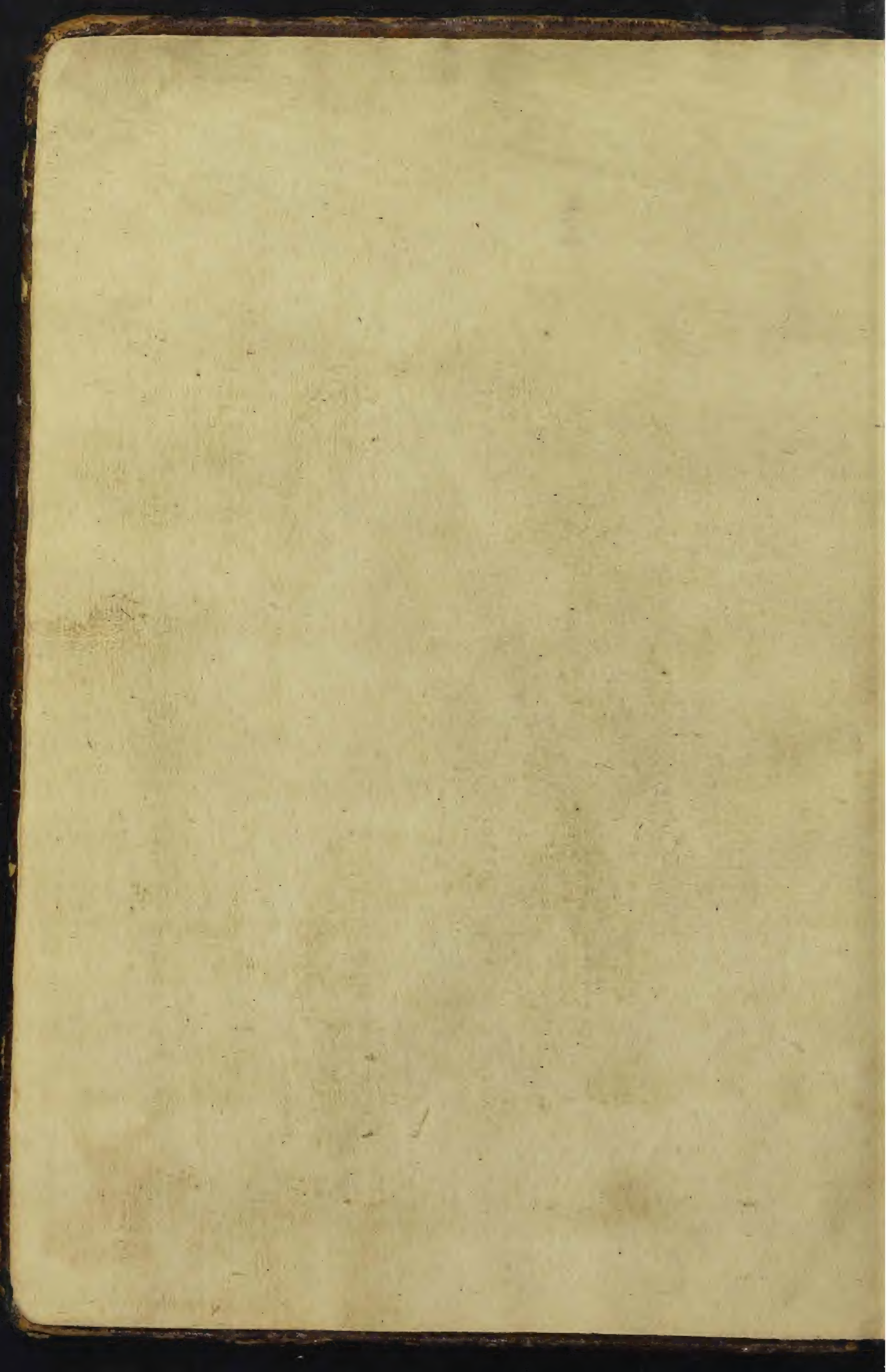


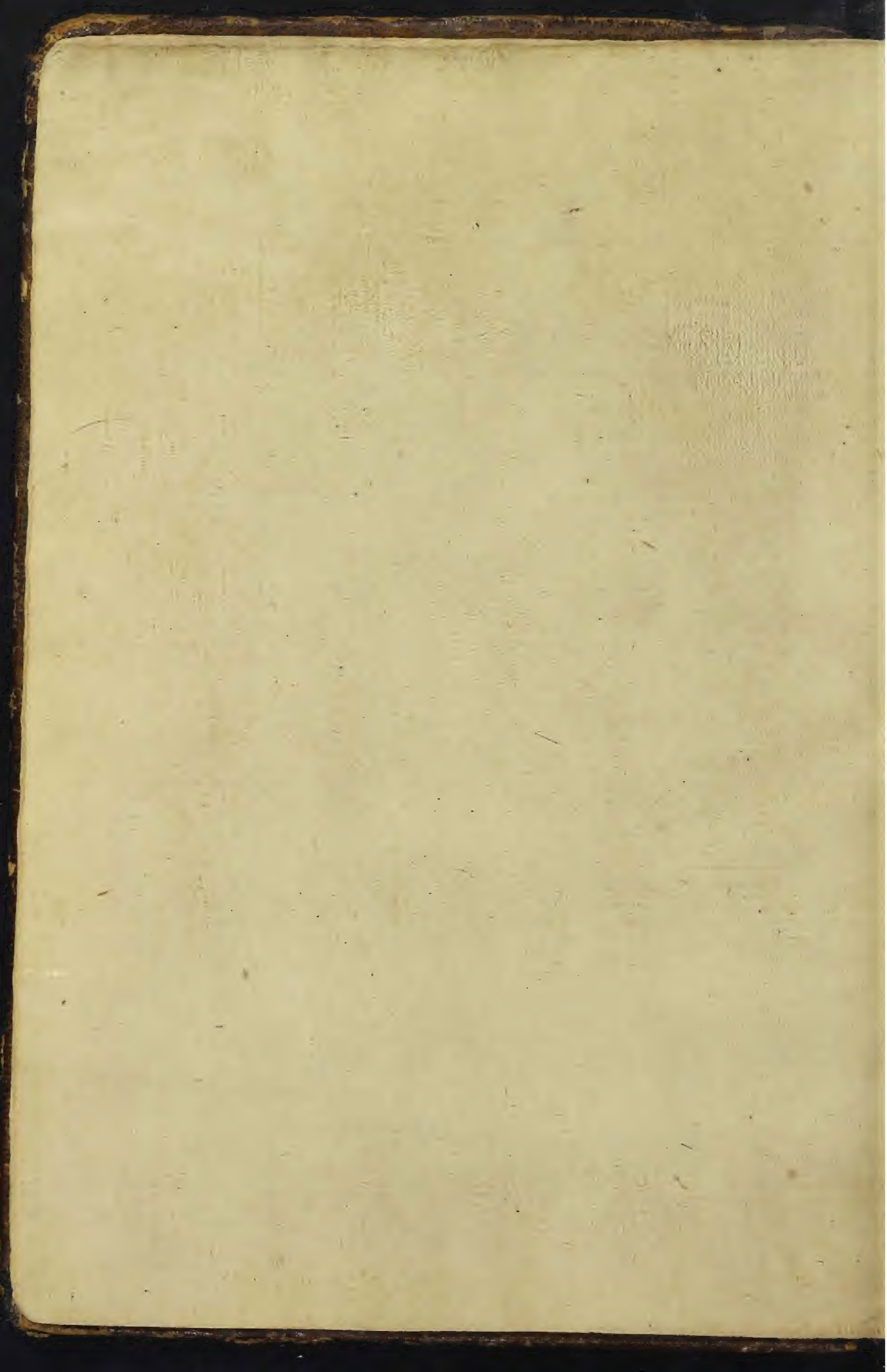


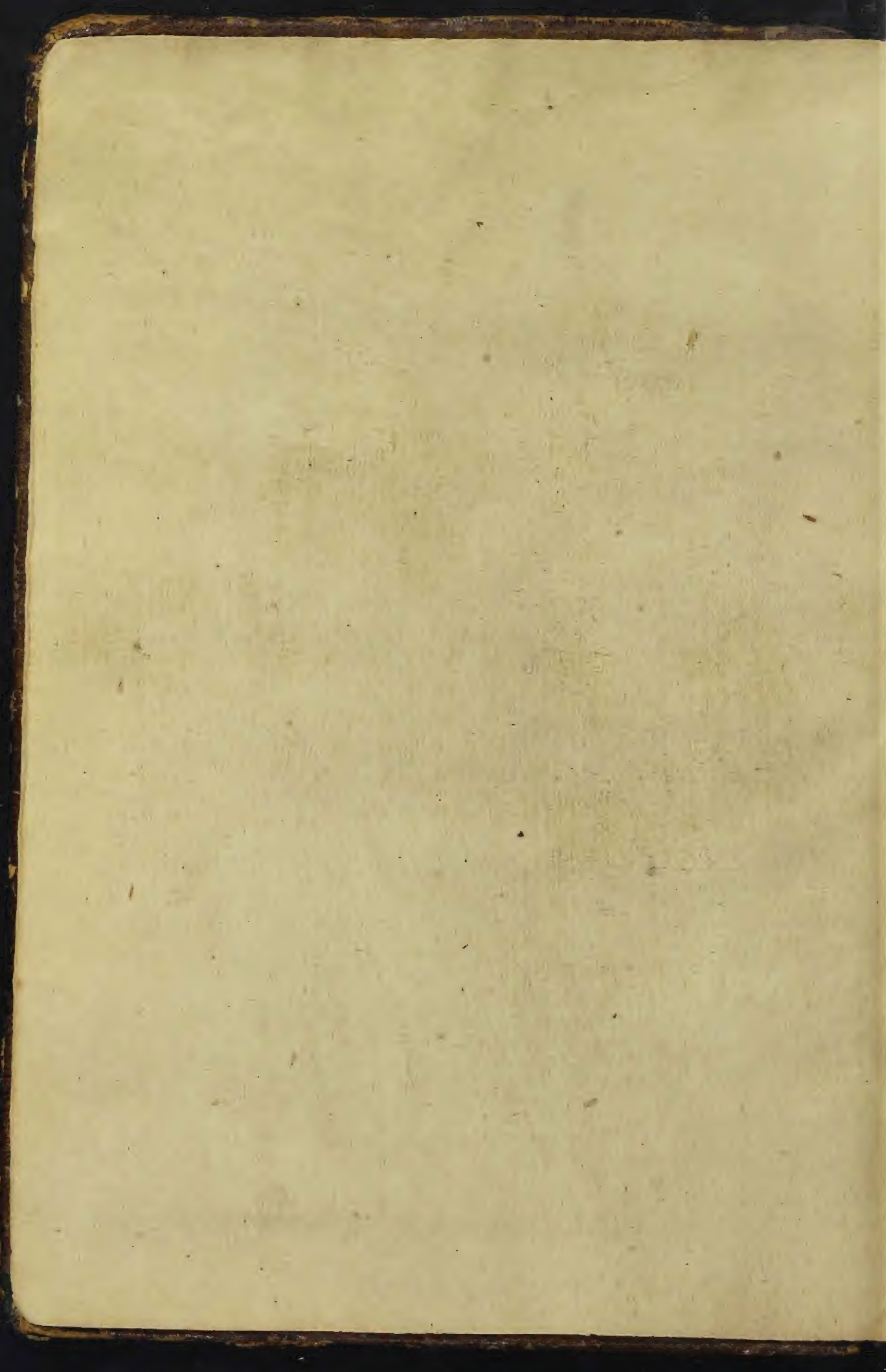


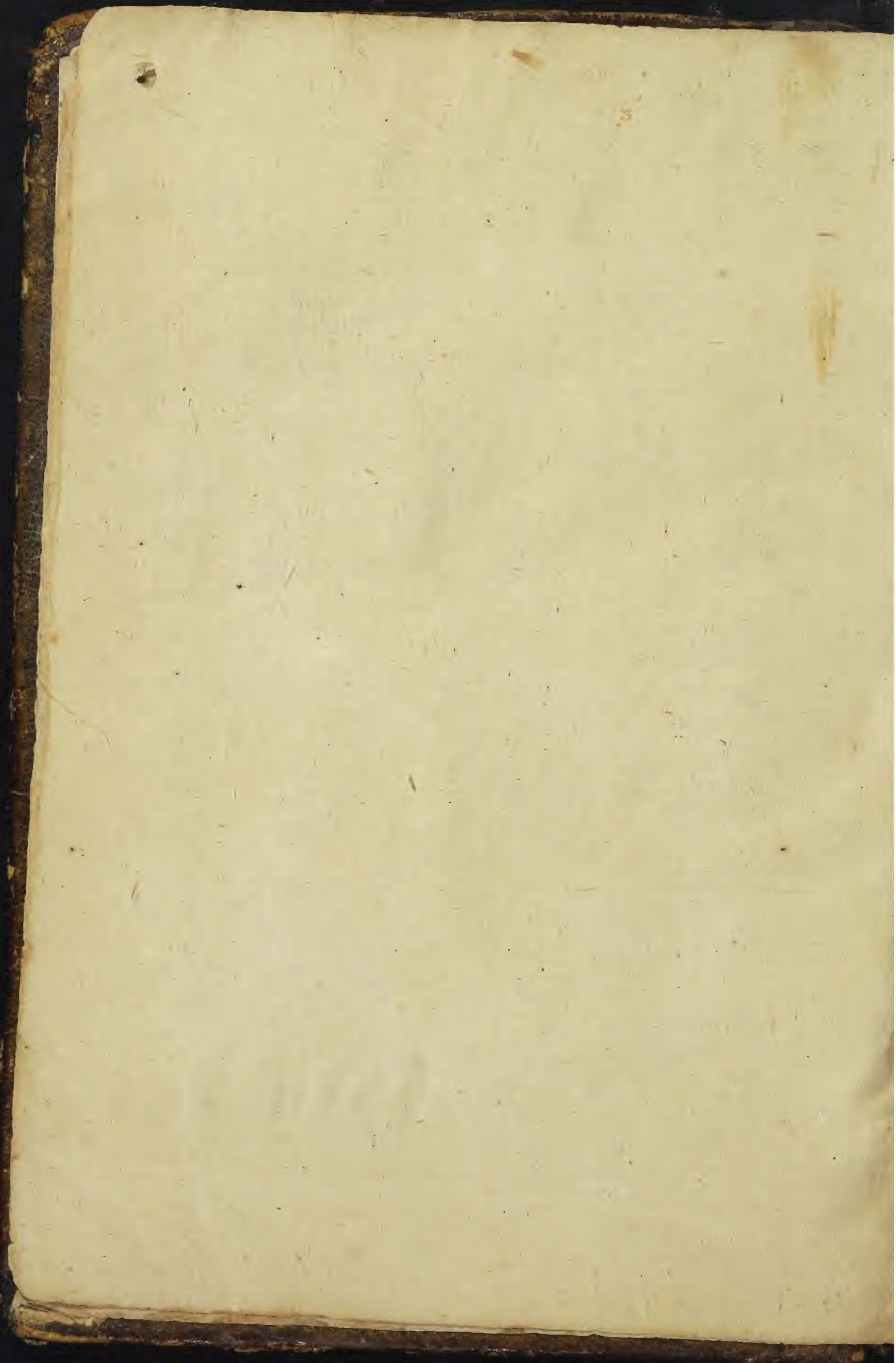


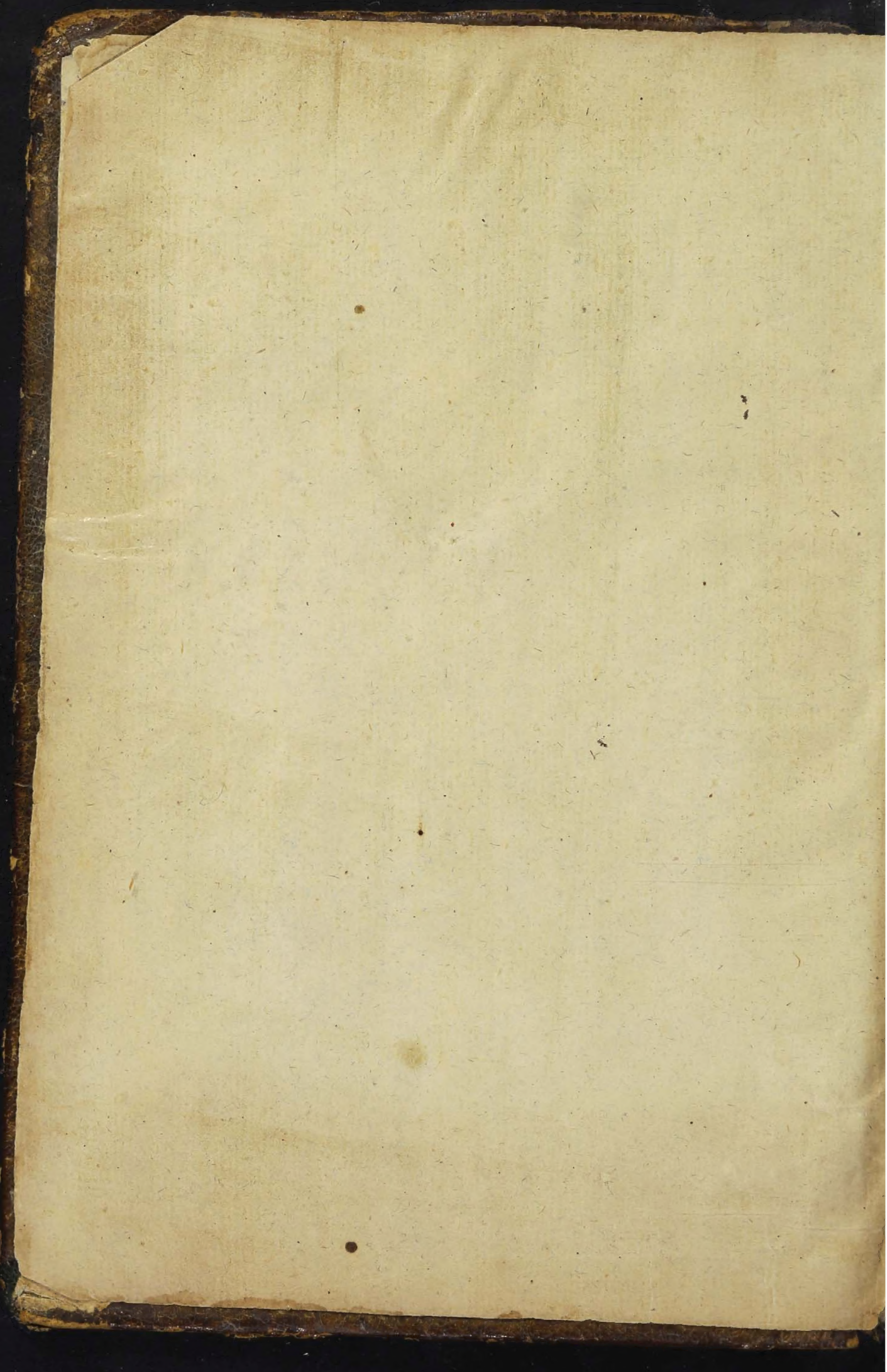












செய்யுதேசம்
செய்யுதேசம்

فون فللصائب ن هو ك و

[illegible]

150

وہابیہ کا نام

قوله ان كان من الغنى

الم

فانما في هذا الكتاب

